د. كمال ديب

موجز تأريخ العراق

من ثورة العشرين إلى الحروب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية



موجز تاريخ العراق

من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية

والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية

د. كمال ديب

موجز تاريخ العراق

من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية
والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية

دار الفارابي

الكتاب: موجز تاريخ العراق

المؤلف: د. كمال ديب

الغلاف: كاترين ديب

الناشر: دار الفارابي - بيروت - لبنان

ت: 301461(01) - فاكس: 307775(01)

ص.ب: 3181/ 11 - الرمز البريدي: 2130 1107

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013

ISBN: 978-9953-71-837-8

مقدمة المؤلف

في العام 2003 غزت الولايات المتحدة أرض الرافدين، فكتبت مقالات نشرتها الصحف اللبنانية شكلت بذرة كتابي الصادر عن دار الفارابي بعنوان «زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 – 2015». ومضت تسع سنوات عجاف من الاحتلال الأميركي للعراق تخللتها مراحل مُشرقة من المقاومة العسكرية والثقافية والاقتصادية أبداها الشعب العراقي بكل أطيافه ضد الاحتلال إلى أن اكتمل الانسحاب الأميركي في كانون الأول/ ديسمبر 2011. لقد كنتُ آنئذٍ في بيروت فشاهدت عبر التلفزيون احتفالاً رسمياً عراقياً يتقدّمه رئيس الوزراء نوري المالكي بمناسبة نهاية الاحتلال، والتقيت بالأستاذ جوزيف بو عقل، مدير دار الفارابي، لمراجعة حقوقي كمؤلف، فتطوّر حديثنا إلى إصدار طبعة جديدة من كتاب «زلزال في أرض الشقاق» مع إضافة المرحلة التي توقّف عندها، أي منذ 2003 وصولاً إلى الانسحاب عام 2011. وفي منزلي في كندا راجعت النص فارتأيت اختصار بعض فصوله واعادة تبويبها واضافة فصول جديدة ليصبح موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الغزو الأميركي، والمقاومة والتحرير وولادة الجمهورية الثانية.

إنّ مرور تسع سنوات على الطبعة الأولى أتاح لي إعادة النظر في الفصول الأخيرة التي استعنت في كتابتها آنذاك بالمصادر المتوافرة لي ومعظمها إعلامي لم يمضِ عليه الزمن. فقد تلوّن جو 2003 بحملات إعلامية أميركية وغربية جبارة، موصوفة بلاموضوعيتها وانحيازها الفادح للإدارة الأميركية، وكانت وسائل الإعلام العربية من صحف وفضائيات، للأسف، امتداداً لهذا الإعلام المعادي الذي صوّر غزو العراق كأنّه صراع بين شخص واحد هو صدام

حسين والإرادة الدولية. ولذلك رأيت أن أبعد نص الطبعة الثانية عن شخصنة تاريخ العراق وهو داء يصيب الكتب التاريخية أحياناً.

لقد تنازل الإعلام منذ 25 عاماً عن التزامه المهني بتقديم المعلومات ونصرة الحق والحقيقة، فغاب عن تغطية الأحداث إلا إذا رغبت واشنطن في إسقاط دولة ما في العالم لا تسير وفق مصالحها، فتشخصن حربها ضدّها، يساعدها في ذلك جيش إعلامي ضخم من صحافة وتلفزة، فتتمّ تعبئة رأي عام منشغل أساساً ببرامج الرياضة والترفيه وألعاب الحظ والمسلسلات الاجتماعية؛ إذ بعد جرعات كثيفة على مدى الساعة ضد زعيم بلدٍ معيّن، ما أن تسأل هذا «الرأي العام» رأيه عبر استطلاع حتى يكون جاهزاً لدعم العمل العسكري بنسب عالية.

هذا الكتاب قد لا يكون نصاً محورياً عن تاريخ العراق خلال مائة عام، فثمّة كتب عظيمة صدرت عن تاريخ بلاد الرافدين في القرن العشرين لعل أبرزها كتاب البروفسور الفلسطيني حنّا بطاطو[1]، حتى إنّ كبار المؤرخين يتساءلون ماذا عساهم أن يكتبوا عن تاريخ العراق بعد بطاطو الذي شكل كتابه تحدّياً لا يُقهر لأي باحث جديد يحاول العمل على العراق. ولكن روجر أوين الاستاذ في جامعة هارفرد الأميركية حلّ المعضلة بقوله: «كتاب بطاطو إما يسحرنا فنقف عنده أو نحاول أن نعتبره قاعدة ننطلق منها لنطرح أسئلة جديدة»[2]. ولقد عملت بنصيحة أوين، وانطلقت من عمل بطاطو وغيره من الأعمال المميّزة عن تاريخ العراق، وطرحت سؤالاً محدّداً جعلته أطروحة كتابي هذا: ما الذي جلب على الشعب العراقي الويل منذ 1980 حتى اليوم، وما هي شروط عودته في جمهورية ثانية ديمقراطية تعدّدية؟

السؤال وضع أمامي مهمة شرح وتحليل عوامل انهيار العراق وشروط نهضته الجديدة بعد زوال الاحتلال الأميركي، فاستجمعت مراجعي وأفكاري ووضعت مشروع الكتابة:

(1) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movement in Iraq*, Princeton, Princeton University Press, 1978.

(2) Samira Haj, The Making of Iraq: 1900-1963, New York, State University of New York, 1997, p.4.

يجب ربط الأحداث التاريخية والاجتماعية في العراق بسياق يتكامل مع الاقتصاد. ولذلك بدلاً من استعادة عمل بطاطو في تحليل الطبقات الاجتماعية ودور الأرياف، فإنّي أقدّم هنا نظرة اقتصادية/ اجتماعية منحازة إلى الجانب الانساني من معاناة الشعب العراقي تغطي نقصاً هاماً في الأعمال المتوافرة عن العراق. هكذا رأيت ودرست ما حدث، وهكذا سكبتُ القصة على الورق: نهب الأمم وضرب مصالح الدول النامية بمشاركة مصاصي الدماء المحليين والإضاءة على الويلات التي حلّت بشعب العراق.

لقد سعيت في الكتاب إلى المعلومة الصحيحة أكانت رقماً أم اسماً، تاريخاً أم حدثاً، وكان دوري، بعد ذلك، التحليل والربط والاستنتاج عبر منهج موضوعي، ولذلك أتوقّع التفهم ممن يخالفني الرؤية، وأكون ممتناً لمن يصحح معلومة؛ ولئن توقّف كتاب بطاطو وغيره من الأعمال الهامة عن العراق عند السبعينيات، فإنني اخترت أن اختصر فترة ما قبل 1970 بفصلين اثنين، وأن تكون تتمّة الكتاب عن المراحل التالية، وخصوصاً بعد 1980، وهذا ما استغرق ثلثي عدد الصفحات.

يقع الكتاب في أربعة أجزاء من خمسة عشرة فصلاً، وفي كل فصل عرض وتحليل للأحداث السياسية والاجتماعية، تتخللها دوماً الأبعاد الكردية والشيعية المهمة لفهم أزمة العراق، وعرض الوضع الاقتصادي وتحليله. فالجزء الأوّل يختصر في فصلين مراحل صعود العراق من العهد الملكي وثورة 1958 وحتى 1968 وفي الجزء الثاني دولة البعث في أربعة فصول تغطي مراحل صعود الدولة العراقية على الصعيدين الداخلي والاقتصادي كقوة مهمة في الشرق الأوسط، مروراً بالحرب العراقية-الايرانية ودور العراق في الحرب اللبنانية. ويغطي الجزء الثالث الحروب الأميركية على العراق بدءاً بحرب الخليج وحرب الاستنزاف وحرب الحصار وصولاً إلى الغزو وسقوط بغداد عام 2003. أما الجزء الرابع والأخير فهو يبحث في كيفية نهوض الجمهورية الثانية في العراق ومراحل المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي والتحرير في نهاية 2011، وذلك ضمن نظرة متفائلة بعودة العراق إلى مكانته الطبيعية.

وأخيراً تجدر الملاحظة إلى أنّ هذا الكتاب يختلف كثيراً عن «زلزال في أرض الشقاق». فهناك إضافات على ضوء الأبحاث التي صدرت في السنوات الماضية، وهناك ثلاثة فصول جديدة، ولكني حذفت ملاحق الجداول الاحصائية وقرارات مجلس الأمن الدولي عن العراق، والصور في مطلع الفصول، حتى تصدر هذه الطبعة بعدد صفحات مقبول. ولذلك أتمنى على القارىء أن يحتفظ بنسخته من كتاب «زلزال» الذي يحتوي تلك الملاحق، فهو يقرأ الآن كتاباً جديداً ومختلفاً نسبياً.

شكر

أتوجه بالشكر إلى كل من أسهم في وصول هذا الكتاب إلى القارىء، خصوصاً الصديق جورج قرم، الذي راجع الطبعة السابقة وكتب مقدمتها عام 2003 وقدّم اقتراحات بنّاءة حول محتواه. لقد حافظ الدكتور قرم طوال مسيرته الثقافية والعملية على إخلاصه لبلده لبنان وللقضايا العربية فكانت كتاباته شهادة موثوقة وموثّقة تخاطب العقل، كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ جوزف بو عقل رئيس مجلس إدارة دار الفارابي وأسرة الدار، وإلى صحيفة «النهار» اللبنانية التي نشرت ما كتبتُ عن العراق وخصوصاً الاستاذين جهاد الزين وادمون صعب، وكذلك إلى الاستاذ حازم صاغية الذي نشر مقالاتي في صحيفة «الحياة»، وإلى أصدقاء في كندا على آرائهم القيّمة حول شؤون العراق، وأخص الشاعر السوداني كمال طيب الأسماء، والدكتور ميشال الفرزلي ومناقشاته المفيدة دوماً والذي راجع بعض الفصول.

كما أشكر الدكتور مايكل انترليغيتور، بروفسور الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا لوس أنجلس الذي سعى لتأمين التواصل مع مركز أبحاث «باحثون اقتصاديون من أجل السلام والأمن» في نيويورك ورئيسه الدكتور جيمي غالبرايث والدكتورة ثيا هارفي، حيث ناقشنا معاً تكاليف الحرب الأميركية على العراق نظراً لأنّ هؤلاء الاقتصاديين كانوا من أشد المناهضين للاحتلال الأميركي لبلاد الرافدين.

إنّ مناسبة النقاش هو اهتمام الدكتور انترليغاتور ببحثي عن أكلاف الحرب اللبنانية[1]،

---

(1) كمال ديب، ثمن الدم والدمار: التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية ١٩٦٨-٢٠٠١، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2002.

وإنْ كان بالإمكان تطوير هذا البحث ليشمل الأوجه كافة وفق منهاج عمل البروفسور جوزيف ستغلتز الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والدكتورة ليندا بيلمز[1]. ولذلك وجب شكرهما أيضاً على عملهما الرائد الذي فضح بما لا يدع مجالاً للشك أنّ كلفة الحرب الأميركية على العراق حتى 2008 بلغت أكثر من 3000 مليار دولار وليس فقط كما ادّعت إدارة بوش الابن عام 2003 أنها لن تتعدّى 50 ملياراً. وكذلك وجب شكر الدكتور بيتر غالبرايث، شقيق جيمي، الذي كتب مقالات وكتاباً عن مأساة العراق يتهم فيه الإدارة الأميركية أنّ حماقتها أوصلت أميركا إلى حرب بلا نهاية[2].

كمال ديب

كندا

(1) Joseph Stiglitz and Linda Bilmes, *The Three Trillion Dollar War. The True Cost of The Iraq Conflict*. New York. W.W. Norton and Company, 2008.

(2) Peter Galbraith, *The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End*. New York. Simon and Schuster, 2006.

شهادات في الطبعة الأولى

كتاب كمال ديب هو عمل ذو طابع موسوعي يعطي القارئ المعلومات الأساسية عن تاريخ العراق الحديث والمأساة المتواصلة التي ألمّت بشعبه منذ عام 1980. فالحقيقة أنّ المؤلف كالرسام الماهر، استطاع نقل صورة متكاملة للمشهد العراقي منذ بداية العهد الملكي، بكل تفاصيله، وبدقة متناهية.

ولاعجب في ذلك، فالذي يعرف كمال ديب عبر مؤلفاته السابقة ومقالاته المتعددة حول القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية اللبنانية الشائكة والمعقّدة، يعلم مدى دقته في وصف المواضيع التي يتناولها، وحرصه على عدم إطلاق الأحكام المسبقة وإنصافه للوقائع والحقائق، إضافة الى مواظبته على الإلمام بكل التفاصيل وكل وجهات النظر وأخذها بعين الاعتبار .

انما ما يلفت القارئ في هذا العمل الجديد هو الجهد الاستثنائي الذي بذله الكاتب ليس في جمع المعلومات والوثائق فقط، بل في استيعابها وترتيبها وإخراجها بالشكل المناسب حتى يتسنى للقارئ العربي تكوين رأي مستقل عن المأساة العراقية بعيداً عن المهاترات الإعلامية التي رافقت كل مراحل صعود النظام العراقي وسقوطه في الثلاثين سنة الماضية. فالمشاهد العربي قد أصبح ضائعاً في نظرته الى معاناة الشعب العراقي المزمنة بسبب كثافة المادة الإعلامية السطحية التي بررت أو أدانت الحرب، والحظر الاقتصادي المفجع الذي أفقر الشعب العراقي وجعل منه هدفاً للأطماع الامبريالية الجديدة ونزاعات القوى الاقليمية المختلفة، من عربية وغير عربية.

وقد كان لا بد من ريشة كمال ديب الرشيقة للقيام بوضع هذه اللوحة الدقيقة والشاملة لتطورات المشهد العراقي بكل تعقيداته، ولاستيضاح الرؤية بالنسبة الى المستقبل وقضاياه الرئيسة، الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك النفطيّة.

واجه العراق أربعة تحديات رئيسة هي: مكافحة الفقر وبناء أسس لتنمية مستدامة، والانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وخطط الاعمار ووسائل تمويلها، وإعادة تأهيل النظام المالي والنقدي لتجاوز فخ الديون، هذه التحديات التي احتاجت إلى رؤية جامعة توضح مدى الارتباط العضوي في ما بينها، وتأخذ في الحسبان تأثيراتها المختلفة على مستقبل العراق. وبالعكس، فإنّ تجزئة المقاربات ستضر باحتمالات النجاح في إعادة بناء البلاد والتأسيس الفعّال لوسائل وأنظمة مؤسساتية تؤمّن رفاهية المواطن العراقي.

فهل ستغلب الحكمة العراقية والعربية على الاطماع الاقليمية والدولية التي لا تزال تعصف بمنطقتنا منذ غزو نابليون لمصر عام 1798؟ هل سيتعاضد العرب والعراقيون من كل الاهواء للتخلص من تلك الاطماع وبناء نظام عربي اقليمي قوي من شأنه وحده أن يقضي على التوسع الاستعماري في قلب امتنا العربية؟ هذا هو السؤال الكبير الوحيد الذي يطرحه الوضع العراقي، كما الوضع الفلسطيني وربما غداً الوضعان السوري واللبناني.

ومن هذا المنظور، فان كتاب كمال ديب هو خير مدخل للتأمل في مأساة القطر العراقي الشقيق للانتقال نحو بناء مستقبل أفضل.

معالي الدكتور جورج قرم

أول ما يلفت النظر في قراءة كتاب «زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 - 2015» لكمال ديب هو البعد الفلسفي السياسي للكتاب. ولعل الفيلسوف الايطالي نيكولو ماكيافيلي صاحب كتاب «الأمير» سيسعد لو قرأ كتاب ديب إذ سيجد فيه كنزاً من الدروس عن أسباب قيام الدولة وفشلها. وهذا همّ حمله ماكيافيللي في كتاباته الأكثر جدية إلى جانب كتاب الأمير الذي اشتهر به عبر القرون. ولعل عنواناً فرعياً يخطر في البال لكتاب ديب هو

«لماذا تفشل الدولة العربية؟»، أي تلك الدولة (أو بالأحرى مجموعة الدول) التي ظهرت بعد سقوط الامبراطورية العثمانية في القرن العشرين، وفشلت أو هي في طريقها إلى الفشل والقرن العشرون لمّا ينقض.

دأبت الادارة الأميركية ومؤسسات البحث في واشنطن في الحديث عن «فشل الدولة»، والمقصود الكيان السياسي الذي طبع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة منذ 1945 من دولة ذات مؤسسات عسكرية وسياسية وحزبية ومقوّمات مادية اقتصادية تسمح باستمرارها وديمومتها. ومن الأمثلة على الدول التي فشلت في المنظور الأميركي نرى أفغانستان منذ العام 1978 وحتى الاحتلال الأميركي عام 2001، والصومال منذ 1980، والعراق منذ حرب الكويت وبدء الحصار وصولاً إلى الاحتلال الأميركي أيضاً، ولبنان في الفترة الممتدة من 1975 حتى 1990 ويوغسلافيا في التسعينيات .

إنّ مسألة قيام الدول وهبوطها شغلت المفكرين الأنغلوسكسون على وجه الخصوص، فعنونوا مؤلفاتهم بكلمات توحي بالصعود والهبوط، مثال العمل الضخم للمؤرخ إدوارد غيبون» (تدهور الامبراطورية الرومانية وسقوطها) وادوارد شراير (قيام الامبراطورية النازية وهبوطها).

وفي كتاب كمال ديب الذي ضم بين دفتيه قصة العراق كاملة في مائة عام من نواحيها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، صورة مثيرة عن المعالجة الفلسفية لقيام الأمم وسقوطها، العراق نموذجاً. وهذه الصورة نلحظها في أجزاء الكتاب الستة التي تضيف بعداً عضوياً للبحث والتحليل؛ ومن عناوين هذه الأجزاء «الصعود»، «الهبوط»، «الانهيار»، «الزلزال»، و«المستقبل». ويختتم ديب كتابه بنظرة متفائلة، إذ إنّه يتكلم عن مستقبل مشرق لعراق لا يموت، في حين كان الانكليز يتكلمون عن امبراطوريات انقرضت لا أمل في بنائها أو لا يؤمل في قيامتها.

كان ديب استثنائياً في كتابه، فهو إضافة إلى بعده الجغرافي مكاناً وارتباطاً عن ساحة العراق، كتب بتجرد وموضوعية عكسهما كونه مؤلفاً كندياً من أصل لبناني مهتماً بقضايا

الشرق الأوسط. ومن المنطلق المنهجي الأكاديمي المتبع في كندا، وضع ديب ملخصاً لأطروحته في التوطئة.

ولعل معالجة موضوع فشل الدولة العربية الذي نجح فيه ديب يتجلى في بعض الاختيارات لبدايات الأجزاء والفصول.

أما في الفصل التاسع عشر وعنوانه «مستقبل المجتمع العراقي» فنرى ديب قد اختار نصّاً من حوار مع الشاعر أدونيس أجراه الكاتب صقر أبو فخر، يسير في النطاق نفسه حول أسباب فشل الدولة العربية. في كتاب ديب تفاصيل تقشعر لها الأبدان عمل ديب على بحثها وتدوينها في كتاب شارف على العمل الموسوعي حسب وصف جورج قرم الذي وضع مقدّمة الكتاب، خصوصاً في فصول يتضح محتواها من عنوانها : «دور مصاص الدماء في تدهور العراق» و«حرب الحصار والتجويع». ولا مكان للكلام العابر أو الانشاء في كتاب ديب، فكل صفحة تكاد تقفز على القارىء لما تختزنه من معلومات وتحليلات وصدمات وتفاصيل أحداث ربطها جيّداً وحللها الكاتب. فالكتاب موثّق جيداً من حيث حواشي الفصول والمراجع التي بذل ديب في تنقيبها جهداً كبيراً عملاً بمبدأ أنّه لم يترك كتاباً مهماً أو نصف مهم عن العراق إلا سعى إليه وراجعه واستخلص استنتاجاته. وفي نهاية الكتاب عشرون صفحة من المراجع باللغات العربية والانكليزية والفرنسية.

إنّه كتاب في الاقتصاد والمجتمع في قالب تاريخي متكامل، تجدر قراءته من زاوية نظرية الدولة في الفلسفة؛ مثير في تقديمه أمثلة تطبيقية هامة حول فشل الدولة العربية في زمن العولمة.

«النهار»، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2003

الصعود والهبوط والانهيار والزلزال والمستقبل، بهذه العناوين يختزل المؤلف كمال ديب تاريخ العراق، ويقدم هذا الكتاب المعلومات والمعطيات الأساسية التي تحيط بقضية العراق منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب الأميركية- البريطانية على العراق عام

2003، ويتضمن ملاحق وجداول إحصائية ووثائق مجلس الأمن الدولي عن العراق، ومؤلفه أستاذ كندي من أصل لبناني متخصص في العلوم الاقتصادية. بدأت الحرب على العراق عام 1991، ولم يكن الغزو عام 2003 إلا استكمالاً لهذه الحرب، ولا علاقة له بالحرب على الإرهاب، وقد شنّت الولايات المتحدة أربع حروب متتالية على العراق منذ العام 1991، وهي حرب الخليج وتدمير البنية التحتية المدنية العراقية، وحرب الاستنزاف الطويلة والعملية الاستخبارية المتواصلة بالتعاون مع لجان التفتيش، وحرب العقوبات الجماعية الخطيرة، وأخيراً غزو العراق في 20 آذار/ مارس 2003.

ويستعيد المؤلف دور أميركا وبريطانيا في تاريخ العراق الحديث من نهاية الحرب العالمية الأولى، ومن ملامح هذا الدور: الاحتلال البريطاني للعراق بعد الحرب العالمية الأولى، وسيطرة الإنجليز على النفط العراقي لمدة عقود من الزمن، ودعم الولايات المتحدة لسلسلة الانقلابات العسكرية الدكتاتورية التي بطشت بالناس وبالكوادر العلمية المثقفة، ودعم العراق في حربها على إيران، وأخيراً الحرب المباشرة على العراق منذ العام 1990.

بدأ التاريخ الحديث للعراق بخضوعه للانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، وقد واجهت بريطانيا ثورة كبرى أجبرتها على القبول بمملكة عراقية عربية مستقلة، رتبت معها لوجود استغلال بريطاني للنفط العراقي. وقد أسهم النفط العراقي في تطوير الاقتصاد والتعليم والبنى والمرافق التحتية المدنية، وأثناء هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العراق تحول هيكل الناتج القائم من الزراعة والحرف إلى النفط، وانتقل الثقل الاقتصادي إلى بغداد العاصمة، واضمحل نفوذ زعماء المحافظات لصالح فئة مدينية ومتعلمة، وتريفت المدن العراقية خصوصاً بغداد والموصل والبصرة بسبب الهجرة الكثيفة من الريف إليها.

ويعتبر المؤلف أن الفترة الملكية هي الأفضل في تاريخ العراق الحديث سياسياً واجتماعياً، فقد تمتع خلالها بقدر من الحرية والديمقراطية، وكانت تصدر عشرات الصحف قبل أن تمتد يد السلطات الانقلابية إلى كل شيء فتعيد صياغته وتنظيمه وفق أسس جديدة قائمة على التسلط والاحتكار والعبث والظلم. كانت سنوات السبعينيات ذهبية في حياة

العراقيين فارتفع مستوى المعيشة وتطور الأداء الحكومي واختفى الفقر المدقع ووصلت الخدمات إلى جميع المناطق العراقية. وعلى الرغم من القسوة التي تميز بها حكم البعث للعراق، وكذلك الظلم، فقد حقق تأميم النفط العراقي عام 1972، وبرنامج إصلاح زراعي وتعليمي، ولكنه صنع شرخاً في الدولة والمجتمع في العراق، وصنع عداوة عميقة مع إيران وسوريا ودول الخليج.

ثم بدأ الهبوط العراقي بالحرب العراقية الإيرانية، فقد استنزفت سنوات الحرب الثماني موارد البلد وأدت إلى مقتل مئات الآلاف من خيرة أبنائه وشبابه، وحدث شرخ عميق مع الشيعة والأكراد، وانخفض إنتاج النفط، وتدنّى سعره أيضاً.

وربما كان القرار الأسوأ من الحرب على إيران هو غزو الكويت الذي جر تداعيات على العراق والمنطقة والعالم لم تتوقف بعد، فقد كان الاحتلال لحظة تاريخية للولايات المتحدة تنتظرها بلهفة، بل إنها استدرجت النظام السياسي العراقي والمنطقة إلى تلك اللحظة التي تتيح لها السيطرة العسكرية على منطقة الخليج العربي، والتحكم بالنفط، ومن ثم الهيمنة على العالم.

كانت الغارات الأميركية صباح يوم 17 كانون الثاني/ يناير 1991 تستهدف كل المنجزات العراقية بحيث يبدو للوهلة الأولى أنها لا علاقة لها بالحرب؛ القصور الجمهورية والوزارات والمؤسسات العامة والجسور ومحطات الطاقة والمطارات ومصافي البترول والمصانع ومحطات التكرير الصحية ومصانع الأغذية وخطوط السكة الحديدية ومصانع النسيج ومحطات الري والمدارس والمستشفيات إضافة إلى معمل لحليب الأطفال.

وتعرض العراق لقصف لم يستخدم في كمه ونوعه حتى في الحرب العالمية الثانية، فقد نفذت القوات الأميركية 110 آلاف طلعة جوية وأنزلت 85 ألف طن من المتفجرات، وانسحب العراق من الكويت، ولكن تواصلت حرب الاستنزاف والحصار عليه دون رحمة حتى جرى احتلاله عام 2003. ساد في العراق في الربع الأخير من القرن العشرين نظام سياسي قائم على التسلط والقهر والإعدامات والتصفيات والاعتقالات الجماعية من دون

محاكمة، ثم تسلم أقارب الرئيس وأعوانه مقدرات البلاد ومواردها، وتحولت أسرة صدام إلى عائلة حاكمة تقود الأمن والجيش والاستخبارات والوزارات والمؤسسات وتتصرف بموارد البلد على نحو شخصي مبالغ في الترف.

وبدأت العائلة الحاكمة تتفكك، فنحي البكر وأبعد أبناؤه، وقتل عدنان خير الله شقيق زوجة صدام وابن خاله في حادث طائرة، وأبعدت عائلة خير الله عن دائرة النفوذ والتأثير، وتقدم عدي وقصي ابنا الرئيس وأخذا يزيحان، بالتعاون مع أبيهما، رجال الدولة المقربين من أبناء عمومة الرئيس، أبناء المجيد وأصهار الرئيس، وأعمامهما من إخوان صدام وأشقائه.

وقمعت انتفاضة الشيعة على النظام في أعقاب حرب الخليج الثانية بقسوة هائلة، فقد قتل وأعدم واعتقل عشرات الآلاف. وكان المتنفضون الشيعة والأكراد لا يقلون قسوة عن النظام، فقد قتلوا عدداً كبيراً من الضباط والمسؤولين العراقيين وأبناء السُّنَّة دون حاجة إلى ذلك، وقد أثاروا السُّنَّة عليهم ودفعوهم لتأييد النظام السياسي العراقي بدلاً من إطلاق عمل سياسي وشعبي معارض يشمل العراقيين كافة .

كانت عمليات الحصار الأميركية على العراق قتلاً بطيئاً لكل العراقيين، وتشبه إسقاط طائرة على متنها 300 راكب لإنقاذها من خاطف واحد. فتوفي مئات الآلاف من الأطفال بسبب الجوع والمرض، وتدنت مستويات المعيشة لدى الملايين، واتسعت مساحة الفقر حتى شملت عائلات كانت ميسورة.

لقد قضى الحصار على الطبقة الوسطى العراقية، ودفع الشعب العراقي للعيش في خوف ومرض وجهل لسنوات طويلة، وزاد في الوقت نفسه ثراء الطبقة الحاكمة والمتنفذة، فقد انخفض الدخل الفردي في العراق من 4000 دولار عام 1980 إلى أقل من 300 دولار عام 1999، وهاجر عشرات الآلاف من أصحاب الكفاءات العلمية والمهنية العالية.

شنت الولايات المتحدة في مساء 19 آذار / مارس 2003 هجوماً على العراق، وأسقطت في الساعات الثلاث الأولى لحربها 3000 قنبلة وصاروخ معلنة حرباً لاحتلال العراق استغرقت 20 يوماً وانتهت بسقوط بغداد في 9 نيسان/ أبريل.

ودخلت الولايات المتحدة فوراً في ترتيب الغنائم وإحصائها والسيطرة عليها، وأهمها بالطبع هو النفط، ثم السيطرة الإستراتيجية على المنطقة وتهديد جميع الأنظمة السياسية والدول، وربما يكون التحول في السلوك والموقف الليبي، والإعلان عن مشروعات لتغيير مناهج التعليم في الدول العربية من تجليات ونتائج الحالة الجديدة الناشئة بعد احتلال العراق.

لقد أعلنت الولايات المتحدة عن استثمار خمسة مليارات دولار لإعادة تأهيل قطاع النفط العراقي، تسترجع من عائدات النفط، في حين أعلن أن بإمكان أصحاب الكفاءة داخل العراق تنفيذ هذا التأهيل بنصف هذه الكلفة، وأعيد إنتاج النفط العراقي بواقع 2.5 مليون برميل يومياً في نهاية العام 2003، وسيكون هذا النفط مسؤولاً عن سداد تكاليف الحرب التي بلغت 100 مليار دولار.

أفضل ما يمكن أن يحصل للعراق هو أن تتبع الولايات المتحدة نموذج اليابان فيكون احتلالها قصير الأمد، وينتهي في عام واحد ثم تقوم بمساعدته على بناء نفسه. ويمكن اعتبار أكبر ثروة سلمت من الحروب عدا النفط هي الرأسمال البشري العراقي من الكوادر العلمية والخبيرة، ولكن كيف ستتجه هذه الطاقات البشرية وهل ستكون نواة في بناء العراق الجديد؟

صحيفة «الشرق الأوسط» 24 شباط/ فبراير 2004

I

من العهد الملكي إلى ثورة تموز/يوليو
ومخاض الستينيات

الفصل الأول

تاريخ العراق حتى 1958

مهد الحضارة

العراق هو مهد الحضارات باعتراف المؤرخين الغربيين منذ القرن التاسع عشر[1]. وهو ليس وليد الاستعمار كما توحي بذلك بعض المراجع الغربية الحديثة أو كما قبله أولياء الأمر من خبراء ورسميين في العالم العربي من دون مناقشة[2]. وليس صحيحاً الادّعاء أن بريطانيا خلقت العراق الحديث عندما أصبحت دولة انتدابية على بلاد ما بين النهرين بعد الحرب العالمية الأولى، فوحّدت ولايات عثمانية سابقة في دولة جديدة أولت عليها أحد أبناء شريف مكة، كجزء من تعهداتها للعرب بالاستقلال لوقوفهم مع الحلفاء ضد الدولة العليّة العثمانية[3].

ربما كان العراق هو أقدم حضارة في العالم، إذ لم يفلح أي مؤرخ منذ أكد ذلك

---

(1) Samuel M. Kramer, *Cradle of Civilization*, New York, Time-Life Books, 1978, p. 157.

(2) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 5-7.

(3) عبد الوهاب رشيد، العراق المعاصر، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 2002.

أرنولد توينبي[1] على إثبات العكس. كما أنّ مرور نهري دجلة والفرات في أراضيه يخلق حالة شبيهة بمرور نهر النيل في مصر حيث لا توجد حواجز طبيعية تمنع قيام دولة واحدة في الوادي من أعالي السودان حتى الدلتا، وهذه هي حقيقة العراق منذ الأزل. أقرّ أرنولد توينبي في عمله الضخم، **دراسة التاريخ**، أنّ الحضارة الانسانية لا يمكن أن يكون عمرها أكثر من ثمانية آلاف سنة، وهذه الفترة حدّدها استناداً إلى حفريات بلاد ما بين النهرين: هنا زرع السومريون القمح لأول مرة، وهنا اخترعوا الكتابة المسمارية والتصويرية، وصنعوا الدولاب لعربة الخيل والبرونز عبر مزج التنك والنحاس لصناعة الأسلحة. وهنا كان مستودع الغذاء للشرق الأوسط، من أراضي العراق المليئة بالحقول المتماوجة الخضراء وغابات النخيل، حيث رعى المزارعون ملايين رؤوس الأغنام منذ فجر التاريخ. فالعراق معروف عند العرب بأرض السواد لخصوبة أرضه ولون تربته الداكن مقارنة بالصحراء. وهو سُميّ العراق إما من كلمة قديمة، أوروك، أو بسبب عشرات المجاري المائية في أراضيه التي تصب في النهرين العظيمين، دجلة والفرات، فتبدو التضاريس وكأنها عروق شرايين تجري في أرض غنيّة. وهنا نشأ النبي إبراهيم في قبيلة تعيش على الرعي، وهنا حدث طوفان نوح الذي يعتقد بعضهم أنّه يستند إلى ملحمة جلجامش العراقية القديمة، وهنا وقعت أحداث في مئات الصفحات من العهد القديم من الكتاب المقدّس.

إنها بلاد الحدائق المعلقة والقنوات الاصطناعية القديمة لجر المياه، ومجد بابل القديم الذي لا يغيب عن ذاكرة الانسانية. هنا عاش الملك حمورابي قبل 4500 عام ووضع أول شريعة قانونية في التاريخ، تعالج المسائل كافة، من الطلاق إلى التجارة إلى شؤون العمال، ويعتقد كثيرون أنّها أساس الوصايا العشر. ويقول حمورابي في شرعته إنّ هدفها «إشاعة العدالة في البلاد والقضاء على الشرير حتى لا يظلم القوي الضعيف». ومن أرض العراق انطلقت امبراطوريات عدّة سبقت الإسلام كالأشوريين والكلدان فرضت سلطانها على المشرق لعدة عقود.

أصبح العراق عاصمة الامبراطورية الاسلامية حيث كانت بغداد مركزاً للعلم والحضارة

---

(1) Arnold Toynbee, *The Study of History*, New York, Laurel Edition- Dell Books, 1965.

والقوة السياسية والاقتصادية للعالم الاسلامي من أواسط آسيا إلى الأندلس. ولقرون عديدة ومنذ آلاف السنين كان معظم العالم القديم يُحكم من بغداد.

ولكن العراق أيضاً مصاب بلعنة العنف. فممالكه منذ فجر التاريخ اتّصفت بالطابع العسكري وشنّت حروباً على المناطق المجاورة، وخُلّدت الروح العسكرية في تماثيل تكرر فيها أشخاص بألبسة وأسلحة وخوذات، لا تشبه تماثيل آثارات وادي النيل وبلاد الشام التي تعدّدت مواضيعها. والعراق كان ساحة صراعات الشرق والغرب منذ التاريخ القديم، وخصوصاً حروب الفرس والإغريق ثم الإيرانيين والأتراك. وعدا عن عمل البشر، فالطبيعة لم تكن دوماً مسالمة، حيث تعددت الزلازل والفيضانات والأوبئة والمجاعات[1].

العهود الاسلامية 733 – 1918م

ارتبط العراق منذ أصبح ولاية في إمبراطوريات إسلامية امتدّت من العام 733 وحتى 1918، بالحضارة العربية والاسلامية. وكان أبرز تلك الامبراطوريات الخلافة الأموية والخلافة العباسية والخلافة العثمانية.

وكان العراق المكان الذي وقع فيه الانقسام التاريخي بين الإمام علي بن أبي طالب آخر الخلفاء الراشدين، والخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان في القرن السابع الميلادي. فقد جعل علي مركزه في جنوب العراق وجعل معاوية مركزه دمشق التي بقيت عاصمة الأمويين. وبعد اغتيال علي في مدينة الكوفة عام 661، انتقلت الخلافة إلى العائلة الأموية ومركزها دمشق، ولكن الانقسام السياسي منع الأمويين من فرض سيطرتهم على كل ديار الإسلام حيث استمر الولاء للإمام علي وأسرته وخصوصاً في العراق، إلى أن وقعت مواجهة محلية

(1) يبقى كتاب المؤرخ الفرنسي جورج ريو الذي عاش في لبنان والعراق في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين («العراق القديم») مرجعاً أساسياً لغير المتخصص عن تاريخ بلاد ما بين النهرين في الحقبات السومرية والأكادية والآشورية والبابلية. ووضع ريو الكتاب عام 1961 ونقّحه عام 1979 وركز ريو خصوصاً على مقولة انّ العراق حافظ على وحدة جغرافية اجتماعية منذ آلاف السنين وأنّ حضارته القديمة ضمّت أجزاء من سورية وتركيا. راجع:

Georges Roux, *Ancient Iraq*, London : Penguin Books, 1979

بين الطرفين، محدودة في حجمها ولكنّها بعيدة الأثر في أهميتها التاريخية لأنّها كانت الفتيل الذي قسم الاسلام إلى سنة وشيعة. ففي العام 680 ورث يزيد الأول الخلافة عن أبيه معاوية بدعم النخبة في سورية ومصر، على الرغم من معارضة نخبة العراق والحجاز. فشرع يزيد في قمع كل من يعارض حكمه لتصبح سنوات عهده الأربع الأكثر دموية في تاريخ الإسلام حتى ذلك الوقت.

وفي شهر محرّم عام 680 في جوار مدينة كربلاء[1]، جرت معركة غير متكافئة بين مجموعة قوامها الإمام الحسين بن علي ـ الذي بتشجيع من أهل الكوفة قدم من المدينة في الحجاز ومعه أفراد عائلته وأنصاره ـ وبعثة عسكرية أموية أرسلها يزيد من دمشق. فاستطاعت الحملة العسكرية قتل معظم أفراد أسرة الحسين وأنصاره القليلي العدد، وأحضرت رأس الحسين إلى دمشق ومعه نساء سبايا. ولأجل هذا الحدث الذي عُرف فيما بعد بواقعة عاشوراء، حصل انشقاق دائم في الاسلام بين سنّة، وهم الأغلبية في العالم الاسلامي، وشيعة وهم الأقلية. وهو انقسام لم تخفف من غلوائه وعمقه القرون، وكان له أعمق الأثر في أحداث العراق في القرن العشرين وإلى اليوم[2].

لم يخضع العراق الكثير السكان للأمويين بعد واقعة عاشوراء التي خُلّدت في ذكرى سنوية للعزاء بأهل البيت، فسادت الفوضى ثلاث سنوات إلى أن مات يزيد عام 683م، فخلفه ابنه معاوية الثاني الزاهد في السلطة والمحب للعلم والذي تنازل عن الحكم، فاختير مكانه مروان بن الحكم، وهو أيضاً من بني أمية، والذي معه وُلدت السلالة الأموية. لقد كانت أوضاع العراق متدهورة منذ وفاة يزيد إلى أن اندلعت ثورة كبرى ضد الحكم الأموي بعد وفاة مروان عام 685م استمرت ثلاث سنوات، فخلفه ابنه عبد الملك بن مروان الذي واصل حملات القمع في العراق. ولئن لم تنجح الحملات في إخماد العصيان، أوفد عبد الملك

(1) خلّدت هذه المواجهة «ذكرى عاشوراء» عند الشيعة حول مصرع الامام الحسين بن علي بن أبي طالب.

(2) يشكل الشيعة الجعفرية الأغلبية في العراق الحديث (65 بالمئة من عدد السكان) وفي إيران. كما يشكلون أقلية هامة في لبنان والكويت والبحرين والسعودية والباكستان وأفغانستان.

عام 694م الحجاج بن يوسف الثقفي حاكماً باسم الأمويين إلى العراق على رأس قوة. وجاء هذا الأخير مدينة النجف حيث ضريح الإمام علي، وجمع الناس ليخاطبهم قائلاً: «يا أهل العراق، يا أهل الشقاق، والنفاق، والمراق، ومساوئ الاخلاق. إنّ أمير المؤمنين فتل كنانته فجمعها عوداً عوداً، فوجدني من أمرّها عوداً، وأصعبها كسراً، فرماكم بي، وإنّه قلّدني عليكم سوطاً وسيفاً، فسقط السوط وبقي السيف». ثم قال الحجّاج: «إنّي والله لأرى أبصاراً طامحة، وأعناقاً متطاولة، ورؤوساً قد أينعت، وحان قطافها، وإنّي أنا صاحبها كأنّي أنظر الى الدماء ترقرق بين العمائم واللحى». ثم أنشد:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا　　　متى أضع العمامة تعرفوني

ولكن الحكم الأموي لم يستمر طويلاً في العراق إذ استطاعت ثورة في ديار الخلافة الاسلامية إنهاء الخلافة الأموية عام 750، وتمكنت مجموعة من بني أمية بقيادة عبد الرحمن الداخل حفيد عبد الملك (ابن معاوية الثالث بن هشام بن عبد الملك) من الفرار من ثورة العباسيين والحفاظ على الأندلس وإعلان استمرارية الخلافة الأموية هناك حتى 1492. وهكذا انتقلت الخلافة الإسلامية إلى العباسيين الذين استمر عهدهم أكثر من خمسة قرون وجعلوا من العراق نقطة انطلاقهم ومن بغداد عاصمتهم، حتى أصبحت، أي بغداد أهم مدينة في العالم في الثقافة والحضارة والفلسفة والعلوم. ولكن رافق ازدهار بغداد دسائس سياسية واغتيالات وتصفيات دموية. والناظر إلى سلسلة الخلفاء العباسيين سيلاحظ النسبة المرتفعة من الخلفاء الذين قضوا اغتيالاً.

الصعود الصاروخي لبغداد في مجالات العلم والحضارة لم يدم طويلاً، إذ عندما تعرّض الشرق للغزو المغولي القادم من أواسط آسيا، دخل التتر العراق عام 1258 ودمروا بغداد وأغرقوا سدود الأنهر فقتلوا مئات الآلاف من البشر. وقدّر عدد ضحايا الغزو المغولي للعراق بثلثي عدد السكان، ذلك أن هولاكو قائد المغول أمر بقتل كل كائن حي.

لفترة طويلة كان المغول يعدّون الخطط لغزو العراق حتى استعدّوا لذلك عام 1257 بجيوش هي الأكبر مقارنة بحروبهم السابقة يقودهم الخان هولاكو. وفي طريقهم إلى بغداد

وجّه هولاكو نداءً إلى الخليفة العباسي المعتصم أن يسلّم المدينة فرفض هذا الأخير. ولذلك طبّق المغول أسلوبهم في الأرض المحروقة ضد المدن التي ترفض الاستسلام، وهاجموا بغداد وحرقوها وقتلوا كل بشري وصلت إليه سيوفهم حتى تراوح عدد القتلى بين 200 ألف إلى مليون حسب مؤرخي تلك الفترة. ومن علائم بغداد التي أحرقها ودمرها المغول كان مركز أبحاث ضخم يُعرف باسم «بيت الحكمة» حوى مئات آلاف الكتب والوثائق العلمية والرياضية والفلسفية والدينية والأدبية والتاريخية والتي جرى جمعها وتبويبها خلال مئات السنين من الحكم العباسي.

كان دمار بغداد شاملاً ونهائياً بحيث لم يقم لها قائمة لمئات السنين وحتى القرن العشرين. ولم يكتف المغول بتدمير بغداد بل حطموا المنشآت الهندسية والزراعية التي كان بعضها قائماً منذ آلاف السنين.

وكأنّ الزحف المغولي لم يكن كافياً إذ أصاب العراق وباء الطاعون في القرن التالي فقضى على ثلث السكان. ثم جاء الغزو المغولي الثاني عام 1401 بقيادة تيمورلنك الذي احتل بغداد أيضاً وأمر بقتل سكانها مجدّداً، وحدّد أنّ على كل جندي مغولي أن يقتل شخصين ويقطع رأسيهما ويحضرهما إلى قيادته. وعلى الرغم من أنّ العسكر العراقي كان يستسلم للمغول إلا أنّ هؤلاء أصرّوا على قطع الرؤوس تنفيذاً لأوامر تيمورلنك.

لم يتعطل دور العراق طويلاً إذ منه خرجت قوة بقيادة صلاح الدين الأيوبي أحد الأبطال التاريخيين عند الأكراد، قضت على الممالك الصليبية في بلاد الشام في القرن الثالث عشر، ونُسجت حوله أساطير وقصص ذكرها التاريخ عن حلمه وتسامحه وتعامله مع ملوك أوروبا. وفي القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر أصبح الحكم المحلي في العراق لمماليك تركمان، إلّا أن إيران الصفوية الشيعية كانت تفرض نفوذها وخصوصاً في الفترتين 1508 إلى 1533 و1622 إلى 1633، إلى أن وقع العراق في العام 1533 تحت حكم السلطنة العثمانية، ليصبح ساحة الصراع الأمامية بين السلطنة وإيران. وهذا الصراع أبقى الحكم العثماني في العراق ضعيفاً إلى أن بدأت مرحلة هجرة البدو من أواسط الجزيرة العربية وبخاصة من نجد إلى العراق. غير أنّ حركة عسكرية في بغداد أعادت السلطة المحلية إلى

أيدي مماليك – الذين كانوا هذه المرة من أصول جيورجية (من جبال القفقاس) ـ وحصلوا على حكم ذاتي للعراق من الباب العالي عام 1747. واستمر هذا الحكم الذاتي حتى 1831، نجح المماليك خلاله في فرض النظام العام وقمع الانتفاضات القبلية وتحجيم دور القوى العسكرية الانكشارية التابعة للباب العالي. كما عملوا على تنفيذ برامج إصلاحية في الإدارة العامة والاقتصاد. وعندما تعرّضت أراضي السلطنة لغزو مصري بقيادة محمد علي وابنه ابراهيم عام 1831، انتهى الحكم الذاتي في بغداد وعاد الحكم العثماني المباشر بقوة[1].

كانت الغلبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في قرون الحكم العثماني للسنّة من الطبقة المتوسطة فيما غرق الشيعة والأقليات الدينية في الحرمان والتخلف لعدّة قرون[2]. والافتراق السنّي الشيعي المستجد في العراق لم ينشب من العدم، ذلك أن جغرافية العراق جعلته ضحيّة الجوار الايراني الشيعي من جهة والجوار التركي السنّي من جهة أخرى، حيث قام كلا الجارين بدعم أبناء ملّته داخل العراق. ولكن في حين ازدهرت الجماعات السنّيّة في العلم والتجارة والمناصب الحكومية في الامبراطوريات المتعاقبة، تراجع الشيعة.

وحتى بعد زوال السلطنة العثمانية من بلاد المشرق عام 1920، استمر الصدع حتى اليوم بين السنّة العرب المنادين بعلاقات وثيقة مع العرب وخصوصاً مع سوريّة، والشيعة، وهم عرب أيضاً، الذين سعوا إلى علاقات وثيقة مع العرب ولكن أيضاً مع إيران، الشاهنشاهية ثم الخمينية[3].

---

(1) عبد الأمير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، الفرات للتوزيع والنشر، 2002.

(2) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 8-11.

(3) حصل هذا أيضاً في لبنان أيام الحكم التركي حيث شكل الشيعة والموارنة نسبة لا بأس بها من السكان تقيم في الجبال والمحافظات الداخلية، فيما أقام السنّة في المدن الساحلية وكانوا ركيزة مؤسسات الدولة العثمانية. والفارق بين الشيعة والموارنة في لبنان أنّ الموارنة استفادوا من الإرساليات التبشيرية الأجنبية ومن امتيازات الدول الغربية لتحسين وضعهم فيما استمر الشيعة في الفقر والتخلف حتى الستينات من القرن العشرين عندما بدأت مطالبهم تتحقق في عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958–1964).

ولم يضعف الحضور التركي والايراني في العراق حتى في ظل نظام البعث (1968 – 2003)، حيث اجتاحت تركيا شمال العراق مراراً لمطاردة ميليشيا حزب العمال الكردستاني، في حين دعمت إيران قوى المعارضة الشيعية وكادت تحتل جنوب العراق عام 1986 لولا التدخل الأميركي المباشر في الحرب بين البلدين.

***

إنّ التنوّع التاريخي العنيف والمليء بالأحداث جعل العراق وطناً لعددٍ كبير من الأعراق والأديان والحضارات. ولكن هذا التنوّع في الإثنيات والأديان لم يكن حكراً على أرض الرافدين، بل إنّ دول المشرق كافة، وكذلك الدول التي كانت تشكل جزءاً من الدولة العثمانية كدول البلقان، ضمّت تنوّعاً مماثلاً في سكانها. ويتألف سكان العراق من جماعات إثنية رئيسة هي العرب بشكل أساسي ثم الأكراد والتركمان والأرمن والآشوريون والإيرانيون، وجماعات أقل عدداً من أصول آذرية وأفغانية وهندية وبلوشية. وبمحاذاة التنوع الإثني ثمّة تنوع ديني حيث ينتمي العراقيون إلى طوائف وديانات معظمها نشأ في الشرق الأوسط، أكبرها المسلمون الشيعة والمسلمون السنة، يليهم المسيحيون واليهود واليزديون والصابئة بدرجة أقل.

ونعود هنا إلى معالجة مقولة جاءت في عدة مراجع أجنبية، نقلها من دون مناقشة أحياناً كتّاب عرب، تقول إن التركيبة العراقية فريدة في نوعها، وإنّ «العراق أقل الدول العربية عروبة». وهذا الرأي يشكو من علّتين:

الأولى أن التركيبة العراقية ليست فريدة في نوعها، لأن المطّلع على ديموغرافية لبنان وسورية سيلاحظ أيضاً تنوّعاً دينياً وعرقياً كبيراً. ففي لبنان عشرون طائفة دينية وعرب وأكراد وأرمن وإثنيات أخرى. وكذلك في سورية وعلى درجات أقل في الأردن وفلسطين. وحتى تركيا المعاصرة هي دولة متعددة تضم بشكل رئيسي الأتراك والأكراد ثم العرب والأرمن والسريان واليونانيين والبلغار وإثنيات صغرى وعدّة ديانات وطوائف. وكذلك جزيرة قبرص الصغيرة التي يعيش فيها الأتراك والعرب (من أصل لبناني) واليونانيون وفيها مسلمون سنّة

وعلويّون ومسيحيون أرثوذكس وموارنة. وتكفي النظرة إلى حروب التسعينيات من القرن العشرين في يوغسلافيا السابقة لمعرفة تنوع بلاد البلقان الشديد أيضاً، وهي منطقة كانت خاضعة للسلطنة العثمانية؛ ذلك أن الامبراطورية العثمانية التي جمعت كل هذه الشعوب كانت دولة متعددة القوميات. ولم يكن هذا غريباً، ذلك أن القومية القائمة على اللغة والعرق لم تكن شأناً عظيماً قبل القرن التاسع عشر، فتألفت الامبراطورية المقدونية التي أسّسها الاسكندر المقدوني من عشرات الشعوب من أفريقيا إلى حدود الصين. وكذلك كانت أمبراطورية النمسا (أوسترو - هنغاريا) والامبراطورية الجرمانية المقدّسة والامبراطورية الرومانية والامبراطورية الروسية وصولاً إلى الامبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس.

والعلة الثانية في مقولة إنّ العراق «أقل البلدان العربيّة عروبة»، وإنّ العراقيين على المستوى الاثني ينقسمون بشكل رئيسي بين عرب وأكراد إضافة إلى أقليات صغيرة، هي أنّ العراق شكل نواة الحضارة العربية الاسلامية على مدى قرون ما أدّى إلى اصطباغه الى الأبد باللغة والثقافة العربيّة حتى لو تنوّع إثنياً ودينياً. وحتى الأكراد نجدهم ضليعين باللغة العربيّة قولاً وكتابةً، من أكبر زعمائهم حتى أصغر طفل، وإن أسهم الحكم الدكتاتوري العراقي في احتقان مشاعر الظلم التاريخي في صفوفهم. ولقد لعب حزب البعث دوراً في انتشار الثقافة واللغة العربية في العراق في العقدين الأخيرين من حكمه، ولكن عدا ذلك كان نظام البعث في العراق أبعد ما يكون عن عقيدة العروبة، بل أصبح حكراً على العشيرة والعائلة والمذهب والعسكر، وأسهم في التطهير العرقي وتهجير السكان وتغيير ديمغرافية المناطق وفي إضعاف الانتماء العربي لدى السكان من أصول غير عربية، ما جعل عملية رأب الصدع في صفوف العراقيين صعبة. وهي أمور سنعود إليها في متن الكتاب[1].

الفريد في المسألة العراقية هو أن اتساع العراق وتعدّد سكانه خلقا تعقيدات جدّية من الصعب معالجتها ليصل العراقيون إلى بناء وطن ومؤسسات موحدة تمثّل كل الفئات بعد

(1) سليم مطر، جدل الهويات وصراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

انسحاب الأميركيين. فالغزو الأميركي في ربيع 2003 لم يأتِ من الفراغ، بل تسلل من شقاق العراقيين أنفسهم ومن تنوّع غايات زعمائهم ومنظماتهم ومن الحكم الاستبدادي الذي وحّد البلاد بقوة القمع والاضطهاد والقتل. وعندما تحول النظام إلى عشيرة وعائلة وطائفة، عاد كل عراقي إلى حظيرته القومية والمذهبية[1].

وليس صحيحاً أن العراق لا يُحكم إلا بالقوة، أو أن «السنّة حكموا والآن جاء دور الشيعة» (كما كان يقال عن «الامتيازات المارونية» أثناء حرب لبنان، وأنّ الحل في امتيازات مماثلة للمسلمين لرفع الاجحاف التاريخي)، أو أن «الجمهورية الاسلامية هي الحل» أو أن التقسيم إلى ثلاث دول سيحل مشاكل البلاد؛ إذ إنّ العراق المتطوّر بشعبه المثقف وثرواته الطبيعية كفيل بكتابة دستور وميثاق اجتماعي لخلق دولة الرعاية وحقوق الانسان والمؤسسات الديمقراطية المتعددة الأديان والإثنيات. وما يصلح للعراق من نظام ديمقراطي علماني يحترم حقوق الانسان يصلح أيضاً للبنان ولايران ودول المنطقة كافة.

الاستعمار البريطاني

بدايات العراق الحديث نجدها في القرن التاسع عشر حيث توضّحت جغرافيته من جراء ارتباطه بالاقتصاد العالمي والتغلغل الأوروبي في مناطق الامبراطورية العثمانية(2). ولقد مرّت دول المشرق بتجارب مماثلة عبر نشر بنية تحتية في مناطق الانتاج في المدن الرئيسة المطلة على مرافىء بحريّة. وخلال فترة زمنيّة مختصرة في بداية القرن العشرين، انتقل العراق من نمط إنتاج بدائي زراعي إلى إنتاج بضائع صالحة للتصدير الى الهند البريطانية وأوروبا. وفي الخمسينيات من القرن العشرين تطوّرت العلاقات الاجتماعية داخل العراق من تلك التي تستند الى الولاء العشائري وشيخ القبيلة إلى الاقطاع الريفي وتجار المدن وموظفي القطاع العام.

---

(1) وهذا حدث في لبنان بدرجة أقل عام 1975، حيث أدّى تشرذم الدولة وطغيان الامتيازات إلى تشدّد المواطنين في مسألة الولاء الطائفي، فانقسم لبنان إلى كانتونات الأمر الواقع (راجع جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، دار النهار 1992).

(2) Samir Aminc, *The Arab Nation*, Zed Books, 1982.

أما الدولة العراقية الحديثة فقد ظهرت بشكلها الحاضر بعد انهيار الدولة العثمانية وانهزام تركيا في الحرب العالمية الأولى، إذ سعت بريطانيا (الدولة الانتدابية) الى دمج ثلاث ولايات عثمانية هي الموصل وبغداد والبصرة في دولة واحدة[1]. ولم يكن لسبب هذا الدمج عامل توحيدي أو ديمغرافي بل كان الهدف تسهيل الربط الاداري لمناطق بلاد الرافدين بالخليج وبالشبكة التجارية للامبراطورية البريطانية. ذلك أن العراق كان دولة ـ فعلياً ـ منذ القرن السابع الميلادي واستمر كبقعة جغرافية موحّدة تحكمها بغداد حتى قامت الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين إلى تقسيمه إلى ولايات تسهل إدارتها. ولكن هذا لم يُضعف من دور بغداد كنقطة الثقل والسلطة في أرض الرافدين؛ فالعراق ليس وليد بريطانيا ولم يكن مجزءاً ليوحّده الانكليز اعتباطياً بقرار امبريالي، كما يحلو للتحليلات السطحيّة الكلام عن «جنوب شيعي» مركزه البصرة و«وسط سنّي عربي» مركزه بغداد و«شمال كردي» مركزه الموصل. والحقيقة أنّ الاختلاط أعمق من هذا التصنيف، إذ يقطن في الوسط ملايين الشيعة ويقطن إلى الشمال من بغداد ملايين العرب السنّة.

لا ينسى العراقيون دور بريطانيا وأميركا في تاريخهم الحديث منذ 1920:

أولاً، احتلال الانكليز للعراق بالقهر العسكري عام 1915 واستعمال الغاز السام ضد المدنيين لقمع ثورة العراق ضد الاحتلال عام 1920، ودعم بريطانيا للحكم الملَكي الهاشمي العميل للاستعمار والمنفذ لمشيئة البريطانيين منذ 1920 وحتى 1958.

ثانياً، سيطرة الانكليز على النفط، الثروة الرئيسة في البلاد لمدة عقود عبر «شركة النفط العراقية».

ثالثاً، دعم الولايات المتحدة لسلسلة انقلابات عسكرية دكتاتورية بطشت بالناس وبالكوادر العلمية والمثقفة بين 1963 و1968.

رابعاً، دعم أميركا العراق في حرب استمرت تسع سنوات ضد إيران دون المساهمة في حلحلتها سلمياً، ومدّها نظام البعث بأسلحة تقليدية ومواد وآليات لتطوير الأسلحة

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship,* London, I.B. Tauris, 1990, p. 1-7.

الكيماوية والبيولوجية جنت منها الشركات الأميركية مليارات الدولارات، ثم صمتها فيما بعد عن استعمال النظام الأسلحة الكيماوية ضد الشعب العراقي وضد إيران.

خامساً، اشتراك أميركا وبريطانيا في حرب انتقامية تدميرية ضد العراق عام 1991 قضت على بنيته التحتيّة وقتلت عشرات الألوف من شعبه.

سادساً، فرض الولايات المتحدة، تدعمها بريطانيا، عقوبات اقتصادية على العراق أصبحت مجازر جماعيّة بحق النساء والأطفال ذهب ضحيّتها مليون وخمسمائة ألف عراقي خلال 12 سنة (1991 حتى 2003).

سابعاً، دعمت الولايات المتحدة وصول حزب البعث الى الحكم عامي 1963 و1968 ليكون سداً ضد الشيوعية، ودعمت حرب النظام ضد ايران واستمرت في دعمه حتى غزوه للكويت عام 1990. وكان دعمها لحكم الحزب الواحد يمنع تطور عراق ديمقراطي،إضافة إلى سكوتها عن مجازر النظام بحق معارضيه والتغطية على استعماله أسلحة الدمار الشامل ضد الأكراد عام 1988.

ثامناً، استهتار أميركا وبريطانيا بالظلامات التاريخية التي عاناها الشيعة والأكراد وعدم الاكتراث بنضال الشعب العراقي نحو المساواة والعدالة.

تاسعاً، شن حرب استنزاف قاتلة ضد العراق في الفترة من 1991 حتى 2002.

قبل العام 1920 كان العراق جزءاً من الامبراطورية العثمانية التي شاركت في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا ودول المحور وضد بريطانيا ودول الحلفاء. بدأت الحرب عام 1914 وسرعان ما رُسمت الجبهات في أوروبا والشرق الأوسط وباتت الامبراطورية العثمانية (التي ضمّت كل دول المشرق العربي ما عدا مصر التي وقعت تحت احتلال بريطاني عام 1882) هدفاً لهجمات بريطانية فرنسية روسية مشتركة. فبريطانيا هاجمتها من مصر ونجحت في خرق الولاء العربي للسلطنة في الجزيرة العربية، وفرنسا أسهمت في المعارك في ساحة سورية ولبنان عام 1918. أما روسيا القيصرية فقد شاركت في الحرب العالمية حتى سقط نظامها عام 1917 وأعلنت الحكومة البلشفية في موسكو خروج روسيا من الحرب.

عام 1914، وحتى قبل دخول السلطنة العثمانية الحرب، أمرت بريطانيا جيشها المرابط في الهند بمهاجمة العراق، وهو جزء من السلطنة في ذلك الوقت، لتأمين إمدادات النفط من إيران الواقعة تحت السيطرة البريطانية، وذلك بهدف استباق الأمور ومنع حليفتها فرنسا من الامتداد كثيراً داخل منطقة الهلال الخصيب من الساحل السوري-اللبناني إلى الموصل وحدود إيران. وكانت بعثة بريطانيّة قد اكتشفت النفط بكميات تجارية في إيران عام 1908، وتأسّست شركة «النفط البريطانية الفارسية» لاستثمار هذا الاكتشاف عام 1909. وتزامن هذا الأمر مع تطوّر تاريخي سيغيّر وجه العالم، إذ بدأت بريطانيا في العام ذاته بتحويل اعتمادها على الفحم الحجري إلى البترول في حاجياتها للطاقة[1]، وكانت خائفة من هجوم مباغت لجيش السلطنة الذي ضم جنوداً عرباً وأتراكاً على محطات البترول في عبادان الواقعة على شط العرب، النهر العراقي الذي يلتقي فيه نهرا دجلة والفرات قبل أن يصبّا في الخليج.

وخلال أسابيع تمّ بناء القوة البريطانية في عبادان تمهيداً لاجتياح العراق. وجاءت ساعة الصفر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1914، بعد يوم من إعلان بريطانيا الحرب على السلطنة، حيث أقدم زورق حربي بريطاني على قصف الحامية العراقية على شاطىء شبه جزيرة الفاو عند نهاية شط العرب. ولم تكن الدفاعات العراقية ممتازة جنوب العراق، فسقطت قلعة الفاو بأيدي الانكليز خلال يومين وتقدّموا داخل العراق مباشرةً. وخلال أسبوعين احتلوا مدينة البصرة التي تبعد 130 كيلومتراً داخل البر.

كانت استراتيجية السلطنة العثمانية في جبهة العراق هي الدفاع عن بغداد، ما يعني موافقة ضمنية أنّ المناطق كافة إلى الجنوب من بغداد هي حُكماً ساقطة بيد الانكليز الذين اعتقدوا أنّهم غنموا محافظة البصرة، فأخذوا يعززون وجودهم فيها وينظفون المناطق المحيطة بالمدينة من قرى وبلدات من أي مقاومة عسكريّة. وهذه كانت خطة الدفاع العراقي بالضبط، أيّ جر الجيش الغازي إلى داخل العراق حيث المستنقعات والرمال المتحركة والتضاريس الجغرافية المتغيّرة بين الصحراء والأوحال. ولم يدرك الانكليز ما هم فيه

(1) هذا التحول كان أساس الطلب الكثيف والمفاجىء الذي بدأ في أغلبية الدول الصناعية الكبرى في الفترة ذاتها وخصوصاً الولايات المتحدة التي كانت قد بدأت تشهد ازدهار سيارات فورد في ديترويت.

لجهلهم بأرض المعركة، فلاحقوا القوة العراقية المنسحبة شمالاً بمحاذاة النهر، وغطت قوات الغزو أراضي من الفاو حتى وسط العراق، على أساس أنّ هذا الزحف هو سلسلة انتصارات ضد السلطنة.

وفي نيسان/ ابريل 1915، عيّن البريطانيون عقيداً إنكليزياً هو تشارلز تاونسند لقيادة اجتياح العراق، لكنه سرعان ما أدرك أنّ لا جدوى استراتيجية أمامه من مواصلة الزحف داخل بلاد ما بين النهرين الواسعة، وأقلقه خصوصاً أنّ العراق لا يبدي أي مقاومة تُذكر، فأبلغ رؤساءه بذلك، فظنوا أنّ العراق أصبح مفتوحاً أمامهم ويمكن إكمال احتلاله. فأمروا تاونسند بمواصلة زحفه واحتلال بغداد، جوهرة العراق الاستراتيجية التي يشكل سقوطها بيد بريطانيا نصراً مبيناً على السلطنة العثمانية.

أبدى تاونسند معارضته لفكرة متابعة الغزو لأنّ القوات التي يقودها ابتعدت كثيراً عن خطوط إمداداته على ساحل الخليج كما أنّ بغداد تبعد مئات الكيلومترات عن الفاو، وشرح لقيادته أنّ جيشه ليس مؤهلاً لمعركة بغداد، لأن المسألة تحتاج إلى تموين ومستشفيات ميدانية ومعدات لوجستية وآليات ومزيد من الجنود حتى يرتاح مَن يشارك في الزحف. ولكن الأوامر لم تتغيّر بأنّ من الضروري احتلال بغداد. وهكذا واصل تاونسند الهجوم باتجاه بغداد وسط أراضٍ في غاية الصعوبة، حيث الأوحال تغطي ضفاف الأنهر فإذا خرجت الطوابير العسكرية من نطاق السواد أصبحت في صحراء رمليّة قاتلة تغرق فيها الآليات. ولم تكن في جنوب العراق عام 1915 شبكات مواصلات تذكر بل قادوميات إلى جانب ضفاف الأنهر للدواب والمشاة، فكانت غير صالحة لإدارة حرب حديثة بمقاييس بريطانيا ومعدّاتها العسكرية في ذلك الوقت. وبدل من جيش عراقي نظامي، تعرّض جيش الانكليز بين الفاو وجنوب بغداد لجيوش من البعوض والذباب القاتل ولم تكن المعدّات الطبية مهيأة لهذا الطارىء الصحي.

وسرعان ما انقلب الأمر عندما اقترب البريطانيون من جنوب بغداد، إذ استنتجوا أنّهم قد وصلوا إلى أقصى حدّ يمكن أن تصله إمداداتهم، وأنّ ما يحملونه من معدات وذخيرة لم يكن كافياً لبدء معركة احتلال بغداد. وظنّ تاونسند أنّ القوة التي يقودها من 10 آلاف جندي

هي كافية لمواجهة حامية بغداد. وقرر أنّ الهجوم على المدينة هو أفضل من الانسحاب مئات الكيلومترات الصعبة إلى البصرة. فواصل زحفه حتى خرج إليه جيش عراقي من 13 ألف جندي على بعد 40 كلم جنوب شرقي المدينة. وعلى الرغم من أنّ الانكليز تفوّقوا بالقتال في هذه المواجهة وأثبتوا موقعهم في أرض المعركة، إلا أنّ المواجهة كانت فاصلة لأنّ العراقيين نجحوا في قتل نصف القوة البريطانية المهاجمة التي كانت متعبة ومنهكة على أي حال.

وفي ليلة 25 تشرين الثاني / نوفمبر 1915، وصلت معلومات استخباراتية إلى تاونسند أنّ بقاءه قرب بغداد ليوم آخر سيعرّض ما تبقّى من جيشه لمجزرة على أيدي حامية المدينة التي تستعدّ لمعركة أخرى؛ ذلك أنّه إضافة لحامية المدينة التي واجهته، فقد أرسلت قيادة الجيش العثمانية فرقة من 30 ألف جندي لتعزيز دفاعات بغداد بقيادة الجنرال الألماني «كولمان فون درغولتز»، وهي على وشك الوصول حتى لو سقطت المدينة بيد الانكليز. وكان قد بقي من القوة البريطانية التي غزت العراق أساساً 4500 جندي تنقصهم الذخيرة والمعدات ويعانون من الجوع. لذلك أصدر تاونسند أمراً لمن تبقّى من القوة بالتقهقر والانسحاب جنوباً، وكان هدفه الابتعاد قدر الامكان عن بغداد إلى نقطة آمنة على بعد 400 كلم إلى الجنوب. ولكن الانسحاب لم يكن سهلاً، ذلك أنّ الجيش العراقي بدأ مطاردة القوة البريطانية، فأخّر انسحابها وقتل ألفاً آخر من عناصرها. ولاحظ تاونسند أنّ الانسحاب يتم ببطء شديد بسبب المواجهات المستمرة مع العراقيين ومعنويات جنوده وتعبهم وحالتهم النفسيّة، فقرّر التوقّف عن الانسحاب لحقن دماء من تبقّى من جنوده والمرابطة في قرية «كوت العمارة» التي تحيط بها مياه النهر من ثلاث جهات على أمل التوصل إلى اتفاق لانسحاب مشرّف. فحصّن الطريق الوحيدة التي تربط الكوت بالبر وسجن نفسه في نقطة مُحاصرة.

رأى الخبراء العسكريون الألمان في بغداد حركة تاونسند هزيمة له وخروجاً من المعركة، فأمر الجنرال فون درغولتز كتيبة صغيرة الاحاطة بالكوت، في حين واصل جيش العراق زحفه جنوباً للقضاء على أي وجود بريطاني آخر، والتحصّن في نقاط استراتيجية لمنع أي هجوم بريطاني جديد من جهة الخليج. وبسبب التحركات الدائمة التي أوصلت

تاونسند إلى هذا الحصار، خسرت القوة البريطانية الكثير من المعدّات والمؤن التي كادت تكون كافية حتى نيسان/ ابريل 1916. فأرسل خبراً إلى قيادته في عبادان أنّ ما تبقى من مؤن ومعدات سيكفيه حتى كانون الثاني/ يناير 1916 فقط. فلجأت القيادة البريطانية إلى قرارات عدّة مرتجلة لارسال حملات تحرر تاونسند ورجاله، ولكن الجيش العراقي ردّها جميعاً وقتل عدداً كبيراً من المهاجمين.

استمر حصار القوة البريطانية في الكوت 146 يوماً جاع خلالها الجنود البريطانيون والهنود وتعرضوا لأمراض عديدة. كما أنّ تاونسند تعرّض للحمى، لحاولت قيادتهم إيصال المؤن بالمظلات، ولكن هواء الخريف والشتاء كان يحملها بعيداً. كما أنّ المحاولات للوصول بالمراكب النهرية فشلت لأنّ الجيش العراقي وضع سلاسل حديديّة في النهر قرب الكوت خرّبت المراكب البريطانية. وأرسلت الحكومة البريطانية وفداً لمفاوضة شروط استسلام تاونسند ورجاله في 26 نيسان/ ابريل 1916، فاستطاع الخروج من الكوت ومرافقة الوفد البريطاني للقاء القادة العسكريين للسلطنة الذين يطوّقون الكوت. وعرض الوفد البريطاني مليوني جنيه استرليني لقاء السماح للقوة البريطانية بمغادرة الكوت سليمة. ولكن وزير الدفاع العثماني، أنور باشا، من أسطمبول أمر برفض العرض والاصرار على استسلام كامل. فاستسلمت القوة البريطانية بكاملها فوراً وبدون أي شرط للجيش المحاصِر. وأُخذ تاونسند أسير حرب مخفوراً إلى إسطمبول حيث عومل باحترام. أما الجنود فلقد جرهم الجيش العراقي سيراً على الأقدام إلى بغداد على بعد 150 كلم. ومن ثم نقلهم إلى بر الأناضول ليعملوا في السخرة وفي بناء سكة الحديد الألمانية من برلين إلى بغداد حيث مات معظمهم[1].

جنّ جنون لندن للهزيمة المنكرة، فأزاحت كبار الضباط والاداريين من حكومة الهند البريطانية التي أدارت الهجوم الفاشل على العراق، وخصّصت قوات جديدة ومعدات

(1) Fromkin, David, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East.* New York: Avon Books, 1989.

وأرسلت ضباطاً أكثر مهارة لمعاودة غزو العراق مجدّداً في نهاية العام 1916. وكان الانكليز قد تعلموا دروساً قاسية من حملتهم الأولى وأصبحوا أكثر دراية بتضاريس العراق وقدراته العسكرية. فقاد الجنرال «ستانلي مود» جيشاً في كانون الأول/ ديسمبر 1916 وفي خطته أن يتجه فوراً إلى بغداد ولا يتوقف عند مدن الجنوب. وأقام خطوط دعم لوجستي متينة حتى يؤمّن خطوطه الخلفية.

واستغرقت حملة «مود» أربعة أشهر استطاع خلالها تطويق بغداد واحتلالها في 11 آذار/ مارس 1917، في وقت كانت فيه جيوش السلطنة تضعضع عند عدّة جبهات وخصوصاً على جبهة قناة السويس (حيث هزم الانكليز جيشاً بقيادة أحمد جمال باشا)، وعلى الجبهة الروسية وجبهات البلقان[1].

وقد قُتل في محاولة غزو العراق عام 1915 و1916، 33 ألف جندي بريطاني، عشرة آلاف منهم من فرقة تاونسند والباقي في جنوب العراق. وكانت هزيمة منكرة للأمبراطورية البريطانية على يد السلطنة العثمانية التي كثيراً ما كان الزعماء الانكليز يقلّلون من شأنها ويؤكدون سرعة سقوطها في الحرب العالمية الأولى.

لقد بدأ الغزو البريطاني للعراق بـ92 ألف جندي ولكن مع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد نشرت ما مجموعه 410 ألف جندي في بلاد الرافدين. وفي 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1920 وقع العراق تحت انتداب بريطاني منحته عصبة الأمم الشرعية وأصبح يُعرف بـ«دولة العراق» تحت حكم هاشمي.

---

(1) انقلب المزاج في الولايات العربية ضد السلطنة العثمانية لعدّة أسباب أثناء الحرب العالمية الأولى أهمها حركة القومية التركية التي أطلقها قادة الجيش وعلى رأسهم أحمد جمال وأنور باشا، فخلفت حساسيات تجاه رعايا السلطنة من العرب واليونان والبلغار والأكراد والأرمن. وكانت مظاهر ضعف الولاء للباب العالي متفاوتة، فأقدم عرب الحجاز على التعاون العسكري مع الانكليز ضد جيش السلطنة في حين اكتفت فعاليات سورية ولبنان بالنضال السياسي. ولدى انهزام القائد أحمد جمال في جبهة السويس، انكفأ إلى الساحل اللبناني السوري ونكّل بالقادة الوطنيين، فعلق المشانق في بيروت ودمشق عام 1916 ولُقب بالسفاح. تمكن فدائيون أرمن من اغتيال أحمد جمال في تفليس عاصمة جورجيا قبل نهاية الحرب العالمية الأولى (راجع مذكرات يوسف الحكيم في أربعة أجزاء، دار النهار، بيروت).

العهد الملكي

وعدت بريطانيا الأمير حسين الهاشمي شريف مكة بخلق مملكة عربية كبرى تضم الجزيرة العربية والولايات العثمانية السابقة في الهلال الخصيب بعد سقوط السلطنة العثمانية مقابل دعم العرب لجهود الحلفاء ضد تركيا.

زاد الأمر سوءاً بالنسبة للسلطنة اختراق الانكليز لقبائل الجزيرة العربية وتحالفهم مع الشريف حسين حاكم مكة والحجاز لقلب الحكم العثماني وتحقيق استقلال المحافظات العربية. ولكن الوعود انقلبت إلى أكاذيب عندما التقى ممثلو بريطانيا وفرنسا وروسيا على تقسيم المحافظات العثمانية التي يحتلها الحلفاء في ما بينهم. هذه التفاهمات المكتوبة التي عُرفت باتفاقية سايكس - بيكو (مارك سايكس وجورج بيكو اسما الديبلوماسيين البريطاني والفرنسي اللذين وقعا الاتفاقية عام 1916) قسّمت الولايات العثمانية إلى مقاطعات نفوذ كغنيمة حرب للحلفاء. وعشيّة الثورة الروسية عام 1917، فضحت الحكومة البلشفية الجديدة في موسكو هذه الاتفاقية عندما نشرت وثائق القيصر. ولكن البريطانيين نجحوا في إقناع الشريف حسين وأولاده بأنّ الوثائق التي عرضتها روسيا مزيّفة. وبعد انتصار بريطانيا وفرنسا في الحرب ثبت صدق الوثائق الروسية، إذ تقاسم المنتصرون الولايات العربية كما اتفقوا، فانتهت منطقة سورية ولبنان إلى انتداب فرنسي والعراق وفلسطين إلى انتداب بريطاني[1].

ورسم واضعو خريطة سايكس بيكو معبراً أرضياً بين العراق وفلسطين، لمنع بريطانيا استمرارية جغرافية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، ما خلق فاصلاً جغرافياً بين سورية والجزيرة العربية. وتدريجاً تعاظم الوجود اليهودي في فلسطين التي وعدهم الانكليز بدولة فيها، فخلق الانكليز دولة ثالثة بين فلسطين والعراق على الضفة الشرقية لنهر الأردن هي إمارة شرق الأردن، أصبحت فيما بعد المملكة الأردنية الهاشمية. ولاكتمال الصورة، سيطرت بريطانيا على معظم الجزيرة العربية ومصر والسودان باستثناء المملكة العربية السعودية التي تبعت أميركا فيما بعد. كما سيطرت فرنسا على بقية الولايات العثمانية التي وقعت في أيدي

---

(1)

الحلفاء وخلقت دولتي سورية ولبنان وتنازلت لتركيا عن لواء الاسكندرون السوري ومدينة أنطاكيا التاريخية في شمال سورية.

خضعت التقسيمات الجغرافية للمنطقة العربية لمشيئة الدولتين الاستعماريتين ومصالحهما وذلك لتسهيل إدارة هذه الوحدات السياسية وربطها باقتصاد المتروبول. فمثلاً سهّل خلق دولة العراق من مدينة زاخو شمالاً إلى أم قصر جنوباً شحن نفط الموصل الى الخليج عبر منطقتي بغداد والبصرة. وكما فعلت في الجزيرة العربية، قامت بريطانيا بإغراء مشايخ القبائل في الأرياف والبوادي بالمال والمناصب لخلق بيئة موالية لحكمها، كما استندت في المدن إلى الزعامات المحليّة في الأحياء وإلى التجار وموظفي الادارة العثمانية البائدة وضباط الجيش العثماني من أصول عربية وكردية في العراق من الذين وقفوا الى جانب الانكليز أثناء الحرب العالمية الأولى. وهكذا، كما يفعل كل محتل، استعانت بريطانيا بنخب محليّة، ركيزة الحكم التركي السابق، لادارة البلاد. وكانت هذه النخبة من السنّة العرب الذين شكلوا آنذاك 20 بالمئة من السكان. فاستمرت اللامساواة التي خلقها الأتراك بين السنّة والشيعة لتترك أسوأ الأثر على العراق حتى نهاية القرن العشرين. ومن آثار هذه اللامساواة أنّ السلك الديبلوماسي العراقي لم يضمّ أي شيعي حتى 1956.

وإذ دخلت وحدات عربية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين دمشق عام 1918 أعلن مملكة تضم سورية ولبنان. فرفض الفرنسيون ذلك لأنّ اتفاقية سايكس بيكو وعصبة الأمم وضعت لبنان وسورية تحت إدارة فرنسية، وطردت وحدات عسكرية فرنسية فيصل وجماعته من دمشق. ولكي تحافظ بريطانيا على كلمتها تجاه الهاشميين، نصّبت فيصل ملكاً على العراق باسم الملك فيصل وعيّنت مفوّضاً سامياً على العراق يدعى أرنولد ولسون. وفي آب/ أغسطس 1920 أُعلنت الدولة العراقية بضم ولايتي بغداد والبصرة. وفي 1926 ضُمّت ولاية الموصل في الشمال.

وكان العراقيون قد أعلنوا ثورة شعبية ضد الحكم البريطاني عام 1920 كانت المشاركة الأهم فيها للشيعة العرب والأكراد الذين لم يحققوا أي مكتسبات بعد سقوط السلطنة

العثمانية[1]. بدأ العرب الشيعة هذه الثورة التي سرعان ما انضم إليها العرب السنّة من خارج النخبة الحاكمة، والأكراد بقيادة محمود البارزنجي. وهكذا اتّحد الشعب العراقي من شيعة وأكراد وفئات شعبية عربية سنيّة على مقاومة الحكم الانكليزي. وتمكن الثوار من قتل 500 جندي بريطاني وجرح 1500 آخرين في عدة معارك. فخاف الانكليز من تضعضع حكمهم وزوال نفوذهم، ولجأوا إلى أساليب وحشيّة في قمع الثورة واستعملوا الطائرات وقنابل الغاز السام ضد المدنيّن، بأمر من ونستون تشرشل الذي أصبح رئيساً لوزراء بريطانيا فيما بعد والذي أبرزه التاريخ كمدافع عن الديمقراطية والحرية. فكان الانكليز أول من افتتح استعمال الاسلحة البيولوجية والكيماوية ضد شعب العراق، بعدما شاع استعمالها في معارك الخنادق في أوروبا أثناء الحرب العالمية الأولى[2]. ودفعت هذه الثورة الاحتلال البريطاني إلى منح النخبة السنيّة الحاكمة مزيداً من المناصب والصلاحيات وإلى اعتماد مبدأ «فرّق تسُد». فاشترى الانكليز ولاء بعض زعماء عشائر الشيعة عبر منحهم بعض الأراضي، وعيّنوا ضباطاً سابقين في الجيش التركي في مناصب مرموقة، كما وظفوا أشوريين ومن أقليات أخرى في الادارة العامة ومنحوا بعض الامتيازات لليهود.

هذا الاحتلال البريطاني البغيض الذي باركته عصبة الأمم باسم الانتداب لتدريب الشعوب على حكم ذاتها، صدمت وحشيته الشعب العراقي كما لم يحدث من قبل في العهد العثماني، ورسم العناوين لما سيحدث في بقية القرن العشرين من ثورات وانقلابات وتحولات داخلية. كما أغضب الانكليز الأكراد الذين حصلوا على وعد في مؤتمر الصلح في باريس ضمن اتفاقية «سيفر» للحصول على الاستقلال، لكنّ الانكليز قلّلوا من أهمية الأمر حتى أنهم أنكروا للأكراد أي حقوق[3].

وبعد إخماد الثورة عقد البريطانيون مؤتمراً في القاهرة بحضور ونستون تشرشل

---

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 12-13.

(2) هادي حسن عليوي، فيصل بن الحسين مؤسس الحكم العربي في سوريا والعراق 1883-1933، رياض الريّس للكتب والنشر، 2003، بيروت.

(3) جعفر الخياط، العراق في رسائل المس بيل، الدار العربية للموسوعات، 2003.

وزير المستعمرات البريطاني آنذاك للنظر في الوضع في العراق. فأجبرت الثورة بريطانيا على تغيير سياستها بالتحول من استعمار مباشر إلى حكومة إدارة وطنية تحت الانتداب، بعد تكبّد القوات البريطانية في العراق خسائر فادحة. وأعلنت بريطانيا عن رغبتها في إقامة حكم ملكي عراقي، ورشح في هذا المؤتمر فيصل بن الحسين ليكون ملكاً للعراق. فتشكل مجلس تأسيسي من بعض زعماء العراق وشخصياته السياسية منها نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وجعفر العسكري وياسين الهاشمي وعبد الوهاب النعيمي، وانتخب المجلس نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني رئيساً لوزراء العراق فنادى الكيلاني بالأمير فيصل الأول ملكاً على عرش العراق.

وفي 23 حزيران/ يونيو 1921 حضر فيصل إلى ميناء البصرة على متن باخرة بريطانية، فاستقبل استقبالاً رسمياً حافلاً، وبعدها قام بجولة تعارف في الحلة والكوفة والنجف وكربلاء. ولدى وصوله إلى بغداد كان ثمّة دلالة أن يستقبله بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني والجنرال هولدن قائد القوات البريطانية في العراق ورئيس الوزراء العراقي المنتخب عبد الرحمن النقيب. وكان برفقه فيصل من جدة إلى بغداد مجموعة من قادة ثورة العشرين الذين ذهبوا إلى الحجاز حاملين تواقيع ومضابط عدد كبير من وجهاء العراق وشيوخهم يدعونه فيها للحضور كملك على العراق باعتباره أحد أنجال الشريف حسين. وفي 16 تموز/ يوليو 1921 أذاع المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس قرار مجلس الوزراء العراقي بمناداة فيصل ملكاً على العراق في ظل حكومة دستورية. وصوّت البرلمان بأغلبية ساحقة على فيصل ملكاً على العراق باسم الملك فيصل الأول وتم تتويجه في 23 آب/ أغسطس من عام 1921 في ساحة ساعة القشلة ببغداد.

كان تعيين الانكليز فيصل الأول الهاشمي ابن الشريف حسين[1] ملكاً على العراق جزءاً

---

(1) الملك فيصل الأول هو الابن الثالث لحسين بن علي من آل هاشم وهو شريف مكة. ولد في 20 أيار/ مايو 1883 وتوفي في 8 أيلول/ سبتمبر 1933، وأصبح ملكاً أوّل على سورية (1918 - 1920) بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، ثم ملكاً على العراق (1921-1933). وأصبح شقيقه علي ملكاً على الحجاز فيما بعد، وعبدالله ملكاً على شرق الأردن في فترة لاحقة. واستمر عهد فيصل حتى وفاته عام 1933 فأصبح ابنه الفتي غازي ملكاً من بعده حتى مصرعه عام 1939.

من تنفيذ وعودهم المكتوبة للأسرة الشريفية بمنح العرب حكومة عربية. وكان الأمير فيصل المعروف ببعد نظره وحنكته السياسية قد حاول حكم سورية ولبنان بعد خروج الأتراك عام 1919 ولكن الجيش الفرنسي طرده من دمشق بعد معركة ميسلون[1]. وعندما ساعده الانكليز ليصبح ملكاً على العراق لم يكن قد وطأ أرض الرافدين من قبل، فبات يحكم باسم الانكليز بإشراف مفوّض سامي بريطاني يتمتع بصلاحيات واسعة. وبدون استشارة الأغلبية الشيعيّة في العراق، قام الانكليز بمنح النخبة السنّية العسكرية والمدنيّة التي خدمت الدولة العثمانية سابقاً، المناصب العليا في حكومة العراق الجديد. لقد علم فيصل منذ البداية أنّ الانكليز يعاملونه كسلعة في أيديهم فعمل على خلق إرادة شعبية لبناء دولة في العراق، وتقرب من الشيعة ليعترف بحقوقهم، وبنى جيشاً وطنياً يضم فئات الشعب على الرغم من ممانعة الانكليز. فالتحق بجيش فيصل عرب سنّة من منطقة تكريت، التي تحدّر منها معظم حكام العراق في الربع الأخير من القرن العشرين. ولكن الانتداب البريطاني كان يعمل على إضعاف السلطة المركزية باستمرار، فأقام علاقات خاصة مع زعماء القبائل لإضعاف الملك وخلق قوة أمنية من المسيحيين لحماية النفط وآباره، وفتح خطوط اتصال مع زعماء الأكراد لمنع تقاربهم مع الملك. وتقرب الانكليز من يهود العراق بإصرارهم على أن يكون وزير مالية العراق يهودياً. وهذا الاسلوب الانكليزي قصد إقامة علاقات امبريالية مباشرة مع كل الجماعات الاثنية والدينية في البلاد في الوقت الذي سيطروا فيه على الحكومة المؤلفة من السنّة في بغداد. ولم يسعَ الانكليز مطلقاً إلى خلق ديمقراطية في العراق كما قضت شروط الانتداب، بل أرادوا استعماراً طويل الأمد ومقابل ذلك غضّوا النظر عن أساليب القمع والقتل التي مارستها الحكومة العراقية ضد المعارضين. فلجأ الأكراد إلى السلاح للمطالبة بحقوقهم فيما لجأ الشيعة إلى مساعدة من إيران لمحاربة الحكومة.

في العام 1926، توصلت بريطانيا إلى رسم حدود العراق بعد مفاوضات مع فرنسا جعلت الموصل الغنيّة بالبترول تحت الانتداب البريطاني بعدما وضعتها الخرائط الأولى لسايكس ـ بيكو تحت الانتداب الفرنسي. ذلك أن الانكليز اللذين لم تحتوِ استراتيجيتهم

(1) أمين الريحاني، قلب العراق وفيصل الأول، دار الجليل، بيروت، 1988.

الاقليمية أكثر من تأمين مصالح إمبراطوريتهم باتوا بعد تفوّقهم في نهاية الحرب مصرّين على السيطرة على نفط شمال العراق.

وفي عام 1930 عقد فيصل معاهدة مع بريطانيا، أقرّت بموجبها هذه الأخيرة استقلال العراق عن التاج البريطاني وإنهاء حالة الانتداب، وضمنت الاتفاقية أيضاً بعض التسهيلات لبريطانيا في مجال تسهيل مرور القوات البريطانية في أوقات العمليات الحربية، والتعاون في المجالات الاقتصادية.

في العام 1932 استجاب الانكليز للملك فيصل ومنحوا العراق استقلالاً اسمياً ولكنهم حافظوا على قواعد عسكرية في البلاد وعلى حق التدخل العسكري إذا تهدّد الحكم الهاشمي واستمر نفوذهم في بلاط فيصل وفي الحكومة العراقية[1]. في أيلول/ سبتمبر 1933 سافر فيصل سويسرا لإجراء فحوص دورية وفجأة أُعلن عن وفاته في 8 أيلول/ سبتمبر 1933 أثر أزمة قلبية ألمت به وأدّت إلى تصلّب في الشرايين، ودُفن في المقبرة الملكية في منطقة الأعظمية في بغداد[2]، وخلفه ابنه غازي الذي لم يستطع فرض سلطته وواجه محاولات انقلابية من الجيش العراقي إلى أن قُتل في حادث سير عام 1939 وخلفه ابنه الصغير السن فيصل الثاني[3]. فقام ابن عمّه الأمير عبد الإله بدور الوصي حتى يبلغ فيصل الثاني العمر الذي يسمح له باستلام الملك[4].

منذ استعان الحاكم البريطاني برسي كوكس بالسنّة العرب في قمع ثورة العشرين، حتى كرّس منذ ذلك الحين مبدأ التعاون الوثيق بين الانتداب والسنّة العرب لحكم العراق، وخصوصاً من شيوخ القبائل والشخصيات التقليدية في حين قُمعت شخصيات وقوى عربية

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958. From Revolution to Dictatorship.* London, I.B. Tauris, 1990, p. 15.

(2) الملك فيصل الأول، تاليف د. عبد المجيد كامل – دار الشؤون الثقافية العامة 1991.

(3) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 15-18. 2006, pp.

(4) لويد دولوبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2002.

سنيّة كانت تؤمن بالقومية العربية وبالنضال ضد الاستعمار الغربي. ولتقوية نفوذ زعماء القبائل اصدرت سلطات الانتداب قانوناً يسمح لهم بتسجيل أراضي مشاع باسم الإنكليز، وقانوناً آخر شرّع لشيوخ القبائل صلاحية التصرف كقضاة على أبناء عشيرتهم دون العودة لسلطة القانون والدولة العراقية. وإذ اعترض المواطنون وخصوصاً من المزارعين وواصلوا الانتفاض ضد الانكليز والحكم القمعي لعدّة سنوات وتراجعت المحاصيل بفعل هذه الاحتجاجات وانخفضت مداخيل الاقطاع، صدر قانون آخر عام 1933 يمنع الفلاحين من إهمال الأراضي الزراعية أو مغادرتها ما لم يسدّدوا ديونهم والتزاماتهم تجاه رجال الإقطاع وشيوخ القبائل. وطوال الفترة الانتدابية لم يتردّد الانكليز في استعمال القوة العسكرية الغاشمة في قمع الشعب العراقي وصولاً حتى إلى معاودة غزو العراق عام 1941 لقمع حركة رشيد عالي الكيلاني[1].

في نيسان/ أبريل 1941 قام الكيلاني بانقلاب على عبد الإله فردّ الانكليز بغزو العراق في 2 أيار/ مايو يعاونهم الجيش الأردني، حيث كان الأردن أيضاً تحت حكم هاشمي وعلى رأسه الملك عبدالله شقيق فيصل الأول. ونجح الانكليز في إنهاء حركة التمرد وفرضوا على العراق توقيع هدنة بشروط مذلة في 31 أيار/ مايو، حيث عاد الاحتلال العسكري لفترة ستة أعوام، وعاد معه الحكم الملكي تحت عبد الإله يساعده رئيس الوزراء المستبد نوري السعيد والذي استمر حتى 1958.

***

ثمّة علاقة بين ديناميكية أوضاع العراق ونظام حكمه بالنفط والتطوّر الاقتصادي ونهوض جيل جديد من العراقيين وبالتحديد من الطبقة الوسطى. ولذلك لا بد من تسليط الضوء باكراً على دور النفط العراقي في تاريخ البلاد وخصوصاً الظروف التي قادت إلى ثورة تموز/ يوليو 1958.

---

(1) حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1995.

كانت ألمانيا هي أول من حصل على امتيازات نفطية في أراضي السلطنة العثمانية لدى زيارة القيصر لاسطنبول عام ١٨٩٨، فكان التعاون العسكري والاقتصادي في أوجه بين البلدين، حيث قاد ضباط ألمان جيوشاً عثمانية، كما منح الباب العالي المصرف الألماني «دويتشه بنك» امتيازات في العراق شملت الأراضي الواقعة على جانبي سكك حديد برلين ـ بغداد بمسافة عشرين كيلومتراً على كل جانب.

وكانت إشارات تقاسم الغنائم واضحة حتى في ذلك الوقت المبكر من القرن العشرين، إذ حاولت لندن استثمار الثروة لمصلحتها بعد اكتشاف مهندس بريطاني هو «وليم دارسي» لحقول مهمة في منطقة كركوك شمالي العراق. ولم يهنأ بال لندن إلا بعدما ساعدها رجل أعمال أرمني عثماني هو «كالوس غولبنكيان» على التقرّب من السلطنة والتوافق بين المصالح البريطانية والمصالح الألمانية. فساعدت بريطانيا تركيا على إنشاء «المصرف الوطني التركي» الذي انبثقت عنه «شركة النفط التركية» التي منحت بريطانيا امتيازاً للتنقيب عن النفط في أراضي السلطنة. فجاء هذا الاتفاق تتويجاً لمطالب شركة «النفط الأنغلو-إيرانية» العاملة في إيران والتي اكتشفت النفط بكميات تجارية في عبادان عند حدود العراق عام 1908.

وقبل الحرب العالمية الأولى وحّدت بريطانيا وألمانيا جهودهما للمشاركة في استثمار نفط العراق عبر هيئة مشتركة هي «شركة النفط التركي» البريطانية الألمانية بحصص هي التالية: 25 بالمئة «للدويتشه بنك» الألماني و25 بالمئة لشركة «رويال داتش شلّ» الهولندية (حليفة غولبنكيان) و10 بالمئة لشركة النفط الأنغلو-إيرانية و40 بالمئة لكالوس غولبنكيان الذي تنازل فوراً عن 35 بالمئة لشركة شل التي أصبحت تمتلك 60 بالمئة من الأسهم. ووجهت الحكومة العثمانية في حزيران/ يونيو 1914 رسالتين إلى بريطانيا وألمانيا تتضمنان موافقة الباب العالي على منح الشركة امتيازاً حصرياً يشمل أراضي السلطنة.

ولكن انقسام أوروبا في الحرب وانضمام ألمانيا إلى دول المحور المعادية للحلفاء، قلب الأمور واندفعت بريطانيا إلى احتكار الامتيازات،فأغضب هذا التطور هولندا وشريكها غولبنكيان وسعى الشريكان إلى مساعدة فرنسا لتواجه النفوذ البريطاني في العراق. فقابل

غولبنكيان الرئيس الفرنسي جورج كليمنصو وأقنعه بوجهة نظره، فبادرت فرنسا إلى المطالبة بإدخال منطقة الموصل في مناطق نفوذها بموجب اتفاقيات سايكس بيكو، ما جعل فرنسا المنافس الأول للدور البريطاني في الشرق الأدنى. ولكن بريطانيا قاومت الطلب الفرنسي بحجة أنّ الموصل تقع على طريق إمبراطوريتها في الهند ولن تفرّط بها، وإذا كان هدف فرنسا هو حصة من نفط العراق فأهلاً وسهلاً. وكانت فرنسا تراقب وضع الغنائم المتوقّعة من سقوط الامبراطورية العثمانية، فأسّست شركة وطنية هي «الشركة الفرنسية للبترول» (Compagnie Francaise de Pétrole -CFP) ودفعت لمشاركة بريطانيا في نفط العراق.

وما أن منحت بريطانيا الشركة الفرنسية حصة، حتى شنّ الاعلام الأميركي حملة على استفراد فرنسا وبريطانيا بثروة العراق خصوصاً وأنّ الحكومة العثمانية قد وعدت وفداً أميركياً يرأسه الأدميرال تشستر عام 1912 بحصة من النفط. وكانت حجة أميركا أنّ وعد الباب العالي لها هو بقوة وعده لبريطانيا. ونجح الضغط الأميركي في تغيير حسابات بريطانيا التي وافقت على إدخال أكبر عدد ممكن من شركات النفط الغربيّة ضمن كونسرتيوم يقع تحت سيطرتها، فشمل إلى شركة شل الهولندية وخمس شركات أميركية أهمها «ستاندرد أويل» (إكسون موبيل) إضافة إلى الشركتين البريطانية والفرنسية وحصل الشركاء على حصص متساوية بمقدار 23.75 بالمئة لكل بلد، وحافظ غولبنكيان على حصة 5 بالمئة كما في السابق..

وعلى الرغم من أنّ الدولة العثمانية اكتشفت النفط في شمال العراق في بداية القرن العشرين وبمساعدة غولبنكيان، إلا أنّ اكتشاف كميات كافية للنشاط التجاري لم يتمّ إلا في العام 1927 بواسطة فنيّن من «شركة النفط التركية» في كركوك. واستغرق مئات العمال والمهندسين عدة أيام للسيطرة على التدفق الهائل لأول بئر.

أما التوقيع على اتفاق الكونسرتيوم الدولي فقد تمّ في تموز/ يوليو 1928 وتغيّر اسمه من «شركة النفط التركية» إلى «شركة نفط العراق» التي سيطرت على إدارتها عملياً بريطانيا، الدولة الانتدابية. وحصلت هذه الشركة على امتياز لاستثمار نفط العراق مدّته 75 عاماً ينتهي

عام 2000. وتأخر تطوير قطاع النفط العراقي عدّة سنوات لأنّ أميركا وبريطانيا كانتا غير مستعجلتين في استخراجه بسبب امتلاكهما لمصادر أخرى (أميركا في ولاياتها الجنوبية كاليفورنيا وتكساس، وبريطانيا في إيران). فقط فرنسا كانت محرومة من مصادر رئيسة فسعت إلى تفعيل دورها بسرعة.

ولم يستغل العراق ثروته النفطية باكراً فاستمر شعبه يقبع في الفقر والتخلف. وأدى تدهور أسعار القمح والشعير، وهي صادرات العراق الرئيسة، في الأسواق العالمية، في بداية الثلاثينيات، إلى أزمة اجتماعية وثورة أخرى ضد الانكليز. فعمدت بريطانيا إلى منح العراق نوعاً من الاستقلال عام 1932، أنهت بموجبه الانتداب، في حين استمر الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان حتى 1946 والانتداب البريطاني على فلسطين حتى 1947. ولكن في العام 1932 وحتى بعد نهاية الانتداب، استمرت السيطرة البريطانية كاملة على العراق، وخصوصاً أن الطبقة الحاكمة يتقدّمها الهاشميون ومعها الطبقة الوسطى العراقية المرتكزة على التجار والملاكين خضعت لرأس المال الدولي الذي مثّله المصالح البريطانية[1].

كان الانكليز مطمئنين لحكم فيصل الذي أخلص لهم وتعاون معهم وتسامح مع احتكارهم لقطاع النفط عبر مؤسستهم، شركة البترول العراقي، آي بي سي، وأعطى وجهاً عربياً لرأس السلطة في العراق، ولقد زيّف الانكليز الانتخابات الشكليّة في العراق ليبقى أزلامهم في السلطة وفاق امتصاصهم لخيرات العراق الحدود في استغلالهم لسذاجة سكان هذه البلاد وحكامها، فوعد الانكليز الملك فيصل بمنح حكومة العراق حصة 20 بالمئة من استثمار البترول. ولكن هذا الأمر لم يدخل أبداً حيّز التنفيذ في حين كان احتكار الانكليز لتجارة العراق الخارجية كاملاً، ومثال على ذلك أن شركة بريطانية استثمرت 1500 جنيه إسترليني في العراق نما رأسمالها إلى 1.5 مليون جنيه خلال ثلاث سنوات وهي شركة (Imperial Chemical Industries ICI).

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 30-35.

وتوفي الملك فيصل عام 1933 فتجمّد مشروعه لبناء دولة عراقية بجيش وطني لا يتدخل في السياسة وبحكومة مركزيّة تطوّر البلاد وتوحّد الشعب. وخلف فيصل ابنه غازي البالغ من العمر اثنين وعشرين سنة والذي كان قليل الحكمة والدراية بشؤون السلطة، فنظر إلى الجيش العراقي كتحصيل حاصل من شؤون الحكم كالقصر والبلاط، وليس أداة خطيرة بناها والده بهدف تحقيق وحدة العراق، فاستعمل هذا الجيش الضئيل أداة للقمع والتفرقة.

من ملامح قلّة إدراك غازي بشؤون السلطة لجوؤه عام 1932 إلى استعمال الجيش أثناء غياب والده الملك في أوروبا لقمع انتفاضة الأشوريين المسيحيين الذين لم يشكلوا أكثر من 5 بالمئة من سكان العراق. هذا العمل قرّبه من العراقيين الآخرين الذين رأوا فيه بطلاً قوميّاً، ولكنّه أحدث جرحاً لا يمحوه الزمن بين الأشوريين والفئات الأخرى. فقد اشترك الأشوريون مع الأكراد والتركمان في العيش في منطقة الموصل شمال العراق وأدّى الاضطهاد إلى تباعد بين هذه الفئات. وعانت الأقليّة الأشورية، التي تعود أصولها إلى الممالك القديمة التي حكمت بلاد ما بين النهرين قبل 4500 سنة، من الاضطهاد في فترة الحكم العثماني ولكنها لم تنعم بالراحة والأمن تحت الحكم البريطاني والهاشمي.

ثار الأشوريون عام 1933 ضد محاولة توزيعهم على مناطق متفرقة من العراق بعيداً عن موطنهم الأصلي في الموصل (وهذه سياسة تبعها نظام البعث ضد الأكراد لتشتيت الشعب الكردي في عدّة محافظات في العقدين الأخيرين من القرن العشرين). ولكن ثورة الأشوريين لم تتعدَّ اشتباكات محدودة مع قوى الأمن. فأمرت حكومة رشيد علي الكيلاني العقيد الكردي بكر صدقي بسحق التمرد الأشوري بالقوة على أساس أنّ الأشوريين «عملاء للانكليز». فهاجم الجيش منطقة «سميل» وقتل ألفاً من الأشوريين (تقول مصادر أخرى بأنّ عدد القتلى بلغ ثلاثة آلاف). ورافق الحملة عمليات سلب ونهب طالت مئات الأشوريين الأبرياء، وتمّ اعتقال عدد من الشخصيات الأشورية ونُفي بعضها إلى الخارج وأُسقطت الجنسية العراقية عنها. وهاجر آلاف الأشوريين من العراق وخصوصاً إلى مدينة ديترويت في ولاية ميتشغن الأميركية حيث يقطن اليوم أكبر تجمّع للأشوريين خارج العراق[1].

---

(1) صدر قانون عام 1970 بإعادة الجنسية العراقية إلى الذين شاركوا في اضطرابات 1933 وعائلاتهم.

استمرت الأقلية الأشورية بلعب دور فاعل في المجتمع العراقي وفي حركته الوطنية على الرغم من الاضطهاد. إذ في العام 1934 أسّس شابان أشوريان هما يوسف سليمان (فهد) وبيتر باسيل وآخرون الحزب الشيوعي العراقي، فأسهم هذا الحزب في انفتاح الأشوريين على الفئات الإثنية المكوّنة للعراق، كما كان للحزب الشيوعي دور لافت في نهضة العراق الوطنية بعد ثورة 1958، واستمر في استقطاب الشباب الأشوري والكردي والشيعي[1].

وانتعشت في العراق طائفة يهودية قديمة تعود جذورها إلى آلاف السنين[2]، وكان وجودها الاقتصادي والعلمي والأدبي والسياسي ملحوظاً في بغداد في قرون الحكم العثماني. ولقد لعب اليهود دوراً هاماً في العراق قبل قيام دولة إسرائيل، إذ على الرغم من وضعهم الأقلوي، إلا أنهم شكلوا ثقلاً اقتصادياً، فكانوا على سبيل المثال يشكلون نصف أعضاء غرفة التجارة العراقية عام 1925. وحتى في العشرينيات من القرن الماضي كان اليهود العراقيون يشكلون أكثر من 20 بالمئة من سكان بغداد، وقد انخرطوا بشكل فعال في حياتها العامة وكان منهم وزراء في الحكومة، كما لعبوا دوراً في نهضة العراق الفنية والثقافية فبرز منهم فنانون اشتهروا بالمقامات وبعزف الأدوات الموسيقية، وشاركوا في تأسيس الصحف والمجلات وافتتحوا المدارس والمنتديات. وكان «ساسون حسقيل» أول يهودي يستلم وزارة المال في العهد الملكي فأصبح تقليداً أن تسلّم هذه الحقيبة لليهود[3].

ولكن مع تعاظم الحركة الصهيونية وازدياد الاستيطان اليهودي في فلسطين، بدأت علاقة اليهود تتدهور مع العراقيين الآخرين وخصوصاً بعد الانتفاضة الفلسطينية عام 1936 ضد الانتداب البريطاني والاستيطان اليهودي. وبعد انتقال مفتي القدس الحاج أمين الحسيني للاقامة في بغداد، اشتدّت الحملة الاعلامية ضد اليهود، فيما قام أعضاء من تجمّع

(1) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، منشورات الجمل، 2003.

(2) أحمد سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

(3) معظم التفاصيل عن يهود العراق من حازم صاغية «قصة البعث في العراق» الحلقة الخامسة، الحياة 4 نيسان/ ابريل 2003. ظهرت سلسلة «قصة البعث في العراق» في كتاب عن دار الساقي في حزيران/ يونيو 2003.

قومي في بغداد باسم «نادي المثنّى» بالتحريض على اليهود. ولم ينتظر الأمر كثيراً لينتقل من العنف الكلامي إلى العنف الجسدي، حيث بدأت حوادث اعتداء ونهب فردية ضد اليهود في أواخر الثلاثينيات، وتتوّجت بعمل جماعي ضد أبناء الطائفة عام 1941 أدّى إلى مقتل 200 يهودي عراقي ونهب وسلب أملاكهم ومحتويات بيوتهم ومتاجرهم. وكلما تدهورت الأوضاع في فلسطين كان وجود اليهود في العراق يتضاءل ويتعرض لضغوطات مختلفة، حتى متى قامت دولة اسرائيل عام 1948، قيّدت الحكومة العراقية حركة يهود العراق ومنعت عن أبنائهم بعض المناصب الحساسة. كذلك بدأ التميز ضدّهم أمام القضاء، فكانت بعض القضايا العدلية البسيطة يتم تحويلها إلى المحكمة العسكرية إذا كان أحد طرفيها يهودياً. وحتى العام 1948، لم يغادر يهود العراق البلاد بأرقام كبيرة، إذ لم يتجاوز عدد اليهود الذين تركوا العراق بعد الحرب العالمية الأولى وحتى قيام دولة اسرائيل أكثر من 8000 شخص، في حين بقي داخل العراق 120 ألفاً أو حوالى 3 بالمئة من السكان.

ولكن تصرفات الحكومات العراقية وأعمال المخابرات الإسرائيلية داخل العراق سرّعت من عملية رحيل الغالبية العظمى من يهود العراق باتجاه اسرائيل والمغتربات البعيدة فيما بعد. فقد صدر قانون في العراق يسمح ليهود العراق بالهجرة والتخلي عن جنسيتهم شرط أن يغادروا إلى الأبد. ومن الأفكار التي طرحتها حكومة نوري السعيد في الخمسينيات ربط تعويض اللاجئين الفلسطينيين إلى العراق من أملاك اليهود العراقيين الذين تركوا البلاد. فابتدأت عملية مصادرة أملاكهم وأسهمت اسرائيل في إرهاب من بقي من يهود العراق في بلدهم، فأشرفت مخابراتها على حملة تفجيرات في أحياء اليهود لحملهم على الهجرة. ومع بداية الستينيات بقي في العراق بضعة آلاف من اليهود يعانون من صعوبات جمّة في حياتهم اليومية في المجتمع وفي التعاطي مع دوائر الدولة. ومع وصول حزب البعث إلى الحكم عام 1963، صدر قانون آخر زاد في تقييد حقوق اليهود العراقيين من حقوق الملكية والمواطنية. أما المئات القليلة التي بقيت من يهود العراق بعد حرب 1967 بين العرب واسرائيل فكانت لهم جولة جديدة مع النظام عندما عاد البعث إلى السلطة عام 1968.

عدا عن الأقليات العرقية والدينية كاليهود والأشوريين، فلقد كانت للعهود المتعاقبة

جولات عنف واضطهاد عديدة ضد الأكراد والشيعة، سيتم استعراضها في كل فصل لاحقاً[1].

يعتقد بعض مؤرخي العراق على الرغم من سيئات الملك غازي، إلا أنه نشأ في العراق بخلاف والده فيصل المخضرم في الشؤون الدوليّة ومؤتمرات السلم. إذ رأى غازي مساوىء الانكليز ووعودهم الجوفاء لجدّه الأمير حسين الهاشمي شريف مكة، وكيف كذبوا مراراً على العرب، فدرج على كرههم. وكان بالسليقة وبدون تخطيط مسبق يعرقل عمل الحكومة العراقية الموالية للانكليز ويرفض التعاون المطلق مع شركات النفط الأجنبية، ويتكلم بلهجة عراقية وبأسلوب الناس العاديين في العراق وليس بأسلوب والده فيصل الوافد من الحجاز. ومع أنّ خطوات غازي كانت ضئيلة وضعيفة في وجه الهيمنة المطلقة للانكليز إلا أنّ إعلانه المتكرر عن ضرورة قيام حكومة وطنيّة تخدم الشعب العراقي أوّلاً أعطاه شعبية في الشارع العراقي.

أهمل الانكليز غازي كشاب غير متمرّس واتكلوا على النخب العراقية الحاكمة وعلى الأمراء الهاشميين الآخرين المتعاونين معهم، مثل ابن عم غازي الأمير عبد الاله. فكان غازي والجيش وعامة الشعب في ناحية والانكليز والحكومة والتجار والنخبة الحاكمة في ناحية أخرى. وتورّط غازي في العمل السياسي فاتفق مع ضابط من الجيش هو بكر صدقي لقلب الحكومة العراقية عام 1936. فكان غازي أول من افتتح باب الانقلابات في العالم العربي. وهكذا بعدما سحق الجيش الاشوريين ومارس القمع الداخلي وقام بانقلاب، أصبح الجيش العراقي حزباً وطرفاً في البلد مثل العناصر كافة المكوّنة للعراق الحديث وليس مؤسسة توحيدية يلتف حولها الشعب كما رغب الملك فيصل. ولكن سرعان ما عاد أصدقاء الانكليز إلى الحكم بعدما جرى اغتيال بكر صدقي عام 1937 وفشل الانقلاب. ولم يسأل أحد عن ظروف اغتيال صدقي أو يطلب تحقيقاً، فأضيفت ظاهرة الاغتيال السياسي غير المسؤول إلى تاريخ البلاد.

---

(1) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطوّر العراق، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 1996. منذر موصلي، القضية الكردية في العراق، البعث والأكراد، دار بيسان للنشر، بيروت، 2000.

أسّس غازي إذاعة في قصره أطلق عليها الشعب اسم «راديو قصر الزهور»، وكان يتولى بنفسه إذاعة الأخبار والتعليقات بالتعاون مع كبار الضباط العراقيين، فزادت شعبيته في الدول العربية المجاورة، وخصوصاً في سورية والأردن والكويت وفلسطين، إلى درجة أن المجلس التشريعي الكويتي وافق بأغلبية عشرة نواب من 14 للوحدة مع العراق تحت حكم غازي. ولقد أزعجت هذه الاذاعة الانكليز كثيراً خصوصاً في نداءاتها لطرد المستوطنين اليهود من فلسطين والدعوة إلى مقاومة الهيمنة البريطانية على الشرق العربي. فأخذ المسؤولون الانكليز يطلبون إزاحته[1].

وكان أتباع الانكليز من العراقيين أكثر مغالاة في عداوتهم لغازي، فبعضهم طالب بإسقاطه فيما طالب آخرون بقتله. واقترح نوري السعيد مجلساً استشارياً يأخذ مكان الملك، في حين اقترح آخرون أن يستلم الكرسي عمه زيد. ولكن الانكليز كانوا يفضلون عبد الاله الأكثر ولاء وتبعيّة لهم من بين هاشميي العراق. فقد كان هذا الأخير على استعداد للإسهام في اغتيال ابن عمّه الملك. وفي نيسان/ ابريل 1939، تعرّض غازي واثنان من مرافقيه لحادث أثناء قيادته لسيارته وتوفي في اليوم التالي متأثراً بجرح في رأسه. ورأى الطبيب الشرعي أنّ جرح الملك لم يكن له علاقة بحادث السيارة ورفض توقيع شهادة الوفاة، ولم يتمّ التحقيق في هذه الجريمة.

أدّى مقتل غازي إلى حلحلة الأمور بالنسبة للانكليز، فعاد أصدقاؤهم بكثرة إلى السلطة، وتبوأ عبد الإله المُلك لأن ابن غازي كان صغير السن. وفي المسيرة التي انطلقت لوداع جثمان غازي، اتهم المتظاهرون نوري السعيد بعملية اغتياله. ويقول المؤرخ حنّا بطاطو إنّ مقتل غازي أنهى عملياً أي مصداقية للحكم الملكي في العراق، لأنه أثبت أن الانكليز لن يتورعوا عن شيء في سبيل تعيين ملك تابع لهم مئة بالمئة. أما قوى الشعب

(1) في آذار/مارس 2003، دمر الأميركيون هذا القصر في بداية اجتياحهم للعراق، وأفرد وزير الاعلام محمد سعيد الصحّاف جزءاً من مؤتمره الصحفي للتحدث عن أهمية القصر في تاريخ العراق الحديث.

العراقي فقد أرادت ملكاً قوياً يمثل الشعب العراقي ويوحّده، ويطرد الاستعمار. والنتيجة أن عبد الإله كان مكروهاً من الشعب ومن القوى المسلحة التي أسّسها فيصل. فسارت البلاد إلى الفوضى وإلى انقلاب عسكري عام 1941.

هدَفَ انقلاب 1941 بقيادة العسكري رشيد علي الكيلاني إلى العودة لسياسة غازي المناهضة للانكليز وأعوانهم العراقيين، ففرّ عبد الإله ومعه عدد من الساسة العراقيين الموالين للانكليز. ولكن قادة الانقلاب اعتمدوا خطاً بدا مؤيّداً لألمانيا النازية ومناهضاً للحلفاء. فشنّ الانكليز هجوماً في أيار/ مايو واستطاعوا استعادة السيطرة على العراق خلال عشرة أيام على الرغم من الدعم الألماني والايطالي لجماعة الكيلاني. وعاد عبد الإله إلى السلطة بعون الانكليز فبدأ «حملة تطهير» أدّت إلى إعدام بعض قادة الانقلاب وتسريح 324 ضابطاً من الجيش، أحدهم خال صدّام حسين، خيرالله طلفاح. مرة ثانية أثبتت الانقلابات في العراق أنّ الحكم الملكي كان مديناً للخارج الاستعماري في استمراره وأنّه صنيعة الاحتلال البريطاني حتى لو عمد هذا الاستعمار إلى قتل ملك وتنصيب آخر.

بقي الجيش الانكليزي في العراق حتى العام 1946، ولكن الانكليز فرضوا حكماً عسكرياً ظالماً استمر ثماني سنوات. هذه الفترة الممتدة من مقتل غازي وحتى إزاحة رشيد الكيلاني أثرت كثيراً في نفوس العراقيين ودفعت شباناً مثل صدّام حسين وخاله وأقاربه إلى رغبة في الانتقام من الوصي عبد الإله ومن الانكليز وأعوانهم. وظهرت مشاعر الكراهية إلى العلن إلى درجة أنّ نوري السعيد حمل مسدّساً ليحمي نفسه من الاغتيال[1].

الاقتصاد والنفط

شهدت فترة الثلاثينيات بداية صعود الاقتصاد العراقي الذي سيستمر حتى العام 1980. وكان قطاع النفط هو الأساس في تطوير هذا الصعود، حيث تمّ بناء المنشآت الاستخراجية ومدّ أنابيب النفط من شمال العراق إلى الساحل الشرقي للبحر المتوسط: خط أول إلى

(1) Khadduri, Majid, *Independent Iraq 1932-1958*, Lodnon, Oxford University Press, 1970.

طرابلس لبنان وخط ثان إلى حيفا في فلسطين وبدأت عمليات تصدير النفط العراقي إلى الأسواق الخارجية عام 1938، فبلغ الانتاج العراقي حوالى 80 ألف برميل يومياً. ولم يزدهر هذا القطاع طويلاً إذ اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا عام 1939، وأدّت العمليات العسكرية في حوض البحر المتوسط إلى إقفال مرافىء النفط في طرابلس وحيفا. وحتى بعد انتهاء الحرب، أُقفل خط حيفا إلى الأبد وصُرف النظر عن إقامة خط ثان إلى فلسطين بسبب قيام دولة إسرائيل عام 1948 واحتلالها لمدينة حيفا.

وأدى تطوّر القطاع النفطي والانتشار النسبي للتعليم في العراق إلى نمو قوى اجتماعية جديدة وغير تقليدية، تزامنت مع بناء سكة الحديد والمرافىء ومصانع ومؤسسات تجارية جديدة. كما أن أراضي الدولة الجديدة الواسعة الأطراف احتاجت إلى إدارة عامة كبيرة. فخلقت هذه الظروف فئة اجتماعية متعلمة ومستقرة مادياً. وهذه الفئة المتعلمة بالذات والتي كانت وليدة الاستعمار البريطاني هي التي أطلقت بذرة رفض الاستعمار وحقدت على الفئات المحلية التي تخدم الاحتلال.

هذا الخليط من حداثة أبناء المدن وتخلّف القيادات التقليدية الموالية للانكليز أوصل العراق إلى موجات عنف وفوضى عام 1936 استمرت خمس سنوات تخللتها ثورات القبائل وأعمال عسكرية. وكما حصل في لبنان أثناء الانتداب الفرنسي عام 1941، فجوّ الثورة والفوضى في العراق لم يرق للانكليز الذين أحكموا قبضتهم على البلد وأعادوا السلطة الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم من أن التجار وحلفاء الانكليز من العراقيين استفادوا من ازدياد الطلب على بضائعهم وخدماتهم، الا أن غالبية الشعب العراقي شكت من الفقر والحرمان. ورأى بعضهم أنّ وضع البصرة تحت الانكليز أسوأ بكثير من وضعهم تحت حكم الأتراك. فاستمرت الثورات والتحركات ضد الانكليز، الذين كانوا يردّون عليها بمزيد من القمع والاضطهاد، فولدت تجمعات سياسية معارضة للانكليز والحكم الهاشمي، وكان الحزب الشيوعي العراقي في طليعة القوى الشعبية.

وعام 1947 وصلت إلى السلطة حكومة وطنيّة يرأسها شيعي لأول مرة بتاريخ العراق (هو صالح جابر) وكان أول عمل للحكومة هو طلب إعادة فتح معاهدة 1930 مع الانكليز للتفاوض والحصول على اتفاقية أفضل. ولكن الانكليز المشهورين بمراوغتهم واستعلائهم في أساليب التفاوض أوصلوا حكومة صالح إلى توقيع اتفاقية جديدة لم تختلف كثيراً عن الأولى. قد أفاضت الاتفاقية في الكلام عن سلطة العراق الوطنية وعن حقوق الشعب، إلا أنها نصّت على إبقاء قاعدتين عسكريتين لبريطانيا في الحبّانية وسن الشعبان. ولم تغب عن القوى الشعبية العراقية حقيقة هذا الأمر فخرجت إلى الشارع في موجة تظاهرات وأعمال شغب استمرت عدّة أسابيع، سقط جرائها بضعة قتلى ومئات الجرحى ولكنّها أدّت في النهاية إلى استقالة الحكومة وإلغاء الاتفاقية الجديدة. وبدأ الشعب ينظر إلى أي حكومة كذَنبٍ للانكليز. وزاد الطين بلّة مشاركة الجيش العراقي غير المشرّفة في حرب فلسطين عام 1948. فاتهمت المعارضة العراقية الحكم ليس بمساعدة الانكليز في السيطرة على العراق فقط بل بالضلوع في مؤامرة مع الانكليز لتسهيل هيمنة الصهيونية التي تدعمها بريطانيا على فلسطين. هذا الوضع أدّى إلى ثورة شعبية عراقية جديدة فخرج الشعب إلى الشارع معترضاً على الهيمنة البريطانية على العراق واستمرت التظاهرات عدّة أسابيع. ومع بداية الخمسينيات بدأ وضع الحكم الموالي للانكليز بالتقهقر.

في بداية الخمسينيات ارتفع إنتاج حقول النفط العراقية إلى أكثر من 400 ألف برميل يومياً وبُنيت أنابيب نفط جديدة، امتدّت هذه المرة جنوباً إلى الفاو وشرقاً عبر سورية إلى بانياس. كما خطت الحكومة العراقية أول خطوة ولو رمزية لتملّك وسائل الانتاج عبر شراء مصفاة نفط صغيرة في كركوك من الشركة الأجنبية والتعاقد مع شركة أميركية لبناء مصفاة وطنية ثانية قرب بغداد. كما طبّق العراق ضريبة تصاعدية حتى 50 بالمئة على الأرباح التي تجنيها الشركات النفطية الأجنبية، وهو أمر أصبح مشروعاً بعدما طبّقته المملكة السعودية في فترة سابقة.

ساعدت عائدات البترول العراقي في إطلاق مرحلة بناء وازدهار محدودة في البلاد،

وكان السبب في ذلك حاجة الدول الصناعية الكبرى للبترول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لبناء اقتصادياتها، وبالتالي الارتفاع النسبي في سعر الخام العراقي. ورافق تحسّن الظروف المعيشية عوامل أخرى محلية وإقليمية أدّت إلى ولادة حركة وطنية عراقية واسعة. ومن هذه العوامل اتساع العمل النقابي في العراق يظلله حزب شيوعي قويّ وأزمة تأميم النفط الايراني بقيادة رئيس حكومتها محمد مصدّق وارتفاع حدّة المطالب الوطنية ضد الهيمنة الأجنبية في البلدان النفطية الأخرى. هذه الأجواء كانت مسيئة جداً لمصالح شركات النفط الأجنبية التي وجدت حلاً يقضي «بمشاركة» النخب العربية المحليّة بحصة من أرباح البترول.

حتى العام 1952، كان البترول العراقي تحت سيطرة أجنبية كاملة، تديره «شركة النفط العراقي» المؤلفة من كونسرتيوم غربي تهيمن عليه بريطانيا. ولكن في ذلك العام قدّمت الشركة تنازلاً لمصلحة الحكومة العراقية ورفعت حصة العراق من 1.75$ للطن الواحد إلى 5.50$ للطن. كما أدّى تنازل آخر في مستوى الانتاج إلى تحسين مدخول العراق. فلقد وافقت الشركة على رفع الانتاج وبالتالي زيادة مدخول العراق من البترول من 19 مليون دولار عام 1950 إلى 144 مليوناً عام 1953، وإلى 244 مليوناً عام 1958. ولمعرفة وطأة هذا القفز في المداخيل على الاقتصاد العراقي، تجدر المقارنة بأوائل السبعينات عندما تضاعف سعر النفط أربع مرات بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، وأصبح دخل العراق يُقاس بمليارات الدولارات.

إنّ الفرق الشاسع في بنية العراق الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأربعين في ظل الهيمنة البريطانية الهاشمية (1918 إلى 1958) يمكن إيجازها في ما يلي:

أولاً، تحول هيكلية الناتج القائم من الزراعة والحِرف إلى البترول، وانتقال الثقل الاقتصادي من المحافظات إلى بغداد حيث كانت تتم عملية توزيع مداخيل البترول.

ثانياً، اضمحلال نفوذ زعماء وفعاليات المحافظات لمصلحة فئة مدينية متعلمة ومتطورة متشابكة مع الاقتصاد العالمي ومع أسواق النفط.

ثالثاً، غزو الأرياف للمدن الرئيسية في العراق، خصوصاً بغداد والبصرة والموصل، حيث خرجت جحافل العاطلين عن العمل وفقراء المزارعين من الأرياف بعيداً عن الاقطاعيات الكبرى المستبدّة، فأقام المهاجرون في أكواخ التنك والخشب والكرتون حول المدن الرئيسية ومنها ضاحية «الكرخ» غرب بغداد حيث لجأ أهل تكريت ومنهم صدام وأهله، أو في غرف من الطين والقصب، فنمت المدن بسرعة عشوائية غير مسبوقة في الشرق الأوسط وباتت بغداد من أكبر مدن العرب مرة أخرى بعد سبعمائة سنة من اضمحلالها. كانت أبسط الوظائف اليدوية تلبي حاجيات الفلاحين الفقراء الذين لم يجدوا ما يسدّ رمقهم في قراهم. وفي أحياء عشوائية كمنطقة الكرخ قطن عشرات الألوف من فقراء السنّة والشيعة جنباً إلى جنب يعملون في أشغال في غاية الوضاعة (وقيل إنّ صدام في سنواته الأولى في الكرخ كان فقيراً عمل كبائع شوكولا وعلكة ومساعد شوفير تاكسي ينظف له سيارته وينادي الزبائن، إلخ).

قبل الخمسينيات، كانت هيمنة الرأسمال الأجنبي المتحالف مع النظام الملكي ونخبة عراقية ضئيلة واحتكار الثروة بيد أقلية سبباً في ضعف المجتمع العراقي. ومنعت هذه الهيمنة انتعاش المجتمع العراقي بعافية وازدهار كما أوحت ثروات العراق النفطية.. ولكن الوضع تغيّر عندما تحولت أموال هامة من أرباح النفط إلى أيدٍ وطنية عراقية. وربّ ضارة نافعة: ففيما هدف الانكليز إلى ابتلاع النقمة الشعبية وإبعاد فكرة العصيان، فتحت أموال النفط الباب واسعاً باتجاه ثورة 1958 التي قضت على الحكم الملكي ومهدت الطريق لخروج الانكليز.

لم يكن الاقتصاد العراقي في صيغة سويّة من ناحية هيكليته، حيث عملت الأغلبية الساحقة من العراقيين في أعمال قليلة الدخل، وحيث استوعب قطاع النفط الهام أقل من واحد بالمئة من اليد العاملة فقط، في حين كان هذا القطاع ينتج 35 بالمئة من الدخل الوطني في أواسط الخمسينيات. ولكن الحكومة استطاعت عبر دخل النفط توظيف كوادر هامة من الشباب العراقي المتعلم ما ساعد على تكوين طبقة بورجوازية وطنية كوّنت رأسمالاً

محلياً وبدأت مشاريع صناعات وطنية. واستطاعت هذه الفئة الوطنية ترجمة وعيها السياسي بتأسيس أحزاب وطنية تضم السنة والشيعة والفئات الأخرى منها «الحزب الوطني الديمقراطي» بقيادة كامل الجادرجي.

عندما حلّ عام 1958 كان العراق يتمتع بصناعة وطنية مزدهرة، وطبقة عاملة تتعاظم شأناً وأحزاب جامعة لها شأن كالحزب الشيوعي والحزب الوطني. وعلى سبيل المقارنة مع العهود السابقة، ففي العام 1937 سخر بكر صدقي قائد الانقلاب العسكري في ذلك العام من تخلّف العراق ومن خطاب الشيوعيين العراقيين وعقيدتهم الماركسية بقوله: «أين مصانعنا وأين عمالنا؟ أين هم رأسماليونا ورأس المال الذي يضطهدون به الشعب؟». ولكن الجواب لم يتأخر طويلاً، إذ بعد ست سنوات بلغ عدد العمال العراقيين الذين وظفهم الجيش البريطاني 70 ألفاً، في حين بلغ عدد العمال في قطاع النفط 15 ألفاً. وفي العام 1954، أصبح عدد العمال الصناعيين في العراق أكثر من مليون نسمة، 130 ألفاً منهم في قطاع المواصلات. وفي العام 1958 بلغ عدد أعضاء الاتحاد العمالي العام العراقي المنخرطين في النقابات 275 ألفاً. ومع هذا التطوّر في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في العراق، اشتدّ الوعي القومي والوطني، خصوصاً حول قضيتي الاستقلال والوحدة الوطنية بين قوى الشعب. وكان الحزب الشيوعي العراقي الأكبر والأكثر تنظيماً لمواكبة طموحات الفئات الواعية. بالمقارنة مع فترة الخمسينيات، استمر الريف العراقي خاضعاً للاقطاع المجحِف، حيث امتلك واحد في المئة من السكان 55 بالمئة من الأراضي، واستمر النزوح من الأرياف إلى المدن بحثاً عن عمل أو للالتحاق بالقوّات المسلحة الحكومية.

الفصل الثاني

مرحلة الثورات والفوضى

ثورة قاسم 1958

خلقت التحولات الاجتماعية هوة شاسعة بين النظام الملكي المدعوم من الهيمنة البريطانية وبين القوى الجديدة في العراق. ففي أواخر الخمسينيات أصبح شأناً طبيعياً النظر إلى الملك والحكومة على أنهم خونة للعراق وعملاء للانكليز، يحرمون الشعب من التمتع بثروات بلاده البترولية ويخدمون الاستعمار.

وبعد عدّة محاولات منذ العام 1955، وفي 14 تموز/ يوليو 1958 وقعت ثورة في العراق بدأها الجيش بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بقلب نظام الحكم وخلع عبد الإله. فالجيش الذي أسّسه فيصل عام 1921 لتوحيد العراق وتثبيت قدم الأسرة الحاكمة في العراق، كان في العام 1958، الفئة الوحيدة في العراق القادرة على وضع نهاية للحكم الملكي. وتجدر الملاحظة أنه لم تتحرك كتيبة واحدة عام 1958 للدفاع عن الحكم الملكي[1]. وحتى يتأكد العسكريون من أن الانكليز لن يعيدوا النظام الملكي إلى العراق، فإنهم اقتحموا

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, p. 47-49

«قصر الرحاب» وقضوا على الأسرة المالكة ومنها الملك فيصل الثاني نجل الملك غازي وله من العمر 23 عاماً. ولم ينجُ من القتل سوى زوجة عبد الإله التي ظنّها مقتحمو القصر قد ماتت. وفيما بعد تمّ دفن فيصل الثاني باحترام تقديراً لأبيه الملك غازي. أما جثة عبد الإله فلقد سلّمها العسكريون إلى غوغاء الشارع الذين جرّوها في طرقات بغداد لعرضها على الناس لعدّة ساعات ثم قاموا بتقطيعها إرباً وعلّقوا ما بقي منها على باب وزارة الدفاع. وكان هذا الفعل تذكير بما فعله عبد الإله عندما أعدم قادة انقلاب الكيلاني عام 1941 فعلّق جثثهم بطريقة مقزّزة على باب وزارة الدفاع. هذه كانت الطريقة التي انتقم بها الجيش والشعب للملك غازي وللكيلاني ورفاقه. أما رئيس الوزراء نوري السعيد فلقد استطاع الفرار من الانقلابيين، ولكن بعد يومين عثر عليه الغوغاء متنكراً في زي امرأة، فحاول ردعهم بمسدّسه ولكنهم قتلوه وسحلوه عدّة مرات تحت السيارة، ثم دفنوه، وعادوا وأخرجوا الجثة وقطعوها إرباً، ووزعوا أصابعه وأعضاءه كجوائز[1].

إذا وضعنا أخطاء العهد المَلَكي جانباً، فإنّ الفترة الممتدة من العام 1921 إلى 1958 كانت نسبياً أفضل في تاريخ العراق في القرن العشرين من ناحية الحياة السياسية والاجتماعية. إذ إنّ الحركات الانقلابية في عدد من الدول العربية في الخمسينيات أدّت إلى قيام دكتاتوريات سفاحة حكمت بالرصاص والكرباج عشرات السنين وأوصلت بلاداً غنية إجمالاً إلى الحضيض. ففي العهد الملكي في العراق كانت جميع الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية ممثّلة في البرلمان، وكانت المعارضة تنتقد النظام السياسي والحكومة من دون أن تخشى انتقام السلطة أو معاقبتها. ولقد نجح نواب المعارضة كثيراً في تعطيل السياسات التي كان يرسمها القصر. كما أنّ العراق تمتع بصحافة حيّة قبل العام 1960 عندما كانت تصدر في بغداد والبصرة حوالى 25 صحيفة بينها «البلاد» و«الزمان» و«الأهالي» و«الأخبار» و«الشعب» و«الرأي العام» و«الاستقلال». أما في ما تبقّى من القرن العشرين

---

(1) Gallman, *Waldemar, Iraq Under General Nuri*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1964

فقد اقتصرت الصحف العراقية على منشورات السلطة وخصوصاً الجرائد اليومية الثلاث «الثورة» و«الجمهورية» و«بابل» (صحيفة عديّ ابن صدّام حسين)، وانصرفت الأنظمة إلى «هندسة» ديمغرافية الشعب العراقي ما أدّى إلى مجازر وويلات عديدة[1].

كان العنف السياسي سمة من سمات العراق منذ القرون الأولى للاسلام وحتى بعد مرحلة سقوط الامبراطورية العثمانية عام 1918. إذ بعد الثورة العراقية عام 1958، وقعت مجازر وتمّت تصفية أسرة الحكم الهاشمي في بغداد. وعندما علمت المستشرقة البريطانية «فريا ستارك»، وهي مسؤولة سابقة في إدارة العراق، بالأمر علّقت: «حتى دماء مجزرة بحق آل النبي ليست غريبة عن تلك الأرض»، إشارة إلى معركة كربلاء قبل 1300 عام بين الجيش الأموي والإمام الحسين وإلى مصرع أفراد العائلة الحاكمة في العراق عام 1958 وأصلها الهاشمي المتحدّر من الرسول العربي.

بعد ساعة من إعلان راديو بغداد عن سقوط الحكم الملَكي، خرج الى الشارع مليون عراقي للتعبير عن فرحتهم. ولكن مظاهر الابتهاج اختلطت بالنهب والتخريب والاعتداءات على الناس إلى درجة القتل، وهذه مظاهر لم يعتد عليها العالم العربي من قبل، حتى الذين كانوا أطفالاً في تلك المرحلة وشهدوا العنف تذكروا مقولة الحجاج في شعب العراق[2]. كما هاجم الغوغاء «فندق بغداد» الفخم حيث يقيم وفد رسمي أردني ضمّ عدداً من الوزراء والرسميين الكبار، كان في بغداد لتوقيع اتفاق الوحدة بين البلدين الهاشميين. فاعتدى المتظاهرون على الأردنيين بالضرب الشديد ودفعوهم إلى شاحنات لتسفيرهم إلى بلادهم ثم قتلوا عدداً منهم. وهاجمت عصابات مسلحة الأحياء الغنيّة والراقية في بغداد والبصرة والموصل وكركوك ومدن وبلدات أخرى. وخلال هذه الموجة من العنف والنهب التي

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. p. 16-22.

(2) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 19.

واكبت الثورة وقع آلاف الضحايا. وفي خطوة لتصفية العهد السابق، قامت السلطة الانقلابية باعتقال آلاف العسكريين والمدنيين المعروفين بولائهم للحكم الملكي[1].

وعلى الرغم من أن معظم هذه الجرائم البشعة كان عفوياً، إلا أنّ تصرّف زعيمي الانقلاب عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف أثبت أن عقليتهما لم تختلف عن رجال الشارع. فلعدّة أيام لم يحرك النظام الانقلابي ساكناً لوضع حدّ للجرائم الجماعية الرهيبة، بل على عكس ذلك، كان أوّل عمل للقيادة الجديدة هو الاعلان عن «محكمة الشعب» لمحاكمة «أعداء الشعب»، على نمط محاكم التفتيش في إسبانيا الكاثوليكية ضد المسلمين واليهود في الأندلس ومحاكم الارهاب بعد الثورة الفرنسية. واعتقد قاسم أنّه يلبي ما يطلبه الناس فعندما التقى وزير خارجية كندا بول مارتن بقاسم في بغداد وسأله عن أعمال العنف في العراق، أحضر قاسم صورة له يحيي فيها الجماهير وأجاب ضيفه الكندي: «هل تظنّ أن كل هؤلاء على خطأ؟».

وتقول المستشرقة االبريطانية فريا ستارك إنّ الانقلاب فتح أبواب الجحيم لإطلاق روح التدمير والارهاب في العراق. لقد وقعت انقلابات عسكرية في مصر وسورية في الفترة نفسها، ولكن لا شيء يعادل مستوى العنف الذي حلّ على العراق. في مصر عام 1952 خلع الانقلابيون حكم الملك فاروق الشبيه بوضع العراق من حيث هيمنة الانكليز على الحكومة والبلاط، ولكنهم سمحوا له بمغادرة مصر مع كل أفراد عائلته. ولكن من ناحية أخرى لم يكن ما حدث في العراق مجرد انقلاب بل، كما سنرى، كان ثورة شاملة غيّرت البلاد وقضت على كل ما قبلها وتحولت إلى عراق جديد.

من نتائج الثورة أن العراق أصبح في قبضة عسكريين يحملون فكراً يسارياً يقضي بتوزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما أحدثت الثورة هزة عميقة في الشرق الأوسط. فهي وضعت حدّاً لحلف بغداد الموالي للغرب وأصبحت حكومة العراق في أجواء معادية

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة إلى الدكتاتورية: العراق منذ 1958، منشورات الجمل، 2003.

لشاه إيران وهدّدت الحكم الهاشمي في الأردن بقيادة الملك حسين بن عبدالله[1] الذي وجد نفسه مطوّقاً بمجمعة عروبية تمتدّ من سورية شمالاً والعراق شرقاً ومصر جنوباً وثورة مشتعلة في لبنان ضد حكم الرئيس كميل شمعون. وأصبح العراق في عداد الدول العربيّة المناهضة لاسرائيل، تحسب لها تل أبيب حساباً.

أطلق الفريق الذي قام بانقلاب 1958 اسم حركة «الضباط الأحرار» على نفسه، تيمّناً بمجموعة الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر. ففي 22 تموز/ يوليو 1952، قاد عبد الناصر حركة الضباط الأحرار في مصر للاطاحة بالنظام الملكي الذي دعمه الانكليز. وكان من أسباب ثورة العراق غليان الشرق العربي ضد الاستعمار في تلك الفترة خصوصاً بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 الذي نفذته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وغضبُ الوطنيين العراقيين على الدور الذي لعبه النظام العراقي آنذاك ضد مصر. حتى أنّ التظاهرات العفوية التي خرجت في شوارع بغداد دعماً لانقلاب قاسم وعارف كانت تهتف لعبد الناصر وللوحدة مع مصر وليس للانقلابيين المجهولين. كما أيّد حزب البعث الصغير في العراق آنذاك القادة الجدد في العراق على أساس أنهم سيتجهون نحو وحدة مع مصر كما كانت حال سورية آنذاك. ولكن قاسم بيّن فيما بعد أنّه بعيد عن نهج عبد الناصر ومشاريعه الوحدوية، وسيصبح نداً لعبد الناصر[2].

أدّت ثورة العراق إلى خوف أميركا والغرب من دولة تضم مصر والعراق وسورية بقيادة عبد الناصر، دولة كبيرة وغنيّة تستطيع ابتلاع الدول العربية كافة وتهدّد مصالح أميركا وأوروبا في السعودية ودول الخليج وتقف نداً متكافئاً لإسرائيل وإيران وتركيا. وكردّة فعل، تحركت أميركا ومعها بريطانيا لمنع الثورة من الامتداد، فنزل المارينز في بيروت والانكليز في الأردن لدعم نظامي البلدين من السقوط لقمة سائغة بيد الجمهورية العربية المتحدة

---

(1) عبدالله هو شقيق فيصل الأول الهاشمي ملك العراق.

(2) لم يزد أعضاء حزب البعث في العراق عن 300 عضو عام 1955، في حين لم يتجاوز عددهم 50 عام 1951.

بقيادة عبد الناصر[1]، ومن ثم التحضير للزحف على بغداد كما في المرة السابقة عام 1941. وحذر عبد الناصر من مغبّة عدوان غربي على العراق شبيه بالعدوان الثلاثي على مصر قبل عامين وأكد أنّ أي اعتداء على العراق هو اعتداء على «الجمهورية العربية المتحدة». وازداد الحديث في الصحف الغربية عن مواجهة عسكرية عالمية بين الغرب ودول عربية بقيادة عبد الناصر تجرّ إليها الاتحاد السوفياتي وتهدّد المصالح النفطية الغربية. لكن تطمينات قدمها قاسم للغرب أنّ الانقلاب هو مسألة داخلية عراقية وأنّه لا ينوي الانضمام إلى معسكر عبد الناصر، جعلت أميركا وبريطانيا تتريثان.

وفي 16 تموز/يوليو، بعد يومين من انقلاب بغداد، تحرك عبد الناصر فزار موسكو للتشاور مع الرئيس السوفياتي خروتشيف، ثم قصد العراق في طريق العودة لبحث الوضع الاقليمي والدولي مع قاسم. لكن هذا الأخير منع طائرة عبد الناصر من الهبوط في مطار بغداد. وهكذا نفذ قاسم التزامه للغرب بحيادية ثورة العراق ومنع ناصر من زيارة بغداد. ذلك أنّ قاسم ورفاقه تخوّفوا من أنّ نزول عبد الناصر إلى الشارع في بغداد ولقاءه بالقيادة العراقية سيؤدي إلى توقيع ميثاق انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة كما كان يرغب ملايين العراقيين آنذاك. ولم يكن منع زيارة عبد الناصر الاشارة السلبية الوحيدة اذ استمر قاسم معارضاً لعبد الناصر في الفترة التالية فكسب رضا بريطانيا النسبي، ولكنّه كسب أيضاً عداوة القوميين العرب في العراق ومنهم البعثيون والناصريون.

لم تكن القوى القومية العربية في العراق تعلم بنيّات قاسم فوراً، فهو عيّن في البداية ناصريين وبعثيين في حكومته، ومنهم فؤاد الركابي رئيس البعث العراقي في ذلك الوقت وهو من عائلة شيعية. وكان عبد السلام عارف الرجل الثاني في النظام، أيضاً لا يعلم بمعارضة قاسم لعبد الناصر، فكان يسعى إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدّة ويظنّ المراقبون أنه ينسّق مع قاسم. في حين كان البعث العراقي يعتقد أنّ الوحدة العربية هي هدف الثورة وأنّها على رأس أولويات الانقلابيين، ولكن قاسم كان شاخصاً في مشاريعه نحو الداخل على مبدأ «العراق أولاً».

(1) دولة الوحدة التي ضمّت مصر وسورية آنذاك.

وبسبب عدم بدء حوار وطني حول قضايا الوحدة العربية ومصالح العراق الإقليمية كما يراها قاسم، بدأت التناقضات تظهر في الأشهر التي تلت الانقلاب مباشرة، حيث اتجه قاسم إلى الاتكال على الحزب الشيوعي العراقي وبعض الضباط المستقلين وقاوم الوحدة مع مصر ولم يعر انتباهاً للبعثيين أو الناصريين. وكانت النتيجة أن استقال الركابي من رئاسة الحكومة احتجاجاً على منهج قاسم في شباط/ فبراير 1959، وافترق عارف عن شريكه بعدما أعفاه قاسم من منصبه، ثم غادر العراق مؤقتاً وعاد ليحاول القيام بعمل انقلابي ضد قاسم، فاعتقله هذا الأخير وسجنه وحكم عليه بالاعدام ثم عفى عنه[1].

وهكذا خلال أشهر من قيام الثورة انفرط عقد المتحالفين ضد العهد السابق، وبدأت مرحلة حرب العصابات بين النظام ومعارضيه استمرت حتى العام 1963. أما خارج نطاق الشرعية والمؤسسات فقد بدأت تظهر ميليشيات مسلحة في العراق على غرار تلك التي ظهرت في لبنان في حرب 1958. فأسّس حزب البعث الصغير جماعة مسلحة كان لصدّام حسين الشاب دور فيها، في حين ألّف قاسم عدّة ميليشيات منها «المقاومة الشعبية» التابعة للحزب الشيوعي وشعارها «ماكو زعيم إلا كريم»، لتكون قوة دعم للنظام خارج الأمن الداخلي والجيش[2]. وأبدع في هذه الصناعة صدام حسين عندما استلم الحكم وأقام جيشاً خاصاً به خارج الجيش الرسمي.

وبتصريح من حكومة قاسم، بدأت «المقاومة الشعبية» تتخذ ملامح القوى النظامية، فأقامت الحواجز في بغداد ودقّقت في بطاقات الناس، وبدأت تفتش السيارات وتضايق المواطنين. ثم بدأت تداهم المنازل وتفتشها من دون إذن من الشرطة ومن دون أي حق قانوني. من ناحيتهم أطلق البعثيون حملات دعائية ضد قاسم، فوزعوا منشورات مناهضة

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 51-52.

(2) ولعل نزعة الحكام لتأسيس ميليشيات خاصة كان مألوفاً في الشرق، فلقد استعمله الرئيس اللبناني كميل شمعون عام 1958، وأسس ميليشيا خاصة به (النمور) بعدما رفض قائد الجيش اللبناني فؤاد شهاب الاستجابة لطلبه ضرب قوى المعارضة المسلحة في بيروت والجبل.

له واعتدوا على عناصر المقاومة الشعبية بالضرب وأحياناً بالطعن بهدف القتل. ولكن هذه الأعمال لم تعطِ أي نتيجة، ذلك أن عضوية حزب البعث لم تتجاوز بضع مئات في ذلك الوقت ولم تشكلّ أي تحدٍّ للشيوعيين.

انتفاضة الموصل

في آذار/ مارس 1959، أقام «أنصار السلم»، وهو تنظيم شيوعي آخر رعاه قاسم، مؤتمراً شعبياً في الموصل حضره مئات الألوف من الشيوعيين ومناصريهم الذين جاؤوا من كل أنحاء العراق. واستغلّ قائد الكتيبة المحليّة في مدينة الموصل الضابط عبد الوهاب الشواف الفرصة للانتفاض على النظام. فأمر جنوده بالتدّخل لإخراج المسؤول الشيوعي كامل القازنجي من الموصل. فدخلت على الخط قوات متنوّعة مناوئة للنظام وتحول الهرج والمرج الذي ساد المكان إلى انتفاضة ضد عبد الكريم قاسم، سرعان ما اتخذت منحى لا يمكن السيطرة عليه[1].

إذ بعدما دبّت الفوضى في المدينة، عمّتها موجة من العنف العرقي والطائفي لمدة أربعة أيّام بلياليها. يقول حنّا بطاطو إنّ «الأكراد واليزديين في الموصل وقفوا ضد العرب، ووقف المسيحيون من آشوريين وآراميين ضد العرب المسلمين، ووقفت قبيلة أبو المطيوت العربية ضد قبيلة شمر، وقبيلة غرغريّة الكردية ضد قبيلة أبو المطيوت، وفلاحو ريف الموصل ضد ملاكي الأراضي، وجنود اللواء الخامس ضد الضباط، وسكان ضواحي الموصل ضد أحياء المدينة، وفقراء أحياء المكاوي ووادي حجار ضد الأغنياء في حي الدواسة، وعائلة رجبو ضد عائلة الأغوات، إلخ...»[2].

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B Tauris, 1990, pp 66-69.

(2) لعرض مفصّل لانتفاضة الموصل يرجى مراجعة كتاب حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1999.

وكان البعثيون السوريون قد حاولوا إقناع قاسم أن يلتحق بالوحدة المصرية السورية فيشكل العراق وسورية ثقلاً ضد طموحات عبد الناصر الإقليمية. وإذ رفض قاسم ارتد عليه البعثيون السوريون وأقنعوا عبد الناصر بالقيام بمحاولة زعزعة النظام العراقي لتقوية يد القوى الوحدوية العروبية في بغداد. وكانت المخابرات المصرية ـ السورية قد وعدت قائد انتفاضة الموصل بدعم من الطيران وقوات الإسناد، ولكن أياً من هذا لم يحصل. وأسفرت الانتفاضة عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى، جاوز بضعة آلاف، منهم قادة ومسؤولون في البعث والقوى الناصرية وضباط وجنود من الوحدات النظامية، في حين لم يتضرر الشيوعيون ولا النظام القاسمي. وإلى جانب القتل المجاني، عمّت أعمال السرقة والنهب والاعتداءات واقتحام المنازل. وفي نهاية الأمر تمكن النظام من إخماد الانتفاضة، وعمد قاسم إلى اعتقال عدد كبير من «الضباط الأحرار» كانوا قد شاركوا سابقاً في ثورة 1958، وجرهم إلى المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى.

وجاء ردّ القوى القومية العربية ومنها البعث في نيسان/ ابريل 1959، بمحاولة يائسة خطط لها حزب البعث بأوامر من فؤاد الركابي، لاغتيال قاسم. فقدّمت سورية، وهي بلد عضو في الجمهورية العربية المتحدة، التدريب والدعم اللوجستي للفرقة الاغتيالية. وبسبب غياب التنسيق بين قوى المعارضة، تأجلت العمليّة بعد فشل انتفاضة جديدة ضد النظام في كركوك تمّ قمعها بسرعة. وعادت عملية اغتيال قاسم إلى طور التنفيذ في 7 تشرين الأول/ اكتوبر 1959، وشارك فيها صدّام حسين، وهو في الحادية والعشرين من عمره في شارع الرشيد في وسط بغداد بوضح النهار أثناء مرور الرئيس العراقي في سيارته. وتمكن المهاجمون ومنهم صدام من إصابة قاسم بجراح بليغة وقتل سائقه. ولم تنجح المحاولة في قتل قاسم بل كانت محاولة عشوائية من حزب البعث أراد القيام بها بدون خطة مسبقة وبدون نضج لدواعي العمل السياسي. فلم يفكر البعثيون العراقيون في خطوات ما بعد الاغتيال (كاستلام السلطة أو التحرك لاحتلال الإذاعة، إلخ)، ما يدل على أن هذه المحاولة

كانت عملاً إرهابياً منعزلاً لجأ إليه البعثيون في حالة يأس ولم يكن انقلاباً سياسياً يهدف إلى السيطرة على السلطة[1].

اصيب صدّام برصاصة في هذه العمليّة وفرّ إلى سورية حيث أقام هناك لمدّة ثلاثة أشهر التقى أثناءها بميشال عفلق، مؤسس حزب البعث، الذي منحه العضوية في الحزب وقرّبه منه. ومن سورية غادر صدّام إلى مصر مع 500 بعثي عراقي، حيث تابع عدد منهم دراسته. وبقي صدّام في مصر، طالباً وعاملاً في الأمور الحزبية حتى 1961، وفي تلك الأثناء صدر حكم من محكمة الشعب في بغداد بإعدامه رمياً بالرصاص. إقامة صدّام في القاهرة ولّدت في نفسه رباطاً عاطفياً مع مصر[2].

وبعد فشل محاولات العصيان ومحاولة اغتيال قاسم عام 1959، اقتص قاسم من معارضيه داخل العراق، وجلّهم من «الضباط الأحرار» زملاء ثورة 1958، ومن البعثيين. فُعقدت محكمة الشعب برئاسة ابن عم قاسم، الكولونيل فاضل عباس المهداوي، عُرفت فيما بعد في العالم العربي تحت اسم «محكمة المهداوي» وأصبحت مثلاً يُضرب في البطش السياسي. وتوالى على المنصّة 57 متهماً تكلموا بجدارة مقنعة ضد نظام قاسم الذي «خان أهداف الثورة والوحدة العربيّة». ولم يهتز المهداوي بقوة المنطق الذي جاء به المتهمون، فأصدر أحكام إعدام بالجملة ضد 17 منهم وأحكام سجن ضد الباقين.

صدمت هذه القرارات العالم العربي الذي كان يتابع تفاصيل المحاكمات من راديو بغداد، وخصوصاً دفاع صغار الضباط البعثيين الشجاع عن محاولة الاغتيال التي رأوا أنّها تخدم قضية الوحدة العربيّة وأعلنوا أنّهم لا يهابون الموت من أجل هذه القضيّة، وهاجموا المهداوي ومحكمته التي اعتبروها واجهة لأحكام صدرت مسبقاً. حتى أنّ شقيقة أحد المتهمين صرخت في قاعة المحاكمة بعبارات تأنيب قويّة ضد هيئة المحكمة، فكسبت

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958. From Revolution to Dictatorship.* London, I.B. Tauris, 1990, pp. 72-3.

(2) ترجمه لدى وصوله إلى السلطة فيما بعد باستقباله ملايين العمال المصريين ابتداءً من السبعينيات وخصوصاً بعد ابتداء الحرب مع إيران والحاجة إلى اليد العاملة المدنية.

إعجاب النساء. وحاز هؤلاء الشبان المفوهون عطفاً شعبياً أفاد أحزابهم في انقلاب 1963 فيما بعد[1]. وحتى لحظة مواجهة فرقة الاعدام بالرصاص حافظ المتهمون على رباطة جأشهم وتمسّكهم بعدالة قضيّتهم. فحقّق البعثيون في قفص الاتهام وأمام فرقة الاعدام شعبية داخل العراق، ما لم تحققه قيادتهم في المنفى الدمشقي وما لم تنجزه عشر سنوات من العمل الحزبي والكتابات والتنظيم والاتصالات مع العناصر الشابة. ولكن المصيبة، كما سنرى لاحقاً، أنّ البعث ترجم التعاطف الشعبي ليس إلى نظام ديمقراطي بل إلى أعمال انتقامية بشعة عام 1963 هزت الرأي العام العربي والعالمي أكثر من محاكمات المهداوي.

انقلابات 1963 والتصفيات الدموية

على الصعيد الدولي دعم الاتحاد السوفياتي قاسم بسبب منحه حريّة العمل للحزب الشيوعي العراقي، كما دعمته بريطانيا أيضاً بسبب عدائه لعبد الناصر وابتعاده عن الوحدة العربية. ولكن الولايات المتحدة كانت تعتبر دوماً أن الشيوعية هي الخطر الأكبر والوحدة العربية أقل خطراً خصوصاً إذا كانت دولة الوحدة موالية للغرب. لقد كان موقف واشنطن ضد العدوان الثلاثي الذي قادته بريطانيا على مصر عام 1956، إضافة إلى تفاهم تموز/ يوليو 1958 مع عبد الناصر حول اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية (فؤاد شهاب) مؤشراً يجب أن تمتد تفاعلاته إلى استراتيجيتها العالمية في المنطقة، ولذلك وقفت أميركا مع عبد الناصر ضد قاسم، ووجد البعثيون أنفسهم في الجهة ذاتها مع الموقف الأميركي. وفي هذا السياق أعلن رئيس المخابرات الأميركية أن «العراق الذي يحكمه قاسم هو أخطر بلد في العالم»، وبدأت أميركا تتعامل مع أي جهة مستعدة لخلع قاسم، ومنهم صدّام وأصدقاؤه الذين تعاملوا مع مكتب «السي آي إيه» في القاهرة. واستمر شهر العسل بين واشنطن والقاهرة لبضع سنوات حتى انقلب إلى عداء وجفاء فيما بعد.

ولم يستمر الرضا البريطاني على حكم قاسم طويلاً، فقد كان مناهضاً لعبد الناصر ولكنه

(1) Samira Haj. *The Making of Iraq: 1900-1963*, New York, State University of New York, 1997, pp. 111-142.

كان وطنياً محباً لبلاده ولم يكن تابعاً للانكليز[1] الذين أختلف معهم في حزيران/ يونيو 1961 عندما بدأت بريطانيا خطوات لمنح الكويت استقلالها، فأعلن قاسم أنّ الكويت «محافظة عراقية يجب أن تعود إلى الوطن الأم». ولقد كان موقف قاسم تكراراً لما قاله الملك غازي عندما كان هذا الرأي مقبولاً حتى لدى الكويتيين في الثلاثينيات[2]، فأثارت هذه الخطوة مشاعر صدّام الشاب المقيم في القاهرة فأبرق إلى قاسم مؤيّداً. وأتبع هذا الأخير هذه الخطوة بقرار تاريخي سيغيّر تاريخ العراق، وهو القانون 80 القاضي بحق الدولة العراقية استثمار وتملّك أي أرض عراقية غير مشمولة بامتياز «شركة النفط العراقي» الأجنبية التي تسيطر عليها بريطانيا، والتي تملك امتيازات استخراج النفط وبيعه وتسويقه وتسعيره لمدة 70 عاماً، فأرسل صدّام برقيّة دعم ثانية. وبعد هذه التطورات، أصبحت لندن تنظر إلى قاسم كعدوّ لها. وكان موقف عبد الناصر من موضوع الكويت سياسياً بحتاً لا علاقة له بعقليته القومية العربية. فهو التقى مع موقف بريطانيا وشنّ حملة ضد سعي قاسم إلى ضم الكويت وأرسل قوة عسكرية مصرية للدفاع عن الامارة ضد أي عمل عراقي. فاعتبر صدّام، الذي كان لا شأن أو وزن له في ذلك الوقت، العمل المصري «خيانة لمصالح العراق وحقّه الشرعي في الكويت». وتزامنت هذه الأحداث مع رغبة سورية في الانفصال عن مصر، وهي رغبة أيّدتها قيادة البعث، وعلى رأسها ميشال عفلق، بقوة. فبدأت السلطات المصريّة تشكك بالبعثيين وتراقب نشاطاتهم في القاهرة وتضيّق هيمنتها على سورية. من ناحيتها بدأت المخابرات الأميركية خطوات للتعاون مع البعث لقلب حكومة العراق لتخوّفها من أنّ العراق سيقع بيد الشيوعيين بالكامل عاجلاً أم آجلاً. فحدثت اتصالات واسعة مع البعثيين العراقيين في كل أماكن تواجدهم داخل العراق وفي القاهرة ودمشق وبيروت، بموافقة الحكومة المصرية ورضاها. ولم يكن قاسم من دون أصدقاء، إذ أبلغه جوزيف تيتو، رئيس يوغسلافيا، بالمخطط الأميركي ضدّ العراق. كما علم بتفاصيل عن التحضير لانقلاب ضدّه من بعض القادة البعثيين في كانون الثاني/ يناير 1963، ومنهم صالح مهدي عماش وعلي صالح

---

(1) Dann, Uriel, *Iraq Under Qassem 1958-1963*, New York : Praeger Books, 1969.

(2) مثلما كان عدد كبير من اللبنانيين يحبّذ القول إنّ سورية ولبنان بلد واحد في الفترة التاريخية ذاتها.

السعدي، اللذان اعتقلتهما السلطات العراقية في ذلك الوقت. وهكذا اكتملت الصورة لدى قاسم عن مؤامرة لإسقاطه ضمّت المخابرات الأميركية والبعثيين في المنفى وبعثيين في الجيش العراقي والمخابرات المصريّة ومعارضين عراقيين عروبيين وآخرين من الصف القديم.

ولكن العلم المسبق لم يسمح لقاسم بوأد المؤامرة، ويقال إنّه لم يأبه لهذه المعلومات لاطمئنانه على ولاء القوات المسلحة واستقرار النظام. وواصل البعثيون تحركهم الانقلابي بقيادة الضابط أحمد حسن البكر الذي كان عسكريّاً ولكنّه لم يكن بعثيّاً. فقد أعتقل بعد انتفاضة الموصل عام 1959، ولم يُحاكم، ولكنه انتسب إلى حزب البعث في السجن وأصبح فيما بعد رئيس الجناح العسكري في الحزب. وفي 8 شباط/ فبراير 1963 تحرك البكر (رئيس العراق فيما بعد) مع ضباط آخرين معظمهم من تكريت، وبقوة ضئيلة من الجيش العراقي وثماني دبابات ضد مكتب قاسم الذي كان في مبنى وزارة الدفاع. ولمدّة يومين قاوم المدافعون عن قاسم، فتلقّى البكر ورفاقه دعماً من أربع طائرات عسكرية هوكر هنتر بأمرة منذر الونداوي، قامت بقصف المبنى. ولكن المعركة لم تنته ولم يقع قاسم في الأسر. وعندما رأى قاسم أنّ مئات الجنود والمواطنين يموتون استبسالاً في الدفاع عنه، قرر التنحي في العاشر من شباط/ فبراير، فنجح الانقلاب. وبعد ثلاثة أسابيع، قام حزب البعث في سورية بانقلاب مماثل في دمشق، فسرّ ميشال عفلق أنّ الحزب الذي أسّسه سيحكم الآن بلدين عربيين في غاية الأهمية[3].

طلب قاسم لدى استسلامه الاحتفاظ بمسدّسه والحصول على محاكمة عادلة وعلنيّة، ولكن طلباته رُفضت. فصمت عن الكلام وقرر عدم التعاون مع الانقلابيين، وكان بطلاً في موته: إذ حكم عليه الانقلابيون بالاعدام فوراً، فلم يقل شيئاً. ولدى مواجهته لفرقة الاعدام رفض وضع العصاب على عينيه. وكانت آخر كلمة نطقها: «عاش شعب العراق!». كان

---

(3) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 21-22.

قاسم متواضعاً وشهماً ينام حتى آخر يوم من حكمه على سرير عسكري غير مريح ولم يكن يملك أي ثروة. وتبيّن لاحقاً أنّ حسابه المصرفي لم يزد عن 15 ديناراً عراقياً. ومن حسناته أنه أول من أشرك الشيعة في حكومة العراق، وأنّه على الرغم من دعم مئات الألوف من الشيوعيين وعراقيين آخرين أوفياء، إلا أنّه لم يسلّح أي ميليشيا ولم يسمح بتداول السلاح بين أيدي أنصاره، في حين استغل البعثيون وخصوم النظام كل فرصة لتهريب السلاح ولبناء قوتهم العسكرية. ولهذا السبب، فعندما طوّقه الانقلابيون في مبنى وزارة الدفاع، هرع آلاف الشيوعيين والموالين لنجدته ولكن كان السلاح ينقصهم. كما أنّ العراقيين يتذكرونه لأنّه اهتم بالفقراء واعترف بحقوق الأكراد في أول خطاب له بعد ثورة 1958، وكان أسلوب حياته الشخصية شبيهاً بعبد الناصر في ابتعاده عن مغريات المال وحياة القصور وتفضيله العيش البسيط. ومع أنّ صدّام حسين حكم العراق لفترة 35 سنة، إلا أن الشعب العراقي أحبّ قاسم أكثر من أي زعيم آخر في القرن العشرين. كما أنّ قاسم كان أول من عيّن امرأة في منصب وزير في العالم العربي، هي الدكتورة نزيهة الدليمي، عضوة في الحزب الشيوعي. واعتمد قانوناً مدنيّاً للأحوال الشخصية وضع حدّاً لظلم المرأة في المحاكم المذهبية على أنواعها[1]، فمنحها حقوقاً في الميراث وفي الزواج والطلاق والوصاية على الأولاد.

ولم ينس الشعب العراقي قاسم حتى بعد أربعة عقود من مصرعه. ففي أيار/ مايو 2003، أزال أهل بغداد تمثالاً في وسط شارع الرشيد لـ «عبد الوهاب الغريري» أحد أعضاء حزب البعث الذين شاركوا صدام حسين في محاولة اغتيال قاسم عام 1959. ورفع المواطنون مكانه تمثالاً لعبد الكريم قاسم وكتبوا فوق قاعدة التمثال: «سامحنا يا زعيمنا.. آن الأوان لنرد لك الاعتبار». المهزلة كانت أنّ الولايات المتحدة التي كانت السبب في إزالة تمثال لأحد أشخاص البعث ورفع نصب تمثال لقاسم، كانت أيضاً وراء الانقلاب الذي أودى بقاسم عام 1963. كما أنّ صور قاسم انتشرت في العراق في صيف 2003، ونُشرت مقالات إيجابية عنه منها سلسلة عنوانها «نعتذر للزعيم». وسعى عدد من المواطنين في العام 2003 لإقامة حركة

---

(1) رأى علماء الشيعة في العراق أنّ المحاكم الشرعية لا تظلم المرأة وطالبت بإلغاء القانون المدني.

سياسية جديدة تركز على المحاور الأساسية التي نادى بها وعمل من أجلها قاسم. وبرأيهم أنّ التاريخ لم ينصف هذا الرجل ولم يذكر أحد بموضوعية حسناته ومناقبه وأعماله لفقراء العراق وللبلد ككل، حيث منحته الجماهير ولاءها.

بعد انقلاب 1963 قام النظام الجديد بأبشع عملية تصفية وإبادة عرفها العالم العربي حتى ذلك الحين. إذ قررت الحكومة البعثية الجديدة الانتقام لما حلّ بالقوى القومية عام 1959 على أيدي الشيوعيين ونظام قاسم، فأمرت بالقضاء على الشيوعيين والاشتراكيين وأنصار السلم ومناصري قاسم. ولم تكن هذه الفئات قادرة على الدفاع عن نفسها لأنّ عبد الكريم قاسم منع تسليحها في فترة حكمه، في حين حافظ المسلحون غير النظاميين من بعثيين وغيرهم على أسلحتهم بعد نجاح انقلاب 1958، وأصبحوا قوة عسكرية فعلية على الأرض خارج الجيش وقوى الأمن. وكان حزب البعث العراقي قد استوعب في تحليلاته لتاريخ سورية والعراق في القرن العشرين أنّ الجيش سيكون دوماً مصدراً للانقلابات، فأقام قوة بديلة موازية وأسبغ على مسلّحيه من حزبيين (بعثيين وناصريين وغيرهم) وأشقياء الشوارع على السواء صفة شبه رسمية، وأطلق عليهم اسم «الحرس القومي».

قامت عناصر «الحرس القومي» الموالية للنظام الجديد بجرائم قتل ونهب وصبّت غضبها على عناصر «المقاومة الشعبية» ذات الأغلبية الشيوعية الموالية لقاسم. ولئن احتكرت عناصر «الحرس القومي» ممارسة القتل الصوري الفالت من أي قانون فقد جذبت آلاف الشبان ممّن حُرموا من السلطة والنفوذ ويهوون أخذ القانون بأيديهم. فزاد عديد «الحرس القومي» من 5000 في آذار/ مارس 1963 إلى عشرين ألفاً في آب/ أغسطس. وبأمرة منذر الونداوي المتعطش للدماء والذي حصل على لقب «حامي الثورة» بعد قيادته القصف الجوي لوزارة الدفاع عشيّة الانقلاب، قامت ميليشيا «الحرس القومي» بقتل آلاف المواطنين تراوح عددهم بين 10 آلاف إلى 35 ألفاً.

لقد كان المسلحون يطرقون أبواب المنازل وعندما يظهر أي شخص كان، مطلوباً أو غير مطلوب، كانوا يبادرونه برشقات من الرصاص. كما كانوا يخفرون الشيوعيين وغيرهم

إلى غرف التعذيب حيث يقتلونهم ببطء. ولم تمر هذه التصفيات الجسديّة بدون أي مقاومة تُذكر، إذ قاومت 35 خلية شيوعية على الأقل الاغتيالات وتصدّت بسلاح فردي للمداهمات العشوائية. وأحياناً كان مسلحو الحرس القومي يرتكبون تصفيات جماعية، كعملية إطلاق الرصاص على 30 شخصاً يقفون جنباً إلى جنب أمام فرق إعدام. ولم تكن هذه التصفيات بدون ثمن للعراق ومستقبله الاقتصادي والاجتماعي؛ فجنون القتل أعمى النظام الجديد وزبانيته لأنّ الضحايا شكلوا العمود الفقري لثروة العراق البشرية آنذاك، حيث كان معظم القتلى من الكوادر العالية من محامين ومهندسين وأطباء وأساتذة جامعيين وطلبة أضافة إلى عمال ونساء وأطفال. وأشرف صدّام حسين العائد من المنفى على الكثير من هذه النشاطات العنفية ضد الشيوعيين الذين جمعهم الحرس القومي في مخيمات أو اعتقلهم في «قصر النهاية»، مركز وصي العهد الأمير عبد الإله[1].

وكان الحرس القومي يستعمل لوائح عن أعضاء الحزب الشيوعي العراقي جمعتها مكاتب المخابرات الأميركية في عواصم الشرق الأوسط وقدمتها للانقلابيين. فأدّى ذلك إلى سقوط آلاف الأبرياء الذين أوشت بهم هذه اللوائح غير المؤكدة والتي لا تستند إلى أي دليل. وعلى سبيل المثال، من أصل 800 قتيل وصلت أسماؤهم إلى وسائل الاعلام الأجنبية، كان من بينهم 7 من أصل 13 عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وعشرات الحزبيين والمناصرين لعبد الكريم قاسم. ولكن المئات من الباقين كانوا من غير الحزبيين. إذ كانت اللائحة الأميركية قديمة حوت أسماء أشخاص لا علاقة لهم بالشيوعيين ومصادرها كانت من مسؤولين أمنيين من النظام الملكي السابق ومن مقيمين في بيروت ومن بعثيين لبنانيين ومن بعثيين عراقيين في القاهرة. وقام صدّام بنفسه بأعمال تعذيب ومارس القتل ضد الشيوعيين حيث قال: «يجب أن نقتل أولئك الذين يتآمرون ضدّنا»[2].

---

(1) علي كريم سعيد، عراق ٨ شباط / فبراير ١٩٦٣ من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، دار الكنوز الأدبية، 1999.

(2) Said Abu Rish, pp. 58-61.

واستعمل البعثيون أساليب غير معهودة في التعذيب حتى ذلك الحين كالأسلاك الشائكة المزودة بكلابات وخوازيق الحديد وأدوات لقلع أصابع اليدين، وذلك في سبيل القضاء الكامل على الوجود الشيوعي في العراق. حتى أصبح الحزب الشيوعي العراقي أكبر ضحيّة لانقلاب 1963. ففي أثناء حكم قاسم كان الشيوعيون يملكون كامل القدرة للسيطرة على الحكم. ذلك أنّ 500 ضابط في الجيش العراقي كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي في حين لم يزد عدد الضباط البعثيين عن العشرة. ولكن توصيات الاتحاد السوفياتي الدائمة بضرورة التعاون مع قاسم دفعت الشيوعيين إلى صرف النظر عن الوصول إلى السلطة، ما ترك المجال مفتوحاً للأقليّة البعثية لقلب الحكم وارتكاب المجازر. وقام الضباط الشيوعيون بانتفاضة في 3 تموز/ يوليو 1963 ردّاً على المجازر فردّ عليها النظام بمزيد من القتل.

أما موقف واشنطن من النظام الجديد في 8 شباط/ فبراير 1963، فلقد اتضح بعد ساعات من الانقلاب، حيث قامت المخابرات الأميركية بالاتصال بالبعثيين لطمأنتهم ووعدت باعتراف أميركي سريع، فتحسنت علاقات أميركا مع العراق بعد ذلك حتى أنّ المسؤول البعثي علي صالح السعدي الذي أصبح وزيراً للداخلية ونائب رئيس الوزراء صرح بالقول: «لقد جئنا إلى السلطة على ظهر قطار السي آي إيه». كما أنّ الملك حسين أشار إلى أنّ الانقلاب جاء مدعوماً من المخابرات الأميركية لمحاربة الشيوعية. وكردّ للجميل، قام البعثيون بتسليم أسلحة سوفياتية إلى المخابرات الأميركية ومنها طائرات ميغ 21 ودبابات من طراز «تي 54» وصواريخ سام لكي تتمكن الولايات المتحدة من دراسة جدواها والتفوق على موسكو.

وكان الأكراد، وبدعم من المخابرات الأميركية، قد بدأوا عام 1961 انتفاضة ضد الحكومة المركزية التي كان يقودها قاسم. ولكن بعد الانقلاب البعثي، تغيّر الموقف الأميركي تجاه الأكراد (كالعادة)، إذ قام الأميركيون بشحن أسلحة من إيران وتركيا إلى كركوك لتمكين الجيش العراقي من قمع الأكراد بدون هوادة في نيسان/ ابريل 1963. ولزيادة الألم على الجرح، طلب الأميركيون علانية من جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني

الكردستاني وقف الانتفاضة، بعد أن كانوا قد طلبوا منه في بداية العام 1963 دعم الانقلاب البعثي ضد قاسم.

وتناول تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة الشأن الاقتصادي أيضاً، إذ منحت الحكومة العراقية امتيازات لعدّة شركات أميركية منها بكتل وموبيل وبارسونز وغيرها. وأصبحت «السي آي إيه» شريكة مباشرة للبعثيين في تنظيم الاستثمارات والمشاريع الأميركية في العراق. وكان عبد الناصر قد حذر قيادة البعث في العراق، وخصوصاً علي صالح السعدي من التورط أكثر في العلاقة مع المخابرات الأميركية بعدما علم عن تزايد الوجود الملحوظ للأميركيين في بغداد كواجهة للعلاقات التجارية، وأنّه كان يعرف هؤلاء الأميركيين أنّهم عناصر سي آي إيه أثناء تخطيطه للانقلاب الذي أطاح بالملك فاروق في مصر عام 1952 [1].

لكن على الرغم من أنّ أحمد حسن البكر قاد الانقلاب إلا أنّه سلّم الرئاسة إلى عبد السلام عارف، شريك قاسم في ثورة 1958، الذي كان يتمتع بشعبية في صفوف الجيش. لقد أدرك البعث الذي لم يتجاوز عدد أعضائه في ذلك الحين الثلاثة آلاف أنّه لن يقدر أن يحكم العراق بمفرده، فعيّن عارف البكر رئيساً للوزراء وصدّام حسين عضواً في مكتب رئاسة الجمهورية. وشكل التحالف الانقلابي هيئة باسم مجلس قيادة الثورة على الطريقة الناصرية ضمّت البعثيين وحلفاءهم. ولعب صدام دوراً أمنيّاً استخباراتياً فوق الدولة وفوق الحزب، وهو دور سيكسبه خبرة في هذه الأمور في العقود المقبلة. ومن أساليب صدام المخابراتية الأمنية المبكرة هي سعيه باكراً إلى دعم الجناح العسكري اليميني في حزب البعث ومحاربة الجناح المدني اليساري، وهذا الموقف كان يعكس رغبات ميشال عفلق مؤسس حزب البعث والمقيم حتى ذلك التاريخ في دمشق، ويعكس أيضاً تطلعات ضباط الجيش من البعثيين. ولذلك أثناء اجتماع قيادة الحزب بعد الانقلاب عام 1963، دخل صدّام

---

(1) Said Abu Rish, pp. 60

مع مجموعة مسلحين إلى قاعة الاجتماع وأخرج السعدي وقاده إلى المطار ومن هناك إلى المنفى في اسبانيا[1].

التكتيكات الساذجة التي سعت إلى تقوية يد العسكر وإقصاء المجموعات المنظمة والمثقّفة في المجتمع أوصلت إلى نتيجة معاكسة إذ إنّها أضعفت البعثيين وحرمتهم من قاعدة شعبية واسعة ومنحت الفرصة للرئيس عارف ليقوّي مركزه. ففي 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963، أي بعد أقل من عشرة أشهر على الانقلاب ضد قاسم، قام عارف بانقلاب ضمن الانقلاب على حلفائه البعثيين وأصبح رجل العراق القوي لأول مرة منذ 1958. ففي البداية تساهل عارف مع حزب البعث لأنه كان رأس الحربة العسكرية التي أطاحت بقاسم وعيّن البكر نائباً للرئيس. ولكن بعدما استقر في الحكم ولجأت إليه الجماعات التي شكت من تعسّف البعث، بدأ حملة مضادة لتصفية البعثيين من السلطة، فقام بعزل البكر وأمر باعتقاله تحت الاقامة الجبرية في منزله. ثم أمر باعتقال عدد من ضباط الجيش التكريتيين وأصدر مذكرة جلب بحق صدّام الذي فرّ إلى الشام. ووجد عارف دعماً جماهيرياً واسعاً عندما قام بحلّ الحرس القومي البغيض وأصدر ملفاً شاملاً عن جرائم هذه الميليشيا ودور البعث في المجازر. ولكن هذا الملف لم يذكر أي دور لعارف شريك البعثيين في الحكم ورئيس الجمهورية طيلة فترة هذه التصفيات الدموية[2].

وأصبح عارف محنكاً في شؤون الانقلابات وتكتيكات المحافظة على السلطة، بعدما تعلم من أخطاء البعثيين. فقام بإقصاء حلفاء مهمين لحماية نظامه واستفاد من أخطاء عبد الكريم قاسم الذي أخطأ بعدم تسليح حلفائه من خارج القوى الرسمية، فتوصل إلى صيغة تستفيد من الخطأين وأقام قوة عسكرية رسمية تموّلها الدولة تكون موازية للجيش. وهكذا أسّس عارف الفرقة 20 في الجيش أطلق عليها اسم «الحرس الجمهوري» وخصّها بتدريبات

(1) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، بيروت، دار النهار للنشر، ص 255.

(2) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship,* London, I.B. Tauris, 1990, pp. 85-92.

مميّزة وأسلحة متفوقة (بعكس ما أُشيع فيما بعد أنّ صدّام حسين هو صاحب «الحرس الجمهوري ومؤسسه»). وكانت مسألة حماية نفسه من البعثيين هي غاية عارف في تأسيس الحرس الجمهوري.

وبعد خروج البعثيين من السلطة واستتباب الأمر لعارف، عاد الأكراد إلى الانتفاض ضد سلطة بغداد في نهاية عام 1963، وكان ردّ النظام انتقامياً، إذ أثبت عبد السلام عارف أنه ألدّ عدو للأكراد في تاريخ العراق الحديث، حيث استعمل الطائرات لقصفهم بالنابالم الحارق والقنابل الكيماوية. ولم يسهم هذا القمع العسكري في التوصل إلى حل للمسألة الكردية، التي استمرت في طرح نفسها بقوة على الساحة العراقية. ولذلك قررت حكومة جديدة بقيادة عبد الرحمن البزاز مفاوضتهم عام 1966 بنفسية منفتحة واستعداد لمنحهم بعض الحقوق. ولم يكن موضوع الحكم الذاتي للأكراد على طاولة المفاوضات آنذاك كما أصبح فيما بعد في عهد صدام حسين، إذ إنّ العراق في أواسط الستينيات لم يكن مستعداً لأي نوع من الحكم الذاتي الكردي، ذلك أنّ الحكومات العراقية المتعاقبة منذ 1930 خافت أنه إذا بدأ الأكراد بالحكم الذاتي فسينتهون بالاستقلال التام ودولة ذات سيادة تسيطر أيضاً على آبار نفط الشمال.

عام 1964 عاد صدّام، ابن الخامسة والعشرين، من دمشق إلى العراق بعد تعيينه رئيساً للقيادة القطرية لحزب البعث بدعم من ميشال عفلق، فأحاط نفسه بمئات البعثيين والمناصرين وبدأ العمل السري ضد عارف، وقام كل من صدّام حسين وأحمد حسن البكر وخال صدام خيرالله طلفاح بالتخطيط لمحاربة عارف، ثم دبّر صدّام عملية لاغتياله مع زميله عبد الكريم شيخلي (الذي كان صدام يصفه دوماً بأنّه شقيقه التوأم ولكنه أمر بقتله على أي حال عام 1972). ولكن شرطة عارف علمت بالأمر مسبقاً واعتقلت الاثنين. وكان موقف صدّام في حينها طريفاً طبع أسلوبه في مؤتمراته الصحفية مع الأجانب فيما بعد، إذ قال للضابط الذي حضر لاعتقاله: «ايش هاد يا أخي، تحمل السلاح علينا؟ شو ما في حشومة (حكومة) في

البلد؟»[1]. وبدأ صدّام مرحلة سجن في مبنى الأمن العام وكانت معاملة عارف لخصومه أفضل من معاملة البعثيين لخصومهم عندما استلموا السلطة عام 1963، إذ إنّ صدّام كان يستقبل الزوار ومنهم زوجته ساجدة باستمرار، وكان يستلم رسائل من البكر وآخرين ويتابع أعمال التنظيم الحزبي، حتى أنّ عفلق عيّنه نائب الأمين العام للحزب وهو في السجن.

وفي العام 1966، حصلت تطورات غير متوقّعة غيّرت ظروف العراق، إذ قضى عبد السلام عارف في حادث تحطم هليكوبتر، فاختير شقيقه عبد الرحمن عارف رئيساً مكانه. أما في دمشق، فلقد قام يسار البعث بحركة انقلابية جديدة في 23 شباط/ فبراير داخل الحزب وأزاح ميشال عفلق وصلاح البيطار عن القيادة القومية. وفي تموز/ يوليو، استطاع صدّام الفرار من السجن حيث أمضى حوالى العامين، وحاول عبد الرحمن عارف رأب الصدع المستمر مع البعثيين ولكنّهم رفضوا. وفي أيلول/ سبتمبر 1966، قررت القيادة اليسارية الجديدة للبعث في دمشق طرد صدّام حسين وحسن البكر من منصبيهما في القيادة القطرية للعراق، لرفض الأخيران القرار وأعلنا قيادة قومية ثانية في العراق، تتكلم أيضاً باسم كل البعثيين في العالم العربي وتحظى برضى عفلق والبيطار، مؤسسي الحزب. وهكذا أصبح الحزب حزبين، وأصبح من الضروري إضافة لقب «سوري» أو «عراقي» عند التكلم عن حزب البعث الذي بدأ داخل العراق حملة اتصالات وتحالفات مع قوى مناهضة لعبد الرحمن عارف وضباط داخل الجيش وفي الحرس الجمهوري بهدف الانقلاب[2].

في خضمّ هذه الأحداث المتواصلة منذ ثورة تموز/ يوليو 1958 وحتى العام 1966، لم يغب الهمّ الاقتصادي عن الساحة، إذ أدركت القيادات العراقية المتعاقبة أهميّة النفط والحاجة إلى تلبية حاجيات المواطنين من خدمات وتحسين مستوى المعيشة والدخل الفردي.

---

(1) أمير اسكندر، صدام حسين: مناضلاً ومفكراً وانساناً، دار هاشيت (صدر بالعربية والفرنسية لكاتب مصري) وفؤاد مطر، صدام حسين، الرجل، القضية والمستقبل.

(2) Khadduri, Majid, *Republican Iraq*, London: Oxford University Press, 1969.

معركة النفط والاقتصاد

شهدنا في الفصل السابق وعي العراق لثروته النفطية ودورها المحتمل في تمويل صعوده كدولة غنية على كل الأصعدة. إذ احتوت منطقة الخليج العربي على 54 بالمائة من احتياط النفط العالمي المعروف وكان في العراق وحده احتياط هائل يفوق 300 مليار برميل، وما عُرف منه لا يتجاوز 100 مليار برميل والباقي يحتاج إلى استكشاف وتطوير. وحتى لو ارتفع الإنتاج اليومي العراقي إلى 5 ملايين برميل، لاستغرق استهلاك هذا الاحتياط العراقي 200 عام على الأقل. وحتى لو قرر العراق مضاعفة إنتاجه إلى عشرة ملايين برميل يومياً، فإن النفط العراقي لن ينضب قبل العام 2100، ما يضمن دخلاً وطنياً ثابتاً لو استُعمل بأمانة ولمصلحة الشعب وتطوره وازدهاره.

عشيّة ثورة 1958، كان النفط بالذات هو المسألة التي حركت وجدان العراقيين: طاقة بلادهم البترولية الهائلة التي تستطيع أن تؤمّن دخلاً محترماً لأجيال، وكان دور شركة النفط العراقي الأجنبية (Iraqi Petroleum Company IPC) باحتكار هذا القطاع وتقنين الاستخراج والانتاج مضراً ومُذلاً للشعب العراقي. وعام 1960، عبّر عبد الكريم قاسم بصفته رئيساً للعراق عن هذا الشعور بقوله: «نحن لا نحارب شركات النفط لنحصل على سبعة ملايين دينار في السنة. هذه مسألة ثانوية. إننا نناضل من أجل تصنيع جمهوريتنا وإنهاء الاتكال على مبيعات النفط الخام. والمكاسب المالية من تنويع قاعدتنا الاقتصادية ستساعدنا على تحسين وضع الفقراء بدون تهديد مستوى معيشة الأغنياء».

بدا طمع الشركة الغربية واضحاً للشعب العراقي، إذ إنّ الشركة التهمت ثروة البلاد ولم تقم بشيء لتحسين وضع العراق وحاجياته التنموية وتطوير بنية قطاع النفط التحتية. فمن مزايا النفط العراقي التفاضلية على غيره من الدول المنتجة هو أنّ نفطه قريب من السطح، يسهل استخراجه ونقله، حيث لا تحتاج المضخات إلى حفر أكثر من بضعة أقدام، في حين تحتاج الشركات في مقاطعة ألبرتا الكندية إلى الحفر مسافة أكثر من خمسين قدماً للوصول

إلى الحقول الخام. ولكن الأمور نسبية، إذ إن الشرق الأوسط بأكمله يعوم فوق بحيرة بترولية يسهل استخراج نفطها. وحتى داخل الشرق الأوسط هناك فروق في كلفة الانتاج، إذ كلّف استخراج كمية برميل في العراق 6 سنتات أميركية، في حين كلّف 8 سنتات في السعودية، أي بزيادة مقدارها 25 بالمئة. فإذا ضربنا هذه الكلفة بملايين البراميل المستخرجة يومياً، لاقتربنا من فهم تعقيدات السوق في العرض والطلب والتسعير.

وحتى في العهد الملكي كانت الحكومات العراقية في حالة مجابهة مفتوحة ودائمة مع شركة النفط العراقي التي تهيمن عبرها بريطانيا على أهم مصادر الثروة في العراق، هذه الشركة التي كانت عبارة عن كونسرتيوم يضم خمس شركات من أصل شركات البترول السبع العالمية (التي أطلق عليها الكاتب البريطاني أنتوني سمبسون تهكماً عنوان كتابه عن النفط «الشقيقات السبع»، إشارة إلى تعاونها في امتصاص خيرات الشعوب). والشركات التي ضمّها الكونسرتيوم في العراق هي: بريتيش بتروليوم، رويال داتش شلّ، إسّو (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا)، موبيل أويل، والشركة الفرنسية للبترول (كومباني فرنسيز ديه بترول). أضف إلى هؤلاء رجل الأعمال الأرمني غولبنكيان بنسبة 5 بالمئة من الكونسرتيوم. ولقد تأسّست هذه الشركة عام 1928، ولكن سرعان ما سيطرت عليها بريطانيا لأنّها تحتل العراق ولأن بريتيش بتروليوم كانت تتولى إدارة الشركة القابضة على الكونسرتيوم.

وكان ثمّة سبب اقتصادي وجيه دفع الشركة الأجنبية إلى عدم استثمار النفط العراقي بكميات تجارية. فلقد كانت بريطانيا تسيطر في الفترة نفسها على معظم نفط الكويت وإيران عبر بريتيش بتروليوم؛ ففي حين أنها كانت مضطرة إلى مشاركة أرباح «شركة النفط العراقي» مع شركائها أعضاء الكونسرتيوم، كانت الأرباح من الكويت وإيران تعود إليها وحدها. وهكذا كانت المصلحة البريطانية تقضي بزيادة الكميات المستخرجة من إيران والكويت والاستثمار في المنشآت وخطوط الشحن لتستفيد هي، وبتخفيض الكميات المستخرجة من العراق إلى أقل حدّ ممكن حتى لا تستفيد الشركات الأخرى العضوة في الكونسرتيوم. وهذه السياسة الجشعة جرّت العراق إلى الفقر في حين كان الانكليز يتمتعون بثرواته وثروات

جيرانه أيضاً. ولقد تمكن الانكليز عبر حنكتهم من منع الشركات الأخرى في الكونسرتيوم من خلال شروط مكتوبة تقضي بفرض غرامة مالية تُدفع للشركة الأم وتبلعها بريتش بتروليوم (مديرة الكونسرتيوم) على أي شركة عضو في الكونسرتيوم تبغي ضخ كميات من النفط العراقي تفوق تلك المتفق عليها. وهذه الشروط قيّدت الشركات الأخرى لأنها كانت تعني الارتباط بجدول استخراج وتكاليف إضافية تنافي قوانين العرض والطلب القصيرة الأجل في سوق النفط العالمي، فرأى الشركاء أنّه من الأفضل عدم تحدّي الانكليز والاكتفاء بالحصة الأولية.

في ظل ظروف الهيمنة الانكليزية الكاملة على قطاع النفط، كان رأي العراقيين في ثروة بلادهم آخر مسألة تهم حكومة بريطانيا قبل ثورة 1958؛ فعلى الرغم من البحبوحة النسبيّة التي تمتع بها العراق في الخمسينيات، أثبتت المرحلة التي تلت الثورة أنّ نفط العراق ليس للعراق وأنّ الاستقلال السياسي يبقى مهزلة في غياب الاستقلال الاقتصادي. وكان هذا واضحاً في سياسة «شركة النفط العراقي» الأجنبية التي استمر قرارها الداخلي البعيد عن الارادة العراقية يؤثر في مصير البلاد سلباً أو إيجاباً. ففي عامي 1959 و1960 أقدمت شركات النفط على خفض الأسعار بقرار أحادي، ما أدّى إلى تراجع عائدات الدولة العراقية وإضعاف مشاريعها وهزل ميزانيتها. واتضح لقادة العراق أنّ قرارهم السياسي لا وزن له، خصوصاً أنّ شركات النفط الأجنبية المدعومة من الحكومات الأجنبية، أثبتت قوتها في معركة تأميم النفط الايراني وانتصرت على حكومة محمّد مصدّق الوطنية فأزالتها وأعادت الشاه المخلوع إلى طهران عام 1954.

فتح عبد الكريم قاسم معركة تحرير النفط العراقي بعد ثورته فكانت الخطوة الأولى دعوته الدول المصدّرة للنفط إلى اجتماع في بغداد في أيلول/ سبتمبر 1960، وهذا أمر لم يجرؤ عليه أي بلد آخر، وأسفر الاجتماع عن تأسيس منظمة الدول المصدّرة للبترول أوبك(1). وجاءت الخطوة الثانية عام 1961، عندما قرر قاسم قبول نصيحة خبراء إقتصاديين لضرب الاحتكار الأجنبي باعتبار أراضي العراق التي لا تستثمرها شركة النفط العراقي

(1) Organization of Petroleum Exporting Countries - OPEC.

الأجنبية ملكاً للدولة العراقية. وهذه كانت «ضربة معلم» لأن الشركة الأجنبية تعمدّت عدم التنقيب عن النفط في باقي أراضي العراق لتحافظ على الأسعار المتدنية، كما قصدت إبقاء الكميات المُنتجة قليلة وضد مصلحة الشعب العراقي الفقير الذي كان بحاجة إلى أي رساميل تنعش الاقتصاد الوطني، في وقت كان النظام الملكي السابق يتنعّم بالمال لإنفاقه على البلاط والحاشية ويغضّ النظر عن السياسة الإمبريالية. وهكذا تحدّدت مساحة احتكار الشركة الأجنبية بنسبة 0.5 بالمئة من مساحة العراق، وأصبحت الحكومة العراقية تسيطر بموجب القانون على 99.5 بالمئة.

وفي العام 1964 أسّس الرئيس عبد السلام عارف شركة النفط الوطنية العراقية (قانون رقم 80) وحاول بيع البترول القليل الذي تستخرجه حكومته عبر هذه المؤسسة الوطنية. ولكن الإنكليز كانوا بالمرصاد لأن الخطوة العراقية هددت شركات النفط الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط، في وقت كان الإنكليز يسيطرون بالكامل على نفط الكويت ونفط إيران، فقاموا بتهديد الشركات الأجنبية الأخرى العاملة في الكونسرتيوم من مغبة مساعدة حكومة العراق في التنقيب والإنتاج كما هددت الدول المستهلكة للبترول من مغبة شراء نفط وطني من العراق بأنها ستلقى عقوبات، وسوف تحرم من شراء النفط بكميات تجارية من الشركات البريطانية والغربية لأن بريطانيا كانت تسيطر فعلياً على مجمل إنتاج الشرق الأوسط. كما حذر الإنكليز الحكومة العراقية من عدم شرعية خطوتها ومخالفتها لقوانين التجارة.

وما أثار حفيظة الإنكليز أن العراقيين تمكنوا من استخراج البترول بكلفة زهيدة جداً لم تتجاوز 5 سنتات أميركية للبرميل في حين تجاوزت كلفة استخراج النفط السعودي 8 سنتات للبرميل. وهذا يعني أن العراقيين سيحققون أرباحاً جيدة ويرفعون إنتاجهم ويهددون مصالح الغرب في نفط الشرق الأوسط إذا تمكنوا من توصيل نفطهم إلى الأسواق العالمية. واستمر الصراع بين بريطانيا والعراق عامين حتى قررت الحكومة العراقية عام 1966 اللجوء إلى الخبرات الفرنسية والروسية لبناء صناعة نفطية وطنية حديثة. فتعاقدت مع شركة ايراب الفرنسية وأعطت حقوقاً لشركة سوفياتية للتنقيب في حقل الرميلة العملاق على الحدود الكويتية. وكان الرئيس عارف يرغب فعلاً في التعاون مع فرنسا ومنحها حقوقاً في شمال

العراق أيضاً. ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا عبر شركة البترول العراقي التي تديرانها والتي تسيطر على معظم الإنتاج العراقي حاربتا المساعي العراقية.

وأصبح للشركة الوطنية حقٌّ حصريٌّ في تطوير الاحتياط العراقي في المناطق المؤممة. واستمر عبد الرحمن شقيق عبد السلام عارف في السياسة نفسها التي هدّدت المصالح النفطية الغربية ليس في العراق فحسب بل في كل الشرق الأوسط وخصوصاً في إيران والسعودية وإمارات الخليج، فبدأت المواجهة مع شركات النفط في وقت كانت أسعار البرميل تهبط في الأسواق العالمية. ولم يتأخر ردّ الشركة الأجنبية، بل حاربت المساعي العراقية عبر طرق قانونية (كمساءلة شرعيّة القانون 80 والشركة الوطنية)، أو عبر الملاحقة والضغط على البلدان التي تشتري نفطاً من الحكومة العراقية مباشرة وليس عبر الكونسرتيوم الأجنبي. ومن وسائل الترهيب التي استعملها كونسرتيوم الشركة الأجنبية حرمان البلدان التي تشتري النفط ولو بكميات صغيرة من الحكومة العراقية مباشرة من أي كميات تجارية تريد شراءها من الكونسرتيوم والسعي إلى تعطيل معاملاتها التجارية والمصرفية مع الدول الصناعية الكبرى.

ولقد استغرق الصراع بين الجانبين أكثر من 15 سنة، وترك آثاراً سلبية بليغة على الاقتصاد العراقي واستقراره السياسي. ولكن ثورة 1958 تركت بصمات هامة على البلاد وكانت فعلاً ثورة اجتماعية سياسية تاريخية وليس مجرد انقلاب، حيث جرت العادة في الأنظمة العسكرية العربية تسمية كل حركة انقلابية «ثورة». فبالاضافة إلى إنهاء الحكم الملكي وبدء الصراع للسيطرة على النفط، قامت الثورة بالاصلاح الزراعي الشامل، بدفع قوي من الحزب الشيوعي. وأدّت سياسات الثورة إلى تحطيم القوة السياسية والاقتصادية للطبقة الاقطاعية في الأرياف وتقوية شوكة القوى المدينية والعسكرية. ولكن الاصلاح كان أحياناً يتمّ بدون تخطيط وبسذاجة ثوار العالم الثالث الانتقامية. فقد كان النظام الاقطاعي يؤمّن إنتاجاً زراعياً لا بأس به واحتاج الأمر إلى توزيع عادل للأراضي ومنح حقوق الفلاحين، ولكن الاصلاح كان متطرفاً إلى حد تدمير هيكلية القطاع الزراعي وإزاحة الاقطاعيين والمتمولين ما أدّى إلى

تصاعد وتيرة الهجرة الريفية. وفشلت الحكومات المتعاقبة في إحياء الأرياف وخلق نهضة زراعية جديدة ببلاد ما بين النهرين الخصبة.

بعد انقلاب 1963، حصل تغيير آخر في العراق إذ بدأ الحكام الجدد عملية صياغة جديدة لدور دولة الرعاية كأب للجميع على النمط الاشتراكي العربي: إدارة عامة ضخمة، تعليم إجباري مجاني، دور العسكر في السلطة، الالتحام بالقضايا العربية وعلى رأسها قضية فلسطين، بناء دولة يكون كل شيء فيها للمواطن، إلخ. ولكن حتى في العام 1963، كانت ثمّة طبقة وسطى عراقية في المدن سعت إلى اقتصاد سوق حر وإلى تحجيم دور الدولة ليقتصر على تطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات العامة. ولكن هذه الطبقة انحدرت وبدأ دورها يضمحل فهاجر أبناء الطبقة الوسطى إلى لبنان وبلاد أخرى حتى أصبحت منعدمة في أواسط السبعينيات، ولكن بقي عدد كبير منها في العراق فخرجت كوادر مثقفة ومتعلمة وحصل كثيرون من أفرادها على مستويات تعليمية عالية في الغرب وفي جامعات بيروت.

شكلت هذه الكوادر نواة وزارة النفط العراقية والشركة الوطنية للنفط العراقي عام 1964. ودار صراع بين «الخبراء» المعتدلين في الوزارة والشركة الوطنية والمتحمّسين بأفكارهم البسيطة من عسكر ويساريين في مجلس الوزراء، حيث سعى الأخيرون إلى ربط الشركة الوطنية بمجلس الوزراء مباشرة فيما سعى الخبراء إلى إبقائها مستقلة حتى لا تتدخل السياسة في أمور تحتاج الى الكثير من المعرفة والدقّة العلمية والخبرات. وكان لسان حال الخبراء في الشركة أنه لكي يربح العراق معركة تحرير البترول ويكسب ثقة الأسواق العالمية، على الشركة الوطنية أن تتصرف كشركة حديثة بقوانين تجارية وهيكلية إدارية صحيحة تواكب شروط العصر، وتتعامل مع قوانين العرض والطلب والتسعير والتكاليف. كما رغب الخبراء في الشركة أن يتحرروا من الادارة العامة وسلسلة الرتب والرواتب الحكومية، وأن تكون في يدهم الصلاحية لتطوير الصناعة النفطية والتعاقد مع الشركات الأجنبية لهذه الغاية. ولكن في النهاية فاز اليساريون الذين كانوا يتمتعون بشعبية عارمة وكانت تنقصهم المعرفة في شؤون النفط. وبعكس مزاج الخبراء في ذلك العام، قامت الحكومة بإصدار قرار تأميم

قطاع النفط باستعجال ومن دون دراسة وتحضير في تموز/يوليو عام 1964. وهذا القرار أيضاً كان تقليداً غير مدروس لقوانين التأميم التي قام بها جمال عبد الناصر في مصر والتي مكنت الدولة المصرية من تملّك أكبر وأفضل الشركات والمصانع وأكثرها ربحاً ولكنها عجزت عن إدارتها[1].

اعتمد قادة العراق في الستينيات على الدعم الشعبي لشعاراتهم ولكنهم لم يرسموا خطة لبناء العراق وتطوير كوادره العلمية وإقامة المشاريع واستحداث القوانين الراعية لشؤون الشعب. وما حصل أنّ طموحات الشعب زادت عدة أضعاف في الفترة الممتدة من 1958 وحتى أواسط الستينيات في حين كانت منجزات الحكم ضئيلة لا تذكر. ولعل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعراق عام 1966 كانت خير دليل على هشاشة النظام على جميع المستويات، إذ نتيجة هبوط عائدات النفط لجأت الحكومة إلى زيادة الضرائب المباشرة التي أصابت ذوي الدخل المحدود وجلّهم من الفقراء. هذه الخطوة يضاف إليها تخصيص الحكومة ميزانية لحملة عسكرية لقمع الأكراد في الشمال بمساعدة سورية، أدّت إلى تراجع شعبية النظام. وزاد في مصاعب الحكم أن الحزب الشيوعي وقد أصبح في المعارضة عاد إلى العمل بقوة خصوصاً في جنوب العراق، بعدما ظنّ انقلابيو عام 1963 أنّهم قضوا عليه. كما أن الاصلاح الزراعي لم يخفف من الهجرة الريفية، بل زادها سوءاً ما خلق أحزمة بؤس واضحة حول المدن[2]. وسادت أسواق العراق موجة غلاء لم ترافقها زيادات في الرواتب، في حين لجأ كبار موظفي الدولة إلى أساليب ملتوية وفاسدة لتحسين أوضاعهم. ولتخفيف الوطأة على الخزينة، عمدت الحكومة إلى تسريح آلاف الموظفين في مسعى لتقليص النفقات العامة.

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 101-102.

(2) Gabbay, Rony, *Communism and Agrarian Reform in Iraq*, London: Croom Helm, 1978.

مظلميات الشيعة والأكراد

شهد العراق تحولات اقتصادية منذ ثورة 1958 وحتى منتصف الستينيات، لكن على الرغم من أنّ الثورة ضمّت عدّة تيارات سياسية، إلا أنّ الرئيس عبد الكريم قاسم كان متأثراً برجالات «الحزب الوطني الديمقراطي»، الذين كانوا يتطلعون الى مشروع وطني شعاره «العراق أولاً». ويُختصر مشروع هذا الحزب بالالتفات الى شؤون العراق الداخلية، والاصلاح الاقتصادي، والتحول نحو نظام رأسمالي حر بقيادة أصحاب الأعمال العراقيين، وحماية الصناعة الوطنية وإقامة دولة الرعاية «welfare state» ومن ضمنها تأمين الخدمات الاجتماعية وزيادة مرتبات الموظفين في الدولة لتحسين ظروف العمال عبر تشريع قوانين للعمل[1]. ومع أن البعثيين والشيوعيين كانوا يقدّمون مشاريعَ أكثر راديكالية من «الحزب الوطني الديمقراطي» لتأمين رفاهية الشعب، إلا أن الجميع كانوا متفقين على أهمية سيطرة العراق على قطاع النفط ونزعه من أيدي الاستعمار باعتباره مفتاحاً للمسائل الأخرى كافة، لأن النزاع بين القوة السياسية والاقتصادية في العراق كان على ضيق مساحة الثروة المتوافرة في البلاد ليلة الثورة.

ولم يلتفت قادة العراق إلى مسألة مشاركة الأكراد والشيعة اللذين شكلوا في الستينيات أكثر من 70 بالمئة من الشعب العراقي، بل بقيت قاعدة السلطة ضيقة في تمثيلها.

وكان الأكراد قد حصلوا على وعد في معاهدة Sévre عام 1920 بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية بقيام دولة خاصة بهم. ولكن من شروط هذا الوعد وجوب إقناع عصبة الأمم بأنّ الأكراد «قادرون على الاستقلال». وخلال العقود التالية لم يستطع الأكراد الاقتراب من حلمهم القومي لأنّ الدول جميعها التي ينتشرون فيها، وخصوصاً تركيا وإيران والعراق، وقفت ضد مشروع الدولة الكردية، وهي لم تتورع عن البطش بهم،

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958. From Revolution to Dictatorship.* London, I.B. Tauris, 1990, pp. 76-78.

وخصوصاً النظام العراقي وتركيا، عبر تدمير قراهم واستخدام الأسلحة الفتاكة ضدهم. ومع ذلك بقي أكراد العراق الأقرب إلى تحقيق بعض ملامح السلطة الوطنية كأقليّة مهمة. وبقيت مناطق الأكراد ضحيّة الحرمان عبر العقود فيما أهملت ثقافتهم ولغتهم كما فعلت تركيا التي لم تعترف بوجود شعب كردي يختلف عن الأتراك بل اعتبرتهم «أتراك جبليين».

في العهد المَلَكي ربط النظام العراقي نضال الأكراد وتطلعاتهم بالشيوعية الدولية والاتحاد السوفياتي، خصوصاً وأنّ السوفيات شجعوا قيام جمهورية كردية في شمال إيران بعدما أجبرهم الحلفاء على الانسحاب من إيران عام 1946. وما ساعد دعاوى النظام وخصوصاً حكومة نوري السعيد على نعت الأكراد بالشيوعية هو انتماء الشباب الكردي بأعداد كبيرة، أسوة بالشيعة والفئات المضطهدة الأخرى في المجتمع العراقي، إلى الحزب الشيوعي العراقي. وكانت مؤتمرات هذا الحزب تذكر دوماً بالقضية الكردية، مما شكل دليلاً إضافياً على «تواطؤ» الطرفين بنظر النظام، وقد أكد هذه النظرة فرار الملا مصطفى البرزاني إلى الاتحاد السوفياتي حيث عاش في موسكو حتى سقوط الحكم المَلَكي عام 1958.

وبعد ثورة تموز/ يوليو 1958 عاد البرزاني إلى العراق تشجعه وطنية عبد الكريم قاسم ونظرته المتسامحة تجاه مطالب الأكراد والشيعة، وهو شيعي الأم. ولكن منذ الأيام الأولى ثبت أنه لا مكان لهم في جمهورية قاسم، وسرعان ما صدرت الأوامر للجيش بقمع «تمرد» الأكراد[1]، فبدأت حرب ضد الشمال دخل فيها سلاح الطيران العراقي استمرت حتى 1961 وأسفرت عن تدمير شامل وجزئي لأكثر من ألف قرية كردية وتهجير جماعي للأهالي[2]؛ فأدّى هذا القمع الرهيب إلى تمتين علاقات الأكراد مع شاه إيران والتي استمرت صعوداً وهبوطاً حتى 1975 عندما تآمر الشاه مع وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر لبيعهم في اتفاقية الجزائر مع صدام حسين.

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 79-81.

(2) حازم صاغية، قصة البعث، دار الساقي 2003.

عندما سقط نظام قاسم عام 1963، ظنّ الأكراد أنّ النظام القومي العربي والبعثي سيكون أفضل من سابقه. ولكن الوضع كان أقسى وطأة بسبب إيديولوجية البعث التي لا تتهاود مع الأقليات غير العربية الساعية إلى حقوقها خارج العروبة. وما زاد الوضع سوءاً هو أنّ سوريا أيضاً أقفلت في وجه المناضلين الأكراد لأنّ البعث سيطر على مقاليد الحكم في دمشق كذلك في الفترة نفسها. وبدل أن يلقى الأكراد الدعم من السوريين أصبح الجيش السوري يطاردهم ويدخل أراضي العراق لضربهم في مسعى لمساعدة رفاقه البعثيين في بغداد. وفي أواسط الستينيات حاول رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز حلّ القضية الكردية عن طريق الحوار والاحترام المتبادل، فحال العسكريون والمتشدّدون في النظام دون ذلك[1].

في تموز/ يوليو 1968، بعد عشر سنوات على ثورة قاسم، وعندما قام حزب البعث بانقلاب غير دموي على الحكم، بمساعدة ضباط يمينيين، كانت قضايا الشعب العراقي قد وصلت إلى مفترق طرق متشعب وغاية في التعقيد ولم يعد تلك المملكة الفتيّة التي تأسّست عام 1930. فعشيّة الانقلاب البعثي كان الأكراد في حال غليان يريدون إما الحصول على حقوقهم القوميّة في كردستان العراقية وفي عراق موحّد، وإما الانفصال لإقامة دولة كردية مستقلة، وقد انشقوا عام 1966، بعيداً عن أسلوب القيادة العشائرية التي أجادها الملا مصطفى البرزاني زعيم «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، فأسّس جلال الطالباني «الاتحاد الوطني الكردستاني» ، الذي هدف إلى جمع مثقفي الأكراد وكوادرهم. ولكن تنظيم البرزاني بقي الأقوى والأكثر عدداً وشعبية. ومع الوقت، حقق أكراد العراق مكتسبات هامة خصوصاً في عهد صدّام حسين، لم يستطع إخوانهم في تركيا وإيران الحصول عليها، لكن قيادة البرزاني لم تكن حكيمة دوماً، إذ تحالفت مراراً مع دول أجنبية متناقضة كإيران وأميركا، الاتحاد السوفياتي، كماتعاونت مع عدوة العرب إسرائيل.

أما الشيعة، فقد كانت أعداد هائلة من شبابهم في صفوف الحزب الشيوعي ولكن

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 102-103.

بعد انكسار قاسم فقد نشأ في صفوفهم وعي ملحمي بعد القمع الدموي للحزب الشيوعي وبعد فشل الدولة الوطنية في استيعابهم والاستجابة لمطالبهم ومعاملتهم بالمساواة. ولم يكن الأمر هكذا في العهد الملكي حيث كانت فعاليات الشيعة تحاول الانخراط في الجو السياسي العام في البلاد، ولم يكن من الضروري أن يكون اتجاه الشيعة نحو التمذهب لو حصل توافق عراقي عام على خلق أوسع قاعدة للتمثيل السياسي في البلاد. وأمام التصرف الطائفي الضيّق لحكام العراق ولو لم يكن مقصوداً ترجمت فاعليات الشيعة غضبها وعدم رضاها بانخراط رجال الدين الشيعة في قيادة العمل السياسي والمطلبي[1]. ولم يأخذ زعماء العراق الهم الشيعي مأخذ الجد، على الرغم من أن هذه المشكلة كانت أخطر وأهم من قضية الأكراد. إذ لو سعى الشيعة إلى الانفصال (ولم يفعلوا ولم يجهروا بذلك في عقود الاضطهاد)، لبطُل وجود العراق كدولة. ولكن الأكراد حملوا السلاح واعتمدوا دوماً على الدعم الخارجي من عدّة دول. وحتى عندما لجأ حزب الدعوة الشيعي إلى الأعمال الارهابية في عهد صدام ردّاً على دموية النظام، لم يتحول الاتجاه العنفي إلى حالة شيعية عامة حتى في أوج الحرب مع إيران الاسلامية لاحقاً. كما أن معاناة الشيعة امتدّت عميقاً في الوجدان العراقي منذ أيام الدولة العباسية في القرن السابع، فتبارى كل حكام العراق على قمعهم. وعلى مدى أربعة قرون تحت الحكم العثماني، أصبح الشيعة مواطنين من الدرجة الثانية، وبعد الحرب العالمية الأولى حافظت بريطانيا على الأسلوب التركي فأهملت الشيعة.

وكانت الفعاليات الشيعية وخصوصاً الكوادر المثقّفة قد نشطت في الأربعينيات والخمسينيات في تأسيس الأحزاب اليسارية في العراق وتقويتها على طريقة الأقلية اليهودية في أوروبا التي كانت في طليعة المجتمع وفي الانخراط في الأحزاب الشيوعية والاشتراكية، على أمل أنّ نظاماً ديمقراطياً يسارياً عادلاً سيساوي بين المواطنين ويمنحهم حقوقهم. فكان الشيعة في عدّاد الأحزاب الشيوعية والقومية العربية كالبعث، وفي الصف الأمامي في القوى الوطنية للمحافظة على وحدة العراق. ولكن وصول الأحزاب القومية والعلمانية والقوى

---

(1) كانت هذه النواة هي البذرة التي زُرعت في إيران لاحقاً لبناء «دولة الفقيه» الخمينية.

الوطنية الأخرى إلى الحكم لم يؤد إلى منح الشيعة وجوداً رسمياً لا في السلطة ولا في الجيش، حيث استمر احتكار العرب السنّة للمناصب كما كان عليه الوضع في زمن تركيا. وحتى الأكراد كأقلية مظلومة حصلوا على مناصب في الدولة والجيش أكثر من الشيعة نسبياً.

ولذلك اتجه شباب الشيعة العراقيون إلى «حزب الدعوة الاسلامية» ذي القاعدة المذهبية الضيقة والذي تأسّس عام 1957، وقويت شوكة هذا الحزب بعدما أصدر علماء الشيعة فتاوى ضد العضوية في الحزب الشيوعي عام 1960 [1]. فاتسعت قاعدة حزب الدعوة في أواخر عقد الستينيات في ظل قائده السيّد محمد باقر الصدر. ومع أن مبادىء حزب الدعوة تجاه القضية العراقية كانت عادية ومعتدلة إلا أن دعوته لقيام «جمهورية إسلامية» في العراق أعطته صبغة ضيقة لم يتحرر منها.

وفي أواخر الستينيات أيضاً ساعد بروز الشيعة معارضتهم للقانون المدني للأحوال الشخصية الذي رأوه مناقضاً للشريعة الاسلامية. وطلب العالم السيد محسن الحكيم نقض هذا القانون، فقام عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف، وهما من السنّة المتدينّين مقارنة بقاسم، بتخفيف مفاعيل القانون أثناء حكمهما (1963 إلى 1968). كما أسهم في صعود الشيعة لجوء آية الله روح الله الخميني إلى العراق هارباً من ظلم الشاه مقيماً وسط الشيعة في النجف في أوائل الستينيات، مما أدّى إلى انحياز الشيعة أكثر فأكثر لمزج الدين بالعمل السياسي. وسيكون لطرد صدّام حسين للخميني من العراق عام 1978 وانتصار الثورة ضد الشاه في إيران وعودة الخميني إلى طهران عام 1979، أوخم العواقب على الدولة العراقية.

أما على المستوى الوطني العام فبقيت مسألة الوحدة العربيّة مطروحة من دون حلّ: إذ استمر حكام العراق ومعارضوهم يتناقشون ويختلفون في مسألة الوحدة مع مصر عبد الناصر أم مع سورية وبأي صيغة؟ فقط مشروع «ضم» الكويت وضرورة تحرير فلسطين

---

(1) أفتى السيد محسن الحكيم عام 1960 بأنّ الانتماء إلى الحزب الشيوعي يتناقض مع الانتماء إلى الدين الاسلامي. فأفاد البعثيون من هذه الفترة ولكنّها أدت بالتالي إلى نمو حزب الدعوة المعارض في الوسط الشيعي.

من الصهاينة وجدا إجماعاً عراقياً كحلمين يجب تحقيقهما. وكما سنرى، تحول حلم ضمّ الكويت الذي لاقى إجماعا وطنياً إلى كابوس قومي دمر العراق وضعضع الجهود المشتركة العربية لعدّة عقود، لأن تحقيقه كان من أصعب مراحل التاريخ العراقي في القرن العشرين، وكأنّ أمة اتفقت على شأن فانتحرت في سبيله. وسط كل هذه التناقضات، لم تتجه الحكومات العراقية المتعاقبة إطلاقاً نحو الديمقراطية والتعددية.

II

دولة البعث

الفصل الثالث

تثبيت النظام وضرب المعارضة

ثورة البعث العراقي

حزب البعث هو وليد الأفكار الأوروبية الرومنطيقية التي زاوجها الثنائي السوري ميشال عفلق وصلاح البيطار بعروبة الحزب الاشتراكي العربي الذي قاده أكرم الحوراني في سورية في الأربعينيات من القرن العشرين، لتأسيس حركة «روحيّة عربية» ضد حركة أخرى «شيوعيّة ماديّة»[1]. واستقطب البعث في العراق أولًا العرب من السنّة في المحافظات المجاورة لسورية واللذين تضرروا من التقسيم الاستعماري لديار العرب، كما استقطب العرب الشيعة الذين تمثّلوا باكراً في الحزب بشخصيات وطنية مثل فؤاد الركابي وعلي صالح السعدي. لكن على الرغم من علمانية الحزب ورغبة قادته في تطوير العراق في اتجاه مدني، إلا أنّ تاريخ العراق في القرن العشرين يُظهر أنّ البعث لم يخرج كثيراً عن نطاق العرب السنّة الضيّق، في حين انصرف الأكراد والشيعة إلى أحزابهم الكبرى الخاصة

---

(1) ومبض جمال وعمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

في نطاق ملحمي وإثني[1]. ويمكن تفسير ظاهرة نمو عضوية الحزب في عهد صدّام حسين جزئياً بأنّها كانت الطريق إلى تحقيق المصالح الشخصيّة. ولم يكن من السهل على أي حال الانتساب إلى الحزب بعدما أصبح في الحكم[2].

وكما كانت الحال في حزب البعث في سورية فقد أدّت ظروف تاريخية إلى سيطرة شخصيات وكوادر سنيّة من قرى ومناطق عراقية معيّنة على حزب البعث في العراق. ذلك أن العديد من ضباط وعناصر الجيش وأجهزة المخابرات جاؤوا من هذه القرى والمناطق. وحتى في وقت مبكر، كانت عناصر الشرطة والجيش وقوى الأمن تبدي عطفاً على البعثيين بعد إخراجهم من السلطة عام 1963 متى علموا أنّ هؤلاء من مناطقهم أو قراهم. أما البعثيون الآخرون وخصوصاً إذا كانوا من الشيعة فقد كانوا يتلقّون عقوبات أشدّ وفترات سجن أطول[3]. هذه المشاعر الطائفية كانت أحد الأسباب التي أدّت إلى تقهقر الالتزام العقائدي والولاء الحزبي على صعيد الأفراد في العراق وانحدار البعث إلى روابط قبلية وعائلية ومناطقية ما أفقده الدعم الشعبي الواسع. وكانت هذه الميول العائلية الشبيهة بالمافيا أكثر بروزاً في الفترة التي تلت الحرب العراقية الايرانية عام 1988. وهذا ما سنراه لاحقاً.

كما شهدت فترة الستينيات من القرن العشرين ولادة الشرخ الدائم في حزب البعث بين جناحيه السوري والعراقي. هذا الحزب الذي وُلد في سورية، وصلت فيه الخلافات إلى

(1) في حين شجع عفلق صدام على ضرب حزب الدعوة الشيعي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كان حزب البعث بجناحه معادياً للاثنيات غير العربية في العراق والتي تنشط لإحياء شعور قومي كردي على سبيل المثال. وحتى 1963 كانت المادة الحادية عشرة من دستور البعث تدعو صراحة إلى أن «يُجلى عن الوطن العربي» كلّ داعٍ إلى تكتل عنصري يناهض العرب. ولقد استُعملت هذه الفكرة ضد الأكراد.

(2) Devlin, John. *The Baath Party: A History from Its Origins to 1966*. Staford, Houver Institution Press, 1984.

(3) عطف عناصر قوى الأمن على أبناء جلدتهم في الاعتقال شأن بديهي عند العرب نراه في مذكرات زعماء انقلاب الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان عام 1962، جاء فيها أن الضباط وحراس السجون تعاطفوا مع القوميين من أبناء قراهم أو مذاهبهم وقاموا على خدمتهم؛ فالروابط العائلية والقبلية في الشرق تذهب عميقاً.

حد لجوء مؤسسه ميشال عفلق إلى بغداد للإقامة فيها بصورة دائمة، كما فعلت شخصيات بعثية سورية أخرى. وساعد في إضعاف الحزب ـ أو الحزبين ـ في البلدين، سعي قياداته إلى استقطاب صغار الضباط إلى صفوفه الذين دأبوا على الاثراء غير المشروع وإزعاج الناس والتضييق على المواطنين، ما جعل الشعب يكره ظاهرة الانقلابات وعسكرة السلطة ودعمها بالمخابرات التي تثير الذعر في النفوس بدل الهيبة والاحترام. وأصبحت مسألة استقطاب كوادر مدنية خلاقة أكثر صعوبة فيما بعد إذ إن أصحاب الإبداع الحر لم يستسيغوا فكرة الإلحاق القسري بصفوف البعث، وكثيرون فضّلوا المنفى[1].

وكانت القيادة المدنية في البعث العراقي مبدئياً تحت إشراف صدّام حسين بتوصية من أمين عام الحزب ميشال عفلق. ولكن طغيان اللجنة العسكرية داخل الحزب في سورية على القيادات المدنية التقليدية في العامين 1965 و1966 أدّى إلى إقصاء القيادة المدنية للحزب وعلى رأسها ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار، ففرّت القيادة المدنية إلى بيروت واتخذتها مركزاً لادارة الفروع الأخرى للحزب ومن ضمنها الفرع العراقي. واستمر هذا الوضع الشاذ حتى قام البعثيون بانقلاب في العراق في تموز/ يوليو 1968، فانتقل معظم القادة المدنيين للحزب اللاجئين من سورية من بيروت إلى بغداد وأُستُدعي ميشال عفلق من منفاه في البرازيل ليقود حزب البعث من بغداد ضد الجناح اليساري المسيطر في دمشق. ومنذ ذلك الوقت أصبح لكل من سورية والعراق قيادة قطرية وأخرى قومية وفروع مستقلة «سورية» و«عراقية» في البلدان العربية الأخرى كاليمن ولبنان والأردن[2].

ومن آثار وصول البعث إلى الحكم في كل من سورية والعراق العمل باتجاه «قطري»، حسب تعبير البعثيين، فعمل بعثيو دمشق على الانفصال عن مصر والخروج من الجمهورية العربية المتحدة فيما انصرف بعثيو بغداد إلى الشؤون العراقية الداخلية. وحتى عندما اتفق قادة

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 108-115.

(2) نما في لبنان حزب بعث «سوري» بقيادة السيد عاصم قانصو من منطقة بعلبك وحزب بعث «عراقي» بقيادة الدكتور عبد المجيد الرافعي من طرابلس.

سورية والعراق على الوحدة عام 1979 لمواجهة استحقاق السلام المصري الاسرائيلي[1]، سعى البعث في العراق إلى القضاء على الفكرة في مهدها ضد رغبات الرئيسين أحمد حسن البكر وحافظ الأسد[2]. ففي كل من سورية والعراق سعى البعثيون إلى تفضيل المصلحة القطرية على المصالح القومية العربية. ومنذ العام 1970، تحول الانشقاق الذي بدأ عقائدياً إلى صراع شخصي حاقد بين رجلين: صدّام حسين وحافظ الأسد. ويتضح من الشرح السالف أن انقسام الحزب وافتراق البعثيين لم يكن لأسباب عقائدية. ولكن معظم المراجع تقول إنّ هناك جانباً عقائدياً للشرخ حيث مثّل البعث في سوريا الجناح اليساري فيما مثّل بعثيو العراق الجناح اليميني الذي أصبح صدّام حسين أقوى رموزه.

عندما شارك حزب البعث في ثورة 1958، كان ضئيل الشأن قليل الأعضاء. ولكن في السنوات اللاحقة تعاظم شأنه وركب موجة القومية والاشتراكية العربية المزدهرة في الستينيات، وأسهم البعث مع قوى أخرى داخل العراق برجاله المسلحين في المؤامرات للقيام بانقلاب ضد الرئيس عبد الكريم قاسم ولضرب الحزب الشيوعي العراقي، حليف النظام آنذاك. وجاء الانقلاب البعثي الأول في شباط/ فبراير عام 1963 وارتكب حمّام دم غير مسبوق ضد خصومه وخصوصاً ضد الشيوعيّن. ولكن سقوط حزب البعث كان سريعاً مثل صعوده، إذ أدّى عجزه عن إدارة البلاد إلى خروجه من السلطة بعد تسعة أشهر في تشرين الثاني/ نوفمبر مع العام ذاته. ولقد قام بالانقلاب ضد البعث حلفاؤه السابقون من العسكريين يقودهم عبد السلام عارف. وكان انقلاب حلفاء الأمس عليهم عام 1963 درساً تعلمه البعثيون في انقلابهم الناجح عام 1968، عندما انقضّوا على حلفائهم وقاموا بتصفيتهم ولم يمضِ أسبوعان على نجاح الانقلاب.

إن بناء الدولة المركزية القوية المستبدة في الفترة منذ 1968 إلى 1978 على أيدٍ بعثية

---

(1) اتفاق كامب ديفيد بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن في مقر الرئيس الأميركي الصيفي في كامب ديفيد قرب واشنطن.

(2) كما امتدّت المشاعر إلى الزعيم الفلسطيني ياسر عرافات. ففيما اتفق البكر والأسد على كره عرفات إلى الأبد كان صدام منسجماً معه.

بقيادة أحمد حسن البكر وصدّام حسين، كان لها الأثر التاريخي الكبير على تاريخ العراق الحديث؛ فمهما قيل سلباً في هذه الحقبة، ليس هناك أدنى شك أن هذه المرحلة كانت أيضاً العصر الذهبي لدولة العراق في القرن العشرين إذ أعطت الشعب الكثير من الخدمات والتقديمات وأوصلت العراق إلى مراحل متقدمة في الصناعة والثروة والعلم والبنى التحتية وأصبح العراق دولة إقليمية يهابها جيرانها، مع أنّ النقص كان يتمثّل بالطبع بوجود نظام ديمقراطي وصحافة حرة، وهما عنصران هامان أدّى غيابهما إلى سقوط هذه الدولة لعدم استقرارها.

قبل 1968، عاش العراق في ظروف صعبة من التمزق العرقي والطائفي، واضمحلال الفكر والثقافة والطبقة الوسطى في عقد الانقلابات الدموية، ومن مظاهر تلك الفترة التصفية الجسدية البشعة للحزب الشيوعي ابتداء من العام 1963 والعنف البشع الذي استُعمل للقضاء على نظام عبد الكريم قاسم، مع الإشارة إلى أنّ الانقلاب البعثي عام 1968 لم يُحدث طلاقاً كاملاً مع الماضي، بل كان استمرارية للحكومات المتطرفة التي سبقته منذ زوال الحكم الملكي. ولكن الفرق هذه المرة أن البعث دخل السلطة بمنظمة مجهّزة وصارمة في هيكليتها، والادّعاء بلعبها لدور إقليمي أكبر من العراق. ولكن الهيمنة على السلطة لم تأتِ نتيجة العقيدة البعثية العروبية، بل إلى حكم استبدادي نما تدريجاً، بتحالف تكتيكي مرحليّ مع بعض مراكز القوى داخل العراق، ومن ثم بالتصفية المنعزلة لبعض الأفراد والجماعات الصغيرة. هذه التصفيات المنعزلة تمّت بهدوء وحنكة ولم تُحدث غضباً شعبياً. ذلك أن البعثيين تعلموا درساً آخر مفاده أن الرأي العام العراقي لم يعد يحتمل مجازر سياسية كبرى وقتل بالجملة بعد كل حركة انقلابية، وما يرافق ذلك من تعليق وتشويه الجثث في الأماكن العامة.

تاريخ العراق في السنوات الـ35 التي سبقت الغزو الأميركي عام 2003، انطبع بشخصية رجل واحد هو صدّام حسين التكريتي، العربي السنيّ من أصول وضيعة مقارنة بسنّة بغداد من الطبقة المتوسطة، والقادم من قرية العوجا الفقيرة نسبياً في منطقة تكريت والمشهورة

بانتساب أبنائها إلى الجيش[1]. وُلد صدّام في 28 نيسان/ أبريل عام 1937 [2]، وعاش في فقر مدقع وعمل في أشغال وضيعة بمقاييس العراق. ولكنّه حصّل ما يكفي من العلم، على الأقل في المرحلة الثانوية والبدايات الجامعية، مقارنة بأترابه من تكريت. وقيل عنه إنّه صاحب ذاكرة فوتوغرافية، يحفظ بسرعة أدقّ التفاصيل، سواء أكان ملفاً يقرأه أم شرحاً يستمع إليه. بدأ في العمل السياسي التنظيمي والسري مبكراً متأثراً بخاله خيرالله طلفاح استاذ المدرسة والضابط السابق في الجيش العراقي. وانتهى صدّام إلى الزواج من ابنة خاله هذا، ساجدة. ولن ندخل كثيراً في نشأة صدّام حسين وتاريخ مسقط رأسه والقبائل والعائلات التي ارتبط بها، ذلك أن عدداً كبيراً من الكتب التي موّلها هو أو كُتبت ضدّه، لم تترك تفصيلاً مهما قلّ شأنه إلا وذكرته (منها سيرته الرسمية عن وزارة الاعلام العراقية في 19 مجلداً). ولكن تجدر الاشارة إلى أنّ يوم 28 نيسان/ ابريل، ميلاد صدّام حسين الرسمي، أصبح عيداً وطنياً في العراق تتخلّله الاحتفالات الجماهيرية والعطل الرسمية وفيضان من التغطية التلفزيونية المستمرة لعدّة أيام. وأنّ الفترة التي تولّى فيها شؤون العراق ارتسمت بعبادة الشخص الحاكم كستالين فأصبح صدام كل شيء للناس ونموذجاً دكتاتورياً.

في العام 1969، لعب صدّام حسين ابن الـ32 عاماً، دوراً كبيراً في بناء أجهزة السلطة التي أوصلت إلى مناخ الاستقرار الذي شهده العراق في العقد الذي تلى انقلاب 1968، فأصبح في ذلك العام رئيس جهاز المخابرات ونائب أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي ونائب رئيس الجمهورية و«ولي العهد» الوحيد. في ذلك الوقت قرر حزب البعث حلّ «جهاز حُنين» الأمني وتطوير جهاز الأمن العام. ولتلطيف وقع اسماء الأجهزة الأمنية على الشعب أطلق البعثيون اسم «مكتب العلاقات العامة» على أجهزة الأمن العام. ولم يرغب أي قيادي بعثي ربط سمعته بالأمن سوى صدّام الذي أصبح مسؤولاً عن هذا الجهاز. والمهزلة أنّه خلال السنوات التي تلت استعمل صدام سلطته الاستخباراتية للقضاء على البعثيين البارزين

(1) هذا مألوف في لبنان حيث انتسب أبناء القرى الفقيرة في منطقة عكار السنيّة إلى الجيش اللبناني بأعداد كبيرة نسبياً.

(2) رواية أخرى تقول إنّه وُلد في أول تموز/ يوليو عام 1939.

من قياديي الحزب وشخصياته والذين قد يشكلون تحدياً لصعوده. وخلال فترة قصيرة ضمّ صدّام إلى صلاحياته مكتب شؤون الفلاحين ووزارتي التربية والاعلام.

عهد أحمد حسن البكر

كان أحمد حسن البكر، رئيس العراق بعد انقلاب 1968، أيضاً من منطقة تكريت، وهو قريب لصدّام من ناحية أمه. ابتدأ البكر في الجيش العراقي باكراً حتى وصل إلى مراتب عليا، فشارك في ثورة 1958 والحركات الانقلابية بعد ذلك. وعام 1968 قبل نصيحة خيرالله طلفاح وعيّن صدّام المسؤول الأول بعده، على أساس أن «الدم أثخن من العقيدة» (أي أن قربى صدّام للبكر أفضل من ولاء القادة البعثيين الآخرين). وسرعان ما شرع الضباط التكريتيين في تسلّم مقاليد الحكم والمناصب الحساسة في الدولة. وكان يسيّرهم حقدهم على الانكليز قبل 1958 وعلى النخبة السنيّة الحاكمة بعد ذلك. لقد توسط خال صدّام، خيرالله طلفاح لدى البكر وقال له: «صدّام هو ابنك، اعتمد عليه. إنك تحتاج إلى العائلة لتحميك وليس إلى الجيش. الأحزاب والجيوش تغيّر مواقفها في هذا البلد والدم أثخن من الماء». وقال صدّام للبكر: «أعطني القوة والسلطة أعطك جهازاً يحكم البلد». ولكن البكر لم يكن في موقع يسمح له بالحل والربط إذ كان منذ البداية رئيساً ضعيفاً وهرماً من جيل نشطاء الخمسينيات (مولود عام 1914) فبقي «ساكن القصر» بدون قوة فعلية حتى أخرجه صدام الذي أصبح الحاكم الفعلي للعراق فيما بعد.

ولم يكن البكر الحمل الوديع المسالم بل أصبح الشاهد الأكبر على كل العنف والقتل الذي مارسه صدّام، بل كان مشجعاً ومعجباً بأعمال صدّام، تاركاً له كامل الحريّة في حكم البلاد، مستريحاً إلى لقبه الفارغ من السلطة كرئيس للجمهورية. وعندما أمر صدّام بسجن رجل شريف كرئيس الحكومة السابق عبد الرحمن البزاز لمدة 15 عاماً، لم يعترض البكر[1]، بل إنّه فاق صدّام في الاتكال على العائلة والعشيرة. فتأكد أن سائقه الخاص وطباخه وبوّابه

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 193.

وحراسه ومرافقيه وخدمه كلهم من تكريت، حتى جعل معظم العراقيين يأسفون أنهم ليسوا من تكريت ليحصلوا على بعض هذه الوظائف المريحة. ولم يكن البكر عقائدياً أو أي شيء من هذا القبيل، فهو لم يعط مسألة الوحدة مع عبد الناصر اهتماماً، على الرغم من كل الشعارات والخطابات الطنانة التي شَرعَنَ النظام وجوده من خلالها (مثل الوحدة العربية وتحرير فلسطين ومناهضة الاستعمار، إلخ). حتى أن سياسة النظام في قمع القوى العروبية واليسارية داخل الجيش والحكومة وفي الشارع لاقت استحسان أعداء العرب في اسرائيل والغرب وأراحتهم من كابوس صعود محتمل لعراق راديكالي ضد اسرائيل والاستعمار.

ومن الطرافة أن عداء البعثيين في كلّ من العراق وسورية للوحدة العربية لاقى تشجيعاً وتنظيراً من ميشال عفلق الذي كان يكره عبد الناصر منذ تجربة الوحدة بين مصر وسورية. فلم ينقض العام الأول من حكم البعث حتى بدت هشاشة شعارات البكر. فهو زايد على وطنية جمال عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر 1969 وهاجمه لقبوله بمبادرة السلام الأميركية (روجرز) مع اسرائيل، ولكنّه تعاون مع الأردن لتسهيل عمل الجيش الأردني في قمع المقاومة الفلسطينية أمام أعين الجنود العراقيين المرابطين في الأردن. إذ في الحرب الأهلية في الأردن كانت نداءات القيادة الفلسطينية تتواصل لمدة أسبوعين إلى الجيش العراقي في الأردن التدخل إلى جانبها، ولكن رئيس أركان الجيش العراقي حردان التكريتي كان قد تعهد للملك حسين بعدم التدخل ليتمكن الجيش الأردني من السيطرة على الوضع. وبقيت قصة «حياد» الجيش العراقي في الحرب الأهلية في الأردن نقطة سوداء في سجل الشعوب العربية. وما هي إلا شهور حتى سحب العراق وحداته العسكرية من الأردن ومن سورية بسبب تكاليفها الباهظة وللحاجة إليها في الحرب ضد الأكراد في شمال العراق.

وارتبطت أفكار صدّام حسين والبكر وضباط آخرين منذ البداية بفقراء السنّة من منطقة تكريت والمثلث السني الممتد إلى الموصل، حتى أصبح جهاز الدولة بأكمله تقريباً من العرب السنّة من تكريت وجوارها (دورة وسامراء وعانة، وبدرجة أقل الموصل). وترافق ذلك مع رفض تام لمشاركة شيعية، على الرغم من مساكنة التكارتة لفقراء الشيعة في منطقة الكرخ البغدادية التي لجأ إليها فقراء تكريت ومنهم صدّام وخاله وذووه. وكانت الكرخ في

الخمسينيات والستينيات تشبه ضاحية بيروت الجنوبية في عشوائيتها وأصول سكانها الريفية الوضيعة حيث تجاور اللبنانيون الشيعة مع الفلسطينيين السنّة وبعض فقراء السنّة والمسيحيين اللبنانيين. واختلفت مطالب شيعة العراق عن سنّته لأنّ استثناء الشيعة من السلطة كان قراراً سياسياً بامتياز لا علاقة له بخلفيتهم الطبقية الاجتماعية كما كان وضع فقراء السنّة. ولذلك كان وصول صدّام ورفاقه من الثائرين السنّة إهانة مزدوجة للنخب الشيعية التي رأت في استمرار استثنائهم من مقاليد الحكم إمعاناً في ظلم يسمح لأنصاف الأميّين من السنّة في استلام المناصب بينما يرتع وجهاء الشيعة وأثرياؤهم ومثقفوهم في القمع والتهميش؛ وهذا الشرخ الطائفي سيكون عاملاً هاماً في انهيار دولة العراق فيما بعد.

وقبل انقضاء العام 1968، أصبح صدّام نائب رئيس مجلس قيادة الثورة والرجل الثاني في النظام، وصدر قرار تثبيته في المنصب في بداية 1969، فأصبح لقب صدّام الرسمي «السيّد النائب» فمن يذكر صدام بدون هذا اللقب ينال القصاص. وفي خطوة ذكيّة، جعل صدام مكتبه كنائب للرئيس ملاصقاً لمكتب البكر، رئيس الجمهورية، ما مكنه من مقابلته في أي وقت يريد والإشراف على من يزوره. فاستغلّ صدّام مناصبه المتنوعة لتحصين قوته وعزل البكر، حتى أصبح رجل العراق القوي والوحيد من العام 1968 وحتى سقوطه عام 2003. والحقيقة التاريخية هذه مخالفة لآراء كتّاب رأوا أنّ دور صدّام بدأ فعلاً كرئيس للجمهورية بعد «أزاحته» للبكر عام 1979، وكأنّه لم يزحه فعلاً عام 1968 [1]. وليتقم من حرمانه من دخول المدرسة الحربيّة في الخمسينيات، أخذ صدّام قراراً في السبعينيات عيّن نفسه جنرالاً في الجيش ثم قائداً أعلى للقوات المسلحة عام 1979.

وكان البكر طيلة فترة رئاسته أداة بيد صدّام يبصم ويوقّع أي ورقة تصل إلى مكتبه من «نائبه» صدّام الذي تنازل له عن الصلاحيات كافة. ونظرياً كان البكر في وضع يسمح له بوضع حد لصدّام حتى العام 1976، ولكنه لم يعمل شيئاً، ليس لعدم رغبة منه بل لأنّه كان مرتاحاً لسير الأمور في البلاد بيد صدّام. لذلك فإنّ بعض المؤامرات التي نُسبت إلى صدّام،

---

(1) راجع مجلة «المستقبل» التي أصدرها نبيل خوري في باريس، عدد 13 تموز/ يوليو 1979 عن وصول صدّام إلى سدّة الرئاسة وكأنّه عنصر «جديد» ظهر فجأة على الساحة.

كازاحة رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف، عام 1969، كانت فعلاً بطلب من البكر وبتنفيذ منه. ولم يترك صدّام النايف وشأنه، اذ لحقه في منفاه في لندن حيث اغتاله عملاء عراقيون في تموز/ يوليو 1978 أمام فندق انتركونتيننتال. وبعد 1976 أصبح صدّام المعبّر الرئيسي للنظام والرجل الأول في البلاد[1].

وضمن خطة حزب البعث في الحكم الاستبدادي، اعتمد رجال أمن الدولة على أساليب مختلفة للوصول إلى أهدافهم ومنها تلقين درس للمعارضين الأقوياء عبر قتل وسجن أشخاص ضعفاء كمثال يستعرضونه على المجتمع. وأحد الأمثلة على الأسلوب القمعي هو لجوء النظام باكراً إلى الاعلان عن كشف مؤامرة «إمبريالية» عام 1969، قوامها 14 جاسوساً منهم تسعة يهود عراقيين. وساعدت هذه الخطوة في تثبيت الجو العام الذي أراده النظام لردع خصومه وترويعهم من البداية[2]. وفي تفاصيل هذه الواقعة أنّ اسرائيل شنّت غارة على مواقع عسكرية في الأردن أسفرت عن مصرع 16 عسكرياً عراقياً في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1968. وفي اليوم التالي سارت تظاهرة ضخمة في بغداد قُدّر عدد المشاركين فيها بأربعين ألفاً يسير أمامهم رسميون وحزبيون وشخصيات فلسطينية. وتوقّفوا أمام القصر الرئاسي فخرج الرئيس أحمد حسن البكر وألقى كلمة حماسية لمدّة ساعتين نقلها التلفزيون وعد فيها بضرب الطابور الخامس بيد من حديد وباستئصال الجواسيس. وخلال أيام أعلن النظام فعلاً عن اكتشاف طابور خامس وشبكة جاسوسية، وما هي إلا أسابيع حتى تمّت محاكمة عدد منهم وإعدام 14 شخصاً، فيما صدحت الاذاعة بأنّ هذه الاعدامات هي «الخطوة الأولى الشجاعة نحو تحرير فلسطين»[3]. وعُلقت الجثث في «ساحة التحرير»، فيما دعا راديو بغداد المواطنين لمشاهدة مصير «أعداء الثورة». فلبى مئات الألوف النداء وحضروا لمشاهدة الجثث، يرافقهم صدّام حسين وأحمد حسن البكر. وأصبح هذا الحدث

---

(1) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠، دار الساقي، 2003.

(2) هذا ليس بمستغرب في التراث الشرقي: إذ في المرويات الشعبية اللبنانية طرفة عن رجل قام بذبح قطة ليلة زفافه أمام زوجته لتهابه بعد الزواج.

(3) حازم صاغية «قصة البعث في العراق» الحلقة 5 في الحياة 1 نيسان/ ابريل 2003.

شأناً دوليّاً ومصدراً لانتقاد العراق في الدول الغربية. فكان ردّ إذاعة بغداد «لقد أعدمنا جواسيس ولكنّ اليهود صلبوا المسيح». وفي كلا الحالتين مارس الغرب ونظام العراق النفاق، ففي حين لم تكن عين حكومة العراق على فلسطين، كانت عين الغرب على النفط العراقي وليس على ضحايا النظام من العراقيين.

بعد هذه الاعدامات، دأب النظام على إهانة المنظمات والجماعات عبر إخافتها من التجمهر ضدّه بأساليب شتّى. فأعلن النظام أنّ الرئيس السابق عبد السلام عارف كان عميلاً للمخابرات الأميركية. كما حكم على رئيس الوزراء السابق عبد الرحمن البزاز بسجن طويل الأمد بتهمة العمالة لاسرائيل، بعد تعريضه لشتّى أنواع التعذيب. وبعدما خلا الجو من عناصر المعارضة الجدّيّة، انقلب الوضع في السنوات التالية وتوجه اهتمام السلطة نحو قمع أبنائها داخل حزب البعث. وهكذا قبل نهاية السبعينيات تمّت تصفية جميع قادة انقلاب 1968 باستثناء اثنين: الرئيس حسن البكر وقريبه ونائبه صدّام حسين. وأصبح الرجلان صاحبي الحلّ والربط بسيطرتهما الكاملة على مجلس قيادة الثورة الحاكم، وباختيارهما وتغييرهما للأعضاء مراراً وخلال سنوات قليلة، حتى هبط عدد الاعضاء إلى ستة.

وكان خوف النظام من السياسة الأميركية وما تستطيعه داخل العراق عظيماً. فالبعثيون كانوا على اطلاع على دور المخابرات الأميركية في أحداث العراق منذ ثورة 1958 وحتى انقلاب 1968. ولكن هذه المرة عجزوا عن تلبية المطالب الأميركية بالسرعة المعهودة للانقلابيين السابقين، خصوصاً وأنّ خزينة الدولة كانت تفتقر إلى المال فيما كان الرأي العام العراقي معادياً لأميركا بعدما قطع عبد الرحمن عارف العلاقة معها لدورها في دعم اسرائيل في حرب 1967 وهزيمة عبد الناصر. فعمل صدّام والبعث على احتواء احتمالات إخراجهم من السلطة بعون خارجي وواجهوا المعارضة الداخلية بقسوة في وقت رسموا أسلوب مواجهة المخابرات الأميركية التي وصلت علاقتهم معها إلى الحضيض. وبموازاة القمع الداخلي صعّد حكام العراق الحملة الكلامية ضد أميركا بأنها تسعى إلى التآمر ضد العراق وإلى قلب نظامه الوطني.

وهكذا في تشرين الثاني/ نوفمبر 1968، وبعد سنوات من التعامل مع المخابرات الأميركية، رأى البعثيون أن يمنحوا «شرف» هذا الاتهام إلى غيرهم فأعلنوا أنّ عدداً من العراقيين يتعاملون مع «السي آي إيه» والموساد، واتهموا الكولونيل مدحت حاج سرّي بقيادة حلقة عميلة. ولم يكن الاتهام صحيحاً، ذلك أن سرّي كان شقيق رفعت سرّي مؤسس «حركة الضباط الأحرار»، وكان إنساناً شريفاً عاملاً لبلاده، ولكن «علّته» في نظر المخابرات العراقية كانت شعبيته واستقطابه لعراقيين من خارج حزب البعث ومن ناصريين ومستقلين. وخمّن صدّام ورفاقه بأنّ من عادة الولايات المتحدة الاتصال بالقوى العراقية التي تملك شعبية وتقدر على تأمين شرعية بديلة بعد إزاحة النظام، واستنتجوا أنّ المخابرات الأميركية ستتصل بأي فعالية عراقية خارج البعث، يمكن أن تمثّل تحدياً للنظام داخل القوات المسلحة. فاعتقلوا سرّي على أنّه عميل أميركي، وجعلوه «يعترف» بعمالته على التلفزيون، ثم أعدموه. وتلى هذا الاعدام اعتقال 30 مواطناً، بينهم 16 يهوديّاً عراقيّاً ممن بقوا في البلاد بعد قيام دولة إسرائيل وتقديمهم على أنهم أعضاء في خلية صهيونية أميركية ضد العراق وعملاء للموساد، جهاز مخابرات إسرائيل. وقام صدّام بحملة إعلامية غير مسبوقة ملأت صفحات الجرائد والمجلات والاذاعات والتلفزيون عن أهميّة كشف هذه «المؤامرة» ضد القيادة العراقية التي وضعت مسألة تحرير فلسطين أمام أعينها.

واصل صدّام حملته للسيطرة على الجيش العراقي فأمر في بداية 1970 باعتقال 29 ضابطاً وعدداً من المدنيين بتهمة «السعي إلى قلب النظام»، وأعدمهم. ثم اتهم مجموعة أخرى بالتآمر على العراق مع إيران، وتلى ذلك سلسلة اعتقالات وإعدامات. وتبيّن فيما بعد أنّ اثنين من صغار الضباط الذين اعترفوا «بالمؤامرة» كانوا من أزلام صدّام. وتشكلت محكمة خاصة ضمّت طه ياسين رمضان وناظم كزار وأصدرت أحكاماً باعدام 42 شخصاً بتهمة التآمر مع شاه إيران ضد العراق[1].

وفي تشرين الأول/ اكتوبر من العام نفسه أزاح صدّام الجنرال حردان التكريتي من قيادة

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp 134-136.

الجيش وعيّن مكانه حامد شهاب من تكريت. ثم نفى حردان الى الجزائر فلجأ هذا الأخير إلى الكويت. ولم يرق لصدام أن يكون حردان قريباً من العراق فأرسل له قتَلَة أردوه صريعاً في أيار/ مايو 1971. ثم أرسل من يقتل الجنرال مهدي صالح السامرائي المنفي في بيروت. وجاء دور فؤاد الركابي الذي كان أميناً عاماً لحزب البعث ومخطط عملية اغتيال قاسم التي شارك فيها صدّام. هذا المسكين لم يكن يشكل أي مصدر للخطر على النظام، فهو ترك حزب البعث واختار طريق الناصرية، ولكنه سُجن فور نجاح انقلاب 1968. وعندما طالب قدماء الحزب بإطلاق سراحه لأنه لم يرتكب أي مخالفة، طعنه أحدهم في السجن عام 1970 فقتله ولم تُعرف التفاصيل. ولكنّ قتله استُعمل كمثال لإخافة الناصريين وليس لأنه بعثي سابق أو شيعي.

خلا الجو لصدّام للقضاء على منافسيه، فبضربة واحدة يوم 28 أيلول/ سبتمبر 1971، أحدث تغييراً حكومياً بموافقة البكر أدّى إلى أقصاء الجنرال صالح مهدي عماش، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، وعبد الكريم الشيخلي وزير الخارجية. فأقال الأول من كل مناصبه أثناء غيابه عن العراق في مؤتمر جامعة الدول العربية في المغرب في أيلول/ سبتمبر 1971، فكانت هذه ضربة لأمل بناء جيش عراقي محترف، وكان البديل عند صدّام هو جيش تابع لحزب البعث. وفي وقفة نادرة عارض البكر أذيّة عماش فوافق صدّام وعيّن عماش سفيراً في أوروبا حتى وفاته عام 1975. أما الشيخلي، زميل صدّام «التوأم» حسب تعبيره، فأُزيح من منصبه كوزير للخارجية وعُيّن سفيراً في الأمم المتحدة. وكان سبب إزاحة الشيخلي أن هذا الرفيق الحميم لصدّام أخذ يتحدث عن ضرورة رأب الصدع مع سورية وأنه لا يجوز لصدّام أن يضع يده على كل الوزارات ومراكز السلطة. وعندما تقاعد الشيخلي من منصبه وعاد إلى بغداد، قتله أحدهم عام 1982.

ولم يقتصر القمع على المستقلين الذين من الممكن أن يقيموا اتصالات مع الغرب، ولكن البعث خاف من الشيوعيين أيضاً لأنّه يعرف قوتهم تحت الأرض. إذ في أواخر 1968 دعت القيادة المركزية للحزب الشيوعي إلى اسقاط النظام، فهاجم مسلحون شيوعيون مكاتب حكومية وأطلقوا الرصاص على منزل صدام. وردّ النظام بحملة تنكيل بالشيوعيين

عام 1969، بدأت باعتقال القائد الشيوعي عزيز الحاج وتعليبه هو وعشرات الشيوعيين في سجن قصر النهاية، وبالحكم على عشرين شخصاً بالاعدام بعد إجبارهم على «الاعتراف» العلني بتدبير مؤامرة ضد النظام. وفي 1974 اعتقل النظام 200 شخص من أصحاب المهن وأبناء الطبقة الوسطى من مثقفي المدن، وجلّهم من المتقاعدين المتقدّمين في السن، بتهمة الانتساب إلى الحركة الماسونية.

وبعد تطهير البلد من القوميين العرب والناصريين والمستقلين والشيوعيين ومن سمّاهم النظام «عملاء الصهيونية والسي آي إيه»، اتجه صدّام نحو تصفية منافسيه المحتملين داخل حزب البعث وفي الجيش والادارات العامة والمجتمع العراقي بشكل عام.

نهضة اجتماعية

على الرغم من قسوته وصرامته، استطاع النظام البعثي في سنوات قليلة تحقيق ما عجزت عنه الحكومات المتعاقبة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي[1]. إذ قام البعث بتأميم شركة النفط العراقي الأجنبية عام 1972، وقام ببعض التقديمات الاجتماعية التي حقّقت له شعبية بين المواطنين. وكانت الخطوة الأولى إطلاق سراح آلاف المساجين من العهود السابقة، بعضهم أمضى دهراً في غياهب الاعتقال منذ عهد عبد الكريم قاسم. ورافق هذه الخطوة خطاب لصدّام قال فيه إنّ «القانون فوق الجميع ومسألة اعتقال الناس بدون حق لن تحدث مرة ثانية» (...). ثم بدأ صدّام مرحلة جديدة في تكبير القطاع العام، فوظف عشرة آلاف شخص من الذين سرّحتهم الحكومات السابقة بسبب نقص الموارد الماليّة وضغوط شركة النفط العراقي الأجنبية التي خفضت في أوائل الستينات كميات النفط المنتجة وبالتالي المبالغ المدفوعة للعراق. وكان صدّام يقوم بالتعيينات المهمة بنفسه أحياناً مسبغاً النِعَم على من يقصده في وظيفة[2].

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I B. Tauris, 1990, pp. 137-139.

(2) Khadduri, Majid, *Socialist Iraq: A study in Iraqi Politics since 1968*, Washington D.C.; Middle East Institute, 1978.

وقام صدّام بإنجاز برنامج الاصلاح الزراعي الذي انتظره الناس منذ بداية الستينيات، فحصل الفلاحون والزراعيون على امتيازات وحقوق جديدة. لكن على الرغم من أن العمل النقابي كان حكراً على البعث، إلا أن النقابات والاتحادات العمالية القائمة حسّنت من الأجور ومن أحوال العمال. وفي مجالات الضمانات الصحية والاجتماعية، حصل العراقيون لأول مرة على أنظمة ضمان وخدمات صحية. واهتم صدّام بشؤون المرأة العراقية وخصوصاً في حقول العمل والدراسة، وفتح لها المجال واسعاً في مهن كانت حكراً على الرجال، مثل القوات المسلحة والجيش الشعبي. ومع أنّ صدّام تبنّى الكثير من القرارات والمشاريع ذات الطابع الاشتراكي المعمول به في دول أوروبا الشرقية، إلا أنّه كان دوماً يأخذ العادات والقيَم العربية بالاعتبار، وهو البارع بتقاليد العشائر والعائلات.

في سنواته الأولى في السلطة كان صدّام متمتعاً بفوزه وبوفرة المال وسعيداً بما حقّقه على الصعيد الشخصي، فبدا ضحوكاً مبتسماً تنشر الصحف وشاشات التلفزة صوره مع أفراد عائلته (زوجته ساجدة وأربعة أطفال)، ونال إعجاب العائلات العراقية وبات يرتدي الملابس الأوروبية الفاخرة بكثرة ويوزعها على زواره، وأخذ أعضاء حزب البعث يقلدونه في اللباس والتسريحة والشاربين، ثم بدأ صدّام يزور الناس في منازلهم ويحمل أطفالهم لالتقاط المزيد من الصور، ويزور أماكن العمل في المصانع والشركات والدوائر الحكومية. ولعل آخر مشهد أمتع صدّام قبل سقوطه يوم 9 نيسان/ ابريل 2003، هو لقطات تلفزيونية له وهو على منصّة وسط الشارع في بغداد والناس تهتف له فيما الطائرات الأميركية تدكّ المدينة.

ولكن الصورة ليست كل شيء في بلد تُعتبر فيه الكلمة أكثر مضاءً من السيف. ففي شرقٍ في البدء كانت فيه الكلمة، كما يقول الكتاب المقدّس، رافقت صورة صدّام سلسلة مقالات وتصريحات وخطابات نُسبت إليه. فأصبح حجمها عبر السنين يملأ مجلدات ضخمة أطلقت عليها وزارة الاعلام اسم «مؤلفات صدّام حسين». فلم يبق شأن كتابي، علمي أو أدبي إلا وحمل توقيع صدّام. وأثناء الغزو الأميركي للعراق عام 2003، أمكن مشاهدي التلفزيون أن يلمحوا على مكتبات الأرصفة كتباً أنيقة كبيرة الحجم هي سيرة

صدّام في 19 مجلداً. ويقال إنه استعمل كتّاباً محترفين، وأحياناً كان يقترح الفكرة بشكل عام فيصيغونها في أبحاث ومراجع ويمنحونها منحىً أكاديمياً يناهز العبقرية. كما منحته جامعة بغداد ليسانس في الحقوق لأنه درس ستها الأولى في القاهرة. وظهرت قصص أدبية بقلم صدّام تُرجمت إلى عدّة لغات[1]. وهذا الكم الهائل المكتوب مما نُسب إلى صدّام شكل مادة غزيرة أذاعتها وسائل الاعلام بشكل دائم للتسبيح بحمد السلطان صبحاً ومساء. وكان التلفزيون العراقي يفرد ساعات البث للمواطنين الذين يكتبون الشعر في مدح صدام. وحين حاول رئيس التلفزيون تشذيب ما لا يصلح للبث من «الشعر»، دعاه صدام إلى مكتبه وأنّبه لأنه لا يسمح للمواطنين بالتعبير عن مشاعرهم، وشجع ميشال عفلق صدّام بقوله: «أنت ما يحتاجه الشعب!».

المعارضة الشيعية والكردية

ابتدأ حكم البعث بأزمة حدودية مع إيران في شباط/ فبراير 1969 حيث كان الشاه يطالب بالسيادة على الساحل الشرقي لشط العرب وأدى ذلك إلى حشد جيشي البلدين على الحدود. واستغل الأكراد تعكير الأجواء بين البلدين فقاموا بدعم من إيران بهجوم ناجح على مدينة كركوك في آذار/ مارس 1969. فبدأت الحكومة العراقية مفاوضات مع الأكراد وصلت إلى مراحل متقدّمة في العام 1970. وبسبب اتكال الأكراد جزئياً على الاتحاد السوفياتي سافر صدّام إلى موسكو وقابل ألكسي كوسيغن لبحث موضوعهم. وأمام رفض الأخير حلاً عسكرياً للقضية الكردية، عاد صدّام إلى بغداد وهو يتكلم عن حلّ سلمي، فقابل ممثلي الأطراف الكردية الذين اعترفوا فيما بعد بمصداقيته في التفاوض واعجابهم باطّلاعه على تفاصيل قضيتهم ورغبته في الوصول إلى اتفاق. وفعلاً وقّعت الحكومة اتفاقاً مع الأكراد في 11 آذار/ مارس 1970، اعتُبر الوثيقة الأساسية لحقوق أكراد العراق التي بقيت المرجع الرسمي الأساسي للعقود التالية[2].

---

(1) منها «زبابة والملك».

(2) عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1994.

وساعدت الظروف الإيجابية على تقارب حكومي - كردي أوصل الطرفين إلى توقيع اتفاق يعترف بحقوق الأكراد ويمنح الحزب الديمقراطي الكردستاني امتيازات في الحكومة. ولعلاً بدأ النظام بتحسين أوضاع الأكراد والاعتراف بالعراق دولة مزدوجة القومية (دستور 1970). فتجاوب الأكراد بتخفيض استعدادهم العسكري، ولكنهم لم يقطعوا العلاقات مع إيران. ومع من أنّ البرزاني سعى إلى علاقات جيّدة مع البعثيين إلا أنّ صدّام فضّل التعاطي مع الطالباني الذي كان أكثر وضوحاً ومباشرةً في التفاوض[1].

وافقت الوثيقة على مبدأ الحكم الذاتي للأكراد وعلى انتخابات ديمقراطية في منطقة الحكم الذاتي، وعلى مبدأ المشاركة في ثروة البلاد، وعلى استعمال اللغة الكردية لغة رسمية، واقامة قوى شرطة كردية. ومقابل ذلك قدّم الأكراد التزاماً بعدم اللجوء إلى الدعم الأجنبي ضد حكومة بلادهم المركزية. وفوق ذلك، منح صدّام الأكراد خمسة مقاعد وزارية وخصّص مبلغاً شهريّاً للملا مصطفى البرزاني يوزعه على خاصته ويحفظ الولاءات القبلية.

واتفق الطرفان على تنفيذ بنود الاتفاق خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات. ومنحت هذه الفترة الزمنية صدّام وقتاً كافياً لخلق حقائق على الأرض، بدءاً بتغيير التركيبة الاثنية لمدينة كركوك النفطية، التي كانت خليطاً من العرب والأكراد والتركمان. فعلى الرغم من أن أغلبية سكان كركوك كانوا من التركمان، إلا أن العرب والأكراد تحدّثوا عن تفوقهم العددي. فأخذ صدّام يفتتح المراكز والمؤسسات الحكومية في كركوك يديرها موظفون عرب من خارج المدينة. ولاحظ البرزاني هذا الأمر فشجع النزوح الكردي إلى المدينة. وفيما دعت الاتفاقية إلى تحويل الأموال الحكومية إلى مؤسسات كردية لبناء المدارس والمؤسسات الاجتماعية للأكراد، أخذت الحكومة المركزية تنفذ هذه المشاريع مباشرة، ما أغضب الأكراد ودفع على الأقل قيادة البرزاني إلى النظر مجدّداً إلى الدعم الخارجي. وهذه المرة ابتعد عن الاتحاد السوفياتي ولجأ إلى شاه إيران وإسرائيل، وكانت بداية التحول عند الأكراد

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 126-131.

عن خطاب «التقدمية واليسار» إلى خطاب «حقوق الانسان والليبرالية» الذي اعتمدته أميركا والغرب.

أما صدّام، فبعد أن فرغ من إقصاء عماش والشيخلي في 28 أيلول/ سبتمبر 1971، فقد استيقظ في اليوم التالي وأعطى الأوامر لمسؤوله الأمني ناظم كزار لاغتيال مصطفى البرزاني في موقعه قرب السليمانية شمال العراق. فذهب وفد قوامه ممثلو الحكومة ورجال دين مسلمون إلى السليمانية لمتابعة المفاوضات مع البرزاني. وخلال المحادثات انفجرت عبوات ناسفة خبأها النظام في حقيبة لرجال الدين بدون معرفة منهم، فقُتلوا على الفور وجُرح البرزاني وتبخّر الأمل في إنجاح الاتفاق الموقّع قبل عام.

وفي بداية حكم البعث، اهتم صدّام بمسألة شيعة العراق فوعد بإعادة النظر في قانون الأحوال الشخصية بجعله خاضعاً لتفسير المحاكم المذهبية. ولكن مطالب الشيعة كانت كثيرة ولم يلبّها صدّام، فتوقفت قياداتهم الروحيّة عن استقبال ممثلي الحكومة، ولم يدخلوا في مفاوضات تفصيلية كما فعل الأكراد[1]. فلقد طرحوا منذ البداية مطالبين على حكومة البعثيين: إلغاء قانون الأحوال الشخصية بدون مراوغة ومنح الشيعة تمثيلاً حقيقياً وكاملاً في السلطة. وعلى سبيل المثال أشار قادة الشيعة إلى أنّ البعث يلهج بالعلمانية، ولكنّ ثلثي أعضاء مجلس قيادة الثورة كانوا من السنّة التكريتيين في بلد شكل فيه الشيعة أغلبية السكان. ولم ينقض العام الأول على حكم البعث حتى اتضح لصدّام ورفاقه أنّ قيادة الشيعة صعبة المراس ترفض التفاوض وتشكل الخطر الأساسي على حكمهم وليس الأكراد أو أي طرف داخلي آخر، خصوصاً أنّ علماء الشيعة كانوا قد بدأوا الكلام العلني ضد البعث منذ الأيام الأولى بعد الانقلاب بدون وجل. ومع أن السيد محمد باقر الصدر كان بارزاً في قيادة الشيعة، إلا أنّ تقدير صدّام كان أنّ الزعيم الآخر، السيد محسن الحكيم وأبناءه هم القوة التي يجب قمعها.

وبدلاً من إلغاء قانون الأحوال الشخصية، قام صدّام بتقويته ومنح المرأة حقوقاً إضافية

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 199.

ومنع الرجال من تعدّد الزوجات. ثم انتقل إلى الهجوم في نيسان/ ابريل 1969 بإصدار قانونٍ يحظر حزب الدعوة الشيعي. وبتشجيع من ميشال عفلق الذي رأى في شعبية الحكيم المذهبية تهديدا لرؤية البعث، بدأ النظام يعتقل أعضاء حزب الدعوة. ومن الأسباب المباشرة التي دفعت عفلق للانحياز ضد القيادات الشيعية أنّه كان عائداً من رحلة خارج البلاد ولدى وصوله إلى مطار بغداد راعه الاستقبال الشعبي الحاشد للسيد الحكيم الذي كان هو عائد أيضاً من رحلة خارج العراق. فأُصيب عفلق بالقلق وأنذر صدّام أن «الجماعات الاسلامية ستصل إلى قوة يصعب السيطرة عليها ويجب ضربها». وبدأ صدّام التنكيل بالحكيم وأفراد عائلته على أنّهم عملاء لإيران، فأعدم 17 فرداً من أولاده وأحفاده وقتل الحكيم نفسه عام 1970، ففرّ من بقي من أسرة الحكيم إلى لندن وطهران. ولم تمر هذه الاعدامات مرور الكرام، إذ أثارت غضباً شعبياً عارماً، واجهه النظام بيد من حديد وبمزيد من القمع. وأصبح محمد باقر الصدر الزعيم الشيعي الأبرز بعد مقتل الحكيم. فلم يخفف الأول من لهجته ضد النظام، وخطبه الدينية المملوءة بالانتقاد لحزب البعث، ورفضه العنيد في استقبال ممثلي الحكومة.

وفي بداية 1972، أرسلت الدولة الجيش إلى النجف واعتقل الصدر، فتدخل البكر في سياق تدخلاته النادرة وطلب إطلاق سراح الصدر فأُطلق، ولكن ذلك لم يعدّل مواقف المعارضة الشيعية من الحكومة، بل كانت الأمور تتجه نحو التصعيد، وباتت الاشتباكات بين مسلحين شيعة وعسكر السلطة شأناً عادياً. كذلك أمر صدّام بقتل خمسة رجال دين شيعة عام 1974 وسجن الصدر مرة ثانية وأطلق سراحه مجدداً فعاد هذا الأخير إلى العمل السياسي بالتعاون مع أبناء الحكيم. وقاد الصدر تظاهرة ضخمة في النجف بمناسبة ذكرى عاشوراء ضد النظام. ولم تسمح السلطة بهذا التحدي ففتح الجنود نيران أسلحتهم وارتكبوا مجزرة بحق المتظاهرين، ووصل القمع إلى مستوى أعلى حيث سجن صدّام ألفي معارض شيعي واعتقل ثمانية علماء من الشيعة وأعدمهم. وإضافة إلى ذلك قام بطرد مائتي ألف مواطن عراقي شيعي إلى إيران بتهمة أن أصولهم إيرانية. وفي هذا الإطار يتساءل المرء لو بدأت كل دولة في العالم بطرد مواطنيها لأنّ أصولهم في بلدان أخرى لفرغت البلدان. ولم

يكتف صدّام بنفي الشيعة من معارضيه بل شرعن هذا الطرد بتغيير قوانين الجنسية العراقية. وفي وقت كان مواطنو أي دولة عربية يحصلون على الجنسية العراقية بمجرد طلبها، وضع النظام 60 بالمئة من الشعب العراقي في قفص اتهام أنه من أصل غير عربي.

وفي شباط/ فبراير 1977، وقعت اضطرابات في النجف وكربلاء قام بها ناشطون شيعة، فأرسلت الحكومة الجيش الذي أطلق النار على المواطنين ما أدّى إلى خسائر بالارواح. وللامعان في القمع، عيّن مجلس قيادة الثورة الحاكم هيئة من خمسة أشخاص بقيادة عزت مصطفى لمحاكمة المتهمين بإثارة الشغب. وبعد محاكمات صورية سريعة، حكمت الهيئة بإعدام ثمانية أشخاص وبالحكم بالسجن المؤبد على خمسين آخرين. واعتبر صدام هذه الأحكام خفيفة، وخلال فترة قصيرة قام بتجريد عزت مصطفى وحسن الجاسم، عضوي الهيئة، من رتبهما الحزبية والرسمية وأبعدهما إلى منطقة نائية في البلاد بتهمة «الانهزامية» و«الاهمال»، وذلك لأن أحكام الهيئة جاءت خفيفة بنظر مجلس القيادة (رغم أنّ عزت مصطفى كان عضواً في القيادة القطرية للحزب منذ 1966 وعضو مجلس قيادة الثورة منذ 1969).

ومن علامات ذلك الزمن العنصرية المكشوفة أنّ السفير العراقي في الصين، عيسى صالح وهو من تكريت، صرّح علناً «أنّ أصول شيعة العراق فارسية أكثر منها عربية». مع أنّ الحقائق التاريخية عن ديمغرافية العراق تؤكد أنّ شيعة العراق هم قبائل عربية معروفة يشوبها بعض التزاوج مع عائلات قدمت من إيران بسبب الجغرافية. وفي ممارسة فاقت النازية بدأت الحكومة العراقية تشجع التفريق العنصري على طريقة هتلر، إذ منح صدّام مبلغ 2500 دولار لأي عراقي «أصيل» يُقدم على طلاق زوجته إذا كانت من جذور إيرانية. ثم أطلق صدام على المعارضة الشيعية لقب «طابور خامس» مع ما تحمله هذه الصفة من خيانة للوطن والعمالة للخارج. وحكم بالسجن المؤبد على محمد باقر الحكيم ثم أطلق سراحه عام 1979، فغادر هذا الأخير إلى سورية ومنها إلى إيران عندما عاد إليها الخميني المطرود أيضاً من العراق. وفي السبعينيات أيضاً استمر صدّام بالتنكيل بعائلة الحكيم عبر

سجن أفرادها أو إعدامهم، ثم حاول تحسين صورته لدى الشيعة، فأمر بإنفاق 50 مليون دولار لترميم المقامات الدينية في كربلاء والنجف وتجديدها، ولكن الشعب لم يعر ذلك أهمية. ولم ينقضِ عقد السبعينيات إلا وكان العراق يستعد لحرب مدمرة مع إيران الشيعية الاسلامية.

صعود صدام حسين

في بداية السبعينيات كانت الساحة الداخلية خالية من التهديدات نسبياً، فأخذ البعث يطور أجهزته التنظيمية لأول مرة منذ تأسيسه في العراق قبل ثلاثين عاماً. فخلق نواة مركزيّة وخلايا وفروعاً وإدارات في المناطق وقيادة قوميّة للعالم العربي مع تواجد قطري في عدّة دول عربيّة. ولم يكن النمو عشوائياً أو طفيلياً، إذ لم تكن مسألة الانخراط في حزب البعث أمراً سهلاً، نظراً لما حقّقته العضوية من امتيازات وفوائد على الأعضاء. فكانت هناك درجات ومراتب: مناصر، فمواطن للحزب فئة أولى وثانية، فمرشح للعضويّة، وصولاً إلى مرتبة العضو الكامل. وبعد العضويّة الكاملة يُفتح المجال للوصول إلى رتبة مسؤول خليّة ومسؤول فرع ومسؤول منطقة. والمحظوظون الذين يتفوقون في كل هذه المراحل يمكنهم أن يصلوا إلى مراتب أعلى كمرتبة العضوية في القيادة القطرية والقيادة القوميّة. كما أرسل الحزب مئات الشبان الموهوبين والمثقفين إلى مدارس الاعداد الحزبي[1].

خلال العقد الأول من حكم البعث ارتفع عدد أعضاء الحزب إلى 400 ألف، ثم وصل إلى المليون عام 1980. ذلك أنّ صدّام سهّل شروط الانتساب وأرسل البعثيين إلى القرى والبلدات كافة وإلى أحياء معيّنة في المدن، وبالتحديد في صفوف الشيعة، حتى فاق عدد البعثيين الشيعة السنّة. ولكن العناية الخاصة منحها صدّام إلى أبناء منطقته المعروفة بالمثلث السنّي العربي: تكريت وعانة والموصل ودورة وسامراء وحديثة. هؤلاء وصلوا إلى مراتب عليا في الحزب عُيّنوا في مناصب بأعداد أكثر من الشيعة. وابتكر صدّام ومستشاروه شتّى

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 214.

الطرق لتعيين البعثيين والأقارب في مناصب متنوعة من دون المرور بالوزارات المختصة أو الادارات في الشركات. وفي سفارات العراق في الخارج، كان ثمّة مسؤول لحزب البعث يراقب كل شاردة وواردة، فكان أكثر سلطة من السفير نفسه. وبعد أن كان البعث حزباً نخبوياً ينظّر له ميشال عفلق كفيلسوف روحاني أصبح يضم في صفوفه أبناء العشائر والأميين وسواهم ممن منحوا ولاءً عفوياً خالصاً لزعمائهم. وهذا الاخلاص تضمّن التجسس على الأعضاء الآخرين والتبليغ عنهم ومراقبة أي انحراف.

وتجدر الملاحظة إلى القرار السطحي الذي اتخذه الاحتلال الأميركي في أيار/ مايو 2003 بحلّ حزب البعث في العراق أو منع البعثيين من تبوّء مراكز في الادارة العامة، لأنّ طبيعة الأحزاب والجمعيات أنّها تستمر في الحياة مهما تقلّبت الظروف. من هنا، عاد الحزب الشيوعي العراقي بقوة بعد سقوط صدّام بعد عقود ظنّ خلالها النظام أنّه انقرض من الساحة، حتى أنّ الملكيين عادوا إلى الساحة العراقية عام 2003، بعد 45 عاماً من سقوط الملكيّة.

أما بالنسبة إلى الجيش، فقد عمل صدّام على عزل الضباط من أصحاب الهيبة والنفوذ في القوى المسلحة، وخصوصاً حردان التكريتي وصالح مهدي عماش، وأسّس جيشاً موازياً للجيش الرسمي تحت اسم «الجيش الشعبي»، الذي فاق الميليشيات النظامية السابقة عدّة وعديداً ، ووضعه تحت رعايته الخاصة. هذا الجيش الرديف أزعج قيادة الجيش الرسمي، لكن صدّام لم يتزحزح، بل خطا خطوة أكثر ضرراً للجيش، إذ زعزع هيكليته لأول مرة بتشكيل مفوضيات بعثية عسكرية داخل كل مستويات القوى المسلحة الرسميّة، وجعل هذه المفوضيّات تابعة للقيادة المدنية في الحزب التي تأتمر بأوامره الشخصية. وبلغت درجة الخوف أشدّها في القوات المسلحة، حيث لم يعد الجندي يثق بزميله أو يتحدث إليه، وتمّ توسيع الجيش الشعبي غير النظامي وتجهيزه بأسلحة متطورة وتعيين عزت ابراهيم الدوري، نائب صدّام فيما بعد، قائداً له.

ولتحسين صورته مع الاتحاد السوفياتي والدول الغربية، قبل صدّام عام 1973 بإقامة «الجبهة الوطنية التقدمية» التي ضمّت الحزب الشيوعي العراقي (بعد تعرّضه لعدة

محاولات تصفية في السابق) وقوى وطنية أخرى[1]. وحجز النظام مقاعد في الجبهة للحزب الديمقراطي الكردي ولكن الأخير لم يشارك. ولإقناع الشيوعيين أنهم شركاء في السلطة، وقّع أحمد حسن البكر ميثاق العمل الوطني مع الزعيم الشيوعي عزيز محمد، فساعد هذا الميثاق النظام على الادّعاء أنّه يحمل طابعاً ديمقراطياً وعلى تقوية شوكته ضدّ القوى التي واصلت معارضتها. وأبدى الاتحاد السوفياتي رضاه عن هذه الخطوات فطلب إلى الملا البرزاني تخفيف نشاطاته ضد النظام. ولكن الشيوعيين لم يحصلوا على مقعد في مجلس قيادة الثورة مع أنّهم تولوا مقاعد وزارية ثانوية في الحكومة وعادوا إلى مزاولة نشر كتبهم وصحفهم بعد سنوات من العمل السري، حتى باتت صحيفتهم الرئيسة تطبع ستة ملايين نسخة عام 1976 [2].

كانت «الجبهة التقدمية» غطاء لمشروع أوسع خطط له النظام وهو تمتين الجبهة الداخلية بهدف توسيع الحرب على الأكراد في الشمال والتي بدأها عام 1974، وإلى توقيع معاهدة مع شاه إيران عام 1975 (أثناء لقاء الأوبك في الجزائر) لحل أزمة شط العرب ووقف الدعم المادي الايراني للاكراد[3]. وكان الشاه قد بدأ تسليح الأكراد ومساعدتهم عام 1973 بطلب من كيسنجر وبالتعاون مع السي آي إيه بهدف مضايقة العراق لتحالفه مع الاتحاد السوفياتي. ولقد شكلت هذه الانتفاضة للأكراد تحدياً حقيقياً هذه المرة، إذ تصاعدت نشاطاتها بسرعة وخلال العامين الأولين بلغ عدد القتلى من مدنيين وعسكريين 65 ألف شخص، وعجز الجيش العراقي عن إخضاع هؤلاء في الجبال. وكان من نتائج اتفاقية الجزائر وتخلّي الشاه وأميركا عن الأكراد، أنّ البرزاني عضّ على الجرح لخيانة أميركا لقضيّته، ولكنه هاجر إلى أميركا على أية حال حيث توفي عام 1979، ليرثه أبناؤه وخصوصاً مسعود البرزاني في قيادة الحزب. ووثق الأكراد مجدداً بالولايات المتحدة عام 1991،

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 151-153, 156-157.

(2) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 140-144.

(3) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, pp. 164-170.

فانتفضوا ولكنها خذلتهم مجدّداً وتركتهم ضحايا للجيش العراقي، ثم وثقوا بها مجدّداً عام 2003.

وبعد الانتهاء المؤقت من المشكلة الكردية، انقلب النظام على الشيوعيين مجدداً عام 1976 فطاردهم وسجنهم وأعدم عدداً منهم عام 1977. وفي تموز/ يوليو 1978 أعلن الحزب الحاكم القانون رقم 200 الذي قضي بالعقوبة الشديدة ضد أي عمل سياسي لأي حزب داخل القوى المسلحة باستثناء حزب البعث الذي يملك احتكار العمل السياسي. فشنّت السلطة حملات قمعية متالية بحقّ الشيوعيين وكانت الحجة أن أجهزة المخابرات اكتشفت أن الحزب الشيوعي حاول تأسيس خلايا شيوعية داخل الجيش، وهو أمر احتكره حزب البعث. ومع أن هذه الخلايا كانت موجودة أساساً داخل الجيش وأنّ عدداً من العسكريين كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي قبل صدور القانون 200، إلا أنّ صدّام جعل مفعوله رجعياً بشكل يطال الشيوعيين مهما كان تاريخ انتمائهم إلى حزبهم. وكشف هذا التحول أنّ صدّام كان منزعجاً منذ بداية قيام الجبهة التقدمية من التقارب مع الشيوعيين والسماح لهم بدخول الجبهة التقدمية وممارسة النشاط العلني؛ إذ أعطت هذه التسامحات إشارة لم يقصدها النظام وهي أنّه راضٍ عن الحزب الشيوعي؛ كما شجعت المواطنين وبعض العسكريين على الانضمام إلى الحزب الشيوعي.

لقد كان طارق عزيز (وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء فيما بعد) يقود الحملة الاعلامية ضد الشيوعيين بصفته رئيس تحرير صحيفة «الثورة» الناطقة باسم حزب البعث، فكتب سلسلة مقالات في تلك الفترة أنّه «لا مكان لحزب شيوعي في العراق». وانتهت سلسلة الاجراءات بحق الشيوعيين بحملة قمعية فاقت سابقاتها أدّت الى اعتقال آلاف منهم وعودة حزبهم إلى العمل السري عام 1979. وأثبتت هذه الأحداث أن الرأب العقائدي وإنعدام الثقة تاريخياً بين البعث والشيوعيين لم يتأثرا بالتقارب السطحي في الجبهة التقدمية. وهكذا بطلت الحاجة إلى «جبهة تقدميّة» واستغنى البعث عن أي شركاء في الحكم. ولم يحتجّ الاتحاد السوفياتي على هذه التصرفات الشنيعة التي قام بها البعث

بسبب روابطه الاستراتيجية بالعراق وضرورة المحافظة على علاقات طيبة مع دولة مهمة في الشرق الأوسط.

خلال هذه الفترة حصلت محاولة لقلب النظام قام بها رئيس المخابرات ناظم كزار الذي عيّنه صدّام بنفسه. ففي 30 حزيران / يونيو 1973، وأثناء عودة البكر من مهمة كلّفه بها صدّام، خطط كزار لعملية قتل البكر واحتلال الاذاعة والتلفزيون وإعلان نهاية «النظام التكريتي» وإقصاء صدّام وخاله خيرالله، وكان كزار الشيعي يكره الهيمنة السنيّة على النظام. وفور مباشرته بالعملية هدد بمحو تكريت عن الخريطة واعتقل بعض الوزراء والمسؤولين، واتجه مع قوة إلى المطار لاعتقال رئيس الجمهورية. ولكن تأخر وصول البكر أقلق كزار الذي لم يعلم عن التأخير وظنّ أنّ عمليته انكشفت، فألغى الانقلاب وهرب بسيارة نحو إيران. وعلم صدّام بالمحاولة فأمر بمطاردة كزار وإعادته إلى بغداد للمحاكمة قبل بلوغه الحدود الايرانية. وفي تموز/ يوليو 1973، عُقدت محكمة ثورية برئاسة عزت إبراهيم (الدوري)، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، ولاحقاً نائب صدّام في رئاسة الجمهورية، وحوكم كزار وعشرون ضابطاً أمنياً وعسكرياً بالاعدام. وبعد هذه الحركة بدأ صدّام يتكل على أشقائه وأقاربه في المناصب الحسّاسة بعدما نبّهه حدسه إلى عدم إمكانية الاتكال على أيّ كان، وخصوصاً في الأجهزة الأمنية، كما استغل المسألة ليكيل اتهامات عجيبة ضد كزار بأنّه وراء الاغتيالات والتعذيب والقمع بعدما سلّمه جهاز المخابرات ليخدم الشعب، وبنى عدّة محطات للاذاعة والتلفزيون حتى لا يسعى كل حالم بقلب النظام إلى احتلال محطة إذاعة ليعلن بلاغه الأول[1].

يقول حنا بطاطو إن فترة السبعينيات ابتدأت بأشخاص لخدمة حزب البعث وانتهت بحزب لخدمة الأشخاص، أو على الأقل لخدمة شخص أو شخصين: صدّام حسين بالدرجة الأولى وقريبه حسن البكر، لكن منذ أواسط العقد، كان مجلس قيادة الثورة أداة طوعية بيد صدّام. ويضيف بطاطو إنّ صدّام وأقرباءه التكريتيين حكموا العراق من خلال الحزب، وأنّ

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 160-163.

التصفيات التي حصلت كانت العامل الأهم في تفرّد صدّام في الحكم فيما بعد، وبالتالي رفضه لوحدة مع سورية كانت ستؤدي إلى قيادة حزبية جماعية من البلدين عام 1979.

ومع أنّ الثلاثي المعارض، الشيعة والشيوعيين والأكراد، لم يكن بالخصم السهل، إلا أن قوة هؤلاء لم تعد تشكل خطراً حاسماً على حكومة البعث، لا بل إن جميع المراقبين أكدوا أنّ فترة السبعينيات كانت أكثر العقود استقراراً في العراق. ولقد زيد عدد أعضاء مجلس القيادة إلى 22 شخصاً في أيلول/ سبتمبر 1977، إلا أنّ ذلك جاء في وقت أصبح صدّام حسين فيه الشخص الأبرز.

لطالما اعتُبر أحمد حسن البكر الصامت الأكبر في حكم العراق، إلا أنّه كان يخرج عن الصمت أحياناً وأحياناً كان صمته علامة الرضا أو أنّه قال ما يريد خلف الكواليس. وكان خروجه الأكبر عن صمته قادماً بشكل قوي في آخر سنة من رئاسته، إذ في الأشهر الأخيرة من تبوئه منصب رئيس الجمهورية خطا البكر خطوة كادت تؤدي لو تكللت بالنجاح إلى تقليص صلاحيات صدّام وتحجيمه إلى حدّ إخراجه.

ذلك أنّ البكر سعى عام 1979 إلى إقامة دولة واحدة تضم العراق وسورية بقيادة حزب بعث موحّد. وبارك هذا المسعى حتى أكثر البعثيين العراقيين عداوة لسورية ما أدّى إلى تجريد صدّام من كل حججه واضطره إلى السكوت لفترة. وكانت البيئة السياسية في الشرق الأوسط ملائمة لهذه الخطوة لأن توقيع السادات صلحاً مع اسرائيل أغلق الجبهة الغربية معها وأضعف الجبهة الشرقية التي تديرها سورية إلى درجة كبيرة. وكان الحل العربي المقبول عراقياً وسورياً وعلى المستويات الشعبية والرسمية والحزبية هو إقامة دولة ذات عمق استراتيجي وجغرافي تعوّض عن خروج مصر من الصراع العربي الاسرائيلي. ولم يكن مشروع قومي من هذا المستوى ليسمح بطموحات أي شخص، أكان صدّام أو غيره، أن يعرقله لغايات شخصية. وكان الرأي العام العربي يتساءل منذ زمن: ماذا ينتظر البلدان اللذان يحكمهما الحزب العربي القومي الوحدوي نفسه، ويتشابهان في السكان وتربطهما علاقات جغرافية وتاريخية تعود آلاف السنين، لكي يتّحدا ويحققا حلم الملايين؟

والواقع أن هذا الأمر بقي حلماً بعيد المنال بسبب غياب الديمقراطية في العالم العربي واستبداد الانظمة الفردية الدكتاتورية، مقارنة بالأمم الأوروبية المتنوعة والمتحاربة التي وصلت إلى تأسيس كيان سياسي اقتصادي هو «الاتحاد الأوروبي».

بعد أيام من توقيع السادات معاهدة كامب ديفيد مع مناحيم بيغن رئيس وزراء اسرائيل في 26 أيلول/ سبتمبر 1978، أعلن البكر في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر في لحظة حماس كبير وبدون استشارة صدّام أنّ العراق على استعداد لارسال قواته المسلحة لتعزيز قدرات سورية الدفاعية في الجولان، وعلى الاندماج مع سورية لخلق دولة عربية واحدة. ولم يتأخر الرئيس السوري حافظ الأسد في الردّ على التحية بأفضل منها، خصوصاً وأنّ خطوة السادات وضعت سورية وحيدة في وجه اسرائيل. وبعد محادثات تمهيدية، زار الأسد بغداد في 26 تشرين الأول/ اكتوبر والتقى البكر بحضور صدّام. وخرج الجميع من اللقاء باعلان «ميثاق العمل القومي» الذي ندّد بالسادات ودعا إلى توحيد الجهود العربية في مواجهة اسرائيل. وبعد عشرة أيام من توقيع الميثاق، خطا البلدان الخطوة الأولى لتنفيذه، فأسّسا «اللجنة السياسية العليا المشتركة» لتحقيق هدف بناء «بلد واحد، شعب واحد، حزب واحد».

أراد البكر أن يترك إرثاً يذكر مساهمته في العمل القومي العربي فعرض على الأسد الاندماج الفوري، وأن يكون هو، أي البكر، رئيساً للجمهورية في مرحلة انتقالية بسبب سنّه ثم يتقاعد ليستمر حافظ الأسد رئيساً لجمهورية الوحدة. وعلى الرغم من أن الفكرة راقت للأسد، إلا أنّه كان على علم بأنّ صدّام كان صاحب السلطة في بغداد منذ بداية حكم البعث هناك، ولو قبل الأسد برئاسة البكر الآن فإن صدّام لن يتردد في السيطرة على مقاليد الحكم فيما بعد إلى درجة تهميش الأسد نفسه في دولة الوحدة، فعرض هذا الأخير مشروعاً بديلاً يقضي بتحقيق خطوات مهمة عبر مؤسسات تستحيل لفكفكتها للوصول إلى وحدة كاملة خلال خمس سنوات تنتهي في العام 1985. وافق البكر على فكرة الأسد ولكنّه فضّل تقليص المراحل التي اقترحها إلى سنتين، فزار البكر دمشق في كانون الثاني/ يناير 1979، وعرض على الأسد تحقيق خطوة دمج حزب البعث كمرحلة أولى، طالما أنّ البعث هو حزب واحد ومن السهل إعادة توحيد أجهزته، ولكن الأسد رفض هذا الأمر أيضاً. والطريف أنّ تردّد

الأسد وتروّيه في مجاراة حماسة البكر قد نفعا صدام، إذ لم يسمح الحماس في العراق للوحدة مع سورية لصدّام بالمناورة، كما أنّ حزب البعث العراقي لم يعد يكترث في تلك الفترة إلى مسألة صلاحيات صدّام حسين في دولة الوحدة المرجوة حيث كانت الصورة الكبيرة للوحدة مع سورية هي أمل قومي جارف، وظنّ الجميع أن صدّام البعثي القيادي والقومي العربي لا شك سيؤيد الوحدة ويسعى إليها.

وشاءت الظروف أن تشتعل الثورة الإيرانية بعد شهر ويعود الخميني منتصراً إلى طهران في 12 شباط/ فبراير 1979. فأرسل البكر رسالة تهنئة قصيرة للخميني تتمنى السلم الاقليمي. فرد الخميني بتهديد مبطّن: «السلام فقط مع الذين اتّبعوا الصراط المستقيم»، ما يستثني نظام العراق العلماني «الكافر» بنظر الخميني. كما أرسل الأسد تهنئة سورية أيضاً فردّ الخميني على تهنئة الأسد بايجابية وحماسة. وبرزت التناقضات عندما رحبت سورية بالثورة الايرانية فيما اعتبرها العراق خطراً عليه وتهديداً لأمنه، خصوصاً أنّ الخميني الذي أقام سنوات طويلة في النجف حتى طرده صدّام قبل عام من الثورة، كان مصمماً على مساعدة شيعة العراق على قلب نظام الحكم، وسرعان ما وصف صدّام الخميني بأنّه «شاه جديد» متنكر بالعمامة.

عمد صدّام إلى إلغاء خطوات الوحدة مع سورية ممهداً بتطهير صفوف البعث والادارات العامة والقوى المسلحة من المتحمسّين للوحدة والمؤيدين للبكر. فجرّت المخابرات المئات إلى السجون وطُرد الآلاف من وظائفهم. ووصلت حملة التطهير إلى مستوى المهزلة إذ إنّها طالت حتى أساتذة المدارس. ثم وجّه صدّام تحذيراً للرئيس السوري: «إقبَلْ الوحدة الاندماجية فوراً أو تُلغي كل شيء» على أساس أنّ الجانب العراقي سيكون رئيس دولة الوحدة. وكان صدّام يعرف جواب الأسد غير المستعجل فضرب عصفورين بحجر واحد: فهو زايد على الرئيس السوري في الوحدة وفي الوقت نفسه ضربها. واختار الأسد حفظ مقامه، فلم يردّ على صدّام. وما كان من هذا الأخير إلا سحب العراقيين من لجان الوحدة التي تمّ إنشاؤها في الأشهر السابقة.

بعد ذلك عزم صدام على إزاحة البكر. وقبل التنفيذ، زار صدّام الأردن وأجرى

اتصالات مع دول عربية موالية للغرب لتأمين جو اقليمي يسمح له بتبوّء سدّة الرئاسة الأولى في العراق بعد عشر سنوات من سيطرته على النظام. فحصل صدّام على دعم أميركي وسعودي وأردني، خصوصاً وأنّ الوحدة السورية العراقية لم تكن مريحة لعدة أطراف عربية وعالمية. فأدرك الجميع أنّ صعود صدّام في بغداد لمصلحتهم لأنّه سيقضي على التقارب مع سورية. وفي 12 تموز/ يوليو 1979 اعتقل صدّام محيي الدين عبد الحسين أمين عام مجلس قيادة الثورة وعذبه إلى درجة أنّ عبد الحسين انقلب ضدّ زملائه. وأمر صدّام بطرده من الحكومة ومن مجلس قيادة الثورة وسجنه. وبعد خمسة أيام، في ذكرى انقلاب تموز/ يوليو 1968، تنازل البكر عن رئاسة الجمهورية لصالح صدّام الذي احتكر مزيداً من السلطات. ففي 16 تموز/ يوليو 1979، أعلن البكر تقاعده على التلفزيون لأسباب شخصية وبأنّه سيتنحى لصالح صدّام وأن يكون عزت ابراهيم الدوري نائباً للرئيس. في ذلك اليوم كان صدام قد حاصر مكتب البكر بالدبابات والمخابرات وأمره أن يذهب إلى بيته تحت الاقامة الجبرية. فكان هذا المخرج التلفزيوني.

ولم يكتف صدّام بالقضاء على الوحدة مع سورية وإخراج البكر، بل أعلن بعد عشرة أيام (في 28 تموز/ يوليو 1979) عن اكتشاف شبكة تدعمها سورية تسعى لقلب النظام، وكان يقصد موظفي الحكومة وقياديي الدولة اللذين عملوا بشكل شرعي ورسمي في لجان الوحدة وفي التشاور مع زملائهم السوريين. وبدأ تنكيل جديد داخل البعث العراقي جرّ الكثيرين إلى «محاكم ثورية». ونضجت فكرة تصفيات جديدة، إذ بعد عشرة أيام من تنحّي البكر، أعلن مجلس قيادة الثورة أن محيي الدين عبد الحسين كان على رأس مجموعة من كبار الضباط كانت تسعى إلى قلب النظام بالتعاون مع الحكومة السورية. وخلال أيام تمّ اعتقال العشرات وتوجيه تهم التآمر والخيانة إليهم. ويوم السابع من آب/ أغسطس 1979، قامت هيئة محكمة ثورية مؤلفة من سبعة عناصر من مجلس قيادة الثورة بإصدار سلسلة أحكام عشوائية ضد المتهمين: الاعدام لـ22 شخصاً بينهم خمسة من مجلس قيادة الثورة، والسجن لـ33 شخصاً والعفو لـ13 آخرين. وتمّت الاعدامات في اليوم التالي بحضور صدّام حسين. وأراق هذا التطهير دماءً كثيرة كعادة كل تغيير سياسي في العراق. فتمّ إعدام أكثر من سبعة

من أعضاء مجلس قيادة الثورة وملاحقة وسجن أعضاء في البعث وفي القوات المسلحة والجيش الشعبي والنقابات والادارة العامة

يقول الكاتب الأميركي جو ستورك إن إعدام محيي الدين عبد الحسين، وهو من إسرة شيعية، لم يكن له علاقة بمؤامرة مشتركة مع سورية، فهذه «المؤامرة» خلقها صدام للتخلص من لجان الوحدة، بل لأنّ عبد الحسين فتح حواراً مع المعارضة الشيعية بمعرفة أعضاء آخرين من مجلس قيادة الثورة بغية تطوير نظام الحكم وتوسيع قاعدته الشعبية. كما أن معظم الذين تمّ إعدامهم هم من السنّة. ويشرح ستورك أنّ البعد المذهبي لإعدام عبد الحسين تداركه صدام الذي اضطر على غير عادته لإلقاء خطاب إلى الشعب في اليوم التالي يشيد فيه بأئمة الشيعة عبر التاريخ وبتضحيات الإمام الحسين، مقارناً ذلك بتضحيات قيادة الثورة.

وللتخلص من أخصامه القدامى الذين لا حول لهم على أي حال، وعلى طريقة «عصفورين بحجر» فلقد استغل صدّام حملة التطهير وتخلص من عدد من البعثين وأخرج المعتقل اليساري عبد الخالق السامرائي من السجن وأعدمه بتهمة التعامل مع سورية. ويقول ستورك إن هذه «المؤامرة السورية» المزعومة لم تستأهل أن يتمّ التعامل معها بهذه القسوة، إذ أنّ البعثين الذين طالهم التطهير الصدامي كانوا على يسار البعث ويرغبون بتطوير العلاقة مع سورية وينتقدون مسعى صدّام للابتعاد عن دمشق واقترابه من دول الخليج والسعودية. فلذلك ساهموا بجديّة في مسعى البكر في الوحدة مع دمشق وتوحيد الصف العربي بمواجهة كامب دافيد.

بعد سقوط صدام عام 2003 عرضت محطات التلفزة العربية شريط فيديو يظهر فيه صدّام في اجتماع عام، عُقد يوم 18 تموز/ يوليو 1979 بعد يومين من تنحّي البكر، مع 400 بعثي يمثّلون مجلس قيادة الثورة وكبار القياديين البعثين المدنيين والعسكريين. ويبدا صدام في الفيديو يقود الاجتماع بمفرده وبدون شركاء ويجلس في الصف الأول أمامه عزت ابراهيم رمضان وطارق عزيز وطه ياسين رمضان (نائبه الثاني) وأخوة صدّام وعدنان خيرالله. ودعا صدّام محيي الدين عبد الحسين «ليعترف» بالمؤامرة ويكشف الضالعين فيها، فتكلم

مشهدي وتلا أسماء الضالعين في المؤامرة المزعومة والجالسين في القاعة، وكلما قرأ اسماً حضر رجال الأمن وقادوا هذا الشخص خارج القاعة ليتم إعدامه وسط صمت الجميع. ومن كان يقاوم رجال الأمن كان صدّام يصرخ فيه: «طلع! اطلع!». وكان الحضور في القاعة يصفّق لصدام الذي تكلم معبّراً عن حزنه لخسارة هؤلاء الزملاء في حزب البعث، ذارفاً دموعه عليهم خصوصاً عدنان حمداني مستشاره الأهم في برامج التسلح ووزير التخطيط. ثم بدأت هتافات القاعة لصدّام والاستعداد للتضحية بالغالي فداءً له. لقد كان قتل حمداني قراراً أحمق أضعف برامج التسلح، ذلك أنّ حمداني كان الخبير الرئيسي والوحيد في لجنة التنمية الاستراتيجية وصاحب علاقات متنوعة وضرورية في الدول الصناعية. وحتى موظفي وزارة التخطيط الذين أحبوا حمداني لاقوا نصيبهم من العقاب.

المحكمة الثورية التي حكمت على البعثيين كانت بقيادة نعيم حداد، وهو بعثي من عائلة شيعية وموال لصدّام. فصدرت أحكام على 22 «متآمراً» بالاعدام و40 آخرين بفترات سجن. وللقضاء على أي أمل لدى خصومه داخل البعث «نبش» صدّام عبد الخالق السامرائي الذي أمر باعتقاله منذ العام 1973، ووضعه جنباً إلى جنب مع المحكومين بالاعدام وقتله. ولإضاعة المسؤولية على الطريقة القبلية، وزّع صدّام مسدسات على أعضاء قيادة الثورة وأمرهم الاشتراك جماعياً بإعدام المتآمرين. كما تعرّض أكثر من 500 مسؤول بعثي لفترات سجن على الرغم من عدم ضلوعهم في «المؤامرة السورية»، ثم امتد التطهير ليطال مدناً عراقية أخرى معمّماً أسلوب المحاكم الثورية. وعرض التلفزيون العراقي أرقام هاتف يتصل بها المواطنون ليساعدوا السلطة في العثور على الخونة وأعداء الثورة، فسقط عدد غير محدد من الأبرياء ضحية هذه الفتن.

وأتبع صدّام هذه الحملة بحملة أصغر ضد القيادة القومية للبعث العراقي، حتى قضى على الروح الايديولوجية للحزب وبقي الاسم فقط لمن يوالي شخص صدّام وأفراد أسرته وأنسباءه. وكانت انطلاقة الحاكم الفردي بكل ميزاتها فأصبح صدّام الأب القائد الفارس المناضل الرفيق الأخ وابن الشعب.

ولكن مهما كانت أسباب حملة التطهير فإنها أدّت إلى تقليص قاعدة السلطات وتكثيف القوة في يد صدّام حسين ودائرة عدد من أتباعه وأفراد عائلته المخلصين من منطقة تكريت. ولم يكن هناك حاجة لتبرير التطهير بأسباب سياسية، فالهدف كان واضحاً وهو دفع النظام العراقي باتجاه المزيد من الدكتاتورية والحكم العشائري. فعدنان خيرالله (ابن خال صدّام وشقيق زوجته الأولى ساجدة وهو أيضاً زوج هيفاء ابنة البكر) أصبح نائب قائد القوى المسلحة ثم قائداً للجيش، وسعدون شاكر رئيس المخابرات أصبح وزيراً للداخلية، فيما تولى برزان التكريتي، شقيق صدّام، المخابرات، وشقيقه الآخر وطبان حاكماً لمحافظة تكريت الموسعة التي أصبح اسمها «محافظة صلاح الدين» (نسبة الى البطل الكردي الذي حرّر القدس من الصليبيين). وأصبح الفارق بين دعوة حزب البعث القومية العقائدية في بغداد وقاعدة السلطة القبلية أكبر من أي فترة سابقة. ولم يكتف صدّام وأقرباؤه بهذه الهيمنة، بل تمّ تأسيس «مديرية التوجيه السياسي» في الجيش فراقبت كالصقر الولاءات السياسية في القوى المسلحة. وقام صدّام بتوسيع أجهزة الأمن التي كان يسيطر عليها منذ العام 1974، وضمّت هذه الأجهزة المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية وغيرها من الأجهزة[1].

ولم ينقص صدّام الدهاء، حيث استوعب ردات الفعل على حملة التطهير وعلى توزيع المراكز على أقربائه واستفراده بالسلطة. فقام في 16 آب/ أغسطس 1979 بعفو عام عن السجناء وخرج المعتقلون الشيعة والأكراد. ولكن على الرغم من العفو العام، فإن الشيعة والأكراد استمروا في معارضتهم للنظام وأبقوا على عدم ثقتهم بصدّام. وفي 29 آب/ أغسطس 1979 زاد صدّام مرتبات عناصر القوى المسلحة وقوى الأمن وموظفي القطاع العام. وفي خطاب إلى الشعب في كانون الثاني/ يناير 1980، تعهد بأن «العراق سيدخل مرحلة الديمقراطية» بانتخابات عامة للمجلس الوطني. فظهر طارق عزيز نائب رئيس الوزراء على التلفزيون وأعلن أن المجلس الوطني الذي وعد به النظام عام 1970 سيبدأ تحقيقه وستحصل انتخابات لـ250 نائباً. الملفت في هذا التعهد أنّه حمل اعترافاً ضمنياً

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B Tauris, 1990, pp 205-214.

من صدّام بأن السنين العشر الماضية تحت حكم البعث لم تكن ديمقراطية. ولو نطق بهذه العبارة أي شخص آخر غير صدّام لكان مصيره السجن أو الاعدام.

أما الانتخابات المفبركة التي حصلت في 20 حزيران/ يونيو 1980 والتي شارك فيها حسب الاعلام الرسمي 840 مرشحاً لـ 250 مقعداً فقد خضعت للجنة خاصة توافق على المرشحين وتمتحن قوة إيمانهم «بثورة تموز/ يوليو 1968»، وتمنع الشيوعيين عن الترشّح. وأسفرت الخطوة عن مجلس صوري يهتف باسم صدّام ولا يملك أي صلاحيات سوى البصم على قرارات مجلس قيادة الثورة الذي استمر تحت سيطرة صدّام حسين كمصدر رئيسي ووحيد لسلطة النظام. ولكن حسنة هذا المجلس أنّه منح لأول مرة تمثيلاً ولو ضعيفاً للشيعة حيث حدّد نسبة تمثيلهم من المقاعد بأربعين بالمئة (وكانوا يومها 60 بالمئة من السكان)، كما أنّه سمح بتمثيل مناطق وفئات مختلفة لم تذق طعم المشاركة منذ ولادة الدولة الحديثة عام 1921.

وهكذا أصبح صدّام يتمتع بمجلس قيادة يطيع أوامره وبمجلس وطني يمنح الصبغة الوطنية على حكمه. ورأسَ البرلمان الصوري نعيم حداد الذي أشرف سابقاً على أحكام الاعدامات ضد القيادات البعثية في حملة التطهير في آب/ أغسطس 1979. كما أن السلطة القضائية أصبحت مهزلة وعكست أوضاع المؤسسات في البلاد. فتعاطى القضاة بصغائر الأمور وتركوا القضايا الهامة الموضوعة أمامهم خوفاً من بطش النظام، واختفت العدالة من المحاكم المدنية.

الفصل الرابع

تأميم النفط والنهضة الاقتصادية

معركة التأميم

لم تكن معركة استقطاب السلطة وتعزيز النظام وتحقيق الاستقرار كل ما عمله صدام في السبعينيات كما رأينا في الفصل السابق، إذ إنّ ملف النفط والاقتصاد كان أيضاً شغله الشاغل، فأعلن أنّ «الشعب الذي بطنه ملآن لا يعمل ثورات». ولكنه احتاج إلى المال ليملأ البطون، والمال كانت تأخذه شركة النفط الأجنبية. وهكذا بدأت معركة تأميم هذا القطاع التي أدارها بنفسه.

خلال الستينيات كانت سياسة بريطانيا وأميركا تقضي بمنع الحكومة العراقية من تعزيز دور الشركة الوطنية للنفط العراقي التي أسّسها عبد السلام عارف عام 1964. واستمرت المحاولات العراقية عدّة سنوات لاستقدام مستثمرين جدد للتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية التي تقع خارج نطاق الشركة الأجنبية. واستمر عبد الرحمن عارف في سياسة شقيقه، ووضع خططاً لمنح فرنسا والاتحاد السوفياتي حقوق التنقيب والاستخراج. فمنحت الشركة الوطنية امتيازاً لكونسرتيوم إيراب الفرنسي عام 1966 ودعت الحكومة العراقية شركات القطاع العام السوفياتي إلى تنمية واستثمار حقل الرميلة العملاق المحاذي

للحدود الكويتية. فاستطاعت الشركة الوطنية استخراج وبيع كميات صغيرة بمساعدة فرنسا والاتحاد السوفياتي. ومع أن هذه الكميات كانت ضئيلة إلا أن موسكو وباريس كانتا مقتنعتين أنها بداية لعلاقة هامة ستجعلهما شريكين رئيسين في نفط الشرق الأوسط[1].

ولكن الدول الغربية التي احتكرت نفط الشرق الأوسط منذ بداية القرن العشرين لم تكن في وارد منح السوفيات موطىء قدم، خصوصاً في الستينيات والسبعينيات حيث كانت الحرب الباردة في أوجها. كما أن الشركة الأجنبية عمدت طيلة تلك الفترة إلى تخريب محاولات العراق زيادة إنتاجه لكي تحافظ على احتكارها للأسواق العالمية ولمنع العراق من أن يصبح نموذجاً وطنياً لدولٍ أخرى في العالم الثالث. وطُبعت فترة نهاية الستينيات بضعف الانكليز عن مواجهة النشاط العراقي المتصاعد لاستعادة السيادة الوطنية. ففي البداية كانت لندن تفكر بالقيام بعمل عسكري شبيه بما كانت تفعله في الخمسينيات، ووضعت خطة تقضي بعمليات إنزال تؤدي إلى احتلال آبار النفط والقضاء على الشركة الوطنية العراقية وإنهاء سياسة العراق النفطية المستقلة. وفي غياب القرار العسكري، سعت بريطانيا إلى تأديب الحكومة العراقية عبر الكونسرتيوم الأجنبي الذي لجأ إلى تخفيض آخر لسعر النفط ومعدلات الانتاج مستغلاً سيطرته المطلقة على حقل كركوك الضخم، إضافة إلى السيطرة الكاملة على الاستخراج والتوزيع والتسويق[2]. وحاولت الشركة الأجنبية ابتزاز الحكومة العراقية بأنها ستتراجع عن السياسة التضيقيّة إذا وافق العراق على السماح لها بالاستثمار في الأراضي المؤممة. ولقد اعترفت الشركة ضمنياً بالأضرار التي ألحقتها سياساتها العدائية بالاقتصاد العراقي ودفعت تعويضات للحكومة العراقية مقدارها 350 مليون دولار[3].

كانت بريطانيا في أفول بعدما ورثت أميركا تركة الاستعمار الغربي في آسيا والشرق الأوسط. وبما أن أميركا عبر استخباراتها، كانت اللاعب الأكبر في الانقلابات العسكرية في

---

(1) مدحت القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(2) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 145-148

(3) Steven Hurst, *The United States and Iraq Since 1979: Hegemony*, Oil and War, 2010.

العراق في الستينيات، كانت دوماً تجد آذاناً صاغية لرغباتها في بغداد بدون اللجوء إلى القوة. ولكنها عندما رأت توجّه العراق نحو منح السوفيات والفرنسيين امتيازات واسعة، استنتجت أنّ خسارة النفط العراقي لصالح السوفيات والفرنسيين تعني خسارة العراق. فأرسلت مبعوثين لبحث أوجه التعاون حول قطاع النفط وسبل شحنه وتسويقه، ومنهم المصرفي بول باركر ورجل الأعمال كارل لودفيغ[1] وروبرت أندرسون. كما أجرت اتصالات سريّة مع البعثيين، ومنهم أحمد حسن البكر، للمساعدة في قلب نظام عبد الرحمن عارف مقابل شروط معينة لمصلحة أميركا. وغنيّ عن القول إن الولايات المتحدة رحبت بالانقلاب البعثي في تموز/ يوليو 1968، ولكن القيادة البعثية لم تجرؤ على تلبية طلبات واشنطن دفعة واحدة في ظل الغضب العربي الواسع على أميركا بعد هزيمة مصر وسورية والاردن في حزيران/ يونيو 1967 في الحرب العربية الاسرائيلية. .

وفي العام 1971، أصبح صدّام المفاوض الرئيسي للحكومة العراقية مع كونسرتيوم الشركات المنضوية في «شركة النفط العراقي» الأجنبية ومن ضمنها شركة بريطانية أخرى تعمل في جنوب العراق هي «شركة نفط البصرة». وباعتراف الكثيرين، فإن دور صدّام حسين كان إيجابيا وحيوياً في المفاوضات التي أوصلت العراق إلى استعادة سيادته الوطنية على أهم مصدر رزق إقتصادي. وعندما طغى هذا الموضوع على أولويات النظام أنشئت لجنة فرعية في مجلس قيادة الثورة هي لجنة الشؤون النفطية. فتطور دورها وأصبحت في أيلول/ سبتمبر 1971، لجنة المتابعة للشؤون النفطية وتطبيق الاتفاقيات برئاسة صدّام وخرج القرار النفطي تماماً من أيدي الخبراء إلى أيدي الانقلابيين. في البداية انزعج خبراء النفط في العراق من إقحام صدّام نفسه في مسألة إقتصادية تجارية علميّة بحتة ليست من اختصاصه، ومن استلامه حقيبة النفط ، ولكنهم فوجئوا في اللقاء الأول مع الأجانب بسعة اطلاعه على الملف وحنكته في التفاوض. فقبل الاجتماع قام صدّام ولعدة أسابيع بقراءة الملفات والوثائق التي تشرح المشاكل بين الشركة الأجنبية والحكومة العراقية. وتعجّب

(1) راجع كتاب المؤلف أمراء الحرب وتجار الهيكل، دار النهار، 2007، عن دور هذين الشخصين في أزمة بنك إنترا في لبنان في الفترة نفسها.

الخبراء العراقيون الذين حضروا الجلسات أنّ صدام لم يكن يستند إلى وثائق أمامه بل حفظ تفاصيل الملفات غيباً. كما أصبح صدام يعرف أن زيادة إنتاج البترول العراقي لن تؤثر على الأسعار الدولية لأن السوق آنذاك كان من مصلحة العرض وليس الطلب. فكانت هذه النقطة في لب الموضوع الذي أراد العراق مناقشته[1].

وفي المفاوضات شكا العراقيون أنّ الكونسرتيوم أبقى على الانتاج المنخفض للنفط العراقي فيما زاد الانتاج في دول أخرى. ولكن تشابك المواضيع أغرق المفاوضات في أمور عديدة اعتبرتها الشركات الأجنبية هامة منها تعريف دور الشركة الوطنية العراقية المنافسة للكونسرتيوم الدولي وتحديد معنى القانون رقم 80 الذي منح الحكومة العراقية حق التنقيب في 99.5 بالمئة من أراضي العراق الذي كان ردّه أنّ أعمال الشركة الوطنية وتفسير القانون 80 مرتبطان برفع الضغوط التي يمارسها الكونسرتيوم، ومن ورائه الحكومات الأجنبية، على الدول المستهلكة حتى تقوم هذه الدول بشراء النفط العراقي من شركته الوطنية. كما أنّ على شركات الكونسرتيوم أن ترفع إنتاجها وتحسّن استثماراتها في العراق أيضاً وليس فقط في الدول الأخرى.

ثم قدّم صدّام عرضاً بما يقبله العراق كاتفاق: إننا نريد أن تستمروا في دوركم وتستعملوا خبراتكم لاستخراج النفط العراقي، ولكننا نريد الاحتفاظ بقرار تحديد الكميات المستخرجة وبقرار التسعير. وكان هذ العرض فريداً في عالم النفط، إذ حتى ذلك اليوم، لم يجرؤ أي بلد مصدّر للنفط على فرض هذه المطالب على الشركات الأجنبية. فمنحُ صلاحيات للحكومات الوطنية لتحديد الكميات والأسعار، يعني أنّ الشركات الأجنبية ومن ورائها حكوماتها أصبح لا دور لها. وأقصى ما كانت تحلمه دول الأوبك المنتجة للنفط حتى أوائل السبعينيات أن تحصل على حصة في ملكيّة كونسرتيوم الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط من أراضيها ليس أكثر، تاركة للأجانب كما في السابق كامل صلاحيات التسعير والتسويق. وكان ما عرضه صدّام ثورة ضد مصالح الشركات الأجنبية،

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp 123-125.

فردّ المفاوضون الأجانب بتهكم لثقتهم بقوتهم وباقتناعهم أنّ العراق بلد متخلف لا بديل له سوى الاتكال عليهم ليستخرجوا البترول ويبيعوه ويعطوا حكومته قليلاً من المال. وبعد سلسلة من اللقاءات أراد أعضاء الكونسرتيوم الأجنبي أن يثبتوا من هو صاحب القرار على طريقة الكاوبوي الأميركي: To show you who is boss here! فعمدوا إلى تخفيض الانتاج العراقي الذي كان ضئيلاً أساساً.

ولكن صدّام كان مستعدّاً لشتّى الاحتمالات (والتحضير لخيارات عدّة كان من خصال سياسته في فترة حكمه للعراق). ومن الاحتمالات التي استعدّ لها صدام أن لا تأخذ الشركات الأجنبية عرضه على محمل الجدّ، فوضع خطته السريّة موضع التنفيذ: أولاً يجب أن يدرس العراق البعد السياسي للموضوع فهو يتعاطى مع دول كبرى وليس مجرد رجال أعمال في بذلات سموكن، إذ إنّ مصلحة الغرب من مصلحة شركاته والغرب سيدعم هذه الشركات بالقنابل والقاذفات والسفن الحربية لو اضطر الأمر. وفي غياب عمل عسكري غربي، فباستطاعة الشركات الأجنبية وقف الأعمال في الآبار العراقية أو فرض الحظر التام على دخول النفط العراقي إلى السوق. ولذلك قضت الخطة العراقية بالبحث عن بديل عن الشركات وعن أصدقاء دوليين كتغطية سياسية. فاتجه صدّام إلى موسكو في شباط/ فبراير 1972 لتطوير العلاقات بين البلدين (وهيّأ لذلك كما رأينا في الفصل السابق بعرضه على الشيوعيين العراقيين مناصب وزارية وبامتناعه لفترة عن شنّ هجمات على الأكراد). وكان سبق للاتحاد السوفياتي أن ساعد في تطوير حقل الرميلة الواقع في الأرض التي أمّمها عبد الكريم قاسم في ظل القانون 80 عام 1960. وأصبح هذا الحقل جاهزاً لضخ البترول بكميّات تجارية في أوائل السبعينيات. فكانت زيارة صدام لموسكو لتطوير العلاقات مناسبة للملف النفطي. وردّ ألكسي كوسيغن، رئيس الوزراء السوفياتي على زيارة صدّام بزيارة إلى العراق في نيسان/ ابريل 1972، ليشهد على تدفق البترول في الرميلة. وأثناء الزيارة ذاتها وقّع البلدان اتفاقية صداقة وتعاون مدّتها 50 عاماً (وخلال أسابيع بعد التوقيع انضمت شخصيات شيوعية إلى الحكومة العراقية).

واطمأن صدّام إلى أن خطوته هذه أمّنت له غطاءً دوليّاً، وأعطاه الخبراء تقارير عن تذمّر

السوق النفطي من ضآلة الكميات واستعداد المستهلكين لاستقبال كميات أكبر من دون انخفاض في الأسعار. ولذلك وجّه في 13 أيار/ مايو 1972 إنذاراً إلى السيد ستوك وِل رئيس مجلس إدارة كونسرتيوم شركة النفط العراقي الأجنبية بضرورة قبول الشركة بمقترحات العراق، وأنّ مفعول الانذار ينتهي في آخر أيار/ مايو. فسخر ستوك ول من محتوى الانذار العراقي وأهمله. وفي الأول من حزيران/ يونيو أصدرت الحكومة العراقية القرار 69 القاضي بتأميم شركة النفط العراقي الأجنبية، مستثنياً من التأميم شركة نفط البصرة البريطانية، حتى لا يتعطل قطاع النفط بالكامل في حال تدهورت الأمور إلى الأسوأ (وجاء هذا الاستثناء من التأميم من غريزة صدام في وضع بدائل للقرارات) ذلك أن مصير حكومة العراق واستقراره ارتبطا بالأموال التي حولتها الشركة الأجنبية إلى العراق، ولذلك لم يكن من الحكمة تفعيل التأميم دفعة واحدة، كما أنّ تأميم جميع العمليّات مجازفة غير محمودة، حيث نصح خبراء النفط صدّام بعدم الاقدام على هذه الخطوة، فيما كان رأي الشيوعيين هو سلوك خطوات ضئيلة نحو التأميم وليس دفعة واحدة، لأن الغرب يمكن أن يردّ بعقوبات وخيمة على العراق مثل شلّ قدرات الشركة الوطنية عن العمل وحرمانها من أدوات الانتاج وقطع الغيار. ولمواجهة هذا القلق، اشترى صدّام مسبّقاً قطع الغيار لأجهزة النفط الوطنية وآلات صناعية من السوفيات ومن البرازيل وإيطاليا ودول أخرى.

ولمواجهة التداعيات الاجتماعية، قررت الحكومة عدم تسريح أي موظف من عمله في القطاع العام، وطلب صدّام من موظفي القطاع العام التقنين والعيش على نصف المرتبات لفترة من الوقت. وأعلن يوم أول حزيران/ يونيو «عيد النصر» وشبّهه المراقبون بخطوة عبد الناصر في تأميم شركة قناة السويس عام 1956. أما الدول العربيّة المصدّرة للنفط فقد دعمت الموقف العراقي لأنّ حكومة العراق استشارتها مسبّقاً ولأنّ الدعم الشعبي العربي للخطوة العراقية كان كبيراً.

وفي 31 أيار/ مايو 1972، حضر صدّام إلى مقرّ الشركة الوطنية وجمع الموظفين والخبراء وطلب منهم أن يبقوا في مكاتبهم حتى تبلغهم اشارته. وكانت الاشارة الأولى في المساء هي تبليغ ذويهم أنّهم باقون في العمل حتى صباح اليوم التالي. وجاءت الاشارة

الثانية بحضور صدّام شخصياً إلى المبنى وابلاغ طاقم الشركة أن الحكومة العراقية قد قررت تأميم الشركة الأجنبية. ثم شرح خطة العمل باسهاب حول احتلال مكاتب الشركة الأجنبية وتحديد المواقع التي سيديرها العراقيون وكيفيّة إبلاغ الموظفين والخبراء الأجانب عن التأميم وحيثياته ومعناه، وتسلّم الملفات التي بحوزة الشركة الأجنبية والتي ينبغي الاطّلاع عليها قبل الصباح. وركز صدّام على معاملة طاقم الشركة الأجنبية بمنتهى التهذيب، إذ إنّ أي خطوة خاطئة يمكن أن تؤدّي إلى نتائج معكوسة، منها مثلاً لجوء دول أجنبية إلى استعمال القوة ضد العراق. وجاءت التعليمات مشدّدة من صدّام أنّ المهمة الرئيسية ليست السيطرة على المكاتب بل عدم وقف الانتاج تحت مطلق ظرف، كما تولّى مسؤولية إبلاغ ستوكول النبأ بنفسه. وبالفعل لم يحصل أي حادث سلبي وتمّ كل شيء بهدوء حسب الخطة المرسومة. وهكذا تمّ التأميم وقبض صدّام على كامل القرار النفطي: التسويق والتسعير ومستويات الانتاج، يعاونه شخص أو شخصان من المقربين في لجنة المتابعة[1].

ووسط غضب الشركات الأعضاء في كونسرتيوم الشركة المؤممة، وهي شركات تنتمي إلى الدول الكبرى المهمة في العالم، اختار صدّام التعاون مع فرنسا. والمثير أنّ هذه الأخيرة العضو في الشركة المؤممة «زعلت» مثل غيرها من الأعضاء بسبب التأميم، ولكنها سرعان ما وقّعت خلال أسابيع اتفاقيات نفطية وعسكرية مع العراق بعدما زارها صدّام في آخر حزيران/ يونيو 1972 والتقى الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو. ولأنّه لا يمكن أن تحدث أمور دوليّة في الفراغ، فالأكيد أن فرنسا كانت على علم مسبق بالخطوات العراقية التي منحت الشركات الفرنسية امتيازات مماثلة لتلك التي منحها العراق للإتحاد السوفياتي في السابق، كما اشترى أسلحة فرنسيّة دلالة على ارتباطه بفرنسا أيضاً في التسلح والتدريب وقطع الغيار الحربي، ما لا يُفصم عروته بسهولة فيما بعد. وهكذا سعى صدّام إلى صداقة موسكو وباريس للتوازن مع لندن وواشنطن. واختلفت العلاقات مع الشركات الأجنبية بعد التأميم ، فالعراق لم يعد يمنح امتيازات بل عقوداً محدّدة لتأدية خدمات نفطية معيّنة من دون المشاركة في القرار النفطي[2].

---

(1) William Polk, *Understanding Iraq*, New York, HarperCollins, 2005, p. 126-128.

(2) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 214-223.

واتهمت واشنطن الاتحاد السوفياتي بأنّه وراء التأميم العراقي، بهدف ضرب الاحتكار النفطي الغربي للشرق الأوسط وتوسيع نفوذه. ولكن عمليّة التأميم لم تعد مهدّدة، إذ فتح العراق مجال المفاوضات مع الشركات الغربيّة التي خسرت موقعها بعد تأميم كونسرتيوم الشركة العراقية. وبعد شهور، وصل الطرفان إلى اتفاق حافظ على حقوق العراق في نفطه المؤمم في شباط/ فبراير 1973. وعوّضت الشركات الأعضاء في الكونسرتيوم عن خسائرها من التأميم فحصلت على 112 مليون برميل من حقول كركوك، ثم بدأت مفاوضات بطيئة لتأميم شركة نفط البصرة. وبدأت الحكومة العراقية استثمار حقول جديدة أهملتها الشركات الأجنبية، وتبيّن أن بعض الحقول يحمل امكانية ضخ تصل إلى 500 ألف برميل في اليوم، وهي معدّلات نادرة جدّاً. وبدت تهديدات الشركات التي تضررت من التأميم بمعاقبة العراق واهية. إذ إنّ الطلب العالمي للنفط كان في ذروته، ووجد العراق زبائن في كل مكان: فرنسا والاتحاد السوفياتي والبرازيل واسبانيا وبعض دول أوروبا الشرقية.

أثمر التعاون النفطي مع الاتحاد السوفياتي وفرنسا في أواسط السبعينيات، فلقد نجحت موسكو في تطوير حقل الرميلة الذي بدأ الانتاج عام 1972 بـ80 ألف برميل يومياً، كما عثرت فرنسا على كميّات كبيرة جنوب العراق وبدأت الانتاج عام 1976. وأدّت المساهمات الفرنسية والسوفياتية إلى دفع حكومة العراق لإعادة تنظيم شاملة للقطاع النفطي الذي أصبح كنزاً لا ينضب للبلاد. وتشجعت حكومات أخرى في المنطقة من الخطوة العراقية فأمّمت سورية منشآت الشركة الأجنبية في أراضيها في اليوم التالي، كما أمّم لبنان المنشآت في أراضيه بدون تعويض (بموجب اتفاق بين الشركة والحكومة اللبنانية عام 1931 أنّ إلغاء امتيازها في العراق يعني إلغاء امتيازها في لبنان بدون تعويض)[1].

احتاجت الحكومة العراقية إلى بضع سنوات لكي تسوّي الأمور كافة المتعلقة باكتمال التأميم والشركات الأجنبية، فأنهت عقوداً مع عدّة شركات أجنبية بهدف الاعتماد على الجهود الوطنية لتطوير قطاع النفط وحافظت على عقود مع «إلف» الفرنسية و«أو أن جي

(1) عدنان الشهّال في الحياة 23 أيار/ مايو 2003.

سي» الهندية و«بتروبراز» البرازيلية وذلك لمساعدة العراق في الشؤون الهندسية والخدماتية والاستشارية. بعد ذلك استحدث العراق وزارة جديدة للنفط عام 1976 اهتمت بعمليات البناء والتخطيط والتكرير والتسويق لمشتقات النفط والغاز الطبيعي كافة، واستمرت شركة النفط الوطنية في نشاطاتها فأنشئت مؤسسات متخصّصة تقوم بأعمال التسويق والبنية التحتية وتهتم كل مؤسسة بمنطقة جغرافية، فأقيمت «شركة نفط الشمال» و«شركة نفط الجنوب» و«شركة نفط الوسط». أما القطاع الواقع إلى الجنوب الغربي فبقي بدون تنمية.

خاف الأميركيون من جدية المساعي الروسية والفرنسية التي هدفت إلى بناء وجود قوي للبلدين في سوق البترول العالمي والذي كان حتى ذلك الحين احتكاراً أميركياً بريطانياً. واعتبرت واشنطن أن فقدان النفط العراقي يعني خسارة العراق أولاً وباقي الدول النفطية لاحقاً لأن دول الأوبك الأخرى قد تسعى الى تقليد النموذج العراقي. ومنذ خروج بريطانيا من الشرق الأوسط بدأت واشنطن تأخذ دور اللاعب الغربي الرئيسي تجاه المنطقة وتفكر في عملية عسكرية تقضي على السياسة الوطنية العراقية وتطرد الفرنسيين والروس. هذا النوع من العمل العسكري انتظر عقدين من الزمن، أما في الستينيات فلقد قرر الأميركيون أسلوب الإغراء مع القيادة العراقية عبر استثمارات مباشرة وشراكات استراتيجية، فأقاموا اتصالات مع شخصيات عديدة في العراق والدول العربية ووظفوا شخصيات وشركات مركزها بيروت.

عشرة أعوام من الازدهار

بدأ العراق يستفيد من حسنات التأميم وبدا قول صدّام حسين حول البطن الملآن صحيحاً، إذ إنّ السيطرة على النفط خلق أجواءً نفسيّةً إيجابيةً في البلاد وامكانيات للبحبوحة الاقتصادية بدون حدود تقريباً[1]. فارتفع مستوى المعيشة وخيّم نوع من الوحدة الوطنية

(1) Thabit Abdullah. *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 25-26.

والكبرياء العراقي على البلد[1]. وكانت هذه البداية فقط، إذ كان العالم عام 1974 على شفير هاوية كارثة نفطية عندما تضاعفت الأسعار عدّة مرات خلال شهور من جراء الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة في تشرين الأول/ أكتوبر 1973. وأصبح التأميم نصراً تاريخياً عراقياً غير مسبوق، حقّق أرباحاً طائلة ولو على حساب حرب خاضتها مصر وسورية وأدّت إلى حظر نفطي عربي استمر حتى آذار/ مارس 1974. ففيما كانت الحكومة العراقية تزايد على الدول العربية الأخرى بخطاب العداء لاسرائيل وتتهم مصر بالتخاذل لأنّها أوقفت الحرب، وسورية بعدم الثقة لأنها لم تشارك بغداد في الخطط، كان العراق يخرق الحظر العربي ويضخّ كميات هائلة إلى السوق العطشى. ودلالة على هذا التحول في حظوظ العراق هو ارتفاع دخل العراق عشرة أضعاف خلال عامين: من 575 مليون دولار عام 1972، إلى 6 مليارات دولار تقريباً عام 1974. كما أنّ عائد النفط ارتفع من 32 مليون دولار عام 1951 أو 3 بالمئة من الناتج المحلي القائم إلى 26 مليار دولار أو 50 بالمئة من الناتج المحلي عام 1980[2].

خلقت أموال النفط مجالات ضخمة للعراق شبيهة بتلك التي حولت السعودية والامارات في الفترة نفسها إلى اقتصاديات مزدهرة. وساعدت النظام على تحقيق فترة تطور واستقرار لم تشهدها البلاد. فبدأت سلسلة مشاريع وخطط جبارة ونادرة في دول العالم الثالث، وقفز حجم القطاع الخاص نسبة إلى الانتاج الكلي من 10 بالمئة عام 1970 إلى 25 بالمئة عام 1977. وبدأ العراق سلسلة مشاريع لنهضة صناعية وطنية بصناعة تحويل المعادن وصناعة الكيماويات والمخصّبات الزراعية بكلفة قدّرت بـ45 مليار دولار تنفذ على سنوات عديدة.

كما تم بناء شبكات أنابيب نفط ضخمة ومتطورة تسمح بشحن النفط بالاتجاهين وتصل إلى الساحل السوري وتركيا والبصرة. فلا يعود العراق يتكل على منفذ واحد عند وقوع الأزمات، وأنفق خلال عقد واحد (1977 إلى 1987) مبلغ 3 مليارات دولار على

(1) Kelidar, Abbas, *The Integration of Modern Iraq*, New York, St. Martin's Press, 1979.

(2) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، دار الكنوز الأدبية، 1995.

مشاريع البنية التحتية النفطية، وباشر التخطيط لـ19 مشروعاً جديداً بقيمة 2.75 مليار دولار. ساعدت هذه المنشآت والاستثمارات في زيادة الانتاج إلى 3.5 مليون برميل يومياً في أواخر الثمانينيات، ومدّت وزارة النفط أنابيب عبر تركيا إلى البحر المتوسط عام 1977.

ونجح نظام البعث عبر تأميم النفط ليس في الحصول على مقوّمات بقائه في السلطة فقط بل في خلق بيئة رخاء للشعب العراقي عبر توسيع رقعة الخدمات الصحيّة والاجتماعية واطلاق برامج التربية والتعليم على أوسع نطاق، وعلى تفعيل مؤسسات الضمان الاجتماعي والصحي إضافة إلى مشاريع الاسكان والحد من الهجرة الريفية إلى المدن والسيطرة على مواسم الفيضانات في نهري دجلة والفرات التي هدّدت الأراضي الزراعية في العهود السابقة.

وخففت تقديمات الدولة في السبعينيات من مشاعر الحرمان والظلم في صفوف الشيعة والأكراد، حتى أنّ لسان حال الجميع كان أنّ الأوضاع المعيشية تحسّنت إلى درجة انخفض معها كره النظام من منطلق شيعي أو كردي إلى درجة كبيرة، ذلك أن الثروة وسبل الانفاق العام ساعدت على تحسين الانسجام بين فئات الشعب العراقي بطريقة غير مسبوقة في القرن العشرين[1]. ومن أسباب الاستقرار أيضاً كانت العوامل السياسية والأمنية ومنها النجاحات التي حققها النظام في إخماد المعارضات بالقوة وتوقف الغرب وشاه إيران عن تأييد الأكراد عام 1975، وانخفاض نشاط الشيعة لأسباب مختلفة، وخسارة الشيوعيين للدعم القوي من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية بسبب علاقة هذه الدول المتشابكة بالمصالح مع الحكومة العراقية[2].

ومع الوقت أصبحت مسألة الديمقراطية ثانوية مقارنة بالتنمية الاقتصادية وملء البطون. ولم يعد العالم الخارجي يسمع إلا عن مستويات المعيشة في العراق ودول النفط العربية

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*. London, I B. Tauris, 1990, pp. 227-254.

(2) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 33-34.

وليس عن حقوق المواطنين السياسية. فلقد راق للغرب قمع صدّام للشيوعيين ولأنصار الخميني عدو الشاه الغربي الاتجاه. ولم تعنِ قضية الشيعة كثيراً للعالم الغربي فيما نامت القضية الكردية مجدداً في الأدراج الخلفية لوقت آخر يجد فيه الغرب فرصة لاستغلالها لمصلحته. فنظرت الدول الكبرى إلى الأكراد في السبعينيات على أنهم مشاغبون يثيرون الاضطرابات ويزعزعون الاستقرار في بلدٍ أصبح ضرورياً لمصالحها. وحسّن اتجاه العراق نحو اقتصاديات السوق وابتعاده عن الاشتراكية صورته في الغرب وساعد هذا الاتجاه في نمو طبقة اقتصادية وطنيّة، حيث ارتفع حجم الطبقة الوسطى الميسورة في العراق من 28 بالمئة عام 1970 إلى 58 بالمئة عام 1978.

ويبدو الكلام عن منجزات صدام في السبعينيات متناقضاً في ظل القمع الذي مارسه ضد شعب العراق. ولكن إنجازات صدام كانت كثيرة في بلد مشهور بعدم الاستقرار وبتهوّر سياسيه. فلقد شهد العراق 22 إنقلاباً وثورة في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1979. فعدا عن تحقيق البحبوحة الاقتصادية، حاز العراق على سمعة حسنة في الشارع العربي فكان دوماً يُعدّ من الدول العربية الراديكالية وأول حليف للاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية. ولطالما نظر الغرب إلى العراق كعنصر عدم استقرار في الخليج العربي، بمحاولته المتكررة لغزو الكويت وبفرشه السجادة الحمراء لخاطفي الطائرات ومعاملته لقيادات المنظمات المسلحة الفلسطينية وغيرها وكأنها شخصيات دولية، وبقيادته لحملة طرد مصر من الجامعة العربية بعدما وقّع أنور السادات صلحاً مع إسرائيل عام 1978. ولعدة سنوات لم تصدر أي صحيفة في بغداد إلا وفيها خبر أو مقال معادٍ للولايات المتحدة وعن ضرورة محو إسرائيل[1].

كما نمت في ظل سلطة صدّام دولة الرعاية والمساواة، فاختفى من المجتمع نقيضا الفقر المدقع والثراء الشديد. ويقول ديبلوماسيون أجانب إن الفساد الاداري لم يكن موجوداً في عهد صدّام. أما الأميّة فقد انخفضت إلى مستوى تاريخي يقل عن 30 بالمئة عام 1980، بعدما فاقت الستين بالمئة عام 1970. وكذلك وصلت الكهرباء إلى آلاف القرى

(1) Chesnot, Christian, et Georges Malbrunot, *Irak, Saddam Hussein, portrait total*, Paris, Édition n°1, 2003.

العراقية لأول مرة. وعمل صدّام جهده لمنع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة ولكنه من ناحية أخرى أنفق 200 مليون دولار لبناء المساجد وترميمها، وأصبحت الفوضى شيئاً من الماضي. ووعد الاحتياط النفطي، الثاني في العالم بعد العربية السعودية، بمستقبل زاهر وبسنوات أفضل في عقد الثمانينيات تحت سيطرة حكم البعث، وجلب المال الوفير الاعتدال في خطاب الدولة كما فعل في سائر الدول النفطية، فبدأ صدّام يتكلم بلهجة يمينية غير معهودة من نظام ثوري عربي، حيث قلّل في لقاء مع وفد من الكونغرس الأميركي من أهميّة عداء العراق لاسرائيل وقال لعضو الكونغرس الأميركي ستيفن سولارز: «لم يعد أي زعيم عربي يتكلم هذه الأيام عن تدمير إسرائيل وإزالتها من الوجود».

الأموال الهائلة التي جناها العراق من النفط فاقت كثيراً حاجات اقتصاده المدني، فسعى إلى إنفاق أسطوري على بناء أجهزة الأمن والتسلح الكثيف وإلى تطوير صناعة عسكرية؛ وتحتاج مسألتا التسلح والصناعة العسكرية في العراق إلى دراسة طويلة مفصلة وأبحاث أضافية خارج نطاق هذا الكتاب، ولكن نشير باقتضاب إلى أهم ملامح هذه المسألة.

شكل جهازا الأمن والقوى العسكرية هاجساً للعراق منذ البداية فخصص لبرنامج التسلح الوقت والمال ومقدرات الاقتصاد العراقي، وباللغة الاقتصادية اختار النظام «البندقية على الزبدة» وكان العراق منفرداً بين الدول العربية في هذا الاتجاه، باستثناء مصر التي سعت بخفر في عهد عبد الناصر إلى تطوير صناعة عسكرية وطنية، أعطاها أنور السادات الأولوية فأسّس «منظمة التصنيع العربي». وأثمر مسعى العراق حيث أصبح قوة عسكرية ضاربة فيما بعد لم تزحزحها ثماني سنوات من الحرب مع إيران. ووصلت قوتها إلى درجة لم تتردد فيها القيادة العراقية عن تحدّي الولايات المتحدة في احتلالها للكويت وقمع المعارضة الداخلية في جنوب العراق وشماله. وتنوّعت مصادر التسلح العراقي الخارجية، حيث استمرت بريطانيا في بيع السلاح لنظام عبد الكريم قاسم بعد ثورة 1958 بسبب عدائه لعبد الناصر، (ولكنها انقلبت عليه كما رأينا سابقاً بسبب سياسته المناهضة لمصالحها). وبدأ العراق في عقد الستينيات بالاتكال على الاتحاد السوفياتي ودول الكتلة الشرقية. ولكن رفض موسكو مدّ نظام البعث بالسلاح لضرب الأكراد عام 1970، دفع صدّام إلى البحث عن مصادر جديدة

في الغرب. فكان عقد السبعينيات فترة اقتناء الأسلحة من عدة دول غربية وشرقية. وكما ذكرنا سابقاً، فلقد زار صدّام باريس واشترى أسلحة (طائرات هليكوبتر ومصفحات) لتبدأ مرحلة التعاون العسكري مع فرنسا التي وصلت مستويات غير مسبوقة في الحقول النووية والصاروخية والكيماوية والجرثومية والأسلحة التقليدية. ولم تكن سياسة فرنسا بعيدة عن المصالح التجارية الخالصة والطمع الاقتصادي، إذ إنّ العراق علم في السبعينيات أن باريس تبيعه الطائرات بأسعار أعلى من تلك التي تطلبها من دول أخرى، فذكر صدّام هذا الأمر لجاك شيراك الذي كان يزور بغداد. فما كان من هذا الأخير إلا أن خفّض السعر فوراً وبدون أن يرجع إلى أي مسؤول فرنسي آخر بحسم مليوني دولار على كل مقاتلة جوية، ما يدل على عامل السمسرة وزيادة الأسعار وعشوائية التسعير. وقس على التعاون الفرنسي العراقي علاقات مشابهة مع بريطانيا والولايات المتحدة[1].

وتطور الاتكال على المصادر الغربية حتى أصبح هو الغالب عام 1980 عشيّة الحرب مع إيران، إذ إنّ مستشاري نظام وأصدقاءه الغربيين أبلغوه أن السوفيات يمتلكون أسلحة أكثر حداثة من تلك التي يبيعونها للعراق وأنّهم يحجبونها عنه وأنّه بالامكان شراء أسلحة أكثر تطوراً من الدول الغربية. وهكذا جابت فرق عراقية ووسطاء عرب وأجانب فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والبرازيل والولايات المتحدة وغيرها من الدول لعقد صفقات أسلحة وأنظمة عسكرية متطورة. وعندما كانت الأمور تتعقد بسبب قوانين الدول الغربية ضد تصدير أنواع معيّنة من السلاح كان العراق يستعمل المال بكثرة أو يمرر الصفقات عبر دول ثالثة صديقة أو تجار سلاح.

ولم يكن برنامج التسلح العراقي مجهولاً لدى الدوائر الغربية، التي وجدت باباً لزيادة أرباح شركاتها والمنافسة في السوق العالمي. وعيّن صدّام «لجنة التنمية الاستراتيجية» بإشرافه الشخصي خارج مجلس قيادة الثورة وخارج مجلس الوزراء، وعاونه في هذه اللجنة وزير التخطيط عدنان حمداني وقائد الجيش ابن خال صدّام عدنان خيرالله. فقامت

(1) *Arming Iraq: How the U.S. and Britain Secretly Built Saddam's War Machine*, Mark Phythian and Nikos Passas, 1996.

هذه اللجنة بشراء الطائرات والدبابات والأنظمة الصاروخية والأجهزة الالكترونية وأنظمة ومعدّات لتصنيع الأسلحة داخل العراق، وشبكة اتصالات متطورة ابتدأت بنظام هاتفي محمول يربط القوى الاستخباراتية في العراق ثم بنظام هاتف فايبر أوبتك أرضي لا تشوّش عليه الأسلحة الالكترونية. وبدأ العراق باكراً خطة اقتناء أسلحة الدمار الشامل فسعى إلى بناء المفاعلات الذريّة بعد توقيع اتفاقات مع فرنسا عام 1976، ومصانع المنتجات الكيميائية والعضوية، التي اتجهت فيما بعد نحو مجهود التصنيع العسكري. فأصبح العراق يمتلك ترسانة أسلحة كيماوية وجرثومية استعملها في الثمانينيات ضد الأكراد وضد إيران.

أما المفاعلات الذريّة التي تستعمل اليورانيوم والبلاتينوم فلقد تمّ بناؤها بمساعدة فرنسا ورئيس وزرائها آنذاك جاك شيراك. وشُيّدت هذه المفاعلات في منطقة أوزيراك العراقية، ولكن لتشابه هذا الاسم مع رئيس الوزراء الفرنسي آنذاك جاك شيراك سقط اسم أوزيراك وسُميت تموز 1 وتموز 2. ولم يكتف صدّام بهذه المفاعلات بل سعى إلى عقود أخرى للأغراض النووية من البرازيل.

ولم تتردد الدول الصناعية الكبرى في تسهيل الاجراءات على اختلافها ليحصل العراق على ما يحتاجه في المجالات النووية والاسلحة الاستراتيجية مقابل المال؛ وإشارة إلى حجم نفقات برنامج التسلح أن الحكومة العراقية خصّصت مبلغ 500 مليون دولار عام 1970 لاقتناء الأسلحة، فارتفع هذا المبلغ تسعة أضعاف خلال خمس سنوات إلى 4.5 مليار دولار عام 1975.

وتحمل الصرخة التي أطلقتها الولايات المتحدة والدول الغربية ضد برامج التسلح العراقي في التسعينيات وبعد حرب الكويت الكثير من النفاق والكذب، لأنّ هذه الحكومات كانت ضالعة منذ اليوم الأول في مسألة تسليح العراق حتى الثمالة وقادرة على وقف هذا المنحى في أي وقت قبل حرب إيران وقبل استعمال العراق الأسلحة ضد الشيعة والأكراد وقبل غزو الكويت. لقد كان النشاط العراقي واضحاً للعيان في العواصم كافة، وكانت الولايات المتحدة عالمة بأدقّ التفاصيل منذ أواسط السبعينيات. وهكذا عندما كان دونالد

رمسفلد وزير الدفاع الأميركي، أو ديك تشيني نائب الرئيس جورج بوش الابن أو كوندوليزا رايس مستشارة بوش الابن للأمن القومي يتحدّثون عن الأسلحة العراقية كانوا يستندون إلى معلومات دقيقة، والتهم عام 2003 بحيازة العراق أسلحة دمار شامل كانت مفبركة لأنّ المفتشين الدوليين قاموا بتصفية تلك الأسلحة في التسعينيات .

لم تتحرك العواصم الغربية من منطلق أخلاقي أبداً حتى في أشدّ حملات صدّام قسوة ضد شعبه (مثال على ذلك موقف أميركا المعادي للأكراد والمتفهم لصدّام حسين بعدما استعمل الجيش العراقي الأسلحة الكيماوية ضد مناطق كردية عام 1988). ثم انقلب الوضع بعد العام 1990 وبدأت أميركا تذرف دموع التماسيح وتلوم صدام لأنّه استعمل هذه الاسلحة ضد الأكراد عام 1988. كما سعت اسرائيل مراراً إلى إفشال البرامج العراقية، ففي نيسان/ ابريل 1979، هاجم عملاء الموساد باخرة تحمل معدات للمفاعل النووي العراقي في مرفأ طولون الفرنسي. وفي حزيران/ يونيو 1980، اغتال الموساد عالماً ذريّاً مصرياً يعمل للعراق. وفي 7 حزيران/ يونيو 1981، هاجمت طائرات اسرائيلية المفاعلات العراقية ودمرتها، بمساعدة معلومات دقيقة من الولايات المتحدة. وفي بداية القرن الجديد ضغطت اسرائيل ومعها اللوبي اليهودي في واشنطن على الاستعجال بضرب العراق لأنّه يهدد جيرانه، فكان لها ما أرادت بعد عشر سنوات من زعزعة نظام العراق.

أما من المنظار الأوسع للأسلحة العراقية وخصوصاً في نطاق الصراع العربي الاسرائيلي، فلم تُضف أسلحة العراق إلى الترسانة العربية في مواجهة اسرائيل، باستثناء صواريخ سكود قليلة أطلقها العراق ضد تل أبيب عام 1991 لصرف الأنظار عن احتلاله للكويت. فلم تحمل برامج التسلح العراقية أهدافاً قوميّة عربية لأنها لم تُستعمل في الدفاع عن القضايا العربية، بل كانت وبالاً على العراق والعرب. ولكنها أثبتت على الأقل أنّ بامكان الانسان العربي بلوغ مصافٍ علمية عالية لو رغبت دوله ولو تصرفت بديمقراطية وعدالة تجاه شعوبها. هذا المنطق عرفه صدّام عندما قال «إنّ اسرائيل والغرب يقولان إنّ العرب متخلّفون ولا يصنعون شيئاً وها هما يتهمان العراق بتطوير أسلحة ذريّة». كما قال إنّ «لا دولة تُعتبر مستقلّة إذا اتكلت على استيراد الأسلحة». ولكن الدكتاتورية والحكم الفردي

أعميا النظام عن بعد النظر وعن ضرورة التعاون مع شعبه ومع الدول العربية بدون استعلاء واحتقار، وهو ما طبع أسلوبه في التعاطي مع الأشقاء بعد انتهاء الحرب مع ايران. ولقد كان هدف النظام كغيره من الأنظمة العربية السيطرة على الفلسطينيين وعدم الاستعداد الجدّي لأي مواجهة مع اسرائيل والسعي إلى حرب عبثية مع إيران العملاقة.

وحتى مشاركة العراق في ظل البعث في النضال ضد اسرائيل كانت متواضعة، مقارنة ببطولات الجيش العراقي السابقة في حروب فلسطين عامي 1948 و1967 عندما كانت الطائرات العسكرية العراقية هي الوحيدة التي اخترقت الدفاعات الجوية الاسرائيلية. ولطالما أثبت الجيش العراقي بتفوق ضباطه وارتفاع مستويات التدريب في مواجهة اسرائيل. ولكن الأمر اختلف منذ العام 1970: فلقد ساعد صدّام الملك حسين ـ حليفه الدائم حتى وفاة الملك ـ ضد الفلسطينيين في الأردن. وفي حرب 1973 شارك العراق بشكل جانبي في الجولان ثم انسحب. وبعد معاهدة كامب دايفيد بين مصر واسرائيل شارك العراق مبدئياً في «جبهة الصمود والتصدي» ثم تركها. ووقّع «ميثاق العمل القومي» مع سورية عام 1979 ثم أبطله صدام لأنه قد يهدّد موقعه في السلطة. فكانت المحصلة أنّ الكثير من أعمال العراق من أجل العرب والفلسطينيين منذ السبعينيات وحتى سقوط البعث كلامية وفارغة وأغلبها للمزايدة بأنّ العراق أكثر عروبة ووطنية من غيره. وأصبح الخطاب القومي خشبياً يستعمل كل فترة لمصلحة النظام. فبعد احتلال العراق للكويت أصبح صدام فجأة مهتماً بفلسطين فأطلق بضعة صواريخ سكود باتجاه اسرائيل. أما علاقته مع سورية ولبنان فلقد حكمها كرهه لحافظ الأسد وصراعه مع دمشق للسيطرة على لبنان. ووصل الأمر بين البلدين عام 1976، إلى حشد العراق مائة ألف جندي على حدود سورية أثناء اشتداد الصراع بين المنظمات الفلسطينية والقوات السورية في بيروت. لقد ابتعد العراق عن الساحة اللبنانية نسبياً في الثمانينيات أثناء الحرب مع إيران ولكن ما أن انتهت الحرب عام 1988 حتى عاد العراق لدعم فئات لبنانية مناهضة لسورية ومنها القوات اللبنانية وقائد الجيش اللبناني السابق ميشال عون. وكان هذا الدعم مناقضاً تماماً لدعم العراق لليسار اللبناني عام 1976 عندما كان الزعيم اللبناني كمال جنبلاط معارضاً للوجود العسكري السوري في لبنان.

أما كيف استطاعت لجنة التسليح العراقية استقطاب الأموال الخيالية لانفاقها على سلع باهظة الكلفة، فذلك يعود إلى سيطرة الدولة مباشرة على موارد البلاد. إذ كان يكفي أن يأمر صدّام وزارة النفط باقتطاع خمسة بالمئة من عائدات البترول وإيداعها في رقم حساب سري في سويسرا يسمّى «صندوق التنمية الاستراتيجية». وكان على الوزارة أن تحضّر بياناتها المالية بدون هذه النسبة كي لا تثير أي شكوك. وخلال سنوات تخزن في هذا الحساب مبلغ 2.5 مليار دولار عام 1981. كما اقتطع صدّام عمولة على صادرات العراق كافة وأضافها إلى المبالغ الخاضعة للجنة التسلح. وإضافة إلى مصادر التسليح المالية، استقطب العراق آلاف العلماء العراقيين والعرب والأجانب في شتى المجالات، حتى أصبحوا ثروة بشرية استراتيجية دفعت الولايات المتحدة فيما بعد الكثير من رصيدها الديبلوماسي لوضع اليد عليهم واستجوابهم أو لاخراجهم من العراق أو اغتيالهم بمعاونة اسرائيل. وكان بينهم متخصصون في الأسلحة والكيمياء والأدوية والبيولوجيا وادارة الأعمال والعلاقات العامة والتصنيع العسكري وضباط عسكريون سابقون في الجيش العراقي والجيوش العربية وتقنيون. فانتشرت هذه الكادرات المهمة في العراق وفي أوروبا والولايات المتحدة لخدمة برامج التسلح العراقي. وسعى العراق عبر سفاراته حول العالم لجمع المعلومات الاستراتيجية التي يمكن استعمالها في هذه البرامج. كما أنّ معظم عمليات العقود والشراء كانت تتمّ بالسريّة التامة. وإشارة إلى أهمية التسلح وصل عدد العراقيين العاملين في التصنيع الحربي ستين ألفاً في أوساط الثمانينيات .

بشكل موازٍ للتصنيع العسكري، خطى العراق قدماً في التصنيع المدني والسّلمي ونمّى كادرات علميّة ممتازة، كانت أفضل مما لدى أي بلد عربي آخر. حتى أنّ العراق عام 1980 أصبح دولة عصرية تثير حسد العرب وإعجاب الاتحاد السوفياتي والغرب. فأنشئت المصانع والمعاهد ووُضعت خطط لخلق بنية تحتية من العلماء والعقول يتكل عليها البلد دون الحاجة إلى استيراد كل شيء، ذلك أنّ العراق بدأ تنفيذ مشاريع في السبعينيات تفوق طاقته البشريّة بكثير على التنفيذ، فبنت الدولة المدارس والجامعات وأرسلت آلاف الشبان العراقيين، ذكوراً وإناثاً، لمتابعة الدراسات الجامعية والعليا في أوروبا وأميركا وكندا.

وفي أوساط السبعينيات، واجه العراق نقصاً فادحاً لتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى التي تحتاج إلى اليد العاملة. فاستورد مئات الألوف من العمال والفلاحين من الدول العربية وخصوصاً من مصر والأردن والمغرب. وأصبح عدد هؤلاء يفوق 1.5 مليون عامل عام 1980. وعومل الوافدون العرب معاملة ممتازة، فدخلوا البلاد بدون الحاجة إلى تأشيرة وحصلوا على المساعدات الاجتماعية والضمان الصحي. كما دخل عدد كبير منهم في ملاك الدولة فأصبحوا موظفين رسميين في الوزارات وقطاعات الجيش. وهذه أمور لم تحصل في أي بلد آخر بهذه السرعة، لا سيما في دول عربية شهدت طفرة نفطية مشابهة للعراق في الفترة نفسها. وانتقلت قرى مصرية بأكملها بكل سكانها وأشيائها إلى العراق للاقامة والعمل في المناطق الزراعية الغنيّة. ولقد شكا معارضون عراقيون مقيمون في الغرب أنّ المواطن العربي يلقى معاملة في العراق أفضل مما يلقاه العراقي في بلده. ولكن استقبال العمالة العربية في العراق جلبت صيتاً حسناً للشعب العراقي بأنّه فاق جميع العرب كرماً وشهامة وضيافة.

وإضافة إلى استقدام العمالة العربية، سعى العراق إلى تطوير كفاءات الأجيال العراقية، فأطلق مشروعاً شجاعاً عام 1973 لبناء آلاف المدارس الثانوية في أنحاء البلاد بمعدّل مدرسة على الأقل في كل بلدة عراقية. ذلك أنّ الكثير من أبناء العراق كانوا يصلون إلى المرحلة الثانوية ويتوقفون عن المتابعة لعدم وجود مدرسة قريبة، فتحققت زيادة هامة في عدد الطلاب وخصوصاً في عدد الفتيات في المدارس.

وبسبب التعليم الإجباري، تحسّن وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي. ففي 1970، كانت نسبة الفتيات في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية 34 بالمئة. وعندما بدأت برامج بناء المدارس ونشر التعليم، ارتفعت النسبة، حتى وصلت إلى 95 بالمئة من كل الفتيات في أعمار المدرسة عام 1980. وحتى في المهن التي كانت مقفلة للنساء قبل العام 1968، أصبحت نسبة النساء مرتفعة وتفوق عدد الرجال أحياناً. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد المعلمات في أواخر السبعينيات 46 بالمئة من كل المعلمين، ونسبة الطبيبات 29 بالمئة، والاختصاصيات في الصيدلة 70 بالمئة، وطبيبات الأسنان 46 بالمئة. وانتسبت النساء إلى

القوى المسلحة بأعداد كبيرة، وبعضهن وصلن إلى مناصب إدارية وقيادية وعلمية هامة. كما انخرطت النساء في الكلية الحربية وبعضهن أصبحن طيارات في سلاح الجو. هذه الانجازات ليس أنها لم تتحقق في الدول العربية في ذلك الوقت فقط، بل لا تزال حلماً للنساء في بعض الدول العربية حتى اليوم. ولذلك يقول بعضهم إن نساء العراق سيذكرن السبعينيات كعصر العراق الذهبي[1].

وطالما أنّ الشعار كان إيجاد شعب عراقيّ متعلم، فهذا كان يعني أيضاً تعليم البالغين الأميين الذين لم تسنح لهم فرصة الذهاب إلى المدرسة في طفولتهم. فركزت الدولة على محو الأميّة في الأرياف وفي الأحياء الشعبية والفقيرة حتى لا تبقى القراءة والكتابة حكراً على المحظوظين في المجتمع وعلى الأغنياء. وأعلن في العام 1977 «يوم المعرفة» لإطلاق قانون البرنامج الوطني الشامل والاجباري لمحو الأمية، وأُجبر كل رجل وامرأة في سن الخامسة عشرة إلى الخامسة والأربعين أن يلتحقوا بصفوف تعلم القراءة والكتابة، ومن لا يلتحق يكون مصيره السجن. واعتبرت منظمة الاونيسكو التابعة للأمم المتحدة أن برنامج محو الأمية العراقي هو الأكبر والأكثر طموحاً في العالم ومنحت العراق جائزة الأمم المتحدة. كما أن الأونيسكو درست تجربة النموذج العراقي في محو الأمية ودوّنته في وثائق ومراجع وكتب لتنقله إلى دول أخرى تحتاج إلى برنامج لمحو الأميّة. وخلال عامين التحق مليون عراقي بمعاهد محو الأميّة وخصصت الحكومة ستين ألف معلم ومعلمة يعاونهم مئات الأخصائيين من الدول العربية. وبحلول العام 1982، خرّجت معاهد محو الأميّة في العراق مليوني مواطن أصبحوا قادرين على القراءة والكتابة.

كما بنت الدولة المستشفيات والعيادات الطبية، وشجعت الولادات مع هدية 2500 دولار من الحكومة لكل إنجاب، فازداد عدد السكان إلى 25 مليون خلال 25 سنة. وبنت الأسواق التجارية الحديثة وفُرض عليها قوانين للاهتمام بالنوعية والكلفة للمواطن.

وفي أوائل السبعينيات، أوصل العراق الكهرباء خلال فترة قياسية إلى 4000 قرية لم

(1) Berberoglu, Berch, *Power and Stability in the Middle East*, London, Zed Books, 1989.

تحصل عليها من قبل. وحتى لا يسأل العراقيون «ماذا نفعل بالكهرباء وقد وصلت إلى قرانا»، عجّلت الدولة بشراء ملايين البرادات وأجهزة التلفزيون ووزعتها مجاناً على المواطنين في كل العراق، وأمر صدام أن يبدأ التوزيع في مناطق الشيعة في جنوب العراق قبل غيرها، في محاولة لخطب ودّهم. ويرى مراقبون لشؤون العراق أنّ البعث نجح في السبعينيات في كسب جولة مع الشيعة بهذه المبادرات وباعتراف قادة من حزب الدعوة لأن أحوال الناس تحسّنت على الرغم من أن مطلب الشيعة بمشاركة أوسع في الحكم لم يتحقق[1]. ثم اتجهت المشاريع شمالاً فخصصت مناطق الأكراد بمبلغ 3 مليارات دولار لتُصرف بطريقة المشاريع ذاتها في مناطق الشيعة.

وإشارة إلى اهتمام دولة البعث بالشأن الخدماتي، فبعدما دمرت القوات الأميركية البنية التحتية العراقية في شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1991، أصرّت الحكومة على إعادة الخدمات قبل أي اعتبار آخر، وخلال 30 يوماً بعد الحرب، عادت الماء والكهرباء وشبكات الهاتف إلى كل العراق. وهذا ما فشل عنه الاحتلال الأميركي للعراق طيلة سنوات الاحتلال من 2003 إلى 2011.

ولم تقتصر جهود دولة البعث على العراق، بل أسّست الصندوق الوطني للتنمية الخارجية، أسوة بصندوق الكويت، لمساعدة الدول العربية الفقيرة، بميزانية 800 مليون دولار. وأعطى العراق منحاً مالية متواصلة لليمن والصومال وهديّة قيمتها 50 ألف دولار لكل رئيس أفريقي فقير يزوره في بغداد. وعمل العراق على منافسة السعودية في بناء المساجد في آسيا وأفريقيا.

ولأن الثروة تفسد العقول، فلقد جلبت كثرة المال للعراق الفساد والوساطة والمحسوبيات وشراء الضمائر. فحاولت الدولة قمع هذا المنحى باصدار القانونين 8 و52 في أواسط السبعينيات قضيا بعقوبة الإعدام لتهم الرشوة والفساد. وبما أنّ صدّام أظهر جديّة

---

(1) Said K. Aburish, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*, London, Bloomsbury, 2001, p. 110.

في قتل من يخالفه، حيث أعدم نائبي وزير لأنهما قبلا رشاوى، أعطى القانونان نتيجة جيدة وخفّ الفساد نسبياً.

شرحنا في الصفحات السابقة كيف قدّمت دولة البعث في ظل صدّام حسين الكثير لشعب العراق، ما يترك انطباعاً غريباً لدى القارىء المعاصر الذي يطل على الموضوع من منظور العام 2012، بعد أن سقط نظام البعث وطاب النقد المباح. فكيف يمكن لشخص كصدام وصفه الإعلام الغربي كسفاح ودكتاتور أن يعمل شيئاً مفيداً لشعبه؟ وخصوصاً بعدما قال دونالد رمسفيلد وديك تشيني، إنّ صدام هو «أسوأ من أدولف هتلر» (وهذه مبالغة لأنّ هتلر بدأ حرباً عالمية وجلب الدمار على ألمانيا وقتل ملايين البشر وبخاصة من الروس والبولونيين واليهود والغجر). لقد بات من المريح والمربح لأي كاتب أن يغوص في «بروبغندا» ودعاوى الجانب الأميركي المنتصر وفي إيجاد المزيد من النعوت والقصص المرعبة عن الرئيس العراقي السابق، خصوصاً أنّه لم تبق صحيفة أو فضائية عربية إلا وتسير في ركاب النيوليبرالية الغربية، وإلا كان مصير هؤلاء الكتّاب والصحافيين الموت جوعاً.

ولذلك فإنّه أمر غير مرحب به بعد سقوط نظام البعث في العراق أن يعمد كاتب باسم الموضوعية والحقيقة التاريخية إلى الدلالة على ما قد يكون قد فعله هذا النظام في ظل حكم صدام لمصلحة شعبه في السبعينيات. هذه المفارقة في رسم صورة لصدام ودولة البعث بأنّهما مجرمان بحق شعبهما وبحق جيران العراق، وفي الوقت ذاته قدّما إصلاحاً اجتماعياً واقتصادياً لمصلحة المواطن العادي في العراق تقتضي الملاحظات التالية:

أولاً، إن وحشية حكم البعث حملت الكثير من الطريقة العربية التقليدية في الحكم، ولعل النظام كان مقتنعاً بجدوى ما يقوم به لمصلحة بلده وأمته. ففي سائر الدول العربية ثمّة درجات من العنف ضد المواطن وقمع لحقوق الانسان. فاذا وصل نظام البعث العراقي في مستوى قمعه إلى عشر درجات فغيره ربما وصل إلى خمس درجات أو ثماني. والنتيجة واحدة وهي غياب الديمقراطية في المنطقة العربية؛ والعراق أراد أن يطبّق أسلوب «الأب المستبد العادل» على طريقته.

ثانياً، نظام البعث في العراق كان نتيجة بيئته، إذ يتضح من الفصول السابقة أنّ العراق شهد الكثير من العنف والقتل المجاني في القرن العشرين، فعمل بمبدأ «إن لم تكن ذئباً تلتك الذئاب». ذلك أن كل انقلاب في أرض الرافدين كان يحمل في ثناياه مشاريع قتل ورعب أكبر من سابقاتها. وربما أوصل البعث القمع إلى أساليب غير مألوفة. كما أنّ صدّام ومن حوله من رجال تكريت تربّوا في مجتمع قبلي صارم وعنيف، يحمل الرجال السلاح ويأخذون بالثأر ويضربون بعضهم بعضاً بغرض الأذية ويتعصبون للشرف وينهبون على جري البداوة ويقدّسون القوة الجسديّة. هكذا فهموا وهكذا حكموا، وإذا لم تقتلهم أولاً سيقتلوك. وربما قال فرويد إنّ مسألة تحول العراق إلى الجمهورية نظر فيها المواطن العراقي إلى صدّام كأنّه أبوه، فكلما ضربه هذا الأب كلما تعلق به وأحبه أكثر: فهو يطعمه ويسقيه ويعلمه ويعالجه، ثم يضربه، وقد يقتله.

ثالثاً، تكون الكتابة أكثر ضميرية وصالحة لامتحان التاريخ عندما تلتزم بالوقائع والارقام والحقائق. إذ الشائع اليوم هو جمع أكبر عدد من القصص عن مساوىء صدّام أو أي زعيم آخر من دول العالم الثالث بعدما سقط عن الساحة، وقد نجحت الولايات المتحدة الأميركية في اسقاطه.

غُلبة النفط والاقتصاد الريعي: في السبعينيات اتضحت صورة العراق كدولة ذات اقتصاد ريعي بامتياز تتكل على عائدات البترول ويحتكر النظام السلطوي فيه هذه العائدات لتسيطر على أوجه النشاط الاقتصادي بدون نظام ضرائبي وبدون تطوير قطاعات حقيقية.

ولفهم مركزية بطش الدولة العراقية وقوتها، يجب موضعة القطاع النفطي في سياق العراق التاريخي حيث كانت أرباح الاستعمار وتوظيفاته هي المصدر الرئيسي للدخل القومي، والتي كانت تُسلّم إلى الحكومة لتنفقها على البلاد. وساعد في تقوية هذا النمط من الحكم تأميم البترول في الفترة 1972 إلى 1975 عندما كانت أسواق النفط العالمية تشهد هزات إستراتيجية ضاعفت سعره 300 بالمئة خلال أشهر، ما منح السلطة الحاكمة قوة إنفاق لا حدود لها.

ولوصف الصورة بوضوح، فقد كان دخل الحكومة العراقية من قطاع النفط عند تبوّء البعث مقاليد الحكم عام 1968، أقل من 500 مليون دولار، ارتفع إلى ستة مليارات دولار عام 1974 وإلى أكثر من 12 مليار دولار عام 1979، أي بزيادة ستة أضعاف خلال عشر سنوات. فجاءت خطوات النظام لتثبيت حكمه مواكبة لطفرة مالية كبيرة. من هنا يجدر القول إن قوة الدولة المركزية الدكتاتورية كانت نتيجة طبيعية لنمط التبعية الامبريالي الذي تحدث عنه الاقتصادي المصري سمير أمين وليس محاولة تقليد دول أوروبا الشرقية ذات الاقتصاد المنظم. هذا النمط الامبريالي التبعي يمكن وصفه كالتالي: لقد وقعت على كاهل النظام مهمة بناء اقتصاد حديث لغياب طبقة وسطى حرة وديناميكية، وأمام حقيقة تغلّب مادة وحيدة هي البترول على الناتج القومي، وحقيقة الاتكال على دول معيّنة في التبادل التجاري تشتري البترول العراقي وتبيع العراق الأغذية والمواد والسلع الاستهلاكية التي يحتاجها. أما غلبة النفط على هيكلية الاقتصاد العراقي، فتتضح في نسبة هذا القطاع إلى الناتج القومي في بداية السبعينيات، حيث قفزت مساهمة البترول في الدخل القومي من 35٪ عام 1970 إلى 60٪ عام 1974. كما أن حصة النفط في مداخيل القطاع العام، بما فيه الوزارات، ارتفعت من 52٪ عام 1971 إلى 87٪ عام 1976. وأصبحت نسبة النفط الخام إلى مجموع الصادرات العراقية 98 بالمئة، أي أنّ البترول أصبح السلعة الوحيدة تقريباً التي يصدّرها العراق. وهي نسبة خطرة في هيكلية الاقتصادات الناشئة التي لن تحصل على فرصة ثانية لتحسين شروط تجارتها الخارجية مع أسواق دولية كانت ذاهبة نحو العولمة.

ولم تفلت دولة العراق الحديثة من غلبة النفط على نظامها الاقتصادي حتى بعد عقود من الاستقلال بل بقيت ضمن هيكلية بدائية ريعيّة لا تختلف عن أشد الدول الأفريقية تخلفاً في الاتكال على سلعة واحدة في دخلها الوطني. فلم يكن هناك مسعى إلى تطوير القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وخلق طبقات اجتماعية تدفع باتجاه صناعات بديلة وقطاعات خدماتية حديثة كالسياحة والقطاع المصرفي والتجارة. وطالما فرحت بعض الدول العربية النفطية بسعر عملتها المرتفع مقارنة بالدولار الأميركي والجنيه الاسترليني ولكن هذا الأمر كان مرضياً وعارضاً من عوارض الاقتصاد الريعي الذي يُلحق الضرر

بالاقتصادات الناشئة فيجعل تطوير الصادرات الوطنية البديلة أمراً في غاية الصعوبة لغلاء ثمنها نسبياً وعجزها عن المنافسة، في حين يفتح الباب على مصراعيه لاستيراد السلع الاستهلاكية، فتتدهور الصناعات الوطنية وتدفع سكان المناطق الريفية إلى البحث عن العمل في المدن حيث الأجور أفضل، ويصبح استيراد الغذاء أمراً أقل كلفة من إنتاجه محلياً.

إن محاولات الكادرات الخبيرة في شركة النفط العراقي ووزارة النفط إدارة القطاع كمؤسسة إدارية حديثة، كما أشرنا سابقاً، فشلت فشلاً ذريعاً، ليس بسبب التدخل السياسي من الحكومات الثورية في بداية الستينيات فقط، بل أيضاً بسبب سعي البعث والنظام الدكتاتوري إلى استقطاب الصلاحيات والسلطات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد. لقد امتلك صدّام ومن معه معلومات واسعة ومهارة في النفط اكتسبها أثناء التعاطي مع ملف تأميم الشركة الأجنبية. ولكن هذا لا يبرر استقطاب الحكام لقرارات النفط. فعدا سياسة التسعير، هنالك مسائل الاقتصاد الدولي وحاجات الدول المستوردة للبترول وظروفها، ووضع البنية التحتية البترولية في العراق، ومفاوضات أوبك، وعمل المهندسين والعلماء وأصحاب الاختصاص وتوزيع العوائد وميزانية الدولة. فإذا أضفنا إلى ذلك استفراد صدّام ودائرته الضيقة بكل القرارات السياسية والعسكرية حصلنا على ظاهرة الاستخفاف بالقدرات البشرية للبلاد وعدم استخدامها في النمو الصحيح لاقتصاد معافى، وبالتالي اضطرارها للهجرة. وهي ظاهرة تعاني منها الدول العربية ودول العالم الثالث وتسمى «هجرة الأدمغة» التي يرحب بها طبعاً العالم الغربي.

تخلّف الزراعة والصناعة وهيمنة القطاع العام: وعى الانقلابيون عام 1968 عواقب التأخر في إنجاز الاصلاح الزراعي وسلبياته الذي ابتدأ بعد ثورة 1958، وحاولوا تصحيح القطاع عبر القانون رقم 117 للعام 1970، الذي قيّد الملكيات الفردية وأنهى منهج التعويض عن كبار الملّاكين الذين خسروا أراضيهم من جراء الاصلاح، خصوصاً أن التعويض وقع على كاهل الفلاحين الفقراء، لدفعهم إلى المزيد من الفقر والاستدانة وبالتالي إلى هجرة الارياف. واستناداً إلى الاحصاء الزراعي للعام 1971، فقد ناهز عدد الملّاكين في العراق 600 ألف ملاك عام 1970 مقارنة بـ250 ألفاً في العام الذي سبق ثورة 1958. ومعلومة أخرى

تشير إلى أنّ كثافة الملكية قد تراجعت بين الفترتين، حيث تملّك واحد بالمئة من الاقطاعيين حوالى 55٪ بالمئة من الاراضي، وتدنّت هذه الحصة إلى 22 بالمئة عام 1970. في العام 1973 تمّ توزيع 23٪ من الأراضي الزراعية على مستفيدين جدد حسب القانون الجديد، في حين استأجر فلاحون 35٪ من الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة مباشرة. وبلغت نسبة الاراضي التي يملكها أفراد غير مستفيدين من التوزيع الجديد وفي القطاع الخاص 36٪ من كل الأراضي الزراعية. كما أن عدد التعاونيات الزراعية على الطريقة الاشتراكية قد ارتفع.

ومنح البعث اهتماماً كبيراً للقطاع الزراعي ولتنمية الأرياف، مدركاً أن هذا القطاع هو طاقة هائلة في بلد يشقه نهران وتغطيه مساحات شاسعة من التربة الخصبة. فاستجلبت الدولة الشركات الأجنبية وطلبت منها إنجاز مشاريع زراعية بسرعة قياسية ومكننة الزراعة. واقترحت الشركات الأجنبية ضرورة تجفيف المستنقعات في جنوب العراق لتخفيف مستوى الملوحة في الأراضي، وهو المشروع الذي بدأته الحكومة عام 1955، ونفّذه البعث في السبعينيات[1]. وحتى 1978، استطاعت الحكومة بمساعدة الشركات الأجنبية تنمية وتطوير 25 ألف هكتار. وتوقف العمل فيما بعد بسبب تضاؤل عائدات النفط وبدء الحرب مع إيران. ولقد جربت الدولة إقامة التعاونيات الزراعية على طريقة الاشتراكية السوفياتية ولكنها لم ترق للفلاحين العراقيين، فأوقفتها كي لا تفرض شيئاً ليس من «عادات العرب». وساهم الاصلاح الجديد ودخول مكننة الزراعة في تحسين الحياة في الارياف ولكن بدرجة متواضعة، ذلك أن القطاع الزراعي استمر في الانحدار كما أنّ مساحة الاراضي الزراعية في العراق انخفضت بنسبة 30 بالمئة في الفترة الممتدة من 1958 إلى 1977. ولكن العراق لم يتمكن من تحقيق مستويات الانتاج والمساحات المزروعة التي كان يتمتع بها في العهد الملكي. كما أعطى القانون 1970 نتيجة عكسية، فقد انخفض حجم العمالة الزراعية في العراق من 1.5 مليون مزارع عام 1971 إلى أقل من مليون عام 1977، أي من 51 بالمئة من اليد العاملة العراقية إلى 30 بالمئة.

---

(1) لكن معارضي النظام انتقدوا هذا العمل بأنه جريمة بحق مجتمع المستنقعات كما انتقدت المنظمات الانسانية الغربية تجفيف المستنقعات على أنه يقضي على حضارة القرى المائية في المنطقة.

وحتى لا يبدو الأمر وكأن الاصلاح الزراعي كان السبب في تراجع الزراعة، فهناك أسباب وجيهة منها زيادة الملوحة من جراء الريّ المكثف وضعف التسويق وزهد الاسعار في القطاع الزراعي مقارنة بالسلع الاستهلاكية، والهجرة الكبيرة من الارياف إلى المدن حيث الوظائف والخدمات وحيث تقوم الدولة بإنفاق عائدات البترول.

ولم تهمل الدولة الأرياف فتمّ بناء المدارس والمستوصفات ومدّت شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي وبالتالي امّحت الحياة التقليدية الصعبة في الريف العراقي. ولكن تحسّن مستوى المعيشة نسبياً في الأرياف نجم عن الانفاق الحكومي وليس بسبب زيادة الانتاجية الزراعية المأمولة. وعلى الرغم من الانفاق استمرت الأغلبية الساحقة من سكان الريف تعيش في الفقر وتعاني من ضعف التربة. ووصل حدّ التدهور في الانتاجية إلى درجة أن العمالة الزراعية الضخمة لم تسهم عام 1980 سوى بنسبة 5 بالمئة من الناتج المحلي العراقي، فكان ردّ فعل الحكومة سطحياً وذلك عبر زيادة استيراد المواد الغذائية من خارج العراق، حتى بلغت فاتورة الاستيراد الغذائي عام 1980 أكثر من 1.4 مليار دولار، أي أعلى بكثير من قيمة الانتاج الزراعي في العراق. في تلك الفترة بالذات كثر الحديث في العالم العربي وفي المنتديات الفكرية عن «الأمن الغذائي العربي»، وعن احتمال انتقام الغرب من حظر النفط العربي عام 1974 عبر استعمال الغذاء كسلاح إستراتيجي. وليس غريباً أن صلب قرار مجلس الأمن عام 1995 حول العقوبات الاقتصادية على العراق ركز على برنامج «النفط مقابل الغذاء»، وهي معادلة لئيمة ساهم في الوصول إليها انعدام التوجه العلمي والديمقراطي للحكومات العربية في إدارة الريع النفطي ومشاريع التنمية منذ الستينيات.

أما قطاع التصنيع المدني فلقد راوحت مساهمته بين 5 بالمئة وعشرة بالمئة في السبعينيات. وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بطموحات النظام وحجم الطاقات البشرية العراقية. ولعل ارتفاع مداخيل النفط في تلك الفترة كان لعنة للقطاعات الانتاجية الأخرى إذ أعطت هذه المداخيل النظام والشعب العراقي شعوراً بالاطمئنان إلى مستقبل وردي مدعوم بالانفاق الحكومي. وما زاد وضع التصنيع سوءاً هو غلبة القطاع العام ومساهمته بثلاثة أرباع

الانتاج الصناعي العراقي. وهنا أيضاً دليل على قتل النظام للروح الخلاقة وللمبادرة الفردية. كما أن المصانع العملاقة التي بنتها الحكومة كانت أفيالاً بيضاء لم تصل إلى مستوى إنتاجها النظري الذي تأسّست عليه واعتمدت على الأسواق الخارجية غير المضمونة (وهو وضع مشابه لما خبرته سورية في الفترة ذاتها) .

لم يقتصر دور لجنة المتابعة للشؤون النفطية التي أدارها صدّام حسين وعدنان حمداني على النفط بل كانت عبارة عن مصدر التخطيط والإلهام الأعلى لشؤون الاقتصاد العراقي. ولم تكن هذه اللجنة مستقيمة في قراراتها، بل كانت تلجأ إلى ألاعيب أفقدتها مصداقيتها، فتجاوزت الأصول القانونية والتجارية الصحيحة في مناقصة المشاريع عبر إدعائها أنّ للمشروع الذي تتخذ القرار بشأنه «أهدافاً إستراتيجية». فتغلق الباب على التنافس بمناقصة وتقرر اسم الطرف الذي سينفّذ المشروع، حتى لو كان قرار اللجنة في النهاية مضراً تماماً بمصالح العراق، فوُلدت مشاريع تصنيع وشركات ضخمة بقرار من هذه اللجنة دون أن يكون لها أساس إقتصادي. والمضحك المبكي أنه لم يخلُ خطاب مسؤول عراقي بدءاً بصدّام ومروراً بالوزراء والرسميين عن ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية للعراق وعدم الاتكال على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني. وحتى في المنتديات العربية والدولية كانت عادة المسؤولين العرب هي تكرار مقولة تنويع مصادر الدخل (economic diversification) ولكن دون الانخراط في خطوات عملية لتنفيذ هذا الأمر. والأغرب من ذلك أن المجهود الرئيسي الذي قامت الحكومة العراقية به هو المزيد من الانفاق على مهام التنقيب عن آبار جديدة للنفط وتوسيع وزيادة إنتاج الحقول المستمرة. ولسنوات طويلة كانت للعراق حصة الأسد (أكثر من النصف) في عقود النفط بين دول الشرق الأوسط والشركات العالمية.

أما قطاع البناء الذي كان في بداية عصر الجمهورية قطاعاً خاصاً، أصبح في نهاية السبعينيات بمعظمه قطاعاً تديره الدولة ويوظف 75 ألف عامل، ويفوق في الانتاج ونسبة الاستثمار قطاعي التصنيع والزراعة. ولكن أكثر من 75٪ من نتاج هذا القطاع كان في الأبنية وليس في المصانع والجسور الضرورية للبنية التحتية. كما تمركزت معظم هذه المشاريع في بغداد وضواحيها. إذ يلاحظ الزوار ضخامة العاصمة العراقية وكثرة أبنيتها الحديثة وقيمة

منشآتها من ناحية التكلفة وطرقاتها السريعة. وكانت بغداد تشكو في السابق من قلّة الفنادق، فظهرت مشاريع عمرانية كثيرة لتنشيط السياحة وزيادة عدد الفنادق، ومنها فندق الرشيد وفندق فلسطين والاحياء التي تحوي مطاعم ومتنزهات.

ومن عيوب الاقتصاد العراقي في السبعينيات أنّ قطاع المفرّق للسلع الاستهلاكية ارتكز بنسبة 90 بالمئة على البضائع المستوردة ولم يوظف أكثر من مئة ألف عامل. أما ما يسمى بقطاع الخدمات، فاقتصر بشكل رئيس على القطاع العام الذي استوعب معظم العمالة الخدماتية في البلاد، بعكس لبنان حيث حشد القطاع الخدماتي القسم الأكبر من اليد العاملة وأسهم بنسبة سبعين بالمئة من الدخل الوطني في السياحة والمصارف وعمليات التصدير والاستيراد والمستشفيات والجامعات والتجارة العامة والمواصلات والترانزيت والمعلوماتية، إلخ. لقد استوعب القطاع العام في العراق عام 1977 أكثر من مليون عامل، ستمائة ألف منهم كانوا في الدوائر الحكومية، عدا عن القوى المسلحة التي بلغ عديدها ربع المليون عام 1977 والمتقاعدين من الوظائف العامة المتكلين في معاشهم على الدولة والبالغ عددهم مائتي ألف. وتكشف أرقام القطاع العام لسنة 1977 هشاشة النشاط الذي كان يقوم به موظفو القطاع العام. فقد استقطبت وزارة الداخلية بمفردها 150 ألف موظف في أجهزة أمن ومخابرات مدنية مختلفة لمراقبة المواطنين وخلق جو من الرعب في صفوف الشعب. أضف إلى ذلك 50 ألف موظف في وزارة الشؤون الرئاسية لحماية النظام والقيام بمهام مخابراتية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 أعلن وزير الداخلية «أن حجم الوزارة يجب أن يكبر لانجاز معاملات المواطنين بأسرع وقت ممكن». ويتصور المرء الأعباء المالية الضخمة التي تفرضها هذه الأجهزة الأمنية التي لا يحتاج إليها الشعب والتي تنغّص حياته بالمراقبة والعقاب يومياً.

لقد مثّلت الدولة في العراق ما يساوي نسبة 60 بالمئة من الناتج المحلي القائم العراقي، وهذه نسبة لا مثيل لها في العالم، وذلك بسبب هيمنتها الكاملة على قطاع النفط وصناعته وتسويقه وخطوط شحنه. وذهب النظام في سيطرته على حياة المواطنين بعيداً،

فكان الأب والمستبد الذي بيده توظيف الناس وإطعامهم وسجنهم وإطلاقهم وتعليمهم ومعالجة صحتهم. فالدولة ملكت أكبر وأهم المرافق الصناعية والاقتصادية والتجارة الخارجية. وحتى التجارة الداخلية لم تكن تسير على ما يرام من دون التدخل المباشر من النظام وأزلامه. والنتيجة أن النظام وضع يده في كل مكان يشتم فيه مصدراً للمال وشارك في الأرباح والمداخيل على طريقة «البلطجية» في مصر و«قبضايات المدن» في بلاد الشام.

قمع اليد العاملة

ربط النظام الاقتصادي العراقي حياة ملايين المواطنين بشبكة توزيع للثروة خضعت لمشيئة نخبة ضيقة من الأشخاص. وأصبحت آمال الشعب وطموحاته رهينة، فكانت النتيجة كالقول المتداول في العراق «حكم الفلوس والكرباج»، تأمين كميات ضخمة من البضائع الاستهلاكية المستوردة لم يشهدها العراق من قبل، وبناء جهاز أمني رهيب لادارة البلاد بالقمع، وأصبحت الدولة هي الأم التي تؤمّن العمل لآلاف الخريجين الجامعيين ولمئات الآلاف من النازحين الريفيين، وأصبحت الدوائر الحكومية معسكرات ضخمة للاستهلاك لا تسهم في الناتج القومي.

هذا الوضع المأساوي للاقتصاد فضحه التنامي العظيم في الحاجة إلى اليد العاملة الخبيرة، ذلك أنّ الدعوات إلى تطوير الاقتصاد وتنويع قاعدته أوصلت أصحاب الأمر إلى تكليف فرق اختصاصية بدرس وتخطيط مشاريع للوصول إلى الاقتصاد الحديث. وكشفت الخطة الخمسية العراقية للفترة 1976 إلى 1980 أنّ تنفيذ المشاريع العمرانية والمنشآت الصناعية والبنيوية الضرورية لتطوير الاقتصاد العراقي يحتاج إلى مئات الألوف من أصحاب الاختصاص والحرفيين ومعظمهم غير متوافر في العراق. هذا النقص الفادح في اليد العاملة المتخصصة عكسته أرقام الخطط: احتاج العراق إلى 500 ألف عامل يدوي يحملون القليل من الخبرة، و375 ألف حرفي، و150 ألف جامعي صاحب اختصاص. ويسأل المرء إذا كان يُعقل أنّ العراق لم يجد هؤلاء في قواه العاملة المحليّة والجواب هو أنه في أجواء الحماسة الثورية وغياب بعد النظر والتعسف في إصدار القوانين والقرارات، فات على الحكومة أن

مسألة تخطيط الموارد البشريّة ودرس الاحتياجات التربوية والمهنيّة على الأمد الطويل تدخل في أساس عملية البناء الاقتصادي. وحتى لو خرّجت الجامعات والمعاهد العراقية مئات الألوف من حملة الشهادات، فالعدد ليس هو المهم بمقدار ما تكون الاختصاصات موجهة لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني. ولقد لحظ الخبراء أن الحاجيات الشرية المذكورة أعلاه يجب أن يتمّ التعاقد معها من خارج العراق لأن جلّ ما تستطيعه المؤسسات التعليمية العراقية هو تخريج 20 ألفاً من الاختصاصات المطلوبة (مهندسون وعلماء وأطباء، إلخ) ورقم مماثل من الحرفيين والمهنيين (كهرباء، ميكانيك، بناء، استعمال أدوات، إلخ).

وجرت العادة، ليس في العراق فحسب بل في معظم الدول العربية، على أنظمة تربوية تخرّج ألوف المحامين واختصاصات الأدب والتاريخ والفلسفة على حساب الاختصاصات التي تضطر صاحبها إلى توسيخ يديه أو إلى دخول ورشة عمل والخروج من المكتب، كالهندسة مثلاً، إذ كانت العقلية السائدة هي السعي إلى عمل مكتبي. فإذا احتاج العراق إلى عشرة آلاف ورّاق (تلييس الجدران بالاسمنت) فإنّه سيجدهم في لبنان أو في الأردن، وإذا احتاج إلى مهندسين مدنيين فإنه سيجدهم في مصر وسورية، وهكذا. في الواقع لم يكن «العراق الثوري» بأفضل حال كثيراً من دول الخليج التقليدية التي اعتمدت هي أيضاً على عمالة عربية وأجنبية ضخمة في الفترة الممتدة من 1970 إلى 1990.

سيطرت الحكومة العراقية في السبعينيات، قبل ضياع البلاد في حروب طويلة منذ 1980، على المدخول الرئيسي من البترول وحلمت بمشاريع واستوردت المواد الأولية والغذاء والعمال والخبراء لبناء دولة يفتخر بها العراقيون والعرب أجمعين. ولكنها كانت أحلام لا أساس لها في أرض الواقع تريد بناء اقتصاد على اساس استهلاك كل شيء من القشّة إلى الجمبوجت ومن عامل التنظيفات إلى العالم الذري. فمثلاً احتاج الخبراء اليابانيون العاملون في مشاريع العراق إلى استيراد عشرات الآلاف من العمال الصينيين، كما أن المشاريع التي عُقدت مع يوغسلافيا نصّت على استيراد آلاف العمال لتنفيذها. وحتى تقارير البنك الدولي عام 1985 كانت تتكلم عن نقص العراق في قواه العاملة الفعلية والضرورية، مع أن العراق كان يوصف أنذاك بأنه من الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية، كمصر

والمغرب والجزائر والسودان. وبالتالي كان يفترض أنّ طاقاته المالية وخططه التنموية ستمكنه في السنين التي تبعت انقلاب عام 1968 أن يخلق نواة بشرية مؤهلة لتطويره. ولكن هذا لم يحصل.

وأسهم في هذا الوضع المأساوي في الهيكلية الاقتصادية للبلاد أنّ قوى الأمن والمخابرات التي أقامها النظام أصبحت مغناطيساً عملاقاً و«شفاطاً» يبتلع أي طاقة علميّة عراقية أو موهبة خلاقة لاستعمالها في أتون نهب الشعب العراقي وتدميره. وهذا الاستقطاب للطاقات من أجل العمل الأمني والمخابراتي بدأ منذ أواسط السبعينيات.

ومن المثير للدهشة أن الخطط الخمسية المتتالية كانت تهمل دوماً مسألة النقص في القوى العاملة ولا تذكر مبادىء العرض والطلب في سوق العمل المحلي والدولي. في العراق، لم يكن ثمّة سوق عمل لأنّ آلة النظام سيطرت على مقوّمات البلاد وعلى الدخل الوطني وأنفقته ووظفته كما يحلو لها، من دون رادع أو محاسبة برلمانية. أما إذا سأل مواطن عراقي عن هذه الفضائح، فربما كان مصيره السجن أو تهمة العمالة لاسرائيل وربما لقي عقوبة الاعدام. ومن الأدلة على غياب سوق عمل حقيقي يخلق توازناً ويخفف من البطالة المقنعة أنّ القوانين التعسفيّة منعت القطاع الخاص من توظيف أصحاب الشهادات أو الاختصاص الذين طُردوا من الوزارات أو من مؤسسات القطاع العام، أو تركوا القطاع العام طواعيّة، إمعاناً في معاقبة هؤلاء! فتُغلق الطريق أمام الشباب للبحث عن لقمة العيش أو عن عمل لائق خارج مؤسسات النظام.

ولم تكن سياسة البعث لائقة تجاه الطبقة العاملة العراقية، بل اعتبرت بسبب شعاراتها الاشتراكية، أنها تنطق باسم العمال والفلاحين وتعمل لمصلحتهم. فلا يجوز للعمال الانتظام في جمعيات أو نقابات خارج الحزب الحاكم، أو انتقاد السياسة الحكومية. فكان منطق النظام تجاه العمال على طريقة «لأنك أخي الصغير فستفعل ما أقول بدون مناقشة». فكانت هذه العلاقة وصفة ليصبح الأخ الأكبر شخصاً تحب أن تكرهه. ففي ظل حكم البعث أصبحت النقابات والاتحادات العمالية مجرد فرع للقطاع العام ومنعت القوانين أي تنظيم

عمالي خارج هذا الاطار. أما الآلية التي وضعتها السلطة لحل المشاكل والأزمات التي تحدث بين الادارة والعمال في مؤسسات القطاع العام والخاص، فكانت عبارة عن لجان يتمثّل فيها الطرفان ولكن يقوم البعث بتعيين ممثلي العمال.

وفي هذا الصدد ليس ضرورياً أن تكون الدولة دكتاتورية لتقضي على الحركة النقابية. فقد حصل في لبنان أمر مشابه في التسعينيات عندما قضت مصالح القوى السياسية المنخرطة في السلطة بتطويع الاتحاد العمالي العام وبالتالي أصبح العمال والسلطة الحاكمة في الخندق ذاته. ومتى فهمنا أن الفرق في لبنان اختفى بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة أدركنا أنه في حال الخلاف بين العمال وأرباب العمل فلن تكون الحكومة معيناً للعمال. وهذا الوضع بذاته يؤذي سوق العمل ويقتل قوانين العرض والطلب؛ وأساس ذلك أنّ العامل (العرض) يملك قوته وخبرته ورب العامل (الطلب) هو مالك وسائل الانتاج وبحاجة إلى العامل، فيلتقيان في سوق العمل ويتفاوضان على الأجر الذي يحدد عدد الساعات أو ثمن العمل المطلوب القيام به (مقطوعية). فإذا استعمل رب العمل قوته لاستغلال العمال قام هؤلاء بتنظيم صفوفهم في نقابة للحصول على شروط أفضل. وهنا يدخل عامل الاستغلال والتدخل السياسي ويقضي على هذا القانون الطبيعي. فاذا كان الوزير صاحب مؤسسات خاصة توظّف مئات العمال وفي الوقت ذاته صاحب نفوذ وتأثير داخل الاتحاد العمالي فسيعمل جهده لكي لا يحصل العامل على أجره العادل. من هنا ضرورة الحفاظ على استقلالية الطبقة العاملة ومنع هيمنة السلطة، حتى لو كانت الحكومة تدّعي تمثيلها. وهذا ما لم يحصل في العراق.

لقد أدرك النظام مساوىء القضاء على سوق العمل، فشنّ حملة توعية لزيادة الانتاجية لمصلحة الوطن، وعقد صدّام حسين في أواسط السبعينيات لقاءات مع مسؤولي شركات القطاع العام بحضور العمال لحثّهم على زيادة الانتاج. ولكن حملات التوعية أعطت عكس النتيجة المرجوة: فهي لم تخلق حوافز بل أرعبت العمال («زِد نشاطك وإنتاجك وإلّا!»). وبدلاً من معالجة جذور المشكلة قامت الحكومة بتشديد المراقبة والمحاسبة على العمال وإضافة وظيفة «فورمان» ليدقق فيمن يعمل بجهد ومن لا يعمل، فيعاقب المتقاعس عن

العمل. ورُبط الأجر بمستوى الانتاج للعمال، ولكن معاشات كبار الموظفين والمحاسيب لم تتأثر سلباً، على الرغم من أن العادة في الشركات الأميركية هي مكافأة رئيس الشركة أو مديرها العام عندما يتحسن الانتاج وإزاحته إذا تعرضت أسهم الشركة لهبوط شديد. لم تكن نيّات النظام سيئة دوماً تجاه الطبقة العاملة، فقد حاول البعث تحسين وضع العمال عبر منحهم وظائف ثابتة لا يزيحهم عنها أحد. ولكن المصيبة أن هذا الضمان الأبدي أقنع الموظفين بعدم القيام بأي جهد وبتضييع الوقت أثناء ساعات العمل وبالتغيّب. وبالتالي عجزت الحكومة فيما بعد عن معالجة مشكلة الانتاجية؛ فالنظام كان ذكيّاً أيضاً في أساليب استيعاب النقمة وذلك بزيادة الرواتب والأجور كل فترة وزيادة الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، فيشعر المواطن بتحسّن مستوى معيشته دون زيادة في الانتاجية الوطنية خارج تقلبات أسعار النفط وبالتالي وفود أموال جديدة إلى النظام لينفقها وليشتري الولاء السياسي، ولكن كل هذه الأساليب الارتجالية لم تبنِ اقتصاداً ولا وطناً يلبي طموحات العراقيين.

فإذا كان وضع العمالة الوطنية صعباً في العراق فلماذا لم نشهد تحركات شعبية؟ الجواب هو نفسه الذي يُعطى عن السؤال لماذا لم يتحرك الشعب العراقي ضد الاستبداد خلال 30 عاماً؟ والسبب هو الآلة الأمنية الرهيبة التي ملكت مقوّمات لا حدود لها من مال ورجال وأسلحة واستخبارات ونفوذ وشبكات في كل البلاد وفي أصغر القرى والأحياء. ولذلك لم يكن ممكناً حصول شغب عمالي أو مواجهة بين الدولة والعمال.

يُعتبر العراق صاحب ثاني مخزون نفطي في العالم بعد السعودية بكمية فاقت عن 143 مليار برميل، ولكن وزارة الطاقة الأميركية قدّرت أنّ هذه الكمية المعروفة موجودة في عشرة بالمئة من مساحة العراق وأنّ 90 بالمئة من أراضيه لم تستكشف بعد، ويمكن أن تحتوي على 100 مليار برميل إضافي، فيصبح المخزون 243 مليار برميل. وحتى في تلك المناطق المستكشفة فإنّ عدد الآبار فيها لم يزد عن ألفين في حين أنّ عدد الآبار في ولاية تكساس فقط يزيد عن المليون بئر، ما يدل على الامكانات الهائلة للاستثمار والثروة التي يتمتع بها العراق.

الفصل الخامس

الحرب العراقية-الايرانية

في العام 1980 بدا وكأنّ العراق قد ضمن مستقبلاً واعداً، حيث تدفقت أموال النفط باستمرار وبدأت تظهر نتائج المشاريع العمرانية والاقتصادية والتعليمية والصحية على السكان، وبدا كأنه سائر في اتجاه مستويات الدول المتطورة، ولكنه ارتكب أكبر غلطة منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948، بغزوه إيران وإغراقه الشرق الأوسط في سلسلة حروب لم تنته منها حتى اليوم[1].

الغزو العراقي والردّ الإيراني

كانت إيران عام 1979 تغلي في فوضى الثورة الاسلامية الوليدة وتهدّد بابتلاع الدول النفطية الصغيرة في الخليج وباستقطاب الجماعات الموالية لها داخل العراق لقلب النظام[2]. وحدثت مناوشات في أيلول/ سبتمبر 1980 حيث قامت القوات العراقية بهجمات محدودة على مناطق إيرانية إلى الشرق من البصرة جنوب العراق. وفي 17 أيلول/ سبتمبر

(1) Thabit Abdullah, «Saddam's eight-year war», *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp 38-42.

(2) محمد حسنين هيكل، مدافع آيات الله قصة إيران والثورة، دار الشروق، 2002.

أعلن صدّام حسين إلغاء «إتفاق الجزائر» الموقّع عام 1975 بين العراق وإيران والذي قضى بموافقة العراق على السيادة المشتركة «لشطّ العرب» (وهو نهر يلتقي فيه نهرا دجلة والفرات في طريقهما إلى البحر) مقابل تخلّي الشاه، وبالتالي أميركا، عن الأكراد في شمال العراق. وفي يوم 19 أيلول/ سبتمبر التقى مندوبو دول الخليج في بغداد بدعوة من صدام لدرس سبل احتواء الخميني وثورته الاسلامية، ووصل صدّام إلى الاجتماع متأخراً ثلاث ساعات، معتذراً بأنه كان يلتقي كبار جنرالاته، ثم رمى قنبلته: «سأقول لكم ماذا أريد أن أفعل بالنسبة للخميني. لقد قررنا شنّ حرب على إيران». يقول وزير بحريني حضر الجلسة: «قلنا لصدّام لا تفعلها. لديهم 42 مليون نسمة وأنتم 14 مليوناً. إنكم ستحتلون أرضاً إيرانية وتغرقون فيها وستخضعون للدول الأجنبية التي تمدكم بالسلاح. ولكن صدام كان مصراً على قراره، وبأن العراق سيربح الحرب خلال أسابيع ويُنهي نظام الخميني»[1].

بدأت الحرب بعد ثلاثة أيام من هذا الاجتماع عندما اقتحمت القوات العراقية جبهة طولها 1500 كلم ضد إيران. فاحتل العراقيون أرضاً مساحتها سبعمائة كيلومتر مربع. وكان التوقيت العراقي ممتازاً، إذ إن النظام الجديد في طهران قضى على الكوادر العسكرية الايرانية وقتل أو سجن أو فصل حوالى عشرة آلاف ضابط، بينما تعطلت مئات الطائرات العسكرية الايرانية والدبابات الأميركية الصنع لعدم توافر قطع الغيار من الولايات المتحدة. وكان صدّام مطمئناً إلى أن الجيش العراقي هو الأقوى في المنطقة بعد إسرائيل وسيقوم بمهمته ويأتي برأس الخميني خلال شهر. وخلال يومين قام العراق بغارات واسعة النطاق داخل إيران إستهدفت مراكز إقتصادية وعسكرية، فردّت إيران بالمثل واستمرت المعارك بين البلدين لمدة سبعة شهور لحقتها هدنة غير معلنة، ثم عادت المعارك أعنف من سابقتها وتواصلت الحرب لمدة ثماني سنوات[2].

في الأشهر الأولى للحرب سُجلت الخسائر التالية: عشرة آلاف قتيل عراقي وعشرون

(1) Abdulghani, Jasim. *Iraq and Iran: The years of Crisis*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1984.

(2) Grummond, Stephen. *The Iran-Iraq War Islam Embattled*. New York. Praeger. 1982.

ألف قتيل إيراني وسبعون ألف جريح من الطرفين ومليون مهجّر من مناطق الحرب. كما أعلنت إيران أن تكلفة المجهود الحربي في الأشهر السبعة الأولى بلغت خمسة مليارت دولار في حين خصص العراق 25 بالمئة من ميزانيته لشراء الأسلحة. ولكن كانت هذه البداية فقط، إذ تسارع عدد الضحايا في الارتفاع في الأشهر والسنين التالية. وعلى سبيل المثال ذكر أحد التقارير الاخبارية عام 1983، أن الجيش الايراني تكبد عشرة آلاف إصابة خلال 24 ساعة فقط.

بعد سنوات من الحرب المرهقة، أصبح العراق مستعداً لوقفها بأي وسيلة، ولكن إيران لم تقبل. وحاول العراق الوصول إلى وقف للحرب عندما اجتاحت اسرائيل لبنان في حزيران/ يونيو 1982، فأعلن انسحاباً كاملاً من الأراضي الايرانية من جانب واحد وناشد إيران وقف القتال والاتجاه معاً لمواجهة الغزو الاسرائيلي للبنان. ولكن إيران لم تستجب واستمرت الحرب لستة أعوام أخرى، لم يحقق العراق خلالها أي هدف إستراتيجي، بل اقتصرت النتيجة في البداية على احتلال أراضي داخل محافظة خوزستان الايرانية (عربستان أو الأحواز القديمة). أما الايرانيون فقد اعتبروا أن العراق قد وقع في مصيدة بدخوله هذه الحرب معهم وأنّ دخولهم بغداد لم يعد بعيداً[1]. ولكن التدخل الأميركي الواسع لمصلحة العراق في أواسط الثمانينيات منع إيران من الانتصار، وزاد في الطين بلّة أن أيّاً من الطرفين لم يرغب طيلة سنين الحرب في التراجع على الرغم من أنّ العراق أصبح الحلقة الأضعف[2].

وفي أواسط الثمانينيات، نوّع العراق مصادر تسلحه فاشترى أسلحة من 30 دولة، وكانت تسع دول تتدخل للشراء باسم العراق لأنّ الدول المصدّرة للسلاح رفضت بيعها للعراق مباشرة. ففي 1983، باعت فرنسا طائرات ميراج و«سوبر اتندار» بعيدة المدى مزوّدة بصواريخ «إكزوست»، فاستعملها العراق فور وصولها ودمر منشآت النفط الايرانية في

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*. London, I.B. Tauris, 1990, pp. 257-261.

(2) Cordesman, Anthony, *The Iran-Iraq War 1984-1986*, Rosslyn Virginia: Eaton Analytical Assessments Centre, 1986.

جزيرة خرق. وعلى الرغم من الخسائر الاقتصادية، لم تتزحزح إيران عن مواصلة الحرب، بل شنّت هجوماً كبيراً على العراق في العام ذاته، أوقفه الجيش العراقي بأعجوبة. واستمرت الحرب ضد المنشآت البترولية وناقلات النفط من الطرفين، ثم بدأت ايران تقصف ناقلات النفط الكويتي باعتبار أنها كانت الحليف والممول الرئيسي للعراق.

ولكن في التاسع من شباط 1986، استطاع الايرانيون مع خسائر فائقة في الأرواح اختراق الجبهة العراقية وعبور شط العرب وقطع الطريق الدولي بين البصرة والفاو. وأظهر هذا النصر الايراني أنّ الحرب على الأهداف الاقتصادية الايرانية التي شنّها العراق والتي أقنعت الدوائر الغربية أنّها ستُركع إيران لم تؤد إلى نتيجة، وأصبح هاجسه استعادة الفاو التي احتلها الايرانيون بأي ثمن، فبدأ الجيش العراقي استعمال المدفعية بشكل كثيف إلى حد اطلاق 40 ألف قذيفة ضد المواقع الايرانية داخل العراق دون نتيجة، مما أقلق القيادة المركزية العراقية كثيراً ودفعها إلى الاتصال بالقيادات العسكرية في المواقع المتقدمة عدة مرات في اليوم؛ فخسارة الفاو وعدم قدرة الجيش العراقي على زحزحة الايرانيين دفعت النظام إلى ارتكاب المزيد من الجرائم ضد العسكريين فأعدم عدة جنرالات وضباط في مناصب رفيعة، ومنهم الجنرال ماهر عبد الرشيد والد زوجة قصي ابن صدّام الأصغر.

عندما رأى الأميركيون أنّ دعمهم العسكري والاقتصادي للعراق لم يكف لوقف الزحف الايراني، باشروا في العام 1987 دعماً أكثر مباشرة ليصبحوا حلفاء عسكريين مباشرين، ضد ايران التي رأوا في نظامها الاسلامي تهديداً لأنظمة الخليج. ولم يكن هدف أميركا انتصار العراق بل عدم فوز إيران، فطلبوا من اسرائيل وقف شحنات السلاح الأميركي إلى طهران وقامت طائرات التجسس الأميركية بتصوير المواقع الايرانية واعطاء المعلومات إلى العراقيين، فيما دخلت البحرية الأميركية الحرب لمضايقة تحركات الايرانيين في الخليج. ودعمت واشنطن قراراً قوياً من مجلس الأمن يدعو إلى وقف فوري للعمليات العسكرية وإلى التفاوض على الأمور كافة بين العراق وإيران. (القرار 598 تموز/ يوليو 1987).

وكان لدخول أميركا إلى جانب العراق الأثر المباشر على قرب نهاية الحرب. ففي بداية العام 1988، بدأت القوات الأميركية في الخليج مساعدة العراق على استعادة شبه جزيرة الفاو التي كانت تحتلها ايران داخل العراق بقصفها مواقع ايرانية في الفاو وشنّها هجمات على قطع البحرية الايرانية. فتمكن العراقيون من استعادة المنطقة في 16 نيسان/ ابريل. وفي 3 تموز/ يوليو أطلقت بارجة أميركية صاروخاً على طائرة مدنية إيرانية تحمل 300 شخص في طريقهم إلى الامارات، أسقطتها ومات جميع الركاب، ولامت واشنطن إيران على الحادثة «لأن الطائرة المدنية كانت تطير في منطقة حربية».

تشجع العراق من الدعم الأميركي فباشر في بداية العام 1988 حرباً ضد المدن الايرانية بـ 150 صاروخاً بعيد المدى حمل بعضها رؤوساً كيماوية وجرثومية، فأدى ذلك إلى سقوط آلاف الضحايا الايرانيين خلال شهرين وأحدث صدمة للقيادة الايرانية التي عجزت هذه المرة عن مواجهة العراق بالمثل. وفي أيار/ مايو 1988 استعاد العراق كل أراضيه وبدأ مجدداً الاستعداد لغزو الأراضي الايرانية. عندئذ استطاعت القيادة العسكرية الايرانية إقناع الخميني أن ايران أصبحت تواجه الولايات المتحدة وليس العراق فقط. وهكذا في 18 تموز/ يوليو 1988 وافق الخميني على القرار 598 وأنهى الحرب ووقف القتال ابتداء من صباح 22 تموز/ يوليو.

في بداية الحرب مع إيران، تحدّث قادة العراق عن إسقاط نظام الخميني في طهران وبعد فترة قلّ الكلام عن هذا الهدف. ولكن قيادة الجيش العراقي استمرت في إصدار بيانات عن الانتصارات والتي بلغ عددها الألفي بيان تتحدث عن قرب تدمير نظام الخميني وعن القادسية الجديدة حتى أصبحت البيانات فارغة من المضمون. وبعد السنة الأولى من الحرب لم ينتبه إلى هذه البيانات أحد سواء داخل العراق أو خارجه[1].

فإيران المتفوقة بطاقتها البشرية والسلاح والخبرات لم تكن لقمة سائغة، وحتى السلاح الجوي الايراني كان متفوقاً إلى حدّ بعيد على العراق، حيث أجاد الطيارون

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 223-233.

الايرانيون استعمال طائرات إف 4 وإف 5 الأميركية الصنع بجدارة فيما لم يكن لسلاح الجو أي دور في الاستراتيجية العراقية، مع العلم أنّ الطائرات العراقية أغارت على مدينة عبادان الايرانية ودمرت مراكز نفطية ولكن لم يكن لهذا النوع من الغارات أي أثر عسكري استراتيجي. كما أنّ العراق لم يكن يملك خبرة في الحرب الشاملة التي تقتضي التنسيق بين الطيران والمدفعية والقوى البرية وخطوط الامدادات وصولاً إلى غرف العمليات والقيادات العسكرية (مثلاً لم تثق القيادة المركزية بأجهزة الاتصال الالكترونية وتمّ الاتكال على المرسلين لتبليغ الأوامر). وإذا قورن البلدان على الخارطة ستبدو إيران كقارة عملاقة إلى الشرق من العراق الصغير. لقد كانت الخطة العراقية تقضي بالتركيز على نقاط ضعف إيران حسب اعتقاد مجلس قيادة الثورة في منطقة خوزستان بسكانها العرب ومنشآتها النفطية الضخمة، فحققت هذه الخطة هدفها في المرحلة الأولى واستطاع العراق احتلال أراضي إيرانية واختراق الدفاعات الموجودة. كما أدى التخريب الاقتصادي إلى ضعضعة القيادة الايرانية ودفعها إلى مراجعة حساباتها. وجاء الجواب الايراني في العام التالي عبر حملات عسكرية على المنشآت الاقتصادية العراقية، الأمر الذي لم يتحمله العراق كما تحملته إيران بقدراتها الأكبر.

لم يكن العراق نِدّاً كفؤاً لإيران الثورية التي تمتعت بشعبية عارمة ليس داخل إيران فقط بل في بيوت العراقيين حيث أغلبية السكان من الشيعة، وكذلك في لبنان وسورية، وكسبت إعجاباً عربياً واسعاً في مصر والجزيرة العربية. فحتى العام 1980 كان البعث العراقي يتخبط في البحث عن وسيلة لتثبيت حكمه وشرعيته ويلجأ مراراً إلى القمع: قمع الأكراد وقمع الشيعة وقمع الشيوعيين وقمع الطبقة الوسطى ومخاصمة سورية التي وقفت إلى جانب إيران أثناء الحرب. وكانت الثورة الاسلامية تياراً هادراً سمعه الشرق الأوسط كله، وأثار إعجاب أهل اليسار أيضاً.

وحتى داخل حزب البعث العراقي، كانت هناك مراكز قوى معاكسة لرغبات النواة الصدّامية، إن في رغبتها مصالحة سورية وتحقيق الوحدة أو في فتحها الباب على حوار جديّ مع شيعة العراق ومع إيران الاسلامية. ولكن صدّام ومعه كبار المسؤولين قرروا منذ

سقوط الشاه عدم التعاون مع النظام الجديد والتحالف مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج. ومن هنا جاءت حركة التطهير داخل الحزب عام 1979. لقد أخافت الثورة الايرانية دول الجزيرة العربية وكان العراق الدولة العربية الوحيدة المؤهلة عسكريّاً لوقف الزحف الثوري الايراني.

كما أن التطمينات الدولية حول الدعم السياسي والعسكري للعراق لعبت دوراً في قرار الحرب، إذ عبّر القادة الأميركيون مراراً عن كرههم لنظام إيران الاسلامي وقلقهم على مصير دول الخليج، وأعطوا معلومات استخباراتية لصدّام عن تدهور القوة العسكرية الايرانية. ولكن كما تبيّن لاحقاً، فإن صدّام حصل على نصائح خاطئة من مستشاريه وضباطه ومن الغرب، لأن نظام الخميني الذي كان يواجه مشاكل داخلية كثيرة، تمكن من تحويل الهجوم العراقي إلى نقطة استقطاب وطني سمحت بشرعنة الثورة الاسلامية داخل إيران. وعندما قال الخميني إنّ «أعلى درجات السعادة في الاسلام هي أن تقتل أو تُقتل في سبيل الله»، وجد مئات الآلاف من الشباب الايراني يلبون النداء ويتجهون إلى الجبهة وفي يدهم القرآن. أما سورية التي كانت ترغب في إزاحة صدّام وفي تبوّء قيادة البعث في سورية والعراق، فقد أوقفت ضخ النفط العراقي عبر أراضيها.

رسميّاً، بقيت الدول الكبرى على الحياد، ولكنها لم تكن تمانع في أن تستمر الحرب طالما أنّ احتواءها كان ممكناً، خصوصاً وأنّ رحاها تدور بين بلدين غير مرضي عنهما تماماً في الغرب، والحرب ستشغلهما عن إثارة المشاكل في العالم. وصرّح هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركية السابق آنذاك: «المصلحة الأميركية العليا في الحرب هي أن يخسر الطرفان». في البداية منح الرئيس الأميركي رونالد ريغان إيران ثلاث سفن محمّلة بالأسلحة بعدما حصل على وعد سري منها بإطلاق سراح الرهائن أثناء الحملة الانتخابية ضد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، وهكذا ساعدت إيران الولايات المتحدة في إطلاق سراح ثلاث رهائن أميركيين في بيروت. كما باع الاتحاد السوفياتي الاسلحة إلى إيران والعراق. ومثل أميركا كانت فرنسا مقتنعة أن إيران هي الدولة الأهم لمصالحها التجارية بسبب حجم إيران وثروتها وعدد سكانها. ولكن فرنسا انحازت أكثر إلى الجانب العراقي في أواخر

الثمانينيات. كما أنّ أميركا لم تقبل أن ترى انتصاراً إيرانياً على العراق. وبمواجهة الحظر الأميركي على تصدير السلاح إلى إيران، قامت دول ليبيا وكوريا الشمالية ودول أوروبا الشرقية بمدّ إيران بالسلاح. كما أن إسرائيل قررت أن العراق يشكل خطراً أكبر عليها في المدى الطويل مقارنة بإيران، فقامت تل أبيب بدعم طهران بالخبرات العسكرية وبشحنات الاسلحة الأميركية في السنوات الأولى للحرب.

الحرب التي استمرت ثماني سنوات كانت الأطول في الشرق الأوسط والأكثر كلفة منذ الحرب العالمية الثانية حيث تجاوز عدد القتلى المليون بكثير، وخصوصاً بين المدنيين، عندما لجأ الطرفان إلى قصف المدن المكتظة بالسكان. فاستعمل العراق صواريخ تحمل غاز الخردل وغاز الأعصاب ضد إيران وضد أكراده. ودفعت إيران بعشرات الآلاف من الأطفال عبر حقول الألغام العراقية لتفجيرها بأجسادهم فيما عُرف بالأمواج البشريّة. ونقلت وكالات الأنباء العالمية أن 5000 طفل إيراني لقيوا حتفهم في حقل ألغام واحد عام 1982 حيث تمزقت أجسادهم أشلاء وهم يهجمون باتجاه المواقع العراقية فاتحين الطريق أمام الدبابات الايرانية وراءهم.

يقول شاهد عيان (الصحافي الأميركي دايفيد لامب) زار الجبهة عام 1984: «داخل موقع عراقي إلى الشرق من البصرة، أحضر الجنود العراقيون عشرة أطفال إيرانيين لا تتجاوز أعمارهم الثالثة عشرة في ملابس فضفاضة. وأُجلسوا على الأرض أمامنا وتربعوا، وقد بدا عليهم الجوع والإعياء والخوف. وقالوا لنا عبر المترجم العراقي إنهم خضعوا لدورة تدريبية لمدة أسبوعين ثم أُرسلوا إلى الجبهة، ولكنهم لم يستعملوا أي سلاح، وأنّ مسؤولهم العسكري أبرز لهم خريطة بأن المدن الشيعية المقدسة (الكوفة والنجف وكربلاء) تبعد مئات الأمتار عن خط النار وأن عليهم تحريرها. ولكن الحقيقة أن المدن الشيعية داخل العراق كانت تبعد مئات الكيلومترات عن الجبهة الأمامية. وكان الموقع الذي زرناه هادئاً باستثناء دوي المدافع العراقية التي كانت تدك المواقع الايرانية. ولكن بدا لنا أن العراق بات مقتنعاً الآن بخوض حرب دفاعية رغم تفوقه بالمدفعية والدبابات والطائرات، وعدم السعي إلى دخول الأراضي الايرانية».

ومع أنّ العراق كان يكافىء المتفوقين من العسكريين ويعوّض عائلات الشهداء بسخاء، إلا أن عدد ضحايا الحرب كان يرتفع باستمرار، ما أثّر سلبيّاً على معنويات الشعب. وزد على ذلك أن النظام كان يعاقب الضباط ويعدمهم أو يقصيهم أو يسجنهم، حتى أنّه أعدم 60 ضابطاً عراقياً عام 1981، بدون محاكمة ما أثّر على معنويات الجيش. كما أنّ القمع الداخلي استمر على وتيرته فقتل النظام 3000 مدني من المعارضين أغلبيتهم من الشيعة والأكراد خلال العامين 1981 و1982.

يقول لامب إنه لم يلتق أي عراقي في بغداد يستطيع أن يشرح لماذا يحارب العراق إيران. وإنها حرب بين الشيعة والسنّة جمعت كل الأضداد الاسلامية مرة واحدة في ساحة حرب واحدة. هنا في العراق تكثّفت التناقضات: صراع طائفي مستمر منذ 1300 عام بين السنّة والشيعة، ابتدأ على موضوع الخلافة الاسلامية وتشعّب. وصراع بين نظام يقول بأنّه بعثي علماني في العراق ونظام ثيوقراطي ديني في إيران. وصراع بين الراديكاليين في العالم العربي يدعم معظمهم طهران و«المعتدلين» الذين يدعمون بغداد. وصراع بين زعيمين يحملون إرادة فولاذية على مواصلة الحرب مهما كان الثمن. فإذا قال الخميني إن «الحرب ليست من أجل الأرض بل هي بين الاسلام والكفر»، يرد صدّام أن «الخميني ليس أكثر من شاه معمّم يطمع بأرض العراق، وفي النهاية الايمان الصحيح سينتصر على الرياء». ولكن المصالح الاقتصادية ساعدت في عدم حسم الدعم الدولي لمصلحة طرف؛ فعلى الرغم من دعم الغرب النسبي للعراق، إلا أن ذلك لم يمنع السفن الغربية من التوقف في المرافىء الايرانية لشحن النفط، ولم يدفع إيران إلى تنفيذ تهديدها بإغلاق مضيق هرمز الذي يربط الخليج ببحر العرب[1].

يسهل التحليل بعد أكثر من ثلاثين عاماً من انتهاء الحرب العراقية الايرانية بأنّها كانت بين زعيمين عنيدين. ولكن كان لهذه الحرب مجموعة من العوامل العرقية والدينية والمذهبية والتاريخية والسياسية جعلت إنهاء الصراع بسرعة أمراً غير ممكن.

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 238.

العامل الشيعي

جميع عوامل الحرب والبيئة التي انطلقت منها نوقشت في عدة مؤلفات وبالتفصيل، ولن نستعيدها هنا لضيق المجال، ولكن نطرح هنا باختصار عامل تشقق الجبهة الداخلية العراقية بسبب ضيق قاعدة النظام الحاكم وعدم تمثيله للشعب، وعلى سبيل المثال، عندما عاد الخميني إلى إيران منتصراً بدأ عراقيون يصدحون باسم الخميني وثورته ضد نظام بلدهم[1].

للحرب العراقية ضد إيران عوامل وأسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة، كما أنها ترتبط أيضاً بوضع إيران الداخلي وتطور الوضع في طهران منذ الخمسينيات وحتى سقوط الشاه والدور الأميركي في المنطقة. ذلك أنّ الشاه كان على علاقة وثيقة مع اسرائيل عدوة العرب ومع الولايات المتحدة التي اعتبرته حارسها الأمين في الشرق الأوسط. ولقد استغل النظام البعثي العلاقات الملتبسة بين شيعة العراق وإيران ليربط بين هذه العلاقات وبين صداقة الشاه لاسرائيل، فأعدم مسؤول المؤسسات الدينية الشيعية في البصرة من جملة من أعدمهم كجواسيس في كانون الثاني/ يناير 1969، واعتقل السيد مهدي الحكيم وعذبه بتهمة العمالة لاسرائيل وهذا كان بعيداً عن الحقيقة. ومع اشتداد الأزمة مع إيران هجّر النظام 40 ألف شيعي إلى إيران بتهمة أنّ أصولهم فارسية. ولم يؤدِ توقيع اتفاق الجزائر بين إيران والعراق عام 1975 إلى تقارب بين النظام وشيعة العراق الذين أصبحوا في ذلك الوقت على غير موجة الشاه، حيث انتشرت المعارضة الدينية الايرانية في العراق ووجدت محبذين. ولم يتسامح النظام مع أي معارضة شيعية، ففي العام 1977، انطلق موكب ديني ضمّ 30 ألف شخص في ذكرى العاشر من محرّم من النجف إلى كربلاء حيث موقع الذكرى، وبدأ المشاركون يطلقون هتافات ضد النظام، لم يتحمّلها عناصر الجيش الذي كان يراقب الموكب فشنّ على المتظاهرين هجوماً قاتلاً شاركت فيه طائرات الهليكوبتر، واستمرت عمليات القتل والاعتقالات في النجف لمدة يومين.

---

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, pp. 243-248.

وكان الشاه قد أصرّ عام 1975 على شرط غير مكتوب بأن على العراق منع رجل الدين الايراني آية الله روح الله الخميني من مزاولة نشاطه السياسي انطلاقاً من العراق. وكان الخميني يعمل ضد الشاه انطلاقاً من مدينة النجف في العراق منذ 1962، وعندما أعلن رفضه التوقف عن العمل السياسي طرده صدّام إلى الكويت عام 1978 وبرّر ذلك قائلاً: «لقد أكل خبزاً عراقياً وشرب من الفرات، ولم يكن ممنوناً». ولكن الكويت الصغيرة لم تكن في وارد إيواء من لم يقدر العراق على تحمّله لأنّها تجاور أيضاً الشاه الذي لا يرحم والذي كان قد احتل جزراً اماراتية، فرفضت منح الخميني الإقامة وغادر إلى باريس. وخلال هذه السنوات قام صدّام بطرد أكثر من 700 ألف شيعي عراقي، على أساس أن أصلهم إيراني. ولم تطل إقامة الخميني في باريس طويلاً، إذ سرعان ما عاد منتصراً إلى إيران عام 1979 بعد سقوط الشاه[1].

وعندما سقط الشاه عاد العراق عن الاتفاقية وأعلن أنّه لم يتنازل أصلاً عن السيادة على شط العرب. وكان هذا الموضوع من العوامل التي أدّت إلى الحرب حيث أصرّ العراق على عروبة الشط ورفض العودة إلى اتفاق الجزائر. كذلك اتهم العراق إيران بأنها دعمت حزب الدعوة الشيعي العراقي لإقامة دولة إسلامية في بغداد على نمط الجمهورية الاسلامية في إيران. وأنّ طهران دأبت منذ سقوط الشاه على توجيه حملات دعائية شرسة تدعو العراقيين إلى «قلب نظام حزب البعث الملحد»، وإلى تقديم الدعم المادي والأسلحة لعناصر داخل العراق للقيام بعمليات عسكرية ضد النظام، وإلى تنظيم مسيرات وتظاهرات في المناطق الشيعية في العراق ومحاولة اغتيال شخصيات رسمية. وقبل الحرب، قام النظام بحملة تأديب ضد الشيعة وأعلن حظراً على حزب الدعوة يعاقب من ينضوي في صفوفه بالاعدام. ووصل الأمر إلى اعتقال الزعيم الشيعي آية الله محمد باقر الصدر واعدامه. فأعلن الخميني إنّه «يجب التخلص من النظام العراقي ورميه في مزبلة التاريخ».

وكان باقر الصدر يتكلم وكأنّه متحدث باسم الخميني في العراق يجاهر بالولاء للثورة

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958. From Revolution to Dictatorship.* London, I.B. Tauris, 1990, pp. 255-256.

الاسلامية ويذكر الخميني على أنه ولي أمر المسلمين في كل مكان. فاعتبر صدّام هذا الاتجاه خيانة للوطن ولكنّه لم يعاقب الصدر بل طلب منه التراجع عن أقواله فلم يفعل. وفوق ذلك أخذ الصدر يتكلم ضد صدّام بأسلوب الخميني ذاته. وتحول في تلك الفترة نداء المعارضة الشيعية العراقية من المطالبة بالمشاركة في الحكم إلى هتاف للخميني وإلى قيام الجمهورية الاسلامية في العراق، وإلى فتوى علمائية بتحريم العضوية في حزب البعث. وردّ النظام بسجن الآلاف واعدام 94 آخرين، ولم يؤذ الصدر أو يسجنه لكي يفسح له المجال لأن يغادر البلاد. ولكن الخميني طلب من الصدر تحديداً عدم ترك العراق، فوعده الأخير أنه لن يغادر حتى تحقيق الهدف المشترك.

وفي أول نيسان/ ابريل 1980، حاول أعضاء من حزب الدعوة اغتيال طارق عزيز، نائب رئيس مجلس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة في جامعة المستنصرية في بغداد، فسقط عدد من القتلى والجرحى وفشلت المحاولة، وأعلنت الحكومة في اليوم التالي عدم السكوت عن العملية وعزمها في الرد عليها. وضرب حزب الدعوة مجدداً في الخامس من نيسان/ ابريل أثناء مسيرة لتأبين قتلى الجامعة. فكان ردّ النظام قاسياً حيث أُعلن حزب الدعوة منظمة محظورة تُعاقب عضويّتها بالاعدام واعتُقل المئات من أعضاء الدعوة ونُفّذ فيهم حكم الاعدام. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ، إذ في السادس من نيسان/ ابريل هاجمت قوى حكومية النجف واعتقلت الصدر وشقيقته أمينة بنت الهدى. وفتح العسكريون نيران رشاشاتهم على كل من حاول الوقوف دون اعتقال الصدر الذي أحضروه مخفوراً إلى بغداد حيث قام رجال الأمن بتعذيبه وشقيقته ثم أعدموهما في 9 نيسان/ ابريل 1980 [1].وكان الغضب الشعبي عارماً في جنوب العراق، حيث خرج عشرات الآلاف احتجاجاً على قتل الصدر وشقيقته، ففتحت قوى الأمن النيران على المتظاهرين وأصابت منهم مقتلاً واعتقلت الآلاف الذين أُعدم قسم منهم فيما بعد. واشتد التنكيل عندما طُرد عشرات آلاف العراقيين إلى ايران تطبيقاً لقانون الجنسية العنصري الذي شكك بانتمائهم العربي. كما هاجر رجال

(1) يشير بعضهم إلى أنّ هذا التاريخ هو نفسه الذي سقط فيه صدّام عام 2003.

دين شيعة ومعهم عائلاتهم ومريدوهم. وممن غادروا العراق السيد محمد باقر الحكيم الذي اشترطت السلطة تسليم أمواله وأموال المؤسسات الدينية قبل السماح له بالمغادرة. فذهب إلى إيران حيث أسّس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق وجمع عدّة فئات شيعية عراقية معارضة للنظام.

وحضر صدّام إلى النجف بنفسه بعد كل هذه الجرائم ليثبت أن المدينة أصبحت تحت سيطرة السلطة المركزية. وعلى الرغم من هذا الظلم فإن إيران فشلت في تشكيل حالة إسلامية قويّة في العراق تتحدى النظام، ولم تقم انتفاضة جدية موالية لإيران بل استمر الشيعة في ولائهم للعراق وإن كانوا معارضين للنظام. وحتى نداءات السيّد محمد باقر الحكيم زعيم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق والمقيم في ايران، لم تؤدِ إلى ثورة داخلية[1]. كما سارعت السلطة إلى نفي 200 ألف شيعي بتهمة أنّهم من أصول إيرانية وكان بينهم آلاف التجار والأثرياء، فصودرت أملاكهم وأموالهم كما حصل لليهود في العقود السابقة. وأطلق هذا العمل موجة هجرة كبيرة في صفوف شيعة العراق حملتهم إلى دول عربية مشرقية وإلى أوروبا والولايات المتحدة.

وهكذا خلد العراق إلى نتيجة أنّ إيران فشلت في استنهاض شيعة العراق ضد النظام وأنّ الحرب أثبتت ولاءهم للعراق. ومن نتائج هذا التحول في العام الأول من الحرب بين البلدين أن الاستراتيجية الايرانية تبدلت من إثارة شيعة العراق للثورة إلى محاولة احتلال العراق مباشرة وتصدير الثورة الاسلامية. وكان معظم عناصر الجيش العراقي الذين واجهوا الهجوم الإيراني من الشيعة كما أنّ الهجوم المضاد الذي شنّته إيران واجتاحت من خلاله الأراضي العراقية عام 1982 ردّته عشائر الشيعة في الجنوب وألوية الجيش ذات الأغلبية الشيعية. فأصبحت إيران بعد عزمها على غزو العراق العدو القومي الذي يحاربه العراقيون شيعة أو سنة. كما أنّ العراقيين الذين هجّرهم النظام إلى إيران بسبب شيعيّتهم وأصولهم لم يلقوا معاملة لائقة ولم يشعروا بالانتماء إلى الفرس أو رغبة في البقاء، فحاول معظمهم

(1) عاد الحكيم إلى العراق وسط استقبال شعبي مهيب يوم 23 أيار/ مايو 2003.

العودة إلى العراق بأسرع وقت ممكن أو بالهجرة إلى بلدان عربية حيث يشعرون بالانتماء الثقافي.

ولم ينم حزب الدعوة أثناء الحرب، فحاول مجدداً القيام باغتيال رموز السلطة وقام بمحاولة اغتيال فاشلة لوزير الاعلام لطيف ناصيف الجاسم في 12 نيسان/ ابريل 1982، تلتها حملة اعتقالات وإعدامات في صفوف الشيعة. وفي نهاية العام قام عناصر من حزب الدعوة بمحاولة لاغتيال صدّام انتقاماً لمقتل زعيمهم محمد باقر الصدر وشقيقته عام 1980. وكانت هذه المحاولة الأكثر جديّة وتخطيطاً مقارنة بأي محاولة أخرى تعرّض لها صدّام في حياته. وقعت المحاولة أثناء زيارة صدّام لبلدة الدجيل واستمرت المعركة ساعتين قُتل أثناءها مرافقون لصدّام وثمانية من المهاجمين. وبعد نجاته من المحاولة، قامت السلطة بهدم الدجيل واعتقلت المئات ونقلت سكانها إلى موقع آخر ليعيشوا في منازل بنتها الحكومة. وعلى الرغم من فشل محاولة الاغتيال إلا أنها أحدثت صدمة للنظام وضربة لصدّام لم يبرأ منها إذ لم يجرؤ على الخروج إلى الناس بعد ذلك بشكل سافر.

وقام النظام فيما بعد بمطاردة قادة الدعوة في كل مكان، وفي الفترة من 1986 إلى 1988 اغتال عدداً منهم في الباكستان والسودان منهم السيد مهدي الحكيم في الخرطوم وسامي عبدالله ماهر. وفي تلك الفترة تم احصاء أكثر من 40 رجل دين شيعي أعدمهم النظام. ولقد ترك هذا الصراع أثره في النظام حيث بدأ منذ أواسط الثمانينيات يؤكد إسلاميته ويذيع أنّ الرسالة الخالدة التي يبشّر بها البعث هي الاسلام. ولكي تكتمل سخرية التاريخ، فقد استجاب صدام إلى اقتراح خاله خيرالله بتكليف باحثين وموثّقين ببناء شجرة عائلة تاريخية تنسب صدّام إلى أسرة النبي العربي وخصوصاً إلى الامام الحسين بن عليّ صاحب ذكرى كربلاء الهامة عند الشيعة. وكان صدام يخاطب شيعة النجف المدينة بقوله: «أنا حفيد الامام علي وأنا أضرب بسيفه»، تشبهاً بخطبة الحجاج بن يوسف الثقفي لأهل العراق عام 680، كذلك بدأ النظام في إنفاق المال على المباني الدينية في مدن الجنوب.

أدّت سنين الحرب العراقية الايرانية إلى تدهور عميق في وضع شيعة العراق وتزعزع

مركزهم الديني. فبعد أن ازدهرت المراكز العلمية في النجف والبصرة وكربلاء وسامراء، وبعدما كانت مراكز الشيعة التاريخية مثل مدافن أهل البيت والأئمة تجذب خمسة ملايين زائر كل سنة، توقّف النشاط وانتقل الثقل الديني مؤقتاً إلى إيران.

العامل الكردي

حتى العام 1975، كان العراق يسيطر على جانبي شط العرب قرب البصرة، حيث يلتقي نهرا دجلة والفرات لتشكيل نهر بطول مئتي كيلومتر يصب في الخليج. وكان هنري كيسنجر قد التقى شاه إيران عام 1972 لدرس فرص زعزعة استقرار العراق ما يعرقله عن مساعدة سورية ويصبّ في مصلحة اسرائيل. واتفق الجانبان على مساعدة أكراد شمال العراق لفتح جبهة داخلية تكون كافية لاستنفاد إمكانيات العراق العسكرية على أن تكون غير كافية لتحقيق أي نصر للأكراد. فكان هذا الاتفاق الأميركي الايراني مضراً للعراق كدولة ولكنّه أضرّ الأكراد كقضية أيضاً، واستعمل الشاه ومن ورائه أميركا الأكراد كورقة لتحقيق مآربهما في العراق[1].

شكلت انتفاضة الأكراد تهديداً للنظام العراقي دفعته إلى الرضوخ لرغبات إيران. ففي 1975 التقى الشاه وصدام حسين في الجزائر على هامش قمة دول أوبك، بعدما مهد للاجتماع الرئيس المصري أنور السادات صديق الشاه، والرئيس الجزائري هواري بومدين، فتفاوضا لحل الخلافات الحدودية وتوصلا إلى اتفاق يقضي بتنازل عراقي عن السيادة على الضفة الشرقية لايران والكف عن إذاعة حقوق عراقية في محافظة خوزستان الايرانية، ووقف التسهيلات للمعارضين الايرانيين في العراق مقابل وقف الشاه دعمه للأكراد في شمال العراق. وأوقفت أميركا دعمها للأكراد في اليوم الذي وُقعت فيه الاتفاقية وسحبت إيران قواتها من الأراضي العراقية وأقفلت حدودها في وجه المقاتلين الأكراد، وشنّ العراق في اليوم التالي هجوماً عليهم بهدف القضاء على انتفاضتهم، فطلب الملا مصطفى البرزاني

---

(1) كمال مجيد، النفط والأكراد دراسة في العلاقات العراقية الكويتية الايرانية، دار الحكمة، 1997.

المساعدة من الولايات المتحدة وأرسل نداءات عاجلة إلى كيسنجر والرئيس هنري فورد وإلى الاستخبارات الأميركية من دون جدوى. فأدرك عمق المؤامرة على الأكراد وأمر مقاتليه وقف إطلاق النار لتحاشي مجزرة. واضطر البرزاني للهرب، ولجأ هذه المرة إلى الولايات المتحدة. وأسفر الهجوم الحكومي عن مقتل سبعة آلاف كردي وتهجير 200 ألف مواطن، وإقامة منطقة أمنية عازلة خالية من السكان الأكراد كما نصّت اتفاقية الجزائر، على عمق 10 إلى 15 كيلومتراً من الحدود، فنقل النظام مئات الآلاف من الأكراد لإسكانهم بجوار المدن وفي مناطق أخرى[1].

وفي العام 1979 عاد مسعود وإدريس، ابنا مصطفى البرزاني إلى شمال العراق، وأعلنا تأييدهما للثورة في إيران وقاما بتهنئة الخميني ودعمه ضد حكم البعث. ولكن العراق كان يركز أبصاره على الشيعة وليس على الأكراد في هذه الفترة، إذ لم يكن أكراد الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة مسعود البرزني يشكلون أي خطر على النظام. أما جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني فقد بقي في سورية الموالية لإيران، وواصل النظام التنكيل بهم. ففي أواخر 1982، تمّ إعدام 140 كردياً أعضاء في الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي العام نفسه بدأ النظام يبني معامل تصنيع أسلحة كيماوية وبيولوجية استعملها لاحقاً ضد المدنيين الأكراد في شمال العراق وضد الجيش الايراني والمدن الايرانية. وفي أيار/ مايو 1983، هاجم الجيش التركي شمال العراق بموافقة صدّام لضرب الأكراد وخصوصاً حزب العمال الكردستاني الذي يعمل في مناطق الأكراد التركية. ولكن الأتراك هاجموا الأكراد بشكل عام ولم يميزوا أكرادهم، ولم يؤثر الهجوم التركي في قوة الميليشيات الكردية.

وفي أواسط الثمانينيات شكل الأكراد قوة في شمال العراق وحصّن البرزاني والطالباني نفسيهما في المنطقة بعدما اطمأنا إلى أنّ الحكومة المركزية ملتهية بالحرب ضد إيران وعاجزة عن مهاجمتهما. حاولت الحكومة العمل الديبلوماسي فاتصلت بالطالباني العائد من سورية وعرضت عليه أن يكون الممثل الرئيسي للأكراد في العراق، فوافق هذا

---

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, pp. 243-248.

الأخير على الرغم من أن النظام قتل في وقت سابق ابني شقيقه كما قتل لقمان وعبدالله وصابر ابناء الملا البرزاني. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1983، وقّع الطرفان اتفاقية هدنة تسمح للطالباني والحزب الشيوعي العراقي بالانضمام إلى حكومة وحدة وطنية. وبعدما شقّ النظام الصف الكردي بين الحزبين الرئيسيين، واصل عزله للبرزاني بالتحالف مع قبائل كردية معادية لهذا الأخير، فمدّها بالمال والسلاح وأسّس ميليشيا كردية موالية للنظام وصل عددها إلى 50 ألف شخص.

وجاء العام 1985 ونظام البعث الذي عرفه الأكراد بأنّه لا يصدق معهم، لا يزال يهمل الاتفاقية مع الطالباني، بل استمر في حملته القمعية وهاجمت القوات الحكومية منطقة السليمانية الأكثر قرباً من الحدود الايرانية وجرفت عدداً من القرى الكردية. وقبل نهاية العام وصل عدد القرى التي تمّ جرفها وإزالتها ونقل سكانها المائتي قرية. وكان الهدف هو إبعاد الأكراد عن الحدود مع ايران لمنع أي اتصال بين الطرفين. فاعتقلت الأجهزة مئات الأكراد ونقلت آلاف الفلاحين الأكراد إلى معسكرات في جنوب العراق، وضعضعت أعمال الحكومة صفوف الأكراد لفترة طويلة ولكنّهم كالعادة عادوا إلى التقاط أنفاسهم وتنظيم صفوفهم عام 1987 بمساعدة إيران. ولكن في العام ذاته بدأ التحول في مسيرة الحرب بين العراق وإيران بدخول أميركا إلى جانب العراق بشكل مباشر، ما أفسح المجال بتحرك النظام ضد الأكراد. فعيّن صدّام ابن عمّه الجنرال علي صالح المجيد في آذار/ مارس 1987 قائداً عسكرياً للجبهات الشمالية ضد إيران، مع صلاحيات لاستعمال أي وسائل ضد أي هجوم إيراني محتمل في المناطق الكردية ولقمع الأكراد. وفي نيسان/ ابريل، استعمل المجيد أسلحة كيماوية في منطقتي «الشيخ وزان» والسليمانية ضد الأكراد فقتل آلاف المواطنين. وردّ الايرانيون هناك باستعمال أسلحة كيماوية أيضاً ضمن نطاق محدود ضد القوات الحكومية وواصلوا التقدم مع حلفائهم الأكراد وأخلوا مدينة قره داغ وأراضي عراقية. ولمواجهة هذا الخطر الايراني في الشمال أصدر صدّام الأمر العسكري رقم 4008 بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1987، بتعليمات محددة لاستعمال أسلحة فتاكة.

وهكذا بدأ المجيد، الذي أصبح اسمه علي الكيماوي حملة سمّاها الأنفال نسبة إلى

سورة قرآنية[1]. فأخذ ينقل السكان إلى معسكرات في جنوب العراق وجرف هذه القرى. وخلال ثمانية شهور بلغ عدد القرى المجروفة التي أُخرج سكانها بالقوة 4000، فيما بلغ عدد الأكراد الذين تم سبيهم إلى جنوب العراق مليوناً وخمسمائة ألف. ولكن على أرض المعركة في شمال العراق استمر الزحف الايراني بمعاونة الأكراد. ففي آذار/ مارس 1988، احتلت القوة المشتركة بلدة ساري رش وطوّقت حلبجا وهددت سد دربنديكان الاستراتيجي. ولم يتردد المجيد في استعمال ترسانته المخيفة، فقصف حلبجا بالصواريخ الكيماوية وقتل الآلاف من المدنيين والنساء والأطفال. ولم تتأخر أميركا في تغطية الأمر بوضعها اللوم في هذه المجزرة على إيران التي دخلت المنطقة. وفي سياسة اللعب على الحبلين أقامت الادارة الأميركية اتصالات سرية مع القيادات الكردية العراقية في حزيران/ يونيو 1988، ولكنها واصلت دعمها اللامحدود لنظام العراق. وبلغ مجموع ضحايا حملة الأنفال 182 ألف شخص، فيما أعلن المجيد أنّ العدد كان أقل من ذلك بكثير ووضعه عند مائة ألف قتيل!

وضع الأشوريين

في معمعة المواجهة بين الأكراد والنظام، دفعت الأقلية الأشورية الثمن. إذ لم يكن هناك دور للأقليات في ظل القومية العربية الصاعدة التي مثلّها حزب البعث. فجرت عدة حملات اضطهاد للأشوريين في الشمال منذ الستينيات وحتى سقوط صدام حسين في نيسان/ ابريل 2003. ولقد أسّس الأشوريون «الحركة الديمقراطية الأشورية» عام 1979 للمطالبة بحقوقهم كأقلية في المجتمع العراقي. وعلى الرغم من ضآلة أعدادهم أو قلّة احتمال أن تشكل الحركة الأشورية خطراً على النظام، إلا أنّ القوات الحكومية شنّت حملة اعتقالات ضدهم عام 1984 وحُكم على 17 منهم بالسجن المؤبد و3 بالاعدام، ونُفي عدد منهم إلى تركيا. كما أنّ حملة الأنفال التي قادها المجيد ضد الأكراد، شملت المناطق الأشورية فهوجمت

(1) Thabit Abdullah, «Saddam's Final Solution», *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 48-51.

قراهم وتعرضت كنائس وأديرة تاريخية ومنازل ومؤسسات للتدمير. وكان التدمير شاملاً تقريباً في بعض القرى. وفيما بعد اختار النظام بعض العقارات في مناطق آشوريّة بمناظر جميلة شمال العراق كمواقع لبناء قصور لصدام وعائلته. وبسبب الهمّ المشترك، تقاربت الفعاليات الكردية والآشورية وعمدت القيادات الكردية إلى مشاركة الآشوريين في سلطة الحكم الذاتي في شمال العراق.

الآثار الاقتصادية للحرب

محت الحرب كل المكتسبات التي حققها حكم البعث خلال السنوات العشر التي تلت انقلاب 1968. وعاد العراق بلداً فقيراً دائناً عديم الاستقرار يضاف اليه استمرار قمع الأجهزة الأمنية العديدة وسلطة أفراد وعائلاتهم على ما تبقى من مقدرات البلاد. كما أنّ الدعم الاقتصادي والسياسي العربي للعراق تبخّر بمجرد زوال الخطر الايراني بعد 1988. وهكذا قضت الحرب مع إيران على آمال الشعب العراقي بعقد ذهبيّ ثانٍ من البحبوحة والتقدم[1].

أسفرت الحرب عن مليون ضحيّة من الطرفين منهم 360 ألف قتيل والباقون جرحى، وعن تكلفة مشتركة مقدارها 600 مليار دولار. أما عدد القتلى العراقيين في الحرب فكان مائة ألف والجرحى 300 ألف والأسرى 70 ألفاً، وذلك من أصل 15 مليوناً هم عدد سكان العراق في ذلك الوقت. كما بلغت نفقات الحرب للعراق 110 مليارات دولار منها 102 مليار للإنفاق الحربي. وبلغت قيمة ديون العراق من الغرب والاتحاد السوفياتي 41 مليار دولار، كما بلغت قيمة المنح المالية والقروض والنفط المستخرج من المنطقة المحايدة التي قدمتها الكويت والسعودية للعراق 40 مليارًا. ويقدّر الكاتب دليب هيرو أنّ الخسائر الاقتصادية التي نجمت عن الحرب لدول المنطقة كافة ومن ضمنها كلفة الحرب قد تناهز 1190 مليار

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 265.

دولار[1][2]. فيما قدّرها الكاتب اللبناني حازم صاغية بـ450 مليار دولار للعراق وألف مليار دولار لإيران، فيكون هذا أعلى تقدير[3].

كشفت هذه الأرقام أنّ الحرب أوصلت البلاد إلى رهن مستقبل العائدات النفطية وحرمان ملايين العراقيين من التمتع بثروة بلادهم. ولكن الأرقام لم تعنِ شيئاً للنظام الذي استمر في الانفاق وكأن لا انهيار حقيقياً في البلاد. فواصل دفع مخصّصات ضخمة لذوي شهداء وجرحى الجيش العراقي من المال القليل الموجود في الخزينة، وواصل بناء برامج التسلح والحرس الجمهوري وأجهزة الأمن، على أمل أن يستعيد العراق عوائده التاريخية من الثروة النفطية. ولكن الأمور قد تبدلت كثيراً عمّا كانت عليه قبل عشر سنوات.

واستمرت المعارك تحصد البشر بمئات الآلاف وتبتلع مليارات الدولارات وتؤذي اقتصادات البلدين لسنوات طويلة حتى كادت أن تصبح الحرب المنسية. ولو شاءت الدول الصناعية الكبرى إنهاء هذه الحرب لكانت فعلت ذلك حتى قبل وقوعها عام 1980. لقد كان الأمر في غاية السهولة، إذ كان يكفي أن يصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف النار مع بنود تمنع بيع السلاح للطرفين ولجنة مراقبة دولية لتنفيذ القرار ومعاقبة المخالفين لحظر التسلح تقف وراءها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولكن هذا لم يحصل بل استفادت الدول الصناعية من استمرار الحرب، واستغلّت الولايات المتحدة خوف العرب من الثورة الايرانية وتفاعلاتها داخل دولهم، فقامت ببيع كميات هائلة من السلاح إلى السعودية ودول عربية أخرى، وبنشر نفوذها العسكري في الشرق الأوسط عبر اتفاقات مع دول الخليج سمحت لواشنطن باستعمال قواعد عسكرية عربية. ووجدت دول الخليج أنّ من مصلحتها التعاون مع الاستخبارات الأميركية، حتى أصبحت هذه الدول التي استعملت سلاح النفط ضد الغرب عام 1974، بحاجة الى الولايات المتحدة لحماية آبار النفط.

---

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 43-47.

(2) Hiro, Dilip, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*, New York, Routledge, 1991.

(3) حازم صاغية «قصة البعث في العراق» في الحياة 13 أيار/ مايو 2003

أحدثت الحرب مع ايران نقصاً فادحاً في اليد العاملة العراقية، اذ استمر النظام في مضاعفة عدد القوات المسلحة وعدّتها بنفقات متزايدة، فانتقل أكثر من 400 ألف رجل إلى النشاط الحربي إضافة لما كان هناك بالاساس. ووجد العراق دعماً مادياً ومعنوياً كبيراً من دول الخليج ومصر. فأوقف هذا الدعم الانهيار في الاقتصاد العراقي، حيث دفعت دول الخليج مليارات الدولارات لمجهود العراق وصدّرت مصر 1.3 مليون عامل مصري إلى العراق ليحلّوا مكان العراقيين الذين تركوا أشغالهم ليلتحقوا بالجبهة.

ولم يتوقف النظام أثناء الحرب عن زيادة عدد عناصر الأجهزة الأمنية والقمعية التي وظفت 210 آلاف شخص. وبسبب هذا النقص في الرجال، شجع النظام المرأة العراقية لتأخذ مكان الرجل في الانتاج المدني في المصانع والمكاتب الحكومية. ولكن هذه الأعداد لم تكفِ، فبدأ الاستيراد بالجملة للعمالة العربية، وحضر المصريون والمغاربة والاردنيون واليمنيون بمئات الآلاف للعمل في العراق، حتى أنّ النظام فتح باب الانخراط في الجيش العراقي لمن يرغب من العرب. وغذى العراق ترسانته العسكرية بمشتريات قامت بها دول عربية عديدة (خصوصاً مصر والسعودية والاردن والكويت). أما سورية فقد تشددت مع العراق وقطعت خطوط النفط العراقي إلى ساحلها حتى أوقفته نهائياً في أيار/ مايو 1982. ولكن السعودية والكويت زادتا من انتاجهما في المنطقة المشتركة مع العراق وقدمتا كميات للعراق ليبيعها.

ولم يعرف النظام أن اقتصاد العراق أصبح عاجزاً عن تمويل أعمال حربية لا نهاية لها وفي الوقت ذاته تحقيق كل متطلبات المجتمع المدني. ولكن قوة احتياط العراق المالية في بداية الحرب أعمت بصيرة القيادة العراقية، إذ ظنت أنّ الاحتياط بالعملة الصعبة وقيمته 35 مليار دولار هو نبع لا ينضب، وأنّ مالاً آخر سيدخل الخزينة فيما بعد، طالما أنّ إنتاج النفط لا يتوقف. ولكن عندما تصاعدت حرارة القتال وابتلعت النفقات مليارات الدولارات بدأ العراق يتجه إلى الاستدانة من الدول النفطية العربية المجاورة في البداية حتى بلغت ديونه لهذه الدول 20 مليار دولار.

بسبب الحرب بدأ الاقتصاد العراقي يتدهور بشكل ملحوظ للمرة الأولى منذ العام 1968، فهبطت عائدات النفط من 40 مليار دولار عام 1980 إلى 17 ملياراً عام 1981، في حين استمر الاستيراد اللامحدود لجميع أنواع البضائع الاستهلاكية والعسكرية وغيرها بكلفة 33 مليار دولار. وازداد الاتكال العراقي على الدعم المالي العربي. ولكن دول الخليج بدأت تعاني أيضاً من أزمات اقتصادية، إن لم يكن مباشرة من الحرب بين الجارين الكبيرين فمن هبوط أسعار النفط في السوق العالمية. وكان إنتاج العراق من النفط ينخفض باستمرار إلى النصف في العام الثاني للحرب مقارنة بالعام 1980، وإلى الثلث في العام الثالث، حيث لم يتجاوز المليون برميل يومياً عام 1982. ولذلك لم يستفد العراق في تلك السنة من زيادة الأسعار في الأسواق العالمية بسبب ضآلة مقدرته على الانتاج فهبطت عائداته إلى 40 بالمئة عما كانت عليه عام 1980. وبسبب الخسائر الاقتصادية والبشريّة الفادحة، أعلن العراق وقف القتال من جانب واحد بعد عامين من الحرب رابطاً القرار بضرورة مواجهة الجميع للغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 فلم تستجب إيران.

كان هبوط الانتاج النفطي أعمق أثراً في بداية العام 1983، حيث تضاءل الانتاج العراقي إلى 900 ألف برميل يومياً وتأذت عائدات الدول المجاورة أيضاً، حيث انخفضت عائدات السعودية من بيع النفط من 113 مليار دولار عام 1981 إلى 40 ملياراً في عام 1983. وساهمت دول الخليج في مزيد من انخفاض الاسعار عندما عمدت إلى زيادة صادراتها النفطية ما جعل عنصر الطلب (الدول المستهلكة) يقرر الأسعار ويخفضها مجدداً. ولم يعد الدعم المالي الخليجي للعراق إلى سابقه فانخفض بشكل ملحوظ خلال الأعوام 1984 - 1986. وعندما استطاع العراق استعادة بعض طاقته الانتاجية عام 1986 إلى 1.7 مليون برميل عاكسته ظروف السوق حيث استمر سعر البرميل في التراجع. فانخفضت عوائده مجدداً إلى 30 بالمئة مما كانت عليه عام 1980.

وكانت الأسعار تتقلّب فعلاً بعوامل العرض والطلب وإغراق الأسواق وليس بإيماء من واشنطن. حتى أنّ جورج بوش الأب (نائب الرئيس الأميركي رونالد ريغن عام 1986) هرع إلى المملكة العربية السعودية مطالباً بضبط الانتاج لتحسّن الأسعار للمنتجين

الأميركيين، وصرّح حينها أنّ «أي سعر أقل من 18 دولاراً للبرميل الواحد هو مضر للأمن القومي الأميركي».

عندما انتهت الحرب في آب/ أغسطس 1988، كان سعر برميل النفط 17 دولاراً، ولذلك انخفضت عائدات العراق من مبيع النفط إلى نصف مستوى 1980، مع أنّ الانتاج اليومي قد تحسّن إلى معدلات تراوحت بين 3 و3.5 ملايين برميل يومياً بسبب المنشآت الضخمة التي تمّ بناؤها خلال الأعوام 1986 و1987 و1988. هذه الزيادة في الانتاجية لم تُسعف العراق، لأنّ الكميات الكبيرة المُنتجة حققت فقط 14 مليار دولار سنوياً عام 1988 في حين كانت كميات أقل من ذلك بكثير تحقق 26 ملياراً عام 1980. إذ إنّ الأسعار مرّت في دورات صعود وهبوط استمرت طوال عقد الثمانينيات. فقد هبطت عام 1980 ثم انتعشت قليلاً عام 1982، لتعود إلى هبوط شديد عام 1985. ففي العام 1985 وقف سعر البرميل عند 23 دولاراً أميركياً، ولكنه بدأ يفقد قيمته كل أسبوع تقريباً فاستقرّ خلال ستة شهور على عشرة دولارات للبرميل. واستعاد السعر بعض عافيته عام 1987 ولكنه لم يستعد أبداً المستويات التي بدأ فيها العقد؛ وحتى بعد نهاية الحرب عام 1988 لم يزد سعر البرميل عن 17 دولار.

كانت التطويرات التقنيّة في قطاع النفط في اواسط عقد الثمانينيات في غاية الأهمية وعلى مستوى تاريخي بالنسبة للعراق، خصوصاً أنّ الخبراء العراقيين استطاعوا تثبيت جداول الاحتياط عند مائة مليار برميل. ولكن أحداث الحرب وتدهور الأسعار غطّت على هذه المكتسبات الاقتصادية. وخلال سنوات الحرب لم تزد قيمة كل النفط المستخرج من المنطقة المحايدة مع الكويت والسعودية تسعة مليار دولار، في حين نضب تماماً الاحتياطي المالي العراقي الكبير (35 مليار دولار) وشعر العراق بالمصيبة وحاول إيجاد الحلول عبر تطوير المنشآت النفطية وزيادة الانتاج والحصول على القروض. ولكن المشكلة كانت أنّ سائر دول النفط العربية لجأت هي أيضاً لزيادة الانتاج لدعم اقتصادياتها، فانتقد العراق دول الخليج بأنّها أغرقت الأسواق بكميات خفضت الأسعار؛ موضوع زيادة الانتاج الذي بدأ عتاباً بين العراق وجيرانه سيكون أكثر أهمية في غزو الكويت فيما بعد. وما ساعد في ضبط الانهيار المالي السريع أنّ العراق استطاع ابتداءً من العام 1984 الاستدانة من الولايات

المتحدة وبريطانيا لتمويل مشتريات الغذاء من هذين البلدين ووقف شبح الجوع خصوصاً أنّ العلاقات الديبلوماسية عادت مع واشنطن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984 بعد قطعها في حزيران/ يونيو 1967.

عندما انتهت الحرب عام 1988، خرج العراق بقوى مسلحة ناهزت المليون شخص واقتصاد منهار. ولم يكن هناك من غنائم أو مكاسب للعراق من هذه الحرب الطويلة. فلا مؤسسات ومصانع مدنية تستوعب الجنود العائدين ولا بنية اقتصادية تعيد لملايين الشعب العراقي ما فقدوه من حياة مستقرة ومزدهرة عاشوها حتى العام 1980. وحاول النظام بعد الحرب تعزيز المعنويات فوعد الشعب بمستقبل أفضل وأنّ العراق في التسعينيات سيكون أفضل مما سبق. ومن وعود بعد الحرب أنّ الحكومة ستباشر سلسلة مشاريع عمرانية تطور البلاد، منها نظام مترو أنفاق عصري لمدينة بغداد وشبكة مواصلات متطورة للمحافظات. وأعلنت الدولة أنّ هذه المشاريع ستكلف 40 مليار دولار وتخلق مئات الآلاف من الوظائف للشعب. ولكن هذه المشاريع بقيت مجرد وعود لم يتحقق منها شيء لأن المال لم يتوافر. لقد كانت مصائب ما بعد الحرب أكبر من أن يعقلها النظام: التقدم الذي تحقق قبل الحرب كان بفضل مال البترول وليس بسبب ذكاء النظام. فأنفق منها بشكل عشوائي في عقد السبعينيات. وفي العام 1988 ذهب المال واستعصت المشاكل؛ فالتحدي الذي أوجدته ظروف ما بعد الحرب كشف غياب العقل الخلّاق لدى النظام.

وأوصل فساد عائلة صدّام وعائلات أعوانه وإهدارها للمال وتضخم الأجهزة الأمنية والقوى العسكرية إلى تراكم الديون الكبيرة وإلى انخفاض قدرة العراق على الاستدانة من الخارج. وعندما طلب النظام النصح من الخبراء الاقتصاديين وضعوا أمامه احتمالات مرة: العودة عن تأميم النفط ورهنه مجدداً للشركات الأجنبية للحصول على استثمارات تُنقذ العراق أو إصدار سندات خزينة عراقية مؤمّنة بنتاج النفط العراقي لسنوات في المستقبل. وكان العمل بهذه النصائح إشارة في غاية الخطورة للنظام العراقي، لأنّها تعني نهاية السيادة العراقية على القطاع النفطي وإعادة البلاد إلى ما قبل تأميم الشركة الأجنبية عام 1972. كما تعني عودة الشركات الأجنبية إلى العراق إلغاءً لمشروع البعث بناء دولة قويّة في المنطقة ما

ترجمه مجلس قيادة الثورة بأنّه ينافي المجازفة بالسيادة لدولة خرجت متصرة من حرب مع إيران. ولذلك رفض النظام سلوك طريق تقليدية في استجداء الاستثمارات، وفضّل السعي لرفع أسعار النفط بالضغط على الدول النفطية العربية وعلى دول منظمة أوبك. وكان أمام العراق دوماً اللجوء إلى المزيد من الاستدانة بفضل الدعم الأميركي (وافقت الادارة الأميركية على ضمانات قروض بقيمة مليار دولار عام 1989).

العامل الأميركي

العراق دولة مقفلة تقريباً، باستثناء ثغرة صغيرة تربط مدينة البصرة بمياه الخليج العربي. وهذا الخليج هو بقعة استراتيجية كبيرة الثروة قليلة السكان. وثمّة ثلاثة أحداث جعلت هذه البقعة نقطة استقطاب اقتصادي عسكري جيوبولوتيكي عالمي لم يسبق له مثيل في العصر الحديث. ويكاد المرء يندفع الى تسمية كل ما حدث ويحدث في الخليج والشرق الأوسط خلال خمسين عاماً بأنّه «حروب النفط»، أو لعنة الذهب الأسود الذي كان ثروة العرب وسبب مصائبهم في آن. وتتمثّل الأحداث الثلاثة التي طبعت تاريخ الخليج في التالي:

أولاً، ثورة العراق 1958 التي أنهت النظام الملكي الهاشمي ورسمت بداية نهاية الهيمنة البريطانية على بترول العراق.

ثانياً، الثورة الايرانية عام 1979 وإنهاء دور ايران كحارس أميركي في المنطقة، وبالتالي سعي أميركا إلى إيجاد بديل عن شاه إيران يضع حداً للاندفاع الاسلامي في طهران ويخلق بديلاً رادعاً لحماية الخليج.

ثالثاً، استدراك الولايات المتحدة الأميركية والعالم الصناعي في نهاية القرن العشرين احتمال الوصول إلى زمن يشح فيه النفط. فأصبحت مسألة الاتكال على نفط الخليج مسألة ملحة إذ قدّر الخبراء أنّ نسبة عالية من استيراد النفط في الدول الصناعية ستأتي من الشرق الأوسط. هذا الاستدراك دفع الادارة الأميركية الى التفكير في السيطرة على مصادر النفط بالوسائل كافة، سواء عبر التفاهم مع النخب العربية الحاكمة أو عبر القهر العسكري. إنّ

حركات شعبية عميقة الجذور جعلت التغيير ممكناً في بغداد عام 1958 وطهران عام 1979 لإنهاء أنظمة بالية خدمت الاستعمار الاقتصادي الغربي بأمانة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى.

لقد أخذت الولايات المتحدة مكان بريطانيا كعرّاب إمبريالي في الشرق الأوسط، فعيّنت الشاه محمد رضا بهلوي كحارس باسمها للمنطقة بعدما ساعدته المخابرات الأميركية على العودة إلى الحكم في الخمسينيات من القرن العشرين عبر الإطاحة بحكومة محمد مصدّق الوطنية في طهران. وعندما سقط الشاه عام 1979، وهذه المرة إلى الأبد، لجأت واشنطن إلى العراق ليقف سدّاً ضد انتشار الثورة الاسلامية، يدعمه تحالف عربي قوامه مصر والسعودية. فبدأت الحرب العراقية الايرانية عام 1980.

كان العراق عند بداية الحرب دولة ذات نمط حكم عربي تقدمي اشتراكي موال للاتحاد السوفياتي ومخلص للقضايا العربية وشريك في النضال من أجل القضية الفلسطينية. وبالمقابل أخذت ايران منحى دينياً تحت حكم ثيوقراطي أطلق عليه زعيم الثورة الراحل آية الله الخميني مبدأ «ولاية الفقيه». وفي الحال، كان النظامان في طهران وبغداد معادين لواشنطن، ولكن الأخيرة اختارت الأقل عداءً (العراق) لوضع حدّ لاندفاع الثاني، واعتمدت نظرية الاحتواء المزدوج للبلدين. ومن أنصار هذه النظرية ناظر الخارجية الأميركية السابق هنري كيسنجر الذي كان يعتبر البلدين أعداء لأميركا ومن الضروري إطالة الحرب بينهما، ولطالما نظّر لهذه الفكرة السفير الأميركي مارتن آنديك.

ولكنّ العراق لم يُجد دور الحراسة المطلوب أميركياً وكاد ينهار في السنة الثانية للحرب أمام الجحافل الايرانية، فاضطرت الولايات المتحدة إلى التدخل مداورة عبر تسليح العراق ودعم اقتصاده الذي بدأ في الانهيار، ثم مباشرة عندما أصبحت طرفاً في الحرب في السنوات الثلاث الأخيرة من الحرب، فأدركت إيران أنّها باتت تواجه الولايات المتحدة لا العراق، وأمر الخميني وقف الحرب في صيف 1988. وأمام فشل العراق ثم توهمه بالفوز في الحرب واندفاعه لغزو الكويت عام 1990، قررت الولايات المتحدة أخذ زمام الأمور بنفسها لتؤسس

وجودها العسكريّ الدائم في الخليج والمنطقة العربية على مرحلتين. المرحلة الأولى كانت عبر حرب عاصفة الصحراء عام 1991، التي أدّت إلى نتائج تاريخية، والثانية كانت عام 2003 عبر حرب أميركية واسعة على العراق.

وخارج حلقة اللاعبين الثلاثة، الولايات المتحدة والعراق وإيران، كانت الدول العربية تلعب أدواراً ثانوية وأحياناً متناقضة (دعمت دمشق الجانب الايراني في الحرب ضد العراق ثم دعمت الحملة الأميركية لتحرير الكويت عام 1991) أو مكمّلة للأهداف الأميركية (مصر والسعودية ودول الخليج) عبر تمويل العراق وتسليحه. ولعب الأردن دوراً رئيسياً في دعم المجهود العراقي، حيث اعتبرت واشنطن عمّان ركناً أساسياً مخلصاً في سياستها الشرق الأوسطية، بقيادة الملك حسين الذي موّلته المخابرات الأميركية لفترة طويلة، فبقي مخلصاً للعراق حتى آخر لحظة ـ أي حتى لحظة دخول الجيش الأميركي الكويت عام 1991. ولم ينسَ العراق هذا الوفاء فمدّ الأردن بالنفط طيلة سنوات الحصار الدولي في التسعينيات.

وكان هدف الولايات المتحدة من حرب العراق على ايران وضع حدّ للاندفاع الثوري الاسلامي خارج حدود ايران وكذلك القضاء على النظام الايراني إذا أمكن. وثانياً إفساح المجال لوجود عسكري أميركي كثُر الكلام عنه في السبعينيات وأصبح جاهزاً للتنفيذ في عهد الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر، حيث أطلقت واشنطن على هذا الوجود الأميركي اسم «قوة التدخل السريع» (Rapid Deployment Force).

كانت الاستراتيجية الأميركية على خطورتها لا تخلو من المجازفة، إذ إنّها خمّنت أنّ دعمها للعراق سيجعل منه «تابعاً» أو على الأقل حليفاً كما كان الشاه من قبل. ولكن العراق كان يملك ديناميته الخاصة وتاريخه وتنوعه الديمغرافي وتطلعات نظامه القومي العربي. ولذلك لم يكن «تابعاً» بالمعنى الكلاسيكي الذي أراده مخططو البنتاغون والخارجية الأميركية.

من ناحيتهم ظنّ حكام العراق أن علاقتهم بواشنطن أعطتهم الضوء الأخضر للتصرف كحراس للمنطقة، وتوهموا أنّ بامكانهم التصرف مع أميركا وكأنها علاقة بين ملك وملك أو

رئيس ورئيس، علاقة ترتب كل الأمور على أعلى المستويات بأسلوب الأنظمة التوتاليتارية. أيضاً غاب عن حكام العراق أنّ لأميركا ديناميتها ونظامها الديمقراطي ومراكز قوى ومنظمات لوبي في واشنطن أقوى من ساكن البيت الأبيض. وأنه يمكن لأي سيناتور أو نائب أميركي أن يدفع بسياسات دولية إذا خدمت هذه السياسات مصالح الشركات في ولايته التي يمثلها في الكونغرس أو في مجلس النواب. كان العراق غافلاً عن أبسط المعلومات عن الولايات المتحدة على الرغم من الامكانيات الضخمة التي وظفها النظام لتطوير العلاقات مع واشنطن (وجود دبلوماسي عراقي ضخم في واشنطن ونيويورك، علاقات تجارية مميزة، تأسيس شبه لوبي للمصالح العراقية في واشنطن، مواقف أميركية علنية داعمة للعراق، إلخ.). وأحد الأمثلة على أسلوب العراق كان إغفال القيادة العراقية عام 1990 مسألة تبليغ الرئيس العراقي عن تطور المواقف الأميركية التي قد لا تعجبه مخافة إثارة غضبه. لقد كان مسموحاً له غزو جيرانه عندما اتفق ذلك مع المصلحة الأميركية (إيران) ولكنه لم يكن مسموحاً في حالة جيران آخرين (الكويت).

III

الحروب الاميركية على العراق

الفصل السادس

حرب الخليج

خيبة العراق من «الأشقاء» العرب

انتهت الحرب مع إيران في صيف 1988، ولكن العراق أبقى وحدات من الجيش العراقي في مناطق الأكراد في الشمال في حين كانت وحدات ضخمة ترابط أيضاً في مناطق الشيعة في مدن الجنوب منذ 1980. وساعدت هذه الحشود في تحقيق استقرار أمني مؤقت احتاجه النظام لتدارك استحقاقات ما بعد الحرب ولخلق بيئة داخلية ملائمة، فبدأ مرحلة مصالحة جديدة مع معارضيه وأعلن العفو العام مستثنياً جلال الطالباني، زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني الذي ساعد الايرانيين في الجبهة الشمالية، ودعا الأحزاب السياسية العراقية المنحلّة للانخراط مجدداً في الشأن العام والمشاركة في الانتخابات العامة التي جرت في نيسان/ ابريل 1989 وأسفرت كالمعتاد عن فوز بعثي كاسح. فلم يصدق أحد نيّات النظام وعاد جو الانشقاق الداخلي الغالب بعد 8 سنوات من الحرب الدموية[1].

أما على الصعيد الاجتماعي فقد عمدت الدولة إلى سلسلة من الاجراءات لتحسين

---

(1) Marion Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, *Iraq Since 1958, From Revolution to Dictatorship*, London, I.B. Tauris, 1990, pp. 269-280.

الوضع الاقتصادي وأصدرت الحكومة العراقية سلسلة قرارات بخصخصة شركات عامة كبرى وسمحت بتوسيع القطاع الخاص ليُخرج العراقيون في الداخل والخارج ودائعهم الخاصة بعدما نضبت أموال الحكومة، وحصل مئات الأشخاص على رخص للقيام بمشاريع تجارية. ولكن عائدات الخصخصة كانت قليلة كما أنّ التراخيص لمشاريع خصوصاً استثمارية لم تحقق الانطلاقة الاقتصادية المرجوة، نظراً لأنّ العراق كان بحاجة إلى مشروع مارشال ضخم تُضخ فيه أموال كبيرة تعيد العصر الذهبي الذي شهدته البلاد في السبعينيات.

واستمع النظام إلى نصائح أن الجيش العراقي كان أكبر من اللازم خصوصاً بعد انتهاء الحرب وأنّه يبتلع موارد مالية نادرة. فوافق على النصيحة وبدأ تسريح مائتي ألف جندي ضمن برنامج تسريح نصف مليون جندي خلال العام 1989. ولكن الجنود المسرّحين عادوا إلى قراهم وبلداتهم وبدأوا يثيرون الشغب بسبب الفقر والبطالة. ولم تتوافر المواد الغذائية كالسابق فبدأت ملامح المجاعة، وتوقّف التسريح تماماً عندما اصطدم الجنود المسرّحون بالعمال المصريين الذين يعملون ويحولون أموالهم إلى مصر ما أدّى إلى سقوط قتلى. ولكن النظام أسهم في تدهور الأمور أكثر، فقد خاف من انتقام المسرّحين العاطلين عن العمل وزاد قوةَ أمن رئيس الجمهورية الخاص إلى 15 ألف رجل، كما بدأت حملة توظيف غير عادية في قطاع التصنيع الحربي حيث بلغ عدد العاملين في هذا القطاع مائة ألف.

كانت خطوات النظام في معالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية يتيمة إذ إنّ الأمور كانت تسير دوماً نحو الأسوأ، وأصبح مستميتاً للحصول على المال لإنقاذ البلاد من انهيار محتوم. كما أنّ الصعوبات المالية والاقتصادية والوضع الداخلي الممزق لم يثنيا النظام عن التصرف وكأنّه الفائز في الحرب ضد إيران وأنّ صدام هو بطل العرب وزعيمهم، فأمر ببناء قوس نصر عملاق في بغداد هو عبارة عن يديّ صدّام تتعاركان بسيفين بعلو 45 متراً، وبدأ مرحلة بناء علاقات عربية مع مصر والأردن ودول الخليج ومنظمة التحرير الفلسطينية وأطراف لبنانية معادية لسورية التي يحكمها الجناح الآخر لحزب البعث، وحاول الضغط على الدول العربية الغنيّة لمساعدته على زيادة أسعار النفط وشطب الديون العربية وخصوصاً

تلك المستحقة للكويت؛ فاستمر ببرامج التسلح لإخافة جيرانه العرب ولم يسرّح جيش المليون بعد الحرب. وهكذا أصبح الوضع الاقتصادي داخل العراق هو الذي يحدد سياسته الخارجية بعدما افتقرت الدولة إلى المال وليس العكس عندما كان الاقتصاد العراقي غنياً ومسخّراً لمغامرات النظام ونزواته التي دخلها مختاراً.

كذلك سعى إلى قيام تكتل عربي يشبه مجلس التعاون الخليجي، فبدأ مفاوضات مع مصر والأردن واليمن لتأسيسه. وبعد عدة لقاءات واجتماعات تمهيدية أعلن صدّام في بغداد بحضور الرئيس المصري حسني مبارك والحسين ملك الأردن وعلي عبدالله صالح رئيس اليمن ولادة مجلس التعاون العربي في شباط/ فبراير 1989. وعندما حاول صدّام توسيع بنود الاتفاق لتشمل المسائل العسكرية ومواجهة اسرائيل رفض مبارك ذلك بسبب معارضة واشنطن لأي تحالف عربي جديد هدفه محاربة إسرائيل، وبسبب توقيع مصر على معاهدة كامب دايفيد. وفي أيار/ مايو أصرّ صدّام في اجتماع القمة العربية في الدار البيضاء على عودة مصر إلى الجامعة العربية بعد عشر سنوات من العزلة، فوافق المؤتمر وعاد مركز الجامعة إلى القاهرة[1]، فزاد من زياراته إلى القاهرة وجهد لتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. أما في الخليج فقد عقد اتفاقية عدم اعتداء وعدم تدخل مع المملكة العربية السعودية، وسعى إلى اتفاق مماثل مع الكويت ولكن الأخيرة لم تتجاوب وبدأت تشكك في نيّاته، وحاول إبداء حسن النيّة فمنح الكويت كميات من مياه الشفة والريّ.

أما الأردن، فلقد تأمّل جني فوائد جمّة من مجلس التعاون العربي، حيث وضع باحثو الأردن وخبراؤه دراسات جدوى وكيف سيصبح العراق عمقاً استراتيجياً هاماً للأردن وكيف سيكون الأردن البلد الوسطي جغرافياً بين مصر والعراق. وبالفعل فلقد استفاد الأردن من علاقاته الوثيقة مع العراق بالحصول على النفط مجاناً أو بأسعار متهاودة ومن عمليات الترانزيت. ولكن فوائد الأردن كان سببها علاقته الوثيقة بالعراق وليس بسبب المجلس المشؤوم.

---

(1) قالت الصحف المصرية التي تملكها الحكومة وبلهجة لا تخلو من الاستعلاء والعنجهية إنّ العرب هم الذين عادوا إلى مصر وليس العكس.

وعودة إلى فترة ما قبل شهر آب/ أغسطس 1990، فإنّ الجهود التي قام بها العراق على الصعيد العربي لم تؤدّ إلى نتائج ملموسة لتحسين ظروفه. فلم تنظر إليه الدول العربية على أنّه حامي الأمة العربية وهازم إيران كما رغب أن يرونه. فقد رأى العرب العراق غاضباً على الكويت ومهدداً لسورية ومتدخلاً في لبنان، وشاهدوا على التلفزيون آثار الأسلحة الميدانية الضخمة التي موّلها العراق لتُستعمل في الحرب اللبنانية. وكان ثمّة كراهية متبادلة بين الزعماء العرب، فقد كره الأسد صدّام للأسباب التاريخية بين البلدين وكرهه حسني مبارك لأنّه تكلم معه بفظاظة في اجتماع في الأردن.

ولم يكن صدّام ومن معه في القيادة وحيدين في الاقتناع بأنّ العراق أنقذ العروبة، فقد كان الرأي العام في العراق في تلك الفترة يعتبر أنّ العرب مدينون للعراق لأنّه حارب عنهم وضحى بشبابه لوضع حدّ للثورة الايرانية. وكان الشعب العراقي بكل فئاته يشعر بقسوة الوضع الاقتصادي وبفقدان السلع الأساسية والبطالة المرتفعة. لكنّ فشل النظام في تأمين النمو والخدمات بعد الحرب دفع الناس إلى النظر لأول مرة منذ 1980 إلى الحكومة وإلى القيادة السياسية كغطاء لحكم حزب البعث الواحد والعصابة التكريتية وأسرة صدّام،كما رأوا أنّ هذا الثلاثي أصبح وباءً يدمر العراق.

واستغلت أميركا الأجواء الاقليمية وظروف العراق الداخلية اقتصادياً واجتماعياً للضغط عليه للتخلص من أسلحته وجيشه بعدما اصبحت إيران أقل خطراً على الخليج من السابق. فبدأت حملة إعلامية أميركية غربية ضد العراق بأنّه بات يهدد جيرانه وأنّه يسعى لأسلحة الدمار الشامل. ولكن الحقيقة أنّ أي خطوة خطاها العراق منذ وقف النار مع إيران وحتى غزوه للكويت كان سببها اقتصادياً وكان من حقه الحصول على الدعم العربي والغربي للوقوف على رجليه. فصادرات النفط العراقي لم تعد تلبي حاجات النظام من نفقات عامة واستثمارات البنية التحتية كما أنّ الميزانية العسكرية بما فيها قطاع التصنيع الحربي باتت تبتلع 88 بالمئة من عائدات البترول عام 1989، فحاول بشتّى الأساليب الخروج من أزمته المستعصية فجرّب تخفيف حدّة القمع الداخلي وأطلق الخصخصة والترخيص للمؤسسات التجارية وسعى للتودد من دول الخليج، فلم تعط هذه الخطوات نتائج إيجابية بل زادت

المصاعب الاقتصادية كما ازداد الضغط الأميركي لتحجيم قوة العراق بعد الحرب مع إيران.

وبعد فشل المحاولات استقر الرأي في القيادة العراقية أنّ الانفتاح والتنازل لن يخدما مصالح العراق وأنّ ما يخدم العراق هو زيادة أسعار النفط، فاتّهم دول الخليج والولايات المتحدة بأنّها وراء انخفاض عائدات العراق من النفط وبدأ مهاجمة الوجود العسكري الأميركي في الخليج واتّهم الكويت ومصدّري نفط آخرين بضخ كميات غير عادية من البترول إلى الأسواق، وأنّ الجانبين، الأميركي ودول الخليج، يتآمران على العراق، وبدأت أجهزة الاعلام العراقية تكرر هذه الأقوال.

انفجار الأزمة النفطية

تصرفت الكويت كأنّها استيقظت من كابوس الحرب العراقية الايرانية يوم 8 آب/ أغسطس 1988، على أساس أنّ ما قام به العراق لم يكن في مصلحتها بالدرجة الأولى. ففي اليوم التالي لوقف الحرب أعلنت زيادة إنتاجها النفطي لتحسين وضعها المالي، ما أدّى إلى سقوط الأسعار في الأسواق العالمية. هذه الخطوة أزعجت العراق كثيراً لأن كل انخفاض بقيمة دولار في سعر البرميل كان يؤدي إلى تضييق الخناق على اقتصاده. وخلال أيام حذت الامارات حذو الكويت فزادت إنتاجها هي الأخرى أيضاً. وفي 17 تموز/ يوليو 1989، وبعد فشله في إجبار الكويت على تخفيض إنتاجها، اغتنم صدّام مناسبة ذكرى وصول حزب البعث إلى السلطة وأطلق تحذيراً في خطابه ضد الامارة، وقال بأنّ هناك مؤامرة تستهدف شعب العراق لتجويعه[1].

كانت الكويت تنسّق تحركاتها الاقتصادية والديبلوماسية مباشرة مع واشنطن. ففي 22 تشرين الأول/ اكتوبر 1989، زار مسؤولون عسكريون كويتيون واشنطن واجتمعوا مع الاستخبارات الأميركية واتفق الطرفان على التعاون وتبادل المعلومات وعلى ضرورة

(1) Thabit Abdullah. *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*. Zed Books, London, 2006, pp. 56-61.

استغلال الأزمة الاقتصادية في العراق لإزاحة نظام صدّام بعدما انتهى دوره بنظرهم[1]. في بداية العام 1990 تعرّض صدّام لمحاولة اغتيال في وقت ازدادت ضده الحملات الاعلامية الأميركية. فأيقن وهو اللئب المجرب لأساليب المخابرات الأميركية في قلب الأنظمة بأنّ هناك فعلاً مؤامرة ضده. ولذلك أصبح صدّام غير آبه بمصير العلاقة التي بدأت تتدهور مع واشنطن. ففي شباط/ فبراير هاجم في حديث تلفزيوني أميركا ووجودها العسكري في الخليج وأنّ البترول يجب أن يكون بأيدي العرب يقودهم العراق، وكان شديد الغضب في تلك الفترة؛ ففي 23 شباط/ فبراير 1990، حضر سراً إلى عمّان للمشاركة في اجتماع قمة مجلس التعاون العربي. وبدلاً من الحديث عن التعاون استغل الاجتماع لاطلاق العنان لغضبه ضد الولايات المتحدة واسرائيل، وبأنّ على أغنياء العرب أن يعطوا العراق أموالاً وأن يسامحوه على الديون التي بلغت 30 مليار دولار، وأنّ على زعماء الدول العربية أن يتفقوا على تحرير فلسطين بقيادة العراق. ولم يعجب الرئيس المصري حسني مبارك الذي تدعمه أميركا واسرائيل والسعودية ما يقوله صدّام خصوصاً أنّ مصر تعتمد على المساعدات المالية من الولايات المتحدة. فرد على صدّام بأسلوب الأب الذي يوبّخ ابنه وخصوصاً حول مطالبه المالية من الدول العربية وعلى ضرورة محاربة اسرائيل وانتقد أسلوبه الذي اعتبر أميركا مثل اسرائيل من أعداء العرب. واختتم مبارك رده على صدّام بالقول: «الكلام ده مش مسموح..أنا ماشي من هنا». وتدخل الملك حسين للتوفيق بين الرئيسين ولكن مبارك أصرّ على المغادرة لأنّ خلافه مع صدّام لم يكن عرضياً بل أصبح يمسّ بجوهر النظام المصري والتزاماته تجاه اسرائيل وأميركا وعرب الخليج. ومنذ ذلك الحين تدهورت الأمور بين صدّام ومبارك وبدل أن يعمل مبارك على التواسط بين واشنطن والعراق أصبح لا يرى مانعاً من إزاحة صدّام، الذي ادّعى أنّه متهوّر لا يمكن الثقة به. أما الملك الأردني فلقد أبقى على علاقاته المتينة بصدّام.

وكانت كلما زادت عزلة العراق الدولية والحملة ضد ترساناته الاستراتيجية كان العراق

---

(1) Said Aburish, *Saddam*, p. 271.

يتخوّف من اعتداء اسرائيلي بدعم من أميركا. ووصلت حدة تخوّفه إلى درجة أنّ صدّام أقدم في الثاني من نيسان/ ابريل 1990 على إعلان موقف لم يجرؤ عليه زعيم عربي من قبل. إذ ظهر في مؤتمر صحفي للرد على الحملة الدولية التي تتهم العراق بتطوير أسلحة دمار شامل، وبعد إعلانه بفخر وتحدٍّ بأنّ العراق يملك فعلاً أسلحة دمار شامل والقدرة على أنتاج أسلحة ذرية، قال إن الصواريخ العراقية «ستحرق نصف اسرائيل إذا اعتدت على العراق». هزّ هذا الموقف الشرق الأوسط واحتل مانشيتات الصحف وتصدّر نشرات الأخبار التلفزيونية. وفي الخامس من نيسان/ ابريل التقى صدّام بالأمير بندر سفير السعودية في الولايات المتحدة وطلب منه التدخل لدى واشنطن لمنع اعتداء اسرائيلي على العراق. وبعد هذا الأسبوع الحاسم انصبّت أنظار العالم على العراق والشرق الأوسط، واستنتج المراقبون أنّ شيئاً خطيراً يتمّ تحضيره. واتهمت واشنطن صدّام بأنه يلعب بالنار.

في تلك الفترة كان نورمان شوارتزكوبف قائد القيادة المركزية للجيش الأميركي في الشرق الأوسط (سنتكوم) ووليم وبستر رئيس السي آي إيه يقومان بزيارات متكررة إلى الكويت. وبعد كل زيارة كانت هذه الأخيرة تزيد إنتاجها، في حين كان العراق يرى هذه الزيادة ويستنكر هذا العمل. واستمرت اعتراضات العراق الاعلامية ضد الكويت حتى أول أيار/ مايو 1990. ففي ذلك الشهر أوقفت أميركا القروض إلى العراق ورفعت الكويت الانتاج مجدداً، فقرر عندها العراق أنّ خطر الكويت أصبح مثل خطر اسرائيل. وكانت الدول العربية تستعد لقمّة طارئة في بغداد تحت عنوان «معالجة مسألة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي السابق إلى فلسطين»[1]، ووافقت الكويت على الحضور. ولكن قبل انعقاد القمّة وصلت إلى بغداد تقارير ديبلوماسية تفيد بأنّ الكويت ليست غير عازمة على شطب الديون العراقية فقط، بل إنّها تنوي بيع السندات العراقية بأسعار مخفضة إلى بنك لويد البريطاني الذي يتمتع بدعم الحكومة البريطانية. وكانت خطورة هذه الخطوة في حال أقدمت عليها الكويت أنّ سوق لندن المالي سيغرق بالسندات العراقية الرخيصة ويضرب قدرة العراق على الاستدانة في الأسواق الأوروبية حيث تقييمه الائتماني منخفض جداً في الأصل.

---

(1) كان الاتحاد السوفياتي قد انهار في ذلك العام واستعدت اسرائيل لاستقبال مليون يهودي من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة.

وفي القمة العربية التي انعقدت في 28 أيار/ مايو 1990، طلب صدّام أن تكون اجتماعات القادة العرب سريّة. وفي الجلسة الافتتاحية ألقى خطاباً نارياً هاجم فيه الكويت والامارات لأنهما تنتجان كميات من النفط أكبر من حصة الأوبك، وأعطى مثالاً أنّ االكويت كانت تضخ 1.5 مليون برميل يومياً في حين أنّ حصتها الرسمية هي 1.2 برميل. وأنّ هذه الزيادة تؤدي إلى خسائر فادحة للعراق ما يشكل حرباً إقتصادية تشنّها الكويت ضده. وعرض صدّام شروطه لحل الأزمة بين البلدين:

أولاً، شطب الديون المستحقة للكويت من العراق بقيمة 8 مليارات دولار.

ثانياً، تأجير الجزيرتين الكويتيتين وربة وبوبيان إلى العراق ليصبح لديه واجهة بحرية معقولة.

ثالثاً، منح العراق مليارات الدولارات لينهض باقتصاده.

أثار خطاب صدّام ذعر القادة العرب في القاعة فسعوا إلى ترطيب الأجواء بين العراق والكويت وطلبوا من صدّام عدم استعمال أسلوب التهديد. أما أمير الكويت فإنّه لم يتزحزح ولم يظهر عليه أي تأثر من خطاب صدّام، إذ كانت كل من واشنطن ولندن تشجعان الكويت على رفض أي مطلب عراقي مؤكدتين أنهما تقفان إلى جانب الكويت، حتى أن مرغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا كتبت إلى الأمير تشجعه على موقفه الصامد في وجه العراق. وحاول بعض الزعماء العرب إقناع الكويت التريّث في المطالبة بديونها وبالعودة إلى حصتها في الأوبك وعدم الضخ من حقل الرميلة الحدودي. كما حاولوا إقناع صدّام بعدم الاصرار على استئجار الجزيرتين الكويتيتين والاكتفاء بطلب منح مالية. فوافق صدّام على وساطة الزعماء وصمت بانتظار جواب أمير الكويت على الاقتراح العربي. ولكن ردّ أمير الكويت جاء قوياً لا يتراجع، حيث قال إنّ بلاده لن تخفض الانتاج وإنّ للكويت الحق في الضخ من حقل الرميلة وإن على العراق أن يدفع ديونه حتى آخر فلس، وهي مواقف متشددة لا تعترف بالحد الأدنى من مطالب العراق[1].

---

(1) مروان اسكندر، غيوم فوق الكويت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1991.

وأمام هذه المواقف، حذر بعض القادة بأنّ عدم الوصول إلى حل بين البلدين سيجر المنطقة إلى المشاكل. كما فشل الاجتماع السري المباشر في تقريب وجهات النظر. وحدثت مشاورات إضافية في الليل لتليين المواقف؛ ففي القاعة العامة في اليوم التالي وقف أمير الكويت إلى جانب صدّام في محاولة لترطيب الجو واقترح أن يبدأ البلدان سلسلة مباحثات بدءاً بحل لرسم الحدود وهي مسألة معلقة منذ 1960 وتعني إذا تمّت أنّ العراق يعترف بالكويت كدولة سيّدة. وربما كان هذا المخرج يحدث رغماً عن صدّام الذي وضع يده على كتف الأمير وقال إنّه يحضّر مفاجأة له وأنّ كل شيء سيكون على ما يرام.

كانت المفاجأة التي يحضّرها صدام هي الانتقام من الكويت، وهو البدوي الذي يؤمن بأنّ قطع الأرزاق من قطع الأعناق. ولكنّ الأرجح أنّ الأمور كانت تسير فعلاً نحو الحلحلة وليس حسبما أشيع عن تهديد مبطّن من صدام. إذ بعد القمّة قرر العراق القبول بحل عربي ووظف الجهد لهذا المسعى طيلة الربيع وقسم من الصيف قبل اللجوء إلى القوة. ولإبداء حسن النيّة أرسل صدّام وفداً رفيعاً برئاسة مستشاره سعدون حمّادي في جولة على الدول العربية النفطيّة لإقناعهم بخفض الانتاج. ولكن الكويت لزمت سياستها النفطية المتشددة التي رأت فيها مصلحة وطنية ورفضت مقترحات حمّادي حتى بدى اقتراح الأمير في بناء العلاقات تدريجياً وكأنّه لكسب الوقت. وفي الوقت نفسه سعت الكويت إلى خفض مشاعر العداء مع إيران فدعت الحكومة الإيرانية إلى فتح صفحة جديدة مع الإمارة وعاقبت العراق بمنع الطيران المدني العراقي من التحليق في سماء الكويت[1].

لكن على الرغم من تدخلات عربية عديدة لم يتغيّر موقف الكويت أبداً. وحتى في تموز/ يوليو 1990، لم يكن وارداً عند أي دولة خليجية احتمال أن صدّام سيغزو الكويت، خصوصاً أنّ اجتماعاً عاماً لدول الخليج ضمّ العراق والسعودية وإيران عُقد في جدة يوم 10 تموز/ يوليو، حيث بدا وكأنّ الكويت والعراق قد توصلا فعلاً إلى حل، إذ تعهدت الكويت في هذا الاجتماع لأول مرة بالاستجابة لأحد مطالب العراق المتعلقة بالتزام الامارة حصتها

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, pp. 248-253.

ضمن أوبك. وكانت الأسواق تترقب نتائج هذا الاجتماع لتكوين فكرة عن اتجاه الاقتصاد العراقي فكانت خطوة الكويت مفيدة للعراق. ولكن في اليوم التالي عادت الأزمة بأشد من السابق، إذ يبدو أنّ الكويت قد راجعت حساباتها بعد الاجتماع وأعلنت أنّ التزامها بحصة الأوبك هو فقط لفترة ثلاثة أشهر. وفسّرت الأسواق إعلان الكويت المعدل بأنّه عودة عن الالتزام بحصة أوبك لأنّ أسعار البورصة تتأثر كثيراً بالأسهم التي ترتبط باستلام النفط خلال 90 يوماً. وسرعان ما تبخرت الصورة الايجابية بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العراقي وهبطت عملته بنسبة 50 بالمئة خلال أيام.

ورأى العراقيون في تصرفات الإمارة الصغيرة جنوب البصرة أنّ الكويت لا تكترث لبلادهم وتفعل ما يحلو لها لأذية العراق. وقدّمت بغداد شكوى إلى جامعة الدول العربية ضد الكويت في 15 تموز/ يوليو، جاء فيها أنّ الكويت بزيادتها المستمرة للانتاج تسهم في خفض سعر البترول، وأنّ كل خفض في السعر بقيمة دولار واحد يسبب خسارة مليار دولار سنوياً للعراق وهو في عزّ أزمته الاقتصادية القاتلة. وبانت عندها ملامح تأزّم خطر بين البلدين. ولئن لم تتحرك الجامعة فوراً، قام حسني مبارك في خطوة نادرة بعد خصامه مع صدّام منذ شباط/ فبراير 1990 وزار بغداد وصرّح فيما بعد أنّه حصل على وعد من صدام بأنّ العراق لن يستعمل العنف تجاه الكويت (نفى صدّام فيما بعد أنه أعطى وعداً لمبارك بهذا الشأن وأنّ كل ما التزم به هو الصبر لينضج الحل العربي). وبمواجهة العجز العربي، أدرك العراق أنّ أميركا تملك المفتاح في ردع الكويت عن سياستها النفطية وإذا لم تفعل فعلى العراق التصرف بما يضمن مصالحه الوطنية. ولجسّ النبض الأميركي استدعى وزير الخارجية طارق عزيز سفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غالاسبي يوم 25 تموز/ يوليو 1990 إلى اجتماع، وهي سيدة تتكلم اللغة العربية بطلاقة وخبيرة في الشؤون العربية. وبدل من لقاء طارق عزيز، دعاها المسؤولون العراقيون مباشرة إلى مقابلة الرئيس صدّام، فكانت مفاجأة لها لأنّ صدام لا يلتقي عادة صغار المسؤولين الأجانب. وفي اللقاء مع غالاسبي شكا صدّام من الضخ الزائد للنفط الكويتي بتشجيع من واشنطن وأنّ هذا يرقى إلى مستوى حرب اقتصادية على العراق، وسألها ماذا فعل العراق

ليستحق كل هذا العقاب خصوصاً وأنّ العلاقات بين بغداد وواشنطن مرّت بمراحل ممتازة خلال الفترة الأخيرة. وفيما تصرف صدّام بتهذيب وود مع السفيرة إلا أنّه من ناحية أخرى أظهر كبرياء وطنياً بأنّ العراق ليس خادماً لأحد وأنّه لن يتأخر في الردّ على السياسة الكويتية. وهنا نطقت غالاسبي بجملة فهمها صدّام بأنّها موافقة أميركية على نيّاته تجاه الكويت، إذ بعدما استفاض في تفاصيل خلافاته مع الكويت واضطرار العراق لمعالجة الأمر، قالت غالاسبي: «إنّ الولايات المتحدة لا تتدخل في الخلافات العربية». وفهم صدام قولها كأنّه ضوء أخضر من واشنطن. واطمأن أكثر عندما استلم رسالة من الرئيس جورج بوش الأب في 27 تموز/ يوليو يؤكد فيها الصداقة بين البلدين، وإشارات من مسؤولين أميركيين بأنّ لا معاهدة عسكرية تربط أميركا بدول الخليج، وأنّها غير ملزمة بالدفاع عنها.

ولكن صدّام المخطط المتآمر دوماً في تاريخ العراق الدموي، لم يخلد إلى الراحة من الموقف الأميركي تماماً. فإذا كانت واشنطن تعطيه الضوء الأخضر، فما سرّ عدم زحزحة الكويت عن موقفها المتصلّب وما هو مصدر ثقتها بالنفس في وجه تهديده باستعمال القوة؟ أليس ثمّة تطمين أميركي للكويت؟ ألم تسعَ «السي آي إيه» مراراً إلى زعزعة العراق عبر تمويل وتخطيط الانقلابات ومنها انقلابات البعثيين؟ ألم تموّل وتحرّض الأكراد مراراً؟

غزو الكويت

استمرت الوساطات العربية حتى اللحظة الأخيرة قبيل غزو العراق للكويت. إذ دعت السعودية الطرفين إلى اجتماع في جدة في 31 تموز/ يوليو 1990 حضرته وفود رفيعة المستوى ضمت نائب الرئيس العراقي عزت ابراهيم وولي العهد الكويتي سعد الجابر الصباح. ورأس الاجتماع ولي العهد السعودي عبدالله بن عبد العزيز. وبدأ الاجتماع بعتاب ودّي وغسل القلوب ولكن متى بدأ الكلام الجدي انقلب بسرعة إلى حرب كلامية مخيفة واتهامات متبادلة ومواقف أكثر تشدداً مما سبقها من الطرفين. وقيل إنّ لغة بذيئة استعملت في هذا الاجتماع، وإنّ التهديدات كانت علنيّة وبشكل غير مسبوق. حتى أنّ الشيخ الكويتي أعطى تحذيراً من ناحيته أيضاً: «لا تهددونا! للكويت أصدقاء أقوياء». وبعد فشل هذا الاجتماع

بأربع وعشرين ساعة، وفي أول آب/ أغسطس 1990، دخلت الدبابات العراقية إمارة الكويت واحتلتها بأربع ساعات[1].

منذ البداية كان المأزق العراقي الكبير أنّ العائلة الحاكمة غادرت الكويت ومعها الشرعيّة الدولية التي وقفت إلى جانب أمير الكويت (أي حق استعمال المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة حول الدفاع عن النفس ضد غزو أجنبي بما فيه طلب المساعدة من دول حليفة). وخلال أيام كان أمير الكويت يقف إلى جانب الرئيس بوش الأب على عتبة البيت الأبيض الذي هدد بعظائم الأمور ضد العراق وبأنّ عمل العراق لن يمر. وسرعان ما استنكر العالم احتلال الكويت، الدولة العضو في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة، واعتُبر العمل العراقي في احتلال أراضي دولة أخرى بالقوة العسكرية خارجاً على القانون الدولي. وأصبحت مهمة المجتمع الدولي إعادة الأمير إلى الكويت وعدم منح العراق أي مكاسب من هذه الخطوة. وقالت غالاسبي: «لم نتصور أنّه كان سيحتل كل الكويت!».

في البداية حاول صدّام تصوير الأمر على أنّه نزاع شخصي مع أمير الكويت وأنّ الكيان الكويتي لن يزول. فحاول إقناع فهد الأحمد شقيق أمير الكويت جابر الأحمد أن يتولى حكومة الكويت. ولكن الأمير فهد قاوم العراقيين ومات مدافعاً عن قصر دسمان. ثم عرض صدّام المنصب على عضو البرلمان الكويتي عزيز الراشد وعلى فيصل الصنعي. لكنهما رفضا أي تعامل مع العراق في ظل الاحتلال العسكري للكويت. ثم وجد صدّام ضالته في الكولونيل علاء حسين علي من البدون الكويتيين[2]. فعيّنه صدّام أميراً وأعلن أنّ العراق استجاب لطلب الشعب الكويتي لإزاحة أميره، وأنّ الكويتيين بمساعدة العراق قلبوا نظام الحكم وأقاموا حكومة انتقالية.

---

(1) Cordesman, Anthony, *The Iran-Iraq War 1984-1986*, Rosslyn Virginia: Eaton Analytical Assessments Centre, 1986.

(2) البدون المقيمون في الكويت «بدون» جنسية. وفي لبنان وضع مماثل لأقليات أقامت فيه منذ عشرات السنين فمنحتها وزارة الداخلية وثيقة «قيد الدرس»، على أساس أنّ الحكومة اللبنانية لا تزال تدرس وضعهم. وفي العام 1995 صدر قانون التجنيس الذي منح آلاف المقيمين في لبنان الجنسية اللبنانية.

وأصدر مجلس الأمن القرار 660 الذي ندّد بالغزو العراقي وطالب بالانسحاب الفوري وهدد بفرض عقوبات على العراق. وتدخل الملك حسين لدى صدّام الذي وعده بانسحاب قريب. ولكن الدول الكبرى كانت تتحرك في عالم كان فيه الاتحاد السوفياتي قد انهار وأصبحت روسيا ضعيفة. فأصدرت موسكو وواشنطن بياناً مشتركاً طالب بانسحاب عراقي غير مشروط واستعادة سيادة الكويت وتجميد أموال الكويت والعراق في العالم، وفرض حظر على بيع السلاح إلى العراق. وطلبت واشنطن من السعودية وتركيا وقف ضخ النفط العراقي عبر أراضيهما، وبدأت البارجات الأميركية تتحرك نحو الخليج[1].

استمرت الوساطة العربية حتى بعدما أصبح احتلال العراق للكويت أمراً واقعاً. فحصل اتفاق مبدئي على لقاء عربي في السعودية في الخامس من آب/ أغسطس، يجمع مبارك والملك فهد وصدّام والملك حسين بهدف جديد هو إخراج الجيش العراقي من الكويت. وكان الحسين قد عمل جاهداً لانجاح هذا الاجتماع فأقنع صدام أن يعلن الانسحاب من الكويت إذا نجح الاجتماع فيما أكد الملك فهد أنّ السعودية تريد حلاً عربياً ولا تريد تدخلاً أجنبياً في الأزمة[2]. ولكن قبل الاجتماع ادّعى مبارك أنّ صدّام قد وعده في بغداد سابقاً أنّه لن يقوم بعمل عسكري ضد الكويت وهاجمه بشدة لأنّه «كذب عليه»، في وقت كانت مصر ترسل وحدات عسكرية مصرية إلى السعودية. هذا التصعيد المصري أقلق العراق وأدّى إلى تراجع صدّام عن تعهده للحسين بإعلان الانسحاب إذا نجحت القمّة المصغرة. وغضب الملك الأردني من الموقف المصري وقام باتهام مبارك بأنّ تصريحاته وأفعاله أفشلت المساعي العربية. بعد فشل انعقاد هذه القمة بدأت السعودية تفكر في طلب العون الأجنبي بعدما كبر الوجود العسكري العراقي داخل الكويت إلى أكثر من مائتي ألف جندي بمعداتهم خلال أيام ما فسّرته مخابراتها العسكرية أنّه تهديد لسيادتها. وعندها أعلن الملك فهد أنّه لا حاجة إلى قمّة وأنّه لن يلتقي صدّام إلا إذ انسحب العراق من الكويت بدون شروط. وفيما

---

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, pp. 259-263.

(2) أنطوان مقدسي، حرب الخليج: اختراق الجسد العربي، رياض الريس للكتب والنشر، 1992.

واصل الزعماء العرب التعبير عن رغبتهم في حل عربي، كان موقف مبارك خارجاً على الاجماع مفضّلاً ردع العراق عسكرياً وهو موقف كانت تعلنه أميركا كل يوم[1].

حاول العراق تدارك الأمور فأعلن الاستجابة لنداء الملك حسين وبدأ الجيش العراقي الانسحاب من الكويت. وصباح 5 آب/ أغسطس انسحب عشرة آلاف جندي عراقي من الحرس الجمهوري من الامارة. ولكن مبارك تابع حملاته ضد العراق وكرّر الخط الأميركي المطالب بانسحاب فوريّ وغير مشروط. وردّ صدّام بتحدّ معلناً عن إنشاء 11 فرقة عسكرية جديدة، ما دفع السعودية ودول الخليج إلى القلق فحذت حذو الخط المصري، ولعب مبارك إعلامياً فأخذ يردد في كل مكان أنّ «صدّام كذب عليه»، وكأنّ خراب العرب وتدمير المنطقة لا يعادل الإهانة لشخصه (على أساس أنّه زعيم أكبر دولة عربية فكيف يجرؤ صدّام على إهانته). وعرض الملك حسين حلولاً عملية لمساعدة العراق ومصر والسعودية للخروج من المواقف المتشنجة، فاقترح استخدام الجيش الأردني كعازل بين الكويت والعراق لتسهيل انسحاب الجيش العراقي بدون اهانة. ولكن مبارك رفض اقتراحات الحسين فوراً لأنّ المطلوب أميركياً واسرائيلياً هو تدمير العراق ولن يجرؤ مبارك على عرقلة هذا المسعى. كل هذا حصل بعد عام واحد من تحسين العلاقات العربية ـ العربية ومن اتفاق صدام ومبارك على انشاء مجلس التعاون العربي.

في السادس من آب/ أغسطس 1990، تمكنت مرغريت تاتشر من إقناع الرئيس بوش الأب باتخاذ موقف قوي من العراق وصولاً إلى استعمال القوة العسكرية. وفي اليوم التالي وصل ديك تشيني وزير الدفاع الأميركي إلى الرياض والتقى الملك فهد وطلب منه قبول تمركز قوات أميركية في السعودية للدفاع عن المملكة ضد غزو عراقي محتمل. وأدرك العراق أنّ عروضه الجديّة بالانسحاب لن تلق تجاوباً لأنّ بعض الزعماء العرب والولايات المتحدة وبريطانيا يسعون إلى إخراج جيشه ذليلاً بدون اتفاق على الانسحاب وبدون حماية ظهره. فردّ صدّام بقبول التحدي وأعلن في 8 آب/ أغسطس أنّ الكويت هي المحافظة رقم

(1) بيار سالنجر وأريك لوران، حرب الخليج الملف السري، 1992، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

19 في الجمهورية العراقية وعيّن ابن عمّه علي حسن المجيد (علي الكيماوي) محافظاً. فألغى بهذا القرار سيادة الكويت ووجودها كدولة. وصدر قرار جديد عن مجلس الأمن يندّد بخطوة الضمّ العراقية لأراضي الكويت وإزالتها كدولة مستقلة داعياً إلى احترام القرارات السابقة وإلى ضرورة الانسحاب الفوري واحترام حرمة أراضي الكويت. وتواصلت التنديدات والنداءات الدولية المطالبة بالانسحاب.

ثم انعقدت قمّة عربية طارئة في القاهرة ترأسها مبارك الذي استفزه حضور طه ياسين رمضان وطارق عزيز إلى القاهرة لتمثيل العراق. فعزلهما النظام المصري في فندق متواضع بدون خطوط هاتفية لمنعهما من الاتصال بالوفود العربية ومن التأثير في مسار القمّة. وأثناء الجلسة جدد الملك حسين اقتراحه لحل عربي معقول وعملي يقبله العراق ويؤدي إلى إعادة الأمور كما كانت عليه قبل أول آب/ أغسطس 1990. ولكن مبارك الذي كان يدير الجلسة قمع الملك حسين بقوة وأسكته. فرد الحسين بعنف على مبارك وتشاجر الزعيمان. وحاول عرفات اقتراح تشكيل لجنة وساطة فأسكته مبارك أيضاً. وأخذ أعضاء الوفدين الكويتي والعراقي يتبادلان الشتائم والكلام البذيء والتصاريح عبر القاعة، في حين استمر الشجار الكلامي بين مبارك والحسين وغيرهما، ما أحدث بلبلة واسعة وضجة لم يعد معها سهلاً فهم ما يجري. وأصيب الأمير الكويتي بالدوار ونُقل إلى خارج القاعة. وكان الملك حسين عندها قد انفجر غضباً إلى أقصى الحدود في وجه مبارك فلم يعد يعير اللياقة الديبلوماسية أهمية وهاجم الرئيس المصري لأنّه تعهد له قبل الاجتماع بحل عربي للأزمة ولكنّه في الحقيقة ينفّذ المخططات الأجنبية، حسب قول الحسين.

وظهر الهدف المصري من القمّة، إذ قام الوفد المصري بتقديم ورقة تم تنسيقها مع واشنطن ولم يرها أحد من الوفود العربية من قبل للتصويت عليها وتقضي بإرسال قوات عربية للدفاع عن السعودية ضد العراق. وبهذه الطريقة يتم الحصول على شرعية عربية لضرب العراق. فوافقت على الورقة 12 دولة فقط (ما يتناقض مع شرعة الاجماع في قانون الجامعة

العربية). ويقول محمد حسنين هيكل[1] إنّ مبارك لعب دوراً كبيراً في التمهيد لارسال قوات أميركية على وجه السرعة ضد العراق قبل أن يقوم الشارع العربي بتأييد الرئيس العراقي. ويبدو تحليل هيكل في مكانه لأنّ الرئيس المصري لم يبد أي استعداد للاصغاء إلى حلول عربية، حتى إنّه بعد القمّة التقى وفداً أميركياً وهاجم الملك حسين واقتراحاته التي كادت تؤدي إلى حل عربي للأزمة يخدم الكويت والعراق معاً.

وصدر قرار مجلس الأمن رقم 661 في 6 آب/ أغسطس 1990، فارضاً سلسلة من العقوبات القاتلة على العراق، أهمها منعه من تصدير النفط. وكان هذا القرار كارثة (كما سيتضح فيما بعد) على الشعب العراقي و أشد هولاً من الحرب الأميركية لتحرير الكويت وتدمير البنية التحتية للعراق عام 1991. ومع أنّ الحكومة العراقية عرفت فوراً الوقع الانساني للعقوبات على شعب العراق وعمدت إلى إقامة شبكات لتوزيع الأغذية والأدوية والمساعدات، إلا أنّ النظام لم يفطن لخطورة القرار 661 ووقعه التدميري الكارثي على البلاد. لقد رفض العراق التعامل مع القرار الدولي وصمد ست سنوات حتى وافق أخيراً على العمل بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. وكانت نتيجة هذا الوقف في الانتاج خسارة العراق 140 مليار دولار من عائدات النفط وتوقف عمليات الاستثمار في هذا القطاع.

ومع الحملة الغربية ضد العراق بدأ تحرك في الشارع العربي والعالمي ضد الحصار على العراق الذي أُجبر على وقف صادرات النفط وتقليص واردات الغذاء التي يحتاج إليها شعبه إلى درجة بعيدة. وفي الوقت نفسه كانت الطائرات العسكرية الأميركية تصل إلى المطارات السعودية بمعدل واحدة كل عشر دقائق. وفيما تابع صدّام سحب جيشه تدريجياً خلال آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1990، وصل حجم الحشد العسكري الحليف في السعودية إلى نصف مليون جندي فيما كانت المخابرات الغربية تعمل على قلب النظام.

اختلف الوضع عام 1990 عمّا كان عليه عام 1980، إذ لم يعد للعراق أي حليف عربي أو دولي هذه المرة، باستثناء اليمن والأردن والفلسطينيين. وكذلك شكل انضمام سورية إلى

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام النصر، شركة المطبوعات، بيروت.

التحالف الدولي ضد العراق اكتمالاً للصورة. فالعراق كان خصم دمشق التقليدي وخطوة كهذه أعطت مباركة أميركية ودولية للوجود السوري في لبنان ساعد في القضاء على حكومة العماد ميشال عون وتوقعات بمساعدات مالية سعودية وكويتية لسورية في المستقبل. كما أنّ المال استُعمل بكثرة لشراء الحلفاء وخصّصت الكويت 22 مليار دولار لدفع تكاليف التحرير. كما أنّ السعودية أكدت لواشنطن استعدادها للمساهمة المالية. وحصلت أميركا على أموال من دول عديدة أخرى كألمانيا واليابان «لانقاذ العالم من صدّام». ودفعت واشنطن مبلغ سبعة مليارات دولار لمصر و10 مليارات لتركيا منها 8 مليارات مساعدات عسكرية. كما أنّ واشنطن والسعودية والكويت وعدت روسيا بمساعدات مالية بلغت 6 مليارات دولار. وقامت الدول الصناعية الكبرى بشطب ديون مصر الخارجية البالغة 10 مليارات دولار، في حين قدّم مجلس التعاون الخليجي معونات مالية لمصر وسورية بلغت 5 مليارات دولار.

وجرت محاولات عربية عدة خلال شهر أيلول/ سبتمبر لحل أزمة الكويت لكنها لم تحظَ بالاجماع. كما حاول صدّام مراراً الخروج من الكويت بما يحفظ ماء الوجه وكرر القول أمام زواره بأنّه يريد الخروج من الكويت، ولكن واشنطن رفضت العرض، لأنّها لا تريد حلاً سلمياً للأزمة وكانت ترفض أي عرض يتقدم به العراق يحفظ به كرامته. وفي الأسبوع الثاني من أيلول/ سبتمبر استقال أمين عام الجامعة العربية الشاذلي قليبي وكذلك ممثل الجامعة في واشنطن كلوفيس مقصود من منصبيهما احتجاجاً على ما آلت إليه الأوضاع العربية.

حرب الخليج

بدأ مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في مشروع قرار يجيز استعمال القوة ضد العراق. فضغطت واشنطن على أعضاء المجلس ورشت الصين وأثيوبيا وكولومبيا للتصويت لصالح القرار. ولكن أثناء التصويت رفع السفير اليمني عبدالله الأشتل يده مصوّتاً ضد القرار. وما أن خفض يده حتى دنا منه ديبلوماسي أميركي وقال له: «اختيارك بالتصويت ضد القرار سيكون الأعلى كلفة لبلدكم». وفيما بعد قامت الولايات المتحدة ودول أخرى بالغاء مساعدات

إقتصادية لليمن، أفقر دولة عربيّة. ولمزيد من معاقبة اليمن على مواقفه المؤيّدة للعراق، قامت العربية السعودية بطرد 800 ألف عامل يمني يعملون في أراضيها منذ عقود، وهي كارثة انسانية لم تلقَ أي اهتمام من الاعلام الغربي، بل إنّ الاعلام الغربي جنّد كل طاقاته ضد العراق فاستعاد الأشباح المهملة وذرف دموعاً على ضحايا صدّام وعلى أكراد حلبجا وعلى الموتى من الايرانيين، على الرغم من أنه في كل سانحة كان للغرب اليد الطولى في مساعدة النظام العراقي على ارتكاب هذه الشنائع والتغطية عليها[1].

وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1990 أصدر مجلس الأمن القرار 678 القاضي باستعمال كل الوسائل ضد العراق ويعطيه مهلة حتى 15 كانون الثاني/ يناير 1991 للانسحاب من الكويت. وحاولت القيادة العراقية مراراً الانسحاب مقابل خروج آمن للجيش العراقي من الكويت ولكن الولايات المتحدة رفضت هذه العروض ورفضت وساطات فرنسية وروسية وعربية. كان المطلوب تحجيم العراق والقضاء على قوته العسكرية، واستمر الوضع المتوتر حتى 15 كانون الثاني/ يناير فأضاف العراق كلمة «الله أكبر» على العلم العراقي وجملة «يا عراق يا منقذ العرب» إلى النشيد الوطني واستعد للأسوأ.

ولم يضيّع الأميركيون الوقت، بدأوا الحرب يوم 16 كانون الثاني/ يناير بغارات متتالية على أهداف داخل العراق: القصر الجمهوري، وزارة الدفاع، المصانع البتروكيماوية، الجسور، محطات الطاقة، المطارات، مصافي البترول، محطات التكرير الصحيّة، مصانع الأغذية، خطوط السكة الحديدية، مصانع النسيج، ومعالم وأبنية ومنشآت مختلفة. ولم يستطع العراق الرد على هذا الهجوم الساحق حتى ولو بشكل ضئيل. ولم يستعمل أسلحة كيماوية مكتفياً بضرب صواريخ سكود ضد اسرائيل والسعودية. ولكن هذا الفعل اليتيم لم يغيّر في مسيرة الحرب السريعة التي تشنّها قوة جبارة عاتية ضد دولة عالم ثالث لا حول لها، استخدمت فيها كميات كثيفة من القصف غير مسبوقة ولا حتى في الحرب العالمية الثانية[2].

---

(1) William Polk, *Understanding Iraq*, New York, HarperCollins, 2005, pp. 143-145.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام النصر، 1996.

استعملت قوات التحالف الذي قادته واشنطن النابالم واليورانيوم المشعّ في قصفها واستهدفت مواقع مدنيّة في العراق، كمحطات الكهرباء ومحطات الريّ الزراعي والمدارس والمستشفيات، فسقط آلاف الضحايا من المدنيين العراقين واشتدت الضائقة المعيشية وانقطعت المواد الغذائية الأساسية، ودمرت الغارات طرقاً حيوية وجسوراً ما أضرّ بحياة العراقيين وزاد من مصاعبهم. وأدّى قصف المستشفيات ونقص المواد الطبية إلى موت آلاف إضافية من المدنيين، وعملت وسائل الاعلام الغربية على حجب حقيقة المعاناة العراقية إلى حد أن تقريراً كان يذاع حياً لمراسل «سي أن أن» في بغداد كان يمهد للكلام بالصور عن قصف معمل لحليب الأطفال قطعته المحطة بحجة الاعلانات ولم تعد إليه. كما أنّ غارة على ملجأ في بغداد قتلت 400 مدني لم تلقّ اهتماماً بل إنّ وسائل الاعلام أذاعت مراراً نفي الناطق الأميركي لهذه الحادثة وليس الحادثة نفسها[1]. كان القصف والدمار رهيباً في العراق ما أثار اشمئزاز الرأي العام العالمي. ولكن العراق أراد الحفاظ على المعنويات فتكلم صدّام عن حرب «أم المعارك» ضد الولايات المتحدة فيما البلاد تتعرض لدمار مأساوي وجيش العراق ينهار ويندثر في الصحارى.

بلغ عدد الطلعات الجويّة منذ 16 كانون الثاني/ يناير وحتى 24 شباط/ فبراير، موعد الهجوم البري الأميركي، 110 آلاف طلعة أنزلت 85 ألف طنّ من المتفجرات. وواصل بوش التصريح أنّ أميركا ليست في حرب مع الشعب العراقي فيما كان غلاة الحرب في واشنطن يطالبون بتحويل العراق إلى ملعب فوتبول. في هذه الأثناء كان الجيش العراقي يعاني من الجوع والتعب والاعياء الشديد، حيث صمدت بعض الوحدات لعدة أيام من دون طعام وأصبحت على استعداد للاستسلام عندما تسنح الفرصة أثناء الهجوم البري. وفي حادثة عند الحدود العراقية ـ السعودية أطلق الجيش الأميركي على مدى عدة ساعات آلاف القذائف على المواقع العراقية ثم استعمل جرافات عملاقة كانت تقلب الرمال كالجبال العالية على متاريس العراقيين فتدفنهم أحياء. وعندما سأل المراسلون الجنرال الأميركي في الموقع عن

---

(1) وهو تكتيك استعمله الصحف الأجنبية أثناء الغزو الاسرائيلي للبنان، فكان خبر مقتل مئات اللبنانيين يبدأ بنفي الناطق الاسرائيلي للخبر.

جثث العراقيين قال بأنّه لا يمكن العثور عليها لأنّ القصف والجرافات طمر عميقاً حوالى 8400 جندي عراقي في هذا الموقع.

وقبل الهجوم البري بأسبوع أذاع مجلس قيادة الثورة قبول العراق بقرار مجلس الأمن 660 القاضي بالانسحاب غير المشروط من الكويت. ولكن بوش وصف الاعلان العراقي بالخادع ودعا إلى قلب صدّام. ورفض بوش وساطة روسية مفصّلة تفسح المجال أمام الجيش العراقي للانسحاب خلال 21 يوماً لتلافي الهجوم البري، خصوصاً وأنّ العراق دفع إلى ساحة المعركة بمئات الألوف من الجنود، منهم حوالى مائتا ألف داخل الكويت، وكان من الصعب سحبهم قبل أسابيع. فعرض صدّام تخفيض مدة الانسحاب إلى أسبوع واحد ولكن بوش وافق على منح العراق 48 ساعة لسحب مئات الألوف من الجنود في الكويت وإلا واجه هجوماً برياً ساحقاً. وهنا انهارت معنويات القيادة العراقية وزاد شعورها باليأس في الخروج من هذه الحرب، فأمر العراق بحرق حقول النفط في الكويت وقام الجيش العراقي بضخ النفط إلى مياه الخليج مباشرة، فأحدث هذا العمل كارثة بيئية لم يشهدها العالم من قبل. ولفترة طويلة اختفت الشمس في سماء الكويت وغطى البحر النفط اللزج الأسود. وعندما صدر أمر للقوات العراقية بالانسحاب بدأ تقهقر كبير وغير منظم لا يستحق أن يسمى فراراً، لأنّ الجيش الأميركي استقدم قوات كبيرة اخترقت العراق من داخل الأراضي السعودية وليس عبر الكويت كما توقّع العراق. فحجز معظم القوات العراقية ولكن تمكنت وحدات من الحرس الجمهوري من الفرار شمالاً فيما وقعت وحدات كبيرة من الجيش العراقي فريسة القصف الجوي والهجوم البري الذي بدأ في 24 شباط/ فبراير 1991.

حلّت كارثة إضافية على العراق المقهور، حيث استمرت قوى التحالف في الانقضاض على آلاف العراقيين، مدنيين وعسكريين أثناء انسحابهم الذليل من الكويت. وبدت الطريق الدولية رقم 80 التي تربط مدينة الكويت بمدينة البصرة مقبرة عملاقة امتدت لعشرات الكيلومترات وعلى الجانبين آلاف السيارات والآليات العسكرية المحطمة أو المهجورة. لقد حاول مغادرة الكويت ليس الجيش العراقي فقط بل آلاف المدنيين، على متن أكثر من

مائتي ألف آلية مدنية وعسكرية من صفوان إلى البصرة وبدون غطاء جوي أو أي دفاعات أرضية وتحت رحمة أساطيل الجو الفتاكة.

صدّق العراقيون تصريحات نورمان شوارزكوبف أنّ الطائرات الأميركية لن تضرب جيشاً منسحباً. ولكن مئات الطائرات الأميركية هاجمت القوافل الهاربة من الجو بأسلحة متنوعة من صواريخ وقنابل ضخمة أسرت مئات الألوف في ممر ضيّق. وعملت طائرات الـ إف 16 والبي 52 قصفاً وتدميراً لمدة أربعين ساعة حتى أمر بوش وقف المجزرة في 28 شباط/ فبراير. وكانت النتيجة أنّ عشرات الألوف قضوا حرقاً في آلياتهم. ووصف باتريك سيل هزيمة العراق بأنّ «العالم نسي أنّ العراق هو دولة عالم ثالث»، وأنّ العراق لم يستحق واحداً بالمئة من القوة التي جرّدتها الولايات المتحدة عليه: أكثر من ثلاثة أرباع المليون جندي مجهزين بأحدث الأسلحة والمعدات. وعلى الرغم من المجازر المروعة التي لم تلق أي مقاومة من ناحية العراق، أطلقت أميركا العنان لطياريها ولم تردع استخدامهم اللامعقول للأسلحة القاتلة، في حين كان الطيارون أنفسهم يصفون الغارات بأنّها «رحلة صيد للديك الحبشي» (وهي هواية ترفيهية في الريف الأميركي).

ونجح الإعلام الأميركي في تصوير الحرب أنّها ضد شخص واحد هو صدام حسين في حين كان الهدف تدمير شعب العراق بكامله. ولم يتغير هذا الأسلوب الشرير في التعامل مع العراق منذ 1990 وحتى نيسان/ ابريل 2003، بل كان يتم تصوير الأمر دوماً بأنّ الحرب هي ضد شخص واحد حاكم في بغداد. أما عن ملايين الضحايا من الحروب التي أعادت العراق إلى العصر الحجري، وعن نهب ثرواته وتدمير منشآته والقضاء على أجياله، فهذه خسائر جانبية كان على العراقيين قبولها «ثمناً لتحريرهم من صدّام». حتى أنّ وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر صرّح علناً آنذاك : «سنعيد العراق إلى ما قبل عصر التصنيع!».

لم يبلغ عدد القتلى الأميركيين في حرب تحرير الكويت أكثر من 97 والجرحى 213. ولم يلحظ أحد أن الحرب الأميركية خالفت كل المواثيق الدوليّة المنظمة للعلاقات بين الدول في زمن الحرب والتعامل مع العدو والأسرى والشعوب تحت الاحتلال. وأنّ أميركا

لو كانت هي المهزومة لكان قادتها أُخضعوا لمحاكمات كمجرمي حرب. أما الرئيس مبارك فلقد نسي الحساسية العربية والانسانية عندما علّق على مجازر طريق 80 بالقول: «إنّه أمر مؤسف سقوط ضحايا ولكن هذا دوماً يحدث في الحرب».

ولم يكن الرأي العام العالمي بدون ضمير، فلقد خرجت التظاهرات الشعبية ضد التصرفات الأميركية في عواصم العالم واستقال بعض الوزراء في عواصم أوروبية، مثل وزير الدفاع الفرنسي ادوار شفنمان، وكتب محللون غربيون عن أمور مخزية ضد الانسانية أرتُكبت في حرب الخليج. لقد كان تحرير الكويت أمراً أخلاقياً طبعاً ولكن الأسلوب كان في غاية المبالغة. فصدّام استمر في حكم العراق لأكثر من عقد كامل فيما كان الخاسر الأكبر أبناء الشعب العراقي المظلوم. وحتى بعد خروج العراق من الكويت، دخلت القوات الأميركية أراضيه ووصلت إلى نقطة جنوب مدينة الناصرية فأعلن بوش وقف إطلاق النار في 28 شباط/ فبراير ووقّع قادة الجيش العراقي وثيقة الاستسلام في 3 آذار/ مارس 1991، في خيمة في بلدة صفوان الحدودية[1].

كان العراق يطالب الكويت قبل الحرب بتأجيره جزيرتين على الخليج والامتناع عن استغلال حقل الرميلة العملاق، فجاء قرار الأمم المتحدة لرسم الحدود بين البلدين ملغوماً باقتراح الخبراء البريطانيين. فبدل أن يصدر قرار معتدل ينظر إلى مصالح البلدين، صدر قرار يعطي الكويت أكثر مما طلبت ويدفع بالحدود العراقية بعيداً عن ساحل الخليج. كما أعطيت الكويت السيادة الكاملة على حقل الرميلة[2].

وقبل إنهاء هذا الفصل عن غزو الكويت وحرب الخليج لا بد من تسليط بعض الضوء حول أوجه الشبه بين ما حدث وبين حوادث لبنان. لقد أُثير أثناء حرب الخليج جدل شارك فيه كتاب واعلاميون انطبع برأي عام عربي واسع حول الدور الذي لعبته دولة الكويت في الحرب الأميركية على العراق. وما يهمنا هنا هو استعراض أوجه الشبه بين الكويت ولبنان

---

(1) Hiro. Dilip. From Desert Shield to desert Storm. London, 1992.

(2) حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، 2000، شركة المطبوعات.

وجدوى مناقشة مشروعية أو لامشروعية الدور الكويتي. وذلك على ضوء الفصلين السابقين اللذين عرضا للصراع على الساحة اللبنانية ولغزو الكويت وحرب الخليج. النظرة الأولى توحي بشبه أكيد في ظروف البلدين الصغيرين، لبنان والكويت، ولكن هذا الشبه لا يستمر طويلاً تحت مجهر التحليل[1].

في التشابه أنّ لبنان والكويت دولتان عربيتان صغيرتان مجاورتان لدولة عربية كبيرة نسبياً، تطل كل منهما على واجهة بحرية استراتيجية، فيما الدولة الكبرى ـ الشقيقة ـ تقع في خلفية هذه الواجهة. وفي التشابه أيضاً نمو عائلات محلية في كل من الكويت ولبنان منذ القرن الثامن عشر، وحصولها على نوع من الحكم المحلي في نطاق الامبراطورية العثمانية وبدعم من القوى الأوروبية (بريطانيا وفرنسا بشكل رئيس). أما القول إن الكويت ولبنان هما صنيعة الاستعمار، فهذا ينطبق أيضاً على الدول العربية كافة تقريباً، بما فيها سورية والعراق. وعدا ذلك من أوجه التشابه، فالدولتان لبنان والكويت صغيرتا المساحة نسبياً، بعدد سكان صغير، عضوتان في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية والسياسية الاقليمية والعالمية كافة، وتتمتعان بشرعية دولية في كيانيهما ووجودهما وحكومتيهما.

أما في الظروف التاريخية والديمغرافية، فلبنان خليط أديان تكونت فيه أكثر من 18 جماعة أقلوية ملحية خلال ألف عام أو أكثر، والكويت بلد عربي مسلم يدين بتركيبه الى جواره من قبائل الجزيرة وعشائرها. وخضعت الكويت لحماية بريطانية أما لبنان فخضع لحماية فرنسية. وظروف نشأة البلدين مختلفة. فلبنان هو وليد «دولة لبنان الكبير» أي الوحدة السياسية التي ضمت المناطق التي جمعها الانتداب الفرنسي عام 1920 واشتملت على امارة جبل لبنان (المتمتع أساساً بالحكم المحلي منذ العام 1516)، وأقضية مسلوخة من الولايات العثمانية المجاورة (تشمل وادي البقاع وسهل عكار ومدن الساحل صيدا وبيروت وطرابلس وجبل عامل). أما دولة الكويت فهي نتيجة تطور تاريخي في منطقة جغرافية تتوسط العراق والمملكة العربية السعودية ولا تبعد كثيراً عن الحدود العراقية، استطاع آل الصباح بمعونة

---

(1) ظهرت أجزاء من هذا الفصل في مقال للكاتب في صفحة قضايا في جريدة «النهار».

بريطانيا حمايتها من توسع آل سعود حكام نجد ومن ثم حصلوا على الدعم الانكليزي لتميزها عن العراق الذي أولاه الانكليز للأمير فيصل الهاشمي تعويضاً لآل هاشم عن خسارتهم للحجاز (كما أولوا إمارة شرقي الأردن للأمير عبدالله من الأسرة الهاشمية أيضاً).

في التراث الشعبي الذي يمتد في الذاكرة الوطنية أيضاً في كل من الجارتين الكبيرتين أن الشقيق الصغير هو جزء سلخه الاستعمار. فلبنان أو على الأقل المناطق الملحقة في بداية عهد الانتداب هو قطعة مسلوخة من سورية كما هو لواء الاسكندرون مسلوخ منحته فرنسا لتركيا عام 1939. والكويت هي «المحافظة رقم 19» في المنطق العراقي. ولقد حاول العراق مراراً إلغاء الأمر الواقع وضم الكويت، في حين تشابكت العلاقات بين لبنان وسورية وتدهورت منذ الاستقلال فانهارت الوحدة الاقتصادية عام 1950 واختار البلدان عملة خاصة (برغبة من الحكومة السورية)، ووصلت الأمور الى حد معاقبة سورية لبنان عام 1973 عبر اغلاق الحدود بوجه البضائع اللبنانية لدعم المقاومة الفلسطينية ضد الجيش اللبناني (حوادث أيار/ مايو).

وفي مثل هذه العلاقات الشائكة من هو المظلوم ومن هو الظالم؟ ومع تسليمنا جدلاً بحقيقة التجزئة الاستعمارية، فهل يعني ذلك أن الدولة الأكبر هي الأم الذي يضم الفرع؟ وهل يعني هذا أن يلعب الشقيق الأكبر دور بروسيا وأن تكون الكويت «دانتزغ» لا هوية لها من دون الهوية البسماركية؟ ألم يذكر التاريخ أن الوحدة أحياناً قد تنطلق من الأصغر الى الأكبر (كانطلاق الأمير فخر الدين المعني عام 1595 من جبل الشوف الصغير ليوحد ليس لبنان فحسب بل ليضم الى إمارته الأراضي الواقعة بين حلب شمالاً وعجلون في الأردن جنوباً فمنحه الخليفة العثماني لقب «سلطان البر»)؟ ألم تنطلق الحركة الوهابية من قرية الدرعية الصغيرة في الصحراء وسط نجد لتخلق المملكة السعودية الكبيرة نسبياً؟).

التضاد بين لبنان والكويت يبدأ في سياسة البلدين الخارجية. منذ البداية تبعت الجمهورية اللبنانية الفتية التي جمعت مسلمين ومسيحيين سياسة حيادية بمعناها العربي، قضت بأن يرضى المسلمون بكيان لبنان النهائي فيتخلون عن المطالبة بالوحدة مع الجمهورية

السورية مقابل تخلي المسيحيين الموارنة عن الاستنجاد بالغرب أو طلب الحماية العسكرية من فرنسا. وتأسس الميثاق الوطني اللبناني عام 1943 على أساس أن الجمهورية اللبنانية لن تكون للعدوان ممراً ولا للاستعمار مقراً. واعتنق طرفا الميثاق سياسات ترضي الطرف الآخر.

ولكن الميثاق اللبناني كان شهر عسل محت مفعوله الأيام، اذ بعد عشر سنوات من خروج جيش الانتداب انفرط عقد الوئام، واختلف اللبنانيون حول السياسة الخارجية. ففي أواسط الخمسينيات صعد نجم جمال عبد الناصر ووجد مؤيدين كثيرين في لبنان لطموحاته الوحدوية العربية، في حين اشتدت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي ووجدت واشنطن مناصرين في لبنان لمساعيها لقيام حلف بغداد التابع للتحالف الغربي. ووقف لبنان على مفترق: قسم من ابنائه يرغب بالانضمام الى مشروع الوحدة العربية بقيادة مصر، وقسم يسعى الى طلب حماية الغرب. وكانت النتيجة حرباً أهلية في أيار/ مايو 1958 استمرت ستة شهور وأسفرت عن مقتل 4000 شخص.

وبعد سلم أهلي استمر عقد آخر من الزمن، عاد اللبنانيون الى الانقسام بين مؤيد للقضية الفلسطينية يعتبر المقاومة الفلسطينية «جيش المسلمين» (صائب سلام)، ومعارض لهذا الاتجاه للحفاظ على اقتصاد لبنان المزدهر وميوله الغربية وحياده في الصراع العربي الاسرائيلي (بيار الجميل). ويمكن اعتبار بدء المناوشات بين الجيش اللبناني والفلسطينيين عام 1968 بداية الأزمة اللبنانية الكبرى في لبنان التي انفجرت بشكل كوارثي عام 1975 وأسفرت عند انتهائها القسري عام 1990 عن مقتل 143 ألف شخص وجرح ما يفوق الربع مليون وهجرة دائمة لحوالى النصف مليون، وانهيار عظيم للاقتصاد اللبناني لاتزال البلاد تدفع ثمنه حتى اليوم.

الانقسام اللبناني غاب عن الكويت، فلم يكن ثمة «حزب» أو جماعة في الكويت تطالب بالوحدة مع العراق ولم يطفُ العامل المذهبي على السطح بشكل يهدد كيانها[1].

(1) منذر الموصلي، الأسرة-الدولة: دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي، رياض الريس للكتب والنشر، 1999.

منذ استقلال الكويت عام 1961، ناصبت صحافتها العداء الشديد للولايات المتحدة بسبب دعم الأخيرة اللامحدود لاسرائيل. وتقول صحيفة النيويورك تايمز[1] إن الكويت كانت دوماً من الدول العربية المتطرفة ضد اسرائيل. فلقد انفردت الكويت عام 1967 بقطع النفط عن الولايات المتحدة لدعم المجهود العربي في حرب حزيران/ يونيو في ذلك العام، ما دعا الادارة الأميركية الى ملاحظة أنه «لا يمكن الاتكال على حكام الكويت في الأزمات»[2]. والمعروف أن رجال المقاومة الفلسطينية كانت لهم الانطلاقة الكبرى في الكويت وخصوصاً المهندس ياسر عرفات ومعاونيه من حركة فتح، فأصبحت مقراً لأكثر من 50 ألف فلسطيني ومصدراً هائلاً لتمويل مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، وشاركت في الحظر النفطي الأكبر عام 1973 وكانت ممولاً رئيسياً للمجهود الحربي العربي، وسخيةً في دعم التنمية الاقتصادية عبر «الصندوق الكويتي للتنمية» لتمويل مشاريع حيوية في الدول العربية، حيث أسهمت في السبعينيات من القرن العشرين بنسبة سبعة في المئة من دخلها القومي في التنمية العربية في حين لم تبلغ اسهامات الولايات المتحدة في التنمية الدولية أكثر من ثلاثة على عشرة من واحد في المئة (0.3٪) في الفترة نفسها.

وسعت الكويت الى تطوير علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي فعمدت الى شراء أسلحة روسية الصنع ومنها صفقات عام 1979 تضمنت صواريخ أرض ـ جو. وعام 1980 عندما تحدث الرئيس الأميركي جيمي كارتر عن دور عسكري أميركي لحماية نفط الخليج، ردّ عليه وزير الخارجية الكويتي بأن الدول العربية قادرة على ذلك وكفيلة بحماية أراضيها. فبعد خروج القوات البريطانية من الخليج في أوائل السبعينيات، سعى شاه إيران ليكون البوليس الدولي في المنطقة وحامي الخليج، ولكن سقوطه عام 1979 دفع واشنطن إلى خطط التواجد الدائم. وحاولت دول الخليج السعي لحماية نفسها من الأخطار وخصوصاً احتمال الوقوع ضحيّة سهلة للمتصر في الحرب العراقية الايرانية. فالتقت هذه

(1) في عدد 16 تموز/ يوليو 1987.

(2) Kuwait is not reliable

الدول (الكويت والسعودية وقطر والبحرين والامارات وعُمان) لعمل مشترك، وتم الاتفاق على إقامة منظمة إقليمية مشتركة تجمع الدول الخمس. واستُشير صدام حسين في قمّة عمان عام 1981، فبارك الفكرة واقترح استعمال كلمة «مجلس تعاون» حتى لا يكون لها طابع التحدي. وفعلاً أعلنت هذه الدول «مجلس التعاون الخليجي» عام 1981. وليس غريباً أنّ العراق هو نفسه سعى إلى إقامة مجلس تعاون بعد انتهاء الحرب مع إيران أُطلق عليه اسم «مجلس التعاون العربي» وضمّ مصر والاردن والعراق واليمن. وبينما نجح مجلس التعاون الخليجي في تحقيق حدٍّ أدنى من التنسيق الاقتصادي والأمني، فشل المجلس الذي سعى إليه العراق كما رأينا.

وفي نيسان/ ابريل 1981، قام الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح، نائب رئيس الوزراء الكويتي بزيارة الاتحاد السوفياتي ودول شيوعية أخرى في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه (بلغاريا وهنغاريا ورومانيا). وفي تشرين الأول/ اكتوبر 1982، قام اريك هونيكر رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية (الشيوعية) بزيارة الكويت. وعام 1983 أثارت الكويت أزمة ديبلوماسية مع واشنطن عندما رفضت قبول الديبلوماسي الأميركي برندون غروف سفيراً لديها لأنه خدم كقنصل أميركي لدى اسرائيل.

وتحدثت تقارير ديبلوماسية عام 1984 أن الكويت هي من الدول العربية القليلة «التي تلوم الولايات المتحدة على كل مصائب العرب وخصوصاً في منطقة الخليج»، وأن الكويت تعتبر واشنطن عدو العرب الأول[1]. هذا في وقت كانت فيه الكويت بحاجة الى الدعم الأميركي والعالمي للمجهود الحربي العراقي في حربه مع ايران ورد العدوان الايراني على حاملات البترول الكويتية. وتطورت الحرب في الثمانينيات إلى درجة أصبحت معها الكويت حليف العراق الرئيسي. وفي آب/ أغسطس 1984، وقعت اتفاقية شاملة مع الاتحاد السوفياتي تضمنت مشتريات عسكرية اضافية بقيمة 327 مليون دولار. وأتى مع السلاح

(1) الواشنطن بوست 24 حزيران/ يونيو 1984.

الروسي خبراء وتقنيون سوفيات لمساعدة الكويت التي طلبت حماية سوفياتية لحاملات النفط الكويتية في الخليج بعدما علمت أن الادارة الأميركية في عهد رونالد ريغن كانت تبيع السلاح لايران.

كل ما ورد يؤكد أن الكويت الصغيرة شاركت في الكفاحات العربية، وأن التحول الكبير في سياستها بدأ مع نهاية الحرب العراقية الايرانية بعد تدهور العلاقات مع العراق وصولاً الى غزو هذا الأخير لها في أول آب/ أغسطس 1990، هذا التحول الكبير الذي جعل من الكويت ممراً للاستعمار ومركزاً لعمل حربي ضد دولة شقيقة، هو ما يراه العرب اليوم، وهو ما أوصل الجيش الأميركي الى قلب بغداد.

في العام 2003 بلغ حد العداء لسورية لدى بعض اللبنانيين إلى درجة التمني أن تكرر واشنطن في دمشق ما فعلته ببغداد، كذلك سعى لبنانيون إلى استنهاض اللوبي الصهيوني في واشنطن لاستصدار قانون «محاسبة سورية» عن الكونغرس. كما كان ثمّة كويتيين سرّوا لتحول أنظار واشنطن الى سورية واعتبروا الغزو الأميركي تحريراً للعراق (كما رآته كذلك بعض الفعاليات العراقية ومنهم أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي). ولكن لا هذا ولا ذاك يعكس المشاعر الحقيقية للشعوب العربية.

الفصل السابع

تراجع دولة البعث
وبروز جمهورية الفساد

لقد قضيت على أعدائي من أقصى البلاد إلى أدناها، وأنهيت الحروب وجلبت الرفاهية للشعب وجعلت الناس يقيمون في مدن آمنة، ومنعت أياً كان من إرهابهم، حتى دعتني الآلهة لأكون الراعي الأمين الذي يخدم بالحق فعمّ ظلّي التقي مملكتي واندفعت شعوب أرض سومر وأكاد إلى حضني لتعيش بحمايتي أحكمهم بسلام ويظللهم سلطان قوتي.

حمورابي، من أرشيف مدينة ماري، 1781 قبل الميلاد.

عنف النظام

بزّ العراق الدول العربية الأخرى في استعمال العنف والقمع الدموي ليس بين النظام ومعارضيه فحسب بل بين القوى المتخاصمة على ساحته حتى لو كان الأمر أكراداً ضد أكراد وشيعة ضد سنة وأكراداً ضد عرب، الخ[1].

(1) سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، منشورات الجمل، 2003. سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي قراءة نفسية في التدمير المنظم، دار الكنوز الأدبية، 2003. علاء اللامي، يوميات المجزرة الديمقراطية في العراق، دار التيار.

في عقد الثمانينيات من القرن العشرين اعتمدت الاستراتيجية الأميركية على خمس دول رئيسية في المنطقة هي إسرائيل والسعودية ومصر والعراق وتركيا. ولكن العراق سقط في الامتحان عندما اجتاح الكويت. وقبل 1990، كانت واشنطن ولندن شريكتَيْ صدّام حسين في قتل شعبه وفي حربه ضد إيران، تطبيقاً للعادة المتبعة في دول العالم الثالث أن تدعم الدول الكبرى زبائنها إلى أن يسقطوا من حساباتها ويصبح تصنيفهم زعماء لدول مارقة، وهكذا أصبح صدّام حسين بعد 1990 هتلراً جديداً في كتاب واشنطن ولندن، وليس أنّ تلك الفئة من زعماء العالم الثالث كانت مثالاً للديمقراطية، وأنّ الدول الكبرى تتهمها بطلاناً بالدكتاتورية؛ لا بل إنّ أميركا والغرب عامة يفضلون التعاطي مع نظام شمولي يستطيع السيطرة على شعبه بالقوة وبالأجهزة الأمنية. لقد مثّل صدام وأفراد عائلته ورجال النظام من حوله من سياسيين وعسكريين ومسؤولين إداريين وحزبيين حلقة كاملة من النظام السلطوي.

فقط الأعمى كان بإمكانه ألا يرى الوجود غير العادي لصدّام في كل العراق. صوره العملاقة وتماثيله كانت في كل مكان[1]. لوحات وجهه تغطي الساحات وواجهات الأبنية والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية والمكاتب والشركات، تمثله في عدة أزياء وتراقب العراقيين في كل مكان. صوره تراها على نوافذ السيارات وعلى جوانب الأوتوبيسات وفي الصحف اليومية بحجم كبير أكان هناك خبر عن الرئيس أم لم يكن. وفي كل يوم من أيام السنة سترى صورة صدّام على الصفحات الأولى للصحف وعلى التلفزيون وفي كل نشرات الأخبار بريبورتجات طويلة عن استقبالاته واجتماعاته وجولاته. وبين النشرات فقرات أخرى عنه أو عرض شعبي راقص وغناء للرئيس، أو خطابات وأحاديث تمتد لعدة ساعات. وحتى في التسعينيات والسنوات التي سبقت الغزو الأميركي كانت المحطة الفضائية العراقية تعرض احتفالات متواصلة لعدة ساعات بعيد ميلاد صدّام، يرافقه كلام للمذيع ثم صمت لمدة ساعة أو أكثر وتصوير للناس في الشوارع ولصور صدّام وتماثيله[2].

(1) The Monument: Art and Vulgarity in *Saddam Hussein's Iraq*. Kanan Makiya.

(2) وهناك أمور مشابهة لاتزال تحصل إلى اليوم في دول عربية أخرى يشهدها العالم على الفضائيات العربية.

من ملامح عبادة الشخصية أنّ وزارة الاعلام في العام 1983، نشرت 63 كتاباً، 59 منها كانت مجموعات أقوال وأحاديث وخطابات صدّام حسين. ولعل القصاص الأكبر لأي عراقي كان السجن مع حكم بقراءة هذه المجلدات. كما طبعت الوزارة «حياة ونضال صدّام حسين» في 19 مجلداً وزعتها على الادارات الرسمية في التسعينيات في وقت كانت تشكو فيه من نقص الورق وفقدانه أحياناً. معظم محلات النوفوتيه (الهدايا) في العراق باعت ساعات عليها صورة صدّام وملايين القمصان التي تحمل صوره. وكان في المتحف الحربي في بغداد المخصص للجندي المجهول ما لا يقل عن 100 صورة لصدّام حسين: مبتسماً وعابساً متجهماً وفي الزي العربي وفي الزي الكردي ومستحمّاً في بركة ماء وفي الزي الأوروبي يرتدي قبعة إنكليزية مضادة للرصاص وفي بدلات عسكرية منوعة، كالممثل السينمائي، هناك صورة لكل مناسبة ودور ووجه ليعكس أي مزاج.

لقد كان صدّام مانح الحياة وآخذها، يُعدم العراقيين بدون الرجوع إلى أي سلطة أو قانون، فيقتل ضباط الجيش ويسجن معارضيه ويوزع الثروة على مريديه بدون رقيب. ولم يتورّع عن ارتكاب الجرائم بنفسه، إذ أثناء اجتماع لمجلس الوزراء كان مخصصاً لمناقشة تطورات الحرب مع إيران التي كان صدّام يسعى لانهائها، طلب صدّام من الوزراء إبداء آرائهم ونصائحهم. فتجرّأ وزير الصحة رياض إبراهيم وتحدّث عن مجرى الحرب بأنّها تتجه إلى ثأر شخصي بين صدّام والخميني واقترح أن يتنحى صدّام لفترة ويعود البكر لعقد صلح مع إيران لانهاء الحرب. فاستشاط صدّام غضباً وطلب من ابراهيم أن يرافقه إلى دورة المياه حيث أخرج صدّام مسدسه وعاجله بطلقات أودت بحياته[1].

العائلة الحاكمة

في العام 1980، كان ابنا صدّام، قصي وعديّ في سن 14 و16، طلاباً في مدرسة الكرخ

(1) ذكرت مصادر أخرى أنّ صدام فعلاً قتل وزير الصحة بهذه الطريقة، ولكن السبب كان لأنّه استلم أدوية مستوردة للوزارة وباعها لمصلحته الشخصية.

Aburish, Said, *Saddam Hussein The Politics of Revenge*, London, Bloomsbury Press, 2001, p 209.

النموذجية التي أدارتها ساجدة زوجة صدّام قبل تبوّئه سدّة الرئاسة. واقتصرت المدرسة على أغنياء القوم. وكان قصي وعدي نموذجاً لفساد والدهما وإرهابه للناس لهما امتيازات خاصة في المدرسة لا يطيعان أي نظام داخلي، يحصلان على أعلى العلامات بدون درس ويفرضان ما يريحهما على الأساتذة. وكان عديّ يحضر إلى الصف وعلى خصره حزام مليء بالرصاص ويملك عدداً كبيراً من السيارات التي يهوى جمعها. فإذا كان لدى أحد العراقيين سيارة من طراز ليس موجوداً بحوزة عديّ كان الأخير يصادرها بالقوة. وكان يفرض على الفتيات الجميلات معاشرته تحت تهديدات مختلفة في مجتمع شرقي محافظ. كما اعتاد على تدخين السيجار الفخم مثل والده في عمر مبكر. ولم يجرؤ أحد في الادارة أو الهيئة التعليمية أو الطلاب الاقتراب منهما في حين كانت الصفوف التي يحضرانها تحت الحراسة الدائمة.

لم يجد الطلاب مفرّاً من الرعب القائم في ظهرانيهم، إذ لم يجرؤ أحد على تغيير المدرسة مخافة سؤاله عن السبب أو إذا كان ثمّة علاقة لطلب نقله بوجود أبناء صدام.

وعندما تخرّج عديّ من جامعة بغداد بمعدل مرتفع أظهر سجلّه الدراسي أنّ بعض الأساتذة لم يمنحه علامات كاملة فطُردوا من مناصبهم التعليمية وتعرضوا للاهانة والتعذيب الجسدي، ومنهم استاذه مازن زكي. وعندما دخل الولدان الحياة العامة باشرا في ارتكاب الجرائم الشنيعة بحق المجتمع، ولم يردعهما والدهما. ورأى الناس بشاعة طرق قصي وعدي وخرقهما لأي قيم. لقد ظنّ العراقيون في السبعينيات من خلال وسائل الاعلام الحكومية أنّ صدام رجل عائلة وأخلاق وتقاليد عريقة. ولكنّ منذ أواسط الثمانينيات تبدّلت النظرة وظهرت أسرة صدام كعائلة مالكة. فصدام لم يردع أولاده عن الفساد والتسلط على الرغم من تزايد الشكوى، بل عيّن عديّ مديراً للجنة العراقية الأولمبية ووزيراً للشباب وفتح الطريق أمام قصي ليرتقي في الأجهزة الأمنية.

وتزوج عدي ابنة عمّه ثم طلّقها، ثم غرق في المجون والفظائع الاخلاقية كشرب الويسكي بكثرة وخطف الفتيات العراقيات لممارسة الجنس في فنادق بغداد. وفاق

قصيّ شقيقه باستيراد الشقراوات مباشرة من البلدان الاسكندينافية[1]. وبعد الشبع من اقتناء السيارات السبور والفخمة، بدأ الشقيقان استعمال مواصلات عسكرية باهظة الثمن كلّفت البلاد ملايين الدولارات لاقتنائها، فكان عديّ يتجول بالهليكويتر وقصي بالدبابات والمصفحات داخل المدينة. وعندما بلغ قصيّ سن التاسعة عشرة، تزوج من سَحَر ابنة الجنرال ماهر عبد الرشيد من خارج العائلة ولكن من تكريت (أعدم صدام الجنرال ماهر لأنّه فشل في استرداد الفاو من القوات الايرانية). وأنجب قصي ولدين ولم يستمر الزواج طويلاً، وكان قليل الاختلاط لا يظهر كثيراً في المناسبات العامة ويلازم صدام الذي وثق بقدراته إلى حدّ بعيد، وانخرط في الأجهزة الأمنية باكراً حتى عيّنه صدام مشرفاً على أهم الأجهزة.

ولم يختلف صدّام في سلوكه عن عديّ وقصي. فأقام في العام 1984 علاقة علنية مع سميرة الشاهبندر، الزوجة الشقراء لرئيس الخطوط الجوية العراقية نور الدين الصافي. ولم يجرؤ أحد على مصارحة ساجدة بالموضوع على الرغم من أنّه أصبح معروفاً في كل بيت عراقي. ولكنها عندما علمت بالأمر قامت بصبغ شعرها باللون الأشقر. وعام 1986 تطلّقت سميرة من زوجها وتزوجت من صدّام فأنجبت له ولداً حمل اسم علي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، ففي الوقت الذي كان صدّام يقود حرباً دموية مع ايران كادت تدمر العراق وشعبه، كان يقيم عدة علاقات مع نساء أخريات فغرف من متع الجنس كأبنائه. وبدل شخص صدّام «المؤمن الذي لا يترك فرض صلاة»، أصبح صدّام متلوقاً للويسكي الفاخرة وخصوصاً ماركة Old Parr يشاركه هذه الجلسات ابن خاله وزير الدفاع عدنان خيرالله.

في تشرين الأول/ اكتوبر 1988، زارت سوزان مبارك زوجة الرئيس المصري العراق وكانت ضيفة في حفلة أقيمت على شرفها. وأثناء الحفلة دخل عديّ القاعة وكان ثملاً فشاهد أحد رجال صدّام ويدعى حنّا جوجو، وهو الذي ساعد صدّام على إقامة علاقة مع العراقية سميرة الشاهبندر التي تزوجها صدّام عام 1986. فأراد عديّ أن ينتقم للأذية المعنوية التي لحقت بوالدته وأشهر مسدسه وأطلق الرصاص على جوجو بمرأى من سوزان مبارك

(1) عرضت محطات التلفزة أشرطة فيديو عُثر عليها في قصور العائلة بدا فيها ابنا صدام في حفلة ،وامرأة سكندينافية شقراء تقوم بالرقص الشرقي.

والضيوف فأرداه قتيلاً. ولم يتحمل الرأي العام في العراق هذا القتل المجاني وهذه الاهانة لضيفة هي زوجة رئيس عربي، واعتُبرت هذه الحادثة جريمة لا تُغتفر. وكانت ردة فعل صدّام أنّه سجن عديّ لفترة ثم سفّره إلى سويسرا وبعد أربعة شهور منحه عفواً جمهورياً وأعاده إلى العراق.

وتشجع عديّ على ممارسة العنف بعد هذا «العقاب» الخفيف الذي تضمّن رحلة جميلة إلى سويسرا. ففي شجار مع محمد ابن عمّه برزان، ضربه بعنف شديد بهدف القتل وسبّب له جروحاً بالغة وتركه بين الحياة والموت. ولم يفعل صدّام شيئاً تجاه عدي هذه المرة ولم «يعاقبه» كما فعل في المرة الأولى. وكعصابة خارجة على القانون وبموافقة صدام أسّس عديّ فرقاً مسلحة من الأوغاد قامت بارتكاب الجرائم والسرقة والاعتداء على المواطنين. وكان أفراد عصابة عديّ لا يتورعون عن قتل من يعترضهم ويهرّبون المخدرات من إيران وأفغانستان إلى بقية دول الشرق الأوسط بالتعاون مع مافيات الجريمة المنظمة الروسية في التسعينيات. كما أنّ عديّ ورجاله سطوا على مخازن الأسلحة التي غنمها العراق من الجيش الايراني وباعوها في سوق السلاح لدول أخرى، فاستعملهاعديّ لشراء دولارات بالأسعار الرسمية والاتجار بها بأسعار أعلى في سوق العملة السوداء، إذ كان العراق كغيره من الدول العربية يقرر عشوائياً قيمة عملته بالدولار بينما كانت قيمتها أقل من ذلك بكثير في السوق الحرة. ومن الملايين التي جمعها بالنصب والسرقة والاحتيال ابتنى عديّ قصراً فخماً خلف جامعة بغداد واتخذ داخله مكتباً بحجم مكتب رئيس الجمهورية لاستقبال زوّاره.

ثم قام عديّ باستعباد خيرة لاعبي كرة القدم في العراق عبر إجبارهم على الالتحاق بالفريق الذي يرأسه هو «فريق العلوي لكرة القدم». ومن كان يتقاعس من اللاعبين كان يقتص منه ويعاقبه بالضرب المبرح. وعندما كان الفريق يفوز في مباريات خارج البلاد ويربح بعض اللاعبين مبالغ مالية فردية (كما حدث في الامارات) كان عدي يقبض المال ويضعه في جيبه. وبلغ الاستعلاء عند عدي أنّه أصدر «قراراً» أنّ على كل أفراد القوى المسلحة لحظة لقائهم به أن يبادروه بالتحيّة وأن يخاطبوه بعبارة «نعم سيّدي». وعلى الرغم من الغضب الشديد في صفوف الضباط من هذا الطلب إلا أنّهم كانوا يطيعون عدي وسنّه

لم تتجاوز 27 سنة. كما أن رجالات الدولة في العراق خافوا من عديّ فبدلاً أن يمشوا خلف الرئيس في المناسبات الرسمية، تركوا هذا الفخر لعديّ الذي لا منصب رسمياً له ومشوا خلف ابن الرئيس.

أصبح عديّ كأبيه واهباً للحياة والموت. ففي العام 1992، وبعد شجار مع وزير الصحة الدكتور رجا التكريتي، سجنه عديّ في غرفة داخلها كلاب ضارية جائعة افترست الوزير حيّاً[1]. و مع أنّ صدّام وأسرته فضّلوا أبناء تكريت على غيرهم في المناصب الرفيعة في الجيش والحكومة والمؤسسات العامة، إلا أنّ أبناء تكريت تلقوا أضعاف المعاملة السيئة التي تلقاها أبناء المدن الأخرى في العراق، ونظراً لأنهم مقرّبون من النظام والعائلة الحاكمة عانوا من حملات تطهير صدّام وعائلته وحاشيته، ولم يجازفوا خوفاً من التعرّض لأي نزوة. وفي العام 1992، طلب عديّ من وزير المالية حكمت الحديثي تحويل مبلغ من المال إلى حسابه الخاص، فشرح له الوزير أنّ الخزينة فارغة تقريباً وأنّ ما تبقى مخصّص لشراء الغذاء والدواء لفقراء العراقيين، وأنّ المبلغ الذي يطلبه عديّ يكفي لسدّ حاجات آلاف العائلات لعدة شهور. فغضب عديّ وأبلغ والده عن تمرّد وزير المالية. فما كان من صدّام إلا أن استدعى الحديثي وأنّبه وقال له: «عديّ سيدك!». وأمره أن يذهب إلى بيته مشياً على الأقدام وينفذ طلبات عدي في صباح اليوم التالي.

حتى أن ابنه عليّ من زوجته الثانية سميرة الشاهبندر سعى إلى نفوذ في السلطة وهو مراهق صغير. فكان يسير أمام الضباط في المناسبات العامة والجنود يقدمون له التحيّة. أما ابنة صدام الصغرى حلا فلقد رآها الشعب العراقي في طفولتها على كتف صدام أينما ذهب وأصبح من ألقابه أبو حلا وكتب فيها الشعراء القصائد. وأعجبت حلا بشاب عراقي مثقف من سنّها، ولكن العائلة اعتقلت الشاب ودفنته حتى رقبته في الرمال ورجموه وتركوه هناك حتى مات.

وفي نيسان/ أبريل 1990 تزوج صدّام للمرة الثالثة من نضال الحمداني، مديرة قسم

(1) Aburish, Saddam, p. 328.

الطاقة الشمسية في وزارة التصنيع الحربي، وأمضى معها شهر عسل في الموصل في وقت كان العراق يشهد انهيارات تاريخية في اقتصاده ويعيش تهديدات حقيقية. وجاء هذا الزواج بعد أسبوع من إعلان صدّام أنه «سيحرق نصف اسرائيل إذا هاجمت العراق».

عام 1992 أسّس صدّام جهاز الأمن الخاص الذي ضمّ كتائب خاصة نخبوية من الحرس الجمهوري التي كانت مهمتها حمايته، وحصل أعضاؤه على مرتبات مرتفعة وامتيازات للحصول على الأدوية والغذاء، كما عمد إلى تعيين عائلته في كل المناصب الهامة في الدولة. فعيّن أخاه وطبان وزيراً للداخلية وأخاه سبعاوي رئيساً للمخابرات وابنه عديّ (وهو قليل العلم والثقافة) رئيساً لنقابة الصحافة ورئيساً لتحرير صحيفة «بابل» ورئيساً للجنة الأولمبية ورئيس الأمن القومي. أما ابن عم صدّام علي حسن المجيد فأصبح وزيراً للدفاع وحسين كامل صهر صدّام وزيراً للتصنيع الحربي، وصدّام كامل، شقيق حسين وصهر صدّام أيضاً، مسؤولاً في الجهاز الأمني. أما ابنه الثاني قصيّ فقد عيّنه رئيساً لجهاز الأمن الخاص، أهم جهاز في الدولة بنظر صدّام. أما برزان فكان سفيراً في سويسرا يشرف على حسابات العائلة الخاصة.

ولم يكتفِ صدّام بكل هذه الأجهزة، فأسّس في تشرين الأول/ اكتوبر 1994، فرق ميليشيا في المدارس الثانوية تحت اسم فدائيي صدّام أو الصداميون. وكان هؤلاء ينظرون إلى شخص صدّام بتأليه ويقدمون له الولاء المطلق ويفدونه بحياتهم. وكانوا يستفيدون من معاملات خاصة ومكافآت، ويثيرون الذعر في قلوب الناس، فتضاعف عددهم بسرعة وبلغوا بضعة آلاف خلال فترة وجيزة. وكانت هذه المنظمة بقيادة عديّ الذي استعملهم لمصالحه الخاصة كقوة خفيفة التسليح تساند النظام[1].

وكان لصدام علاقة وثيقة بخاله خيرالله طلفاح الذي زوّجه ابنته ساجدة وهو لا يزال منفياً في القاهرة في أوائل الستينيات. وعندما استتب حكمه، عيّن صدام خاله محافظاً لبغداد فاستغل هذا الأخير منصبه للإثراء الشخصي وبدلاً من أن يحكم محافظة بغداد أسّس 25

(1) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, p. 264.

شركة خاصة. لكن على الرغم من أن صدّام أخرج خاله من حاكمية بغداد إلا أن الناس رأوا في سلوكه معالم كل الزعماء العرب وأفراد عائلاتهم، خصوصاً أنّ خيرالله استمر في أعماله التجارية. أما عدنان خيرالله ابن خال صدام وشقيق ساجدة فكان يملك أسطولاً من السيارات الفخمة الباهظة الثمن، حتى أنّه كان في إحدى المرات يتفرج على كتالوغ شركة المرسيدس الجديد وفيه موديلات السيارات فلفت نظره أفخم موديل وأكثرها كلفة، وبأنّ هذا الموديل موجود بستة ألوان، فقام بطلب ست سيارات بالألوان الستة وعيّن سائقاً لكل واحدة منها. ثم نسي الموضوع بعد هذا الإنفاق الجنوني واهتم بموديلات سيارات أخرى أحدث طرازاً. كما أنّ عدنان تزوج هيفاء ابنة الرئيس السابق أحمد حسن البكر وتزوجت إلهام أخت ساجدة من هيثم البكر ابن الرئيس البكر ثم تزوجت وطبان الحسن، أخ صدام غير الشقيق.

وأثناء بداية الانهيار الاقتصادي الكبير والحرب مع إيران في الثمانينيات، قامت ساجدة مع عشرين مرافقاً بزيارة لندن في كانون الثاني/ يناير 1981، وأنفقت مبالغ طائلة على مشتريات خاصة من ألبسة وماكياج وأدوات استهلاكية، جميعها من أكبر المحلات التجارية وأغلاها ثمناً. ولم تكن هذه الزيارة كافية لكي تحصل ساجدة على ما تحتاجه من كماليات، فذهبت إلى نيويورك في آذار/ مارس 1981 على متن طائرة بوينغ 747 خاصة ومعها ثلاثون مرافقاً وابن عمها وخطيب ابنتها حسين كامل[1]، فأنفقت ملايين الدولارات على المشتريات الشخصية. وأثناء إقامتها في نيويورك كان صدّام، الذي يدير الحرب ضد إيران، يتصل يومياً ليتابع ما تقوم به، كما كان أيضاً يشتري مئات الألبسة الأوروبية والمصممة كل عام ثم يقوم بتوزيعها على زواره بأنّها هدايا منه، ولكنها في الحقيقة كانت هدراً لا يُصدق لثروة الشعب العراقي يتمتع بها هو وعائلته من دون حساب.

وبعد مضاعفة الكلام بين عامة الشعب عن فظائع عائلة صدّام، تصرّف هو كما يتصرف الرؤساء والملوك العرب، حيث أصدر قرارات بمعاقبة كل من يسيء إلى عائلته أو يذكرهم

(1) الذي أصبح من المقربين إلى العائلة، إلى درجة أنّ صدام أجّل موعد غداء في قصره لأنّ حسين كامل تأخر عن الحضور.

بسوء بالسجن. ولم يكن هناك مقياس أو معيار في أين تقف حدود ما يُعتبر شتيمة أو اساءة، إذ كان من يتلفظ باسم صدّام «حاف» من دون لقب السيد الرئيس أو ما شابه يتعرض للاعتقال والعقاب[1].

ومنذ أواسط الثمانينيات، بدأت سيطرة صدّام على جزئيات الحياة اليومية في العراق تتراجع. فمنح عائلته وأقرباءه صلاحيات إضافية، وخصوصاً أخوته من والدته وطبان وبرزان وخاله خيرالله طلفاح وعلي حسن المجيد وحسين كامل. ولم تخلُ المسائل العائلية من مشاكل وتعقيدات حتى باتت تستغرق وقتاً وجهداً على حساب حكم البلاد. ففي العام 1984 وافق صدام على زواج ابنته رغد من ابن عمه حسين كامل، وهو شخص محدود القدرات الفكرية وعضو صغير في القوات المسلحة، قام صدّام بترقيته إلى كولونيل. ولكن برزان، أخ صدّام، طلب رغد لابنه هو، وهدد بأنّه سيقتل حسين كامل إذا لم يحصل على ما أراد، فشكاه هذا الأخير لصدّام الذي استشاط غضباً لأنّ برزان جرؤ على مخالفة قراره حول زواج ابنته، فطرده من منصبه كرئيس للمخابرات وعيّنه سفيراً للعراق لدى الأونيسكو في جنيف. ولرأب الصدع في العائلة، تزوج عديّ من سجع ابنة عمه برزان الذي نفاه صدّام إلى سويسرا. ولكن سجع عاشت مع عديّ في جحيم الضرب والاعتداء الجسدي لمدّة ثلاثة أشهر ثم غادرت العراق لتكون إلى جانب والدها في جنيف وقد بانت آثار الضرب المبرح على جسدها.

وأصبح لحسين كامل شأن في دولة صدّام حتى أنّ هذا الأخير كان يقدمه للضيوف الأجانب قبل عزت ابراهيم نائب الرئيس ونائب أمين عام حزب البعث. فكان حسين كامل رئيساً لجهاز صدّام الذي عيّنه في العام 1988 وزيراً لوزارتي الصناعة والتصنيع الحربي اللتين جُمعتا في مؤسسة عامة واحدة. وبعكس الوزراء السابقين اللذين إما كانوا أتقياء أوفياء للأخلاق وإما كانوا يخافون من قانون صدّام حول إعدام المرتشي والفاسد، لم يخف حسين كامل من صدام أو من القانون بل طلب العمولات على كل صفقة أو مشروع في وزارته.

(1) فتشابه هذا الأسلوب بما يمارسه حكام عرب آخرون حول «المس بالذات الملكية» بالنسبة إلى أي شخص يمكن أن يكون قد تفوه بأي كلمة.

ولكن فساد حسين كامل كان مسألة سهلة مقارنة بإقدام صدّام وهو المخطط والذكي على تسليم أهم وزارة علمية صناعية واستراتيجية في البلاد لأقل العراقيين علماً وثقافة تصل معرفته إلى الصفر في علوم التصنيع.

وفي العام 1985، تزوجت رنا ابنة صدّام الثانية من صدّام كامل شقيق حسين كامل الذي مثّل فيلماً عن حياة صدام حسين. وهذا الزواج كان أيضاً على حساب تضامن الأسرة الحاكمة لأن أخوة صدّام شاؤوا رنا عروساً لأبنائهم، ولكن زواج رنا من ابنة برزان كان غير مقبول وخصوصاً أنّ عدي كان يعتبر عمّه عدواً لدوداً.

تمتعت عائلة صدّام الممتدة بثروات البلاد ولم يعصَ عليها أمر في سبيل الحصول على المزيد من المتع، فاختارت عقارات في أفضل أحياء بغداد على ضفاف دجلة لبناء قصورها وفيلاتها. فتمّ طرد السكان الأصليين من العائلات البغدادية العريقة ودُفع لهم القليل من المال بما لا يتناسب مع قيمة العقارات والمنازل التي صادرتها العائلة الحاكمة. فشكا المواطنون أنهم لم يحصلوا على تعويضات مناسبة، وكان ردّ صدّام بلطجيّاً وليس عادلاً: «ليصمتوا، لقد كانوا عراة وبلا أحذية قبلي». ويقصد أنّه منح العراقيين الحياة واللباس بعدما كانوا فقراء مدقعين في العهود السابقة. وبعد الحرب مع ايران بدأ صدّام مرحلة بناء القصور الضخمة ذات التكاليف الباهظة في أنحاء العراق[1] التي كانت تساعد في عملية التمويه الأمني التي اتّبعها، فلم يعد أحد يعلم أين ينام الرئيس الليلة. وبلغت تكاليف هذه القصور مليارات الدولارات وأصبح أحدها مركزاً للحاكم الأميركي بول بريمر بعد سقوط بغداد بأيدي الأميركيين في 2003. لقد استورد صدّام حجارة أرجنتينية فاخرة بسعر 4000 دولار للمتر الواحد في وقت كان مواطنوه يشتهون الحصول على اللقمة لسدّ الرمق.

ولم تكن الأسرة الحاكمة بعيدة عن منطق مغارة علي بابا، فكان أفرادها لا يضيّعون فرصة لاستغلال مناصبهم للربح الشخصي. وأثناء احتلال الكويت تصرفت الأسرة الحاكمة

(1) هذه القصور كانت كافية لإثارة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين آلبرايت عام 1996 التي علّقت أنّ صدّام يستعمل أموال الغذاء مقابل النفط لبناء القصور فيما شعبه يعاني، في معرض ردها على سؤال حول العقوبات الدولية التي جوّعت الشعب العراقي.

كالرعاع فنهب أفرادها بمساعدة عصاباتهم المسلحة مدينة الكويت وسرقوا محتويات قصورها ومحلاتها التجارية. حتى أنّ قصور عائلة صدّام وأقربائه امتلأت بالسجاد العجمي من الكويت وبالأدوات المنزلية اللهبية والمفروشات الفاخرة ومئات السيارات الثمينة. وقام عدي بالاستيلاء على عشرات السيارات الفخمة من الكويت وأودعها في مرائبه الخاصة، كما لم يتورع عن تأسيس شركات تسرق الأدوية والأغذية المستوردة للشعب العراقي لبيعها في الأردن. أما حسين كامل فقد استغل منصبه للحصول على القومسيون من مشاريع الحكومة وشارك في عمليات التهريب.

الأخوة كارامازوف

كان عدنان خيرالله أقرب الذكور في الأسرة المالكة لصدام، فهو ليس شقيق زوجته ساجدة فقط، بل ابن خاله خيرالله طلفاح وصديق طفولته وصباه وشبابه، وقد وصل إلى أعلى المراتب في الدولة العراقية في عهد صدام. ولكن في 5 أيار/ مايو 1989، قُتل عدنان خيرالله في حادث سقوط طائرة هليكوبتر في منطقة بدوية شمال بغداد. وفيما قالت وسائل الاعلام إنّ الأمر كان حادثاً بسبب عاصفة رملية، دارت إشاعات أنّ صدّام أراد الاقتصاص منه لأنّه وقف ضده لمصلحة ساجدة في مسألة زواجه من سميرة الشهبندر، وهذا غير مؤكد. ولكنّ هناك إشاعة أخرى فيها شيء من الصحة أنّ صدّام أزاح ابن خاله لأنّ شعبية هذا الأخير كانت مرتفعة في صفوف القوات المسلحة ما هدد مركز صدّام. ولقد تضاعفت الشكوك حول ضلوع صدام في الحادث خصوصاً أنّ هذا الأخير أعطى تعليمات بعزل أبناء عدنان خيرالله وعدم الاهتمام بهم. وتقول إلهام خيرالله زوجة وطبان أخ صدام، إنّ عدنان، شقيقها، قد أسرّ لها أنّه عارض الكثير من قرارات الاعدام التي أقدم عليها صدّام، وإنّه أنقذ حياة عدد من المحكومين[1].

تأثر الرأي العام بمقتل خيرالله إلى درجة أنّ خبر وفاة ميشال عفلق مؤسس حزب البعث

---

(1) الحياة 1 حزيران/ يونيو 2003.

في الشهر نفسه لم يُثر مشاعر الرأي العام على الرغم من محاولات صدّام أن يجعل من وفاة عفلق حدثاً ضخماً على مستوى الوطن. ذلك أنّ العراق عام 1989 لم يعد يكترث بحزب البعث وبعقيدته بعد 20 عاماً من حكم الحزب الواحد. حتى أن أجهزة الحزب ومنظماته التي كانت تلتقي وتصدر البيانات كالعادة كانت فارغة من المحتوى لأن كل شيء في البلاد كان عن صدّام وباسم صدّام. كما أنّ وفاة الخميني في 3 تموز/ يوليو 1989 لم يُثر أي مشاعر ابتهاج في العراق.

وكانت فترة أواسط التسعينيات بداية التنافس في صفوف الأسرة الحاكمة. فأصبح لعديّ أعداء كثيرون داخل العائلة: وطبان أخ صدّام ووزير الداخلية وحسين كامل وزير هيئة التصنيع الحربي وصهر صدّام حسين وصدّام كامل، شقيق حسين كامل، وصهر صدّام حسين أيضاً. وفي أيار/ مايو 1995 شنّ عديّ هجوماً إعلامياً على عمّه وطبان في صحيفة «بابل» التي سلّمه صدّام رئاسة تحريرها. ولم يتوقف الهجوم الاعلامي حتى استقال وطبان من منصبه. ولكن عديّ لم يكتفِ بذلك بل تشاجر مع وطبان ومرافقيه فأطلق عليهم رصاص رشاشه وأردى ثلاثة من المرافقين وأصاب عمّه في فخذه. وفي المستشفى حصلت مضاعفات طبية لوطبان فاضطر الجراحون إلى بتر رجله.

وتذكُر زوجة وطبان الهام خيرالله طلفاح (وهي شقيقة ساجدة زوجة صدام) تفاصيل هذه الحادثة، التي وقعت في مزرعة أحد العراقيين؛ بدأت المسألة عندما دُعي وطبان، وكان وقتها وزيراً للداخلية، إلى حفل عشاء من قبل أحد أقاربه وكانت الدعوة عامة حضرها أشخاص آخرون. وأثناء العشاء خرج قريب لوطبان وقتل مرافقاً لأحد المدعوين. وحاول وطبان في البداية تسوية الموضوع، لكنّه لم يتمكن من ذلك. فذهب رفيق القتيل فجراً إلى عدي صدام حسين وطلب منه أن يرتب له موعداً للقاء الرئيس صدام ليشكو له ما حدث. لكن عديّ قال له «إنّ الأمر لا يستحق أن يصل إلى الرئيس سأتولى تسويته بنفسي الآن». وتوجه عدي إلى المزرعة وأطلق النار من رشاشه على الموجودين فأُصيب وطبان[1].

---

(1) الحياة، 3 حزيران/ يونيو 2003.

وخاف حسين كامل وشقيقه صدّام كامل على حياتهما من شرّ عديّ، فقررا الفرار من العراق. وكان لحسين كامل اتصالات مع دول غربية بسبب رئاسته لهيئة التصنيع الحربي، فأمّن اتصالاً بالمخابرات الأميركية وتظاهر بالمرض وبأنّه مضطر للعلاج في عمّان لمدة يومين. وفي 5 آب/ أغسطس 1995، فرّ حسين كامل وشقيقه صدّام كامل إلى عمّان ومعهما أفراد عائلتيهما، ابنتا صدّام حسين، رغيد ورنا، وأطفالهما وشقيق ثالث. وغطت وسائل الاعلام الغربيّة هذا الحدث على أنّه تاريخي وأنّه سيؤدي إلى سقوط سريع لصدّام. وفي عمّان التقى حسين كامل بالملك حسين الذي أسهم في تسهيل الفرار ثم أمضى أسبوعين في اجتماعات مقفلة مع السي آي إيه في فنادق عمّان. وكانت أهميّة حسين كامل للأميركيين في أنّه ابن عم صدّام حسين وزوج ابنته وحافظ أسراره ووزير هيئة التصنيع الحربي الاستراتيجية التي وظفت أكثر من 70 ألف شخص. فكان صيداً ثميناً للمخابرات الأميركية التي حصلت منه على كل ما يعرفه. وكشف لهم حسين كامل تفاصيل عن محطات ومصانع للأسلحة الكيماوية التي لم يعثر عليها المفتشون، فأعاد مسألة نزع السلاح العراقي إلى بدايتها. كما أنّ حسين كامل أذاع أسراراً خطيرة عن مواقع استراتيجية داخل العراق وعن الشركات الغربية التي كانت لا تزال تلبي الاحتياجات، وأعطاهم وثائق تكشف أنّ العراق يطور أسلحة جرثومية ومواد شلّ الأعصاب، واسماء العلماء العراقيين الذين يقودون هذه النشاطات والدوائر العراقية التي تتولاها. وكشف أيضاً أنّ لا نيّات في الشأن الذري لدى العراق، وأنّ الوكالة الذريّة قد قامت بمهمتها وأنّ هذا البرنامج انتهى.

وبعد فراغها من استجواب حسين كامل قامت المخابرات الأميركية بتسليمه إلى لجنة التفتيش الدوليّة لتتمّ مساءلته من الناحية التقنيّة التي يجهلها أعضاء السي آي إيه ولم تعتن به وبعائلته كما كان يعتقد ولم تمنحه إقامة في الولايات المتحدة.

أدى فضح حسين كامل لأسرار العراق الكبرى إلى تطور في غاية الخطورة ألحق ضرراً كبيراً بالعراق، إذ أعاد الحصار الاقتصادي إلى درجات أقسى من السابق، وأظهر العراق بأنّه غير متعاون وأنّ حكومته كاذبة حول برامج أسلحة الدمار الشامل. وكان ما فعله حسين كامل كارثة كبيرة حلّت على العراق ولكن وصوله إلى هذا التصرف كان سببه الخلافات

داخل العائلة المالكة. وجُنّ صدّام وفقد شهيته للطعام وغاب عن اللقاءات والاجتماعات لعدة أيام. كان يفكر في الهاوية التي أوصله إليها أهله وأقرباؤه وأنّه لم يكن مناسباً أن يتكل على ذوي القربى ويضحّي بالخبرات العلمية. وأخيراً في 17 آب/ أغسطس، قرر صدّام عزل ابنه عديّ عن كل المناصب التي يتولاها، وأعلن أنّه يتبرّأ رسمياً من كل أقاربه (ولكن كما حصل في سورية فإنّ مراكز النفوذ والفساد كانت مستشرية في العراق إلى درجة لا يفيد معها قرارات فوقية في حين استمر نفوذ عائلة صدّام وأسرته الممتدة حتى آخر لحظة من حياة النظام على الرغم من إرادة صدّام ومستشاريه).

وقبل العراق بالمحتوم الذي أوصله إليه حسين كامل ابن عمّ الرئيس الذي أفشى أسراره العسكرية للمخابرات الغربية، فسلّم إلى لجنة التفتيش مخططات العراق كافة في الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والمشاريع الصغيرة في البرنامج النووي. وفي حين كانت لجنة التفتيش تبحث في إنهاء مهمتها والوكالة الدولية تستعد لأمر مماثل والحكومة العراقية تحثّهم على مغادرة العراق، أحدثت اعترافات حسين كامل أمراً معاكساً، واضطر العراق لإعطاء لجنة التفتيش آلاف الوثائق عن برامج التسلح في جو من الاعتذار حول تقديم هذه الوثائق الآن وليس قبل ذلك، ثم قام طواعية بتدمير منشآت وأسلحة ومعدات في حوزته قبل أن يصل إليها المفتشون. وهكذا في نهاية عام 1995، عاد التفتيش الدولي إلى بدايته فيما استمرت العقوبات على العراق.

وماذا عن حسين كامل وأخيه صدّام كامل في عمّان؟

بعدما «عصرت» المخابرات الأميركية المعلومات منهما تركتهما وشأنهما، وكذلك فعل الأردنيون. إذ طالما كان الأميركيون يهتمون بالشخصيات العراقية كان الرسميّون الأردنيون يقومون بزيارتهم ومجاملتهم، ولكن لما انتهى الاستجواب لم يعد يزورهم أحد. ولذلك شعر الشقيقان بضآلة أهميتهما خارج العراق وبدآ سلسلة اتصالات مع المعارضة العراقية وخصوصاً تلك المقيمة في لندن للتعاون معها ضد صدّام. ولم يتشجع أحد للعمل مع حسين كامل وأخيه ليس لأنّهما من عائلة صدّام حسين فقط بل لأنّهما شاركا في جرائم

النظام ضد الشعب العراقي. فعاشت العائلتان شهوراً في عزلة بائسة في عمّان، وأصبح واقع حسين كامل، الرجل الثاني في العراق وأقوى رجل في نظام صدّام حسين، مملاً، فانهارت أعصابه ونُقل إلى المستشفى في كانون الثاني/ يناير 1996، ولم يعوده أحد من الأردنيين أو الأميركيين. ولذلك ما أن تحسنت صحته حتى استغلت العائلتان سيارات أرجعتهما إلى العراق في شباط/ فبراير 1996، ما عدا شقيق حسين كامل الثالث الذي بقي في الأردن.

وكانت لعودتهم مثل مغادرتهم، تغطية إعلامية واسعة لعرضتهم محطات التلفزة أثناء دخولهم إلى العراق، وانتشرت إشاعات أنّ صدّام حسين عفا عمّا مضى خصوصاً وأنّ العائلتين تضمان ابنتيه وابني عمّه. ووصل الموكب إلى بغداد، فترجّلت ابنتا صدّام وأطفالهما وسُمح لحسين كامل وشقيقه المتابعة إلى منزل ذويهما في تكريت. وعلى الطريقة القبليّة أمّنت لهما عائلتهما الحماية وحضر مسلحون شبان من أقرباء الشقيقين وأحاطوا بالمنزل. ولكن بعد أربعة أيام هاجمت المنزل مجموعة مسلحة بقيادة حسن كامل المجيد (الكيماوي) وقتلت من بداخله. واعتبر الاعلام العراقي أنّ الجريمة ارتكبها أفراد العشيرة الذين أرادوا الانتقام من حسين كامل وشقيقه للتعامل مع أعداء العراق وتشويه سمعة العشيرة. أما ابنتا صدّام وأطفالهما فلم يؤذهم أحد واستمروا في الاقامة مع والدتهما حتى انتقلت نسوة العائلة إلى الامارات في 17 تموز/ يوليو 2003 بعد سقوط النظام.

وبعد نضوب الموارد المالية التي استعملها النظام كجزرة داخلية للحصول على الولاء، استنبط سياسة الاقطاع التركي القديم بشراء ولاء القبائل عبر منح مشايخها ملكيّة أراضٍ عامة واستثمارها. وكان ذلك ضربة مسمار أخرى في نعش إنجازات السنوات اللاحية للعراق في السبعينيات وضربة للإصلاح الزراعي.

وبعد سقوط النظام عام 2003 كانت إحدى المشاكل الطريفة التي واجهت الشعب العراقي هي كيفية التخلص من اسم صدّام وصوره وتماثيله المنتشرة في كل مكان. فمطار بغداد هو مطار صدام الدولي وأفضل المدارس والمستشفيات في البلاد تحمل اسم مستشفى صدام ومدرسة صدام. وعدد كبير من المؤسسات التجارية والمطاعم والفنادق

حمل اسم صدام أو علّق صوره. وهناك أحياء في المدن تحمل اسمه مثل حي الصدامية في الكرخ الذي أعاد صدام بناءه من جديد بعدما دمرته الطائرات الأميركية في شباط/ فبراير 1991. وسمي الحي بالصدّامية لأنّ كل حجر استُعمل في بنائه كان اسم صدّام منحوتاً عليه. وفي حي الاسكان في بغداد نزع موظفو مستشفى صدام اسمه وكتبوا مكانه اسم مستشفى الاسكان. وبقي في العراق بعد سقوط بغداد ملايين السلع الاستهلاكية التي تحمل صور صدام كالساعات والقمصان. كما استمر العراق يستعمل العملة التي تحمل صورة صدام وخصوصاً من فئة 250 ديناراً، حيث درج الناس على استعمال اسمه في تسعير البضائع، مثلاً «هذه الساعة تساوي مائة صدام». ولقد أقدم الزوار الأجانب من جنود وموظفي الأمم المتحدة وصحافيين على شراء ساعات اليد التي تحمل صورة صدام والتي لا يتجاوز سعر الواحدة منها سبعة دولارات، فيما أحجموا عن شراء تلك اللذهبية الباهظة الثمن التي تحمل أيضاً صوره. ولاتزال الملايين من هذه الساعات قيد الاستعمال في العراق لأنّ استبدال الساعة أمر مكلف للعراقيين بسبب الوضع الاقتصادي. وبسبب هذا الوضع أيضاً فمن غير المنطقي أن يحطم العراقيون سلعاً وأدوات يستعملونها فقط لأنها تحمل صور صدام. ولكن مشكلة تسويق ملايين قطع الملابس التي تحمل صورته كانت أكبر من قصة الساعات التي تختبيء تحت كمّ اليد.

انتفاضة الشيعة والأكراد

في 11 تشرين الأول/ اكتوبر 1990، صرّح الرئيس بوش الأب: «كلنا نريد أن يذهب صدّام، وأتمنى أن يقوم الشعب العراقي بشيء لتحقيق ذلك». كما كرر الجنرال نورمان شوارزكوبف، قائد القوات الأميركية في الخليج، خلال العام 1990 دعوته للشعب العراقي ليتفض ضد صدّام. ولم تخلُ مناسبة عامة إلا وذكر بوش هذا الأمر. كما أسقطت الطائرات الأميركية ملايين البيانات من الجو تدعو العراقيين إلى الثورة. وعندما وقّع قادة الجيش العراقي وثيقة نهاية الحرب في 3 آذار/ مارس 1991، كان الشيعة في جنوب العراق قد بدأوا ثورة شعبية ضد النظام، وكانت الطلقة الأولى من دبابة عراقية في مدينة البصرة أطلق قائدها

المنشق قذيفة باتجاه صورة ضخمة لصدّام بعد حديث مرتجل أمام تجمّع من المواطنين. فبدأت التظاهرات الشعبية تنادي «صدّام شيل إيدك شعب العراق ما يريدك» و«لا إله إلّا الله صدّام عدو الله». وانطلقت حركات التمرد ضد قوى الأمن في البصرة والناصرية. وعندما امتدت الانتفاضة إلى النجف وكربلاء، تحولت إلى العنف وحصلت اشتباكات دامية مع قوى السلطة. وخلال أربعة أيام سقطت مدن الجنوب الرئيسية: البصرة والنجف والناصرية والعمارة والحلّة وكربلاء والكوت بأيدي الانتفاضة.

وتشجع الأكراد في الشمال فانتفضوا أيضاً واستطاعوا خلال أيام السيطرة على مدينتي كركوك والسليمانية. وهكذا ما أن مرت عشرة أيام على نهاية الحرب حتى كانت نسبة 60 بالمئة من أراضي العراق خارج سيطرة السلطة المركزيّة.

ووجّه قادة الانتفاضة نداءً إلى قوى التحالف في الكويت وجنوب العراق لمساعدة الشعب العراقي لتثبيت أقدامه في مواجهة نظام صدّام. ولكن الرئيس بوش رفض هذا الطلب وأوعز إلى مساعديه أن يطلبوا من السعودية عدم مساعدة الانتفاضة لأنّ واشنطن لا ترغب في إزالة صدام واستبداله بسلطة للشيعة والأكراد. وصرّح ناطق باسم البيت الأبيض أن واشنطن لا تشعر بالذنب إذا لم تدعم انتفاضة العراق وأنّها لا تريد التدخل في مسائل هذا البلد. واعتبر المنتفضون أنّ وجود الجيش الأميركي في جنوب العراق سهّل للنظام الانقضاض على الانتفاضة ونحرها فيما القوات الحليفة تتفرج أو تمنع المنتفضين من التسلح ومن مهاجمة الحرس الجمهوري. ولم يكن «الحياد» الأميركي بريئاً، إذ إنّ شوارزكوبف صرّح بأنّ الشعب العراقي يشارك صدّام جريمته لأنه هلّل لاحتلال الكويت وقبِل بالنظام. كما أنّ الولايات المتحدة لم ترغب بانتصار انتفاضة شيعية تقوّي إيران وتساعدها في السيطرة على أجزاء من العراق. كما أنّ انتفاضة الاكراد مغضوب عليها من تركيا. ولذلك فضّلت أميركا حكم صدّام على انتصار الانتفاضة الشعبية.

بعد ساعات من بدء الانتفاضة في البصرة فهم النظام العراقي أنّ الاميركان لا يدعمونها، في حين سمحت اتفاقية الاستسلام بين الجيش الأميركي والجيش العراقي في

صفوان للعراق باستعمال طائرات الهليكوبتر. وجاء رد صدّام بسرعة، فعيّن ابن عمه علي حسن المجيد «الكيماوي» وزيراً للداخلية وأعطاه صلاحيّات كاملة لقيادة القوات النظامية في جنوب العراق لضرب الانتفاضة «وسحق مراكز الخيانة». وفي بغداد عيّن صهره حسين كامل ونائبه طه ياسين رمضان مسؤولين عن القطاع الأوسط مع أوامر بقتل كل من ينتفض. واستعمل النظام الجيش ومعداته بتفوق ضد العصاة الفقراء الذين لم يملكوا سوى أسلحة فرديّة ووعد وهمي بأن أميركا ستساعدهم، فكان المنتفضون يواجهون الدبابات بالعصي والحجارة. وتحرك صدّام إعلامياً وسياسياً وعيّن سعدون حمّادي وهو من عائلة شيعيّة رئيساً للوزراء.

في البداية بدأت انتفاضة الجنوب تتخذ منحى طائفياً وسط نداءات من أجل حكم شيعي في العراق وتدخل مباشر من المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق المدعوم من إيران والذي اتخذ مركزاً له مدينة خورامشهر الايرانية المجاورة للعراق. ومع امتناع أميركا عن التدخل أدركت إيران أنّ تدخلها لن يرضي قوى التحالف. ووسط انتقام شيعة الجنوب من رموز حزب البعث والنظام سقط الكثير من القتلى من السنّة ما هيّج المشاعر في المثلث السني إلى الغرب والشمال من بغداد، وعاد ضباط الجيش يلتفون حول النظام عندما لحظوا الانزلاق نحو التمذهب، وأصبحت تكريت وجوارها قلاعاً مسلحة ليس ضد الغزو الأميركي ولكن تحسباً من أعداء داخليين من الشيعة والأكراد ومعارضي النظام الآخرين. في هذه الأجواء توجه علي حسن المجيد على رأس ثلاث فرق عسكرية وعلى مرأى من قوات التحالف واستطاع قمع ثورة الجنوب. وقاد حسين كامل وطه ياسين رمضان كتائب دبابات للهجوم على كربلاء والنجف، فيما قمع عزت ابراهيم الناصرية. وأخيراً حضر صدّام إلى النجف وأطلق مسدّسه في الهواء ابتهاجاً.

قُتل في الأيام الأولى للهجوم الحكومي سبعة آلاف مواطن منهم 1400 في النجف، ولكن كانت هذه البداية فقط، إذ ما أن عادت السيطرة للنظام حتى بدأت المجازر وعمليات القتل الجماعي. وقدّر عدد ضحايا الانتفاضة الفاشلة في صفوف الشيعة عام 1991 بـ50 ألفاً على أقل تقدير وبعض المصادر تقول 300 ألف. ودمرت قوى النظام 15 مستشفى

وعاقبت الأطباء والممرضات اللذين عالجوا الجرحى من المنتفضين. كما قامت القوى النظامية بممارسات بشعة كقطع آذان الأسرى وشطب جبين المنتفضين بسكين كعلامة إذلال مدى الحياة. وتمّ إعدام العسكريين الذين التحقوا بالانتفاضة ميدانيّاً، وبعضهم كان من كبار الضباط. وعوقب رجال الدين على الرغم من أنهم دعوا أثناء الانتفاضة إلى التعقل والاعتدال. ولقد تقصّد النظام علماء الدين الشيعة منذ بداية السبعينيات فانخفض عددهم من عشرة آلاف عام 1971 إلى 650 فقط في نهاية آذار/ مارس 1991. وفي نيسان/ ابريل أجبر النظام أبا القاسم الخوئي أحد رجال الدين الشيعة على الحضور إلى بغداد للقاء صدّام.

وفي الشمال شنّت القوى النظامية حرباً ضد الأكراد أجبرت مليوني مواطن على الفرار عبر الحدود التركيّة. ولم تكن هذه المرة الأولى التي يعاني منها الشعب الكردي من تبدّل مزاج السياسة الأميركية. وخلال أسبوعين استطاعت فرق الحرس الجمهوري من استعادة السيطرة على كركوك والسليمانية، فبدأ الجيش حملة إعدامات وقتل مجاني في صفوف الأكراد، وانتشرت ظاهرة المقابر الجماعية في الشمال والجنوب التي بدأ العالم يكتشفها منذ أيار/ مايو 2003.

وكان المنتفضون الشيعة يتصرفون بعفوية ومن دون تخطيط، فارتكبوا بعض الأغلاط بسبب حماسهم وقتلوا بعض مسؤولي حزب البعث وعناصر أمن من دون محاكمتهم ومن دون ذنب معيّن ارتكبوه. ورموا جنوداً في النهر بعد قتلهم وأعدموا سبعة ضباط. كما أنّ الميليشيات الكردية قتلت 300 جندي ربما كانوا انفسهم من ضحايا النظام. وقام المنتفضون بتعذيب من يعتقلونه من القوى الحكومية مهما كان شأنه بسيطاً وأحياناً قتل الأسرى وتقطيع أوصالهم. فكان التنكيل بعناصر الجيش دافعاً للجنود الشيعة وغيرهم من الجنود الذين قد يؤيدون الانتفاضة ضد النظام، لعدم الالتحاق بثورة تقتل زملاءهم. وهذه التصرفات أشعلت العصبية السنّيّة العراقية أيضاً فامتنعت أطراف معارِضة لصدّام من السنّة عن الالتحاق بالثورة التي أصبح لها طابع شيعي. ولم تكن هذه الممارسات السلبية منتشرة بكثرة في انتفاضة الجنوب لأنّ قادة الشيعة الدينيين امتنعوا عن مباركة هذه الأعمال وانتقدوا تصرفات العصاة

وكانوا أكثر وعياً في مواجهة الاندفاع الشيعي الطائفي في حرصهم على وحدة العراق والابتعاد عن الحرب الأهلية.

أما الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى العراقية التي اخترقت كل الفئات فإنها رأت في الانتفاضة تحركاً طائفياً وإثنياً يقوده الشيعة والأكراد ضد وحدة الشعب والوطن العراقي. وشكل غياب الحزب الشيوعي العراقي الذي كان من الممكن أن يشكل مجموعة وسطى بين الثائرين والذي شلّته عقود من القمع والتصفيات حلقة مفقودة أضعفت معنى الانتفاضة وقيادتها فأجهضها النظام في مهدها. كما أنّ المعارضات المتعددة خارج العراق لم يكن لها دور فيما حدث واقتصر دورها على نشاطات اعلامية.

وفي 3 نيسان/ ابريل 1991 أصدر مجلس الأمن القرار 687 الذي حدد سياسة نزع الأسلحة والعقاب الجماعي ضد العراق للعقد المقبل، وبدء مرحلة الحصار القاتل. فقد دعا القرار إلى إرسال فرق تفتيش لمنع العراق من تطوير أسلحة الدمار الشامل، مطالباً إيّاه بدفع مئات المليارات من الدولارات تعويضاً للكويت ودول أخرى، آمراً النظام بوقف العنف ضد الشعب العراقي. وقامت أميركا وفرنسا وبريطانيا بإقامة مناطق حظر جوي منعت الحكومة المركزية من استعمال الطيران في الشمال والجنوب ضد الشيعة والأكراد وكذلك بخلق محميّة للأكراد في الزاوية الشمالية الشرقية من العراق. وعلى الأثر دخلت قوات مشتركة غربية إلى شمال العراق.

كان القرار 687 الحلقة الرئيسية التي استعملتها الولايات المتحدة في ذرائعها كافة للهجوم على العراق فيما بعد (بدعوى «امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل»، أو «تحرير الشعب العراقي من حكم صدام»، أو «منع العراق من تهديد جيرانه»). ووعد بوش الأب أنّ العقوبات والحظر لن يُرفعا ما دام صدّام في الحكم. وأصبحت الغارات الأميركية القاتلة أمراً روتينياً، فكانت عمليات أخرى في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 1992، وغارات أخرى كل شهر تقريباً.

بلغ عدد ضحايا الأكراد في الانتفاضة مائة ألف بين قتيل وجريح ومليوني مهجّر. ولأنّه

ذاق درساً صعباً من وعود الغرب الكاذبة، حضر جلال الطالباني إلى بغداد في 25 نيسان/ ابريل 1991 ووقّع اتفاق حكم ذاتي مع الحكومة، وكان البرزاني عازماً على القيام بالأمر نفسه.

يتساءل المرء عن الدعوات الأميركية المتكررة للشعب العراقي ليثور ضد النظام، ذلك أنّ أميركا لم يعجبها صدّام ولكنها أرادت حاكماً مطيعاً لأوامرها وليس خميني جديداً في بغداد. وكانت دعوتها تعني انقلاباً داخلياً يقتل صدّام ويعيّن شخصاً آخر مكانه يحافظ على النظام السياسي ذاته ويطيع الغرب ويكون شبيهاً لمعظم الحكام العرب التابعين لأميركا.

لكن على الرغم من نيّاتها السيئة تجاه العراق ومصالح شعبه، إلا أنّ الولايات المتحدة واصلت العمل على زعزعة النظام في بغداد لأنه لم يستسلم تماماً. ففي آذار/ مارس 1995، بدأ تحالف في شمال العراق ضمّ «المؤتمر الوطني» بقيادة أحمد الجلبي وجلال الطالباني ومسعود البرزاني بدعم وتنسيق مع الولايات المتحدة. واتصل زعماء هذا التحالف بالسيّد محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق، المقيم في طهران، للتنسيق على أساس أنّ أي انتصار يحققه تحالف الشمال سيشجع جماعة المجلس الأعلى وحزب الدعوة على انتفاضة جديدة في الجنوب. وبدأت الميليشيات بقيادة الجلبي والطالباني بالعمل العسكري ضد القوات الحكومية. ولكن بسبب الصبغة الأميركية لم يشارك البرزاني وعدل الحكيم عن أي تحرك في جنوب العراق مفضّلاً مراقبة تطورات الوضع. وكانت المفاجأة أن ميليشيا الجلبي والاتحاد الوطني الكردستاني بمساعدة مسلحي التركمان والأشوريين حققوا انتصارات فعليّة ضد القوى النظامية، فاستولوا على عدد من المدن وأجبروا ثلاث فرق عسكرية على التراجع، وأطبقوا على الكتيبة 38 وأسروا 700 جندي. واستفاد تحالف الشمال من خبرة الجنرال توفيق السامرائي رئيس شعبة المخابرات العراقية الذي انقلب على صدّام وانضمّ إلى المعارضة في منطقة الأكراد.

موقف البرزاني من حراك الشمال ضد النظام تبدل من مؤيد في البداية إلى محايد بعد انطلاقها. ولكن ما أن اشتدت المواجهات وبانت أهداف التحالف حتى أصبح البرزاني

معادياً له، فقامت ميليشيا الطالباني بمهاجمة قوات البرزاني وقتلت مائتي عنصر واستولت على عدد من البلدات الموالية للبرزاني. ولكن الدعم اللوجستي الأميركي من مال وسلاح ومعدات لم يكن كافياً، فبدأ التحالف يضعف وأخذت الأمور تتجه نحو حرب بين الطرفين الكرديين الرئيسيين وليس نحو انتفاضة واسعة ضد حكم بغداد كما كان مأمولاً. ولكن معارك الشمال تركت نذير شؤم لما سيحصل فيما بعد، إذ أثبتت المعارك بين الميليشيات والسلطة أنّ الجيش لم يكن مستعداً تماماً للدفاع عن النظام وأنّ عدداً كبيراً من الضباط والجنود كانوا على وشك تبديل ولائهم في ظل ظروف مناسبة.

لقد قامت ميليشيا البرزاني بهجمات مضادة فردّت الجماعات الأخرى عن مناطقها وحققت انتصارات ميدانية، ولكن هذه الانتصارات لم تدم طويلاً، إذ استعاد الطالباني أنفاسه مجدداً في آب/ أغسطس 1996، وهاجمت ميليشيا الاتحاد الوطني الكردستاني جماعة البرزاني وردّتها إلى بقعة صغيرة من شمال العراق. وبمواجهة هذا الوضع، طلب البرزاني الدعم من الحكومة فكان رد القوى الحكومية سريعاً ومتقناً، إذ شنّت وحدات من الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص هجوماً على مواقع الطالباني التي انهارت بسرعة. وفي أوج الاندفاع العسكري، وصل الجيش العراقي إلى الحدود العراقية الايرانية لأول مرة منذ سنوات وسقطت مدينة أربيل، عاصمة الأكراد بيد الجيش. وكانت الفائدة للنظام مزدوجة، ذلك أنّ ميليشيا المجلس الوطني بقيادة الجلبي المدعوم أميركياً كانت تعمل في منطقة الطالباني فسقط أفرادها بأيدي الحرس الجمهوري ومعهم مئات الوثائق التي أظهرت ضلوع السي آي إيه في الانتفاضة وتمويلها وقيادتها وتسليحها، وخطط مفصّلة للمخابرات الأميركية عن نشاطاتها في العراق ووثائق عن تحركات الجلبي والميليشيات الكردية في الحرب ضد النظام. وكشفت الوثائق أسماء مئات المتعاونين مع السي آي إيه وعملائهم. وتبع هذه الاكتشافات اعتقالات بالجملة وإعدامات لعملاء السي آي إيه من العراقيين. وفرّ الذين لم يعتقلهم النظام إلى الولايات المتحدة ليعيشوا هناك. وبعد هذه المرحلة تصالحت القوى الكردية العراقية وغادر الجيش أربيل. وكالعادة أعلنت واشنطن أنّها لا تتدخل في قتال داخل العراق (...)، ولكنها استغلت حملة الجيش العراقي لفرض

الأمن في الشمال لتزيد من ضغطها وعقوباتها على العراق. فبالاضافة إلى اطلاق صواريخ كروز مدمرة، قدّمت أميركا مشروع قرار لوقف برنامج النفط مقابل الغذاء وفرض عقوبات جديدة على العراق. ولكن دول العالم كافة وقفت ضد المشروع الأميركي.

أما سبب عدم تدخل أميركا لمصلحة حلفائها في الشمال هذه المرة فذلك لأنّ واشنطن قررت التعاون مع تركيا ضد حزب العمال الكردستاني الناشط داخل الأراضي التركية والذي يتخذ مواقع داخل العراق. ولذلك صمتت عن تحرك صدّام حتى يتوصل العراق وتركيا إلى السيطرة المشتركة على نشاطات الحزب المذكور الذي كان يقاتل الجيش التركي في شرق تركيا وقد قويت شوكته ، وكان ضرورياً لحكومة أنقرة أن يستقر الوضع في شمال العراق حتى تتمكن من ضربه. وكذلك سمح العراق من ناحيته للجيش التركي دخول الأراضي العراقية لتعقّب عناصر حزب العمال، وبدأت تركيا حملات بلغت قوتها بعض الأحيان 40 ألف جندي. وبدت في هذه المسألة ملامح إقليمية للقضية الكردية؛ فالأكراد الأتراك كانوا يطلبون ما حصل عليه أكراد العراق منذ السبعينيات ولكن حكومة أنقرا كانت ترفض ولم تعترف بحقوقهم وهي دولة تدّعي الديمقراطية وحليفة للولايات المتحدة وعضو في الحلف الأطلسي وطارقة لباب العضوية في الاتحاد الأوروبي. وكانت المهزلة أنّ تركيا كانت تستعمل سلاحها الجوي بحريّة ضد الأكراد في شمال العراق في حين فرضت أميركا حظراً على أي طيران عراقي في المنطقة ذاتها.

ولم يكن الأكراد وحدهم في الساحة ضد النظام بعد فشل انتفاضة 1991، ففي 12 كانون الثاني/ يناير 1996، هاجم رجال حزب الدعوة الشيعي موكب عديّ ابن صدّام في وضح النهار في بغداد وأطلقوا عليه الرصاص بغزارة. فقتلوا اثنين من مرافقيه وأصابوه بعدة طلقات في جسمه. ومع أنّ عديّ نجا من الموت إلا أنّه أصيب بشلل وبات يحتاج إلى أدوية وعلاج في السنوات المقبلة[1]، وفوق ذلك فرّ جميع أفراد المجموعة المهاجمة. وقد أتى هذا الهجوم بعد هجوم سبقه قامت به الدعوة في قرية الدجيل على موكب صدّام، فكانت

(1) حتى قتله الأميركان هو وأخوه في 22 تموز 2003 في الموصل.

هذه المرة الأخيرة التي شهد فيها الشعب موكباً لأفراد الأسرة الحاكمة في الأماكن العامة. وعلى الرغم من انهيار البلاد الاقتصادي والاجتماعي والحصار والحروب والكوارث، استمر النظام في الاقتصاص من المعارضة. ففي 27 شباط/ فبراير 1999، اغتالت قوى أمنية السيّد محمد صادق الصدر أحد زعماء الشيعة وابنيه، في أسبوع شهد اعتقال المئات والمزيد من التصفيات الجسدية لعسكريين ومدنيين ممن اعتبرهم النظام خونة. وشهدت الفترة 1998 إلى 2001 المزيد من المواجهات بين لجنة التفتيش والنظام ومراوحة الأزمة المعيشيّة والاقتصادية العميقة. ولكن ذلك لم يردع صدّام عن بناء القصور البالغة الكلفة وإنفاق الأموال على قوى الأمن والحرس الجمهوري الخاص الذي يحميه. وما أقلق الشعب العراقي أيضاً أن أموال النفط مقابل الغذاء كانت تُحوَّل إلى صدّام وعائلته الذين أساءوا استعمالها وبعثروا جزءاً منها لغاياتهم الخاصة وللإنفاق على الأجهزة الأمنية وأزلام النظام. وهكذا كانت ضربة أميركا مزدوجة في قهر الشعب العراقي وتركيعه وإبقاء النظام قوياً داخلياً جالساً على احتكار الغذاء والدواء، وضعيفاً اقليمياً. وخلال التسعينيات واصل النظام القمع على الرغم من الحصار والانهيار فكانت أجهزة المخابرات والأمن المتعددة تعتقل المواطنين بتهم مختلفة وتسجنهم أو تقتلهم من دون ذنب، فقط لأنهم موضع شك أو لصلتهم بشخصية أو بحزب ولو من بعيد. أما إذا كان المتهم موظفاً حكومياً أو في الجيش أو في الحزب أو رجل دين فكان عقابه مضاعفاً.

الفصل الثامن

الحصار والتجويع

في التسعينيات أصبحت السياسة الأميركية تجاه العراق كمن يسقط طائرة مدنية بـ300 راكب لإنقاذها من خاطف واحد.

الحصار الاقتصادي والنفط مقابل الغذاء

في الفترة الممتدة من آب/ أغسطس 1990 وحتى أيار/ مايو 2003، خضع شعب العراق لحصارين الأول دولي تقوده الولايات المتحدة إلى أعلى درجات القسوة بذريعة القرارات الدولية والثاني داخلي يقوده النظام[1]. فعملت الولايات المتحدة على معاقبة الشعب بحجة مكافحة نظام صدّام واستغل النظام المواجهة مع أميركا ليسيء إلى شعبه. والحقيقة أن العراق ليس أول دولة صدرت قرارات دولية بحقها إذ أصدر مجلس الأمن عشرات القرارات بحق اسرائيل حول القضية الفلسطينية ولم ينفّذ أيّ منها، ولكنه كان أول دولة في التاريخ تتعرض

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 71-87.

لهذا التطبيق الوحشي لقرارات مجلس الأمن وإلى هذا المستوى من المغالاة في العقاب؛ فالحظر الذي شرعته القرارات الدولية تحول إلى عقاب قاتل لبلاد الرافدين[1].

فالسلاح الأكبر لمعاقبة العراق هو تدميره تحت ذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل الذي من أجله تأسست لجنة خاصة للأمم المتحدة (أونسكوم) في 18 نيسان/ ابريل 1991. وبمساعدة الوكالة العالمية للطاقة الذرية سعت اللجنة إلى البحث عن الأسلحة وتدميرها، وكان في طاقمها علماء أسلحة كيماوية وبيولوجية وديبلوماسيون وخبراء أسلحة من عشرين بلداً والحجة أنّ العراق يهدد جيرانه بهذه الأسلحة ويجب نزعها منه. أما مصير ملايين العراقيين فهذا لم يكن من شأن الأسرة الدولية، بل إنّ ما بدأ كانهيار اقتصادي عشيّة نهاية الحرب مع لإيران عام 1988، أصبح كارثة إنسانية بكل أبعادها بعد نهاية حرب الكويت عام 1991[2].

في الشهر الأول الذي تلا الغزو العراقي للكويت عام 1990 أعلن الصليب الأحمر الدولي أنّ الحصار على العراق مناقض للقانون الدولي لأنّه يمنع الغذاء والدواء من دخول العراق، فعدل مجلس الأمن من حدة القرار 661 القاضي بالعقوبات والحظر الاقتصادي، وأعلن «أنّ مجلس الأمن قرر السماح باستيراد إمدادات محددة للاستعمال الطبي، وفي حال الظروف الانسانية، استيراد المواد الغذائية». وترك مجلس الأمن مسألة تحديد «الظروف الانسانية» التي يُسمح بموجبها استيراد الغذاء للجنة منبثقة عنه. ومع أنّ القرارات الدولية ارتبطت جميعها بمسألة احتلال العراق للكويت، إلا أنّ الولايات المتحدة لم تكتف بخروج الجيش العراقي من الكويت بل قامت وخلال ستة أسابيع في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 1991 بتدمير البنية التحتية العراقية في طول البلاد وعرضها، وشملت الجسور ومحطات الطاقة والري والصرف الصحي و«أعادت البلاد إلى العصور الوسطى» كما وعد

---

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998. جيف سيمونز، استهداف العراق، العقوبات والغارات في السياسة الأميركية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. آلان ميشال وفانيان فوايه، العراق الخطأ، دار الفارابي، 2001.

(2) Clark. Ramsay. War Crimes. A Report on U.S. Crimes Against Iraq. Washington D.C. 1992.

القادة العسكريون الأميركيون، ووصل الاحتقار الغربي للحياة العربية أن الجنرال نورمان شوارتزكوبف عبّر عن كرهه لشعب العراق بالقول «أتمنّى أنهم يتضورون جوعاً وعطشاً»[1]. وزاد في الطين بلّة أنّ العراق مُنع من تصدير النفط إلا بكميات ضئيلة، وهو مصدر عيشه الأساسي، فبقي وضع الدمار على حاله حتى العام 2003.

بدأ الشعب العراقي يقتصد في الغذاء ويقنّن استعمال الطعام ابتداء من 2 أيلول/ سبتمبر 1990. وفي 16 أيلول/ سبتمبر 1990 صوّر الرئيس بوش الأزمة حول الكويت بأنّها «صراع بين العالم أجمع وشخص واحد هو صدّام حسين، وليس عندنا أي مشكلة مع الشعب العراقي» وصبّ هذا التصريح طبعاً في نطاق البروباغندا ضد العراق لأنّ الحرب كانت ضد العراق وكان صدّام حجة لتدمير البلاد. فبالتنسيق مع الرئيس المصري حسني مبارك صوّر الاعلام الغربي الرئيس العراقي بأنّه وحش بشريّ لا يمكن التفاوض معه. ولم يكن الحظر الاقتصادي سلاحاً سياسياً بيد مستعمليه بل كان عقاباً غير مبرر للشعب العراقي؛ إذ لم يكن مبرراً أنّ اللجوء إلى القوة العسكرية كان دوماً خيار أميركا الأول إذا كانت فعلاً تؤمن أنّ الحظر يعطي نتيجة ما. ولكنّها في الحقيقة أجازت لنفسها استعمال كل الوسائل المتاحة لإركاع شعب العراق[2].

لم تغمض عين المجتمع الدولي عن الفقر والجوع والتدهور المعيشي في العراق، بل جمع المراقبون تقارير مفصّلة عن المعاناة. وبعد ستة شهور من نهاية حرب الكويت، اعترفت الأمم المتحدة بالأزمة الانسانية ومنحت الحكومة العراقية رخصة لشراء الغذاء والدواء بقيمة ملياري دولار قابلة للتجديد ما أصبح يعرف باسم برنامج النفط ـ مقابل ـ الغذاء الذي منح الولايات المتحدة وحلفاءها صلاحيات واسعة في تقرير ما يحق وما لا يحق للعراق استيراده. حتى أنّ البرنامج وزّع المبلغ حسب الأوجه التي رآها مناسبة: جزء للمحمية الكردية في الشمال وجزء لتمويل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وجزء لتعويض الكويت وجزء لشراء الغذاء وجزء لشراء الأدوية، الخ. وفرض البرنامج على العراق

(1) The Independent, 9 September 1990.

(2) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambridge University Press, 2002, pp. 259-264.

تقديم «مكافأة» لتركيا، التي قدمت تسهيلات للولايات المتحدة، من خلال إجباره ضخ نفطه عبر أراضيها لكي تجني الأرباح. والحقيقة أنّ ميزانية اللجنة الدولية استهلكت نسبة كبيرة من عائدات النفط العراقي فقد أقامت شبكة ميدانية لموظفين دوليين وعلماء وديبلوماسيين استهلكوا ملايين الدولارات شهرياً على حساب الشعب العراقي، ووصلت رواتب بعض الموظفين الدوليين داخل العراق إلى أكثر من 100 ألف دولار في السنة، في حين تدهور راتب الموظف العراقي في القطاع العام إلى بضعة دولارات في الشهر.

في البدء رفضت حكومة العراق البرنامج لأنّه يلغي سيادة العراق على نفطه ويهدد عيش العراقيين في بلد يستورد نسبة 65 بالمئة من غذائه (مع أنّ أراضيه خصبة وشاسعة) و80 بالمئة من أدويته على الرغم من تقدّمه العلمي في الصناعات الكيميائية والبيولوجية. وسعى العراق إلى تحسين شروط برنامج النفط مقابل الغذاء ولكن أميركا ومعها بريطانيا رفضتا أي تعديل، ولم يكن في أولويات الاهتمام الأميركي مصير الشعب العراقي ومصلحته، إذ كان بالامكان تحسين ظروف الناس باطلاق حريّة استيراد الغذاء والأدوية مع شدّ الحزام على النظام ولكن هذا لم يحدث. بل كان الأهم، كما قالت واشنطن مراراً، نزع أسلحة العراق. حتى أنّ مسألة عدم تعامل صدّام مع لجنة التفتيش بالدقة التي تريدها واشنطن أدى مراراً إلى إصدار قرارات دولية جديدة ضد العراق (من نص القرار 707 لمجلس الأمن: «على العراق إفساح المجال للجنة التفتيش بدخول أي موقع تختاره وبدون شروط).

وأمام رفض العراق القبول ببرنامج الغذاء وعناد واشنطن عدم تحسين الشروط، دفع الشعب الثمن، فحتى أساسيّات الحياة بدأت تنعدم من مياه الشفة إلى الكهرباء وبدأ التقنين على نطاق واسع وعاش العراقيون من دون كهرباء لفترات تتراوح بين 18 و22 ساعة يومياً، ومتى تأمنت التغذية فلم تكن لتتجاوز الساعتين أو الثلاث. وتعطلت معظم وسائل المواصلات العامة من أوتوبيسات وقطارات وعَجزَ ذوو الدخل المحدود عن التنقل بسبب عدم امتلاكهم للسيارة. وحتى نظام الصحة العامة انهار ومعه تدهورت العناية والاستشفاء فانحدر معدل الأطباء إلى عدد السكان حتى أصبح بين الأدنى في العالم (طبيب واحد لكل

40 ألف مواطن). بينما اختفت الأدوية وخصوصاً المضادات الحيوية (Antibiotics) التي شكل غيابها تهديداً للحياة.

وخلال عام من نهاية حرب الكويت وصل تأثير الحصار إلى درجة انقطاع الورق، فاستعمل الموظفون الوثائق الحكومية القديمة ليدوّنوا على المساحات الفارغة، ما هدد مستوى التوثيق في الحكومة. ولكن هذا الأمر لا يقارن بالمرحلة التي تلت سقوط بغداد في نيسان/ ابريل 2003 حيث عمد الأوباش إلى اقتحام الوزارات والأبنية العامة وحرق ملفاتها وتجهيزاتها، وكلها تمثّل البنية الحيوية لاستمرارية دولة العراق بعد الغزو، وأنّ النيّة الأساسية كانت تدمير دولة العراق وليس اسقاط النظام.

وطرقت المجاعة أبواب العراقيين في التسعينيات إلى درجات لم يعهدوها سابقاً ولا حتى في أيام الامبراطورية العثمانية، فاكتفت العائلات بنصف كميات الطعام وعانى ملايين الأطفال من سوء التغذية، وانتشرت الأمراض بسبب انهيار المرافق الصحية ولم تعد هناك جهة تجمع النفايات فغطت الشوارع أكوام الزبالة، وانتشر المتسوّلون وجامعو لفضلات المزابل. ولقد درج المثقفون العراقيون على هواية الكتب التي ميّزتهم عن الدول العربية الأخرى وأمضوا عمراً في جمع الكتب النادرة واللوحات الثمينة من بيروت والقاهرة وأنحاء العالم وجلبوها إلى منازلهم في العراق. ولكنهم في التسعينيات وجدوا أنفسهم يبيعونها رخيصة ليشتروا الطعام والحاجيات الأساسية. وبسبب ضآلة كمية الطعام التي حصلت عليها العائلات العراقية من شبكة التوزيع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، اضطرت إلى شراء الأغذية من الأسواق بأسعار مرتفعة جداً ابتلعت 80 بالمئة من مداخيل هذه العائلات.

في 14 نيسان/ ابريل 1995، أصدر مجلس الأمن القرار 986 الذي أوجد صيغة دائمة لبرنامج النفط مقابل الغذاء يخوّل العراق بموجبها تصدير كميات من النفط بقيمة ملياري دولار كل ستة شهور لشراء سلع إنسانية من أغذية وأدوية، ولكن تحت إشراف لجنة دولية من الأمم المتحدة. وطبعاً لم تستلم الحكومة العراقية أي مال، بل تمّ إيداع عائدات النفط في حساب مصرفي في بنك باريس في نيويورك. وبعد تردد دام عام كامل، وافقت حكومة

العراق على القرار ووقّعت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في 20 أيار/ مايو 1996. ولم يتحسن الوضع بعد ذلك إذ كانت مفاعيل القرار تنفذ على أي حال قبل صدوره[1]. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997، ظهرت بوادر تحسن جديد في الموقف الدولي عندما خرج كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة بمشروع قرار يستند إلى حقائق الموت اليومي في العراق، يقضي بالبنود التالية:

أولاً، مضاعفة قيمة برنامج النفط مقابل الغذاء من ملياري دولار إلى 4 مليارات.

ثانياً، تُدفع هذه الأموال للعراق كل ستة أشهر.

ثالثاً، تؤجّل عملية دفع التعويضات للدول المتضررة من حرب الخليج حتى يتمكن العراق من مواجهة الأزمة الانسانية الاقتصادية. ولم يوافق مجلس الأمن على كل مقترحات أنان ولكنّه سمح بزيادة المبلغ كل سنة ابتداء من العام 1998 حتى وصل إلى حدود 10 مليارات دولار في السنة.

وعمدت اللجنة المشرفة على برنامج النفط مقابل الغذاء إلى توزيع المبلغ كالتالي:

53 بالمئة لشراء الغذاء والدواء والحاجيات الانسانية لـ15 محافظة في العراق.

30 بالمئة تعويضات عن حرب الخليج وخصوصاً للكويت.

10 بالمئة لتغطية نفقات نشاطات الأمم المتحدة المختلفة في العراق من لجنة التفتيش إلى لجنة الحظر إلى الهيئات الأخرى، ولبعض عمليات الترميم في المنشآت النفطية.

13 بالمئة للامدادات الانسانية من غذاء ودواء وخدمات للمحافظات الثلاث في الشمال.

بموجب هذا التوزيع للعوائد، حصل 22 مليون عراقي في 15 محافظة يشكلون 87 بالمئة من السكان على 50 بالمئة من المبلغ الاجمالي، في حين حصل 3 ملايين عراقي في 3 محافظات في الشمال على 13 بالمئة. وهذا يعني أنّ حصة الفرد في الشمال زادت

(1) William Polk, *Understanding Iraq*, New York, HarperCollins, 2005, pp. 164-166.

50 بالمئة عن حصة الفرد في المناطق الأخرى من العراق. وبالاضافة إلى هذا البرنامج، تمتع الشمال بمعاملة تفاضلية في عدة أمور. وعلى سبيل المثال تولى برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة توزيع الغذاء والدواء في الشمال فكان هدفه الرئيسي هو أن تحصل العائلات المحتاجة على 100 بالمئة من حاجتها. أما في الجنوب فلم تكن نشاطات البرنامج تغطي أكثر من 20 بالمئة من حاجة العائلات. ومن أسباب هذا الوضع أنّ البرنامج تأسّس في البداية لانعاش الشمال عام 1989، ولذلك اتجهت جميع التبرعات العالمية إلى مناطق الأكراد واستمرت هكذا.

كذلك لم تكترث المنظمات التابعة للأمم المتحدة للاختلاف الشاسع في توزّع السكان بين المحافظات الثلاث في الشمال وباقي المحافظات في الوسط والجنوب حيث يقطن معظم سكان العراق. وعلى سبيل المثال أن منظمة يونيسيف التي تعنى برفاهية الطفل خصّصت 39 موظفاً لنشاطاتها في الشمال، حيث 13 بالمئة من سكان العراق، و45 موظفاً في الجنوب حيث أغلبية السكان. وشحنت اليونيسيف ما قيمته 528 ألف دولار من المساعدات الانسانية إلى العراق في شهر أيلول/ سبتمبر 1996، ولكنّها وزّعت ما قيمته 316 ألف دولار في محافظات الشمال الثلاث و212 ألفاً في المحافظات الخمس عشرة الباقية في الوسط والجنوب.

هذا الاهتمام الاستثنائي بالشمال والتركيز على مساعدة الأكراد سمح للمنظمات غير الحكومية وبعثات برنامج النفط مقابل الغذاء أن تتجه نحو ترميم البنية التحتية في الشمال بعكس الجنوب الذي عانى من الإهمال وشحّ المساعدات. وهذا الخلل في توزيع الرعاية على المناطق سمح للدعاوى الأميركية والبريطانية بالقول إنّ شمال العراق الذي لا يخضع لنظام صدام لا يعاني من الحظر الاقتصادي، في حين أنّ الوضع الانساني في المناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة النظام يتدهور. وساعد هذا الوضع الولايات المتحدة باتهام الحكومة العراقية بهدر المساعدات وإساءة استعمال برنامج النفط مقابل الغذاء، بدليل أنّ لا وضع إنسانياً طارئاً في الشمال. وما زاد الوضع سوءاً في المحافظات الخاضعة للسلطة المركزية، أنّ القوات الأميركية والبريطانية قامت بتدمير البنية التحتية العراقية عام 1991 أثناء

حرب الخليج. ثم أجهزت على ما تبقّى منها في حرب الاستنزاف التي استمرت حتى العام 2003. ومن جراء ذلك دمرت محطات الماء والطاقة والمرافق العامة. وفي كانون الثاني/ يناير 1999 دمرت الطائرات الأميركية محطة طاقة في بغداد فقلّصت من قدرة الحكومة على إصلاح محطات تكرير المياه. وبسبب الحظر الاقتصادي مُنع العراق من شراء قطع الغيار وإصلاح البنية التحتية كما مُنع من استيراد مادة الكلور المعقمة للمياه. كل هذا التدمير وقع في المحافظات الخمس عشرة ولم يحصل في مناطق الشمال التي لم تقصفها القوات الأميركية والبريطانية ولم تدمر بنيتها التحتيّة. كما ساعد الطقس المعتدل في الشمال على تحاشي أمراض الأطفال التي انتشرت في الجنوب من جراء تفشّي الجراثيم في مجمعات المياه الآسنة والملوثة وغير المكررة نتيجة الطقس الحار.

والمهزلة أنّ عمليات الأمم المتحدة كافة من رقابة وتفتيش وبرنامج النفط مقابل الغذاء كانت على نفقة العراق فلم تؤمن تكاليفها ميزانية الأمم المتحدة كما هي العادة في ظروف مشابهة في دول أخرى.

ومع أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء لبى بعض الحاجيات الانسانية، إلا أنّ توسيع البرنامج لم يؤد إلى تحسن؛ فالمشكلة كانت أنّ المنشآت النفطية العراقية كانت عاجزة عن ضخ كميات كبيرة بسبب الحظر الأميركي على قطع الغيار والمعدات لإصلاح ما تخرّب من منشآت الضخ والتوزيع وحقول البترول. ذلك أنّ شروط برنامج النفط مقابل الغذاء قضت بأن تقدم حكومة العراق لائحة مشترياتها لمجلس الأمن وأنّ من حق أي من الدول الخمس الكبرى مراجعة اللائحة وتعديلها إذا شاءت وصولاً إلى رفض محتوياتها. فكانت واشنطن ومعها لندن تستلمان اللائحة وتتأخران في الموافقة أو تشطبان بعض المواد والبضائع. وأحياناً كانت اللائحة مشابهة لسابقاتها ويمكن أن تُمنح على موافقة فوريّة. ولكن المراجعة والموافقة الأميركية كانت تستغرق أربعة شهور أو أكثر.

كان العراق يشهد الجحيم مع كل خطوة في تعامله مع أميركا وبريطانيا في لجنة الحظر. ومثال على الصعوبات التي عانى منها العراق في البرنامج الذي يجب أن يؤمّن

الغذاء والدواء لشعبه، أنّه من أصل 37 لائحة مشتريات في الفترة من أيار/ مايو 1996 وحتى آذار/ مارس 1997، حصل العراق على الموافقة على 9 فقط. كما جرت محاولات أخرى لتخفيف وطأة العقوبات على الشعب العراقي ولكنها لم تكلل بالنجاح. وعلى سبيل المثال أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1409 في 4 أيار/ مايو 2002، بإيعاز من الادارة الأميركية وتضمّن «عقوبات ذكيّة» قيل إنّها ستخفف الحصار عن الشعب العراقي وتشدد الرقابة على برامج التسلح العراقية، عبر فسح المجال لاستيراد البضائع المدنية من أغذية وأدوية والتركيز على حظر البضائع التي تسهم في صناعة الأسلحة. ولكن هذه العقوبات «الذكيّة» كانت كالأسلحة الذكيّة التي استعملتها الولايات المتحدة ضد العراق والتي لم تميّز بين هدف مدني وهدف عسكري. فكان القرار الجديد مجرد لعب على الكلمات عندما تكلم عن تخفيف الحصار عن الشعب العراقي في حين أنّه قوّى من شكيمة الولايات المتحدة في مواصلة الحصار وبمباركة دولية شاملة هذه المرة مشفوعة بقرار من مجلس الأمن. وكانت النيو يورك تايمز[1] واضحة في أنّ القرار الجديد هدف إلى امتصاص المعارضة الدولية الشعبية والرسمية ضد العقوبات المفروضة على العراق منذ 1990، وإلى خلق أجواء مهدت للجوء إلى حرب عسكرية ضد العراق في حال لم «يتعاون» تماماً مع لجنة التفتيش. ذلك أنّ القرار الجديد أعطى غطاء ديبلوماسياً لتبرّر ادارة جورج بوش الابن الحاجة إلى عمل عسكري يطيح بصدام حسين. وهكذا في أواسط 2002 كانت الخطط جاهزة تماماً لاجتياح العراق ولم يبق إلا «كبسة زر» لبدء العمل العسكري.

وكانت الفاينننشال تايمز اللندنية أكثر وضوحاً عندما نقلت عن لسان ناطق باسم الحكومة الأميركية أنّ القرار الجديد كان مجرد دعاية أو علاقات عامة تساعد على نقل اللوم في أثر العقوبات على الوضع الانساني المؤلم في العراق من واشنطن إلى نظام صدام حسين وتُظهر أميركا أنّها تقوم بعمل ما من أجل شعب العراق[2]. فالقرار الجديد ليس أنه لم يكن «ذكيّاً» كما طُرح فقط، بل إنّه أعطى الولايات المتحدة المزيد من الصلاحيات

(1) New York Times, 15 May, 2002.

(2) Financial Times, 15 May 2002.

للموافقة على ـ أو رفض ـ لوائح المشتريات العراقية لتقرر إذا كان غرض المشتريات مدنياً أم عسكرياً أم «مزدوج الاستعمال». وبهذا المعيار أصبحت سيارة الاسعاف للمستشفى مزدوجة الاستعمال لأنها قد تستعمل في نقل الجنود. ولقد أعلنت بعثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة فور صدور القرار أنّ الأمم المتحدة لا تزال الوصي على أموال عائدات النفط العراقي لتراقب أوجه إنفاقها. وبعد ذلك قدمت البعثة الأميركية لدى الأمم المتحدة لائحة بمئات الصفحات حول السلع التي تعتبرها الولايات المتحدة مزدوجة الاستعمال ويجب الحصول على الموافقة المسبقة قبل شرائها. وتردد أعضاء مجلس الأمن فترة قبل توقيع هذه اللائحة المجرمة التي حرمت العراق من كل سلع الحياة الضرورية تقريباً والتي يشتريها بماله الشرعي الذي تحتجزه الأمم المتحدة، ولكنّ الأعضاء عادوا ووافقوا على لائحة الحظر تحت الضغط الأميركي.

ومن الأمثلة على قرارات الولايات المتحدة التعسفيّة حول السلع التي كان يُسمح للعراق بشرائها هي منع شراء 500 سيارة إسعاف طلبها العراق بعد استلامه تقريراً من منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة يؤكد على الحاجة الماسة والفورية لهذه السيارات. ولكن أميركا رفضت هذا الطلب فوراً بحجة الاستعمال المزدوج، ثم تراجعت عنه بعد ستة أشهر من الأخذ والرد وسمحت بشراء 200 سيارة إسعاف. كما منعت الولايات المتحدة شراء مواد طبيّة وتعقيم وحُقن لبعض الأمراض ومنعت حتى أقلام الرصاص التي رأى فيها الأميركان استعمالاً مزدوجاً. كما منعت لجنة العقوبات طلبات شراء قيمتها مليارات الدولارات تضمّنت أجهزة كمبيوتر ضرورية للمؤسسات الحكومية لكي ترعى شؤون المواطنين، وقطع غيار للمنشآت الصناعية والحيوية، ومعدات طبية وتجهيزات للمستشفيات وكتباً ومجلات، وتقريباً كل ما يحتاجه أي مجتمع عادي ليستمر في البقاء.

في أيار/ مايو 2002، وفيما كان سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، جون نيغروبونتي، يبارك القرار 1409 ويصرّح أنّ لا قيود على العراق لاستيراد المواد الانسانية بل إنّ نظام صدام هو الذي لا يستعمل الأموال لشرائها، كان الموظفون الأميركيون يحتجزون طلبات عراقية لشراء مواد غذائية وطبية بقيمة 5 مليارات دولار. ولقد رأى الناشط البريطاني

لحقوق الانسان جون بيغلر أنّ لوائح لبضائع التي لا تزال قيد الدرس تضمّنت 18 نوعاً من المعدات الطبية للقلب والرئة ومضخات مياه ومواد زراعية ومعدات لمكافحة الحرائق ومساحيق الغسيل. وجال بيغلر على مستشفيات العراق فلاحظ رائحة البنزين القاتلة التي كانت المستشفيات تستعملها لتعقيم بلاط الغرف والممرات بسبب انقطاع مواد التنظيف. ولم يكتفِ الأميركيون بعرقلة عمليات الشراء بل إنّ نشاط توزيع الغذاء على الأرض داخل العراق كان سليماً بعكس ادعاءات واشنطن. فقد أشارت تقارير الأمم المتحدة التي اعتمدت على معلومات موظفيها داخل العراق أنّ شبكة توزيع الغذاء والدواء التي أدارتها الحكومة العراقية كانت متقنة وشديدة التعقيد والفعالية، وكانت تصل إلى كل المواطنين في وقت قياسي. حتى أنّ مدير برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، طون ميات صرّح بأنّ «نظام التوزيع الحكومي العراقي لا مثيل له في العالم ويصل إلى من يجب أن يصل إليه. ولكن الناس وصلوا إلى درجة من الفقر اضطروا معها إلى بيع حصتهم من الغذاء ليشتروا حاجات أخرى».

المشكلة كانت في صعوبة وصول الأغذية والأدوية وصعوبة شرائها بسبب القيود والتأخيرات الأميركية في الموافقة على الطلبات العراقية. ولقد حاولت حكومة العراق الصمود في وجه الحظر الدولي من خلال شبكات التوزيع التي أقامتها، ولكن الكميّات التي كانت تؤمّنها للعائلات كانت تنحدر باستمرار. فكانت عطاءات الحكومة تؤمّن نسبة 53 بالمئة من حاجيات العائلات عام 1991 وانحدرت إلى 34 بالمئة في أوائل العام 1995. ومع ارتفاع المبالغ التي سمح بها مجلس الأمن للعراق لشراء حاجياته من الغذاء والدواء خفّ الضغط قليلاً وساعد في إبقاء معظم العراقيين على قيد الحياة. ولكن الظلم والعدوان الأميركي لم ينتهيا مع سقوط النظام، إذ إنّ الغزو الأميركي في آذار/ مارس 2003، وبعد 9 أشهر من القرار 1409، عطل الشبكات الحكومية، فوقف الجيش الأميركي متصراً على 25 مليون مواطن غاضب جائع تفتك بهم الأمراض بعد 12 سنة من الحصار الذي فرضته الحكومة الأميركية.

لقد حاول العراق دوماً الالتزام بحرفيّة قرارات مجلس الأمن على الرغم من أنّ

واشنطن ولندن سعتا إلى توسيع معاني القرارات وسلطاتها إلى أقصى حد ممكن. فاستغل العراق ثغرة التعسف الأميركي البريطاني في التطبيق وشجع فرنسا وروسيا والصين على الوقوف في وجه الهيمنة الأميركية على السياسة العالمية. ولعل دلائل الخلافات الدولية في نهاية العام 2002 وبداية العام 2003 حول العراق أكدت على صحة هذه النظرة العراقية، حيث وقفت أميركا ومعها بريطانيا في وجه الأسرة الدولية في قرار غزو العراق.

ضحايا الحصار: موت 1.5 مليون عراقي

في التسعينيات بدأ المجتمع العراقي يتفتت فغابت منظمات المجتمع المدني وعمّ الفساد وركن الشعب إلى مصيره. وبدأ أبناء الطبقة الوسطى في المدن العراقية، رمز العز السابق، يبيعون ممتلكاتهم على الأرصفة لسد رمقهم. وعندما أصبحوا لا يجدون ما يبيعونه اضطروا إلى التسول. وانتشرت عمليات السرقة على نطاق واسع، فوصلت معدلات سرقة السيارات من الطرق إلى 40 ألفاً في العام، فعمد النظام إلى أنواع شديدة من العقوبات لسارقي السيارات كالاعدام وتعليق الجثة على أعمدة الكهرباء وقطع إحدى الأذنين.

وعلى الرغم من فيضان التقارير من المنظمات الانسانية والدولية عن معاناة العراقيين والأدلة عن فشل العقوبات والحصار في قلب النظام أو في تغيير سياسة صدّام، إلا أن الولايات المتحدة لم تبدِ شفقة على الناس العاديين ولم تحاول التخفيف من الوطأة على الشعب والتفكير في أساليب مبتكرة للضغط على النظام. وذهبت محاولات الدول الكبرى الأخرى لتخفيف الوطأة عبر مجلس الأمن أدراج الرياح، إذ كانت واشنطن ولندن تستعملان الفيتو دوماً. وأدّى الحصار إلى النتيجة المعاكسة لتلك المرجوة من العقوبات. فقد أكد الحصار للعراقيين أنّ أميركا هي وراء مصائبهم وجوعهم وليس صدّام، وأنّ أميركا لو شاءت لأشبعت الشعب العراقي ومكنته من التركيز على سلبيات النظام وليس العكس. وتساءل العراقيون مراراً لماذا لا تقدم أميركا على عمليّة سريّة للتخلص من صدّام ما دامت المشكلة هي شخص واحد؟ ولماذا لم تساعدهم عندما انتفضوا على النظام؟ والجواب أنّ هدف

أميركا كان القضاء على العراق كدولة وكيان وإضعافه كشعب وأرض وطبعاً تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان.

وللاشارة إلى التدهور السريع في وضع أطفال العراق، فلقد كانت نسبة وفيات الأطفال 37 بالألف عام 1989 فتضاعفت إلى 120 بالألف عام 1991 (بزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف). كما أنّ أرقام اليونيسيف أكدت هذا الاتجاه، حيث زادت وفيات الأطفال بنسبة 250 بالمئة من 50 بالألف عام 1990 إلى 125 بالألف عام 1998. وذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية عام 1991 أنّ النظام الصحي العراقي قد أصبح بدائياً وفي غاية التخلف ومن دون أدوية ومعدات وعدد كافٍ من الأطباء. وازداد الوضع سوءاً فيما بعد، فأفاد تقرير لليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة لشؤون الأطفال) أنّ مائة ألف طفل عراقي ماتوا عام 1993 بسبب الحصار وانعدام الغذاء والدواء، وإن 5500 مؤسسة تعليمية في العراق تعرضت للدمار والخراب والنهب وباتت بحاجة إلى ترميم وتجهيز ومعدات لكي تعود إلى استيعاب ملايين الأطفال. كما تراجع معدل الأعمار في العراق عشرين عاماً للرجال و11 عاماً للنساء وانتشرت أمراض كالسكري فازدادت إلى الضعف عام 1993، ثم إنفجرت هذه الأمراض خمسة أضعاف لدى العراقيين فوق سنّ الخمسين عام 2000. وانتشر مرض الكوليرا حيث سُجلت آلاف الاصابات الجديدة كل سنّة وتضاعفت إصابات التيفوئيد عشرات المرات.

خلال فترة التسعينيات، دأب زوار العراق الأجانب من ديبلوماسين وموظفين في هيئات الأمم المتحدة على مشاهدة الوضع الانساني من موت الأطفال إلى تراجع الوضع الصحي والمعيشي. وتجوّل الناشط جون بيغلر على مستشفيات في بغداد وخارجها، وطلب من الأطباء أن يكتبوا في مفكرته الأدوية والمعدات التي يحتاجونها لممارسة مهنتهم. وكان من ضمن حاجياتهم التي دوّنها بيغلر أدوية أساسية ومعدات بديهية لا يمكن القيام بأي علاج من دونها مثل أكياس الدم والمصل ومضادات حيويّة يمكن لدى استعمالها وقف أمراض عديدة كالسل والاسهال (الديزنطاريا). وبسبب غياب حقن المورفين، توفي عدد

كبير من المرضى بسبب آلام مبرحة كان توافر المورفين سيخففها. وكلما طلبت الحكومة العراقية أدوية ومعدات طبيّة كانت لجنة برنامج النفط مقابل الغذاء في نيويورك تماطل عدة شهور للموافقة عليها أو على بعضها. وقال الطبيب جواد العلي خبير السرطان في إحدى المستشفيات لبيغلر: «إنّه جحيم قاتل ما نعيشه. لا يمكننا أن نقوم بعملنا لمعالجة الناس. نقدر أن نهتم فقط بـ20 بالمئة من الحالات. ولكن هذا أفضل من أن لا نعالج أي حالة وإلا فقد الناس الأمل. وعلى أي حال لكثير من العراقيين لم يبق هناك أي أمل في الحياة».

كما أنّ أطباء اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية لاحظوا آثار سوء التغذية والمجاعة بأشكال مختلفة في مستشفيات العراق التي زاروها. حيث شاهدوا أطفالاً يزنون نصف ما هو متوقّع بالنسبة لسنّهم، وقد شحبت وجوههم وأصبحت أضلاعهم عبارة عن عظام يغلفها الجلد، يعانون من حالات شديدة من الاسهال وأمراض المعدة. ويرأي الدكتور بيتر بيليت الطبيب الاختصاصي في سوء التغذية، لم يكن هؤلاء الأطفال يشكون من سوء التغذية فقط بل كانوا في حالة احتضار تؤدي إلى موت حتمي، تسمّى في الطب ماراسموس أو «انضواء أعضاء الجسم واضمحلالها». وعرض بيليت في تقريره مجموعة من صور هؤلاء الأطفال واستنتج أنّ معظمهم عاشوا على طعام هزيل قوامه الحبوب وخصوصاً الأرزّ وحساء خفيف يغلب عليه الماء الملوث وخلا هذا الغذاء من عدة فيتامينات ومعادن ومغذيات أساسية وأدّى إلى ضعف في الدم ومضاعفات سلبية في الجسم.

وخرجت بعثة الدكتور بيليت بإحصاءات من دراستها لوضع الأطفال تؤكد أنّ تدهور حالهم الصحيّة إلى هذا الحد يعود إلى خسارة الغذاء الذي يتناولونه بسبب الاسهال المزمن وإلى تدنّي كميّة الغذاء التي تصل إليهم وإلى ضعف النمو الجسدي. كما لاحظ أنّ الوضع أسوأ بكثير خارج بغداد حيث لاحظ حالات خطيرة في كربلاء إلى جنوب العاصمة. وقامت البعثة بقياس المجاعة في صفوف العراقيين فوق سنّ 18 سنة، وهي السن القانونية لنهاية

مرحلة الطفولة حسب مبادىء منظمة العمل الدولية في جنيف، فتبيّن أنّ 26 بالمئة من الكبار (ما فوق 18 عاماً) يعانون من نقص فادح في التغذية مقارنة بنسبة الـ5 بالمئة المقبولة دوليّاً[1].

وزارت السيدة كاثي كيلي من منظمة أميركية هي «أصوات في البرية» مدينة البصرة في آب/ أغسطس 1996، هذه المدينة التي كانت مركزاً نفطيّاً هائلاً ومن أغنى مدن العالم ونقلت صورة من مستشفى الأطفال فيها: «أخذنا الدكتور طارق هاشم حبّة الرئيس الشاب للمستشفى في جولة على أجنحة الأطفال، فشاهدنا أطفالاً في حالة يرثى لها، بعضهم هياكل عظمية وبعضهم يئس الأطباء من حالته فتُرك يموت ببطء. رأينا أطفالاً يعانون من ضعف الدم وسوء التغذية وأمراض التنفس واللوكيميا وأمراض الكلية. وفي غرفة رأيت 14 جهازاً مُخصّصاً لحماية الأطفال بعد الولادة مباشرة، ولكن هذه الأجهزة يتراكم فوقها الغبار وهي خارج الاستعمال بسبب فقدان قطع الغيار لإصلاحها. أما بنك الدم في هذا المستشفى الكبير نسبيّاً فكان عبارة عن برّاد صغير الحجم في زاوية غرفة، كما كان هناك جهاز نقل مصل واحد وقديم».

وشرح الدكتور حبّة أنّ المستشفى تعاني من نقص في الملاك وفي غياب عدد كبير من الأطباء والممرضات. «إذ إنّ الدخل الشهري في المستشفى قليل جداً لا يسمح بشراء الطعام لعائلات الأطباء والممرضات. فيضطر معظمهم إلى العمل في المطاعم أو التاكسي أو بيع الخضار. أما الممرضات القليلات اللواتي التقيناهن فشكون من انعدام الأجهزة والأدوية التي تمّ تدريبهن على استعمالها لمساعدة المرضى. ولضآلة عدد الملاك، رابط الأهالي حول أسرّة مرضاهم لخدمتهم ومساعدتهم. وشرح الدكتور حبّة معاناته كطبيب وشعوره بالذل من جراء انعدام الأدوية والمعدات لممارسة مهنته وعدم قدرته على تقديم العلاج. «ما يفرقني عن المريض هو الروب الأبيض الذي أرتديه»، ونظر الدكتور إلى طفل يموت على السرير بسبب غياب المضادات الحيوية التي يمكنها إنقاذه»[2].

---

(1) «Sanctions, Nutrition and Health in Iraq», Peter L. Pellett, In Arnove, Anthony, Iraq Under Siege. Cambridge MA. South End Press, 2002, pp. 185-203.

(2) Kathy Kelly, «The Children of Iraq» in *Iraq Under Siege*, pp. 152-153.

وشرحت كاثي كيلي عن وضع مياه الشفة: «الحرارة ارتفعت في البصرة إلى 140 درجة فهرنهايت وفي هذه الحال يحتاج الانسان إلى شرب غالون من الماء كل يوم. ولكن لأنّ العقوبات منعت مادة الكلور المطهرة لماء الشفة، أصبحت المياه ملوثة، وهرع الناس الذين يملكون المال لشراء المياه المعبأة. ولكن حتى المياه المعبأة كانت ملوثة إلى درجة كبيرة ومضرة بالصحة. وفي زيارة لمصلحة المياه في البصرة عرض علينا المسؤولون أنابيب صدئة علاها الاهتراء لا تزال قيد الاستعمال لنقل المياه إلى المدينة. وفي عدة أماكن رأينا أنابيب المياه تجتاحها مياه المجارير بسبب الثقوب العديدة التي تسمح بتسرّب السموم والمواد الملوثة إليها».

كما زارت كيلي «مستشفى القادسية» في بغداد بمساعدة متطوع أميركي من أوهايو والتقطت صور الأمهات والأطفال، وسألت عن أمراضهم وأحوالهم: سيدة في السابعة والعشرين من عمرها تخدم طفلها الذي يعاني من التهابات في مجاري التنفس، استعملت كل ما تملك من مال وحاجيات لشراء أدوية ولكن كل هذا لم ينفع. وطمأنتها كيلي أنّ قصتها ستحرّك الضمائر في الولايات المتحدة. وردّت السيدة العراقية: متى؟ لقد وصل طفلي إلى الرمق الأخير وبات على شفير الموت. هل ترضى الأمهات في أميركا هذا الوضع لأطفالهن؟ ست سنوات ونحن نعيش تحت العقوبات!»، قالت الأم.

في العام 1999 زار بيغلر مبنى الاوركسترا الوطنية العراقية والتقى المايسترو محمد أمين عزّت الذي تختصر معاناته مأساة العراق. وشرح له هذا الأخير أنّ انقطاع الكهرباء دفع العراقيين إلى استعمال مصابيح رخيصة تعمل على الكاز للاضاءة والطهي والتدفئة. وأنّ هذه المصابيح كانت من نوعيّة رديئة تنفجر في وجه مستعمليها. وهذا ما حدث لزوجة عزت، جيهان، التي انفجر في وجهها المصباح فقذف الكاز المشتعل على ملابسها وجسدها، وأتت عليها النيران. «لقد دمرني مشهد زوجتي تشتعل أمام عينيّ»، قال عزت لبيغلر، «فطوّقتها بذراعيّ وجسدي محاولاً إخماد النار، ولكن بدون فائدة. ماتت حرقاً، وهأنذا أتمنى كل يوم لو متُّ مكانها». ولاحظ بيغلر أنّ أصابع عزّت في اليد اليسرى قد التصقت ببعضها بعضاً بفعل النار، ولكنه بكل شجاعة صعد منصّة المايسترو في القاعة المضاءة بمصابيح الكاز وبدأ مع

الفرقة عزف سمفونية «كسّارة البندق» لتشايكوفسكي. ولاحظ بيغلر أنّ الآلات الموسيقية التي يستعملها أعضاء الفرقة في حالة يُرثى لها، فالكلارينيت تنقصها مفاتيح والكمان تنقصه أوتار وهكذا، وأوراق النوطة كانت نادرة. وشرح عزّت فيما بعد أنّ «أحدهم» (أي عضو في لجنة مراقبة المشتريات) في نيويورك قرر أنّ العراق لا يحتاج آلات موسيقية. وشرح أنّ معظم أعضاء الفرقة تركوا العراق. «لماذا لا يتوقف ما يحصل للعراق؟»، سأل عزّت، «هذا هو السؤال الذي يجب أن يطرحه على نفسه كل إنسان متمدن».

خرج بيغلر من العراق واتجه إلى نيويورك ليرى كيف تمارس لجنة النفط مقابل الغذاء مهمتها في القضاء على شعب العراق. فرأى أن اللجنة التي تراقب المشتريات العراقية تعيش في بحبوحة في مدينة نيويورك وفي مكاتب وثيرة وإلى جانبها كافتيريا تقدم أطعمة لذيذة بأسعار متهاودة مدعومة، وخارج مكاتبها عُلّق الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يؤكد حق كل إنسان في هذه الدنيا في الحياة وفي العيش الكريم. وقابل بيغلر كوفي أنان في كانون الأول/ ديسمبر 1999، وسأله: «بصفتك الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على العراق، ماذا تقول لذوي 150 طفلاً يموتون في العراق كل يوم؟» فردّ أنان بأنّ «مجلس الأمن يدرس الآن عقوبات ذكيّة تستهدف قادة العراق حتى يلتزموا بالقرارات ولا تستهدف أطفال العراق». ولكن تبين فيما بعد أنّ قصة العقوبات الذكيّة كانت خدعة أميركية عقّدت الأمور وأطالت أمد الحظر كما أشرنا.

ومن مكتب أنان انتقل بيغلر إلى مكاتب لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن والتي يرأسها السفير الهولندي بيتر فان فلسوم. وخلال حديثه مع هذا الأخير أُصيب بيغلر بصدمة أنّ هذا الشخص الذي يتحكم بمصير ملايين العراقيين لم يذكر «العراق» أو «الشعب العراقي» في حديثه مرة واحدة، وأنّ كل عمل اللجنة كان لمعاقبة ومراقبة شخص واحد هو صدام. وهذه فقرة من الحوار الذي دار بين بيغلر وفان فلسوم تعطي فكرة عن العقليات التي سيطرت على لجان الأمم المتحدة:

بيغلر: لماذا يجب معاقبة السكان المدنيّين والأبرياء من أجل جرائم صدام؟

فان فلسوم: إنها مشكلة صعبة. عليك أن تدرك أنّ نظام العقوبات هو أسلوب علاجي يحقّ لمجلس الأمن أن يتبنّاه وهو أسلوب موجع مثل استعمال القوة العسكرية.

بيغلر: ولكنّه يوجع مَن؟

فان فلسوم: طبعاً هذا هو المشكل. ولكن إذا استعملنا القوة العسكرية فلا بدّ من حصول إصابات جانبية (Collateral damage).

بيغلر: من هذا المنطلق، يمكن اعتبار شعباً بأكمله ضحيّة إصابات جانبية. هل هذا صحيح؟

فان فلسوم: لا..أنا أقول إنّ العقوبات تؤدي إلى إصابات جانبية مثل العمليات العسكرية..أنت تفهم عليّ ماذا أقول..يجب أن ندرس هذا الأمر.

بيغلر: هل تؤمن أنّ من حقّ كل الشعوب أن تتمتع بحقوق الانسان بصرف النظر عن البلد الذي يعيشون فيه وعن نوعية نظام هذا البلد؟

فان فلسوم: نعم.

بيغلر: وألا يعني ذلك أنّ العقوبات التي تفرضونها تؤدي إلى حرمان ملايين البشر من حقوقهم الانسانية؟

فان فلسوم: ولكننا نملك وثائق عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبها النظام العراقي ضد حقوق الانسان.

بيغلر: لا شك في ذلك، ولكن ما هو الفارق الرئيسي بين مخالفات حقوق الانسان التي يرتكبها النظام في العراق وبين التي ترتكبها لجنتكم ضد شعب العراق؟

فان فلسوم: هذا موضوع معقّد يا سيد بيغلر.

بيغلر: ماذا تقول لأولئك الذين يصفون عقوباتكم التي سببت موت الكثيرين في العراق بأنها نوع من أنواع أسلحة القتل الجماعي ولها المفعول ذاته كالأسلحة الكيماوية؟

فان فلسوم: لا أعتقد أنّ هذه مقارنة عادلة.

بيغلر: أليس موت نصف مليون طفل خلال فترة زمنية قصيرة بفعل العقوبات نوعاً من أنواع القتل الجماعي؟

فان فلسوم: لا أعتقد أنّك ستقنعني..لقد غزا العراق الكويت عام 1990..و..

بيغلر: لتصور أن بلدك هولندا سيطر عليها دكتاتور هولندي مثل صدام حسين، وأنّ عقوبات فُرضت على هولندا وبدأ أطفال هولندا يموتون كالذباب. كيف ستشعر ساعتئذ ؟

فان فلسوم: لا أظنّ أنّ سؤالك عادل. إنّنا نتكلم عن وضع.. عن حكومة اجتاحت جيرانها وتمتلك أسلحة الدمار الشامل..

بيغلر: إذاً، لماذا لا يوجد عقوبات على إسرائيل التي احتلت فلسطين وغزت لبنان مراراً وتمتلك أسلحة دمار شامل؟ لماذا ليس هناك عقوبات على تركيّا التي هجرّت 3 ملايين كردي في شرقي تركيا وقتلت 30 ألفاً منهم؟

فان فلسوم: هناك عدة دول تقوم بأعمال لا تعجبنا. لا يمكننا أن نكون في كل مكان. إنّه وضع معقّد[1].

منذ بدء الحظر على العراق، وُلدت عشرات الجمعيّات الانسانية غير الحكومية في الولايات المتحدة والغرب للعمل على فضح الممارسات ضد شعب العراق ووقف نظام العقوبات القاتل، واستطاعت مدّ يد العون للشعب العراقي عبر تبرعات من الأفراد والمؤسسات بلغت قيمتها 250 مليون دولار وحقّقت تخفيفاً ولو رمزيّاً من المعاناة. في حين كان العمل الهام للمنظمات إعلاميّاً بالدرجة الأولى داخل الولايات المتحدة وبريطانيا، ما أقلق حكومتي البلدين وشوّه سمعة المقيمين في البيت الأبيض وفي 10 داوننغ ستريت في لندن. ولم تعمل هذه المنظمات على محاربة العقوبات فقط بل كان أعضاؤها في مقدمة

(1) John Pigler, «Collateral Damage», in *Iraq Under Siege*, pp. 80-81.

ملايين الناس الذين خرجوا ضد غزو العراق في خريف العام 2002 وشتاء العام 2003 حول العالم.

ومن هذه الجمعيات منظمة أصوات في البريّة التي شكلت تحديّاً رمزيّاً ولكن لافتاً للحظر الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة. فكانت تجمع التبرعات والأدوية والأغذية والمعدات المدنية في الولايات المتحدة وتتولى شحنها وتوزيعها داخل العراق. وعندما قامت المنظمة بنقل مساعدات لا تزيد قيمتها عن 60 ألف دولار، ردّت الادارة الأميركية على هذا التحدي للحظر بمعاقبة أعضاء المنظمة بغرامة تصل إلى مليون دولار وعقوبة إدارية قيمتها 250 ألف دولار، وتهديد بفترات سجن لأعضاء المنظمة تصل إلى 12 سنة. ولم تتراجع المنظمة عن عملها فنقلت كميات من الأدوية إلى بغداد واتفقت مع منظمات مشابهة في بريطانيا لتصوير فيلم يسجل معاناة العراقيين. وهكذا أصبحت منظمة أصوات في البريّة قضية تتناقلها وسائل الاعلام في الولايات المتحدة وأوروبا كمجموعة مواطنين أميركيين من اصحاب الضمير. وفي إحدى النشرات الاخبارية، شاهد العالم ممثّلة المنظمة كاثي كيلي تقف أمام مركز صدام الطبي في بغداد وتُعلن: «داخل هذه المستشفى هناك طفل مصاب باللوكيميا اسمه بشّار. وصل هنا أمس لأنّ حالته أصبحت بدون أمل. ومعي هنا في حقيبتي أدوية أعتقد أنها ستنقذ حياة هذا الطفل. معي دواء كايتوتوكسين يسمّى فينكريستين ومعي مضادات حيّوية متطورة. حكومتي تقول إنني أخالف القانون إذا أعطيت بشّار هذه الأدوية. أقول لكم إني لا أعتقد أنّ ما أقوم به هو خطأ، بل إنّ نظام العقوبات الاقتصادية هو جريمة تمثّل أسوأ أنواع قتل الأطفال في العالم»[1]. ودخلت كاثي كيلي المستشفى ووصلت إلى سرير الطفل بشّار وسلّمت الطبيب عند سريره حقيبة الأدوية.

لقد حددت الرسالة التي بعثت بها وزارة الخزينة إلى منظمة أصوات في البريّة أنّ على المنظمة الالتزام بالقانون خلال 30 يوماً. ولكن المنظمة ردت برسالة مهذبة شكرت فيها الوزارة على لفتها النظر إلى أنّ تحدي العقوبات يشكل خرقاً للقانون، وأكدت «أنّ المنظمة

(1) Kathy Kelly, *The Children of Iraq in Iraq Under Siege*, pp. 156-15.

ستواصل عملها في جمع التبرعات وفي زيارة العراق وتوزيع الأدوية والأغذية». ودعت المنظمة في نهاية الرسالة موظفي الوزارة إلى الالتحاق بها لمساعدة الشعب العراقي. وخلال سنوات عملها في محاربة الحظر، نشرت المنظمة عدة كتيبات ومنشورات تُدين وتفضح الجرائم التي تمارسها لجنة العقوبات الدوليّة التي أدت إلى تقوية نظام صدام حسين وإضعاف الشعب العراقي. واستمر عمل هذه المنظمة حتى بعد غزو العراق عام 2003.

كما تطوّع أميركي آخر هو جورج كاباجيو للمساعدة الانسانية في العراق ووصف زيارته لمستشفى في الموصل في فصل الشتاء:

«غابت التدفئة عن أروقة المستشفى ودخلنا غرفة باردة أيضاً فيها عدة أطفال يعانون من مرض تعفّن الدم (سبتيسيميا). فالتفتُّ إلى رفيقي الموظف في الهلال الأحمر العراقي وسألته عن حال علاج هؤلاء الأطفال. وكان رفيقي هذا يجيب عن أسئلتي دوماً بهدوء وتهذيب. ولكن عندما سألته عن هؤلاء الأطفال انقلب لونه وانتفخ وجهه غضباً وحدق بي في نظرة لم أرها من قبل، ثم أجاب باقتضاب: أنت تعلم أنّه بسبب انقطاع الأدوية كل هؤلاء الأطفال سيموتون قريباً. ثم مضى في طريقه»[1]. وفي بغداد تحدث كاباجيو مع الدكتور محمد هلال رئيس قسم الأطفال في إحدى المستشفيات. وشرح هلال أنّ علاج اللوكيميا وأنواع السرطان الأخرى في العراق في السابق كان ينجح بنسبة 70 بالمئة مقارنة بالولايات المتحدة. أما اليوم فهو ينجح بنسبة 7 بالمئة فقط. وشرح هلال أنّ ارتفاع الحالات والوفيات مرتبط باستعمال بريطانيا وأميركا لقذائف المورتر واليورانيوم المستنفد، وكذلك بالثمن الباهظ للأدوية وإلى أنّ معالجة السرطان بالكيموتيرابي لم يكن متوافراً في العراق. والمحصلة انّ السرطان هو بمثابة حكم بالاعدام على أطفال العراق وكل ما يمكن تقديمه هو تخفيف الألم قبل الموت وليس العلاج. ويضيف كابجيو: «قدمني الدكتور هلال إلى فتاة في الرابعة عشرة من عمرها اسمها شيماء. كانت تنام على بطانية أحضرها أهلها لعدم توافر البطانيات في المستشفى، وفوق رأسها عُلّق كيس دم فارغ ومنه امتد أنبوب بلاستيكي

(1) George Capacio, *in Iraq Under Siege, Sanctions Killing a Country and a People*, pp.175-177.

انتهى في إبرة في رسغ يدها. وكانت يدها ممصوصة خالية من الحياة أكاد أرى من خلالها من شدة شفافية جلدها. نظرت الطفلة إليّ بعيون ضعيفة هالكة ولم تقو على الكلام ولا حتى على الايماء برأسها. كانت أمها وجدّتها واقفتين وهما تبكيان. وشرح الطبيب أنّ شيماء تشكو من سرطان الورم اللمفاوي من فئة هودجكن، وأنّ العائلة باعت كل ما تملك لتسدد ثمن الدواء والآن المستشفى لا تملك دواء لشيماء فلم يبق لها من الحياة سوى يومين أو ثلاثة»[1].

ووصف كاباجيو زيارة أخرى في كانون الثاني/ يناير 1998 إلى مستشفى الكرامة في بغداد حيث التقى مديرها رعد اليوسفاني الذي قال: «الارادة على الحياة هو كل ما تبقى لنا. سرنا في أروقة المستشفى وكنا نرى البخار يتصاعد أثناء زفيرنا من شدة البرد. نظام التدفئة المركزيّة معطل ولا إمكانية لاصلاحه. في جناح الأطفال رأيت مدفأة صغيرة تبرّع بها ذوو أحد المرضى. وحتى بعض لمبات الاضاءة داخل المستشفى تبرّع بها الأهالي. في غرفة الديلزة والعناية بالشرايين شاهدتُ نساءً ورجالاً في غاية الفقر يرتجفون برداً تحت البطانيات، بعضهم نائم وبعضهم ينظر إلينا بعيون تعبة ومرتعبة. قال لي الدكتور اليوسفي: عندنا 13 جهازاً للديلزة ستة منها يعمل والباقي معطل وبحاجة إلى قطع غيار وتصليح. أنابيب مساعدة المرضى العاجزين عن قضاء حاجتهم والتي يجب رميها بعد استعمالها، يتمّ غسلها واستعمالها مراراً. والحقنة الأنبوبية التي تسمح بنقل الدم غير متوافرة دوماً لكل المرضى. وغابت أيضاً من احتياط المستشفى أدوية التعقيم والتنظيف ومحاربة الجراثيم. وفي إحدى الغرف رأيت بلاطاً يغطيه الدم الجاف من انعدام مواد التنظيف، وصندوق زبالة يفيض بالشاش الأبيض الملوث بالدم ونفايات طبية أخرى. وإلى جانب الصندوق سرير ينام عليه أحد المرضى».

في مواجهة النقص الهائل في الأدوية والمعدات، عجز الجهاز الطبي في مستشفى الكرامة عن القيام بالعمليات الجراحية المطلوبة فانخفض عدد العمليات من 30 عملية في

---

(1) المصدر ذاته ص 176.

الأسبوع إلى ست. وقال رئيس المستشفى: «علينا أن نواصل العمل في الصيف حيث تبلغ درجة الحرارة 120 درجة فهرنهايت، فنضطر للقيام بعمليات جراحية بدون هواء مكيّف ولا تبريد ولا مخدر ولا مضادات وهي أمور من بديهيات العمل الجراحي. أحياناً كثيرة تواجهنا معضلة اتخاذ قرار مَن مِن المرضى له حظ أكبر في الحياة لكي نجري عمليات أو نوزّع الدواء بسبب شحّ إمكانياتنا». وعندما عدنا إلى مكتب مدير المستشفى شاهدتُ المكتبة المحروقة فشرح اليوسفي أنّ المستشفى لا تملك المال لشراء كتب طبية جديدة ولا حتى تصوير كتب من مستشفيات أخرى»[1].

لم يكن الوضع الصحي في الأرياف بأفضل منه في المناطق الأخرى. فمن مناطق الجنوب المغطاة بغبار اليورانيوم المستنفد، إلى مناطق ريفيّة ازدهرت أنواع خطيرة من الحشرات المدمرة للبيئة والمزروعات، وكانت الأوضاع الانسانية متدهورة إلى درجة أنّ مسؤولي فاو (منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة FAO - Food and Agriculture Organization) فشلوا في مقاومة نوع من الذباب من فصيلة آكلة لحوم البشر والحيوانات، فاكتشف الخبراء أنّ هذا النوع من الذباب لا يهاجم الأبقار والأغنام والماعز فقط بل الأطفال أيضاً، وخصوصاً في المناطق الريفية حيث تدهورت خدمات الصحة العامة وانعدمت ارشادات النظافة والوقاية. وما حصل أن ذباب «سكرو ورم» (screw worm) تسلّل إلى أنوف الأطفال ليضع بويضاته، التي ما أن تفقص حتى تتحول إلى يرقات تمتص الدم داخل الأنف وتنهش في اللحم. وخلال فترة يلاحظ الأهل دماء تنزف من أنوف أطفالهم يرافقها أحياناً خروج يرقات الذبابة. وأظهرت تقارير «الفاو» عاماً بعد عام أنّ سوء تغذية الأطفال وصل في العراق إلى مستوى خطير جعل البلد في أدنى السلّم العالمي، ويُقارن بوضع الأطفال في أفقر الدول الأفريقية.

في تلك الأثناء كان المدافعون عن نظام العقوبات في الحكومة الأميركية والكونغرس والاعلام يقولون إنّ الحظر الاقتصادي هو عقاب مؤقت لشعب العراق، وهو أسلوب سلمي

(1) المصدر ذاته ص 176-177.

فعّال في احتواء نظام العراق. وردّت منظمات المجتمع المدني الأميركية أنّ العقوبات هي نوع من أنواع الحرب أضرّت بالفقراء والمرضى والأطفال والنساء الذين يشكلون معظم أبناء العراق، وهذا منتهى العنف. فإذا أضيفت إلى العقوبات الغارات العسكرية الأميركية والبريطانية لتبيّن إلى أي حد جرى تدمير البنية التحتية الانسانية في العراق. وباعتراف سائر المنظمات الدولية أصبح الوضع مزرياً للغاية في البنية الصحية والخدماتية في أعوام الحصار. كما أعلنت منظمات انسانية أنّ الرأي العام الأميركي يعتقد أنّ العقوبات هي أرحم من العمل العسكري وأقلّ كلفة من الناحية الاقتصادية لأميركا. ولكن الحقيقة أنّ تطبيق الحظر الجوي والأرضي وفرض نظام العقوبات على العراق وإبقاء قوى عسكرية، كلّف الولايات المتحدة مليارات الدولارات.

شعب العراق الذي كان يتمتع بخدمات صحيّة تضاهي تلك المتوافرة في الدول الصناعية الغنية، بحيث كانت سمنة الأطفال من الظواهر التي كان يعالجها أطباء العراق قبل العقوبات، هذا الشعب أصبح يواجه خطر الموت بأمراض وبائية بسبب تدمير الطائرات الأميركية لمرافق الصرف الصحي وصب المجاري الموبوءة في الأنهار والمجمعات المائية، في حين أصبحت مستشفياته من دون كهرباء وأدوية لمعالجة شعب جائع ومريض. فكان الأطفال يشربون المياه العكرة الملوثة ويعانون من سلسلة أمراض مرتبطة بتلوث الماء كالتيفوس وديدان المعدة والأمعاء والكوليرا والتيفوئيد، إضافة إلى عوارض ضيق التنفس وانخفاض في السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد، كذلك أشارت تقارير دولية إلى وفاة 50 ألف شخص سنويّاً زيادة على المعدلات العادية عام 1989 من أمراض القلب والسكّري والعصبي والسرطان والكبد والكليتين. وحتى العام 1997، أحصت مصادر علميّة بريطانية عدد ضحايا العقوبات الاقتصادية بـ 1.5 مليون عراقي أكثر من نصفهم دون الخامسة من العمر.

لقد تبجّحت الولايات المتحدة أنّ حرب تحرير الكويت عام 1991 كانت حرباً نظيفة وأنّها استعملت قنابل ذكيّة، ولكنّها كانت في الحقيقة حرباً بيولوجية هدفها القتل الجماعي

لشعب العراق حسب وصف المفكر الأميركي نعوم تشومسكي، حيث عمدت القوات الأميركية إلى تدمير البنية التحتية المدنية العراقية من محطات تكرير المياه وصرف صحي وكهرباء، ما أدى إلى اجتياح الفيروس والجراثيم والحشرات العراق وإلى قتل مئات الألوف من الأبرياء. وهكذا، فإنّ حرمان 22 مليون عراقي عام 1991 من الكهرباء كانت مسألة جانبية لم تستحقّ الاهتمام من المسؤولين الأميركيين ومجلس الأمن. ولم يستطع العراق حتى العام 2003 من ترميم هذه المنشآت، فكان تدميرها سبباً مباشراً لوفاة أكثر من مليون عراقي بأمراض مثل الكوليرا والتيفوئيد والاسهال ناجمة عن التلوث والأوساخ وقلّة التعقيم والمياه العكرة. وهو رقم يفوق عدد ضحايا كل الحروب التي خاضها العراق منذ 1980. كما أنّ تقريراً للأمم المتحدة عام 1999 تكلم عن شحّ في المواد الغذائية والسلع الأساسية وسوء التغذية وتدهور في البنية التحتية للمرافق الخدماتية الصحية والتربوية والرعاية الاجتماعية، وتسمّم وتلوث مرافق المياه وتدمير مراكز التصفية والتحلية وتكرير المجاري والنفايات العضوية والصناعية. كل هذا أدى إلى إيذاء الأطفال والرضّع بالدرجة الأولى الذين تعرّضوا إلى بيئة غير نظيفة وغير صحيّة وخصوصاً في المدن. ولقد قدّر برنامج الغذاء الدولي عام 1997 أنّ مياه الشرب كانت متوافرة فقط بنسبة 50 بالمئة عمّا كانت عليه عام 1990، في حين أنّها تدنّت إلى 33 بالمئة عن المستوى السابق في الأرياف.

إنّ أي شخص يقرأ هذه التقارير والمعلومات سيستنتج فوراً أنّ الحصار والعقوبات هي جرائم ضد الانسانية يستحق مرتكبوها المحاكمة. لأنّ ما حصل في العراق في العقد الذي تلا حرب الخليج كان جريمة تصفية مجتمع بأكمله ومجزرة جماعية بحق السكان المدنيين. وعام 2003، كان مشهداً سوريالياً أنّ وزير الدفاع الأميركي دونالد رمسفلد استنكر عرض التلفزيون العراقي لأسرى حرب أميركيين أثناء الغزو الأميركي لأنّ ذلك يُنقص من الحقوق الانسانية لهؤلاء الجنود وقد يجرح مشاعرهم، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة لم تترك بنداً في وثائق جنيف ولاهاي والقوانين الدوليّة حول حقوق الانسان وطريقة التعامل مع

المدنيين إلا وخرقته ضد العراق منذ العام 1991 [1]. فهذه القوانين الدولية حرّمت قصف المدنيين في زمن الحرب وحظرت التجويع والعقاب الجماعي. وهذا ما ارتكبته أميركا بالضبط ضد العراق وما ارتكبته وترتكبه اسرئيل ضد ملايين الفلسطينيين تحت الاحتلال. حتى أنّ القرار 661 الصادر عن مجلس الأمن بشأن الحظر الدولي على العراق استثنى بالضبط السلع والمواد والغذاء والدواء وكلها متعلقة بالاستهلاك الانساني. وكان الحظر مقتصراً على الأسلحة والمواد الاستراتيجية ولكن أميركا التي أخذت على عاتقها تطبيق القرارات كما تشاء فرضت حظراً شاملاً على كل شيء تقريباً فلا يدخل العراق شيء إلا بمشيئتها. ولقد استفظع المجتمع الدولي هذه العقوبات والأهوال التي بدأ يعرفها عن العراق، حتى أضحت كل الدول، باستثناء أميركا وبريطانيا، تريد رفع العقوبات فوراً.

شراسة الغرب وصمت «الأشقاء»

في آذار/ مارس 1999 وجّه إدوارد سعيد ونعوم تشومسكي وغيرهما من أصحاب الضمير الحيّ في الولايات المتحدة نداءً إلى الشعب الأميركي والحكومة الأميركية لرفع العقوبات عن العراق وقّعها آلاف المثقفين ورجال الدين ودعاة حقوق الانسان ومنظات المجتمع المدني. ونشرت هذه العريضة صحيفة نيويورك تايمز يذيّلها توقيع سعيد وتشومسكي وألف اسم آخر من الشخصيات الأميركية المرموقة. ومما جاء في النداء:

«نحن الموقّعين أدناه ندعو حكومة الولايات المتحدة لإنهاء العقوبات ضد شعب العراق.

في نهاية العام 1998 ومرة ثانية في 1999 أمطرت الولايات المتحدة مجدداً القنابل على شعب العراق. ولكن عندما توقّفت القنابل عن السقوط، استمرت الحرب الأميركية ضد شعب العراق من خلال العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق بإشارة من الادارة

(1) عرضت الادارة الأميركية يوم 24 تموز/ يوليو 2003 صور جثتي عدي وقصي ابني صدام حسين بعدما قتلهما الجنود الأميركان في 22 تموز/ يوليو في الموصل. وعلى الرغم من فظاظة منظر الجثث إلا أنّ أحداً لم يعترض على نشر هذه الصور.

الأميركية. هذه السياسة الأميركية ستقتل هذا الشهر وكل شهر 4500 طفل عراقي تحت سن الخامسة حسب تقارير الأمم المتحدة، كما قتلت عدداً مماثلاً الشهر الماضي والشهر الذي سبقه رجوعاً إلى العام 1991. منذ حرب الخليج، أكثر من مليون عراقي لقوا حتفهم من جراء عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق. إنّ معارضتكم للعقوبات لا تعني أنكم تدعمون نظام صدام حسين، بل تعني أنكم تدعمون الشعب العراقي. إنّ صدام حسين هو ديكتاتور مجرم يكافىء من يواليه ويقتل من يعارض نظامه. ولكن خلال الثمانينيات، وعندما تناسب ذلك مع المصلحة الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، أغفلت الحكومة الأميركية جرائم صدام. في الواقع، لقد دأبت الشركات الأميركية والأوروبية على إمداد العراق بالمواد التي ساعدت صدام حسين على إنتاج أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت ذاته لم تؤثّر العقوبات الحالية على نمط معيشة صدام حسين وأعوانه. الطعام والدواء متوافر في العراق لمن يملك ثمنهما فقط. العقوبات أضرّت بالشعب العراقي. هذه العقوبات هي أسلحة دمار شامل»[1].

المؤسف أنّ الحكومات العربية ومعظمها موالٍ لأميركا لم تلتفت إلى الوضع المأساوي الانساني في العراق، بل كان لعبت دوراً تكاملياً مع الهجمة الأميركية على العراق بأن كرّست إعلامها لغسل أدمغة شعوبها بأنّ قضية العراق هي شخص صدّام حسين وكأنّه يمثل كل شيء عن العراق لكن ما هو أسوأ من يوم القيامة توقعه الولايات المتحدة بشعب العراق وأطفاله. ومع أنّ وسائل الاعلام والصحف العربية في بيروت والقاهرة والخليج كانت تنشر التقارير بين حين وآخر عن عمق المأساة العراقية على الصعيد الانساني، إلا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى أي تحرك على الصعيد الرسمي الذي لا يمكنه معارضة مشيئة واشنطن. وفي أواسط التسعينيات بدأت الفضائيات العربية تدخل كل بيت ومعها صور فوتوغرافية وبرامج توثّق بالتفصيل الموت البطيء للشعب العراقي. فلم يعد لغزاً ما يحدث داخل العراق بالنسبة للشارع العربي فاستشاط الناس غضباً في العواصم العربية ولكن الأنظمة بقيت على تبعيتها. واستمر أسلوب المداهنة بين الحكومات العربية، حيث كانت معظم الزعماء إما في حالة

---

(1) New York Times, 28 March 1999.

عداء مع نظام العراق أو على الأقل يسيرون في فلك السياسة الأميركية في المنطقة. وظهر الخداع أنّ حكومة عربية لم تصدر بياناً رسمياً عن طبيعة نظام العراق الفاسد الدكتاتوري أو عن ظلم العقوبات الدولية احتراماً لنص غير مكتوب أنّ الذئب لا يهاجم الذئب ولأنّ مناهضة السياسة الأميركية تجاه العراق هو تهوّر لمن يريد أن يحافظ على عرشه أو كرسيه. وأصبح الشعب العراقي الذي أذلته العقوبات يكره أميركا ويرى في تحدي صدّام للحصار عملاً وطنيّاً، كما قال مواطن عراقي ماتت ابنته من المرض لصحيفة أميركية (يو أس إيه توداي): «أريد من صدّام أن يقف في وجه أميركا لأنّها قطعت عني الماء والكهرباء وقتلت طفلتي».

أما المعارضة العراقية في الخارج، فقد تضاءل تفاؤلها حول سقوط صدّام السريع بعدما فشلت انتفاضة عام 1991، ومع الوقت لم يعد لها دور يذكر في شؤون العراق، ما عدا عقد مؤتمرات هنا وهناك وإصدار بيانات. حتى أنّ المعارضة في الخارج كان خطابها يقتصر على التنديد بالنظام والتكلم عن أهواله ولكن لم تقم حركة عراقية منظمة في المنافي والمغتربات تتبنى مأساة الحصار والمرض والجوع في الوطن وترفع الدراسات والملفات إلى أعلى المستويات العالمية وتضع يدها بيد المنظمات غير الحكومية المناهضة للحرب في المجتمعات الغربية وتضغط على أميركا لرفع الحصار. وأي جردة لعمل من هذا النوع سيلاحظ المرء أنّ منظمات إنسانية غربية في لندن وباريس والمدن الأميركية هي التي تبنّته وناهضت الحصار والحرب وتظاهرت وأرسلت المساعدات وتحدت حكوماتها. ومن أوائل التقارير عن الوضع الصحي في العراق كان من جامعة هارفرد في بوسطن عام 1991.

وكان أعضاء ومسؤولو لجنة التفتيش الدولية في العراق يتجولون بحثاً عن الأسلحة ويشاهدون بأمّ أعينهم حالة المجتمع المتدهورة وفقر البلاد. فلا عجب أنّ دنيس هوليداي منسق نشاطات الأمم المتحدة في العراق[1] استقال من منصبه احتجاجاً على «التدهور الاخلاقي والفكري الذي يحكم سلوك منظمة الأمم المتحدة والخارجية الأميركية

---

(1) UN Coordinator in Iraq.

والخارجية البريطانية والذي يؤدي إلى الإفناء الكامل للشعب العراقي». كما أنّ رولف أيكوس، رئيس اللجنة السكندينافي، تكلم كثيراً عن حال العراق وكان أخلاقيّاً في عمله ومقتنعاً بأنّ نهاية مهمته ستؤدي إلى رفع العقوبات. ولكن الولايات المتحدة كانت تخطط لإبقاء العقوبات طالما أنّ طريق بغداد والسيطرة على العراق كان غير مفتوح لها بوجود نظام البعث. وفي السنوات التي سبقت سقوط بغداد بأيدي الأميركيين، أخذت مواقف فرنسا وألمانيا والصين وروسيا تبتعد عن أميركا وبريطانيا وتطالب بقرارات بديلة لمعالجة الأزمة العراقية. ومع ذلك بقيت القضية مواجهة بين نظام البعث من ناحية وأميركا وبريطانيا من ناحية أخرى منذ 1990 وحتى سقوطه في 2003.

المؤسف أنّ الاعلام الغربي الواسع الانتشار كمحطات التلفزة الأميركية والصحف الكبرى كان إحدى أدوات أميركا والغرب في الحرب الطويلة الأمد على العراق وشعبه. فغطى هذا الاعلام أعمال لجنة التفتيش وتحدّيات النظام بكثافة وكان جيش من المصورين والصحافيين يرافق جولات المفتشين وينشر كل خطوة على أنّها عمل خطير يقوم به العراق، فيما كان القتل الجماعي الذي نتج عن العقوبات لا يُثير أي اهتمام اعلامي غربي، فلم نشاهد على« سي إن إن» وغيرها ريبورتاجات مصورة عن الوضع في المستشفيات والكوارث الانسانية في مدن العراق وأريافه. وأصبحت أي تغطية اعلامية عن العراق يتم اختصارها بأنّه حديث عن صدّام، فبدا للمواطن العادي الأميركي والغربي بأنّ هناك شخصاً واحداً يعيش في العراق اسمه صدّام حسين، وأنّ أميركا الساعية إلى الخير والسلام في العالم تريد احتواءه ومن بعد يعيش الشعب في بحبوحة النعيم الأميركي.

وأصبحت محتويات الصحف اليومية ومحطات التلفزة في بريطانيا وأميركا لا يمكن تمييزها عما يقوله الناطقون باسم البيت الأبيض. حتى أنّ بعض الكتّاب الصحافيين كانوا يحمّسون الرأي العام ويهيئونه للحرب والعنف. فيكتب توماس فريدمان مراسل النيويورك تايمز أنّ «على أميركا أن تقصف العراق مرة ثانية وثالثة ورابعة ومراراً، حتى يفهم العراق أنّ

أميركا ستستعمل القوة ولن تفاوض ولن تتردد وستصرف بدون موافقة الأمم المتحدة»[1]. ولم يرِد هذا الكاتب الحريّة والديمقراطية لشعب العراق، فهو سبق أن كتب عام 1991 إبان حرب الكويت ما يلي: «إنّ أفضل سيناريو للولايات المتحدة هو أن تحكم العراق طغمة عسكرية بيد من حديد ولكن على شرط أن لا يقترن اسمها بصدام حسين، لأن ذلك يشكل لنا إحراجاً». ويصل جنون فريدمان، الذي تتبارى الصحف العربية في ترجمة مقالاته ونشرها وتقوم الفضائيات بإجراء مقابلات معه وكأنّه من العظماء، إلى حدّ النداء إلى تدمير العراق على أساس أنّ ذلك سيخلّص العالم من صدّام، فيدعو الطائرات الأميركية إلى العمل: «أضربوا محطة كهرباء في العراق كل أسبوع حتى يصل الأمر إلى حدّ أنّ لا أحد يعرف متى يعود نور الكهرباء ومتى ينطفأ فيستنتجون آنّنا نسيطر على الوضع في بلدهم. استغلوا كل تحدّ من صدام لطائراتكم واقصفوا منزل أحد ضباطه»[2]. إنّ ترجمة مقالات هذا المعتوه وإجراء المقابلات معه على التلفزة العربية تجعل الحكام العرب يقومون بواجبهم الاعلامي تجاه الربيب الأميركي. لقد كانت دعوات فريدمان لقصف محطات الكهرباء نداء لارتكاب جرائم الحرب (وقد سبق وأن قامت إسرائيل مراراً بتدمير البنية التحتية وخصوصاً محطات الكهرباء في لبنان) وكتاباته كافية لإدانته كداعٍ للحرب والعنف والقتل ولم يكن أبداً صحافياً صاحب ضمير مهني. ذلك أنّ تدمير كل محطة كهرباء في العراق كان يعني تلف الأطعمة والأدوية لعدم التبريد وتعطيل المستشفيات وتلويث المياه ما يؤدي إلى المزيد من موت المدنيين والأطفال من الجوع والمرض، ناهيك عن الحرمان من أبسط مقومات الحياة العصرية التي يؤمّنها وجود الكهرباء.

انهيار المجتمع العراقي

قضى الحصار الاقتصادي على الطبقة الوسطى العراقية ودفع الشعب العراقي للعيش في الخوف والمرض والجهل والظلمة لسنوات طويلة. وبدل إضعاف النظام قوي واغتنى

---

(1) New York Times 24 February 1998.

(2) New York Times, 19 January 1999.

رجاله أكثر من السابق من مبيعات السوق السوداء، فيما ضعفت منظمات المجتمع المدني حتى كادت تختفي من أرض العراق، وضاع المواطن فلم يعد يعلم ضد من يوجه غضبه: ضد نظام بلده الذي أوصله إلى هذا الويل، أم ضد أميركا التي قصفته وشردته وجوّعته وعطلت كل أسباب الحياة في بلده، أم ضد الأنظمة العربية التي صمتت عن معاناته أم ضد الشعوب العربية المغلوبة على أمرها والتي كانت تعاني من أوضاعها الخاصة في بلادها.

أصبح العراق عام 2000 أفقر من بنغلادش، بعدما كان في مصاف الدول الغنية ذات الدخل الفردي المرتفع. ففي العام 1980، كان الدخل الفردي العراقي السنوي 4100 دولار، انخفض إلى 500 دولار عام 1993 وإلى أقل من 300 دولار عام 1999. وهاجر العراق عشرات الآلاف من أصحاب الكفاءات العالية ومن بقي منهم لجأ إلى أعمال إضافية لتدبير معيشته، فعمل أطباء ومهندسون ومحامون وأساتذة جامعيون كسائقي تاكسي وسعاة وبائعي خضار، فيما عمل الفقراء مقابل أجور في غاية الوضاعة والاستغلال. وأشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية عام 1996، إلى أنّ الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي تعيش على نصف غذاء وقد وصلت إلى المجاعة. وأكد تقرير عن منظمة الأغذية والزراعة الدولية أنّ العراقيين يعيشون على 34 بالمئة من النسبة المقبولة من الوحدات الحرارية لبقاء الانسان.

كانت واشنطن ولندن تدّعيان البراءة من دم الشعب العراقي كلما أُثيرت مسألة العقوبات، وأنّ الحق يقع على صدام لأنّه لا يتعاون مع لجنة التفتيش، تماماً كما عرض بوش على العراق 48 ساعة لإخراج جيشه الكبير من الكويت وإلا واجه الموت، في حين لم تنبس الادارة الأميركية ببنت شفة ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ 1967. ففي حالة العراق رأت أميركا أنّ عليه تنفيذ القرارات الدولية فوراً وإلا واجه الدمار. أما في حالة اسرائيل التي بلغت القرارات الدولية التي خالفتها خلال نصف قرن أضعاف القرارات الصادرة حول العراق، فإنّ المسألة تحتاج إلى عقود من المفاوضات بين الاحتلال والضحية.

ولقد كشف الكاتب الأميركي إدوارد هرمان مهزلة السياسة الأميركية التي تدّعي

أنّها تقدّم خياراً مشرّفاً لعدو تستهدفه ولكنّها سرعان ما تتظاهر أنّ عرضها قد رُفض وتقوم بهجمات بدون رحمة أو تواصل فرض عقوبات تؤدي إلى خسائر إنسانية فادحة. والفائدة من هذا الأسلوب لأميركا بنظر هيرمان أنّه لم يعد عدد الذين يقتلهم القصف أو الأطفال الذين يموتون من الحصار ذا أهميّة «فالحق ليس على أميركا وبريطانيا بل على العراق الذي رفض عرضنا السخي فجلب هذا الويل على نفسه»[1]. ولقد صرّح الرئيس الأميركي بيل كليتون أنّ العقوبات الاقتصادية ستبقى إلى الأبد أو حتى زوال صدام. وكان بهذه العبارة يمحي معايير قرار مجلس الأمن الدولي 687 الذي وضع العقوبات موضحاً أنّها ستزول فور التأكد بأنّ العراق خال من أسلحة الدمار الشامل.

الادعاء أنّ حكومة العراق هي السبب في معاناة الشعب العراقي من العقوبات الدوليّة دحضتها الوقائع. إذ طالما زعمت الخارجية الأميركية أنّ العراق يشتري ما يكفيه من الأدوية وأنّ حكومته تخزن الكميات ولا توزعها على المستشفيات ومراكز الطبابة والصيدلة. ولكن الأمم المتحدة راقبت عن كثب عمليات استلام وتخزين وتوزيع الأدوية والأغذية وأتت تقاريرها عن التوزيع مناقضة للادّعاء الأميركي. فصرّح رئيس العمليات الانسانية للأمم المتحدة في العراق هانز فون سبونيك»ومعاونه فريد ظريف أنّ «مسألة تراكم البضائع في العراق وتأخر عمليات التوزيع سببه الدمار في البنية التحتية وليس سوء نيّة من الحكومة العراقية. والوضع مأساوي إلى درجة أنّ الحلول المتوافرة على الأرض هي مجرد باند ـ أيد لكارثة كبيرة»[2]. أما بالنسبة للمعدات الطبيّة والأدوية فالتأخير كان مصدره العراقيل التي وضعتها لجنة النفط مقابل الغذاء ففرضت على العراق شراء كل شيء من دول غربيّة تحدّدها هي. وهكذا كان العراق يستلم كراسي طب الأسنان ولكن بدون المعدات الأخرى للقيام بمعالجة الأسنان، فينتظر وصول الأخيرة، أو كان يستلم دواء سائلاً للحقن ولكن من دون الحُقن نفسها، فتنتظر الحكومة العراقية موافقة اللجنة في نيويورك لتكتمل المشتريات.

(1) ZNet 19 December 1999.

(2) استقال سبونيك فيما بعد احتجاجاً على العقوبات.

وطالما أنّ الأدوية والأغذية تحتاج في معظمها إلى تبريد دائم في بلد تصل فيه درجات الحرارة إلى 50 درجة مئوية وأكثر فإنّ أجهزة التبريد والشاحنات المبرّدة كانت ضرورية لنقل البضائع السريعة العطب وحفظها، فكانت البضائع الطبية تصل إلى العراق ولكن كثيراً منها كان ينفق مثل قفازات الجراحة والمأكولات وأدوية معالجة السرطان.ومع ذلك منعت اللجنة شراء الشاحنات المكيّفة بحجة أنّ العراق سيستعملها لغايات عسكريّة. فلو طبقنا المنطق ذاته في بيئة غربيّة لعجزت مجتمعاتها حتى عن نقل حليب الأطفال في غياب الشاحنات المبرّدة[1].

ذكر تون ميات منسق الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء للنيويورك تايمز ما يلي: «إن أنظمة توزيع الغذاء والأدوية التابعة للحكومة العراقية هي الأفضل في العالم. إنّها تصل إلى كل من يجب أن تصل إليه في أنحاء البلاد»[2]. أما مشاكل التوزيع فناجمة حسب موظفي الأمم المتحدة على الأرض داخل العراق عن أسباب لوجستية مصدرها خراب البنية التحتية الذي أحدثته الغارات الأميركية أثناء حرب الكويت عام 1991. ولم يتم إصلاح هذه البنية بسبب العقوبات القاتلة. ولقد شرعت الحكومة العراقية منذ بداية العقوبات عام 1990 في إقامة برامج توزيع للأغذية في كل العراق. وذكر هذه البرامج تقرير منظمة الزراعة والأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة وأشاد بأنّها تشكل دعماً جيّداً لمعاش العراقيين يشكل زيادة كبيرة في مداخيلهم، إلى درجة أنّ العديد من العائلات العراقية كانت تبيع المخصّصات الحكومية. ويسخر تون ميات من برنامج النفط مقابل الغذاء لأنه يوفر جزءاً طفيفاً من حاجيات الناس، قائلاً: «يمكنك أن توزّع ما تشاء من الأطعمة والأدوية ولكن لا يمكنك تحسين الوضع المعيشي في العراق إلا إذا تمّ ترميم المنازل وبناؤها وإصلاح التيار الكهربائي وشبكات المياه والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس والمؤسسات، وسائر الخدمات الأساسية». ولو تمّ تدارك الدمار الذي أحدثته العمليات العسكرية الأميركية باكراً لاستطاع العراق إصلاح بنيته التحتيّة وتقليل عدد الموتى. ولكن الترميم وإعادة الاعمار

---

(1) نبيل عبد الرحمن حياوي، بغداد تتألم، يوميات أسرة عراقية من الصمود إلى السقوط، دار القلم، 2003.

(2) *New York Times*, 20 October 2000.

احتاج إلى 100 مليار دولار وبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يسمح للعراق إلا بتصدير كميات من النفط لا تزيد قيمتها عن بضعة مليارات من الدولارات لشراء مواد تساعد في الإبقاء على رمق من الحياة في الإفناء الكامل. ولم يكن هدف البرنامج أبداً إعادة نهضة شعب العراق وعودة الصحة والتربية والتعليم إلى أطفاله.

في آذار/ مارس 1999 أصدر مجلس القضايا الانسانية التابع لمجلس الأمن تقريراً كشف سوء الحالة في العراق والفشل الذريع لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وأنّه لكي يتعافى العراق «فإنّ نظام النفط مقابل الغذاء لا ينفع بل إنّ العراق يحتاج إلى استثمارات فوريّة في قطاعات معيّنة مثل النفط والكهرباء والماء والزراعة والصرف الصحي». وكانت الآثار المدمرة للحصار على الاقتصاد العراقي واضحة حتى بشهادة هذه اللجنة المنبثقة عن مجلس الأمن والتي استنتجت أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء يسهم في انهيار اقتصاد العراق لأنّ البلد بحاجة إلى استثمارات ضخمة في بنيته التحتية وقطاعاته الانتاجية وخصوصاً قطاعات النفط والطاقة والزراعة والصحة.

لقد اعترفت الأمم المتحدة في نهاية عام 1998 أنّ منشآت النفط العراقي باتت في وضع متدهور للغاية وتحتاج إلى ترميم وقطع غيار وتطوير بكلفة تبلغ بضعة مليارات من الدولارات. ولكن أصحاب الأمر في مجلس الأمن سمحوا باقتطاع مبلغ 300 مليون دولار من عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء لشراء معدات وقطع غيار لتدبّر الأمور الطارئة. ثم تجدّدت هذه المقطوعية كل ستة أشهر. فكان واضحاً تناقض المنظمة الدولية التي كانت تقتل شعب العراق بقراراتها وبرامجها ثم تحاول تحت الضغط أن تمدّ يد العون متأخرة. ولم تلتفت الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى التقارير الداخلية عن الوضع داخل العراق، في حين أنّ الموقف الأميركي عارض دوماً أي استثمارات خارجية في العراق ريثما يأتي الوقت الذي تستطيع فيه الشركات الأميركية من الضلوع بهذه المهمة. وهكذا جمّدت العقوبات الوضع في العراق ونجحت عمليّاً في منع منافسي (الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والصين) من تفعيل عقودهم كي لا تُحرم أميركا من الاحتياط النفطي الهائل. خلال 12 عاماً من الحصار منعت الولايات المتحدة أي دولة أخرى من دخول العراق والمساهمة في إعادة

بنائه، أو الاستثمار في بنيته التحتيّة التي دمرتها أميركا. كما منعت العراق من تصدير أي بضائع أخرى باستثناء النفط مقابل الغذاء الذي ضبطته هي بأسلوب مؤذ جائر. كما فرضت العقوبات على العراق أن يستعمل المال لاستيراد المواد الغذائية المصرّح بها بموجب لوائح البرنامج لا أن يشتريها محلياً فاضطر العراق إلى شرائها من شركات في الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى ما حرم المنتجين العراقيين من تصريف بضائعهم.

ومن المسؤولين الدوليين الذين تكلموا ضد الحصار هانز فون سبونك، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة الذي رأس برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق، الذي صرّح في 29 تموز/ يوليو 2002: «كل التعديلات في شروط الحظر على العراق وعدت بتحسين الوضع المعيشي لشعب العراق. ولكن تقرير اليونيسيف للعام 1999 أكد وفاة 5000 طفل (دون سن الخامسة) شهرياً فوق معدّل وفيات الأطفال للعام 1989، السنة الأخيرة قبل الحظر. وحتى في تقريرها في آذار/ مارس 2002، أعلنت اليونسيف أنّ 22 بالمئة من أطفال العراق يعانون من سوء تغذية مزمن. بعض المعارضة العراقية في الخارج طالبت بفصل الحصار الاقتصادي عن الحظر على الأسلحة، وكذلك طالبت 22 دولة عربيّة في قمّة بيروت في آذار/ مارس 2002 بما فيها الكويت بوقف العقوبات الاقتصادية. فإذا كانت العقوبات الاقتصادية منذ العام 1990 ليست من مصلحة الشعب العراقي فلمصلحة مَن كانت إذاً؟». وقدّر فون سبونيك قيمة كل السلع التي حصل عليها المواطن العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء بـ175 دولاراً في السنة، أو ما يعادل أقل من نصف دولار في اليوم. وحذر فون سبونيك بأنّه في غياب استثمارات ضخمة في الاقتصاد العراقي فإنّ المجتمع المدني والبنية الاقتصادية هما في طريق التشقّق والزوال.

ادّعى الأميركيون أنّ فساد الحكومة العراقية هو سبب المعاناة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فيما المناطق الكرديّة في الشمال لا تعاني مما يعانيه الوسط والجنوب ولا يوجد فيها الوفيّات المرتفعة ذاتها. ولكن الحقيقة كانت عكس ما يقال. فشمال العراق لم يخضع لبرامج العقوبات ذاتها التي خضعت لها بقيّة البلاد. والمساعدات والامدادات الدوليّة إلى

مناطق الأكراد بدأت منذ العام 1988 مباشرة بعد الاحتجاجات الفرنسية والأوروبية على عمليّة الأنفال التي قادتها حكومة العراق ضد الأكراد وقصفتهم بالأسلحة الكيماوية. فنشطت المنظمات الأوروبية والأجنبية غير الحكومية في شمال العراق منذ ذلك الوقت حتى أصبح لديها شبكة مساعدات وخدمات واسعة لم تتوافر لباقي مناطق العراق أبداً. كما أنّ مؤسسات وحكومات غربية وبرامج الأمم المتحدة خصّصت منذ البداية مساعدات إنسانية بكميات ضخمة لمناطق الأكراد في الشمال ساعدت السكان على تجاوز نسبي للكارثة التي حلّت بباقي المناطق.

كما أنّ مناطق الشمال الجبليّة والوعرة لم تسمح برقابة أميركية ودولية فعالة لحدود البلاد مع سورية وايران وتركيا ما سمح بازدهار التهريب ودخول البضائع بلا حدود. واستمرت النشاطات الاقتصادية والزراعية كما كانت في السابق فخففت من وطأة الحروب على السكان. وفي كل الأحوال كانت القيادات الكردية للحزبين الرئيسيين تستلم مباشرة 500 مليون دولار نقداً من ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء للانفاق على المحافظات الثلاث. وهذا مبلغ كبير مقارنة بما كانت تحصل عليه باقي مناطق العراق. وجراء ذلك جرى توزيع غير عادل لعائدات البرنامج حيث كانت حصة الفرد في الشمال أكبر بنسبة 25 بالمئة عن المواطن في الجنوب. وفيما كانت الأموال تسلّم للأحزاب الكردية، لم تحصل الحكومة العراقية المركزية على أي أموال مباشرة من البرنامج. ويشرح دنيس هاليداي مسؤول الأمم المتحدّة أنّه كان يذهب إلى شمال العراق كل فترة ويلتقي جلال الطالباني ومسعود البرزاني، زعيمي الأكراد، لدراسة أوجه إنفاق مبلغ الـ500 مليون دولار على 3 ملايين كردي. واكتشف أنّ المبلغ كان يفوق قيمة الغذاء والدواء للشمال، فبدأت الأمم المتحدة تخصص أموالاً لإعادة بناء وترميم البنية التحتية في الشمال، الأمر الذي كان مستحيلاً في مناطق الوسط والجنوب. واعتبر هاليداي أن البرنامج نجح إلى حدّ كبير في الشمال بسبب غياب الولايات المتحدة وبريطانيا عن الساحة هناك وتركيزهما على باقي المحافظات. ولقد انقطعت هذه المبالغ عن المناطق الكردية بزوال برنامج الأمم المتحدة بعد سقوط بغداد عام 2003، وبدأت مناطق الشمال تشكو من ضائقة اقتصادية مشتركة عمّت كل العراقيين أكثر من السابق بعد الغزو.

كتبت مجلة «Foreign Affairs» الأميركية أنّ الحرب الأميركية ضد العراق أدّت إلى «مقتل مئات الآلاف من شعب العراق وإلى حرمان العراق من 140 مليار دولار من عائدات البترول خلال ثماني سنوات وإلى إفقار للمجتمع وتضخم كبير في أسعار السلع وإلى أزمات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة ومستويات مأساوية من البطالة في قواه العاملة»[1]. كما ذكرت المجلة المقرّبة من اليمين الأميركي أنّ عدد ضحايا العقوبات من أبناء العراق فاق عدد ضحايا كل أسلحة الدمار الشامل التي استُعملت في التاريخ.

وبسبب جهلها في الشؤون الانسانية وتركيزها على العمل العسكري، لم تدرك الولايات المتحدة الصعوبات البالغة المرتبطة بمهمة تأمين الماء والكهرباء والطعام والدواء لـ22 مليون عراقي في ظروف في غاية الصعوبة عاشها العراق. ومن هذه الظروف انعدام صلاحية الطرقات وقلّة المخازن المبرّدة وفقدان المخازن تماماً في آلاف القرى النائية، وحرمان البلد من ممارسة نشاط اقتصادي عادي مثل أي بلد آخر. حتى صحّ في أميركا قول معارضي حرب فيتنام فيها، بأنّ «الجيش الأميركي كان يدمر قرية بمن فيها لينقذها من ثوار الفيتكونغ ثم يمضي لتدمير قرية أخرى حتى دمر كل فيتنام».

---

(1) Foreign Affairs, June 1999.

الفصل التاسع

الاستنزاف

قليلون يعلمون عن حرب الاستنزاف التي شنّتها الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا ضد العراق منذ آذار/ مارس 1991 وحتى 19 أيلول/ سبتمبر 2002، التي جعلت من أرض العراق مجالاً مفتوحاً للغارات الجوية والصاروخية التي دمرت منشآت حيوية وقتلت المدنيين. حرب استمرت 12 عام تقريباً وأصبحت إما خبراً منسيّاً في الاعلام أو تذكيراً للعالم بأنّ الحرب العسكرية ضد العراق والتي بدأت عام 1991 لا تزال مستمرة. وهي حرب تُضاف إلى حرب العقوبات الاقتصادية التي شرحناها في الفصل السابق[1].

في العام 1999، خصّص البنتاغون 200 طائرة عسكريّة و19 بارجة بحريّة و22 ألف جندي لمواصلة الحرب اليومية ضد العراق بتكلفة مليار دولار في السنة. وتكفي الاشارة إلى أنّ مثل هذه القوة كانت أكثر من كافية لاسرائيل لشنّ حروب على عدّة دول عربيّة في آن واحد. ومن ناحيتها خصّصت بريطانيا أيضاً قوة ضاربة مهمة لمشاركة أميركا في هذه الحرب. كما أنّ القوات الأميركية جواً وبراً وبحراً ضربت العراق بما يفوق 88 ألف طن من المواد المتفجرة خلال شهر شباط/ فبراير وبداية آذار/ مارس 1991. وهذه الكميّة تفوق

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 88-91.

500 بالمئة حجم المواد المتفجرة في القنابل الذريّة التي أسقطتها الطائرات الأميركية على هيروشيما وناكازاكي.

اثنان من الصواريخ الأميركية «الذكيّة» أصابا ملجأ للمدنيين في حي العامرية في بغداد يوم 12 شباط/ فبراير 1991 فقُتل 400 شخص حرقاً على الفور، حيث أحدث الصاروخان حريقاً رفع الحرارة داخل الملجأ إلى 900 درجة فهرنهايت. لقد قامت بعثة من منظمة «أصوات في البريّة» الأميركية المناهضة للحرب بزيارة حي العامرية في آذار/ مارس من العام نفسه. وسجلت راهبة أميركية هي «كاثي كيلي» بعض مشاهداتها: «أوصلتنا إلى الحي سيارة تابعة للصليب الأحمر الدولي... شاهدتُ منازل تحيط بما تبقّى من الملجأ وعليها يافطات سوداء كُتب عليها باللون الأبيض أسماء ضحايا المجزرة الأميركية. وقفتُ أحدّقُ في المكان وشرعتُ في البكاء، حتى شعرتُ بيد صغيرة تشدّني من كمّي، فإذا بها طفلة عراقية جميلة تبتسم لي. «أهلاً وسهلاً» قالت الطفلة بالانكليزية. ثم شاهدتُ سيدتين عراقيتين تتشحان بالسواد وتعبران الطريق باتجاهنا. فظننت أنهما بصدد إبعاد الطفلة عني. ولدى وصولهما سارعت بالقول بالكلمات العربية القليلة التي أعرفها: «أنا أميركية وأنا آسفة». ولكنهما أجابتا بسرعة: «لا لا لا، نحن نعرف أنكِ لا تمثلين الحكومة الأميركية وأنّ الشعب الأميركي لن يفعل هذا الشيء مطلقاً ضدّنا». لم أشعر بهذا المقدار من التفهم في أي مكان في العالم. كانت الكهرباء مقطوعة في بغداد هذا اليوم، ففكرت أنّ انقطاعها أفضل حتى لا يشاهد العراقيون على التلفزيون نشرة أخبار اليوم من أميركا. فقد سُئل هذا الصباح الجنرال كولن باول (أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية في عهد بوش الابن)، عن رقم العراقيين الذين قُتلوا في الغارات على العراق فأجاب: «أنّه رقم لا يهمني أبداً». ثم سألتُ الأطفال إذا كانوا يعتقدون أنّ جريمة قصف حي العامرية ستتكرر في العراق. فأجابوا جميعاً: بالطبع ستتكرر أكثر من ذلك يحصل كل يوم بفعل العقوبات»[1].

واستناداً إلى عدد من الكتّاب الأميركيين، فإنّ حرب الاستنزاف الأميركية ضد العراق

(1) Kathy Kelly, «The Children of Iraq 1990-1999», in *Iraq Under Siege*, pp.150-151.

والتي امتدّت من 1990 إلى 2003، هي الأطول من نوعها منذ حرب فيتنام. وكانت فوائدها لأميركا عديدة:

أولاً، استنزاف قدرات العراق العسكرية والاقتصادية والبشرية وإنهاؤه كدولة ودفع شعبه إلى حافة الجوع.

ثانياً، إبقاء الخيارات مفتوحة للادارة الأميركية حول مستقبل العراق والمنطقة.

ثالثاً، المحافظة على الوجود العسكري في المنطقة وخصوصاً في تركيا والخليج والسعودية.

رابعاً، الابقاء على ميدان تدريب حقيقي لطياري وجنود الجيش الأميركي وميدان تجارب لصناعة الأسلحة الأميركية.

خامساً، تحقيق غاية اسرائيل في القضاء على عمق سورية العربي الذي يمثله العراق القومي العربي.

مناطق الحظر الجوي واستهداف المدنيين

حقّقت حرب الاستنزاف أهدافاً ميدانية عديدة خلال السنين الأربع الأولى، فهي اتخذت من قمع النظام للانتفاضة عام 1991 حجة لإقامة منطقة حظر الجوي في شمال العراق وإقامة محميّة للأكراد، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا حتماً ضد هذه الانتفاضة الكردية والشيعية، كما تبيّن في الفصل السابق. ولم تحظَ منطقة الجنوب بحظر جويّ مماثل أثناء الانتفاضة الشيعية، بل إنّ الحظر الجوي على الجنوب خدم النظام في قمع عرب الأهوار. ثم أصبحت هذه المناطق الجويّة المحظورة حكراً على استعمال الطيران الحربي الأميركي البريطاني بحجة المراقبة، وانسحبت فرنسا من عمليات الطيران فوق منطقة الحظر الجوي باكراً. وهي قرارات أحادية الجانب اتخذتها واشنطن ولم يقرها مجلس الأمن ولا أي هيئة دوليّة أخرى.

أما سبب إقامة منطقة حظر جوي في الجنوب، ففي حزيران/يونيو 1991، انتفض

عرب الأهوار في الجنوب لأنّ الحكومة جففت مناطقهم التي تبلغ مساحتها 40 ألف كلم مربع. فوجّه صدّام الحرس الجمهوري لقمعهم من دون شفقة فقتلوا الآلاف منهم وهرب آلاف غيرهم[1]. ولذلك وفي آب/ أغسطس 1992 أقامت الولايات المتحدة وبريطانيا منطقة حظر جوي في جنوب العراق، فأصبحت سماء العراق مجالاً مفتوحاً لطائرات التحالف الأنغلوسكسوني التي بدأت تُغير كل فترة على منشآت عراقية وتدمرها. وعام 1994 أمرت واشنطن العراق بإبعاد جيشه عن حدود الكويت، وعام 1996 تمّ توسيع الحظر الجوي حتى غطى معظم العراق باستثناء منطقة بغداد. وهكذا تمّ خلال فترة زمنيّة تضييق الخناق على العراق ضمن بقعة جغرافية هي بغداد وجوارها، فيما استباحت أميركا باقي المناطق لغاراتها شبه اليومية.

استمرت الغارات الأميركية لمدة عشر سنوات من دون توقف. وعلى سبيل المثال في نيسان/ ابريل 1993، استجاب الرئيس الأميركي بيل كلنتون لتقارير غير مؤكدة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الأب في الكويت، فأمر كليتون بحملة تأديبية ضد العراق في 27 حزيران/ يونيو وأطلقت البحرية الأميركية عشرات الصواريخ من طراز توماهوك على أبنية المخابرات في وسط العاصمة العراقية حاملة أطناناً من المواد المتفجرة التي سقط بعضها على أحياء سكنية أودت بحياة العشرات من الضحايا المدنيين. وهنأت وسائل الاعلام الأميركية كليتون على نجاح هذه الغارة ولم يذكر أحد القتلى العراقيين. وفي أيلول/ سبتمبر 1996، شنّت الولايات المتحدّة هجوماً بالصواريخ على العراق من دون مبرر سوى للتذكير بأنّ الحرب لا تزال قائمة. وصرّح وزير الدفاع الأميركي، وليم بيري، على أي حال إنّ الهجوم سببه تهديد العراق لجيرانه ولردعه عن تهديد تدّفق النفط إلى الأسواق العالمية. وكانت هذه إشارة للسنوات القادمة أنّ بعد كل غارة أميركية أو بريطانية يسقط فيها مدنيون عراقيون كان الاعلام الغربي يغضّ النظر. أما في حال ظهور ريبورتاجات مصورة عن الضحايا فإنّ الاعلام كان يكتفي بنقل نفي الناطقين الرسميين لهذا الأمر. في 16 حزيران/ يونيو 2000، نشرت صحيفة الواشنطن بوست تفاصيل إحدى هذه

(1) عاد تدفق المياه إلى هذه المنطقة عام 2003 بعد سقوط النظام.

الغارات على المدنيين العراقيين: «فجأة في السماء الزرقاء، زارت الحرب المنسيّة التي تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق بروتينها القاتل، رعاة قرية طوق الغزالة العاشرة صباحاً. كان الطفل عمر حربي جوير يرعى الغنم بعد فراغه من مدرسته ذلك اليوم. هناك سقط الصاروخ من دون إنذار مسبق على بعد أمتار من منازل القرية الصغيرة. الانفجار كان مدوياً والشظايا تناثرت في كل النواحي. وجُرح أربعة رعاة وصُرع الطفل عمر بعد أن شُجّ رأسه. ما حدث في طوق الغزالة هذا الصباح جنوب النجف كان حدثاً متكرراً في الريف العراقي. جولتنا على قرى في محافظة النجف ومحافظة الموصل كشفت أنّ عدداً كبيراً من الضحايا المدنيين الأبرياء يسقطون دوماً في هذه الحرب التي لا يتكلم عنها أحد والتي تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق».

استعملت الولايات المتحدة القنابل العنقودية في الحرب، وهذه القنابل انتقدها المحللون العسكريون لوقعها القاتل على أرواح المدنيين لأنها لا تصيب أهدافها بدقة بل تنشر قنابل صغيرة كل واحدة منها بحجم القنبلة اليدويّة على مسافة أكبر من ملعب فوتبول كبير، فتنفجر وتقتل في نطاقها، وما لا ينفجر يتحول إلى قنبلة موقوتة تقتل من يلمسها فيما بعد. وهذ القنابل العنقوديّة التي استعملتها إسرائيل بعشوائية وجنون في غزوها للبنان عام 1982، طورتها الولايات المتحدة وأصبح حجمها ضخماً يصل إلى ألف ليبرة وتحتوي كل منها على 150 قنبلة صغيرة قوية المفعول تنتشر على مسافات كبيرة كالمطر، وتقذفها الطائرات بكثرة بمعدّل ست قنابل عنقودية على كل موقع. واستعملت اسرائيل هذه القنابل ضد لبنان عام 2006 وضد غزة عام 2009.

ومنذ العام 1991، وخصوصاً في حرب الخليج، أغارت الطائرات الأميركية والبريطانية مراراً على منشآت النفط من آبار ومحطات ضخ وتوزيع وتخزين وأنابيب ومصافٍ وصهاريج، فأطلقت آلاف الأطنان من المواد الملتهبة والمواد الكيماوية السامة التي اختلطت في الهواء والماء والتربة، ما أدى إلى خلق كارثة بيئية في أنحاء العراق ازداد وقعها سوءاً مع الأيام لأن الحكومة العراقية لم تستطع معالجتها بسبب العقوبات. وأسهم النظام العراقي بهذه الكارثة عبر حرقه لآبار البترول في الكويت عام 1991 وتصريفه لكميات ضخمة من النفط

إلى مياه الخليج العربي. كان منظراً رهيباً يحاكي وصف يوم القيامة في الكتب السماوية عندما حُجبت الشمس من اشتعال البترول وأظلمت الدنيا في الكويت عند الظهر وأمطرت السماء مادة سوداء لزجة لعدّة أيام فوق العراق. لقد ارتفعت نسبة تلوث الجو فوق بغداد 700 بالمئة عندما امتزج الهواء بجزيئات سوائل البترول (smog particles). ومواد أخرى وغبار الحرائق الناشبة في كل مكان. واستمر تلوث الهواء حيث بلغت النسبة تسع مرات أعلى من المستوى الذي حدّدته منظمة الصحة العالمية كمناخ صحي للانسان.

استعملت كل من أميركا وبريطانيا قذائف مضادة للدروع شديدة الانفجار ولكنّها مصنوعة من معدن الاورانيوم المستنفد الذي يُعتبر من أقوى المعادن المستحدثة للاستخدام العسكري وخصوصاً في اختراق المصفحات. ولقد دخل هذا المعدن في الاستعمال العسكري بعدما أكد العلماء أنّه لا يوجد في الطبيعة أقسى منه، إلى درجة أنّه أقوى من معدن Tungestin الذي يستعمل في فلذات الضوء الكهربائي. وكانت الولايات المتحدة تنتج مادة اليورانيوم المشبّع الذي تستعمله عدّة دول كوقود في محطاتها الذريّة فتنشأ عن ذلك كميّات من معدن اليورانيوم المستنفد يصعب تصريفها أو التخلص منها، لأنّ مفعولها إذا دخلت في البيئة الطبيعية سام كمعدن الرصاص. وبكلمات أخرى استُعملت عبارة اليورانيوم المستنفد كاسم ملطف لعبارة نفايات نووية المخيفة. وكان الحل أن تُستعمل هذه المادة في التصنيع العسكري ليتم التخلص من ـ أو تخفيض ـ احتياطها المؤذي.

ولكن الذي أثبته الخبراء أنّ معدن اليورانيوم المستنفد حافظ على نسبة عالية من الاشعاع والسموم وأنّه سبّب أعراضاً سرطانية قاتلة مثل اللوكيميا والسرطان الليمفاوي وسرطان الرئة وسرطان العظم والأيدز. وأنّ لحظة ارتطام القذيفة المصنّعة من هذا المعدن بهدفها فإنّها تحترق وتتحول فوراً إلى مادة مؤكسدة تنشر من حولها جزيئات أوكسيد اليورانيوم السام. وأنّ الغبار المتناثر من الشظايا لا يزول من على البقعة الجغرافية التي استُعمل عليها حتى ولو بعد سنوات. لقد كشفت منظمات المجتمع المدني والهيئات التي تعنى بسلامة الجنود في بريطانيا والولايات المتحدة تأثير هذه المادة على الجنود، حيث تبيّن أنّ الآلاف من الجنود قد تعرضوا لظاهرة مرض «عارض الخليج» (Gulf War Syndrome) منهم 40

ألفاً في الولايات المتحدة. ولقد تسببت هذه العوارض بوفاة 30 بريطانياً عام 1993 ممن شاركوا في معارك جنوب العراق وتعرضوا لليورانيوم المستنفد. كما كشفت منظمة أميركية تُدعى «من السيف إلى المحراث» (Sword to Ploughshares) أنّ القذائف المصنّعة من اليورانيوم المستنفد، بعكس المعادن الأخرى، شديدة الانفجار بحيث تتفتت الشظايا المنتشرة وتنفجر بنسبة 70 بالمئة فيبقى غبارها الكثيف في مكان إطلاقها إما في الهواء أو في ثنايا التربة، بحيث يستحيل تنظيفه. وهذا الغبار يُطلق شعاعاً راديوياً ساماً وموادّ كيماوية قاتلة ومسببة للأمراض.

ونشرت صحيفة «الاندبندنت» البريطانية سلسلة مقالات عن استعمال اليورانيوم المستنفد ضد العراق، أثارت غضب المسؤولين البريطانيين، من بينها مقالات للصحافي الايرلندي روبرت فيسك الذي زار جنوب العراق عام 1998 وكشف أنّ إصابات الأطفال بالأمراض السرطانية قد تضاعف أربع مرات منذ العام 1991، بعد تعرضهم لليوروانيوم المستنفد الذي استعملته القوات الأميركية والبريطانية في قذائفها. ورأى فيسك بأم عينيه الأورام الخبيثة على بطون الأطفال وفي رقابهم. وزار مستشفى المنصور في بغداد حيث عرضت عليه امرأة هربت من البصرة طفلتها وتدعى هبة مرتضى تشكو من أورام عديدة ظاهرة في وسطها في حين كان جسدها مترهلاً وعاجزاً. ولقد أزال الأطباء في عملية جراحية أوراماً في البطن ولكن أوراماً أكبر من السابقة ظهرت في المكان ذاته خلال مدّة قياسية من الزمن. وقال الأطباء لفيسك إنّ هبة تبلغ التاسعة من العمر ولكن لا أمل في بقائها على قيد الحياة حتى سن العاشرة. وقدّر فيسك أنّ الولايات المتحدّة وبريطانيا أطلقتا عشرات الآلاف من هذه النوعية من القذائف جنوب البصرة في الفصل الأول من العام 1991، ومعظمها سقط في أراضي زراعية تغذي مواسمها ملايين العراقيين[1]. ولقد أطلقت القوات البريطانية والأميركية مليون طلقة من اليورانيوم المستنفد من عيارات مختلفة بلغت زنتها 350 طناً، وتتضمّن 14000 قذيفة من عيار 105 و120 ملم، و940 ألف رصاصة ضخمة من عيار 25 و30 ملم. ما جعل أجزاءً واسعة من أرض العراق مغطاة بالمواد المشعّة والغبار النووي.

(1) The Independent, March 9, 8 May, 16 October, 8 December 1998.

كما كشف فيسك في تقاريره رسائل سريّة متبادلة بين مصلحة الطاقة الذريّة البريطانية والحكومة البريطانية حول قصف مناطق جنوب البصرة بقذائف اليورانيوم المستنفد. جاء في إحداها: «أطلقت الدبابات الأميركية 5000 قذيفة من اليورانيوم المستنفد وأطلقت الدبابات البريطانية كميات أقل. فيكون مجموع ما أطلقته الدبابات أكثر من 50 ألف ليبرة من هذه المادة المشعّة. أما الطائرات الأميركية فقد قصفت مناطق جنوب البصرة بكميات تُقدّر بعشرات الآلاف من قذائف اليورانيوم المستنفد. فإذا استنشق السكان المحليّون هذه المادة، يمكن تقدير عدد الاصابات بالمواد المشعّة الراديوية التي تبثها مادة اليورانيوم المستنفد بـ500 ألف إصابة تؤدّي إلى موت محقّق. إنّ هذه المادة تنتشر في محيط إطلاقها وليس من الحكمة أن يبقى البشر في محيطها وعليهم أن يبتعدوا لمدّة طويلة. والأخطر أن يجمع السكان الشظايا الفارغة ويحضرونها إلى منازلهم».

وقُدّرت مخلّفات اليورانيوم المستنفد في أنحاء العراق وفي شمال الكويت بـ300 طن. ويمكن لغبار اليورانيوم المستنفد أن يدخل خياشيم الانسان عبر الجهاز التنفسي ثم يعبر إلى شرايين الدم ومنها إلى أنحاء الجسم كافة وما هي إلا فترة زمنيّة حتى تبدأ عوارض أمراض السرطان. أما المرأة الحامل التي تنشّق غبار اليورانيوم المستنفد فإنّها تعرّض جنينها للموت في أحشائها، لأنّ الغبار يدخل إلى بيت الرحم ويتلفه. وعلى الرغم من ذلك فقد استمر الشعب العراقي الفقير في الاقامة في تلك المناطق والعيش مما تعطيه الأرض الملوثة من بندورة وبصل وفاكهة وحبوب ومن مزارع الدواجن واللحومات التي تعرضت لمواد مشعّة. ولم يكن مستبعداً أنّ غبار اليورانيوم المستنفد قد تسرب إلى مجاري المياه والانهار وأنظمة الريّ والصرف الصحي[1]. وحاولت الحكومة البريطانية مراراً تكذيب تقارير فيسك، ولكن سمعته العالمية الواسعة وخبرته العميقة جعلتا الرأي العام يسخر من منطق الحكومة. لكن على الرغم من هذه المعلومات الخطيرة، لم تتقدّم أي هيئة عربية أو دوليّة، ليس للتحقيق في الأمر فقط، وإنما للسعي لتنظيف المنطقة المذكورة في جنوب العراق من الشظايا

---

(1) The Independent 9 March 1998.

وتجمعات الغبار ولا حتى وكالة الطاقة الدوليّة التي رأسها المصري محمد البرادعي أثارت هذا الأمر خصوصاً أنّ الصيانة والحماية من استعمال هذه المواد يجب أن يكون في أعلى اهتماماتها[1].

وينشر فيسك رسالة من ضابط أميركي إلى رئيسه أنّ صواريخ اليورانيوم المستنفد أثبتت فعاليتها ضد الدروع ويجب الاحتفاظ بهذه الترسانة إلى يوم يستطيع فيه البنتاغون تصنيع بديل أقوى. وكان مثيراً في الرسالة أنّ كاتبها أشار إلى أنّ أثر اليورانيوم المستنفد لدى استعماله مقبول سياسيّاً حتى الآن ولهذا فلن يتم إسقاط هذا النوع من الذخيرة. وعدا عن انتشار إشعاعات اليورانيوم المستنفد فلقد كشف العالم الأميركي مالكوم هوبر أنّ الطائرات الأميركية والبريطانية أغارت على 900 موقع عراقي لتصنيع الغاز السام من نوعي سارين وتابون، انتشرت محتوياتها في هواء البلاد بعد انفجار المواقع، ولم يُعرف وقعها على الصحة العامة[2]. وبلغت فعاليّة حرب الاستنزاف القاتلة مرحلة أعلنت فيها الادارة الأميركية عام 1999 أنّها تواجه «معضلة». ما هي المعضلة؟ إنّها بعد 8 سنوات من الغارات الجوية لم يعد هناك أهداف تستحق القصف في العراق. حيث صرّح مسؤول عسكري «للوول ستريت جورنال»: «أصبحنا نستهدف بيوت الخلاء الصغيرة!»[3].

في أيلول/ سبتمبر 1992، أعلن الناطق باسم وكالة الطاقة الذرية الدوليّة أنّ العراق أصبح خالياً من أي مواد أو معدات لها علاقة بصنع القنابل النووية، وبهذا يكون قد طبّق

---

(1) كان ملفتاً أنّ التصريح الأول الذي أطلقه البرادعي بعد سقوط بغداد كان أنّ على إيران أن تتعاون في برنامجها النووي، تمهيداً لفتح معركة إعلامية وديبلوماسية ضد إيران التي كانت الهدف الثاني لبوش بعد العراق.

(2) الاندبندنت 16 تشرين الأول/ اكتوبر 1998.

(3) وهذا يذكر بمناقشة حامية جرت بين بوش ومجلسه الحربي في أيلول/ سبتمبر 2001 حول الأهداف الحيويّة الموجودة في أفغانستان ليتم قصفها. وعندما شرح مساعدوه أنّ لا أهداف حيوية تذكر في أفغانستان لتقصفها، ردّ غاضباً: «هل تريدوني أن أستعمل صاروخاً ثمنه مليون دولار لأقصف خيمة بدو بخمسة دولار». لم يكن هناك اكتراث بأنّ ثمّة عائلة أفغانية ربما تحت سقف الخيمة، بل فقط إذا كان للهدف قيمة حيوية للحرب.

قرارات مجلس الأمن بهذا الشأن. ولكن أعضاء اللجنة الأميركيين هاجموا الناطق علناً لأنّ تصريحه يناقض أهداف الولايات المتحدة في القضاء على دولة العراق.

وفي العام 1994، أعلن رولف أيكوس أنّ مهمة لجنة التفتيش شارفت على الانتهاء وأنّ العراق يكون قد طبّق كل القرارات المتعلقة خلال أشهر، وتنبأ أنّ العقوبات ستكون من الماضي بحلول العام 1995، ولكن العقوبات لم تُرفع وزاد الوضع سوءاً ما كشفه حسين كامل الذي فرّ إلى الأردن، مما أدّى إلى القبول بالقرار 986 في أيار/ مايو 1996، فعاد المفتشون إلى العمل للتنقيب عن الأسرار التي فضحها حسين كامل، والتي أبدى العراق استعداده للتعاون بصددها. وفعلاً بدأ إيكوس في حزيران/ يونيو 1996 تحضير مذكرة تعاون مع طارق عزيز تنهي التفتيش خلال جدول زمني وترفع العقوبات. وفي أيلول/ سبتمبر 1997، قدّم العراق سلسلة وثائق جديدة عن برامج التسلح وكان إيكوس السويدي لا يسمح للسياسة الأميركية بالتدخل في عمله ويسعى بصدق لإنهاء عمل اللجنة ورفع العقوبات. ولكنّه تقاعد في تموز/ يوليو 1997، وتمّ استبداله بريتشارد بطلر، رئيس بعثة أستراليا لدى الأمم المتحدة، الذي كان رجل أميركا بامتياز وفألاً سيئاً للعراق. وكان أول ما صرّح به بطلر أنّه غير معنيّ بما وصل إليه إيكوس وأنّه سيعيد التفتيش.

لجان التفتيش جواسيس للعدوان

عمل بطلر على إدامة العقوبات إلى أقصى حدّ ممكن ، ما يخدم الأهداف الأميركية بشكل لم يره العراق من أي مسؤول دولي سابق، فجاءت تصريحاته وبياناته تنضح بالمنطق العدائي الأميركي للعراق وليس بلغة إيكوس القانونية الديبلوماسية أو بأسلوب بليكس فيما بعد. فكان يصرّح بلغة وقحة لدى سؤاله عما إذا كانت العقوبات ستنتهي عندما تنتهي عمليات التفتيش أنّ «العقوبات ستنتهي عندما تنتهي». ومثل آخر عن وقاحة بطلر كيفية تعامله الفوقي مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء. ففي تشرين الأول/ اكتوبر 1997 تحدّث بطلر بشكل احتقاري عن نائب رئيس الوزراء طارق عزيز بعد خروجه من اجتماع مع هذا الأخير في بغداد. فهاجمه وذكر اسمه «عزيز» بدون لقب. وكان يتكلم عن العراق

والشعب العراقي بقلّة أدب، ويحب الأضواء ويظهر مراراً وتكراراً على شاشات التلفزة بعكس إيكوس الهادىء الذي لم يظهر إلا بضع مرات على التلفزيون خلال ست سنوات. وكان يقدّم تقاريره لواشنطن أولاً قبل أن يقدّمها إلى الأمم المتحدة حسب الأصول، فيخرج الناطق باسم البيت الأبيض إلى الصحافيين ويبدأ فوراً بمهاجمة صدّام والعراق وأمامه آخر تقرير للجنة التفتيش. وكان بطلر الاوسترالي الانكليزي الأصل يتصرف ويتحدّث وكأنّه خرج من العصر الامبريالي القديم، فكان يكره السكان المحليين ويتصرف وكأنّه سيّد البيت في العراق ويتهم كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة الأفريقي الأصل، بالتواطؤ مع صدام. وحتى محمد حسنين هيكل المتلوّن المواقف اتهم بطلر أنّ مهمته كانت القضاء على العراق وهذا كان صحيحاً[1].

ثم أدلت مادلين ألبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية بدلوها في آذار/ مارس 1997، وصرّحت أنه لا نهاية قريبة للحظر الاقتصادي على العراق، وأنّه حتى لو تألم الشعب العراقي فإن قضية البحث عن الأسلحة تستحق هذه التضحية من العراقيين. وسرعان ما اتّضح منطق واشنطن ولندن عام 1997، إذ أصبح رفع العقوبات مرهوناً بسقوط نظام البعث. وأصبح هذا المنطق أكثر وضوحاً في بداية عام 1998، عندما صرّحت مادلين آلبرايت أنّ واشنطن تتطلع إلى التعامل مع حكومة عراقية جديدة «غير صدّام». وقدّمت أميركا مالاً إلى أطراف المعارضة العراقية وأصدر الكونغرس الأميركي قانون تحرير العراق.

في تشرين الأول/ اكتوبر 1997 طلب العراق من المفتشين الأميركيين مغادرة الأراضي العراقية شاكياً أنّهم جواسيس للولايات المتحدة واسرئيل ومقدّماً الأدلة. وردّ بطلر بأسلوبه الرعاعي بأنّه «لا يقبل هذه الاهانة ضد موظفيه». ثم تبع ذلك بقرار همايوني خارج القرارات الدوليّة وخارج صلاحيات مهمة اللجنة بأنّ قصور الرئاسة العراقية ستخضع أيضاً لعمليات التفتيش. وكان بطلر يزيد في هموم العراق ومشاكله وكأنّه حاكم اسرائيلي في الضفة الغربيّة، فيقرر عشوائياً أنّه سيفتش المواقع التي انتهى منها إيكوس، ويقدم السلسلة وراء السلسلة من

(1) Richard Butler, The Greatest Threat: Iraq, Weapons of Mass Destruction and the Crisis of Global Security, New York: Public Affairs, 2001.

المطالب إلى السلطات العراقية، ويطيل في عمر العقوبات إلى ما شاء الله. ولقد كشفت صحيفتا الواشنطن بوست والبوسطن غلوب في شباط/ فبراير 2000 تفاصيل عن المهام ذات النيات غير الصادقة التي قام بها المفتشون في العراق. وأكدّت الاتهام العراقي بأنّ الولايات المتحدّة استعملت المفتشين الأميركيين في اللجنة كجواسيس على العراق نقلوا أسراراً حساسة للبنتاغون استعملها في قصف المواقع العراقية، وأعطوا معلومات للمخابرات الاسرائيلية حيث كان أعضاء اللجنة الأميركيون يزورون إسرائيل كل فترة لمدّها بأسرار عن العراق. هذه الأعمال كانت تشكل خطراً كبيراً على أمن العراق كدولة عضو في الأمم المتحدة وفي حالة حرب مع أميركا واسرائيل، فكانت واشنطن هي العدو والحكم والجلاد. والنتيجة كانت أنّ خبرة اللجنة الدولية في شؤون السلاح والتكنولوجيا الاستقصائية التي كانت تستعملها في خدمة القوات الأميركية التي كانت تستغل المعلومات لتشنّ غارات تدميرية في حرب إستنزاف العراق.

وكان ردّ الادارة الأميركية برئاسة بيل كليتون قاسياً جدّاً على طلب العراق مغادرة المفتشين الأميركيين، إذ ندّدت بخطوة العراق عدم التعامل مع المفتشين الأميركيين وهدّدت باللجوء إلى القوة «المعاقبة صدام» (لاحظ شخصنة الصراع)، وبإصدار عقوبات جديدة ضد العراق وبوقف برنامج النفط مقابل الغذاء. ولم يكن هذا كافياً لصقور الولايات المتحدة وخصوصاً في الكونغرس والحزب الجمهوري ومراكز اليمين الجديد في واشنطن. فاتهمت وسائل الاعلام كليتون بأنّه متردّد لا يشنّ هجمات عسكرية كافية على العراق. وكتب وليم سافير في النيويورك تايمز أنّ كليتون «استسلم لصدام». وخفف من تدهور الأمور نحو عمل عسكري ضد العراق في ذلك الشهر التدخل الروسي لدى العراق للتراجع عن موقفه. وهذا ما حصل وعاد المفتشون الأميركيون لمتابعة عملهم.

وفي كانون الثاني/ يناير 1998، أعلن العراق منع سكوت ريتر كبير المفتشين الأميركيين في اللجنة الدوليّة عن مزاولة مهامه في العراق بسبب عدائه الشديد للعراق وعلاقاته بالمخابرات الأميركية وباسرائيل. وكان ردّ الفعل الأميركي غاضباً هذه المرة أيضاً، إذ هدّد كليتون ووزيرة الخارجية مادلين آلبرايت ووزير الدفاع وليم كوهين العراق بعواقب وخيمة

لعدم تعاونه مع اللجنة. وبدأت الولايات المتحدة وبريطانيا الاستعداد لشنّ هجوم كبير على العراق، فكلينتون لم يعد يتحمل ضغط الفئات المتشدّدة في إدارته وفي اللوبيات ومراكز القوى في واشنطن كالكونغرس وجماعات المحافظين الجدد، وبات بحاجة إلى عمل ما لرفع شعبيته بأنّه متشدّد كالآخرين. وقبل أن تصل الأمور إلى طريق اللارجوع، تدخل كوفي أنان وحاول الوصول إلى حل ديبلوماسي.

ونجحت مساعي أنان في وقف هجوم كبير بعدما زار بغداد والتقى القيادة العراقية في 23 شباط/ فبراير 1998 وحصل على تعهد من القيادة العراقية بالتعاون مع المفتشين والسماح بتفتيش القصور الرئاسية. وكانت النتيجة التي حقّقها كوفي أنان مشجعة للعراق إذ تضمّنت نوراً في نهاية النفق وأنّ هناك أملاً في إزالة العقوبات إذا أنهت اللجنة الدوليّة عملها. ونصّت الاتفاقية بين أنان والحكومة العراقية على التالي: «من البديهي إنّ رفع الحظر هو من المسائل الفائقة الأهميّة لشعب العراق وحكومته». ولكن خطوة أنان أثارت غضب الادارة الأميركية التي رأت في عمله تدخلاً في سياستها الخارجية.

كما أنّ اتفاقية أنان مع العراق أخضعت اللجنة الدوليّة لمراقبة مؤسسات الأمم المتحدة، فأغضبت بطلر الذي بدأ يناصب أنان العداء السافر ويتهمه بأنّه يتآمر مع نظام العراق مع أنه هو رئيس بطلر في التراتبية ولكنّه أفريقي وفي منصب لا قيمة له كأمين عام للأمم المتحدة. وبسبب الأزمة التي أثارها بطلر حول توسيع صلاحيات اللجنة ورفض العراق هذا الأمر، وبسبب سعي أميركا لتشديد الخناق على العراق، سعت واشنطن إلى استصدار قرار جديد من مجلس الأمن يُفسد ما اتّفق عليه أنان مع حكومة العراق، على أساس أنّ قرارات مجلس الأمن هي أكثر شرعيّة من اتفاق يحمل توقيع الأمين العام للأمم المتحدة. فصدر القرار 1154 من مجلس الأمن في 3 آذار/ مارس 1998 يهدّد العراق «بأوخم النتائج»، وهي لغة تصعيدية خطيرة، في حال عدم تجاوبه مع لجنة التفتيش وأنّ عليه أن يخضع للتفتيش الكامل. وفسرت واشنطن هذا القرار بأنّه يسمح لها بالعمل العسكري المنفرد ساعة تشاء عندما ترى أنّ العراق لا يطيع شروط عمل اللجنة.

هذا التفسير الأميركي كان الطلقة الأولى في الحرب الديبلوماسية بين الولايات المتحدة والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فرنسا وروسيا والصين، التي أوصلت العالم إلى الغزو الأميركي للعراق في 19 آذار/ مارس 2003. إذ إنّ الدول الثلاث عارضت التفسير الأميركي وخصوصاً إدّعاء واشنطن حقها الأوتوماتيكي في استعمال القوّة ضد العراق. فقط بريطانيا وقفت إلى جانب أميركا في هذه المواجهة الديبلوماسية. وكان القرار الجديد جائراً بحق العراق خصوصاً أنّ القرار الأصلي رقم 687 الصادر في 3 نيسان/ ابريل 1991 حول التفتيش عن الأسلحة داخل العراق لم يتحدّث أبداً عن لجوء أي دولة عضو في مجلس الأمن أو في الأمم المتحدّة إلى القوة لتنفيذ القرار. كما أنّ القرار 687 دعا «إلى شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل»، ما كان يعني ضرورة التزام إسرائيل به. ولكن هذه الناحية من القرار 687 اختارت الولايات المتحدّة أن تتجاهلها كما أنّ أيّاً من الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم تُثر مسألة تسلح اسرائيل. ومع القرار 1154 عاد العراق إلى الصفر مثل كل مرة خصوصاً بعد إعلان بطلر في نيسان/ ابريل 1998 أن اللجنة لم تحقّق تقدّماً بعد.

في 17 أيلول/ سبتمبر 1998، أعلن العراق مجدّداً أنّه لن يتعاون مع لجنة التفتيش بعد فقدان الأمل من تراجع الولايات المتحدة عن العقوبات المدمّرة. لقد شعر المسؤولون العراقيون بخيبة الأمل الشديدة من أنه لا نهاية للعقوبات مهما فعل العراق لارضاء الولايات المتحدّة. ولكن هذه المرة لم يدعُ العراق إلى مغادرة المفتشين أو طردهم، بل إنّ بطلر رئيس اللجنة هو الذي أمر بإخراج المفتشين من العراق بعد مرور مدّة من الوقت لم يتعاون أثناءها العراق[1]. ومع ذلك في الفترة التي سبقت خروجهم، قام المفتشون بزيارة عدّة مواقع عراقية من دون ممانعة من العراقيين؛ فقط في حالة واحدة وفي زيارة غير مُعلنة لموقع معيّن رفض العراقيون التعاون. ولسوء حظ العراق كانت وسائل التلفزة الأميركية ترافق المفتشين فبدا وكأن العراق يطرد المفتشين.

---

(1) في العام 2002 و2003 دأب الرئيس الأميركي جورج بوش الابن ووزراؤه على تكرار مقولة أنّ العراق قد طرد المفتشين عام 1998، حتى بات الرأي العام يصدّق هذا الأمر. ولكن الحقيقة أنّ المفتشين خرجوا بأمر من بطلر.

وتزامن إعلان العراق عدم التعاون مع لجنة التفتيش مع استقالة كبير المفتشين الأميركيين سكوت ريتر، وخوضه حملة انتقاد للجنة وأعمالها وللعقوبات بشكل عام. ومع الوقت أصبح ريتر من أشد مناهضي العقوبات ضد العراق ومن منتقدي السياسة الأميركية. وواصل إعلان مواقفه حتى أثناء غزو العراق في آذار/ مارس 2003. لقد كشف ريتر عندما استقال في 29 أيلول/ سبتمبر 1998، أنّه زار اسرائيل عدّة مرات وأعطى الموساد معلومات عن العراق، وأنّ لجنة التفتيش منذ بداية عملها كانت وكراً للجواسيس، على العراق وأنّه كان يحضّر تقاريره وهو في مكتب البعثة الأميركية على الرغم من صفته كموظف في لجنة تابعة للأمم المتحدة. واتّهم ريتر ريتشارد بطلر رئيس اللجنة ومادلين آلبرايت وزيرة الخارجية الأميركية بأنهما عملا على التقليل من أهمية التقدّم الذي كان يحقّقه هو والمفتشون بأمرته، حتى لا يبدو للرأي العام العالمي أنّ العراق اقترب من نهاية اسباب العقوبات. كان ريتر على حق، فعام 1998 تمكنت اللجنة من إزالة 95 بالمئة من الأسلحة العراقية التي تضمّنت التخلص من 150 صاروخ سكود بعيد المدى و700 صاروخ كيماوي و28 ألف رأس كيماوي و20 ألف ليتر من الغازات السامة و8 آلاف ليتر من غاز الأنثراكس المكثّف. كما استطاعت اللجنة تفكيك 40 مؤسسة تصنيع حربي في العراق وإقفالها؛ وطبعاً كل هذا كان في طريق إضعاف العراق كدولة وتقوية اسرائيل التي كانت مسلحة بأضعاف ما ملكه العراق.

كما أنّ ريتر انتقد الكونغرس الأميركي الذي كان يمنح الدعم غير المحدود لتحضيرات الادارة الأميركية لغزو العراق في نهاية 2002 فقال: «لا أعتقد أنّ العراق يشكل خطراً على الادارة الأميركية يستحق الحرب. أنا شاهد من خلال عملي لعدّة سنوات كخبير رفيع في لجنة التفتيش عن الأسلحة في العراق أنّ اللجنة التابعة للأمم المتحدة قد حقّقت نسبة عالية جدّاً من النجاح في التخلص من الأسلحة العراقية وبنسبة 90 إلى 95 بالمئة. والأكيد أن أعضاء الكونغرس لا يهتمون بهذه الحقائق». ولم يكن ريتر الوحيد الذي استيقظ ضميره، إذ إنّ عدداً من مسؤولي الأمم المتحدة أيضاً استقالوا من عملهم في اللجنة بسبب الظلم الكبير الذي كانت توقعه على العراق.

وبين إعلان العراق عدم التعاون في أيلول/ سبتمبر 1998 والهجمة الأميركية البريطانية

في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، جرت عدة محاولات لإقناع القيادة العراقية بعودة المفتشين والتعاون معهم ولكنّها لم تؤدِ إلى نتيجة. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998، جاء تقرير بطلر الثاني الذي يدين العراق بأنّه لا يتعاون مع لجنة التحقيق ليزيد الطين بلّة. إذ إنّ الولايات المتحدة وبريطانيا حصلتا على نسخة منه قبل الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن ولم تنتظرا لكي يلتقي مجلس الأمن وينظر في التقرير ويدرس إمكانيات العمل الدولي المشترك، فاستندتا إلى القرار 1154 وشنّتا عملاً عسكرياً واسعاً ضد البلد المشلول. وكان بطلر على اتصال دائم بالبنتاغون الأميركي قبل أسبوع من الهجمة العسكرية الأميركية البريطانية. كما أنّ الواشنطن بوست كتبت أنّ الولايات المتحدة استعملت لجنة التفتيش للتجسس على العراق وهذا ما قاله العراق ونفته الادارة الأميركية. لقد كانت مهمات وعمليات لجان التفتيش الدولية كلها على نفقة العراق تقتطعها اللجنة مباشرة من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تسيطر عليه لجنة العقوبات في الأمم المتحدة، فكانت النتيجة أنّ اللجنة تخصّصت بالتجسس على العراق لمصلحة الولايات المتحدة وإسرائيل لتُستعمل فيما بعد لإلحاق المزيد من الأذى بالعراق.

وتحت اسم عملية ثعلب الصحراء، بدأت الطائرات سلسلة غارات على العراق يوم 16 كانون الأول/ ديسمبر 1998 استمرت حتى 20 منه. وكانت هذه العمليّة الأكبر منذ العام 1991 وهدفت إلى إلحاق المزيد من الضرر بالعراق، فأصابت صواريخها محطة تصفية النفط في البصرة بتهمة أنّ هذه المحطة يستعملها النظام لتهريب البترول. وأسفرت هذه الغارة عن مقتل 12 مدنياً. لقد أطلقت الولايات المتحدة في هذه العملية 300 صاروخ كروز كلفة كل واحد منها مليون دولار. والمهزلة كما ذكرت بعض وسائل الاعلام الأميركي أنّ وزارة الدفاع الأميركية توقّفت عن توزيع البطانيات المجانية على الفقراء داخل الولايات المتحدة لأنّ لجنة الكونغرس لم تلحظ هذا الإنفاق للسنّة الجديدة، وأنّ البنتاغون لن يحول أموالاً من ميزانية التسلح من أجل شراء بطانيات. هذا البرنامج الضروري لفقراء الولايات المتحدة كلّف 3.5 مليون دولار فقط في السنة، أي أقل من كلفة أربعة صواريخ كروز[1].

(1) "Blanket Policy Covers Homeless", Knight Ridder, 25 December 1998.

ومع أنّ هذا الهجوم على العراق في آخر 1998 وهجومات أخرى قبل وبعد هذا التاريخ تُعتبر جريمة بنظر القانون الدولي الذي يحرّم استهداف المنشآت الاقتصادية، ولكن المجتمع الدولي بات يقبل هذه الهجمات إلى حدّ أنّ الغارات الوحشية الأميركية على العراق أصبحت خبراً عابراً كل أسبوع وحقاً مكتسباً لواشنطن ولندن. هذا في الوقت الذي كان فيه الشعب العراقي ينهار ويموت من تداعيات العقوبات الاقتصادية فيندّد الرأي العام العالمي بما يحدث ولا يفعل شيئاً.

المهزلة المؤلمة كانت أنّ الولايات المتحدة هي التي حدّدت محتوى تقرير اللجنة الذي أدان العراق وهي التي استلمت التقرير الذي يفترض أن تقدّمه اللجنة إلى السكرتير العام كوفي أنان ومنه إلى سكريتارية مجلس الأمن، وهي التي قررت منفردة القيام بعمل عسكري من دون الرجوع إلى مجلس الأمن ثم نفذت قواتها هذا العمل. هذه الأفعال هي أسوأ من شريعة الغاب، فكانت نتيجة الهجوم أنّ العراق صرف النظر نهائياً عن أي عودة للجنة التفتيش إلى مزاولة مهامها، وأنّ أميركا هزأت من القانون الدولي ومن شرعة الأمم المتحدة. وبعد كانون الأول/ ديسمبر 1998، تزايدت الغارات الأميركية والبريطانية على العراق فأصبحت شبه يومية ولم تعد تنال سوى خبرٍ صغيرٍ في الصفحات الداخلية للجرائد أو في زاوية الأخبار الدولية المختصرة التي لا تحتاج إلى عنوان. ووصفت النيويورك تايمز هذه الغارات في أحد تقاريرها النادرة جداً عن معاناة العراق وجرائم الادارة الأميركية جاء فيه:

«منذ سنوات تقوم الطائرات الأميركية بقصف العراق بشكل منظم ومن دون نقاش عام. في الأشهر الثمانية الماضية قام الطيّارون الأميركيون والبريطانيون بـ 1100 غارة على 359 هدفاً في العراق. وهذا يعادل ثلاثة أضعاف رقم الهجمات التي وقعت في عمليّة ثعلب الصحراء في كانون الأول/ ديسمبر 1998، والتي استمرت أربعة أيام. وبالمقارنة فإنّ طياري الحلفاء شنّوا 1600 غارة في حرب يوغسلافيا التي استمرت 78 يوماً»[1].

(1) نيويورك تايمز 13 آب/ أغسطس 1999. في العام 1999 شنّت الولايات المتحدة حرباً على يوغسلافيا أسفرت عن سقوط نظامها ودخول دولة الصرب في فلك السياسة الأميركية.

إنّ هذه المقارنة التي أجرتها النيويورك تايمز تكشف أنّ حرباً فعلية كانت تقوم على العراق طوال سنوات وسط صمت دولي وتعتيم إعلامي. ولكن الخبر لا ينتهي هنا، لأنّ الغارات على العراق استمرت حتى نهاية 2001، عندما قررت الولايات المتحدة أن الوقت قد حان لاحتلال العراق وغزوه حتى تصل «جزمات رجال البحرية الأميركية إلى بغداد»[1]، حسب تعبير الرئيس بوش وكبار الادارة الأميركية.وعلى سبيل المثال بلغ عدد الطلعات الجوية الأميركية البريطانية خلال عام 1999 ستة آلاف طلعة أي أربعة أضعاف عدد الطلعات أثناء الحرب على يوغسلافيا. كما أطلقت هذه الطائرات 1800 صاروخ ودمرت 450 هدفاً. وفي العام 2000، ازداد عدد الغارات على العراق.

وفي تقرير جديد مستقل للجنة التفتيش أنسكوم عام 1999 ذُكر أنّ المفتشين قد نجحوا إلى حدّ بعيد في العثور وإزالة وتفكيك أسلحة الدمار الشامل العراقية، وبقيت ثمّة أمور صغيرة تتعلق ببرنامج الأسلحة البيولوجيّة. ولكن الحقيقة أنه في السنوات الخمس التي تلت هذا التقرير (أي حتى صيف 2003) لم يعثر المفتشون على أي سلاح دمار شامل في العراق. ولا حتى الجيش الأميركي استطاع العثور على أي أسلحة دمار شامل بعد سنوات من سقوط بغداد عام 2003. وحتى لو عُثر على أي أسلحة يوماً ما فإنها ستكون قليلة الشأن لا تشكل أي خطر على أحد، إلى درجة أنّ العراق لم يستعمل أي أسلحة أو صواريخ حتى في اللحظات الأخيرة لسقوط نظامه.

في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1999 أصدر مجلس الأمن القرار 1284 بطلب من الولايات المتحدة وبريطانيا يجدّد عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ويقدّم عرضاً على العراق بتخفيف الحصار إذا وافقت حكومته على مطالب جديدة حول نزع أسلحته. وتم التصويت على القرار والموافقة عليه على الرغم من امتناع روسيا وفرنسا والصين عن التصويت. وجاء هذا القرار ملغوماً كغيره من القرارات ضد العراق. فلقد وعد بتخفيف الحصار ورفع الحظر على الكميّة التي يصدّرها العراق من نفطه، ولكنه فرض قيوداً

---

(1) "We want actual boots on the ground", in Bob Woodward, *Bush's War*.

جديدة حول البضائع التي يمكن العراق استيرادها وزاد عدد السلع المحظورة التي اعتبرها الأميركيون مزدوجة الاستعمال. وأسّس القرار الجديد لجنة دولية جديدة هي لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتفتيش (UNMOVIC – United Nations Monitoring and Verification Commission). «أنموفيك». ونجحت الجهود الدولية على الأقل في تحسين الأمور بتعيين هانز بليكس الديبلوماسي السويدي النزيه رئيساً للجنة وإضافة بند يقول صراحة إنه يمكن رفع العقوبات عن العراق إذا أعلن تقرير أنموفيك أنّ العراق خال من أسلحة الدمار الشامل. ولكن حتى هذه الفقرة كانت في باطنها سلبية، إذ إنّها تكلمت عن فترة تجريبية للعراق بعد إعلانه خالياً من الأسلحة تقضي بمنحه إعفاءً لمدّة أربعة شهور قابلة للتجديد ما يربطه من جديد بامتحان دوري يخرق سيادته. والأسوأ أنّ القرار دعا أيضاً إلى عودة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة للتفتيش بعدما أنهت مهمتها قبل سنوات وأعلنت العراق خالياً من أي برنامج تطوير سلاح نووي. ذلك أنّ الولايات المتحدة ادّعت أنّ العراق قد استغل غياب المفتشين وزوال لجنة أنسكوم لكي يعيد بناء بعض برامج التسلح. وفي وجه هذا الزعم، ردّ هانز بليكس رئيس أنموفيك مراراً أنّه مقتنع بأنّ التصاريح المتكررة للولايات المتحدّة وبريطانيا حول سعي العراق إلى بناء أنظمة أسلحة الدمار الشامل لا أساس لها من الصحة وبعيدة عن الحقيقة ولا تخدم مصلحة السلم الدولي.

وعلّق سكوت ريتر المفتش الأميركي السابق على اللجنة الجديدة بأنّ التفتيش أصبح مهزلة الآن بعدما استطاعت اللجنة السابقة من تحقيق نسبة 99 بالمئة من النجاح في تصفية برامج الأسلحة العراقية. وأنّه سيتعجب إذا عُثر يوماً على أسلحة ذات شأن في العراق. وتصديقاً لكلام ريتر فإنّ العام 2002 شهد إصرار الولايات المتحدة على نزع أسلحة عراقية تقليدية لا تأثير لها ولا تملك أي مجال إستراتيجي. وحتى بعد احتلالها الكامل للعراق أصرّت أميركا أنّ العراق لا يزال يحتوي أسلحة دمار شامل وأنّها ستعثر عليها يوماً ما ولكن لا شيء من هذا القبيل كان صحيحاً.

لم يكن هناك داعٍ على الإطلاق لإطالة العقوبات والابقاء على لجنة التفتيش ولكن هذين السلاحين أصبحا قميص عثمان بيد واشنطن، وأي محاولة أو تلميح إلى ضرورة

إزالتهما كانت تطلق صفارات الانذار في أميركا كأمر غير مقبول على الاطلاق. فإذا قالت مصادر غربية موثوقة إنّ العراق لم يعد يشكل أي خطر على جيرانه، نفى الأميركيون ذلك، وإذا أعلنت وكالة الطاقة الدولية عن قرب صدور تقرير يعلن نظافة العراق عملت واشنطن على منع التقرير أو على التقليل من أهميّته. وحتى بعدما كشفت وسائل الاعلام في أول حزيران/ يونيو 2003، أنّ المخابرات البريطانية والأميركية كانت تفبرك القصص عن الأسلحة العراقية لتبرير الغزو، استمر جورج بوش الابن ورجاله في الحديث عن ضرورة مواصلة البحث عن الأسلحة التي لا بدّ أن يعثروا عليها يوماً ما.

دجل السياسة الأميركية

طوال سنوات الحصار، كان العراق يحاول دوماً الحصول على لائحة مطالب محدّدة من مجلس الأمن توصله إلى الخلاص أو إلى خارطة طريق تعطيه اعترافاً بأنّه يستحق رفع العقوبات. ولكن الغموض والتضليل بقيا سيد الموقف الأميركي. وحتى في العام 1998، كان مجلس الأمن مع رفع العقوبات باستثناء واشنطن وحليفتها لندن. لقد بات واضحاً أنّ هدف أميركا كان تغيير النظام في بغداد وتدمير دولة العراق حتى لا يعود لها شأن وليس القضاء على أسلحة الدمار الشامل. لقد صرّح بيل كليتون ومن بعده جورج بوش أنّ العقوبات ستبقى «طالما بقي صدّام في الحكم»، على الرغم من أنّ هذا الشرط لم يكن موجوداً في أي من قرارات مجلس الأمن حول العراق.

لقد كانت حجة البحث وإزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق للمحافظة على السلام الدولي، أكذوبة أميركا الكبرى، إذ إنّها لم تمانع أن تطور وتمتلك أي دولة أسلحة دمار شامل طالما أنّها صديقة لأميركا. إسرائيل مثلاً طورت سادس ترسانة نوويّة في العالم، وكانت تساعد نظام التفرقة العنصرية في أفريقيا الجنوبية على تطوير برنامجه النووي على عين واشنطن ومسمعها. ومن ناحية أخرى إنّ أميركا نفسها هي أكبر ناشر لأسلحة الدمار الشامل في العالم ولكن لم ينطبق عليها واحد في المئة مما عاناه العراق. فلقد نشر اتحاد العلماء

الذريين في الولايات المتحدة أن واشنطن خزّنت 12 ألف رأس نووي ومعدات نووية في 23 بلداً وفي القارات الخمس. كما أنّ الولايات المتحدة أكبر تاجر سلاح في التاريخ حيث مدّت بالأسلحة الفتاكة أنظمة دكتاتورية استعملتها لقتل شعوبها، ونشرت الجيش الأميركي أو مراكز أمنية في 180 بلداً حول العالم. والولايات المتحدة اعتبرت نفسها فوق القانون الدولي فلم تخضع لقانون الجنايات ولا لشرعة الأمم المتحدة ولا لبروتوكول كيوتو حول حماية البيئة ولا للمنظمة الدولية للطاقة الذريّة ولا لقانون البحار ولا لاتفاقيات جنيف حول شروط سلوك الجيوش في زمن الحرب. وأميركا استعملت الأسلحة الذريّة وأسلحة الدمار الشامل ضد المدنيين: أكثر من مئة ألف ياباني في هيروشيما وناكازاكي قُتلوا عندما قصفت الطائرات الأميركية المدينتين بالقنابل الذريّة، وملايين ماتوا قتلاً بالأسلحة الأميركية في فيتنام وكمبوديا وكوريا في الفترة من 1955 إلى 1975.

لقد اشتغلت البروباغندا الأميركية على رسم صورة نظيفة للولايات المتحدة كمدافع عن الشرعية الدوليّة المتمثلة بقرارات مجلس الأمن وبشرعة حقوق الانسان. فكانت الحكومة الأميركية تذكر الرأي العام العالمي أنّ العراق يخرق قرارات مجلس الأمن وأنّ حكومة العراق لا تحترم حقوق الانسان. ولكن نظرة إلى حلفاء أميركا حول العالم وخصوصاً في الشرق الأوسط حيث إسرائيل وتركيا والأنظمة العربية الفاسدة تُظهر أنّ معظم هذه الدول لا يحترم الشرعية الدولية ولا يعير أهميّة لحقوق الانسان. ولكن أميركا تبيع هؤلاء الحلفاء الأسلحة الاستراتيجية وتقيم معهم علاقات مربحة تدرّ على الشركات الأميركية والصناعة العسكرية الأميركية مليارات الدولارات. لقد دأب وزراء الخارجية الأميركية منذ العام 1990 (جيمس بيكر ومادلين آلبرايت وكولن باول) على مهاجمة «النظام الدكتاتوري في بغداد» وأسبغوا الكلام المعسول لدول أخرى في المنطقة في حين كان قسم حقوق الانسان في وزارتهم ينشر تقارير عن القمع والاستبداد في هذه الدول، صديقة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كمصر والسعودية ودول الخليج. وعلى سبيل المثال دعت الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 687 الذي شكل لجنة التفتيش أنّ هدف مجلس الأمن

هو خلق منطقة شرق أوسطية منزوعة من السلاح، ولكن سلوك الولايات المتحدة المعاكس لهذه الفقرة أدّى إلى إهمالها. وبالتالي أصبحت الولايات المتحدة أيضاً مخالفة لهذا القرار الذي استعملته لابقاء العقوبات على العراق لأنّها تدعم اسرئيل مدجّجة بالسلاح النووي.

وعكس ما تذيع أميركا عن نفسها، فإنّ نسبة المساعدات الاقتصادية إلى الدول الفقيرة لا تشكل أكثر من نسبة ضئيلة جدّاً من ناتجها القومي. ومن أولى بالمساعدة أكثر من جيران الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية؟ في العام 1998 أصابت أعاصير استوائية شديدة دولة هندوراس فقتل وجرح عشرات الآلاف وشرّد أكثر من مليون مواطن. وكانت حاجة الدولة الفقيرة إلى طائرات الهليكوبتر كبيرة جدّاً لنقل المصابين وإعانة المناطق المنكوبة وإنقاذ العائلات المعزولة وسط المياه. المفارقة كانت أنّ المكسيك الفقيرة نسبيّاً والتي يهاجر سكانها إلى الولايات المتحدة للعمل، قدّمت 16 طائرة هليكوبتر في حين قدّمت الولايات المتحدة 12 طائرة. في العام نفسه كانت الولايات المتحدة تنقل عشرات الطائرات و الـ ب 52 وغيرها إلى الشرق الأوسط لاستعمالها ضد العراق.

كما أنّ إسرائيل حليفة أميركا الأولى في المنطقة خالفت أكثر من 50 قراراً لمجلس الأمن منذ العام 1947 وقتلت مبعوثي الأمم المتحدة واجتاحت أراضي الغير بالقوة وخرقت الاتفاقات الدولية وبنت ترسانة نووية من 200 صاروخ ذرّي وطردت شعباً كاملاً من أرضه واستوطنتها، ولكنّها معفية تماماً من أي ملاحقة. وفور سقوط بغداد عام 2003 صبّ المسؤولون الأميركيون حمم تصريحاتهم على سورية وإيران بتهمة حيازة أسلحة الدمار الشامل. وعندما دعت سورية إلى تنفيذ بقيّة بنود القرار 687 وخلق شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، نهرها دونالد رمسفلد وزير الدفاع الأميركي وزار كولن باول وزير الخارجية الأميركي دمشق يهدّد ويتوعد بشار الأسد أنّ العالم قد تغيّر بعدما أصبح الجيش الأميركي على حدود سورية، يملي على دمشق شروط الحاكم الجديد للعالم.

وحتى منطق أنّ العراق بامتلاكه أسلحة استراتيجية بات يشكل خطراً على جيرانه،

لم يعد وارداً بعد أواسط التسعينيات. فالحرب التي انتهت مع إيران عام 1988، تعلم منها العراق درساً قاسياً ومرّاً وقرر أنّها لن تتكرر أبداً. وعلى أي حال كانت حرباً بالواسطة عن الغرب دخلها العراق بدعم أميركي وغربي واضح وشاركت فيها الولايات المتحدة بشكل مباشر؛ فالعراق لم يهدد تركيا سابقاً ولم يكن خطراً عليها أبداً، لا بل تعاون البلدان في القمع المشترك لأكرادهما. كما أنّ الكويت التي غزاها العراق عام 1990 أُخرج منها بثمن باهظ جدّاً. والسعودية كانت هدفاً سهلاً للعراق عامي 1990 و1991 ولكنه لم يستغل الفرصة ويجتاح السعودية وهذا ما أكده أكثر من مسؤول أميركي في أنّ العراق لم يكن أبداً في وارد اجتياح السعودية. ويقي من جيران العراق الذين تخاف عليهم أميركا دولة إسرائيل البعيدة نسبيّاً والتي تعرضت لصواريخ سكود تقليدية باهتة أطلقها العراق القوي نسبياً عام 1991. هنا بيت الداء في العوامل الأميركية إذ إنّ هذه الصواريخ التي وصلت تل أبيب كان من الممكن أن تحمل رؤوساً بيولوجية أو كيماوية أو في وقت لاحق رؤوساً نووية. هذه الاحتمالات شغلت حلفاء اسرائيل في واشنطن وبقيت مصدر ذعر مستقبلي لاسرائيل.

إذا كان لسان حال المواطن العربي في الشارع حول سبب أميركا الحقيقي لغزو العراق يقول «النفط وإسرائيل»، فهذا القول صحيح جدّاً. إذ بعد غزو العراق وتدميره، بدا وكأنّ ثمّة مقايضة أو «تجرة» بالتعبير اللبناني، بين الولايات المتحدة والأنظمة العربية حول تدمير العراق واحتلاله مقابل حلّ عشوائي للقضية الفلسطينية.

كما أنّ أميركا وبريطانيا اعتمدتا سياسة النفاق تجاه الأكراد. لقد فرضتا حظراً جويّاً على شمال العراق عام 1991 بحجة حماية الأكراد من «بطش صدّام». ولكنهما سمحتا للنظام باستعمال الأسلحة البيولوجية ضدهم عام 1988 وسمحتا دوماً للجيش التركي بمطاردة أكراد تركيا وقتلهم داخل العراق وفي شرق تركيا من 1970 وحتى اليوم. لقد رأت السياسة الأميركية أنّه كان من الضروري حماية أكراد العراق من صدّام ولكنها رأت أيضاً أنّه كان من الضروري دعم تركيا في حربها ضد أكرادها هي لأنّ تركيا كانت جزءاً من منظومة حماية

مصالح أميركا الحيوية في المنطقة ضد روسيا. وكانت تركيا تسمح للولايات المتحدة باستعمال قاعدة أنجيرلك لطلعات الطيران لضرب العراق وهي مخلصة لأميركا منذ انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية لتكون الشوكة في خاصرة الاتحاد السوفياتي المجاور.

لقد ادّعت الولايات المتحدة أنّه منذ هجوم كانون الأول/ ديسمبر 1998، لم يعد يحصل إصابات بين المدنيين في العراق. ولكن المقاتلات الأميركية والبريطانية قامت بآلاف الطلعات فوق العراق في الفترة الممتدة من كانون الأول/ ديسمبر 1998 وحتى أوائل العام 2003. هذه الطلعات كانت دوماً خارج القانون ولم يسمح بها أي قرار من مجلس الأمن. واستناداً إلى مكتب الشؤون الانسانية في الأمم المتحدة، قتلت هذه الطائرات مئات المدنيين في العراق وجرحت الآلاف. مثلاً في 25 كانون الثاني/ يناير 1999، سقط صاروخ كروز أميركي في منطقة سكنية في البصرة قتل عشرة أشخاص وجرح عدداً كبيرا من المواطنين. كما أنّ الطائرات التركية، الحليفة للولايات المتحدة قصفت المناطق الكردية في شمال العراق كما تشاء. وعادة ما كانت الغارات الأميركية تؤخر أعمال الاغاثة التي كانت تقوم بها فرق الأمم المتحدّة التي كانت تلغي جولاتها في المناطق التي تغير عليها الطائرات العسكرية. لكن على الرغم من أنّ العراق اتكل بشكل أساسي على تصدير النفط لتقديم الطعام لشعبه، إلّا أنّ القصف المستمر للمنشآت الاقتصادية ومنها محطات تكرير ونقل البترول أحدثت خفضاً كبيراً في قدرة العراق على إنتاج كميات كافية.

لقد تحدّث هانز بليكس رئيس أنموفيك مراراً عن سعي الادارة الأميركية إلى تشويه سمعته، حتى أنّه اتهم علناً قبل مغادرته منصبه في آخر حزيران/ يونيو 2003 «مسؤولين أميركيين بأنّهم مارسوا الضغط عليه خلال تولّيه مهمة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق ولم يكفّوا عن وضع العقبات في طريقه. وبأنّ هناك من يشوّه صورته ويشنّع بسمعته في واشنطن. هؤلاء الأوغاد القذرون ينشرون كل الأمور ويزرعون الأمور السيئة في الاعلام». وكان بليكس يكرر السؤال: «ماذا لو ذهبنا إلى الحرب على العراق ثم اكتشفنا أنّه

لا وجود لأسلحة دمار شامل ذات شأن تبرر خوضها؟»[1]. وقال أيضاً إنّه «تعرّض لإهانات على مستوى كبير من الدناءة. كانت علاقاتي بهم جيّدة بشكل عام ولكن ما أن لاح احتمال الحرب على العراق حتى بدأت واشنطن ممارسة ضغوط على المفتشين لتكون مضامين تقاريرهم أكثر إيذاء للعراق». لقد اتهم بليكس الادارة الأميركية بأنّها «تعتبر الأمم المتحدة سلطة دخيلة وأنّها لا تجد مانعاً في زوالها».

---

(1) *The Guardian*, 10 June 2003.

الفصل العاشر

سقوط بغداد

طبعاً الناس لا يريدون الحرب.. ولكن على الرغم من كل شيء فإنّ حكام البلد هم من يقررون سياسته، ومن السهل جدّاً جرجرة الشعب إلى الحرب.. كل ما تحتاج قوله هو أن تقنعهم أنّهم يتعرضون لهجوم وتهديد خارجي ثم تتهم المسالمين من الشعب بأنّهم بلا شرف ويعرّضون الوطن للخطر، فتقمع أي معارضة للحرب. وهذا الأسلوب هو نفسه في أي بلد في العالم تريد حكومته افتعال حرب.

هرمان غورينغ، Hermann Wilhelm Göring, Reichsmarschall قائد الجيوش النازية في الحرب العالمية الثانية ونائب هتلر.

طوال سنوات ما قبل الغزو شنّت الإدارة الأميركية يعاونها في ذلك الإعلام الأوروبي والعربي وكذلك جيش من الديبلوماسيين و«الخبراء»، حملة إعلامية شعواء ضد العراق بأنّه يمتلك ويصنّع أسلحة دمار شامل ويشكل «خطراً حاضراً وداهماً» ليس على أمن اسرائيل والنفط العربي فقط بل على سائر «الديمقراطيات الغربية». وبعد احتلال أميركا للعراق تمّ تعيين فريق برئاسة مسؤول المخابرات الأميركية دايفيد كاي للبحث عن تلك الأسلحة المزعومة. ولكن بعد ستة أشهر من البحث خرج كاي ليعلن أنّ لا أثر لأي أسلحة

على الإطلاق، مستعيداً ما سبق وأكده ألف خبير أسلحة أميركي نبشوا العراق زاوية زاوية خلال السنوات السابقة. ولكن لماذا القلق فترسانة البروباغندا الأميركية خصبة الخيال، ذلك أنّها أرفقت التهمة الأولى بادّعاء أنّ نظام البعث في العراق هو وراء هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2011 على نيويورك وواشنطن وأنّ الإدارة الأميركية يجب أن «تعاقب صدّام» على فعلته هذه حتى لا يفعلها مرة ثانية، فخرج أيضاً مئات الخبراء والعسكريين والمحللين ومنهم فؤاد عجمي يؤكدون هذا الادعاء ويحرضون على غزو العراق. وهنا أيضاً «من فمك أدينك. إذ خرج بوش الابن في أيلول/ سبتمبر 2003 بعد ستة أشهر من الغزو يؤكد أنّ «لا دليل لدينا على ضلوع صدّام حسين في هجمات 11 أيلول/ سبتمبر». فماذا نفعل إذن عندما يخرج استطلاع للرأي العام الأميركي يؤكد أنّ 70 بالمئة من الأميركيين مقتنعون أنّ صدام هو وراء هجمات 11 أيلول/ سبتمبر؟ حسناً بقي ادّعاء ثالث (يمارس أثناء كتابة هذه السطور ضد سورية) أنّ صدّام هو دكتاتور شرس يقمع شعبه ويشكل خطراً على جيرانه وكارثة على بلده وهذا الوضع لوحده يلزم الاسرة الدولية بالتخلص منه[1]. طبعاً كان يمكن استنباط أسباب كثيرة لغزو العراق ولكن ما يهم هنا هو أنّ سلوك الولايات المتحدة يؤكد النمط النازي في خلق ظروف الحرب وشنّها والذي شرحه هرمان غورنغ أعلاه.

الحجة الإعلامية لغزو العراق

في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، قام إرهابيون بخطف أربع طائرات مدنيّة ضخمة وقادوها لتنفجر في مركز التجارة العالمي في نيويورك وفي مبنى البنتاغون في واشنطن. وسقطت الطائرة الرابعة في ريف ولاية بنسلفانيا المحاذية لولاية نيويورك. أسفر هذا الهجوم عن سقوط آلاف القتلى، بينهم لبنانيون وكنديون، وأحدث خسائر اقتصادية للولايات المتحدة قُدّرت بمئات المليارات من الدولارات. وكان ردّ الادارة الأميركية إعلان بداية الحرب على

(1) Slavo Zizek. *Iraq: The Borrowed Kettle*. London. Verso books. 2004. pp.1-2.

الارهاب مفتتحة معركة استمرت سنوات. وقبل نهاية العام 2001 غزت الولايات المتحدة أفغانستان وغيّرت نظامها، ثم استعدت لغزو العراق.

ونسارع إلى القول منذ البداية أن لا علاقة للغزو الأميركي للعراق بحرب بوش على الارهاب، على الرغم من حملات التهويل التي مارستها وسائل الاعلام الأميركية وتبنّاها بعض الاعلام العربي عن حربٍ مزعومة تشنّها أميركا ضد هذا الارهاب التلفزيوني الذي لم نرَ منه سوى قمع لحركة التحرير الوطنية في فلسطين على يد شارون ثم غزو أفغانستان ثم منح الصلاحيات لبعض الدكتاتوريات في العالم لضرب معارضاتها المحلية تحت شعار محاربة الارهاب. لقد صنّفت الادارة الأميركية ومنظروها كل عنف سياسي لا ترضى عنه أميركا إرهاباً، وصارت كل دولة لا ترضى بالقيادة الأميركية للعالم حليفةً للارهاب ومصنّعة محتملة للأسلحة البيولوجية والكيماوية وأسلحة الدمار الشامل ويجب معاقبتها. أما الارهاب الحقيقي الذي تمارسه اسرائيل في فلسطين أو تركيا ضد الشعب الكردي، وأما أسلحة الدمار الشامل التي تملكها اسرائيل، فكل ذلك من الأدبيات المحرمة التي لا يجوز استجلابها.

الدليل على عدم وجود علاقة للغزو الأميركي للعراق بحرب واشنطن ضدّ الارهاب، هو أنّ الحرب الأميركية على العراق كانت قد بدأت فعلاً عام 1991، أي قبل عشرة أعوام. وما الغزو عام 2003 سوى استكمال لها وليس نتيجة لـ11 سبتمبر. لقد شنّت أميركا أربع حروب متالية ضد العراق منذ كانون الثاني/ يناير 1991، انتهت بسقوط بغداد في 9 نيسان/ أبريل 2003. وهذه الحروب هي: حرب الخليج وتدمير البنية التحتية المدنيّة العراقية، حرب الاستنزاف الطويلة والتي يمكن اختصارها بأنّها تعاون استخباراتي بين لجان التفتيش الدولية والقوى الأميركية والبريطانية المرابطة في تركيا والخليج لقصف العراق كل بضعة أيام ولمدّة 12 سنة. وحرب العقوبات الجماعية الخطيرة التي ابتدأت في آب/ أغسطس 1990 وانتهت في أيار/ مايو 2003، بعدما أعادت العراق إلى العصر الحجري وأفنت حياة مليون و500 ألف عراقي. أما الحرب الرابعة فهي الغزو الذي بدأ ليل 19- 20 آذار/ مارس 2003 وانتهى في 9 نيسان/ أبريل 2003 باحتلال أميركي - بريطاني كامل للعراق. ولم تكن الحرب الأخيرة

خاتمة أحزان العراق لأنّ الأفق بعد 2003 استمر ملبداً بالمقاومة وبشبه حرب أهلية طائفية، وإن كانت أماني الشعب العراقي مخلصة لبناء دولة ديمقراطية عصرية بعد زوال الاحتلال عام 2011.

كتاب بوب وودوارد، مراسل صحيفة الواشنطن بوست والمقرب من البيت الأبيض ومن أصحاب قرارات الحرب والسلم في أميركا[1]، يصف تداعيات الأحداث الارهابية وكيف عمل بوش الابن مع نائبه ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفلد ونائب وزير الدفاع بول ولفوفتز ووزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ورئيس وكالة المخابرات الأميركية جورج تينت، لتخطيط غزو أفغانستان وتنفيذه. فيتحدث وودوارد عن عدم علاقة العراق بحرب الارهاب استناداً إلى سلسلة مقابلات مع هذه الشخصيات الكبرى وساعات طويلة أمضاها مع جورج بوش. يكتب مثلاً: «كان البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) يخطط للحرب على العراق لعدّة شهور قبل هجمات أيلول/ سبتمبر 2001» فالكونغرس شرّع غزو العراق في عهد بيل كلنتون عام 1998 [2]. وفي اجتماع ضم هؤلاء السبعة في البيت الأبيض يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2001، سأل ولفوفتز، مدعوماً من رمسفلد عمّا إذا أمكن استغلال الهجوم الارهابي على أميركا لبدء حرب على العراق تنتهي باحتلاله. ولكن باول أصرّ على إنهاء مسألة بن لادن وتنظيم القاعدة والطالبان أولاً قبل التوجّه نحو العراق. وفي اجتماع آخر للمجلس الحربي مع بوش، شرح باول: «إذا لم نبدأ الحرب على العراق قبل 11 أيلول/ سبتمبر 2001 فلماذ نشنّها الآن والغضب ليس على العراق بل على الارهاب. لا أحد سينظر إلى العراق ويقول إنه مسؤول عن هجمات 11 سبتمبر. يمكننا أن ننظر إلى دول أخرى داعمة للإرهاب مثل إيران وسورية ولكن حتى هناك من الصعب العثور على رابط مع هجمات سبتمبر»[3].

---

(1) Bob Woodward, *Bush's War*, 2003, p. 49.

(2) قانون تحرير العراق الذي صدّق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية 99 مقابل صفر أصبح السياسة الرسمية للولايات المتحدة، ودعا إلى تغيير النظام في بغداد.

(3) Woodward, p. 87.

بعد إزالة الأسباب السطحية لغزو العراق، يبقى أنّ الغزو كان تخطيطاً وتصميماً أميركياً واضحاً سعى إلى جلب احتياط نفطي كبير تحت سيطرة واشنطن، إضافة إلى هدف جيوسياسي يتضمن إزالة قوة عربية أخرى من النزاع العربي الاسرائيلي كما أُخرجت مصر عام 1979 وتأكيد الهيمنة الأميركية في العالم كقوة عظمى وحيدة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي[1].

- لقد ظهرت تحليلات في الصحافة العربية البترولية إبان الغزو الأميركي للعراق في نيسان/ ابريل 2003 تقول إنّ الغزو لا علاقة له بالنفط. ولكنها كانت تحليلات غير مقنعة تحاول إقناع الرأي العام العربي (إذا وُجد) أنّ واشنطن تقرأ في كتاب حقوق الانسان أنّ الغزو هو لتحقيق الديمقراطية والتخلص من النظام العراقي كخطر إقليمي يهدد جيرانه بأسلحة الدمار الشامل، وأنّ الغزو هو لمساعدة شعب العراق في استعادة ثروته. ولكن الأوهام شيء والحقائق على الأرض شيء آخر:

ألم تكن كوريا الشمالية أكثر خطراً من العراق البائس؟ ألم تعلن عام 2003 أنّها تملك أسلحة نووية وأنّها مستعدة لاستعمالها، وأنّها تعرّض لخطر مباشر ليس اليابان فقط بل أكثر من مائتي ألف جندي أميركي يرابطون في كوريا الجنوبية وضمن نطاق صواريخ الشمالية؟ لقد صرّح بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع الأميركي لمجلة «Vanity Fair» الأميركية[2] ما يلي: «لأسباب بيروقراطية، اتفقنا على أنّ تبرير الحرب على العراق سيكون أسلحة الدمار الشامل، لأنه السبب الوحيد الذي يتفق عليه الجميع». وبعد أسبوع من هذا التصريح أي في 4 حزيران/ يونيو 2003 سُئل ولوفوفتز في قمة أمنية آسيوية في سنغافورة لماذا عاملت أميركا قوة نووية مثل كوريا الشمالية معاملة مختلفة عن العراق الذي لم يُعثر فيه على اسلحة دمار شامل. فأجاب: «فلننظر الى الأمر ببساطة. الفارق الأساسي الأهم بين كوريا الشمالية

---

(1) Anthony Arnove, Iraq: *The Logic of Withdrawal*, New York, The New Press/Norton, 2006, pp. 1-13.

(2) Vanity Fair 28 May 2003.

والعراق هو أنّه من الناحية الاقتصادية لم يكن لدينا خيار آخر في العراق: العراق يسبح على بحر من النفط»[1].

- ومن ناحية أخرى، أليست اسرائيل هي الخطر، كل الخطر، على جيرانها في الشرق الأوسط، تهدّد السلم العالمي باحتلالها أراضي الغير، وامتلاكها مائتي صاروخ نووي وأسلحة دمار شامل وقدرتها على الفتك بأي بلد عربي ساعة تشاء؟ ألم تمارس اسرائيل القتل المجاني ضد الشعب الفلسطيني الأعزل منذ 1947 وضد الشعب اللبناني خلال 30 عاماً؟

الاقتصاد الأميركي عشيّة الغزو

«مصلحة أميركا من مصلحة جنرال موتورز»، شعار أطلق منذ نصف قرن لدى وراثة الولايات المتحدة التركة الامبريالية التي خلفها أفول بريطانيا وفرنسا عن المسرح الدولي في الخمسينيات من القرن العشرين. ولقد أصبح هذا الشعار أكثر حضوراً بعد انهيار المنظومة الاشتراكية عام 1990 وتبوّء واشنطن مرتبة الدولة الأولى في العالم. وأصبحت مصلحة أميركا من مصلحة عشرات الشركات العالمية الأميركية التي جابت العالم بحثاً عن الأرباح والثروة، حتى استقطبت رأسمالاً مايأً وبشرياً وتقنياً يؤمّن لها سنويّاً ثلث الناتج العالمي القائم والذي بلغ 30 ألف مليار دولار عام 2002.

بفضل الرغبة في السيطرة بالقوة على العالم وجعل القرن الحادي والعشرين «قرناً أميركيّاً»، أصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا حصوناً منيعة وصلت إلى «البرانويا» والرعب الشديد المرتبط بالخوف المشترك من الإرهاب والسعي إلى جواب عن سؤال «لماذا يكرهوننا» (قال بوش الابن: يكرهوننا لأننا نتمتع بالحرية والرفاهية، أي أنّه عامل الحسد). لقد قررت واشنطن مواجهة العالم باستعمال القوة العسكرية وباتت خلال سنوات تقوم بأعمال عسكريّة شملت كل القارات تقريباً: آسيا، أفريقيا، أوروبا، وأميركا اللاتينية،

(1) *The Guardian*, June 5, 2003.

وخلافاً لاحتمال أن تصبح أميركا دولة كبرى في نظام دولي متعدد الرؤوس بعد انتهاء «الخطر» السوفياتي (المبالغ به في حينها) فإنّ واشنطن استغلت الفرصة لتطوير سيطرتها على العالم عبر تفوّقها العسكري الساحق على كل أمم الأرض.

كانت مصالح الشركات النفطية في مقدمات النشاط السياسي الأميركي في عدّة دول لها علاقة بالنفط. ومن هذه العلامات تصريح مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا أثناء المؤتمر الاسلامي عام 2003:

«تعرّضت ماليزيا في الفترة الماضية إلى حملة إعلامية معادية وذلك كلما برزت خلافات وتباينات بينها وبين شركات النفط العالمية، أملاً في انتزاع تنازل ماليزي لمصلحة هذه الشركات عبر الرضوخ لشروطها التي تلائمها. وكانت العادة ألا تتوقّف هذه الحملات الاعلامية المناهضة إلا بعد حصول هذه الشركات على شروطها».

كما أعلنت بناظير بوتو رئيسة وزراء باكستان السابقة أنّ شركة النفط الأميركية «يونوكول» كانت وراء سقوط حكومتها. وهذه الشركة قريبة من الادارة الأميركية وخصوصاً من وزارة الدفاع والمخابرات المركزية ومرشحة لنقل الغاز من دولة تركمانستان في آسيا الوسطى عبر أفغانستان إلى باكستان والشرق الأقصى. كما أنّ حامد كرزائي الذي أصبح رئيساً لأفغانستان بعد سقوط نظام طالبان عام 2002، وزالماي خليل زاده مستشار الرئيس بوش إلى أفغانستان ثم مبعوثه إلى «أحرار العراق» في شمال العراق، كانا أفغانيين موظفين في شركة «يونوكول». فكان من أسباب الحرب على أفغانستان في نهاية 2001، رفض حكومة الطاليان عرض شركة يونوكول الأميركية وتفضيلها شركة بريداس الأرجتينية للعمل في أفغانستان. كما أنّ محاولة اغتيال رئيس تركمانستان صابر نيازوف لها علاقة بمصالح الشركات العالمية لحثّ تركمانستان تقديم تنازلات في مشروع نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز التركماني عبر أنبوب يمر في أفغانستان طوله 1500 كلم وكلفته مليارا دولار. وهنا تضاربت المصالح العالمية وظهرت المصلحة الأميركية: روسيا لا تريد الأنبوب لأنّه يقلّص ريع الأنابيب التي تمر في أراضيها، وبريطانيا لا تريده لأنّها تفضل أن يمر عبر إيران. وأميركا تريده أن يمر عبر

أفغانستان وباكستان. ثم تتشابك خطوط الغاز في وسط آسيا أكثر، مع سعي إيران لمدّ أنابيب غاز من أراضيها إلى الهند عبر الباكستان، في حين تفضل الهند تمرير هذه الأنابيب تحت مياه البحر العربي وعدم المرور عبر الباكستان خصمها التاريخي.

لقد قامت بريطانيا بدور الشرطي الأمين للخليج حتى العام 1971، مع استقلال آخر محميّاتها العربيّة. ولذلك بدأت الولايات المتحدة منذ السبعينيات بزيادة قواتها باستمرار في المنطقة للحصول على مصادر دائمة وآمنة من النفط. وكانت تتكل على حلفائها المحليّين ضد أي عمل قومي محلي يهدّد مصالحها. ولكن سقوط الشاه محمد رضا بهلوي وقيام جمهورية اسلامية في إيران، وسياسات عدّة دول عربية مرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي والصعود العسكري لعراق لا يخضع تماماً لولشنطن، كل هذه العوامل أقنعت الادارة الأميركية بأنّ الوقت قد حان لعودة الامبريالية المباشرة وديبلوماسية المدفع (Gunboat Diplomacy).

إن الهيمنة الأميركية على النفط تعني قدرتها على التحكم بمعاش الشعوب فتكرر عمليّة الافلاس التي قامت بها ضد الاتحاد السوفياتي. ففي الثمانينيات سعت أميركا إلى تخفيض أسعار البترول إلى الحضيض مما تسبّب في تقلّص عائدات روسيا من النفط والوصول إلى وضع اقتصادي صعب.

هذه كانت ملامح العالم بما فيه العالم العربي عشيّة الغزو الأميركي للعراق. وهذا يكشف هزال الكلام عن أي سبب آخر لا يمكن أن يكون أكثر من غطاء دعائي للهيمنة الاقتصادية. فالعالم تديره المصالح الاقتصادية وليس المثل العليا وهذه المصالح ليست مطلقة وكأن الدول الغنية تسيرها مصالح مشتركة وعائلات قديمة. بل هناك نظام ديناميكي رهيب ومعقّد من المصالح الاقتصادية والصناعية والعسكرية وضمن هذا النظام هناك تحالفات وتكتلات؛ وهو يتجاوز الديموقراطية والحرية ويصبح معرّفاً بذاته انطلاقاً من العبارة Raison D'Etat التي أطلقها لويس الرابع عشر ملك فرنسا. ومن هنا حذر إدواردو

غاليانو من الأورغواي بأنّ «ما شهدناه في مأساة العراق هو نموذج المرحلة القادمة من الاستبداد العالمي وشريعة الغاب العالمية التي نعيشها».

ولا يمكن النظر إلى حرب أميركا على العراق بمعزل عن مصالحها الاقتصادية لسببين: الأول هو حاجة النظام الاقتصادي المعولم إلى الأمن والاستقرار أكثر من أي زمن مضى. والثاني هو تأمين مصادر الطاقة النفطية والأسواق لبضائعها والتمويل لاقتصادها. ومن هذا المنطق لا يعدو دور البنتاغون في الإعداد للحرب إلا تفصيلاً في جملة مكونات صناعة القرار في واشنطن والتي تمر بدراسات وأبحاث وملفات في الشؤون الاقتصادية كافة. وليس مصادفة أنّ كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس بوش الابن خرجت من مجالس إدارة شركة شيفرون النفطية الأميركية حيث أدّى نجاحها هناك إلى تسمية إحدى ناقلات النفط التي تملكها الشركة باسمها. كما أنّ ديك تشيني نائب بوش كان رئيس شركات كبرى منها شركة هاليبرتون.

ضربت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الاقتصاد الأميركي وأحدثت هزّة عالمية. قبل ذلك انقسم العالم فريقين: الأول، ولا يشكل أكثر من عشرة في المئة من سكان الكرة الارضية ينعم باستقرار ورفاهية ومستوى معيشة مرتفع ومقيم إجمالاً في اميركا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان وبعض جنوب آسيا. والثاني يشكل ثمانين في المئة من سكان العالم ولا ينعم بالاستقرار والرفاهية ولا تزيد حصته من الاقتصاد العالمي على 15 في المئة، غارق في حروب أهلية وأزمات اجتماعية وفقر وجوع وأمراض وحركات متطرفة وتلوث وكل ما يمكن أن يعطل الحياة. قبل 11 أيلول/ سبتمبر كانت أميركا، ومعها الدول الصناعية تسير نحو ركود اقتصادي وسط محاولات تلافي ذلك بخفض أسعار الفائدة والضرائب وضخ المال عبر الفائض في الميزانية الفيديرالية. وبعد 11 أيلول/ سبتمبر تلقى الاقتصاد الاميركي ضربة في ثقة المستهلك والمستثمر معاً.

لقد أصابت الضربة الارهابية مدينة نيويورك القلب المالي للعالم، وذهب ضحيتها آلاف الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية، وتعطلت الحياة الاقتصادية في

أميركا لأيام عدة فأقفلت المطارات وأسواق المال، وأصيب المستهلك الاميركي بحالة هلع واضطراب هائلين. وسبق الهجمات مرحلة اقتصادية صعبة، فقد عانت أسواق الاسهم الأميركية من هبوط حاد منذ كانون الثاني/ يناير 2001 بلغت على الورق 4000 مليار دولار[1] في حين كانت كل المؤشرات الاقتصادية سلبية في الفصلين الأولين من العام. فالانتاج الصناعي هبط بشكل متواصل في الأشهر العشرة التي سبقت أيلول/ سبتمبر، وهذا غير مسبوق منذ عام 1960. وبلغ حجم تقلص الانتاج الصناعي حتى نهاية آب/ أغسطس 4.8 في المئة، كما تقلص انتاج الصناعات التكنولوجية بنسبة 7.2 في المئة. لذلك لم يكن ممكناً تفسير الانحدار الاقتصادي الأميركي بأنه جاء جراء الضربة لأنه كان استمراراً لحركة الهبوط العامة في النشاط الاقتصادي. ولعل أهم مشكلة عانت منها اميركا في الاشهر التي تلت الضربات كانت استعادة ثقة المستهلك والمستثمر الأميركي. لقد تدخل الاحتياط الفيديرالي (المصرف المركزي الاميركي) بفاعلية قبل إعادة فتح بورصات نيويورك بعد أيام من الهجمات بخفض الفائدة بحسم 50 نقطة أساس، ومع ذلك كانت الاسواق تقفل على هبوط جدي كل يوم تقريباً طوال ذلك الاسبوع. كما واصل الاحتياط الفيديرالي بفروعه ضخ مليارات الدولارات لتحسين السيولة واشعار المواطن الاميركي والمؤسسات الاقتصادية بالثقة والتوازن.

في 2002 استمر الوضع الاقتصادي الصعب، وكان الطيران المدني الاكثر تضرراً لبضعة أشهر. فالسفر بالطائرة تراجع، وأسفرت الاعمال العسكرية في الشرق الاوسط ووسط آسيا (غزو أفغانستان، تفجيرات بالي، التحضير لغزو العراق، إلخ) الى ارتفاع اسعار النفط، وبالتالي تأذت الصناعات الكيميائية والبلاستيكية التي ترتبط تكلفتها بسعر الوقود. ورافق تداعيات الحدث انخفاض ثقة المستهلك الاميركي وبالتالي انخفاض الإنفاق الخاص على

---

(1) إن انهيارات اسعار الاسهم في البورصات كان بعضها نفسياً ولذلك فإنّ تصحيحاً ايجابياً طرأ وأعاد ضخ المال الى الشركات التي حولتها الى الاستثمار. وقد أكد المسؤولون الاميركيون أنّ «من باع اليوم بكي بعد سنة، ومن اشترى اليوم ضحك بعد سنة».

البضائع والخدمات الاستهلاكية. ولكن في المقابل تحسنت الصناعة العسكرية وصناعة المواد الغذائية والادوية والتبغ أي القطاعات التي تنتعش تقليدياً في زمن الازمات. إنّ اميركا تنتعش في الحروب حيث تتحسن الصناعات العسكرية والتكنولوجيا ويزيد الانفاق، ومثل هذا حدث في الازمة الكوبية عام 1962 مع الرئيس جون كينيدي، وفي حرب فيتنام عام 1967 مع الرئيس ليندون جونسون. كما أنّ حلفاء أميركا في حرب الخليج عام 1991 قدموا التزامات مالية لا يستهان بها.

ولكن النفقات الحكومية والسياسة المالية أدّتا الى تضخم غير صحي دفعت ثمنه أميركا ركوداً وافلاسات في 2001 و2002.

كما أن اميركا دخلت في نفق التحول الى نظام أمني متشدد بنفقات باهظة. وهذا العامل لم يساعد في تحسين ثقة المستهلك لأن الحرية في اميركا خلال القرن العشرين أطلقت الابداع الفني والعلمي والثقافي، وأطلقت العنان لاستهلاك هائل للماديات.

إنّ الترابط العضوي في الاقتصاد العالمي يعني حتماً حصول تداعيات في دول عدة جراء التطورات في الولايات المتحدة. خصوصا وأنّ نيويورك هي قلب العالم المالي والبارومتر الذي تقاس به اليابان واوروبا الغربية. والقدرة الهائلة للولايات المتحدة على الارتداد ونفض الكارثة لا يعني عدم اكتراثها للمعنى المعنوي للضربة.

شهد الاقتصاد الأميركي قبل غزو العراق عام 2003 هبوطاً في أرباح الشركات والاستثمارات وسقوطاً في الأسواق المالية والبورصة لم تشهد له البلاد مثيل منذ الانهيار الاقتصادي عام 1929 حسب نشرات مصرفية كتلك التي أصدرها بنك ناسيونال الكندي[1]. وعلى سبيل المقارنة فقد انحدر العائد الحقيقي على معدّل فائدة بنك الاحتياط الأميركي (المصرف المركزي في الولايات المتحدة) من 11 بالمئة عام 1933 إلى أقل من واحد بالمئة عام 1934 (أي في السنة الخامسة للهبوط الذي بدأ عام 1929). وفي عام 1996 كانت هذه

---

(1) National Bank of Canada, «Are witnessing a repeat of the 1930s in the U.S. Economy?», September 2002.

الفائدة أربعة بالمئة ووصلت إلى أقل من واحد بالمئة عام 1998. كما أنّ حجم اليد العاملة في قطاعات التصنيع بلغ 17.5 بالمئة من المجموع عام 1990 لينحدر إلى 12.5 بالمئة عام 2002. وكذلك زادت الديون الفردية (household debt) منذ العام 1996، فأصبحت في أعلى مستوياتها عام 2003، بسبب انتشار البطاقات الالكترونية وسهولة الاقتراض واقتناع المستهلك أنّ الأمور ستكون على ما يرام ولا بأس من شراء السلع الباهظة الثمن (منازل وسيارات والكترونيات والقيام برحلات سياحية، الخ). وبالعكس فقد وصلت نسبة التوفير في الاقتصاد إلى الحضيض بعدما بلغت نسبة 13 بالمئة من الناتج القومي الأميركي عام 1975 فأصبحت عام 2002 في حدود 3.5 بالمئة. أما الاستثمار في التجهيزات والمعدات والآلات فلقد انخفض من 13 بالمئة عام 1996 من مجموع استثمار الشركات إلى 8 بالمئة عام 2002.

وعلى الصعيد الحكومي بلغت قيمة العجز في الخزينة الأميركية (300 مليار دولار عام 2003) وهو مستوى لم تشهده من قبل أي موازنة حكومية، وارتفعت موازنة الدفاع إلى 360 مليار دولار وهي تساوي موازنات دفاع عشرات الدول بما فيها الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا. ولقد حدّدت الموازنة التي قدمّها بوش الابن في كانون الثاني/ يناير 2003 بـ2.3 تريليون دولار (التريلوين يساوي ألف مليار) وهذه نسبة عالية جدّاً من الناتج المحلي القائم الأميركي البالغ حوالى 10 تريليون دولار (أي ثلث الانتاج العالمي البالغ 30 تريليون دولار). وما زاد في صعوبة المالية العامة في الحكومة الفيدرالية الأميركية هو مشروع بوش لخفض الضرائب بقيمة 670 مليار دولار خلال 10 سنوات وهو مشروع اعتبره الحزب الديمقراطي وناقدون للسياسة الاجتماعية أنّه لمصلحة الأغنياء ولا يسهم في النمو أو في خلق فرص العمل.

ولم يكن الاقتصاد الأميركي عشية غزو العراق في وضع يثير الشفقة. فمعدلات البطالة كانت معقولة والعملة ثابتة وقوية، بل قد بدأت الادارة الأميركية تستعملها للضرر بالاتحاد الأوروبي واليابان عبر تخفيض قيمة الدولار ما يجعل بضائع تلك الدول باهظة الثمن. كما أنّ المراقب لمستويات نمو الاقتصاد الأميركي في تلك الفترة سيلاحظ أنّها لا تفرق كثيراً عن

مستويات الدول الصناعية الأخرى. ولكن أميركا كانت تخاف الانزلاق من الموقع الأول. وعلى المستوى العالمي، كانت الإدارة الأميركية تدرس الوضع الأميركي بعد عشر سنوات وعشرين سنة فاختارت خطوات أميركية للحفاظ على نمط بحبوحة العيش الأميركي. ذلك أنّ الولايات المتحدة بعد نهضة اقتصادية ممتازة في التسعينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى تحقيق فائض مهم في الخزينة العامة، بدأت تتدهور في بداية القرن الجديد وخصوصاً في عهد بوش الابن. في العام 2000 وعد جورج بوش الناخبين الأميركيين بأنّه سيخفف الضرائب على المكلّف الأميركي في حال فوزه بالرئاسة الأميركية ضد مرشّح الحزب الديمقراطي آل غور. وفور فوزه قدّم بوش إلى الكونغرس مشروعاً لتخفيف الضرائب تدريجاً بمعدّل سنوي مقداره 135 مليار دولار ولمدّة عشر سنوات فيكون مجموع ما وفره المكلفون الأميركيون 1350 مليار دولار. وأقرّ الكونغرس هذا المشروع في صيف 2001، ولكن الاقتصاد الأميركي واجه مصاعب مالية واقتصادية، زادتها حدّة هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وقرار الادارة الأميركية زيادة الانفاق، ما أوصل الخزينة مجدّداً إلى وضع العجز الذي بلغت قيمته 300 مليار دولار في موزانة بوش للعام 2003. ولقد قدّمت الادارة مشاريع تخفيض ضرائب إضافية.

الدين العام الأميركي المتعاظم الذي وصل إلى 37 ألف مليار دولار عام 2001، فاق الدخل الوطني لكل دول العالم مجتمعة وهو 32 ألف مليار دولار، وفاق الدخل القومي الأميركي بنسبة 400 بالمئة. كما أنّ العام 2001 شهد فضائح الشركات الكبرى وانهيار أسهم شركات التكنولوجيا ما تسبّب بخسائر بلغت أكثر من 4600 مليار دولار. ولم يكن فساد الشركات مستغرباً إذ ظهرت معلومات كثيرة عن تغلغل المافيات وتجار المخدرات في المجتمع الأميركي إلى درجة أنّ جزءاً كبيراً من الدولارات من فئة 20 دولاراً في الولايات المتحدة حملت رائحة ولوثة مخدرات لدى معايتها مخبرياً. وعلى الرغم من أنّ الكونغرس قد وافق على طلب بوش تخصيص اعتمادات لغزو العراق وصلت من 50 إلى 80 مليار دولار من ضمنها 2.7 مليار دولار مشاريع إعادة إعمار ونصف مليار دولار فقط مساعدات إنسانية، إلا أنّ ثمّة اعترافاً ضمنياً بأنّ الحكومة الأميركية وجدت صعوبة في العثور على أموال عامة

لهذا الاتفاق. إنّ كلفة تغيير النظام العراقي أصبحت ديناً يجب أن يدفعها العراقيون مكافأة للولايات المتحدة على تنفيذها هذه المهمة.

هذا الوضع الأميركي الصعب دفع الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار في سوق القطع العالمي لكي تشجع الصادرات الأميركية لترخص نسبياً وتقوّض من حجم المشتريات الأميركية من الدول الأخرى من بضائع وخدمات وسياحة. فارتفعت قيمة اليورو بشكل ملحوظ خلال العام 2003 بنسبة وصلت إلى 25 بالمئة عما كانت عليه منذ ولادة اليورو في بداية 2001. ولقد اعتبر بعضهم أنّ هذا التخفيض للدولار هو بمثابة عقاب لكل من فرنسا وألمانيا اللتين عارضتا الحرب على العراق. ولكن الحقيقة أنّ الولايات المتحدة لا تتخذ قرارات بهذه الأهمية خارج حركة الاقتصاد الأميركية والاستراتيجية العالمية. ومع أنّ تخفيض الدولار أضرّ بالاقتصاد الأوروبي الذي شهد تباطؤاً في النمو ومن انحسار في الاستثمارات الأميركية وتراجع في حركة السياحة وانخفاض المشتريات الأميركية من أوروبا، إلا أنّه ساعد أيضاً في تحقيق وفر لواردات أوروبا التي تُسدّد بالدولار الأميركي ومنها واردات النفط.

الإعداد للغزو

«تدعم الولايات المتحدة جهوداً لإزاحة نظام صدام حسين من السلطة في العراق وللترويج لحكومة ديمقراطية تحل مكانه» (قانون تحرير العراق 1998 أصدره الكونغرس الأميركي بأغلبية 360 ضد 38 صوتاً).

تقسيم أميركا للشرق الأوسط إلى دول صديقة وأخرى غير صديقة لا علاقة له بالديمقراطية؛ فنظام أي دولة هو صديق لأميركا بمقدار ما ينفذ سياستها ويثبّت تبعيته. وبالمقابل، يمكن أن يكون النظام ديمقراطياً وفي الوقت نفسه تنظر إليه أميركا كعدو. إذ هكذا سعت المخابرات الأميركية لمساعدة شاه إيران على العودة إلى طهران في الخمسينيات بالتخلص من الدكتور محمد مصدّق رئيس الوزراء الديمقراطي المحب لبلاده، وهكذا اغتالت سلفادور الليندي المُنتخب ديمقراطياً في تشيلي عام 1973 ووضعت مكانه الدكتاتور

السفّاح أغوستينو بينوشيه. وجاء غزو العراق عام 2003 ضمن سياق برنامج أميركي قديم هو تغيير أنظمة الحكم في عدّة دول. فالمخابرات الأميركية كانت وراء الانقلاب الذي أطاح بحكومة محمد مصدّق الوطنية في إيران عام 1953 وأعاد الشاه إلى الحكم[1].

كما قامت مجموعة من المخابرات الأميركية بمحاولة فاشلة عام 1960 لاغتيال عبد الكريم قاسم وساعدت في تدبير الانقلاب الدموي الذي أطاح بحكومة قاسم ذات التوجّه السوفياتي عام 1963، أي بعد عامين على عملية خليج الخنازير الفاشلة للإطاحة بحكومة فيدل كاسترو الشيوعيّة في كوبا، فقُتل قاسم الذي سمح للشيوعيين بتولّي مناصب حساسة في حكومته وسقط العراق بأيدي البعث وحلفائه. كما ساعدت المخابرات الأميركية في وصول البعث إلى الحكم مرة ثانية في انقلاب 1968 الذي وضع صدام حسين في السلطة. وليس غريباً على الولايات المتحدة دعم أنظمة تقمع شعوبها فهي التي موّلت ودرّبت جماعة الطالبان في أفغانستان ضد الاتحاد السوفياتي كما دعمت أسامة بن لادن فكان أقوى حلفاء أميركا في المنطقة (السعودية والباكستان) الداعمين الرئيسيين لحكومة الطالبان في كابول، وعندما قُتل الجنرال ضياء الحق رئيس الباكستان الدكتاتوري أُعلن أنّه شهيد مسلم في الجهاد ضد الشيوعية. وبعد شنّ أميركا حربها المزعومة ضد الارهاب عام 2001، أصبح الشرق الأوسط منطقة في غاية التوتر وأبعد ما يكون عن الديمقراطية. في أيار/ مايو 2003، أعلنت منظمة العفو الدوليّة أن حرب أميركا على الارهاب جعلت العالم غير آمن. وأصبح الوضع الدولي مضطرباً في القرن الجديد إلى درجة أنّ نعوم تشومسكي قال في مؤتمر بورتو أليغري المناهض للعولمة في البرازيل: «إما أن يكون لدينا عالم بدون حروب وإما أن لا يبقى هناك عالم نعيش فيه»[2].

الولايات المتحدّة دعمت الأنظمة الدكتاتورية في العراق منذ العام 1958 وحتى 1990. كما دعمت حكم البعث عبر مساعدة المخابرات الأميركية في قلب النظام عامي 1963 و1968، وأعانت العراق في برنامج التسلح ابتداءً من العام 1975، واستمر الدعم حتى غزا

(1) 19 نيسان/ ابريل 2003.

(2) Noam Chomsky, *Porto Allegre*, February 1, 2002.

العراق الكويت عام 1990. وليس جديداً ما أذاعته وسائل الاعلام بعد سقوط صدّام في نيسان/ ابريل 2003 من أنّه كان على علاقة بالسي آي إيه، فهذا مذكور في كل كتاب غربي تقريباً يتناول العراق وسيرة صدّام حسين، لاسيما تلك التي صدرت في السبعينيات والثمانينيات. كما أنّ بعضها ذكر علاقة صدام بالمخابرات الأميركية منذ إقامته في القاهرة عام 1961، وبأنّه كان يتلقّى راتباً منها أثناء دعمها للبعثيين لقلب نظام عبد الكريم قاسم المناوىء للاستعمار الغربي. لقد اعتبر روجر موريس العضو السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي في عهد نيكسون «نظام صدام حسين وليد الولايات المتحدة حيث كان دور المخابرات الأميركية في وصوله إلى الحكم رئيسياً»[1]. ولكن على الرغم من قِدَم هذه الأنباء إلا أن الادارة الأميركية بنت شعارها وعنوان حربها على العراق بأنّها لتحرير شعبه ومنحه فرصة لبناء الديمقراطية في حين كانت وراء الأنظمة الدموية ليس في العراق فقط بل في دول عربية وأماكن أخرى من العالم.

في السياق ذاته كتب جوناثان ستيل عن دور الولايات المتحدة في التدخل في شؤون الشرق: «الولايات المتحدة نفذت انقلابات عديدة في الشرق الأوسط لإطاحة أنظمة حكم في مصر (1952) وإيران (1953) والعراق نفسه. واستغلت حرب الخليج عام 1991 لاكتساب قواعد مؤقتة وجعلها دائمة. وفي لبنان قصفت أميركا عاصمة عربية وأنزلت مشاة البحرية (1982). ولكنّها لم ترسل من قبل جيشاً جراراً لتغيير حكومة عربية كما فعلت في العراق. وحتى في أميركا اللاتينية، وخلال قرنين من الهيمنة الأميركية لم تقم واشنطن بغزو واسع النطاق لاطاحة حاكم في بلد متوسط الحجم كالعراق»[2]. ولعل ستيل قد غفل أنّ أميركا غزت فعلاً عدّة دول وغيّرت أنظمة حكم في يوغسلافيا السابقة وغرينادا وهايتي وبناما وأفغانستان، الخ.

في كانون الأول/ ديسمبر 1983، قام دونالد رمسفلد مبعوث الرئيس ريغن الخاص إلى الشرق الأوسط بزيارة بغداد حيث سلّم رسالة مكتوبة باليد من ريغن إلى صدّام. وفي

(1) الحياة 19 نيسان/ ابريل 2003.

(2) The Guardian, 1 April 2003.

تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، أُعيدت العلاقات المقطوعة بين البلدين وعاد العراقيون يرون العلم الأميركي يرفرف في بغداد بعد 18 عاماً من قطع العلاقات. وقام طارق عزيز بزيارة واشنطن حاملاً رسالة من صدّام إلى ريغن، حيث التقى نائب الرئيس جورج بوش الأب ووزير الخارجية جورج شولتز ووزير الخارجية السابق هنري كيسنجر. وبدأ تحالف بين الطرفين هدفت منه أميركا استعمال العراق لوضع حدّ لطموح إيران الاسلامية. وكان للشركات الأميركية دور في إعادة العلاقات المقطوعة منذ حزيران/ يونيو 1967 فكانت حماسة في الانحياز إلى العراق وتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية مع بغداد. وشجعت الادارة الأميركية هذا التعاون للسيطرة على السوق الاستهلاكي والعسكري العراقي، فوُلد لوبي تجاري في واشنطن هو المجلس الاقتصادي العراقي الأميركي (The U.S. – Iraqi Business Forum) بعضوية الشركات الكبرى في أميركا المتخصصة في السلاح والبضائع والخدمات الاستراتيجية، منها آموكو وإكسون وهانت أويل وكميكل بنك وجنرال موتورز ولوكهيد وأي تي أند تي. وترأس هذا المجلس شارلز برسي، المسؤول السابق عن لجنة الكونغرس للعلاقات الخارجية، وكان يضم عدداً من الديبلوماسيين المقربين من الخارجية الأميركية. حتى أنّ شركة استشارات هنري كيسنجر وزير الخارجية الأميركي المعروف بولائه الشديد لاسرائيل دخلت في مشاريع مع العراق من خلال اللوبي، وكانت تضم برنت سكوكروفت مستشار الرئيس رونالد ريغن ولورنس إيغلبرغر الذي أصبح مستشار بوش الأب للأمن القومي عام 1989.

في الثمانينيات تسامحت الادارة الأميركية حول التسهيلات المالية الممنوحة للعراق. فبعد أن حصرتها بشراء المواد الغذائية، أطلقت العنان للعراق ليشتري ما يحتاجه من أسلحة أميركية. وحتى العام 1985 وصلت قروض بنك نازيونالي دي لافورنو للعراق 600 مليون دولار، ثم 4 مليارات دولار. ومن دون هذه القروض لم يكن ممكناً للعراق أن يواصل الحرب أو يوقف الزحف الايراني. وخلال الفترة ذاتها من أصل 246 ترخيصاً لشراء سلاح قدّمها العراق وافقت الإدارة الأميركية على 240 رخصة. كما قامت بريطانيا بتدريب آلاف العسكريين العراقيين على استعمال الأسلحة غير التقليدية وباعت العراق أسلحة فاقت

قيمتها مليارات الدولارات. كما أنّ معظم الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي خزّنها العراق واستعملها ضد إيران وضد الأكراد جاءت من الولايات المتحدة وخصوصاً من مراكز الرقابة والوقاية من الجراثيم ومن مستودع عيّنات بيولوجية في ولاية فرجينيا. كما أنّ كميات من الجرثومة الخبيثة وفيروس غرب النيل وسموم كيماوية تمّ شحنها إلى العراق في أواسط الثمانينيات بموافقة وزارة التجارة الأميركية. وباعت عدة شركات هذه المواد إلى العراق لتصنيع أسلحة بيولوجية بموافقة الحكومة الأميركية ومن هذه المواد الجرثومة الصفراء، و«إي كولي» والغازات السامة على أنواعها. وحتى برنامج الطاقة النووية العراقي كان بمساعدة البرنامج الأميركي للذرة من أجل السلام، حيث استند علماء الذرّة العراقيون إلى وثائق قدّمتها الحكومة الأميركية للعراق كهدية[1].

كانت الشركات الغربية شغوفة ببيع السلاح للعراق، حتى أن معرضاً دولياً للسلاح أُقيم في بغداد في 28 نيسان/ ابريل 1989 تناسب مع عيد ميلاد صدّام وبرعاية صهره حسين كامل، وشهد مشاركة كبريات الشركات الأميركية و160 شركة بريطانية وشركات فرنسية وروسية والصين ودول أخرى عديدة من أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية. فظهرت الصواريخ والمعدات المتطورة لمن يرغب في الشراء وكأنّه في معرض سيارات. وفي هذا المعرض أيضاً أظهر العلماء العراقيون جدارتهم بتطوير صاروخ الحسين وصاروخ العباس بمدى 650 و950 كلم وتعديل طائرات ميغ الروسية لتطير مدّة أطول ولتحمل صواريخ فرنسية الصنع أكثر دقّة. كما صنع العراقيون أنظمة اتصالات وشبكات تحذير مبكر للخدمات العسكرية. وكان هذا المعرض حدثاً تاريخياً حيث رأى العالم لأول مرة قوة العراق التكنولوجية علانيّة. ولكن المعرض أيضاً كان مفتاح الخراب للعراق. إذ فتح عيون المخابرات الأميركية عليه ودأب كل من زار المعرض من ديبلوماسيين وجواسيس غربيين على تقديم التقارير المفصلة عن التسلح العراقي. وفي نهاية 1989، أطلق العراق صاروخاً طوله 90 قدماً ووزنه 82 طناً إلى الفضاء الخارجي ليصبح قمراً اصطناعياً فدخل العراق عصر الفضاء واحتمالات الدفع

(1) Khidir Hamze and Jeff Stein, *Behind the Scenes with th Iraqi Nuclear Bomb*, p.191.

الصاروخي العابر للقارات. وجمعت السي آي إيه هذه التقارير لاستعمالها في ملف ضد العراق فيما بعد.

كان بوش الأب حليفاً لصدّام منذ كان نائباً للرئيس ريغن. وعندما أصبح هو رئيساً أبقى العلاقات الجيّدة وساعد في تحسين صورة صدّام وأسهم في لجم المعلومات عن بشاعات حقوق الانسان داخل العراق وبرّر استعمال النظام للغاز ضد الأكراد عام 1988، وأعطى العراق حسابات قروض مع المؤسسات الأميركية، وقاوم مساعي الكونغرس الأميركي لمعاقبته. واستمر بوش في تبادل الرسائل مع صدّام حتى أثناء اشتداد أزمة الكويت عام 1990.

في العام 1989 كشفت السلطات الأميركية أنّ فرع البنك الإيطالي «ناسيونالي ديل ليفورنو» في مدينة أتلانتا الأميركية أقرض العراق 4.5 مليار دولار لتمويل برامج التسلح ومشترياته الأخرى. وظهرت هذه المعلومات إلى العلن لسبب لا علاقة للعراق فيه وهو ضلوع هذا البنك بعمليات تبييض أموال. ولكن وزارة العدل الأميركية لم تصدر قراراً ضد البنك إلا بعد حرب الكويت عام 1991، واقتصر القرار على تهمة تبييض الأموال والحكم على مدير البنك في أتلانتا عام 1993 بالسجن ثلاث سنوات. وكان يجب طوي مسألة هذا البنك لأنّ ملفه شمل مؤسسات أميركية عامة وخصوصاً منها وزارة الزراعة الأميركية التي قدّمت للعراق ضمانات قروض للمشتريات الزراعية والغذائية كالقمح. ولقد صدر كتاب في أميركا يكشف تفاصيل دقيقة عن علاقة هذا المصرف وغيره من المؤسسات الأميركية بتمويل حكومة العراق[1]. ولكن كالعادة فإنّ ظهور كتب فضائحية لا يستدعي عادة فتح التحقيقات ومحاسبة المسؤولين (وهذا حدث مراراً وللأسف في لبنان).

لم توقف الشركات الأميركية تعاملها مع حكومة العراق، إذ ذكرت النيويورك تايمز أنّ تورط الشركات الأميركية في عمليات تجارية وصفقات غير قانونية مع العراق لم يتوقف بعد

(1) Peter Manlius, *Shell Game: A True Story of Banking, Spies, Lies, Politics-And the Arming of Saddam Hussein*. New York: St Martin's Press, 1995.

حرب الكويت عام 1991 وحتى العام 2003 [1]، حيث كشفت وثائق وزارة المال الأميركية أن شركات أميركية عدّة دفعت غرامات بسبب خرقها الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بموجب قرارات الأمم المتحدة. ومن هذه الشركات شركة نفط شيفرون تكساكو كورب وبنك تشايس مانهاتن وشركة تايسون للأغذية. كما أنّ معرض تقنيات النفط والغاز الذي أُقيم في بغداد في أيلول/ سبتمبر 1999، جذب 50 شركة بريطانية وكندية وفرنسية وإيطالية، وحتى الشركات الأميركية أبدت اهتماماً.

في أواسط 1984، وصل حجم القوات المسلحة العراقية إلى مليون جندي. وفي العام ذاته قرر صدّام حسين تأسيس قوى عسكرية خاصة فبدأ بتطوير ومضاعفة أعداد الحرس الجمهوري الذي لم تزد قواته حتى ذلك الوقت عن لواءين. واشتهر هذا الحرس فيما بعد في المواجهات العسكرية مع الولايات المتحدة ابتداء من العام 1991. ودمج صدام قوات الأمن الخاص المولجة حماية النظام بالحرس الجمهوري ودرّب هذا الجيش المنفصل عن الجيش العراقي وجهّزه بأسلحة متطورة وحديثة من صواريخ ودبابات ومدافع ميدانية. وكانت مرتبات عناصر هذا الجيش أفضل من مرتبات عناصر القوى المسلحة الأخرى في العراق، واختير عناصره خصوصاً من فقراء السنّة ذوي الصحة الجيدة والمقاييس كطول الجسم والمهارة الجسدية، وكان متوقّعاً أن ينتسب أعضاء هذا الجيش إلى البعث. وعيّن صدّام الجنرال عبد الستار التكريتي قائداً لهذا الجيش الخارج تماماً عن قيادات الجيش العراقي الأساسي والتابع مباشرة لأوامر صدّام نفسه. وخوفاً على أمنه الشخصي وعلى النظام، مُنع عناصر الحرس الجمهوري من دخول بغداد ومُنعوا من حمل أسلحة فردية.

سلسلة الحروب الأميركية ضد العراق بدأت بعد غزوه للكويت. ذلك أنّ الأميركيين واصلوا بيع الأسلحة للعراق حتى 1991، ومنها آليات ومعدات استراتيجية للطائرات وللمفاعلات الذريّة ولأجهزة الاتصال ومواد أوليّة للأسلحة البيولوجية[2]. وبعد الحرب

(1) 20 نيسان/ ابريل 2003.

(2) من هنا، فإن الطرفة التي تمّ تداولها قبل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 أنّ الأميركيين ردّوا على إنكار العراق امتلاكه أسلحة بيولوجية وكيماوية بأنهم متأكدون من وجود هذه الأسلحة لأنهم باعوها أصلاً للعراق ويملكون الفواتير.

مع إيران مباشرة كان العراق يشعر بالضيق من قرارات الكونغرس الأميركي ضدّه ومن قرارات مماثلة بريطانية لوقف القروض ورفض فرنسا تحسين شروط الدين. وزاد الطين بلّة أنّ الأمم المتحدة أصدرت تقريراً مفصلاً عن الأسلحة البيولوجية والكيماوية التي يمتلكها العراق والتي استعملها ضد إيران وضد الأكراد في حملة الأنفال. وخلال الفترة نفسها بدأت الادارة الأميركية حملة لإضعاف العراق ووقف الشركات الأميركية عن تزويده بما يريد. كما أعلنت وزارة الطاقة الأميركية أن العراق يسعى إلى تطوير أسلحة دمار شامل. ومع مرور الوقت انقلبت أميركا إلى عدو يدعو إلى معاقبة العراق وعزله. وتضاعفت الحملات الاعلامية ضد العراق فلم يمض أسبوع من دون مقال أو ريبورتاج أو خبر سيء عن العراق في الاعلام الأميركي والغربي وامتدادات هذا الاعلام في الدول العربية. وظهر العنصر الاقتصادي واضحاً منذ أزمة الكويت عندما تكلم الرئيس جورج بوش الأب وجيمس بايكر وزير الخارجية عام 1990 عن أن العراق يهدّد الاقتصاد العالمي ويجر اقتصاد الولايات المتحدة نحو الركود. لم تكن الولايات المتحدة لتسمح لدكتاتور صغير في العالم الثالث أن يقرر اتجاهات سوق النفط أو أن تكون له كلمة حاسمة في منطقة استراتيجية كالشرق الأوسط.

بعد تحرير الكويت في 1991 دعا بوش الأب إلى قلب صدّام وجلبت هذه الدعوة الويل على من لبّاها من المنتفضين العراقيين الموهومين بالدعم الأميركي. وأصبح النظام العراقي مصدر الشر الأول على المستويين الشعبي والرسمي الأميركي. ذلك أنّ أميركا رغبت في تنصيب صدّامها هي، وليس المساهمة في الديمقراطية التي وعدت العراقيين بها. فأجرت اتصالاً مع أخ صدّام برزان الرئيس السابق للمخابرات العراقية المقيم في سويسرا ومع الأكراد لينضموا إلى جماعات عراقية أخرى في مجلس وطني التقى في فينا عام 1992 [1]. وأضحت الجماعات العراقية التي تُقيم معها واشنطن ارتباطات تبلغ العشرات وتلتقي في واشنطن بشكل روتيني.

(1) تفاصيل هذا المجلس في ملحق الفصل الخامس عشر.

في العامين 1996 و1998، وجّه صقور اليمين الأميركي المتطرف الذين انضموا إلى لوبي في واشنطن يسمى «مشروع لقرن أميركي جديد» (Project for a New American Century) (منهم دونالد رمسفلد وديك تشيني وبول ولفوفتز وريتشارد أرميتاج وريتشارد بيرل وجون بولتن وزلماي خليل زادة وآخرون) كتاباً إلى الرئيس كليتون يدعونه فيه الى المسارعة في احتلال العراق بسبب احتمالات الأزمة النفطيّة التي أصبحت حقيقة في الولايات المتحدة. ولقد جاء في الرسالة «سنقيم ونحافظ على وجود عسكري قوي في المنطقة، ونكون مستعدين لاستخدام هذه القوة لحماية مصالحنا الحيوية (أي النفط) في الخليج». واسم هذا اللوبي كان فيه شيء من العنجهيّة، إذ يقصد أنّ القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرن الهيمنة الأميركية على العالم الذي سيعيش في Pax Americana. ولم يكن كليتون يعارض هذا المخطط بل قدّمت إدارته «قانون تحرير العراق» (Iraq Liberation Act) إلى الكونغرس الذي أقرّه عام 1998، وتمّ تخصيص 90 مليون دولار لتمويل عراقيين ضد النظام.

أما البعد الاقتصادي لمنطق جماعة اليمين الجديد، فكان أنّ الاقتصاد الأميركي الذي ينتج ثلث الدخل العالمي، بدأ يتكل بشكل تصاعدي على الطاقة النفطيّة المستوردة، إذ أشارت عدّة مراكز أبحاث إلى أنّ الاستيراد الأميركي للنفط سيصل إلى 15 مليون برميل يومياً عام 2010، وهو ما يعادل أكثر من نصف انتاج دول أوبك للعام 2003. وعزت الدراسات القفز في الاستيراد إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي وتضاؤل الكميّات المستخرجة في الولايات المتحدة نفسها[1]. حتى أنّ أميركا باتت تتوقّع أن يتضاءل احتياطها النفطي من قدراتها الذاتية إلى 3 بالمئة من الاحتياط العالمي خلال سنوات قليلة ما لم تباشر بعمل عسكري لتحسين مصادر الطاقة. وأسهم بعض المراقبين ومنهم عرب في حملة تضليل بالتقليل من أهمية السعي الأميركي للسيطرة على نفط العراق، ولكن استراتيجية موارد الطاقة العالمية هي أمر لا يمكن أن تتجاهله واشنطن وهي الدولة الأولى في عالم أحادي القطب حيث تطور علم

---

(1) الحياة 30 آذار/ مارس 2003.

النفط في نهاية القرن العشرين واستعمل حافظات معلوماتية ضخمة كشفت أنّ الصناعة النفطية قد عثرت على 90 بالمئة من احتياطي النفط العالمي المقدّر بألف مليار برميل، وأنّ قسماً أساسياً من الاحتياط غير المُكتشف موجود في العراق ومن مصلحة الولايات المتحدة استثماره لمصلحة اقتصادها وليس لمصلحة الصين وروسيا[1].

وصول اليمين الأميركي الجديد إلى السلطة مع بوش الابن مكّنه من تطوير إستراتيجيات عسكرية للسيطرة على معظم مصادر النفط في العالم، خصوصاً في المنطقة العربية التي تملك 60 بالمئة من الاحتياط العالمي المؤكد، إلى جانب احتياط النفط الايراني واحتياط نفط بحر قزوين[2]. فإذا ما تمّت السيطرة على كل هذه المناطق أمكن لأميركا أن تضع يدها على أكثر من 90 بالمئة من حقول النفط في العالم عبر سيطرة عسكرية مباشرة أو نفوذ لا يقاوم فتضع حدّاً لنمو روسيا والصين في القرن الجديد. ولا عجب، كما يقول الكاتب الباكستاني طارق علي إنّ الوجود العسكري الأميركي بات يتشر اليوم في 100 دولة في كل القارات من أصل 180 دولة في العالم وأصبح على حدود الصين وروسيا على أكثر من جبهة[3].

إدارة بوش الابن قادها أشخاص نشأوا بشكل عام في أروقة الشركات الأميركية الكبرى وقطاع النفط. فعلى سبيل المثال، كان بوش الابن المدير التنفيذي لشركة أربستو للطاقة في الفترة من 1984 و1987، وشركة هاركن النفطية من 1986 إلى 1990. وكان ديك تشيني المدير التنفيذي لشركة هاليبورتن النفطية المتخصّصة بنفط أسيا الوسطى بين 1995 و2000، عندما عيّنه بوش الابن نائباً له. وعملت كوندوليزا رايس مستشارة بوش للأمن القومي في شركة شيفرون النفطية لعدة سنوات حتى تولّت منصب المديرة التنفيذية للشركة عامي 1999 و2000. كما أنّ أكثر من مائة شخصية في إدارة بوش كان لديها ارتباطات مع شركات النفط والغاز واستثمارات مهمة.

---

(1) سمير صارم، إنه النفط يا...الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دار الفكر المعاصر، 2003.

(2) حسين عبدالله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

(3) Tariq Ali, *Clash of Fundamentalisms*, London, 2003.

اليمين الأميركي الجديد

إضافة إلى الشق المصلحي فإن اليمين الجديد في واشنطن اتّبع مقولة وجوب عدم احترام أي نظام حكم في العالم لا يتبع النموذج الأميركي، ورفض مقولة إنّ كل بلد يحكم نفسه حسب تقاليده؛ هذه الأفكار تطورت في مراكز اليمين الأميركي في واشنطن إلى خطة العمل التي تقول: حتى يكون العالم أكثر أماناً لأميركا ومصالحها عليها أن تضرب بيد من حديد وتفرض على دول العالم أن تتغيّر لتتناسب مع مقاييس وقيم تضعها هي. كما سعى أساتذة جامعات في الولايات المتحدة لتكريس هذه الأفكار ومن ثم نقلها إلى معاهد فكرية واستراتيجية في واشنطن. ومعظم هؤلاء المفكرين والاساتذة والخبراء مرتبط باسرائيل ومناهض للعرب، حتى أنّ بنيامين نتنياهو أقام علاقات وثيقة مع هذه المراكز اليمينية وتعلم منهم أساليب أكثر تطرفاً في تعاطيه مع العرب وكتب مقالات ومؤلفات عن خطر «الارهاب العربي والاسلامي» وكيف يستطيع الغرب أن ينتصر على هذا الارهاب؛ ترافق ذلك مع تراجع جدي لأصدقاء العرب من الأميركيين أكانوا في الإدارة الحكومية أو في الجامعات أو في الإعلام، حيث خضعوا لمراقبة متشدّدة ودائمة من اللوبي الصهيوني والجماعات الداعمة لاسرائيل في الولايات المتحدة[1].

اليمين الأميركي الجديد ليس جديداً بالمعنى الزمني وكأنّ هناك يميناً قديماً قد سبقه، فهو استمرار لشعار (Manifest Destiny) «المصير المُعلن» الذي اعتمدته الولايات المتحدة ويعني أنّ مهمتها حضارية عالمية تمثل قوة الخير في العالم ضد مملكة الظلام، وهو شعار سخيف استعملته كل امبراطوريات العالم وخصوصاً في العصر الامبريالي ومهمة الاستعمار الحضارية (شعار استعمله مراراً نابليون في حروبه). ومن تجليّات النزعة اليمينية المميّزة في أميركا ظاهرة المكارثية في الخمسينيات ونزعة العسكريتاريا في مجتمعها وانتشار السلاح الفردي وغياب النقابات العمالية أو أي فكر يساري منظم والمحافظة الدينية ذات التطرف الخطر. ومعظم مَن أصبح في الواجهة في الادارة الأميركية إلى جانب الرئيس بوش عام

(1) Kaplan, Robert, The Arabists, New York, 1993.

2000 كان يمينياً وموجوداً على الساحة منذ السبعينيات أو الثمانينيات[1]. ولئن كان عدد اليهود كبيراً في صفوف اليمين الجديد في الولايات المتحدّة، فإنّ الإعلام العربي ظنّ خطأً أنّه جزء من اللوبي اليهودي في واشنطن الذي تُعبّر عنه منظمة «آيباك» (لجنة العلاقات العامة الأميركية الاسرائيلية) (AIPAC – America-Israel Public Affairs Committee). ذلك أنّ اليمين الجديد اختلف عن النشاط الصهيوني في أميركا في مزجه بين أهداف المحافظين الأميركيين من أصولية مسيحية بروتستانتية وأهداف أصدقاء اسرائيل من يهود وغير يهود ممن كانوا سابقاً ليبراليين أو ديمقراطيين. فكان رمسفلد وتشيني وهما مسيحيان وليسا من اللوبي الصهيوني، يمينيين متشدّدين لهما مزاعمهما حول ضرورة دعم اسرائيل. ولقد دافع بيرل عن كثرة اليهود في صفوف جماعة اليمين الجديد بقوله إنّ هذا شأن طبيعي لأنّ اليهود يشكلون نسبة كبيرة في أي تجمّع فكري واستراتيجي في الولايات المتحدة، وأنّ اليهود من الليبراليين والديمقراطيين هم أكثر بكثير من اليهود المتشددين اليمينيّين. لقد نمت المراكز الفكرية ومعاهد الأبحاث التابعة لهذه الجماعات في واشنطن كالفطر وأصبحت تستقطب أبرز الشخصيات الأميركية. وهذا شرح موجز لأهم عشرة مراكز[2]:

1. مجلس سياسة الدفاع (رأسه ريتشارد بيرل حتى استقالته في آذار/ مارس 2003) قدّم استشارات لوزير الدفاع دونالد رمسفلد وضم 30 عضواً وروّج لبرنامج اليمين الجديد. تأسّس هذا المركز عام 1985 ووصفه بيرل بأنّه يضم مجموعة من المدنيين والعسكريين المتقاعدين الذين ينصحون وزارة الدفاع. وضم المجلس وزير الخارجية السابق هنري

---

(1) ليس من الضروري أن يكون المنتمي إلى عقيدة المحافظين الجدد يهودياً، وإن كان عدد اليهود الأميركيين كبيراً في صفوف اليمين الجديد، بل هناك مسيحيّون متشدّدون في الادارة الأميركية وفي مراكز البحث واللوبيات في واشنطن وهم أكثر تطرفاً من آريل شارون في صهيونيتهم. كما أنّ هناك ليبراليين من اليهود ضد الحرب وضد القمع الاسرائيلي للشعب الفلسطيني مثل نعوم تشومسكي. وأي فكرة تتكلم عن مؤامرة يهودية هي فكرة عنصرية ومرفوضة من هذا الكاتب الذي لا يوافق إطلاقاً على معاداة أي شعب بالمطلق، وأنّ لدى الشعب الأميركي كما لدى أي شعب كل خير وسلام.

(2) لائحة مراكز اليمين الأميركي الجديد في واشنطن ونشاطاتها مستقاة بشكل رئيسي من سلسلة نشرها جهاد الخازن في صحيفة «الحياة» في ربيع 2003، ومن كتب أميركية مثبتة في مراجع البحث.

كيسنجر ووزير الدفاع السابق جيمس شليزنغر وهارولد براون وتوم فولي ونيوت غنغريتش الرئيس السابق لمجلس الممثلين في الكونغرس والذي اعتُبر من عتات الصقور ضد العراق والفلسطينيين. وعلى الرغم من الادّعاء بأنّ «مجلس الدفاع» هو للنصح البريء، فإنّه نما وأصبح في التسعينيات لوبياً بشعاً يتكلم أعضاؤه بعنجهية ويدفعون بشدّة إلى الحرب على العراق وإلى دعم اسرائيل وتحقيق برنامج متطرف للهيمنة العسكرية الأميركية على العالم ويتمتعون بنفوذ لا يرد في الحكومة الأميركية.

2. مركز «أميركان انتربرايز» تأسّس عام 1943 وكان يفخر أنّ 14 من أعضائه هم في إدارة بوش الابن. ظهر أعضاؤه أمام لجان الكونغرس للشهادة في ملفات هامة وقدّموا استشارات للوزارات المختلفة في الادارة الأميركية. وللمعهد مجلس من 11 عضواً بينهم صموئيل هنتنغتون صاحب كتاب «صراع الحضارات» السطحي (الذي أقنع الكثيرين في أميركا بأنّ «الحضارة الاسلامية» عدوة لهم بينما معظم الدول الإسلامية هي ألعوبة بيد أميركا)، ونيوت غنغريتش رئيس الكونغرس السابق وريتشارد بيرل مستشار رمسفلد، وجين كيركباتريك سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في عهد ريغن ومن الصقور، وكذلك ايليوت كوهين وجيرترود هيملفارب. ومن أعضاء هذا المركز البارزين إرفنغ كريستول وهو صهيوني متطرف، عمل مدير تحرير مجلة «Commentary» اليمينية من 1947 حتى 1952. وبمساعدة المخابرات الأميركية أسّس هذا الأخير في بريطانيا مجلة «Encounter» وترأس تحريرها من 1953 حتى 1958. كما أسّس في الولايات المتحدة مجلتي «Public Interest» (المصلحة العامة) و«National Interest» (المصلحة القومية) التي نشرت مقالات فرنسيس فوكوياما عن «نهاية التاريخ»، وأصبح كاتباً في «Wall Street Journal» منذ 1972. ومن أعضاء هذا المركز أيضاً جورج بولتن وكيل وزارة الخارجية العضو أيضاً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وقد دعا إلى هجوم على إيران وسورية وكوريا الشمالية، وإلى انفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولي خارج الأمم المتحدة التي لا يكترث لزوالها، كما عارض تأسيس المحكمة الجنائية الدولية حتى يخلو الجو لجنرالات أميركا في ارتكاب الشنائع عندما يغزو البلاد الأخرى. وهو مناصر كبير لاسرائيل وبطل مشروع «قانون محاسبة

سورية» وعرّاب حركات مناوئة لسورية في لبنان بعد 2005 التي نال منها ميدالية، كما يكتب بانتظام في Weekly Standard التي يرأس تحريرها وليم كريستول ابن إرفنغ.

3. المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي تأسّس عام 1976 وتزامن مع صعود اليمين الاسرائيلي بقيادة تكتل ليكود وفوزه ضد حزب العمل الاسرائيلي في انتخابات 1977 التي أوصلت مناحيم بيغن وآريل شارون وموشيه أرنتز ورفاقهم من المتطرفين إلى الحكم. عمل في هذا المعهد جاي غارنر الذي عيّنه بوش حاكماً على العراق فلقي ذلك اعتراضاً عربياً بسبب ولاء غارنر الفاضح لاسرائيل ما جعله فعلاً حاكماً اسرائيلياً، وشكل إهانة لشعب العراق فاستبدله بوش ببول بريمر الذي كان أسوأ من غارنر لأنّه كان على رأس سلسلة القرارات التي دمرت الدولة العراقية. ومن أعضاء المعهد اليهودي ستيفن براين أيضاً من المتحمّسين لاسرائيل وأحد أصدقاء ريتشارد بيرل. ولقد أصبح براين المدير التنفيذي للمعهد اليهودي منذ 1979. استغل عمله في الكونغرس الأميركي ليقدّم معلومات سريّة حصلت عليها لجان الكونغرس من الإدارة الأميركية عن الدول عربية لوفود اسرائيلية. وعندما ترك الكونغرس عيّنه بيرل مساعداً له في وزارة الدفاع عام 1981، وعمل في وزارة الدفاع من 1981 إلى 1988 وشغل منصب مساعد الوزير للأمن الدولي، كما أنه عضو في مركز «أميركان انتربرايز» الذي لعب دوراً في تمويل تصنيع دبابة ميركافا الاسرائيلية التي استُخدمت في غزو لبنان عام 1982 ولكنّها أثبتت فشلها في غزو 2006 في معركة وادي الحجير في جنوبي لبنان.

4. مركز سياسة الأمن (Centre for Security Policy) تأسّس عام 1988 وترأسه فرنك غافني ومن أعضائه ديك تشيني الذي تولّى مناصب رفيعة في الادارة الأميركية آخرها في عهد بوش الابن كنائب لرئيس الولايات المتحدة. وكذلك دونالد رمسفلد، وزير الدفاع في ادارة بوش الابن، وإليوت أبرامز وريتشارد بيرل وجيمس روش (وزير الجيش في ادارة بوش).

5. معهد أبحاث صحافة الشرق الأوسط (ميمري) وهو معهد اسرائيلي بالكامل أسّسه

إيغال كارمون، ضابط مخابرات اسرائيلي سابق. ولهذا المعهد مكاتب في القدس ولندن وبرلين وواشنطن ويعمل على ترجمة نصوص من الاعلام العربي وتقديمها في قالب يسيء إلى العرب وعلى الدسّ والترويج ضد قضاياهم.

6. منتدى الشرق الأوسط تأسّس عام 1990 للترويج لمصالح أميركا في الشرق الأوسط وإقامة علاقات حميمة مع اسرائيل وتركيا. رئيس المنتدى هو دانيال بايبس رئيس سابق للوبي الصهيوني «آيباك»، وملتزم بمصالح اسرائيل وقد استضافته قناة الجزيرة. ومنذ 2001 أقام بايبس موقع انترنت يذيع من خلاله معلومات عن 100 استاذ جامعي في أميركا معظمهم من أصل عربي يتهمهم بأنهم يشجعون الارهاب،وقد أثارت نشاطاته موجة غضب عارم ضدّه في صفوف عرب أميركا ولكن ذلك لم يؤثر على نشاطه ونفوذه. يدّعي هذا المنتدى أنّه يضم 18 «خبيراً في الاسلام» ولكنهم جميعاً من طراز بايبس وبرنارد لويس وفؤاد عجمي ويقومون بأبحاث شريرة تسعى إلى تشويه سمعة العرب، ويبحثون عن أي معلومة تسيء إلى العرب والمسلمين وتاريخهم لترويجها ونشرها تحت غطاء الاكاديمية والموضوعية فيما يمتنعون عن نشر أي معلومة أو رأي إيجابي.

7. مؤسسة برادلي موّلت اليمين الجديد كما موّلت مركزاً للدراسات الاستراتيجية الذي ترأسه هنتنغتون لفترة.

8. مشروع القرن الأميركي الجديد الذي وجّه نداءات لغزو العراق، أسّسه وليم كريستول، ابن ارفنغ كريستول العضو في «أميركان انتربريز» وروبرت كيغان، والمؤسسان يهوديان. وزوجة كيغان هي فيكتوريا نولاند وهي يهودية أيضاً وكانت مستشارة ديك تشيني في مجلس الأمن القومي في ادارة بوش الابن وسفيرة أميركا إلى حلف شمال الأطلسي وحالياً ناطقة وزارة الخارجية الأميركية في إدارة باراك أوباما. ويُنظر إليها على أنّها خبيرة في شؤون لبنان وسورية والعراق وروسيا. لقد ترأس كريستول مجلة ويكلي ستاندرد اليمينية التي ملكها روبرت مردوخ الناشر الصديق لاسرائيل وتوزّع 55 ألف نسخة وتنشر على الانترنت ويظهر كل أسبوع على تلفزة فوكس نيوز المتطرفة، ويُعتبر ولي عهد عصابة اليمين

الجديد. عيّنه جورج بوش الأب رئيساً لمكتب نائبه دان كويل، وعمل بين 1993 و1994 رئيساً لمشروع المستقبل الجمهوري وفي «مشروع برادلي»، وألّف مع لورانس كابلان، وهو يهودي أيضاً، كتاباً عن ضرورة غزو العراق. كما اشترك مع كابلان في نشر سلسلة من المقالات المعادية للعراق فيها دعوة لأميركا إلى حرب مع إيران، حتى أنه اتخذ مكتباً بعد سقوطها ليراسل مجلات ووسائل إعلام أميركية حتى 2007. ومن أعضاء هذا المركز أيضاً روبرت كيغن الكاتب في ويكلي ستاندرد وفي الواشنطن بوست، والعامل في وزارة الخارجية في عهد ريغن كمساعد لعضو الكونغرس جاك كيمب وهو زوج فكتوريا نولاند كما سبقت الإشارة.

9. معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى. يتبنّى المعهد موقفاً شديد التطرف لمصلحة اسرائيل في السياسة الأميركية ومن أعضائه دنيس روس مستشار كليتون ثم بوش وبعده أوباما لشؤون الشرق الاوسط والمعروف بانحيازه القوي لإسرائيل. يتولّى المركز البحث في مسائل أمن إسرائيل وهو تأسّس عام 1985 بدعم من آيباك التي تمثل اللوبي الإسرائيلي. وروس هذا صاحب علاقات وثيقة بقادة المجتمع اليهودي واللوبي الإسرائيلي في أميركا وقد أسّس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، حيث قال روبرت ساتلوف المدير التنفيذي للمعهد إن «هذه المؤسسة تفخر بعودة دنيس إلى بيته الفكري». عزّزت استقالة روس من البيت الأبيض صفوف الجمهوريين في سباق الحملة للانتخابات الرئاسية في 2012 ، في وقت انتقدوا بشدة ما اعتبروه «المواقف العدائية» لأوباما تجاه إسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو (رغم أنّ التجربة تؤكد خدمات أوباما لاسرائيل). وركز المعهد بشكل خاص على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران وعرف بآرائه المتشددة تجاهها، وكذلك بشأن العلاقات العربية الإسرائيلية وخصوصاً «عملية السلام». وروس الذي كان وسيطاً بين الفلسطينيين واسرائيل كان فعلاً محامي اسرائيل في المفاوضات، وانتقد بشكل غير علني مطالبة أوباما لإسرائيل في 2009 بوقف الأنشطة الاستيطانية على الرغم من عمله في البيت الأبيض، وهو عضو مؤسس لمجموعة «متحدين ضد إيران» 2008، وهي مجموعة صقور

تشنّ حملة متواصلة حول التهديد المزعوم الذي تمثله إيران لإسرائيل والولايات المتحدة. ونشر المعهد كتاباً مشتركاً لروس وديفيد ماكوفسكي حول السياسة تجاه إيران تعتمده إدارة أوباما اليوم حرفياً (التمسكن الديبلوماسي لجلب الدعم وصولاً إلى العمل العسكري).

10. مؤسسة «هيريتدج فاونديشن» : وهي مؤسسة قديمة يعود تأسيسها إلى العام 1973 وتمثل اليمين المحافظ من أصول أنغلو ساكسونية لا يبدو أنّ له نفوذاً يضاهي اللوبي الصهيوني أو نفوذ المراكز الأخرى، ومن أعضائه الفخريين مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة التي دفعت بوش الأب إلى حرب الكويت.

نسّقت هذه المراكز في ما بينها وظهر مسؤولوها دوماً في محاضرات ومقابلات ونشروا مقالات ووجّهوا العرائض السياسية، بحيث أن المرء يلاحظ أنّ قاسمهم المشترك دوماً هو مهاجمة العرب و«الارهاب الاسلامي» والدفاع عن اسرائيل والدعوة إلى سيطرة أميركا على العالم عن طريق القوة العسكرية. ولقد تولى نشر عدد كبير من مقالاتهم الناشر روبرت مردوخ في مجلة يمينية أسبوعية هي ويكلي ستاندرد.

إضافة إلى هذه المراكز، برزت شخصيات اليمين الأميركي الجديد على صعيد فردي أو من خلال العضوية في هذه المراكز. ففي العامين 2002 و2003 انتشر اسم ريتشارد بيرل الذي يعتبر مهندس غزو العراق، ولكنّ هناك آخرين لا يقلّون عنه في يمينيّتهم وتطرفهم ضد العرب وولائهم لاسرائيل، أمثال دانيال بايبس وباري روبن وجيمس وولزي (الرئيس السابق للاستخبارات المركزية الأميركية) ومارتن كريمر وفرانك غافني وكارل روف مدير حملة بوش الابن الانتخابية ومايكل ليدين الذي كان أحد مستشاري بوش الابن وعضواً في مركز «أميركان انتربرايز» وفي المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومن الصقور المتطرفين في واشنطن، كما عمل مستشاراً في ادارة ريغن خلال السنوات 1981 إلى 1986، وتباعاً لوزراء الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي الذي ترأسه روبرت ماكفرلين بطل فضيحة إيران ـ كونترا[1]. وكتب ليدين باستمرار في أهم المطبوعات منها وول ستريت

(1) حول بيع السلاح لايران أثناء الحرب على العراق واستعمال أسلحة لتمويل الكونترا في نيكاراغوا.

جورنال، وحثّ الادارة الأميركية على غزو إيران وسورية بعد سقوط العراق، وكتب في 30 نيسان/ ابريل 2003 أنّ وقت الديبلوماسية انتهى وحان وقت تحرير إيران وسورية[1].

أما ريتشارد بيرل وبول ولفوفتز فقد كانا زميلين في جامعة شيكاغو في أوائل السبعينيات وعلى علاقة طيّبة مع بروفسور يهودي ألماني هاجر الى الولايات المتحدة هو ليو شتراوس. بعدها حاز ولفوفتز على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة شيكاغو فتوسط ألبرت وولستر، أستاذ بيرل، لكل من بيرل وولفوفتز للعمل مع السناتور المنحاز لاسرائيل هنري جاكسون، فعمل بيرل في مكتب جاكسون 11 عاماً وهو السناتور نفسه الذي عمل لديه إليوت إبرامز. ومن نجاحات هذه المجموعة الأولى ومعها آخرون الضغط على الاتحاد السوفياتي لتسهيل هجرة اليهود إلى إسرائيل. كما أنّ بيرل عمل مساعد وزير الدفاع للأمن الدولي خلال الفترة 1981 إلى 1987، وكذلك في مؤسسات يمينية كثيرة كالـ«أميركان انتربرايز» و«مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية».

وأصبح أبرامز عضواً في مجلس الأمن القومي ومساعد بوش الخاص لشؤون العالم العربي، كما أصبح جون بولتون وكيل وزارة الخارجية لنزع السلاح وشارك شارون رؤيته الفاشية ضد الفلسطينيين والعرب وزار اسرائيل مراراً. كما أنّ رونالد رمسفلد وزير الدفاع عام 2003، كان أيضاً وزيراً للدفاع في عهد الرئيس جيرالد فورد عام 1974.

أما بول ولفوفتز فإنه أصبح نائب وزير الدفاع وهو أعلى منصب لمسؤول يهودي في الإدارة الأميركية، ويؤيد اسرائيل بقوة وله أقارب فيها ومنهم شقيقه، ولقد عمل ولفوفتز بين 1973 و1977 في وكالة منع انتشار السلاح ، وبين 1977 و1980 نائب مساعد وزير الدفاع، وبين 1981 و1982 مدير دائرة التخطيط في وزارة الدفاع، وبين 1989 و1993 وكيل تخطيط سياسة الدفاع في وزارة الدفاع، وعام 1991 نصح ولفوفتز ديك تشيني وزير الدفاع آنذاك وكولن باول رئيس الأركان بضرورة اغتيال صدام حسين.

ومن الشخصيات المتطرفة جورج بولتن نائب وزير الخارجية لشؤون التسلح،

(1) الحياة 18 حزيران/ يونيو 2003.

ودوغلاس فيث وكيل وزير الدفاع للسياسة الدفاعية، وآلان كين أدلمان صديق قديم لرمسفلد، ولبّي لويس رئيس مكتب ديك تشيني، وهو صهيوني متطرف وزميل ولفوفتز عملا معاً في كتابة خطة الدفاع عندما كان تشيني وزيراً للدفاع مع بوش الأب عام 1992. وفيث من أصل بولندي يهودي، والده كان في الحركة الصهيونية اليمينية المتطرفة بقيادة جابوتنسكي (مقارنة بجناح الحركة الصهيونية الذي ادّعى الاشتراكية بقيادة بن غوريون ولكن جابوتنسكي كان زميلاً لبن غوريون في المنظمة ذاتها في بولندا قبل هجرتهما إلى فلسطين). ولقد كرّمت المنظمة الصهيونية العالمية دوغلاس فيث ووالده لخدمتهما اسرائيل بامتياز. عام 2003 أصبح فيث الرجل الثالث في وزارة الدفاع الأميريكة بعد دونالد رمسفلد وبول ولفوفتز، وحمل صلاحية اختيار أعضاء مجلس سياسة الدفاع، وعمل مع ريتشارد بيرل الذي يعرفه منذ بداية الثمانينيات، ولقد تخرّج من جامعتي هارفرد وجورجتاون وعمل في مجلس الأمن القومي في إدارة رونالد ريغن كمستشار لشؤون الشرق الأوسط، ثم امتهن في وزارة الدفاع حتى وصل إلى أعلى المناصب، وأسّس شركة محاماة عام 1986، ومن موظفيه مايكل موبس، الذي أصبح فيما بعد مسؤولاً رفيعاً في العراق تحت إدارة بول بريمر، ثم عضواً في المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وهو أساساً من المعادين للفلسطينيين ومقرّب من بنيامين نتنياهو، حيث نشر عشرات المقالات في وسائل الاعلام الأميركية مؤيّداً إسرائيل ومهاجماً عملية السلام التي تديرها أصلاً الحكومة الأميركية. وفي التسعينيات عمل في «مركز سياسة الأمن» قبل أن ينضم إلى إدارة بوش الابن.

نشطت هذه الجماعات في واشنطن منذ السبعينيات. فعندما فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات عام 1977 وأصبح جيمي كارتر رئيساً، تكتل ضدّه أهل اليمين المحافظ واعتبروا ولايته كارثة وساعدوا رونالد ريغن على الوصول إلى البيت الأبيض عام 1980، وعندما أصبح رئيساً أحاط نفسه بفريق من هذه الجماعات فعيّن جين كيركباتريك سفيرة في الأمم المتحدة التي تركت ذكرى بشعة جدّاً في عدائها للعرب وللقضية الفلسطينية ومناصرتها الدؤوبة لاسرائيل، وريتشارد بيرل مساعداً لوزير الدفاع وكين أدلمان مديراً لوكالة نزع السلاح وإليوت أبرامز مساعداً لوزير الخارجية، واتسعت دائرة هذا اليمين

الجديد ليأخذ مكان الحزب الجمهوري في السياسة العامة، وكان من أعضائه السناتور دانيال باتريك موينهان. ولقد سعت هذه الشخصيات اليمينية إلى سياسات متشدّدة في الدفاع والأمن القومي، فاتجهت إدارة ريغن إلى سياسة حازمة تجاه الاتحاد السوفياتي وإيران، ولضرب الدولتين، دعمت حركة اسلامية في أفغانستان ضد الحكومة الشيوعية بتمويل سعودي ولكنّها أيضاً دعمت العراق ضد إيران لأنّها كانت ضد اسرائيل كذلك بدعم مالي سعودي خليجي. وعندما هزمت إيران عام 1987 وسقط الاتحاد السوفياتي عام 1990 نظّرت جماعة اليمين بأصوات أمثال برنارد لويس وصموئيل هتنغتون أنّه لا بدّ من سحق قوة العراق على الرغم من علمانية نظامه النسبية وسعي صدّام الواضح ليكون حليف أميركا، وقدّم فؤاد عجمي العراق على أنّه دولة عربيّة من ضمن «الحضارة الاسلامية» لا تختلف في النهاية عن بن لادن[1] حسب تصنيف هتنغتون، وعدوّة لاسرائيل، لا تشفع لها علمانيتها[2]. كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى عدو وهمي تدّعي بأنّه يحمل امتداداً دولياً لكي تكرّس النزعة الامبراطورية لليمين الجديد ولتشغل الصناعة العسكريّة. ولقد شعر اليمين الأميركي الذي يتغذى من أصوليّة مسيحيّة ـ صهيونية متجذرة بأنّ سقوط الاتحاد السوفياتي قد أعطى أميركا الحق في رسم العالم وفق رؤيتها وإخضاعه لمصلحتها. وهذا ينطبق على العالم الاسلامي المادة الخام التي يجب تغييرها وتغيير أنظمتها ومراقبتها وإركاعها لتصبح خادم أميركا الأمين ضد الصين وروسيا.

ساعدت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 «أجندة» أو برنامج عمل اليمين الجديد داخلياً وخارجياً. فأعطت أميركا لنفسها حق «الحرب الوقائية» (أي مهاجمة أي بلد يمكن

---

(1) نشر فؤاد عجمي مقالة تحريضية في وول ستريت جورنال يحرّض فيها على العراق ويؤكد أنّ لا فرق بين صدام حسين واسامة بن لادن. وعجمي هو لبناني ولكنّه من أشدّ المؤيدين للسياسات المتطرفة ضد العراق وضد الفلسطينيين وكانت له آراء أثارت الاستغراب إبّان الحرب الاسرائيلية على لبنان عام 1982. ومع ذلك كتب عجمي كتاباً عن الثقافة العربية المعاصرة ذات محتوى جيد (Dream Palaces of the Arabs).

(2) نظر اليمين الأميركي الجديد إلى المسيحيين العرب الذين لا يتبعون السياسة الأميركية بأنّهم من ضمن التيار الاسلامي المعادي لأميركا.

أن يشكل خطراً مستقبلياً على الولايات المتحدة) وردع الشعب الأميركي الذي قد يعارض سياسات حكومته عبر تقييد الحريّات العامة فيتعطل الحسّ النقدي إلى حدّ بعيد[1]. وكان التنبيه من المخاطر على مصادر الطاقة الأميركية هو جانب مهم على أجندة اليمين الأميركي الجديد ولكنّه لم يكن الأمر الوحيد؛ فهذا اليمين تسلح بفكر ديني أصولي مخيف متحالف مع الصهيونية التي يستمدّ معها إلهامه من العهد القديم ومن طوائف بروتستانتية إنجيلية متطرفة لا علاقة لها بتعاليم السيّد المسيح الانسانية[2]. وخطورة هذا اليمين أنّه يرى هذا العالم على أساس أنه أسود وأبيض و«معنا» أو«ضدّنا» و«خير وشر» و«ظلام ونور». وهي عبارات طالما ردّدها أفراد في الادارة الأميركية مئات المرات في وسائل الاعلام.

الامبراطورية الأميركية

بعد «مسيحية» هتلر النازية أثناء الحرب العالمية الثانية التي رأت في يهود أوروبا وباءً يجب إزالته، وجد اليمين الأميركي الجديد في دولة إسرائيل نبوءة توراتية يجب دعمها بالوسائل كافة. ومن هذه النبوءات أنّ المسيح سيظهر بعد بناء الهيكل اليهودي مكان المسجد الأقصى في القدس. فلا يتردّد رمسفلد مثلاً عن اعتبار الضفة الغربية وقطاع غزّة أراضي «حررتها» إسرائيل من العرب وأعادتها إلى السيادة اليهودية. وأصبح سادة البيت الأبيض صقوراً في دعمهم المفرط لإسرائيل حتى تفوّقوا على اليمين الاسرائيلي في تطرفهم ضد العرب وأصبح السفاح آريل شارون معتدلاً في نظر الادارة الأميركية يصفه الرئيس بوش بأنّه داعية سلام مع العرب مع أنّ شارون كرّس مهنته العسكرية منذ الخمسينيات للقيام بأعمال وحشيّة ضد العرب ابتداءً من قتل مئات الجنود المصريين الذين استسلموا عام 1956 للجيش

---

(1) وُلدت فكرة «الحرب الوقائية» في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في أوائل السبعينيات عندما بدأت إسرائيل تقصف مواقع داخل الدول العربية المجاورة وتغتال شخصيات فلسطينية على أساس أنّ هذه الشخصيات وهذه المواقع قد تشكل خطراً على إسرائيل في المستقبل.

(2) في ربيع 2003 صرّح المطران بشارة الراعي، من الكنيسة المارونية في لبنان أنّه لا يدري ما هو الانجيل الذي يقرأ منه الرئيس جورج بوش ويجيز له شنّ الحروب.

الاسرائيلي بدم بارد، مروراً بمجازر ضد مئات الشبان الفلسطينيين الذين تمّ اعتقالهم في غزة عام 1955. واجتياح لبنان عام 1982 وقتل 21 ألف لبناني و9 آلاف فلسطيني و6 آلاف سوري وأشرف على مجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول/ سبتمبر 1982 التي ارتكبتها الهمجية اللبنانية. ومهنة القتل التي أتقنها شارون تواصلت عام 2003 في ذبح الشعب الفلسطيني فدمر مدنه وقتل الآلاف وجرح عشرات الآلاف وشردّ أبناء عشرات المدن والقرى. وكان الرئيس بوش الابن يشدّ على يده ويعتبره عنصر سلام في المنطقة، حتى أصبح أكثر زعيم اسرائيلي يزور واشنطن، والتقاه بوش أكثر من عشر مرات في البيت الأبيض خلال عامين.

ووصلت الأمور في بداية القرن الجديد أنّ أي مقاومة يبديها الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره ضد اسرائيل، هي موضع تنديد واستنكار ليس من الادارة الأميركية فقط بل أيضاً من الحكومات العربية التي تدور في فلك الادارة الأميركية. وكان هذا التدهور في القيم الانسانية وفي حق الشعوب التي تريد تقرير مصيرها من تجليّات العالم الأحادي الطرف بقيادة الولايات المتحدّة وحليفتها الرئيسية إسرائيل وشقيقتها الصغرى بريطانيا.

ظهرت فكرة الامبراطورية الأميركية التي تسيطر على العالم في مذكرات أميركية بدأ تحضيرها منذ سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1990، وهي تدعو إلى استغلال سقوط الكتلة الاشتراكية والسعي لجعل أميركا إمبراطورية تحكم الأرض. وكان للبروفسور إيمانويل تود نظرة مستشرفة في هذا الموضع حيث أصدر كتاباً بعنون «الامبراطورية الأميركية» يشير فيها إلى تراجع الروس الديمغرافي[1]. وهكذا رأى اليمين الأميركي أنّ من الخطأ تفويت الفرصة التاريخية ويجب منع ظهور عالم متعدّد الأقطاب كما أرادت الصين وفرنسا ومن ورائهما ألمانيا وروسيا ودول أخرى إقليمية كثيرة. فكان من نتيجة هذه المذكرات التوجّه نحو عسكرة السياسة الخارجية الأميركية وتقوية القوات المسلحة الأميركية كالقوى البريّة

---

(1) Emmanuel Todd, *Après l'Empire: Essai sur la décomposition du système américain* 2002, Gallimard.

صدر بالعربية عن دار الساقي بعنوان «مابعد الامبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأميركي».

والمارينز والقوى الجويّة وأجهزة الاستخبارات. بل ذهبت الوثائق إلى أبعد من ذلك عبر العمل الحثيث على إضعاف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة وعرقلة نمو الصين اقتصادياً وسياسياً. وشنّت سلسلة حملات إعلامية ضد أوروبا على لسان صقور الادارة الأميركية بأنّ مواقف الاتحاد الأوروبي المعارضة للسياسة الأميركية هي ترهات قارة قديمة تحتضر، ثم السعي إلى تقويضها وقصقصة أجنحة أقوى عناصرها: الثلاثي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإضعاف اليورو.

ومن علامات تنفيذ الادارة الأميركية لهذه التوجّهات هو نشوء مبدأ بوش في أيلول/ سبتمبر 2002 بأنّ الولايات المتحدّة ستشنّ حروباً وقائية في القرن الحادي والعشرين ضد أي جهة أو دولة أو أفراد يشكلون خطراً ولو في طوره الأول ضد الأمة الأميركية[1]. وسلكت أميركا طريقاً انفرادياً خارج الشرعيّة الدولية التي لم تعد تعطيها أي اعتبار.

جذور «مبدأ بوش» في الحرب الوقائية تعود إلى خطة موضوعة في عهد بوش الأب عام 1992 سبقت الإشارة إليها وكتبها المتشددّان بول ولفوفتز وليّبي لويس مساعدا ديك تشيني الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك. في البداية كان هذا المنحى الخطير في السياسة الأميركية الذي وضعته مراكز اليمين الجديد محل استهجان واسع في أوساط الرأي العام. وعندما كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عام 1992 أنّ وزارة الدفاع تخطط لضربات استباقية حول العالم، صُرف النظر عن هذه الخطط. إلا أنّ عودة الحزب الجمهوري إلى الحكم عام 2000 وسيطرة اليمين الجديد على إدارة بوش الابن أعادا إلى هذه الخطط أهميتها إضافة إلى الضعف النسبي للإعلام الأميركي ما يؤكد حجم النفوذ والقوة الذي بلغه اليمين الجديد في واشنطن. فكانت الحرب الوقائية في صلب خطاب بوش إلى الأمة عام 2002.

ولقد لاحظ بعض الأميركيين الذين لا يتبعون منطق اليمين الجديد في بداية العام 2003 أنّ الولايات المتحدّة لم يعد لها صديق في العالم سوى اسرائيل وبريطانيا. ولاحظ بعضهم الآخر أيضاً أنّ جماعة موالية لاسرائيل تدير السياسة الأميركية من البيت الأبيض.

---

(1) خطاب بوش أمام الكونغرس.

ووصلت الهوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أشدّها وبرزت حالات عداء شديدة للغاية ضد فرنسا. كما أنّ عضو الكونغرس جيمس موران خرج إلى العلن بتصريح في أوائل آذار/ مارس أن اليهود يدفعون الولايات المتحدة نحو الحرب على العراق، فقامت الجالية اليهودية ضدّه ودفعته إلى الاعتذار. كما كتب بات بيوكانان المرشّح السابق للرئاسة الأميركية أنّ عصابة من المحافظين الجدد تريد تدمير علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي متهماً هذه العصابة بالولاء لاسرائيل.

المصلحة النفطية

اهتمام أميركا بالنفط لم يكن ظرفيّاً، وليس جزافاً أن يقول أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي السابق ورئيس مركز الطاقة العالمي: «أنا أؤمن كل الايمان أنّ النفط هو العامل الأساسي للاحتلال الأميركي للعراق»[1]. كما يلقي الضوء على فكرة طريفة تقول إنّ أميركا منحت العالم الصناعي مظلة نووية ضد الاتحاد السوفياتي من العام 1945 وحتى 1990، وإنّها منذ 1990، تسعى إلى فرض مظلة نفطية لتواصل سيطرتها على اقتصاد العالم. ذلك أنّ النفط هو من صلب الاستراتجية الأميركية الاقتصادية والعسكريّة في العالم، وأصبح تنفيذ هذه الاستراتيجية سهلاً بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001.

ومن حملات التضليل التي مارسنها الادارة الأميركية لصرف النظر عن مخططاتها النفطية، كلمة مساعد وزير الطاقة الأميركي أمام مؤتمر في اليابان بحضور وزراء دول أوبك، حيث عرض لائحة تضم أهم مصادر النفط التي ستعتمد عليها الولايات المتحدة في المستقبل وغيّب عن اللائحة نفط الشرق الأوسط. ولكن الحقيقة كانت عكس ذلك تماماً، إذ أظهرت توقعات استراتيجية دقيقة أنّ نفط العالم سيبدأ بالنضوب عام 2010 باستثناء نفط الشرق الأوسط الذي سيبقى المصدر الأساسي للدول الغربية الصناعية للعقود المقبلة[2].

(1) مقابلة مع الجزيرة 11 حزيران/ يونيو 2003.

(2) رندة تقي الدين في الحياة 2 نيسان/ ابريل 2003.

فنفط العراق بمفرده يمكن أن يمدّ الولايات المتحدة بحاجاتها النفطية حتى العام 2100.

لقد بدأت خطة الهيمنة الأميركية على نفط المنطقة العربية عام 1973 بعد الحرب العربية الاسرائيلية التي استعمل فيها العرب سلاح النفط. حيث يقول اليماني: «ترَكَت سنة 1973 آثارها في السياسة الأميركية، وما رأيناه بعد ذلك هو متابعة لخطة أميركية وُضعت قبل حرب 1973، حيث عُقد اجتماع في نيسان/ ابريل في السويد حضره وزير الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر وعدد من ممثلي شركات البترول وكبار السياسيين الأميركيين، وقرروا يومها رفع سعر البترول 400 بالمئة. وكان سعر البرميل 1.20 دولاراً، فقرروا زيادة الأسعار لمساعدة الشركات على مواجهة أزمتها المالية وزيادة أرباحها. ولقد ظهرت محاضر هذا الاجتماع في أحد الكتب». والمعروف أنّ سعر البرميل ارتفع من 4 دولارات في آخر 1973 إلى 11 دولاراً في ربيع 1974. ولكن اليماني لم يكن مصيباً في بعض آرائه. فهو ذكر مثلاً أنّ أميركا تبحث عن مصادر بديلة للنفط في روسيا وغرب أفريقيا وبحر قزوين، إلا أنّ شركة توتال الفرنسية اعتبرت «أنّ كل ما يقال عن بدائل مصادر النفط للولايات المتحدة من روسيا وبحر قزوين وأفريقيا ليس بالاحتياط الضخم والواعد الذي يمكنه أن يحل محل نفط الشرق الأوسط»[1].

أما بالنسبة لبريطانيا وهي دولة مصدّرة للنفط غير عضو في منظمة أوبك، فإن تقديرات الاحتياط في بحر الشمال الذي تستفيد منه النرويج أيضاً، تشير إلى تضاؤل الكميات المتوافرة إلى درجة أنّها لن تكفي حتى للاستهلاك المحلي البريطاني. ولذلك أشارت التوقّعات إلى تحول بريطانيا عام 2010 إلى دولة مستوردة للنفط. وحتى روسيا والصين، الدولتان غير العضويتين في الأوبك والمنتجتان للنفط بكميات تجارية، ستواجهان، استحقاقات مماثلة لتلك التي تضطلع بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا؛ فالحقول المُستثمرة في الصين وروسيا زائد الاحتياط المعروف في الحقول غير المطوّرة سيتم استهلاكه مع حلول العام

---

(1) الحياة 12 كانون الأول/ ديسمبر 2002.

2020. وهي فترة زمنية قصيرة بمقياس قطاع الطاقة الذي من طبيعته أن ينضب بدون تجديد (مقارنة بموارد المياه مثلاً التي تبقى وتتجدّد في الدورة الطبيعية بأوجه مختلفة). وتعتمد آسيا بدرجة كبيرة على نفط الشرق الأوسط، إذ اشترت دول شرق آسيا الرئيسية عام 2002 ، 60 بالمئة من بترول الشرق الأوسط، ومن بينها اليابان التي اشترت 80 بالمئة من احتياجاتها النفطية من دول الخليج، كما اشترت الصين 40 بالمئة من احتياجاتها وسنغافورة 80 بالمئة. ولذلك سعت الصين واليابان إلى إقناع روسيا ببيعهما نفط سيبيريا عبر أنابيب تبلغ كلفتها 5 مليارات دولار وتمتد على مسافة أربعة آلاف كيلومتر.

وتبقى المنطقة العربية دوماً الأكثر تأهيلاً لتوفير احتياجات السوق، وخصوصاً العراق بحقوله العذراء تقريباً ومعه العربية السعودية. ومثّل نفط الخليج ومن ضمنه إيران 27 بالمئة من الاستهلاك العالمي عام 2002، فيما تضمّن 65 بالمئة من الاحتياط المتبقي المعروف عالميّاً. أضف إلى ذلك توقّع أنّ الطلب العالمي على النفط سيرتفع من 77 مليون برميل يوميّاً عام 2002 إلى 115 مليون برميل عام 2020. ويعود سبب الارتفاع في الطلب إلى زيادة عدد السكان وإلى إزدهار بعض الاقتصاديات ومنها الصين وحاجتها إلى الطاقة للانتاج والاستهلاك. كما أنّ اتجاهات الطلب باتت مختلفة تماماً في القرن الحادي والعشرين، حيث شكل سوق الصين الناهض أكبر ساحة استهلاك للنفط في العالم. ولذلك ستكون أسواق شرق آسيا أكثر ربحية للنفط العربي من الأسواق الغربية. وهذا التنافس بين المستهلكين في الشرق والغرب يشرح الكثير من اتجاهات العسكريتاريا الأميركية حول العالم وتحديداً في قوس الأزمات الممتد من أفغانستان ووسط آسيا إلى شمال أفريقيا، وضرورة الاحتلال العسكري المباشر للشرق الأوسط، كما هو حاصل اليوم في الهجمة على سورية وإيران. أما مسألة النزاع العربي الاسرائيلي فقد أصبحت هامشية في هذه الاستراتيجية الدولية، حيث تتبع الدول العربية الرئيسية سياسة الولايات المتحدة.

فالمسيطر على النفط في القرن الحادي والعشرين أصبح كمن يسيطر على إكسير

الحياة ويملك القدرة على منحه لمن يطيعه، إذ يمكن أن تعطي هذه السيطرة الولايات المتحدة قدرة هائلة على أن تكون فعلاً القوة الأولى والوحيدة في العالم تفرض نفسها على أوروبا وشرق آسيا، في حين تشكل القارة الأميركية خارج الولايات المتحدة كالفناء الخلفي المطيع للبيت الأميركي.

في مطلع 2003 كان الرأي العام الأميركي منقسماً بين تأييد الحرب على العراق ومعارضة سياسة بوش الاقتصادية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة. وفي استفتاءات للرأي قامت بها مؤسسات كمؤسسة غالوب ظهر أنّ شعبية بوش قد انحدرت كثيراً من النسبة القياسية التي بلغتها بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 (89 بالمئة) إلى 55 بالمئة في 12 كانون الثاني/ يناير 2003 أي قبل شهرين من الغزو وبقيت شعبيته منخفضة في تموز/ يوليو 2003 بعد الحرب على العراق، في حين كان تأييد الرأي العام لغزو العراق مرتفعاً ، وهذا يؤكد فعالية الدور الإعلامي في غسل الأدمغة. وكانت الإدارة الأميركية تعلم جيداً الرابط العضوي بين الوضع الاقتصادي الداخلي والحروب الخارجية، خصوصاً أنّ الحرب على الارهاب دفعت عجلة الانتاج الأميركي في القطاعات كافة، وجاء غزو العراق ليفسح المجال أمام الشركات الأميركية للاستفادة من مرحلة البناء. وقس على ذلك السيطرة على مصادر النفط التي ستؤمن لأميركا ضخاً مستمراً من دون معوّقات وبأسعار مقبولة لعقد أو عقدين من الزمن على الأقل، خصوصاً وأنّ الخبراء الغربيين أكدوا أنّ العالم لن يجد بديلاً حقيقياً للنفط حتى العام 2050، وأنّ السياسة الأميركية منذ مبدأ كارتر عام 1979، تعتبر نفط الخليج مورداً حيوياً لبقاء الولايات المتحدة («إذا تهدّد النفط سندخل ونأخذه بالقوة»). ولقد أثبتت الطاقة الذرية فشلها في تقديم مصدر طاقة للمستهلكين والمنتجين يمكن الاتكال عليه، بسبب خطورتها وكلفتها والنفايات الضارة التي تخلفها المفاعلات الذرية. أما الطاقة الشمسية فلا تزال بعيدة المنال (pipe dream) هي حلم في زجاجة.

الغزو

بعد هزيمة العراق في حرب الكويت عام 1991 ومعاناة الشعب العراقي من العقوبات في عقد التسعينيات، تعاطفت الشعوب العربية مع الشعب العراقي وزاد غضبها على السياسة الأميركية الظالمة تجاه العراق وفلسطين، فباتت صور صدّام تتصدر التظاهرات الشعبية العربية المندّدة بالسياسة الأميركية. وخلال سنوات الحصار وصولاً إلى الغزو عام 2003، فقد الشعب العراقي ثقته بالولايات المتحدة ونيّاتها تجاه أرض الرافدين، بعدما تركته فريسة للعقوبات المدمرة ونظام القمع لأكثر من عقد. فقد دعت الولايات المتحدة الشعب العراقي إلى الانتفاض ضد النظام عام 1991 ولم تقدّم أي دعم مادي أو معنوي، ولم تخلق حوافز على الأرض لكي يثور الشعب ضد النظام. وبعد دخول الأميركان بغداد لم يرحّب الشعب ولم يرَ أحد أنّ الولايات المتحدة جاءت فعلاً لتحرر الشعب العراقي[1].

في تشرين الأول/ أكتوبر 1998 وقّع كلنتون قانون تحرير العراق الذي دعا إلى «تغيير نظام الحكم» في العراق ومهد لعملية ثعلب الصحراء عام 1999. وبذهاب كلنتون ومجيء بوش الابن، واصل هذا الأخير التحضيرات لغزو العراق والتي ارتدت وجه السرعة بعد 11 أيلول/ سبتمبر 2001. فكانت الحرب الإعلامية لا تهدأ ضد العراق تكيل لنظامه الاتهامات الباطلة ومنها تقرير وهمي للمخابرات الأميركية زعم أنّ العراق اشترى اليورانيوم المشعّ من النيجر لاستعماله في صناعة أسلحة الدمار الشامل، وأنّ العراق بنى مصانع سريّة لانتاج هذه الأسلحة. ولم تنفع محاولات العراق في إحباط خطط واشنطن للغزو، من قبول عودة المفتشين إلى التعاون من دون حدود حتى في مسائل سيادية. ولكن الولايات المتحدة كانت قد بلغت حدّاً من الاستعداد العسكري عام 2002 أصبح معه أي تنازل من العراق لا يغيّر شيئاً في الأمر.

(1) ميلان راي، خطة غزو العراق عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق، دار الكتاب العربي، 2003.
ج.أ. غرين وميشيل راتنر، ضد الحرب في العراق، دار الفكر المعاصر، 2003.
أريك لوران، حرب آل بوش، أسرار النزاع التي لا يمكن الاعتراف بها، دار الخيال، 2003.

بعد صعود بوش الابن أصبح أعضاء مجلس الأمن القومي وأغلبية أعضاء الكونغرس ومعظم المؤسسات في العاصمة الأميركية المؤثرة في القرار السياسي مدينة لليمين الجديد وصديقة لاسرائيل بل مقرّبة جداً من حزب الليكود المتطرف وآريل شارون رئيس وزراء إسرائيل آنذاك. لقد تبنّى أصدقاء إسرائيل في الإدارة الأميركية نداءات شارون حول ضرورة ضرب العراق عاجلاً، فلم يخلُ اسبوع في العامين اللذين سبقا الغزو الأميركي من دون تصريحات أو مقابلات صحفية أو كلمات عامة تدعو إلى غزو العراق، بدءاً بالرئيس بوش نفسه مروراً برمسفلد وتشيني ورايس وباول وولفوفتز وبيرل .

عندما خاض بوش الابن حملة الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2000، اختار كوندوليزا رايس لتكون مستشارته للشؤون الخارجية (عيّنها فيما بعد مستشارة للأمن القومي وعيّن الجنرال كولن باول وزيراً للخارجية). وفي اجتماع انتخابي قال بوش إنّ والده لم يوقف الحرب ضدّ العراق عام 1991، بل حقّق أهدافاً منها تحرير الكويت والقضاء على نصف الجيش العراقي ثم ترك الباقي ضمن هدنة لم تمنع أن تواصل أميركا عملها العسكري. ففي العام 1998 عندما طرد العراق المفتشين الدوليين بتهمة التجسس أمر بيل كليتون بتنفيذ عمليّة ثعلب الصحراء ونفذ الطيران الأميركي والبريطاني 650 طلعة وهجمات صاروخية لمدّة ثلاثة أيام. فكان مخطط مواصلة الحرب على العراق على نار هادئة فيما كان البنتاغون والأجهزة العسكرية والسياسية في واشنطن تعمل على الخطط التفصيلية، فجعلت حرب الاستنزاف والعقوبات الاقتصادية، الغزو الأميركي للعراق نزهة سريعة.

مباشرة بعد الهجمات الارهابية في أيلول/ سبتمبر 2001، بدأ بوش الابن سلسلة اجتماعات مع مجلس الأمن القومي المؤلف من نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رمسفلد ونائبه بول ولفوفتز ووزير الخارجية كولن باول ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ورئيس السي آي إيه جورج تينت، وكانت اللقاءات يومية وأحياناً لعدّة ساعات في اليوم الواحد كما يشير بوب وودورد في كتابه[1]، وقد تم خلالها وضع خطط

(1) Bob Woodward, *Bush's War*, 2003.

احتلال أفغانستان (التي تمّ تنفيذها في 7 تشرين الأول/ اكتوبر 2001). ومنذ الاجتماع الأول يوم 12 أيلول/ سبتمبر 2001، وضع ولفوفتز ورمسفلد ملف الحرب على العراق على الطاولة، وردّ بوش وباول بضرورة التركيز على أفغانستان أولاً. ولكن ودوورد يضيف: «ما أن أخذت حرب أفغانستان طريقها إلى التنفيذ حتى فتحت رايس موضوع العراق، وسألت: «إذا نجحنا في أفغانستان، فهل نضع الحرب على العراق على الطاولة؟»، فتحمّس ولفوفتز. وكان بوش الابن منذ وصوله إلى البيت الأبيض عام 2000، وهو ينظر في وثائق مخطط غزو العراق، فعيّن كولين باول الذي كان قائداً للأركان في حرب الخليج عام 1991، وزيراً للخارجية. وأخذ هذا الأخير يسعى إلى استنباط وسائل جديدة لفرض عقوبات على العراق ظهرت تباعاً في مجلس الأمن الدولي الذي لبّاها مطيعاً. وقام ولفوفتز نائب وزير الدفاع بمدّ الجسور مع المعارضة العراقية لبدء الحرب[1]. ويقول وودودر أيضاً إن بوش الابن اطّلع على تفاصيل تأثير العقوبات في إضعاف قدرات العراق العسكرية والاقتصادية وعلى المجاعة والأمراض. وفي أحد الاجتماعات قال ولفوفتز إنّ غزو العراق سيكون سهلاً لأنّ وضعه أينع وسقوط نظامه سيكون سريعاً وربما خلال أيام. وأثناء استراحة في الاجتماع ذاته انصرف بوش إلى حديث جانبي مع تشيني وولفوفتز حيث قدّم هذا الأخير تفاصيل إضافية عن فرص نجاح الحرب على العراق[2]، فكان ولفوفتز محقّاً في تقديراته، إذ إنّ الحرب على أفغانستان استغرقت خمسة شهور بينما استغرق غزو العراق واحتلال بغداد 20 يوماً.

في 10 كانون الثاني/ يناير 2002، التقى وودورد برمسفلد الذي لم يكن يعلم أنّ وودورد يعرف تفاصيل هذه الاجتماعات. وسأله وودورد: «في 12 أيلول/ سبتمبر 2001 في اليوم الثاني للهجمات، طرحت يا سيدي في الاجتماع مسألة شنّ هجوم متزامن على العراق وعلى بن لادن..». وقبل أن يُكمل وودورد السؤال ردّ رمسفلد غاضباً: «بحق الجحيم ماذا يفعلون؟ ..لقد أعطوك كل وثيقة سريّة لعنهم الله.. أشطب هذا الموضوع من المقابلة..». ولم يرغب رمسفلد في متابعة المقابلة حتى وافق وودورد على شطب الاشارة إلى غزو العراق. ولكن

---

(1) Woodward *Bush's War* p. 131.

(2) Woodward p. 84.

التجهيز للحرب على العراق لم يختفِ عن اجتماعات مجلس الأمن القومي. فكان تشيني ورمسفلد وولفوفتز يتكلمون عن العمل العسكري ضد العراق في حين كان باول يسهم في التحضير بتطوير الأبعاد الديبلوماسية والسياسية وتينت في الأعمال الاستخباراتية.

في اجتماع مجلس الأمن القومي في 19 أيلول/ سبتمبر 2001 قال بوش في تنبؤ توراتي لما سيأتي: «سندمر أعداءنا.. وبعد عامين فقط لن يبقى لنا حليف سوى البريطانيين»[1]. ويمكن اعتبار هذا الاجتماع كنهاية رسمية لحرب الاستنزاف الأميركية ضد العراق لتبدأ مرحلة التمهيد للغزو البري. في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 2001، وقد بدأت الحرب على أفغانستان، اجتمع مجلس الأمن القومي مجدّداً، وتوجهت الأنظار هذه المرة إلى سورية كهدف آخر للخطة الأميركية وضرورة مهاجمتها بحجة «أنّها دولة تدعم الارهاب وتدعم حزب الله». وقال بعض الحضور إنّ سورية تتعاون مع أميركا ضد الارهاب، ولكن باول الذي كان يُعطي العالم انطباعاً بأنّه معتدل، قال: «يجب على سورية أن تكون ضد كل الارهاب» (أي تسير حسب مشيئة واشنطن). وكانت سورية قد قدّمت مساعدات للولايات المتحدة في خريف 2001 ساعدتها في حربها ضد الارهاب وهذا لم يرق لصقور الادارة الأميركية لأنّه حسّن صورة سورية كدولة متعاونة مع الولايات المتحدة. وتدخل رمسفلد لدعم منطق باول فقال: «لن نطلب مساعدة من سورية ضد القاعدة لأنّ قبولنا بمساعدتهم سيشعرنا بأننا محكومون بتقدير دعمهم ما يشلّ قدرتنا على ملاحقة سورية بحجة دعمها لمنظمات إرهابية»[2].

كانت حجة الولايات المتحدة القانونية هي مخالفة العراق لقرار مجلس الأمن 687 وبذلك يحقّ لها تحت البند السابع استعمال القوة لتنفيذ القرار. والحجة الثانية أنّ العراق يعمل لصناعة أسلحة دمار شامل، والحجة الثالثة أنّ واشنطن ترغب في إسقاط النظام لأنّه دكتاتوري ويقمع شعبه والهدف هو «جلب الديمقراطية للشعب العراقي».

---

(1) Woodward p. 106.

(2) Woodward p. 220.

في خطاب عن «حال الاتحاد» في 29 كانون الثاني 2002، أعلن بوش الابن أنّ العراق هو جزء من «محور الشر» الذي ضم بنظر واشنطن في ذلك الوقت إيران وكوريا الشمالية، وأنّ العراق يهدّد أمن الولايات المتحدة لأنّه يسعى لحيازة أسلحة دمار شامل، وفق معلومات صحافية. لقد انتظر غزو العراق عاماً كاملاً من التحضير ليدخل مرحلة التنفيذ بعد خطاب بوش[1]، فاستعد البنتاغون عسكرياً واستعدّت وزارة الخارجية ديبلوماسياً حيث شرح تشيني: «نحتاج إلى بناء تحالف دولي لغزو العراق وهذا يستغرق بعض الوقت. فإذا بدأنا عملاً فورياً ضد صدّام حسين سنخسر المبادرة ولن ينظر إلينا الرأي العام أننا الأخيار كما ينظر الآن»[2]. وكتب مراسل النيويورك تايمز تود برودوم: «لقد نما في الادارة الأميركية وفي الكونغرس من الحزبين الديمقراطي والجمهوري على السواء شعور أنّ الولايات المتحدة لن تسمح باستمرار نظام عراقي يقوده صدّام حسين»[3].

وأتبع بوش خطابه بتوقيع أمر استخباراتي بإنفاق 200 مليون دولار للقيام بأعمال سرّية ضد نظام العراق وتمويل نشاطات المعارضة (مقارنة بـ70 مليون دولار فقط وزعتها السي آي إيه على القبائل والزعامات الأفغانية لشراء الولاء أثناء الغزو الأميركي لذلك البلد). وشرح تينت لبوش أنّ العراق ليس أفغانستان وأنه باستثناء الأكراد فلا وجود حقيقياً لقوى معارضة هامة داخل العراق، وفي غياب هجوم عسكري مباشر سيكون حظ المخابرات الأميركية في قلب النظام العراقي أقل من عشرين بالمئة. فكانت خطة المخابرات عام 2002 هي التمهيد للغزو العسكري بالحصول على أكبر قدر من المعلومات الاستخباراتية والاتصال بأطراف عراقية في الداخل وأخذ بوش يتكلم مراراً عن عزم واشنطن على تغيير النظام في بغداد.

منذ نيسان/ ابريل 2002، أصبح كل اجتماع لمجلس الأمن القومي الأميركي يدور حول تحديد تاريخ الحرب على العراق وحول الخطط العسكرية واللوجستية والحرب النفسية ومستوى الاستعداد العسكري والأهداف المطلوب ضربها. فبدأ التغلغل العسكري

---

(1) Woodward p. 88.

(2) Woodward p. 91.

(3) *New York Times*, 17 February 2002.

الأميركي على الأرض في العراق في حزيران/ يونيو 2002، ومعه تصاعدت الغارات الجوية التي لم تتوقّف طيلة السنوات السابقة. ودخلت فرق سي آي إيه خاصة يرافقها ضباط نخبة أميركيون أراضي العراق في 10 تموز لتحضير ميادين الغزو وجمع معلومات عن الأماكن التي سيدخلها الجيش الأميركي وتحديد صعوبات أو تسهيلات احتلال مواقع ومدن معيّنة. ومن جهود هذه الفرق تنظيم الميليشيات الكردية في الشمال ـ البشمرغة ـ لتحضير الأرض للغزو وتطهير المناطق الكردية من أي عناصر مسلحة مناوئة للأميركيين ومنها أنصار الإسلام. وبعد هذه الاستعدادات الميدانية الواسعة، أصدر الكونغرس الأميركي قانوناً يجيز استعمال القوى المسلحة الأميركية ضد العراق، تبعه قرار 1441 من مجلس الأمن الدولي الذي كان في تلك المرحلة لا يعصى أمراً لواشنطن.

في آب/ أغسطس 2002، أبلغ باول بوش عن التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب على العراق وأنّ الأمر لا يتوقف على فوز أميركي ساحق في الحرب ، وهو لا يشكّ في ذلك، ولكن على احتلال العراق وإدارته وهذا أمر مكلف وصعب للغاية. خصوصاً وأنّ بوش صرّح مراراً أنّ مهمة أميركا ليست «بناء الدول»، فتبدو الولايات المتحدة ناجحة في خوض الحروب وتدمير الشعوب ولكنها فاشلة في إعادة البناء وتحقيق الاستقرار والازدهار للشعوب التي تقهرها. وتساءل باول عن الانطباع الذي سيسود العالم عندما يقوم جنرال أميركي بحكم العراق مباشرة من بغداد وكم من الوقت سيستمر الحكم الأميركي للعراق وهل سينجح[1]. وقال بوش إنّه على استعداد لبناء تحالف دولي ضد العراق وهو يرغب في الحصول على قرار من مجلس الأمن ولكنّه إذا لم ينجح في هذه المساعي فسيحسم أمره ويذهب وحيداً. وفي 14 آب/ أغسطس 2002، التقى أعضاء مجلس الأمن القومي من دون بوش وأعلن باول الحاجة إلى بناء تحالف دولي وأنّه حتى هذه الساعة «ليس معنا سوى بريطانيا وسنحتاج إلى السعودية ودول الخليج وتركيا ودول أوروبية». وقرر المجتمعون أنّ خطاب بوش أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 12 أيلول/ سبتمبر 2002 سيكون عن العراق وليس عن أزمة الشرق الأوسط أو عن القيّم الأميركية كما درجت العادة في السنوات

---

(1) Woodward, p. 333.

السابقة. واقترح تشيني أن يكون خطاب بوش انتقاداً حاداً للأمم المتحدة التي أصبح دورها هامشياً ومن الضروري الاصطفاف وراء أميركا في حرب العراق (وهذا كان المنطق الكلاسيكي لمراكز اليمين الأميركي الذي طالما عبّر عنه ريتشارد بيرل). ووافق الجميع أنّ بوش لن يطلب دعماً لإعلان الحرب من الأمم المتحدة لأنّ رفض المنظمة الدولية تقديم هذا الدعم سيعرّي الموقف الأميركي إذا تواصلت جهود الحرب.

وبعد أسبوعين التقى وودورد بوش في مزرعته في كروفورد وأمضى بصحبته ساعات بحضور كوندوليزا رايس. فكان بوش يعود مراراً إلى مسألة تغيير النظام في العراق وأنّ هدفه هو الاطاحة بصدّام. وفي تلك الأثناء كان تشيني يقود حملة تهويل شعواء ضد «الخطر الذرّي الذي يشكله العراق» وأنّه لا يؤمن بأنّ عودة المفتشين ستؤدي إلى نتيجة، وأكد أنّ الولايات المتحدة ستعمل على إنهاء النظام[1]. وفي 6 أيلول/ سبتمبر 2002، اجتمع مجلس الأمن القومي الأميركي بغياب بوش، وهاجم تشيني فكرة السعي إلى قرار دولي جديد ما يعيد الولايات المتحدة إلى مطبخ الأمم المتحدة: «كل ما يحتاجه الرئيس هو أن يقول في خطابه أمام الأمم المتحدة إنّ صدّام هو رجل مجرم وإنّ صدام رفض وداس كل قرارات مجلس الأمن السابقة وإنّ الولايات المتحدة تحتفظ بحق الذهاب بمفردها إلى الحرب». وأصبح هاجس تشيني بدء الأعمال العسكرية ضد العراق فوراً. وفعلاً قامت الطائرات الأميركية والبريطانية بغارة جديدة على العراق في أوائل أيلول/ سبتمبر لأول مرة منذ انتهاء حرب الاستنزاف قبل عام. وكانت الغارات مختلفة هذه المرة وليست استمراراً لحرب الاستنزاف بل تمهيداً لعمل عسكري كبير ومناوشات قبل الحرب. وتقول الواشنطن بوست إنّ بدء تفكير بوش بعمليّة غزو العراق أعطى البنتاغون دفعاً جديداً لتجديد العمل العسكري فوق العراق لإضعاف الدفاعات العراقية وتمهيد الساحة للحرب وجمع المعلومات العسكريّة واللوجستية عن العراق[2].

كان باول الذي ظنّه بعضهم من الحمائم يسعى إلى أسلوب شيطاني في إدارة الحرب

(1) *New York Times* 27 August 2002.

(2) *Washington Post* 26 July 2002.

على العراق يختلف عن السلوك الفجّ والمباشر لتشيني ورمسفلد. فباول رأى أنّ سلوك طريقة الأمم المتحدّة وإن باء بالفشل، سيمكن بوش من استغلاله والادعاء أنّ أميركا سعت للتعاون ولكن الأمم المتحدة خذلتها ولم يعد أمامها سوى العمل المنفرد. ولذلك ستكون مسألة عدم التوصل إلى حلّ مرضٍ في الأمم المتحدّة أكبر مسوّغ لواشنطن لشنّ الحرب. وبسبب مواقف باول المتشدّدة ضد العراق اضطر عدد من الديبلوماسيين في وزارته إلى الاستقالة احتجاجاً على سياسته، حيث جاء في رسالة استقالة برادي كيسلنغ، مستشار السفارة الأميركية في آثينا، إلى باول: «إنّ السياسات التي يُطلب منّا الدفاع عنها تتعارض ليس مع القيم الأميركية فحسب بل مع مصالح بلادنا. إن سعينا المحموم إلى الحرب ضد العراق يقودنا إلى تبديد مصداقيتنا الدولية التي كانت أمضى سلاح لنا في الهجوم والدفاع. ولقد بدأنا نمزق أقوى وأنجع نسيج للعلاقات الدولية عرفه العالم».

وحتى في تلك الفترة لم تخلُ أميركا من أصحاب الضمير وأحباء السلام والعدالة في العالم، ولقد كتب إدوارد سعيد عدداً من المقالات يعدّد فيها الشخصيات والمؤسسات والهيئات الأميركية التي وقفت ضد الحرب والتي انتقدت علناً سياسة البيت الأبيض، بدءاً بجيمي كارتر مروراً بعدد من الكنائس وجمعيات حقوق الانسان وبعض اليساريين. ولكن المصيبة كانت في حكومة هي الأكثر تطرفاً ويمينيّة في تاريخ الولايات المتحدة يرافقها كونغرس يمكن أن يصنّف أيضاً بأنّه الأكثر عنجهيّة ويمينيّة وحباً للحروب.

كانت وسائل الاعلام الواسعة الانتشار مع الحرب، تصفّق للأجهزة العسكريّة المتعطشة لميزانيات أكبر ولاستعراض أسلحتها المتطوّرة. إذ ساعدت الحملات الاعلامية ضد العراق أجندة البيت الأبيض، فأصبح رؤساء التحرير مثل وليم سافير جنرالات في جيش بوش يقودون الحرب من مواقعهم ويوهمون الرأي العام الأميركي أنّ لدى العراق القدرة على ضرب المدن الأميركية بالاسلحة الذريّة، ولذلك يجب تحرير العراق، وأنّ الادارة الأميركية تسيّرها مبادىء العدالة وليس الهيمنة على العالم بل الرغبة في نشر الديمقراطية

في الشرق الأوسط»[1]. وأغفل سافير أنّ الشعب العراقي انتفض فعلًا بدعوة من بوش الأب ولكن أميركا فضّلت استمرار صدّام، لأنّ فوز ثورة شعبية لا يضمن أطماع أميركا. وكان توماس فريدمان مراسل النيويورك تايمز واضحاً حيث قال إنّ واشنطن أرادت إزاحة صدّام حسين وليس النظام، وإنّ من الأفضل أن تحكم العراق طغمة بقبضة من حديد. كما لم يكترث سافير أن يقرأ في عدد جريدته ذاته عن تقديرات السي آي إيه أنّ العراق لن يتمكن من إنتاج صاروخ بعيد المدى قبل العام 2015 على أقل تقدير، وأنّ كل ما يملكه حالياً هو صواريخ قصيرة المدى لا تستطيع أن تصل حتى إلى حدود العراق، وأنّ التفتيش الدولي قد قضى تقريباً على أي إمكانية صاروخية استراتيجية للعراق. وأصبح الاعلام الخاص جهازاً إعلامياً مسانداً للاعلام الحكومي يسير نحو الحرب ويطالب بضرب العراق بسرعة مذهلة. وفبرك البيت الأبيض تقارير أنّ العراق سعى للحصول على اليورانيوم المشبّع من أفريقيا فاستطاع التأثير في مواقف أعضاء الكونغرس، إذ في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 2002، وافق الكونغرس بأغلبية ساحقة على قرار يمنح بوش صلاحيات استثنائية وكاملة لخوض الحرب على العراق حتى من دون أي دعم دولي.

في الأيام الستين التي سبقت الحرب سعت الادارة بالوسائل الديبلوماسية والعسكرية والاقتصادية كافة للحصول على قرار من مجلس الأمن يشرّع الحرب خصوصاً وأنّ هذا المجلس شرّع حرب تحرير الكويت كما شرّع العقوبات الاقتصادية والتجويع والتركيع، وشرّع لجان التفتيش التي دلّت الطائرات الأميركية والبريطانية على الأماكن العراقية الحسّاسة التي يجب قصفها. ولم تكن مواقف فرنسا وروسيا والصين، كأعضاء دائمين في مجلس الأمن، مبنيّة على مبادىء أخلاقية وحقوق الشعب العراقي، بل على مصالح اقتصادية وسياسية. واستغلت الولايات المتحدّة التجاذبات الديبلوماسية بين أعضاء مجلس الأمن، فبدت وكأنّها تخوض حرباً ديبلوماسية لتخلص العالم من البعبع العراقي وأسلحة الدمار الشامل التي تملكها بغداد. فاستصدرت القرار 1441 لمجلس الأمن والقاضي بضرورة

(1) William Safire, *New York Times*, 26 August 2002.

تعاون العراق مع لجنة التفتيش. وظهر العراق كأنّه لا يتعاون في حين أنّه قدّم ملفاً كاملاً من 12000 صفحة وصلت إلى أيدي الأميركان قبل أن تصل إلى الأمم المتحدة. فكانت معركة إصدار القرار 1441 آخر طلقة في مسدّس معسكر الدول المناهضة للهيمنة الأميركية؛ فالقرار الذي خففت من حدّته تدخلات الصين وفرنسا وروسيا وألمانيا لم يُعط الضوء الأخضر للهجوم الأميركي ولكنّ الولايات المتحدة التي لم تحتج إلى ضوء أخضر كما يدل تاريخ حروبها على العراق، اعتبرته كافياً إلى درجة أنّ أي دولة تقف في طريقها من الآن وصاعداً اعتبرتها أنّها تشجع صدام والارهاب. وقال الكاتب مايكل رينر «إنّ من الواضح أنّ تفاهماً بين الدول الكبرى الأعضاء في مجلس الأمن في شأن مستقبل نفط العراق كان جزءاً من اللعبة السياسية التي أدّت في النهاية إلى المصادقة بالاجماع على القرار 1441» في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002[1].

هكذا وُضعت اللمسات الأخيرة لغزو العراق، وفي ليل 19-20 آذار/ مارس 2003 شنّت الولايات المتحدة غارة أسقطت 3000 قنبلة وصاروخ خلال ثلاث ساعات، معلنة حرباً لاحتلال العراق استغرقت 20 يوماً وانتهت بسقوط بغداد يوم 9 نيسان/ ابريل[2]. وخلال الأسبوعين الأولين للحرب ساد واشنطن قلق عميق من سير العمليّات خصوصاً من جراء المقاومة الشرسة جنوباً في أم قصر والفاو وجوار البصرة ومدن الجنوب والمعنويات المرتفعة التي تحلّى بها النظام. فباتت تصريحات بوش وكبار إدارته تمهد لحرب طويلة في حين استكان الرأي العام الدولي إلى أنّ المعارك ستستمر حتى آخر الصيف. ولكن الانتصار الأميركي كان مؤكداً بسبب الفارق العظيم في الجهوزية الحربية وقدرة العراق على الصمود وغياب الحليف الدولي. وحتى في السابع من نيسان/ ابريل وبعد سيطرة الجيش الأميركي على «مطار صدّام الدولي»، كان كبار الحكومة العراقية يقولون إنّ القوات الأميركية ستلقى مقاومة شرسة تُنزل بها الهزيمة. وفجأة شاهد العالم في الثامن من نيسان/ ابريل الجيش الأميركي في وسط بغداد، وفي التاسع ظهرت لقطات تلفزيونية لمدنيين عراقيين يحطمون

---

(1) الوسط 27 كانون الثاني/ يناير 2003.

(2) نبيل عبد الرحمن حياوي، سقوط بغداد الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، دار القلم، 2003.

تماثيل صدّام في الساحات العامة والجيش الأميركي يقوم بدوريات في الشوارع. سقطت بغداد وأصبح العراق بأكمله لقمة سائغة للغزاة. وشكل هذ النصر الأميركي السريع صدمة قوّية للرأي العام العربي والعالمي، بعد الصمود الذي شهدته مدن وبلدات ومواقع أقل شأناً بكثير من العاصمة العراقية.

لقد نشرت صحيفة «**سان فرنسيسكو كرونيك**» مقابلات مع قادة عسكريين عراقيين كانوا في بغداد في الساعات الأخيرة قبل سقوطها، أظهرت أنّ من أسباب سقوط بغداد عدم رغبة القادة العسكريين العراقيين في القتال، وأوامر أربكت القادة العسكريين وأضعفت دفاعات المدينة وجعلت الطريق إلى داخلها مفتوحاً أمام القوات الأميركية. فقد اقترح عسكريون اتخاذ مواقع دفاعية في أنحاء العراق كأفضل وسيلة لمواجهة الغزو وعدم خروج الوحدات إلى العراء. ولكن القوات العراقية التي خرجت من العاصمة وقعت ضحيّة سهلة للطائرات الأميركية التي قضت عليها في مجزرة في منطقة مكشوفة. ولم تكن أوامر إرسال الجيش خارج بغداد هي الأخطاء الوحيدة، بل إنّ خططاً عسكرية دقيقة حضّرتها قيادات الجيش للدفاع عن بغداد لم تنفذ ومنها إقامة خطوط دفاعية حول العاصمة، الأول على بعد 150 كلم من وسط بغداد والثاني على بعد 100 كلم والثالث أضيقها على بعد 50 كلم. وكان لكل خط برامج دفاعية، فكان من ضمن عمليّات الخط الأول استدراج القوات الغازية إلى الضواحي وشنّ حرب عصابات لإنهاكها واعتماد أسلوب القتال من بيت إلى بيت لاطالة أمد الحرب. ومن ضمن عملّيات الخط الثاني في حال سقوط الخط الأول تلغيم الجسور والطرقات ومطار صدام الدولي التي لو تمّ تنفيذها لأحدثت خسائر فادحة في صفوف الغزاة[1].

وشرح الضباط أنّ الجنود كانوا متوترين وتعبين نظراً لعدم توقّفهم عن الانتقال من مكان إلى آخر وحاجتهم إلى النوم. وقال ضابط في مدينة الكوت جنوب بغداد إنّ كل وسائل الاتصال مع القيادة في بغداد توقّفت كليّاً في الثاني من نيسان/ ابريل فلم يعد ممكناً تنسيق العمليّات ومعرفة تطوّر المعارك في أماكن أخرى. وآخر اجتماع للقيادة العسكرية

(1) Jon Lee Anderson, *The Fall of Baghdad*, Lodon, The Penguin Press, 2004.

كان قبل سقوط بغداد بيوم واحد فخرج الضباط بقرار عدم مواصلة القتال والذهاب إلى بيوتهم وانفرط عقد القيادة العسكرية العراقية[1]. وربما علمت القوات الأميركية بهذا الانهيار الداخلي في معنويات القيادة العسكرية، فقد أشار متحدثون في الادارة الأميركية إلى حدوث تضعضع في قيادة الجيش العراقي في الأسبوع الأول من نيسان/ ابريل، فشنّ الجيش الأميركي صبيحة 5 نيسان/ ابريل هجمات قوية ومتكررة على وسط بغداد، حتى سيطر على القصر الجمهوري في 7 نيسان/ ابريل، ووصل إلى معظم ساحات بغداد في 9 نيسان/ ابريل، وأكمل احتلال الضواحي في العاشر منه[2].

تفاصيل سقوط بغداد كما وصفها الإعلام الغربي والعربي كانت غير موضوعية لأنّها وضعت لوماً كبيراً على صدام وابنه وهذا ينسجم مع نهج الحرب الاعلامية الأميركية حول شخصنة الصراع مع العراق منذ 1990. ولعل الحقيقة التي يمكن أن يبيّنها الخبراء العسكريون والمحللون السياسيون لاحقاً ستكشف عن أخطاء أخرى في صفوف الضباط أنفسهم. فقد ذكرت وسائل اعلام عديدة أنّ الضباط أخطأوا في تقدير حجم قدراتهم واعتقدوا أنّ بغداد عصيّة ولن يصلها الأميركان أبداً، وهذا ما أكدوه لصدام، فتأخروا في التحضير للحرب على الرغم من المؤشرات الخطرة إلى الاستعدادات الأميركية الضخمة المشابهة لغزوها أوروبا في الحرب العالمية الثانية. كما أنّ مستويات التدريب كانت متدنيّة إلى درجة أنّ ضابطاً مسؤولاً عن 250 جندياً في منطقة الفاو المجاورة للحدود الكويتية استلم صواريخ أرض أرض قبل أسبوعين من نشوب الحرب ومرّت عشرة أيام على استلامها من دون أن يهتم بتدريب جنوده على استعمالها، ولم يأمر بتحضيرها وإخراجها من صناديقها. ولذلك قبعت هذه الصواريخ في المخزن ولم تُستعمل. ولقد نشر التلفزيون العراقي مناورات دبابات حضرها صدام في بداية العام وذكر فيها أنّه لم يكن راضياً عن استعداد الآليات وسرعتها في

(1) الحياة 26 أيار/ مايو 2003.

(2) Anthony Shadid, *Night Draws Near: Iraq's People in the Sahdow of America's War*, new York. Henry Holt and Company, 2006, 51-110.

أرض المناورة. وذُكر الكثير عن تغلغل المخابرات الأميركية في صفوف الضباط وشرائها الذمم. كما أنّ التقارير الأميركية أشارت مراراً إلى اتصالات ميدانية للضباط الأميركيين مع الضباط العراقيين واستقدام عسكريين عراقيين سابقين من أوروبا والولايات المتحدة لاقامة اتصال مع ضباط يعرفونهم في الجيش العراقي (أحدهم أخرجته المخابرات الأميركية من الدانمارك ونقلته إلى بغداد ليتصل بالضباط). وليس بعيداً أن يكون قد جرى في العراق بعض ما جرى في أفغانستان حيث استعملت المخابرات الأميركية ملايين الدولارات لشراء ولاء كبار العسكريين. ولذلك فإنّ لحقيقة سقوط بغداد وبالتالي العراق جوانب متعدّدة[1].

(1) نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.

الفصل الحادي عشر

الأبعاد الاقتصادية للغزو

انقلبت موضوعة كلاوزفتز القائلة إنّ السياسة هي الحرب بوسائل أخرى ليصبح الاقتصاد هو متابعة الحرب بوسائل أخرى. بالأمس كان الشعار «كل ما هو جيد لجنرال موتورز جيد لأميركا»، أما اليوم فقد أصبح الشعار «كل ما هو جيّد لأميركا جيّد للعالم».

Bruno Delamotte et Bernard Brigouleix, Le Grand Bazaar, 2003.

تقاسم الغنائم ورفع الحصار

تقول دراسة صدرت في حزيران/ يونيو 2003 «إنّ الهدف المُعلن لغزو العراق وهو نزع أسلحة الدمار الشامل وتدميرها هو هدف تعلم أميركا قبل غيرها أنّه تحقّق فعلاً قبل سنوات، وأن تغيير النظام العراقي والهيمنة على مقدّرات العراق، خصوصاً النفطيّة هو الهدف الرئيسي»[1]. وأظهرت الدراسة أن العراق يقع في الحزام الأمني الذي تبنيه أميركا والممتد من البلقان حتى جنوب آسيا وشرقها، مروراً بمنطقة الخليج ومنطقة قزوين ووسط آسيا (أفغانستان) وصولاً إلى الفيليبين وكوريا الجنوبية واليابان. هذه الحرب لها أهداف

(1) الحياة 28 آذار/ مارس 2003.

كلاسيكية بكل أبعادها من حيث سعي أميركا كبلد يتمتع بالقوة العسكرية الى احتلال بلاد أخرى ونهب ثرواتها وإقامة إدارة تابعة فيها وتجيير قدراتها للبلد المعتدي. ومثل هذه اللازمة متكررة منذ حروب الأقدمين مروراً بالرومان والأغريق والتتار ونابليون وهتلر وشارون: استعمال القوة لامتصاص ثروات شعب آخر والسيطرة عليه.

عندما أطلق الرئيس بوش تحذيره الأخير يوم 16 آذار/ مارس 2003 لكي يغادر صدام حسين وابنيه العراق خلال 48 ساعة، كان موضوع الثروة النفطية في صلب التحذير: لا تلمسوا النفط. وعندما دخلت القوات الاميركية والبريطانية الى المنطقة الواقعة بين الحدود الكويتية والبصرة، حرص الغزاة على تأمين آبار النفط، واستقدم الاميركيون شركة اميركية لاخماد الحرائق القليلة التي أُضرمت، حتى صرّح مسؤول بريطاني بأن قواته باتت تسيطر على 600 بئر وليس على ستمائة مدينة وقرية مثلاً. وحتى قبل غزو العراق وسقوط بغداد، شرعت الادارة الأميركية في إحصاء الغنائم والمكتسبات الاقتصادية.

لقد امتدّت الحروب الأميركية إلى عدّة قارات، من احتلالها لجزر هاواي وعشرات الجزر الأخرى في المحيط الهادىء إضافة إلى احتلالها الفيليبين واليابان والهند الصينية (فيتنام وكمبوديا ولاوس)، وجزر أخرى في أميركا اللاتينية، وكذلك أوروبا الغربية في الحرب العالمية الثانية. وفي الربع الأخير من القرن العشرين هاجمت الولايات المتحدّة دولاً أخرى واحتلتها كان آخرها غرينادا وبناما وهايتي في عهد رونالد ريغن ويوغسلافيا السابقة في عهد بيل كلنتون، وأخيراً احتلال أفغانستان والعراق في عهد جورج بوش الابن. حقّقت هذه الحروب والغزوات ثروات طائلة للولايات المتحدة وفتحت أسواقاً وخلقت ملايين فرص العمل لليد العاملة الأميركية لتصب كلها في مصلحة المحافظة على نمط العيش الأميركي والتوسع في أرباح الشركات.

وقُدّر نصيب أميركا جراء تحرير الكويت عام 1991 بـ61 مليار دولار، حيث غطت معظم تكاليف حرب الكويت دول أوبك ما أدّى إلى وقوع حكومات هذه الدول في عجز مزمن في الخزينة فيما بعد، في حين لم تزد خسائر أميركا في صفوف قواها المهاجِمة عن

500 قتيل. واستفادت الشركات الأميركية من الحصار المفروض على الاقتصاد العراقي بحصولها على عقود مربحة في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء. وقدّر مكتب المحاسبة الأميركي أنّ كل دولار دفعته دول الخليج لتمويل أميركا في حرب الكويت كان يثمر 8 دولارات انتاجاً في الصناعة الأميركية. أما غزو العراق عام 2003 فلم يكلف القوات الأميركية أكثر من مائتي قتيل. كما أنّ بوش استعدّ للتبعات المالية لغزو العراق فحصل على مخصّصات من الكونغرس بلغت 80 مليار دولار. وقدّر مكتب الموازنة في الكونغرس كلفة تجهيز ونقل وحشد القوات بتسعة مليارات دولار، والإنفاق الشهري للعمليّات العسكرية بستة مليارات دولار، وكلفة الاحتلال الشهريّة بملياري دولار. وأخيراً كلفة سحب القوات الأميركية وإعادتها إلى وطنها بخمسة مليارات دولار. وهكذا بلغ مجموع هذه التكاليف منذ البدء بالحشد في خريف 2002 وحتى خريف 2003، ستين مليار دولار. وكان عديد الجيش الأميركي في العراق 165 ألف جندي.

خاضت الولايات المتحدة عشرات الحروب منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1775 وحتى العام 1939، بلغت تكاليفها 500 مليار دولار، وامتدّت من حروب ضد ليبيا وشمال أفريقيا عام 1805 إلى حرب ضد كندا عام 1812 وضد المكسيك والهنود الحمر في أواسط القرن التاسع عشر وحرب احتلال جزر هاواي، وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى حيث شاركت القوات الأميركية في الحرب ضد دول المحور. وكان لهذه الحروب أكلافها وأرباحها وساعدت الولايات المتحدة على توسيع مساحتها ونفوذها وثرواتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحروب التي خاضتها أميركا منذ العام 1939 وحتى 2003 قد تكلفت 2500 مليار دولار، منها ألفا مليار تكلفة الحرب العالمية الثانية فقط (في أوروبا والشرق الأقصى والمحيط الهادىء) ولكن حرب العراق واحتلاله وصلت تكاليفها 3000 مليار دولار وفق دراسات قام بها اقتصاديون أميركيون على رأسهم جوزيف ستغلتز، وليس 50 مليار دولار كما توقّعت الإدارة الأميركية.

باتت الولايات المتحدّة بعد غزوها للعراق مسيطرة على الاحتياط النفطي العربي مباشرة ومداورة ، فوعدت نفسها بعقود لشركاتها قيمتها عشرات مليارات الدولارات

لسنوات عديدة في المستقبل، كما أنها توقّعت أن يسهم نفط العراق بتغطية تكاليف غزوها وإعادة بنائها للعراق، ذلك أنّ الدول التي أسهمت في تغطية تكاليف تحرير الكويت عام 1991، لم تغطِّ هذه المرة تكاليف غزو العراق، فكان ما حدث بمثابة نهب لخيرات العراق وإنضابه من دون وازع إخلاقي أو غطاء قانوني أو شعور بالعدالة. ودعت مراكز اليمين الأميركي في واشنطن الادارة الأميركية إلى اعتبار نفط العراق غنيمة حرب، تماماً كما اعتبر رمسفلد الضفة الغربية غنيمة فازت بها إسرائيل عام 1967، لم يعد حق للفلسطين فيها. يشرح ريتشارد لاوري الكاتب في مجلة «ناشنال ريفيو» دور الامبريالية الأميركية الجديدة: «إنّ الاحتلال الأميركي للعراق سيستغرق فترة طويلة يدير أثناءها السلطة مسؤول غربي لمدّة خمس سنوات يسلّم بعدها الأمور لحكومة عراقية غير ديمقراطية موالية لأميركا وذات اقتصاد رأسمالي. إنّ العرب فشلوا في الحفاظ على سيادتهم الوطنية ويجب على بلاد متنوّرة كأميركا أن تعاملهم كأنّها والدهم فتدفعهم ليبدأوا من جديد. وستضمن حكومة العراق الجديدة حصول الغرب على النفط وتساعد في تدمير منظمة أوبك. وسيكون الاحتلال مفيداً للولايات المتحدة. فإذا كانت شركات النفط الدولية تنقّب عن البترول في آلاسكا المتجمدة، فسيسعدها أن نحتل العراق»[1].

في أرض العراق 11 بالمئة من الاحتياط النفطي العالمي، وهو في المرتبة الثانية في حجم احتياطه بعد العربيّة السعودية. وهدف الولايات المتحدة كان السيطرة على هذا الكنز وليس نشر الديمقراطية. ذلك أنّ النفط هو في غاية الأهمية لمستقبل النظام الرأسمالي العالمي وصراع البقاء للولايات المتحدة كما هو الشرق الأوسط منطقة استراتيجية لواشنطن منذ الحرب العالمية الثانية[2]. وفي غياب التفوق التكنولوجي والاقتصادي على الدول الصناعية الأخرى، استعملت الولايات المتحدة قوّتها العسكرية للوصول إلى أهدافها الاستراتيجية. فالمعادلة بسيطة، يقول توماس فريدمان، المحرر في النيويورك تايمز: «مطاعم ماكدونالز

(1) Richard Lawrie in *National Review*, 15 October 2001.

(2) محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً، دراسة في اشكاليات التنمية والوحدة، دار الجديد، 1995.

لا يمكنها أن تزدهر حول العالم بدون شركة ماكدونل دوغلاس التي تصنع الأسلحة. أما القبضة القوية التي تجعل العالم آمناً لتكنولوجيات وادي سيليكون في كاليفورنيا فهي قبضة الجيش الأميركي وسلاح الجو الأميركي والمارينز».

في عالم اليوم خمس شركات نفط كبرى، اثنتان تحت سيطرة أميركية واثنتان تحت سيطرة بريطانية والخامسة فرنسية وتُعتبر إكسون موبيل الأميركية أكبر شركة نفط في العالم. وليس مصادفة أن تُحالف أميركا بريطانيا في كل خطوة سياسية وعسكرية واقتصادية منذ بدء أزمة العراق عام 1990 أو أن تزور مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا بوش الأب في آب/ أغسطس 1990، لأنّ البلدين هما المركز الرئيسي لأكبر أربع شركات بترول في العالم. لقد استطاعت هذه الشركات الأربع السيطرة على النفط العراقي منذ 1928 وحتى 1972 عندما أمّمت حكومة العراق هذا القطاع. وبعد التأميم اعتمد العراق على فرنسا وروسيا للشراكة والاستثمار في هذا القطاع. ولذلك رأت الولايات المتحدة وبريطانيا في العراق الغنيمة التي طالما كانت بعيدة المنال، ووقفت بالمرصاد دول كبرى أخرى طامعة أيضاً بالبترول العراقي: فرنسا وروسيا والصين واليابان وألمانيا.

توقّعت واشنطن أنّ احتلال العراق سيمكنها من تحقيق مكتسبات عدّة:

أولاً، إلغاء تأميم النفط العراقي الذي أنجزه البعث في أوائل السبعينيات، وذلك عبر سعي أميركي إلى خصخصته مع منح أفضلية مطلقة للشركات الأميركية.

ثانياً، السعي إلى نزع صفة الكارتل عن منظمة الدول المصدرة للنفط ـ أوبك ـ وتغيير سوق النفط العالمي وذلك باستعمال العراق كما السعودية كأداة في هذه السياسة من دون إلغاء الكارتل.

ثالثاً، دفع العراق إلى ضخ كميات من دون قيود الكارتل. ولقد صرح نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني أن الإنتاج العراقي سيرتفع إلى 3 ملايين برميل يومياً.

رابعاً، إعادة إنشاء بؤرة مهمة للدولار الأميركي عبر السيطرة على السلطة النقدية العراقية والجمارك وتمويل المشاريع المتعاقد معها في الخارج. وهذا الشأن سيخلق ما

يسمى في سوق القطع (band wagon effect) ويجبر دولاً أخرى على جلب رساميلها إلى مظلة الدولار.

خامساً، ربط المنشآت الصناعية الشرق أوسطية بشبكات إنتاج وتوزيع أميركية تديرها بجدارة شركات خاصة أميركية.

سادساً، إعادة هيكلة المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية لتكون أكثر ملاءمة للمصالح الأميركية والنظرة الأميركية للعالم.

أما على الأصعدة غير الاقتصادية والمؤثرة في الاقتصاد الشرق أوسطي والعالمي، فقد كان متوقّعاً أن يؤدي الانتصار الأميركي إلى:

أولاً، إضعاف أو تهميش المنظمات الإقليمية والعالمية، كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس الأمن الدولي والاتحاد الأوروبي ومجموعة دول الكومونولث التي تحتضنها روسيا.

ثانياً، ابتزاز دول عربية وعالمثالثية سائرة في الفلك الأميركي عبر تحذيرها الدائم بأنها ستلقى مصير «صدّام» (أي العراق) إذا لم تنفذ مشيئة الولايات المتحدة، خصوصاً تلك الدول ذات الأنظمة التوتاليتارية التقليدية التي لا تملك مؤسسات دستورية ذا إرادة شعبية، وهي الأغلبية في المنطقة العربية.

ثالثاً، صعود دور إسرائيل في المنطقة بعد الانتصار الأميركي لعدة أسباب أهمها زوال العراق كعمق استراتيجي لسورية ثم الضغط على سورية الدولة العربية الوحيدة التي تواجه اسرائيل بهدف تحجيمها.

رابعاً، تحويل العراق إلى فدرالية إثنية مذهبية بسياسة «فرّق تسد» وبأسلوب سايكس بيكو[1].

(1) بموجب اتفاقية سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور 1917 تقام دولة يهودية في فلسطين وأخرى درزية في جبل العرب جنوب دمشق وثالثة سنية في دمشق ورابعة سنيّة في حلب وخامسة مسيحية في جبل لبنان وسادسة علوية في جبال النصيرية وسابعة أرمينية في شمالي سورية.

أعاد الغزو للولايات المتحدة هيبتها كدولة أولى في العالم بعد شهور من التحدي مارسته الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأثبتت واشنطن أن استعمال القوة كفيل بتحقيق أهدافها في العالم، فانقلب التحدي الذي مارسته الدول الكبرى خلال الأشهر التي سبقت الغزو إلى خوف على المصالح الاقتصادية والجيوسياسية ومن مغبّة أن نظام عالمي برأس واحد قد ظهر فعلاً، فبدأت مراجعات بين دول يمكن أن تقف في وجه واشنطن كروسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، خصوصاً وأنّ الاتحاد الأوروبي سقط بأيدي الأميركيين كما سقط العراق وذلك بسبب تعاون بريطانيا ثم تهاون فرنسا وتعاونها بعد الغزو.

أدّى الانتصار الأميركي في العراق إلى إلغاء نظام العقوبات على الجمهورية العراقية في 22 أيار/ مايو 2003 وألغي خصوصاً برنامج النفط مقابل الغذاء وحرر البلاد من قرارات مجلس الأمن الظالمة، فانتهى الحصار على قطاع النفط العراقي باشراف أميركي وبدأت الشركات الأميركية والبريطانية جني الغنائم.

غزت أميركا العراق يوم الخميس 19 آذار/ مارس 2003 وفي اليوم الخامس للحرب، منحت وكالة التنمية الدولية في الادارة الاميركية شركة اميركية عقد إدارة مرفأ أم قصر العراقي وتأهيله (اختيرت شركة «ستيفيدورينغ أوف أميركا»). وفي اليوم العاشر بدأت محادثات مكثفة بين الحكومة البريطانية وثمانين شركة انكليزية حول فرص عقود. وفي اليوم العاشر أعدّت وزارة التجارة الاميركية لائحة أسماء شركات غير أميركية (معظمها أوروبي) تعمل في قطاع النفط وفي قطاعات أخرى، وأطلقت عليها اسم «اللائحة السوداء» بغية حرمانها من أي صفقات في العراق. وفي اليوم السادس للحرب التقى مجلس الأمن الدولي، وبدلاً من البحث في موضوع الحرب والأمن الدولي فتح ـ من دون استشارة حكومة العراق صاحبة العلاقة ـ مضخة المال لتستفيد منه كما في السابق الشركات الاميركية عبر تجديد قرار «النفط مقابل الغذاء» فكان مضحكاً أن يكون أداة في خدمة الشركات الأميركية.

خلف الكواليس كانت تدور كل يوم مناقشات حامية حول الغنائم بعد سقوط بغداد: روسيا تريد حماية استثماراتها وصفقاتها التي رتبتها مع الحكومة العراقية. وفرنسا وألمانيا

تريدان المحافظة على العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية الوثيقة التي احتكرتها دول السوق الاوروبية مع العراق منذ أواسط السبعينيات. لقد كان موقف باريس متشدّداً ضد الحرب الأميركية لفداحة المخاطر على مصالح فرنسا في العراق، إلى درجة أنّ ريتشارد بيرل مستشار رمسفلد وأحد كبار المنظّرين للحرب صرّح في 13 شباط/ فبراير 2003: «هنالك بالتأكيد مصالح تجارية مهمة تقف وراء الموقف الفرنسي». ذلك أنّ شركة توتال الفرنسية وقّعت عقداً لتطوير واستغلال «حقل المجنون» الذي يؤمّن حاجات فرنسا للنفط لثلاثة عقود من الزمن على الأقل ويجعل توتال من أوائل الشركات الكبرى في العالم وعلى مستوى الشركتين الأميركيتين شيفرون تكساس وإكسون موبيل والهولندية شلّ والبريطانية بريتيش بتروليوم. الشركتان الأميركيتان سيطرتا على عمليات الانتاج في الكويت، واستعدّتا للدخول إلى قطاع النفط العراقي.

وحتى عشية الغزو كانت فرنسا شريكاً تجارياً رئيسياً للعراق، الذي استورد 16 بالمئة من مجمل وارداته من فرنسا التي شاركت في المعارض التجارية في بغداد بـ150 شركة. ولذلك أملت باريس بعلاقات اقتصادية وثيقة بعد رفع الحصار.

عندما التقى مجلس الأمن في اليوم السادس للحرب ظنت الأسرة الدولية أنّ المجلس كما عوّدها في أزمات عالمية منذ العام 1947 سيناقش الحرب ويسعى الى وقف النار وإصدار قرار يُرضي حاملي الفيتو ويكلف الأمين العام كوفي أنان الاتصال بالاطراف لوقف الحرب والدخول في مفاوضات. ولكن عالم القوة الوحيدة في 2003 تغير، وفي 28 آذار/ مارس تبنى المجلس قراراً يجدد برنامج «النفط مقابل الغذاء» تحت شروط ملاءمة للولايات المتحدة، ويكلف عنان إدارة البرنامج لمدة 45 يوماً وكأنّه رئيس شركة. ورفضت حكومة العراق التي كانت تدير الحرب هذا القرار الذي اعتبرته «سرقة بشرف»، فيما دعا المستشار الالماني غيرهارد شرودر الى المحافظة على ثروة العراق بقوله: «موارد العراق يجب أن تذهب لخدمة الشعب العراقي وليس لأي طرف آخر» في مرحلة ما بعد الحرب. ودعا إلى أن تتم عمليّة إعادة الإعمار في إطار إشراف دولي، و«أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور المركزي». ولم تنتظر واشنطن آراء المجتمع الدولي أو مجرى الحرب بل أطلقت الوكالة

الاميركية للتنمية الدولية U.S. AID «استدراج عروض» مفصّلاً يتناول إعادة إعمار العراق. ومن شروط عمل هذه الوكالة أن تكون الجهات الراغبة في المناقصة على العقود شركات أميركية ويكون الأفراد من التابعية الاميركية. وقدّر برنامج الأمم المتحدة للتنمية كلفة إعادة إعمار العراق بـ30 مليار دولار تقريباً على ثلاث سنوات. وكانت الوكالة الاميركية للتنمية الدولية قد أطلقت استدراجات عروض لثمانية مشاريع كبرى في أشغال البنية التحتية لشبكة الطرق وفي قطاع الصحة.

وحتى لا يفوت الانكليز حصة وافقت الادارة الاميركية «من حيث المبدأ» على أن تحصل شركات بريطانية على عقود مقاولات خصوصاً كونسورتيوم «المكتب البريطاني للاستشارات والبناء» الذي ضمّ نحو 300 شركة استشارات ومجموعة بناء وأشغال عامة. هذا الاتجاه الاميركي أثار مخاوف الشركات غير الاميركية من استبعادها عن هذه السوق المستقبلية وعن احتكار اميركي لثروات الشرق الأوسط واستثماراتها. وضمن هذه الخلفية ذكرت صحيفة «الفايننشال تايمس» أنّ ممثلي 80 شركة بريطانية اجتمعوا مع مسؤولين حكوميين في العاشر من نيسان/ ابريل 2003 للدفاع عن مصالحهم في عقود إعادة إعمار العراق. وقالت إن هذا الاجتماع الذي نظمه المكتب البريطاني للاستشارات والبناء شكل أقوى محاولة من الشركات البريطانية فيما كانت الحرب على العراق مستمرة «للتأكد من أنّها ستحصل على قسم من عقود غير مخصصة للاميركيين بقيمة 1.9 مليار دولار». وحضرت اللقاء وكالة Trade Partner U.K. التي تشارك في إدارتها وزارتا الخارجية والصناعة البريطانيتان، وأعلنت شركة «كراون أيجنت» البريطانية الخاصة أنها فازت بجزء من عقد عهد به إلى «انترناشيونال ريسورس غروب» يتعلق بمشروع مساعدات انطلاقاً من الكويت، كما أنّ أعضاء في الكونغرس طلبوا من رمسيفلد حرمان شركة فرنسية من عقد تموين الجيش الاميركي، هذه التفاصيل عن تقاسم الغنائم بدأت تظهر الى العلن حتى في الأيام الاولى للحرب و«الثور لم يقع بعد»، وهي تعني أنّ الولايات المتحدة ليست جمعية خيرية قلبها على الشعب العراقي وأنّ الانتقاد الدولي وخصوصاً الأوروبي لإدارة بوش قد توقّف، وتراجع الكلام على خسائر الاقتصاد العالمي الناجم عن الحرب على العراق، فواشنطن

عملت حساباتها وتبين للمحللين الماليين أنّ تكاليف الحرب في سنتها الاولى ستبلغ 80 الى 100 مليار دولار ثم تهبط في السنين اللاحقة الى 20 مليار دولار وهي كلفة الادارة العسكرية الاميركية للاحتلال. ولكن وضع العراق كان في غاية التعقيد لا يستسلم بسهولة للدراسات «العلمية»، فقد برزت على الساحة عوامل مقاومة الاحتلال وانقسامات داخلية ومشاكل في زيادة انتاج النفط. ومن هذا المنظار، استمر الاحتلال الاميركي تسع سنوات.

من ضمن الخطط التي أعلنتها وكالة التنمية الدولية في الادارة الأميركية باكراً عام 2003 ثمانية عقود في العراق في الفترة الأولى بقيمة 1.7 مليار دولار تقتصر على شركات أميركية. ففازت شركة بكتل الأميركية للهندسة بعقد قيمته 680 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في العراق تتعلق بمنشآت البنية التحتيّة تستغرق مدّة تنفيذها 18 شهراً. وهذه الشركة قامت سابقاً بعشرات المشاريع يقدّر حجمها بعشرات المليارات من الدولارات في الكويت والسعودية والجزائر والامارات، وهي مقرّبة من بوش الابن ومن الحزب الجمهوري ورئيس مجلس إدارتها جورج شولتز وزير الخارجية السابق في عهد رونالد ريغن (من 1983 إلى 1990). أما نائب رئيس الشركة فهو جاك شيهان، الجنرال السابق وعضو مجلس الدفاع في البنتاغون[1]. وكانت بكتل واحدة من سلسلة شركات فازت بعقود أخرى في العراق عام 2003 منها في مجالات الإدارة المدنية والتعليم وإدارة مرفأ أم قصر وأعمال إعادة إعمار وتأهيل طارئة في البنية التحتية وإجراء مسح للأضرار في محطات توليد الطاقة الكهربائية وشبكات الكهرباء والمياه والمجاري وإصلاحها وتأهيل وإصلاح المطارات وتعميق وإصلاح ميناء أم قصر بتعاون مع متعاقدين مع الوكالة الأميركية. وكذلك إصلاح وإعادة إعمار المستشفيات وعدد من مباني الوزارات والمنشآت لنظام الريّ وترميم الجسور. وسمح العقد لبكتل باستخدام

---

(1) شركة بكتل هي الأقدم في الولايات المتحدة في المشاريع الهندسية الكبرى تأسست عام 1898 لبناء سكة حديد في أوكلاهوما ثم شاركت في الثلاثينيات في بناء سد هوفر الأكبر من نوعه في الولايات المتحدة ثم في الثمانينيات في بناء سكة حديد في نفق تحت بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا وعشرات السدود والجسور وآلاف الكيلومترات من الطرق السريعة في عدة دول. وتعمل الشركة في قطاعات الهندسة المدنية والتصنيع والمحروقات والكيمياء والتصنيع النووي والاتصالات والخدمات المالية وتوظف 50 ألف شخص بينما بلغ رقم أعمالها 13.5 مليار دولار عام 2001.

خبرات أجنبية إلا أنّه دعا أيضاً إلى استخدام اليد العراقية وتطوير المهارات المحلية. ولم يرِق قرار تخصيص عقود للشركات الأميركية للشركات العالمية الأخرى، بعد أن ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» أنّ مسؤولين في الادارة الأميركية طلبوا من بكتل استثناء فرنسا من عقودها الفرعية ومكافأة شركات دول أخرى أسهمت في الحرب. ولتدارك الأمر، أعلنت بكتل أنّ شركات من الدول التي عارضت الحرب لن تُحرم من العقود ولكن الأفضلية ستذهب للشركات الأميركية. ودعت بكتل إلى اجتماع عام في لندن في 22 نيسان/ ابريل 2003 حضره 600 مندوب من 250 شركة غربية.

كما أنّ شركة أميركية أخرى برزت كلاعب في عقود العراق هي شركة «هاليبرتون». وكان تشيني نائب الرئيس بوش المدير التنفيذي لهذه الشركة التي أعلن أنّها ستحصل على عقود في العراق، لكنها واجهت صعوبة في عدم قدرتها على توظيف أموال كبيرة في العراق فوراً على أمل استعادتها عندما تجني الأرباح فيما بعد. ولذلك احتاجت إلى توفير مصادر تمويل. أما على الصعيد السياسي، فإنّ الشركتين تؤيدان الحزب الجمهوري وليس من فرق إذا موّلت الواحدة أو الأخرى حملة بوش لاعادة انتخابه. فكانت هاليبرتون المموّل الرئيسي لحملة بوش عام 2000، فقدّمت له 200 مليون دولار في الوقت الذي كان فيه تشيني رئيساً لمجلس إدارتها، فاختير هذا الأخير نائباً لرئيس الولايات المتحدة. ولقد باع تشيني أسهمه في شركة إنرون بمبلغ 5 ملايين دولار وتبرع بها أيضاً لحملة بوش. ولئن كان العام 2000 هو الأخير لتشيني في الشركة، فقد منحته هاليبرتون مبلغ 38 مليون دولار كتعويض نهاية الخدمة قبل أن يدخل البيت الأبيض نائباً للرئيس، فجاءت في المرتبة الثانية في تمويل الحملة الانتخابية بعد شركة إنرون التي قدّمت 700 مليون دولار (أعلنت إنرون إفلاسها عام 2002). وحصلت هاليبرتون على عقود ثانوية من خلال متعاقدين رئيسيين في العراق.

توقّع كثيرون أن يواجه الاحتلال الاميركي صعوبة في فرض الاستقرار على العراق لاستغلال ثرواته. وتقول رندة علم الدين: «لا يمكن الادارة الأميركية إلا في حال احتلت البلد لسنوات عدة أن تسيطر على السياسة النفطية العراقية على المدى الطويل. أما الدول الخليجية النفطية التي تربطها علاقات صداقة قوية بالولايات المتحدة فلها سياسات نفطية

مستقلة مبنية على مصالحها وقرارها السيادي. وعدم استخدام هذه الدول سلاح النفط يأتي من حرصها على أن يبقى النفط مصدراً أساسياً وحيوياً في العالم على ألا يُبحث عن بدائل له قد تخفض من قيمته الأساسية بالنسبة إليها. فالسيطرة على نفط العراق لن تكون مهمة سهلة للولايات المتحدة حتى لو نجحت خطتها في وضع نظام جديد في العراق، لأنّ الشعب العراقي مثل الشعوب العربية الأخرى لن يتمكن من السيطرة على سعر نفطه مثلما كان في الماضي تحت الامبراطوريات الاستعمارية قبل تأميم النفط»[1]. وبكلام آخر، كيف يمكن الحصول على تعاون رسمي عراقي من دون أن يكون له حكومة وطنية تنطق باسمه؟

النفط والأوبك

في بداية 2003 حصلت توقّعات عديدة أنّ سعر البرميل سيرتفع إلى 60 دولاراً في حال تدهورت الأمور وطالت الحرب ولكن هذا لم يحصل لعدّة أسباب:

أولاً، انتظرت أميركا قبل بداية الحرب عودة فنزويلا إلى انتاجها الاعتيادي وهو 2.5 مليون برميل في اليوم بدل المليون برميل يومياً الذي أنتجته في الفصل الأول من 2003، وذلك لتحاشي وضع يغيب فيه عن السوق منتجان رئيسيان هما العراق وفنزويلا. وكانت أميركا قد استوردت عام 2002 غالبية الانتاج النفطي الفنزويلي و40 بالمئة من الانتاج العراقي بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. ولكن أحداث العنف في فنزويلا بين الرئيس هوغو شافيز ـ المغضوب عليه أميركياً ـ ومعارضيه أوقفت الضخ لفترة، في حين كان متوقعاً أنّ الغزو الأميركي للعراق سيؤدي إلى توقف العمل في قطاع النفط العراقي لعدّة شهور. ولذلك كان من الصعب على أميركا والسوق وحركة أسعار النفط تحمّل غياب 4 ملايين برميل يومياً هي الانتاج المشترك لفنزويلا والعراق.

ثانياً، كان غزو العراق قصيراً وحمت القوات الأميركية المنشآت النفطية العراقية من الأذى، ولم يلجأ النظام العراقي إلى قصف منشآت الكويت أو تخريب منشآت النفط داخل العراق. فانعكست هذه الأخبار إيجابياً على السوق.

---

(1) الحياة 2 نيسان/ ابريل 2003.

ثالثاً، اشترت الولايات المتحدة ربع الانتاج النفطي العالمي عام 2003 واحتفظت بمخزون إستراتيجي حجمه 700 مليون برميل، يحتاج إلى شهور عدّة قبل نضوبه.

رابعاً، قامت أوبك بتلبية الطلب الأميركي برفع مستويات الانتاج لتغطي غياب النفط العراقي تماماً. فأعلنت المنظمة في كانون الثاني/ يناير 2003 عن ضخّ إضافي هو 1.5 مليون برميل في اليوم وصل إلى 4 ملايين في آذار/ مارس. وعلى سبيل المثال بلغت الطاقة الزائدة للعربية السعودية منفردة 3 ملايين برميل يومياً. ودليل على نفوذ واشنطن في أوبك هو استجابة الدول الأعضاء للطلب الأميركي لزيادة الانتاج عشيّة الحرب حتى لا تشكل الأعمال الحربية عاملاً لارتفاع الأسعار. وقد استجابت دول أوبك لطلب وزير الطاقة الأميركي بزيادة إنتاجها وتسيير ناقلات نفط إلى المحيطات من دون هدف كمخزون عائم يغطي توقّف الانتاج العراقي[1]. وحقّقت زيادات الانتاج عوائد مهمة لأوبك. وعلى سبيل المثال أدّت زيادة 400 ألف برميل يومياً في الكويت إلى عائدات إضافية لخزينتها مقدارها 360 مليون دولار شهرياً.

أدركت دول منظمة أوبك خطر الاحتلال الأميركي للعراق عليها. فخلف لقاءاتها وقراراتها هناك ثلاثون عاماً من الأرباح التي ساعدت الدول الأعضاء في تحقيق مستويات جيدة من المعيشة وبنيات تحتية متطورة في دول الخليج وإندونيسيا ودول أعضاء أخرى. والمعروف أن سعر البرميل تمّ تجزئته إلى حصص تأخذ منها الدول المنتجة الحصة الصغرى والباقي يوزع كأرباح للشركات وتكاليف الاستخراج والشحن والتوزيع. فدعت المنظمة إلى اجتماع في نيسان/ ابريل 2003 مباشرة بعد الغزو للاتفاق على تخفيض الإنتاج لكي تحافظ على سعر البرميل الذي وصل إلى 35 دولاراً عند اندلاع الحرب ثم هبط إلى 25 دولاراً عند سقوط بغداد.

في نيسان/ ابريل وحزيران/ يونيو 2003 التقت منظمة أوبك لبحث مستويات الانتاج المشترك بعد انتهاء الحرب، واختلفت هذه الاجتماعات عن سابقاتها بعد سيطرة أميركا

---

(1) الحياة 15 آذار/ مارس 2003.

على العراق حيث أصبحت مسألة التمثيل العراقي تخص الولايات المتحدة. ولتلافي استغلال واشنطن لهذا التحول، طالبت إيران بضرورة التزام العراق بحصته ودعت الدول الأعضاء الى خفض سقف الانتاج الجماعي وخفض العرض في سوق النفط العالمي الى ما دون 24.5 مليون برميل يومياً، توزع حصصاً على الدول الأعضاء. ولكن دولاً أخرى موالية لأميركا طالبت أن تمارس أوبك الواقعية وتلتزم بالمستويات السابقة. وسعت إيران إلى إقناع الدول الأعضاء لضبط عودة الانتاج العراقي محذرة من حرب أسعار إذا حاول العراق زيادة إنتاجه عن حصته الرسمية التي كانت متساوية مع حصة إيران حتى العام 1990 عندما وقع العراق ضحيّة الحصار الطويل. وفي كلتا الحالتين، فإنّ مجرد الاعلان عن احتمال العودة الى ما دون 25 مليون برميل في اليوم أدّى الى إرتفاع سعر البرميل في نيسان/ ابريل إلى حيز 25 الى 30 دولاراً أميركياً. وكان عدد من دول أوبك قد رفع الصادرات الى أقصى الطاقة الانتاجية قبيل الحرب على العراق ما أدى الى انهيار سعر البرميل بنسبة 30 بالمئة من حوالى 33 دولاراً الى أقل من 25 دولاراً.

في العام 2003 ولعدة سنوات قبل ذلك أسهمت دول أوبك بحوالى 35 بالمئة من حاجيات السوق العالمي للنفط (أي 25 مليون برميل يومياً من أصل 71 مليوناً هو حجم الانتاج اليومي العالمي)، في حين توافر باقي الاحتياجات (46 مليون برميل يومياً) دول أخرى كروسيا وبريطانيا. ولقد تصرفت روسيا بشكل هجومي في السنوات الأخيرة عندما رمت بكميات كبيرة في السوق ما هدّد هيكلية الأسعار ودفع الأوبك إلى تخفيض الانتاج. كما أنّ العراق لم يشارك في نظام الحصص منذ العام 1990 عندما فرض مجلس الأمن الحظر على صادراته فاستوعبت دول الأوبك حصته.

هكذا بدت صورة سوق الطاقة العالمي في ربيع 2003، عندما أصبحت واشنطن شريكاً في قرارات أوبك وصاحبة كلمة عليا في سوق النفط بسبب وجودها العسكري الكثيف في الشرق الأوسط وهيمنتها شبه التامة على الديبلوماسية الدولية. وعلى الرغم من تنبؤ عدد من المؤسسات العلمية والخبراء عن وفاة قريبة لأوبك في حال خصخص العراق قطاعه النفطي واتكل على شركات أجنبية لتطوير هذا القطاع، فإنّ واقع السوق والمبادىء الاقتصادية أكدت

استمرار الكارتل. إنّ حاجة جميع الدول المنتجة للنفط أو تلك التي تقف وراء الشركات البترولية إلى استقرار السوق تعني أنّ الأساليب قد تتغيّر ولكن السيطرة على الأسعار وسقف الانتاج ستستمر كما في السابق؛ فليس من مصلحة دول أوبك وأميركا وروسيا أن تنخفض الأسعار. والدليل هو مطالبة واشنطن لدول أوبك بزيادة الأسعار عام 1986، وكذلك وساطة وزير الطاقة الأميركي روبرتسون عام 1998 بين دول أوبك المتخاصمة حول حصص الانتاج لرفع سعر البترول لمصلحة المنتجين الأميركيين.

وحتى لو رغب العراق في زيادة إنتاجه ليتخطى حصة الأوبك فإنّ ذلك يجب أن يخضع لقوانين العرض والطلب إذ ربما أدّت زيادة ملحوظة في الانتاج إلى تخفيض سعر البرميل وبالتالي إلى إلغاء أي عوائد إضافية مرجوة. كما أنّ أي مطالبة بزيادة حصة العراق في أوبك ستعني الضغط على الدول الأعضاء الأخرى لتخفض حصتها، فتعود حرب التزاحم على الحصص. كما أنّ دولاً أعضاء في الأوبك تجاوزت حصتها منذ سنوات كالسعودية والجزائر ونيجيريا وعليها أن تعود عن ذلك مع عودة العراق إلى السوق، إذ إنّ عشرة أعضاء في «اوبك» يخضعون لنظام حصص الانتاج ينتجون ما يقرب من مليوني برميل يومياً فوق حصصهم الرسمية. كما أنّ أوبك أثبتت منذ تأسيسها أنّها تسلك سياسة واقعية ، كما أنّ أعضاءها يدرسون السوق الذي يعيشه العالم ثم يراجعون نظام الحصص كل فترة وما إذا كان ثمّة حاجة لإعادة توزيع الحصص على الدول الأعضاء. وهناك عوائق مادية تمنع العراق عن زيادة إنتاجه بشكل كبير خلال فترة قصيرة حتى لو تيسرت الأمور مع دول أوبك وسوق النفط. وعلى سبيل المثال، احتاج العراق إلى أربعة أشهر بعد سقوط بغداد ليتنج مليون برميل في اليوم وإلى أكثر من ثلاثة أعوام ليصل إلى كمية تزيد عن 3 ملايين برميل وإلى أكثر من عشر سنوات مع تكاليف استثمارية باهظة ليصل إلى المستوى التهويلي وهو 10 ملايين برميل هذا إذا استطاع بناء المنشآت الضرورية للوصول إلى هذه الكمية من الانتاج.

ويدل تاريخ أوبك أنّ معدلات إنتاج الدول الأعضاء مرتبطة بالعرض والطلب العالمي: فكان إنتاجها الكلي 31 مليون برميل في اليوم عام 1974 وانخفض إلى 25 مليون برميل عام 2002. وعلى سبيل المقارنة التي تثبت دور الكارتل الذي تمارسه أوبك في تخفيض الانتاج،

فإنّ الدول غير الأعضاء زادت إنتاجها في الفترة ذاتها من 16 مليون برميل في اليوم عام 1974 إلى 32 مليوناً عام 2002 مع الفارق أنّها واصلت عملية تطوير منشآتها النفطية وتطويرها قياساً لأوبك. وهكذا خلال 30 عاماً ارتفع الاستهلاك العالمي من 47 مليون برميل إلى 57 مليوناً في اليوم. من ناحية أخرى فهناك معضلة اقتصادية أمام أميركا: فواشنطن تبغي بناء العراق من عائدات نفط العراق ولذلك فمن الأفضل المحافظة على الأسعار. ولكن أميركا أمام معضلة أنّ بحبوحة الدول الصناعية خلال عقود تأسّست على أسعار رخيصة للطاقة ومن الأفضل هبوط الأسعار إلى حافة 18 دولاراً للبرميل. فلذلك سترسو سياسة واشنطن على كميات وأسعار تناسب السوق وتناسب شركاتها كما تناسب حاجاتها للاستهلاك.

يملك العراق أكبر احتياط نفطي في الشرق الأوسط حيث تقدر الكميات في أرضه بـ 320 مليار برميل منها 112 مليار برميل مؤكد وحوالى 200 مليار في طور الاستكشاف وخصوصاً في المناطق المتاخمة لحدود الاردن والسعودية، كما أنّ العراق يعتمد على 15 حقلاً مطوّراً من أصل 75 حقلاً محتملاً، فيما تمتلك العربية السعودية احتياطاً قدره 265 مليار برميل. ويمكن العراق تحقيق أرباح وفيرة من مبيع النفط ذلك أنّه الأدنى كلفة من حيث الاستخراج (2 دولار كلفة استخراج برميل) والنقل إلى المصافي (4 دولارات للبرميل). كما أنّ النفط العراقي مرتفع الكثافة يتماشي مع مقاييس الدول الصناعية. وبالمقابل فاستخراج كمية برميل من نفط بحر الشمال في بريطانيا يكلف خمسة دولارات. كما أنّ تطوير تكنولوجيا الاستخراج في الحقول العراقية في فترة ما بعد الغزو سيسمح بتخفيض الكلفة إلى حدّ بعيد، إذ إنّ المنشآت الموجودة في العراق مرّ عليها عقود طويلة في حين كانت الصناعة تتطوّر إلى حدّ بعيد. ولذلك يمكن أن يصبح إنتاج النفط العراقي هو الأرخص في العالم، بحيث لا تزيد كلفة البرميل عن دولار واحد، في حين ستستمر الكلفة المرتفعة في نفط بحر الشمال ونفط سيبيريا حيث تبلغ كلفة إنتاج البرميل 13 دولاراً. كما أنّ كلفة حفر بئر استكشافية في العراق يكلف 6 إلى 10 ملايين دولار ويحتاج تطويرها إلى 4 أو 5 ملايين دولار. وهذه كلفة زهيدة جدّاً مقارنة بمواقع آبار أخرى في الأدغال أو أعماق المحيطات حيث تصل الكلفة إلى عشرات الملايين من الدولارات.

وهناك مؤشر آخر غير كلفة الانتاج وهو نسبة الاحتياط إلى معدّل الانتاج، أي إذا كانت الدولة تستخرج مليون برميل يومياً أو مليوني برميل أو ثلاثة، فكم سنة ستستغرق قبل نفاد احتياطها ضمن معدلات الانتاج الحالية. وهذا المؤشر معروف لعدّة دول وهو لا يزيد عن عشر سنوات بالنسبة للولايات المتحدة والنرويج و8 سنوات بالنسبة لكندا و50 سنة للسعودية وإيران و75 سنة للامارات و115 سنة للكويت و550 سنة للعراق. وتشير مجلة «الوسط» إلى أنّ «آخر نقطة نفط في العالم في المستقبل ستكون في العراق»[1]. كما أنّ روسيا قدّرت انتاجها بنحو تسعة أو عشرة ملايين برميل يومياً خلال السنوات الثماني المقبلة وستبيع 10 بالمئة مما تحتاجه الولايات المتحدة حتى العام 2010. وبعد عقود من تدهور إنتاج النفط الروسي، عادت روسيا إلى تحسين مستويات الانتاج بفضل الاستثمارات الأميركية المباشرة ليس في روسيا فحسب بل في دول بحر قزوين من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وفي غرب أفريقيا. وهذه الاستثمارات الأميركية توقّعت أن تضيف مليوني برميل في اليوم عام 2005، إضافة إلى زيادة إنتاج النفط العراقي، ما أحدث هبوطاً في سعر البرميل في ذلك العام.

وهكذا فمعظم الاحتياط النفطي العالمي سينضب في مدة أقصاها عشر سنوات، في حين أنّ العراق مرشّح لمضاعفة إنتاجه خلال الفترة نفسها. وهذه المعلومة الأخيرة كانت في ميزان بوش لدى اتخاذ قرار الغزو وتوقيته. لكن على الرغم من أنّ إنتاج العراق في الفترة التي سبقت الاحتلال الأميركي قد تدنى إلى ما دون المليون برميل يومياً، فان جهوداً أميركية حثيثة بدأت فوراً لرفع الإنتاج العراقي إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً. وعام 2003، كان العراق أشد الدول عداء للولايات المتحدة وفي حالة حرب معها منذ 1991 ويستعمل اليورو في معاملاته ويسهم في أضعاف الاقتصاد الأميركي. وكان فوق كل هذا يعتبر فرنسا وروسيا شريكتيه الدوليتين كما كان الحال قبل ثلاثة عقود. وبعد الاحتلال الأميركي أصبح بامكان واشنطن الدفع باتجاه إلغاء قرارات التأميم وعودة الاحتكارات الغربية إلى العراق. ذلك أنّ أميركا وبريطانيا كدولتين تحتلان العراق يمكنهما مراجعة قرارات التأميم العراقية

(1) الوسط 27 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

للعام 1972 وتحاولان استعادة حقوق شركات غربية قد تمّ إنهاؤها. ولكن عندما أمّم العراق ممتلكات الشركات الأجنبية قام بتعويضها عن ذلك، ولهذا قد تدّعي بريطانيا وأميركا أنّ التأميم قد تمّ بالاكراه وضد مشيئة الشركات، وهو يعتبر غير قانوني فيمكنهما عندئذ المطالبة بمزيد من التعويض. وحتى لو لم تسلك الشركات الأجنبية هذا الاتجاه إلا أنّها يمكن أن تستعملها كوسائل للتفاوض للحصول على عقود جديدة.

ومن الخطوات الأميركية المستجدة بعد احتلالها بغداد اختيار بيتر ماكفرسون رئيس جامعة ميشيغان النائب السابق لوزير الخزانة الاميركي للمساعدة في ادارة وزارة المال العراقية والإشراف على صفقات وزارة النفط العراقية مع الشركات الدولية مستقبلاً. كما ذكرت صحيفة «فاينشال تايمز» البريطانية أن الولايات المتحدة كانت ستأمر استئناف صادرات النفط العراقية حتى لو لم يرفع مجلس الأمن العقوبات الاقتصادية عن العراق وحتى «لو عارضت فرنسا وروسيا ذلك».

أثار الاحتلال الأميركي للعراق مخاوف دول أوبك من عودة العراق إلى السوق وسعت الى خفض الانتاج لتعديل العرض والطلب خصوصاً في مواسم الحر والصيف عندما يتقلص الطلب الغربي للبترول ويؤدي الى انهيارات جديدة في الأسعار. وهدّد موقف أوبك وفرة العرض الذي كاد يؤدي الى هبوط في الاسعار واحتمال عدم تعاون العراق ومن ورائه أميركا في ترشيد الانتاج لمصلحة الجميع. ذلك أن واشنطن بذلت جهداً لاستئناف الانتاج الى مستوى قبل الحرب، وقد يصل إنتاج العراق إلى مستوى حصته خلال فترة قصيرة ويمكنه عندها تجاوزها؛ فزيادة العراق إنتاجه نصف مليون برميل يومياً عن حصته مثّل تحدياً للاسعار وخسائر لدول أوبك. وكان الجيش الاميركي قد أعلن في نيسان/ ابريل 2003 أنّ بإمكانه تهيئة حقول النفط العراقية لانتاج ثلثي حصة العراق قبل الحرب خلال اسابيع. غير أنّ دراسات هندسية ظهرت في حزيران/ يونيو كشفت صعوبة استئناف الانتاج بشكل واسع. كما أنّ توسيع الانتاج يعتمد على تشكيل سلطة سياسية في البلاد تستطيع التعاقد وأخذ القرارات. وحتى أواسط صيف 2003 وصل الانتاج العراقي إلى مليون برميل تقريباً.

لقد أثبتت أوبك ديناميكيتها في التحرك عندما اجتمعت في نيسان/ ابريل وقرأت جيّداً عدم قدرة الولايات المتحدة إرجاع العراق إلى السوق قبل صيف 2003 فحافظت الدول الأعضاء على مستويات إنتاجها حتى إشعار آخر، وأثبتت المنظمة قدرتها على ممارسة لعبة السوق بمهارة والاستفادة من تصدير أكبر كميّة ممكنة قبل عودة العراق بقوة. لقد وصل سعر البرميل في بداية العام 2003 إلى 35 دولاراً وانخفض بعد سقوط بغداد إلى 26 دولاراً. وللمحافظة على الأسعار سعت أوبك إلى ترشيد إنتاجها في الفترة أيار/ مايو-حزيران/ يونيو إلى 23 مليون برميل يومياً بدل 26 مليون برميل أثناء الحرب، فكان الانتاج الوسطي عام 2003 هو 25 مليوناً في اليوم.

فالعراق الذي وقع تحت الاحتلال عام 2003 كان في حالة انهيار اقتصادي، وقد بلغ ناتجه المحلي القائم عام 1960 (بأسعار 1980) ما يعادل 9 مليارات دولار وتزايد مراراً حتى وصل عام 1979 إلى 54 مليار دولار. وكان العراق في طريقه ليبلغ ناتجاً وطنياً يفوق الـ100 مليار دولار (من بين دول الشرق الأوسط فقط السعودية واسرائيل وصل ناتجهما القومي إلى 100 مليار دولار). ولكن ناتجه بدأ يتراجع بعد بداية الحرب مع ايران. وتدهور اقتصاده بعد العام 1991 الى ما دون 40 مليار دولار، ثم تدهور خلال سنوات الحصار في عقد التسعينيات إلى ما دون 20 مليار دولار، ثم إلى 14 مليار دولار في نهاية العقد وقبل الغزو. قبل عام 1990، اعتبر تقرير التنمية الدولية الذي يصدره البنك الدولي في واشنطن العراق من الفئة الثالثة بين الدول من حيث الدخل الفردي الذي فاق 3000 دولار سنوياً. ثم هبط دخل الفرد إلى ما دون الألف دولار سنويّاً في أوائل التسعينيات، وسقط في السنوات التي سبقت الغزو الأميركي إلى حدود 500 دولار سنويّاً وهو مستوى الدول الفقيرة في إحصائيات البنك الدولي، ما جعل العراق في الفئة التي تضم أفقر شعوب الأرض مثل ليبيريا وسيراليون ومالي. كما أنّ كل مؤشرات التنمية (التربية والتعليم والصحة العامة والتغذية) انحدرت إلى مستويات تُقارن بأفقر الدول أيضاً.

في أيار/ مايو 2003 أعلنت الولايات المتحدة عن استثمار 5 مليارات دولار لإعادة تأهيل قطاع النفط العراقي ومنحت العقود لشركات أجنبية في حين كان بإمكان أصحاب

الكفاءة داخل العراق تنفيذ التأهيل بنصف الكلفة. ولقد أعيد الانتاج إلى 1.5 مليون برميل في أواسط 2003 وإلى 2.25 مليون برميل في نهاية 2003. وكان الانتاج اليومي العراقي قد بلغ 3.5 مليون برميل عام 1991، حيث شكلت عائدات النفط 95 بالمئة من صادارت العراق. وحدّد معهد أوكسفورد لدراسات الطاقة المهمات المستقبلية للنفط العراقي في ظل الانتصار الأميركي وهي تعويض الأضرار التي لحقت بحقول النفط بسبب النقص في أموال الاستثمارات وقطع الغيار والمعدات والصيانة غير الكافية، والتفاوض مع شركات نفط أجنبية على شروط اتفاقات تقاسم الانتاج للاستثمارات والعمليات في كل من حقول النفط الجديدة والقديمة. ووفرت محاولات تأهيل قطاع النفط العراقي وتطويره عائدات مالية هامة رغبت الولايات المتحدة من خلالها سداد الديون العراقية وتكاليف شركات إعادة الاعمار، الأميركية بمعظمها، من عوائد النفط. وهكذا أصبح النفط العراقي مسؤولاً عن تسديد تكاليف الحرب التي بلغت 100 مليار دولار. وأصبح رهناً لأميركا حتى يستكمل سداد الديون المتراكمة للخزانة الأميركية. ولأنّ لا قيامة لدولة عراقية مستقلة من دون قطاع النفط، فإنّ مصلحة أميركا اقتضت إدامة احتلالها للعراق لسنوات طويلة.

هيأت الفترة التي تلت احتلال العراق لصراع اقتصادي طويل أبطاله الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان والاتحاد الأوروبي، ووصل الذروة منذ 2008 عندما تمكن العراق من مقاربة مستوى جيّد في الانتاج ربما ناهز ستة ملايين برميل في اليوم، في وقت كانت الولايات المتحدة تزيد اتكالها على مصادر نفطية في أوبك وروسيا وبحر قزوين وغرب أفريقيا. ومن ناحية أخرى ازداد اتكال آسيا (الصين والهند واليابان) على واردات النفط من دول الخليج (السعودية وإيران والكويت وقطر والبحرين والامارات). ومنذ 2009 أخذ سعر النفط منحى تصاعدياً فاق المائة دولار عام 2010.

خسائر الاقتصاد العراقي والعربي

أثناء سنوات الحصار سيطرت الولايات المتحدة على مداخيل النفط العراقي لتدفع منها تعويضات عن نتائج حرب الخليج لعدّة دول، ولإدارة إقليم الاكراد في الشمال وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وما أن بدأت الحرب عام 2003 حتى استولت الادارة الاميركية على

أموال العراق المودعة في الولايات المتحدة نفسها (حولت المصارف الاميركية المدخرات الرسمية العراقية لديها إلى الخزينة الاميركية) وطلبت من كل الدول أن تقوم بتحويل أموال العراق إليها. ولكن كان على العراق أيضاً ديون سيادية ولم يتوقف الأمر على مداخيل نفطية ومدخرات فقط واحتاج إلى نفقات إعادة الإعمار. لقد تداولت الأمم المتحدة رقم 30 مليار دولار كلفة إعادة إعمار العراق ولكن ذلك كان تخميناً أولياً ذلك أنّ تقارير مفصلة أعدّتها حكومة البعث السابقة بالتعاون مع الصناديق العربية أظهرت أنّ المبلغ المطلوب قد يصل إلى 220 مليار دولار. فإذا أضفنا اليها مبلغ 200 مليار دولار كتعويض عراقي لدول عدة عن حرب الكويت، ومطالبة ايران العراق بتعويض 97 مليار دولار عن الحرب العراقية الايرانية وديون العراق الخارجية البالغة 150 مليار دولار مع الفوائد، فهذ يعني أنّ الحاجة المالية لإعادة العراق الى المستوى الذي كان عليه عام 1979 ستصل الى 700 مليار دولار. وهذا سيستغرق عقوداً لتأمينه[1].

بعد خمسة أسابيع من سقوط بغداد، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 في 22 أيار/ مايو 2003، مكرّساً شرعية الاحتلال الأميركي والبريطاني للعراق. والمؤسف أنّ احتلال أميركا للعراق رفضته شعوب الأرض وحكوماتها قبل الحرب، ثم أصبح حقّاً مكتسباً للولايات المتحدة بعدها. فجاءت الدول صاغرة كأنّها تطلب العفو من أميركا لمعارضتها الغزو وتكفّر عن ذلك بتصويتها على قرار يمنح الشرعية للاحتلال. وبالمقابل كان الغزو العراقي للكويت جريمة لا تغتفر عام 1990 ردّ عليها مجلس الأمن بالقرار 660 والقرارات التي تلته، فتمّ تدمير العراق وحصاره لمدّة 12 عاماً. وحسنة القرار 1483 أنّه أوقف العقوبات على العراق، وفي 27 أيار/ مايو أعلنت وزارة الخزانة الأميركية رفع العقوبات، ودعا جورج سنو وزير الخزانة الأميركية دول العالم كافة إلى رفع العقوبات فوراً. فبدأت الدول الصناعية الكبرى رفع حصارها ما سمح بإجراء تحويلات مالية وتحريك الاستثمارات وحركة الاستيراد والتصدير، وكذلك تسهيل عمل الشركات الأجنبية والمنظمات غير الحكومية.

---

(1) محمد عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

ومنح القرار 1483 للولايات المتحدة وبريطانيا تفويضاً انتدابياً تقرران بموجبه مصير العراق سياسياً واقتصادياً وتشرفان على إدارة البلاد وقطاع النفط. فأقامت أميركا صندوقاً وطلبت من جميع الدول أن تسلم إليها الموجودات المالية العراقية والتي تُقدّر بحوالى ملياري دولار. كما تمّ إخطار برنامج النفط مقابل الغذاء في الأمم المتحدة تحويل العوائد إلى الصندوق الجديد. وخلال أيام أبلغت اليابان عن ودائع عراقية لديها تمّ تحويلها. كما أنّ بنك التسويات الدولية في سويسرا أبلغ عن 575 مليون دولار من الأموال العراقية (Bank of International Settlements in Geneva). وأصبحت الولايات المتحدة وبريطانيا تمتلكان صكاً بالوصاية على العراق واُعتُبرت الوصاية مستمرة إلا إذا اجتمع مجلس الأمن وألغى مفعولها. وهذا يعني أنّ الولايات المتحدّة استعملت مجلس الأمن «البيصم» على احتلالها ثم تركها وشأنها لفترة غير محدّدة وبدون مساءلة عما تفعله وعن مبررات استمرار احتلالها في ظل القانون الدولي. وشكت الفعاليات العراقية خلال الأشهر الأولى للاحتلال للحاكم الأميركي على العراق بول بريمر عن مسوّغات سعي أميركا إلى الحكم المباشر على شؤون العراقيين.

وقبل انقضاء أسابيع قليلة على سقوط بغداد انقشعت السحب بين موسكو وواشنطن وأعلن البلدان أنهما تجاوزا الخلافات حول العراق. وبدأ التحسّن عندما أكد إيغور إيفانوف، وزير الخارجية الروسي «أنّ العلاقات اجتازت اختباراً خطيراً»، وصرّحت كوندوليزا رايس أنّ الرئيس بوش يريد تجاوز «الجدل المرير». وشهد الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو 2003 مؤتمرات قمة في سان بطرسبورغ في روسيا وفي إيفيان في فرنسا جمعت بوش إلى جاك شيراك وفلاديمير بوتين والمستشار الألماني غيرهارد شرودر. وكان توني بلير رئيس الوزراء البريطاني حاضراً ليكتمل تصالح المصالح. كما صرّح بوش في 1 حزيران/ يونيو أنّ واشنطن لن تسعى إلى اخراج الشركات الروسية العاملة في العراق، وأنّ الحكومة العراقية هي صاحبة الحق في تحديد الشركات التي ستتعامل معها.

لقد صوّتت روسيا مع القرار 1483 الذي كرّس شرعية احتلال لطالما عارضته موسكو. واعتبر ايفانوف أنّ القرار يلبي مصالح روسيا الاقتصادية والسياسية وشدّد على ضرورة

احترام كل العقود الروسية النفطية وغير النفطية مع العراق. ولكن الصحافة الروسية اعتبرت أنّ «موسكو باعت صوتها في مجلس الأمن مقابل احترام ديونها وعقودها مع العراق». وقالت صحيفة إزفستيا في موسكو: «لم يكن هناك بدّ من الصفقة. لقد باعت روسيا صوتها... إنّ التنازلات الأميركية للمعسكر المناهض للحرب لا تغيّر الأمور بل تسهم في حفظ ماء الوجه للدول الداعية إلى أن تلعب الأمم المتحدّة دوراً محوريّاً في عراق ما بعد الحرب»[1]. وكذلك صوّتت فرنسا مع القرار واعتبر وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان في مؤتمر صحافي مع كولن باول أنّ العلاقات بين فرنسا وأميركا عادت إلى موقعها الممتاز. وبررت كل من روسيا وفرنسا دعمها للقرار لأنّه سمح بعودة الأمم المتحدة إلى العراق بعدما استفردت الولايات المتحدة بالاحداث. وتقربت فرنسا من واشنطن فتحولت أنظار البلدين للضغط على سورية كما رغبت أميركا واسرائيل.

كانت الصلاحيات المفرطة التي منحها القرار للولايات المتحدة في إدارة العراق محل انتقاد جهات داخل الولايات المتحدة، ومنهم رجل الأعمال جورج سوروس الذي ترأس «معهد التجمّع المنفتح» (Open Society Institute) الذي قال: «بعد أن قرأنا مشروع القرار ودرسناه وجدنا أنّه يمنح سلطات مفرطة لقوى الاحتلال... هناك قناعة كبيرة لدى الكثيرين بأنّ الحرب جرت بسبب النفط لتعود بالفائدة على مجموعتي هاليبرتون وبكتل». وقرر سوروس تشكيل فريق لمراقبة استخدام العائدات النفطية العراقية لتمويل مشاريع لإعادة إعمار العراق التي تقرّها الولايات المتحدة.

لم يكتفِ اليمين الجديد الذي يدير الحكومة الأميركية بسقوط بغداد بل واصل حملته مباشرة ضد سورية وإيران، واعتبر أنّ تحول العراق إلى محميّة أميركية هو خطوة أولى تلحقها خطوات. فأخذت كوندوليزا رايس تهدّد بأنّ عدم تعاون إيران مع الولايات المتحدة قد يؤدي إلى حل مشابه للعملية العراقية، ثم خرج محمد البرادعي رئيس المنظمة الدولية للطاقة الذرية، وهو مصري، بتهديد إيران مباشرة بعد سقوط بغداد. وبعد فوز الولايات المتحدة في العراق تبجّح ريتشارد بيرل بصحة نبوءته حول سقوط منظمة الأمم المتحدة،

(1) الحياة 24 أيار/ مايو 2003.

فكتب مقالاً عنوانه: «الحمد لله على وفاة الأمم المتحدة». ومع أنّه استقال من منصب رئاسة مجلس سياسة الدفاع بعد بدء الحرب على العراق بعشرة أيّام بسبب تضارب مصالحه المالية الشخصية مع وظيفته في تقديم النصح لوزارة الدفاع، إلا أنّه حافظ على عضويّته ونفوذه في المجلس. فقد تبيّن أنّه يعمل لشركة «غلوبال كروسنغ» التي كانت تبيع أسهمها إلى مستثمرين آسيويين عبر وزارة الدفاع الأميركية لقاء عمولة له تصل إلى مليون دولار. ولقد تبيّن أنّ 9 من أعضاء مجلس سياسة الدفاع الـ30 هم على علاقة مميّزة مع الصناعة العسكرية في الولايات المتحدة، وأنّ شركات تصنيع حربي متعاقدة مع وزارة الدفاع بمبالغ تصل إلى 75 مليار دولار سنوياً هي على علاقة وثيقة بأعضاء المجلس.

وذكرت عدّة دراسات عن التقاء الأهداف الاسرائيلية والأميركية في الحرب على العراق، وخصوصاً دور اليمين الصهيوني في واشنطن في الدفع لحصول الغزو وتأجيج أجواء الحرب لعدّة شهور، حيث أصبحت وسائل الاعلام الأميركية مكرّسة للاستعجال بالحرب ومجهزة وكأنها فرقة إضافية في الجيش الأميركي، إلى درجة أنّ من ينتقد الادارة الأميركية عُدّ غير وطني ومعادياً للولايات المتحدة. كما صدر كتاب لصحافية أميركية هي كريستينا برجسون عنوانه «**اللائحة السوداء**» تقول فيه إنّ الاعلام الأميركي مقيّد برقابة ذاتية وإنّ محطات التلفزة الكبرى والصحف لا ترغب في نشر ما يعرّضها لمشاكل أو يؤدّي إلى اتصال من مسؤولي البيت الأبيض أو البنتاغون أو وزارة الخارجية، لأنّ ذلك قد يحرمها من مصادر تمويل واعلانات. وإذا تجاوز كاتب الخط الأحمر يجري الاتصال برئيسه إما لتأديبه أو لطرده أو لنقله إلى قسم آخر[1].

قدّرت خسائر الدول النفطية من جراء غزو العراق عام 2003 بعشرات المليارات من الدولارات كما أن الدول المجاورة للعراق خصوصاً سوريا ولبنان والأردن وتركيا تكبدت خسائر فادحة. وتعرّضت الدول العربية المنتجة للنفط إلى تراجع فادح في عائداتها بسبب تدهور الأسعار في الفترة الممتدة من 18 آذار/ مارس وحتى 20 نيسان/ ابريل 2003. فأدى انخفاض سعر البرميل بنحو 10 دولارات إلى هبوط العائدات بأكثر من 10 مليارات دولار،

---

(1) الحياة 7 حزيران/ يونيو 2003.

كما توقّف ضخ النفط العراقي بمعدّل 1.7 مليون برميل يومياً مما أسفر عن خسارة عوائد بقيمة 5 مليارات دولار في الفصل الثاني من العام 2003. أضف إلى خسائر العراق فقط في الفترة التي تلت بداية الغزو تعطيل الانتاج الاقتصادي في البلاد وشلّ الدورة الاقتصادية وإحداث المزيد من الدمار في البنية التحتية. كما أنّ مئات الشركات العربية التي صدّرت بضائع إلى العراق أو التي كانت تستفيد من الحصول على سلع عراقية رخيصة ونفط عراقي بأسعار متهاودة عن السوق قد أصابتها أيضاً خسائر فادحة، وهذا ينطبق خصوصاً على لبنان وسوريا والأردن.

وتضرّرت أيضاً من الغزو الأميركي للعراق قطاعات السياحة في الدول العربية والقطاعات الحليفة كالطيران والنقل والمطاعم والفنادق والصناعات الحرفية. وكان الضرر فادحاً في هذه القطاعات في كل من تونس والمغرب وسورية ومصر ولبنان والأردن.

ويضاف إلى هذه الخسائر، التراجع في الانتاجية وانحسار الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى البنى التحتيّة وعمليات الخصخصة في الدول العربية ومنها لبنان. ولقد قُدّرت الخسائر الاقتصادية الملموسة في الدول العربية بـ400 مليون دولار يومياً أو 25 مليار دولار في الأيام الستين الأولى التي تلت الغزو الأميركي يوم 20 نيسان/ ابريل. وقدّر إحسان أبو حلقة[1] خسائر العرب الاقتصادية عام 2003 بـ 115 مليار دولار نصفها في دول الخليج، وهذا المبلغ يساوي 15٪ بالمئة من الناتج العربي العام البالغ 750 مليار دولار في السنة. وتتأرجح الخسارة بين 2 بالمئة من ناتج المغرب إلى 25 بالمئة من ناتج العراق. ولكن أبو حلقة تدارك هذه الأرقام وربطها بمدى الانفاق العربي على الشؤون العسكرية والأمنية والمهجّرين والنازحين، وكذلك تعطل الموسم السياحي وقطاعات الانتاج. وهذه العوامل ارتبطت بفترة الغزو التي كانت قصيرة نسبياً.

ويعتقد المحلل الاقتصادي اللبناني سمير صبح أنّ الأردن كان البلد الأكثر تأثراً بعد

---

(1) الحياة 4 آذار/ مارس .2003

العراق بالحرب الأميركية[1]. فمنذ حرب تحرير الكويت عام 1991، أصبح العراق المصدر الرئيسي للنفط بالنسبة للأردن، خصوصاً بعد العلاقة الجيّدة التي ربطت الملك حسين بصدام. وصنّف العراق جزءاً من الفاتورة النفطيّة الأردنية بأنّه مكرمة من صدام حسين، وتمّ تسعير الجزء الباقي بأقل كثيراً من سعر السوق العالمي. كما اشترى العراق قبل الغزو 20 بالمئة من مجموع صادرات الأردن في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، إضافة إلى مشتريات أخرى كانت تُهرّب عبر الحدود وهي تشمل قطع الغيار بمختلف أنواعها وتجهيزات القطاع النفطي المحظورة بسبب العقوبات والتي كانت تؤمّن مداخيل هامة للاقتصاد الأردني تتجاوز ملياري دولار سنويّاً إذا ما أضيفت إليها صهاريج المشتقّات النفطيّة المهربة عبر الحدود ويعلم الجمارك الأردنية، كما يشير سمير صبح.

هذا الوصف المختصر لحجم الفوائد التي جناها الأردن من تجارته مع العراق يكشف مدى الخسائر التي تعرّض لها بموجب الغزو الأميركي والتي بلغت بضعة مليارات في السنة والتي أدّت إلى تقلص في حجم الاقتصاد الأردني. ولقد بادر الأردن إلى الطلب من دول الخليج المساعدة ليتمكن من مواجهة الأزمة الاقتصادية علماً أنّ ديون الأردن تجاوزت 7 مليار دولار عام 2002، وأنّه اضطر إلى شراء النفط بسعر السوق بعد إغلاق المصدر العراقي. كذلك وعدت الولايات المتحدة بالمساعدة إضافة إلى المساعدة المالية السنوية والمقدّرة بـ500 مليون دولار بموجب اتفاقات وادي عربة مع إسرائيل التي أشرفت عليها الولايات المتحدة.

ومع أنّ الأردن بدا ظاهريّاً أكثر تعرّضاً للمخاطر السلبية، إلا أنّ مصر بلد السبعين مليون مواطن ربما دفعت الثمن الأكبر للوضع المتأزم في الشرق الأوسط منذ أواسط التسعينيات. فمنذ اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحاق رابين عام 1995 على أيدي متطرفين يهود وصعود اليمين المتشدّد بزعامة بنيامين نتنياهو، بدأت عمليّة السلام في الشرق الأوسط تتدهور وعانت اقتصاديات المنطقة. وزاد في تدهور هذه الاقتصاديات انفجار انتفاضة

(1) الحياة 10 نيسان/ ابريل 2003.

الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أيلول/ سبتمبر 2000 ووصول أكثر الاسرائيليين تطرفاً إلى السلطة بقيادة آريل شارون بطل مجزرة صبرا وشاتيلا ومنفذ عملية اجتياح لبنان عام 1982؛ حتى قبل غزو العراق كانت مصر تعاني من أزمة اقتصادية إلى أخرى على الرغم من المساعدات الأميركية الكبيرة.

وفي بداية العام 2003، سعت الحكومة المصريّة إلى تحسين الأمور فأبدت مرونة في تخفيض سعر الجنيه المصري في سوق القطع وفاوضت صندوق النقد الدولي وحصلت على مساعدات أميركية فورية بقيمة 2.1 مليار دولار كدفعة مبكرة من المساعدات السنوية المترتبة على اتفاق كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل عام 1979. ولكن كل هذه الاستعدادات لم تساعد في دعم الاقتصاد المصري حيث وصل الدين العام إلى مستوى مئة بالمئة من الناتج المحليّ القائم واستمر عجز الخزينة في التصاعد، كما ازدادت البطالة في صفوف الشباب المصري وانخفضت معدلات النمو الاقتصادي. ولقد سجّلت القطاعات الاقتصادية تراجعاً، وخصوصاً التجارة الخارجية والسياحة والتصنيع والاستثمار العربي والأجنبي وتراجعت إيرادات قناة السويس. وكالأردن، طلبت مصر مساعدات عربية كما طلبت من ليبيا مساعدات مالية طارئة بقيمة 200 مليون دولار.

وكذلك تُعتبر سورية من الدول الأكثر تضرراً من جراء غزو العراق، وبالتحديد الخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأميركية في نيسان/ ابريل 2003. كما أنّ حجم خسارة السوق العراقية شكلت ضربة موجعة للاقتصاد السوري الذي اتكل منذ عقد من الزمن على العلاقات الاقتصادية مع العراق ولبنان ولكن بدرجة أكبر مع العراق بعد وفاة الرئيس السوري السابق حافظ الأسد عام 2000، حيث بلغت العائدات السوريّة من التجارة ما يزيد عن ملياري دولار في السنة. وكذلك عائدات هامة من أنبوب النفط الذي يربط الحقول العراقية بمرفأ بانياس، والذي أدى إقفاله إلى خسارة هامة لمصدر العملات الصعبة، ما دفع سورية إلى تقليص مشترياتها الأجنبية. ولقد ذكرت

وسائل الاعلام[1] أنّ العراق أمدّ سورية عبر أنبوب النفط المشترك في العامين 2000 و2001 كميّة بلغت 200 ألف برميل يومياً من خام البصرة الخفيف، فاعتمدت سورية على النفط العراقي للاستهلاك المحلي وزادت تصديرها من إنتاجها الذاتي إلى أوروبا. وإذا أضفنا إلى هذه الخسارة واقع تردّي القطاع السياحي بشكل عام في المنطقة وتجمّد حركة الاستثمارات والضغوط الأميركية التي تصاعدت في الأشهر الستة الأولى للعام 2003 لأدركنا عمق الأزمة الاقتصادية السورية.

ولكنّ الضغط الأميركي على سورية في ربيع 2003، رافقه توقيع شركات أميركية لعقود استثمارية في قطاع النفط السوري، وذلك لاكتشاف وتطوير النفط والغاز في شمال شرقي سورية لمدّة 15 سنة. (الشركات الأميركية هي (Devon , Gulfstream) ولقد قامت «شركة النفط السورية» بتطوير هذا الحقل منذ العام 1974 حتى وصل إنتاجه 120 ألف برميل يومياً، في منطقة باتت تتمتع ببنية تحتيّة جيّدة من منشآت لانتاج ومعالجة وتخزين ونقل النفط إلى مرفأي بانياس وطرطوس. وحتى العام 2003، ملكت سورية مصفاتي نفط في بانياس وحمص بطاقة تكرير إجمالية هي 240 ألف برميل يومياً. وهناك مشروع لبناء مصفاة ثالثة في دير الزور.

ووصل مجموع ما أنتجته سورية عام 2002 إلى 600 ألف برميل يومياً. وتتراوح المدّة الزمنية لنضوب الاحتياط السوري 10 سنوات ولكن دراسات وزارة النفط السوري تشير إلى احتياط مستمر لمدة 40 سنة بمستوى الانتاج اليومي للعام 2001. وذلك أنّ الحكومة السورية سعت إلى تطوير الحقول والتركيز على الغاز الطبيعي لاستعماله في انتاج الكهرباء بدل الفيول أويل.

كما تواصل التبادل التجاري بين البلدين بعد نهاية الحرب بحريّة أكبر من السابق. وكانت العلاقات بين سورية والعراق قد تدهورت وانقطعت عام 1979، كما شاهدنا في الفصول السابقة، بعدما كانت على وشك التحول إلى وحدة بين البلدين في ذلك العام.

(1) 29 أيار/ مايو 2003.

وبقيت مقطوعة طيلة الحرب العراقية الايرانية، التي ما أن انتهت حتى عاد صدام إلى منافسة سورية في لبنان عامي 1988 و1989. ثم كان غزو الكويت وبعده حرب الخليج والحصار وحرب الاستنزاف. ولكن الغيوم انقشعت فجأة عام 1997 بعد انقطاع دام 18 سنة وتطوّرت العلاقات الاقتصادية وفُتحت الحدود أمام أصحاب الاعمال من البلدين وأُقيمت مراكز تجارية في بغداد ودمشق لتسهيل شحن البضائع. كما عاد في آب/ أغسطس 2000 خط السكة الحديد بين حلب والموصل إلى العمل بعد توقّفه منذ 1979، وخرقت سورية الحصار الجوي فسيّرت خط طيران بين البلدين وتمّ الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة وتوقيع عقود كبيرة. وعندما بدأ الغزو الأميركي للعراق في آذار/ مارس 2003، كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في أوجها إذ أعطت الحكومة العراقية لسورية الأولوية كمصدر لاستيراد حاجاتها من السلع بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء. فزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين عن 5 مليارات دولار من جراء التجارة الحدودية والنفط العراقي ومنطقة التجارة الحرة في التبادل الكثيف للبضائع.

IV

ولادة الجمهورية الثانية

الفصل الثاني عشر

المقاومة والتحرير

هناك حكومة تنشر أكبر كميّة من العنف في العالم اليوم، هي حكومتنا. إنها تعمل دوماً لمصلحة الأغنياء والآمنين وتخلق جحيماً قاتلاً لفقراء العالم. هناك رباط عضوي بين اللامساواة وانعدام العدالة داخل الولايات المتحدة والنزعة نحو عسكرة الكرة الأرضية واضطهاد حقوق الإنسان خارج هذه البلاد.

داعية حقوق الانسان الأميركي الأسود مارتن لوثر كينغ، خطاب نيسان/ ابريل 1967.

تاريخ مقاومة منذ ثورة العشرين

منذ قرون وعلى امتداد القرن العشرين وحتى اليوم رفض الشعب العراقي الهيمنة الخارجية. فعندما كان يمر في مراحل ضعف كان الغزاة يستسهلون غزوه واحتلاله، إلا أنه سرعان ما كان ينتفض ويقاوم. وهذا ما حصل مع الاحتلال الأميركي عام 2003 [1]. ومنذ مطلع القرن العشرين شهدت أرض العراق ويلات متواصلة تخللتها سنوات هدوء واستقرار سمحت بالازدهار الاقتصادي والاجتماعي في ظل دولة البعث السلطوية. ولقد

(1) عبد الرحمن منيف، العراق، هوامش من التاريخ والمقاومة، المركز الثقافي العربي، 2003.

استغرق صعود العراق عقوداً وبلغ ذروته عام 1980. إلا أنّ التراجع كان سريعاً، وبدت آثاره واضحة عام 1982، بعد سنتين من الحرب مع إيران. ثم انقلب التراجع إلى انهيار حقيقي في التسعينيات.

شهد العراق ست حروب في الفترة الممتدة من 1963 إلى 2003، ثلاث منها بدأها هو والأخرى بدأتها الولايات المتحدة. فلم يكن الغزو عام 2003 إلا قمة جبل الجليد لأحداث كبرى سبقته عندما سقط العراق استراتيجياً بين يدي الولايات المتحدة في شتاء 1991.

في الفترة 1960 إلى 1990 شهد العراق حروباً هي التالية:

الحرب الأهلية: وهي حرب طويلة امتدّت 40 عاماً ولم تنتهِ مع سقوط بغداد بأيدي الأميركيين عام 2003، بل تفاقمت تحت الاحتلال واستمرت على نار خافتة بعد الانسحاب الأميركي عام 2011. دارت هذه الحرب بين النظام الثوري والمعارضات الداخلية المنوّعة والتي اتخذت أحياناً طابعاً شديد العنف. وشملت الفئات المناهضة للحكم كالقوميين العرب (في أوج مناصرتهم لجمال عبدالناصر في عهد قاسم)، والشيوعيين والشيعة والأكراد والأشوريين. وهذه الحرب أصبحت في سياق دائم لا يتوقف منذ انخراط حزب البعث في الحياة العامة عام 1963 وحتى سقوط بغداد في أيدي القوات الأميركية في 9 نيسان/ ابريل عام 2003. كان العنصر الطائفي أبرز تجليات هذه الحرب بين المجموعتين الرئيستين في العراق: العرب السنة والعرب الشيعة. كما كان العنصر العرقي حاضراً في عقود طويلة بين الأقلية الكردية في الشمال ونظام الحكم العروبي في الوسط والجنوب. والعداء الكردي ـ العربي كان العنصر الذي طالما نفذت منه التدخلات الأجنبية من الدول المجاورة والدول الكبرى واسرائيل، وخصوصاً بدء مدّ التنظيمات الكردية بالمال والسلاح منذ 1960. عندما سقطت بغداد بأيدي الأميركيين عام 2003 بدأ العراقيون يبحثون عن ذويهم من مفقودين ومخطوفين إن في جبهات القتال أو في الزنازين والمعتقلات. كما اكتشفت مقابر جماعية في عدّة محافظات وبدأت تظهر جثث مفقودين خارج المدن وبالتحديد في جوار البصرة وكربلاء والنجف والسماوة والحلّة والديوانية والرضوانية وأبو غريب والفلوجة. ولم تقتصر

الجثث على الرجال بل كان بينهم أطفال ونساء وطاعنون في السن. وإشارة إلى عدد الجثث في هذه المقابر التي يمكن أن تصل إلى عشرات الآلاف فإنّ مقبرة جماعية واحدة شمال الحلّة حوت أربعة آلاف جثة. وقدّرت أطراف المعارضة العراقية (المجلس القيادي للقوى السياسية في العراق) أنّ العدد الاجمالي لضحايا الصراع الداخلي في العراق قد يتجاوز مليوناً وخمسمائة ألف.

الحرب العراقية الايرانية: وهذه الحرب اندلعت عام 1980 وانتهت عام 1988 وقد خصّصنا لها الفصل الخامس.

حرب الكويت: ومعظم أحداثها كانت في العام 1990 ووصلت إلى ذروتها بالغزو العراقي للكويت بالكامل ومن ثم نهب مدينة الكويت وتدمير المنشآت النفطية وإعلانها المحافظة رقم 19 في جمهورية العراق. وخصّصنا لهذه الحرب الفصل السادس.

أما الحروب التي قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق فهي:

حرب الخليج: ابتدأت في كانون الثاني/ يناير 1991 عندما شنّت القوات الأميركية وحلفاؤها حرباً جوية بريّة انتهت باخراج الجيوش العراقية من الكويت وإلحاق هزيمة سريعة به انتهت باستسلام قيادته العسكرية للجنرال الأميركي شوارزكوبف في صفوان في آذار / مارس 1991. وكان استسلاماً مذلاً حصل بسرعة ومن دون التفكير بشروط الولايات المتحدة الصعبة التي مهدّت للقضاء على العراق دولة وشعباً فيما بعد. ويمكن مراجعة تفاصيل هذه الحرب في الفصل السادس أيضاً.

حرب استنزاف العراق: بدأت هذه الحرب مع إعلان قرارات مجلس الأمن ضد العراق عام 1990 وتصاعَدَ مفعولها بعد إخراج القوات العراقية من الكويت في شباط/ فبراير 1991 وبعد تدمير الولايات المتحدة للبنية التحتية والمرافق العسكرية للعراق. فقد استمرت حرب الاستنزاف بشكل يومي أو أسبوعي أو شهري عبر غارات جوية وصاروخية قاتلة مارستها الولايات المتحدة ومعها أحياناً بريطانيا. ولم تتوقّف حتى أصبح العراق تحت الاحتلال الأميركي عام 2003.

حرب الحصار والتجويع: هذه الحرب ابتدأت مع قرار مجلس الأمن 687 في آب/ أغسطس 1990 وانتهت مع القرار 1489 في 22 أيار/ مايو 2003، وعملت الولايات المتحدة على تنفيذها بشراسة غير معهودة، وأسفرت عن مقتل مليون وخمسمائة ألف عراقي معظمهم من الأطفال والنساء وكبار السن.

غزو العراق: استغرق التحضير لهذه الحرب عدّة شهور ولكن العمليات العسكرية انتهت خلال 20 يوماً (من 19 آذار/ مارس وحتى 9 نيسان/ ابريل 2003). وأسفر الغزو عن مقتل 15 ألف عراقي بينهم خمسة آلاف من المدنيين، وجرح 40 ألفاً منهم 10 آلاف من المدنيين.

فإذا سقط مليون وخمسمائة ألف عراقي ضحايا الصراع وسقط عدد مماثل هم ضحايا الحصار الأميركي البريطاني خلال 12 سنة، ثم أضفنا ضحايا الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) وضحايا الغزو الأميركي (2003)، لبلغ عدد القتلى من جراء الحروب التي شهدها العراق منذ العام 1980 أربعة ملايين شخص. وهو رقم لا يتصوّره العقل بالنسبة لعدد سكان العراق الذين بلغوا عام 1982، 14 مليوناً وعام 2003 25 مليوناً.

وإذا قتلت الحروب 20 بالمئة من سكان العراق فقد عانى 20 بالمئة آخرون من الأمراض والجوع، فيما هاجر عشرة بالمئة (وربما أكثر) إلى خارج البلاد، وأصاب التشرد 20 بالمئة. أما الثلاثون بالمئة ممن استمروا أحياء داخل البلاد فقد عانوا بشكل أو بآخر من الحروب والفقر والقمع. هذه الصورة المقتضبة عن تدمير المجتمع العراقي تعني أنّ العراق الذي احتلته أميركا عام 2003 كان في كارثة غير مسبوقة لم تصب أي مجتمع آخر، وقد وعى من هم أحياء أنّ الجزء الكبير من اللوم يقع على الأميركيين أنفسهم وليس على نظام البعث[1].

(1) Anthony Arnove, *Iraq: The Logic of Withdrawal*, New York, The New Press/Norton, 2006, pp. 13-30.

خلفيات صعود المقاومة العراقية

إذا قامت أميركا بسلسلة حروب على العراق منذ 1991، فإنّ حرباً ثامنة كان الشعب العراقي يحضّرها لها وهي حرب المقاومة التي تكللت بالتحرير الكامل في منتصف 2011. ولا يعني ذلك أنّ المقاومة بدأت من اليوم الأول لسقوط بغداد فقط، بل إنّها اتخذت شكلاً تصاعدياً وضمّت فئات عراقية ظنت في السابق أنّ أي حكم آخر غير نظام البعث هو أفضل حتى ذاقت المرّ من الأميركيين[1]. لقد تصرف الأميركيون في الأشهر الأولى لحكمهم المباشر للعراق بإهانة متعمدة بدءاً بتفكيك الدولة العراقية التي هي ملك للشعب وليست مشاعاً خاصاً لصدام، وبقلة اكتراث للواقع البشري لشعب عانى من الكوارث والويلات لأكثر من عشرين سنة بسبب الحصار والحروب الأميركية. كما أحسّ الناس بإهانة إضافية عندما عيّن الاحتلال حاكماً أميركياً على العراق هو بول بريمر تمتع بصلاحيات واسعة شبيهة بصلاحيات صدّام ومتخذاً قصر صدام في بغداد مقراً له.

حتى أنّ بريمر وليس أيّ شخص عراقي هو الذي مثّل دولة العراق في المنتدى الاقتصادي الدولي في الأردن، يرافقه جون تايلر، نائب وزير التجارة الأميركي، وليس الوزير العراقي. ومن هذا المؤتمر وجّه تايلر بكل وقاحة دعوة للشركات الاسرائيلية للاستثمار والمشاركة في إعمار «العراق الجديد الذي حررته الجيوش الأميركية»، وأنّ أبواب العراق باتت مفتوحة أمام الشركات الاسرائيلية للعمل والاستثمار، وأشاد تايلر بميزات الشركات الاسرائيلية في مجالات التكنولوجيا والبنى التحتية وأنّ باستطاعتها أن تبيع العراق منتوجات اسرائيلية، مشيراً الى أنّ هذه المشاركة ستعطي اسرائيل دفعة كبيرة لاقتصادها، كما دعا الاسرائيليين للسياحة في العراق، فتحدث باسم العراق وكأنّه مندوب لاسرائيل. كما أنّ بنيامين نتنياهو الذي كان وزير المال في حكومة شارون عام 2003، أخذ يبشّر بتدّفق نفط العراق إلى مرفأ حيفا (وهو خط معطل منذ العام 1948 وغير صالح للعمل ومعظمه لم يعد

(1) Zaki Chehab, *Inside the Resistance: Reporting from Iraq's Danger Zone*, New York, Nation Books, p. xvii.

له أثر)، فيما أملت جهات اسرائيلية أنّها باستثمار محدود ستتمكن خلال عام أو عامين من بناء أنبوب حديث من حقول النفط العراقية إلى حيفا. وسنكشف في الفصل التالي سعي واشنطن إلى نهب العراق أثناء الاحتلال وإفادة الشركات الأميركية بعقود تقرّها سلطات الاحتلال نفسها وليس جهة رسمية عراقية.

وإضافة إلى الدمار المادي المباشر والخسائر الاقتصادية الباهظة في الانتاجية وضياع أجيال من العراقيين، فإنّ الحرب الأميركية على الشعب العراقي منذ 1990، أسقطت ما يفوق عن 1.8 مليون شخص ودمرت الاقتصاد وأبطلت إنتاجيته وفرضت عليه حصاراً قاتلاً. وأي شرعية دولية كانت ستسمح للعراق بطلب تعويضات من الولايات المتحدة قد تصل قيمتها بضع مئات من مليارات الدولارات. ذلك أنّ الحرب الأميركية من 1990 وحتى 2003 لم تكن شرعيّة بالمنظار القانوني الدولي كما أنّها شُنّت من دون تفويض من مجلس الأمن بل بقرار من الكونغرس الأميركي عام 1998 ووفق افتراضات كاذبة وأسباب مفبركة، واستُعملت أثناءها أسلحة محرّمة وفتاكة. وعلى سبيل المثال، سيعاني العراقيون لأجيال طويلة من آثار اليورانيوم المستنفد الذي غطى غباره وجزيئاته مساحات شاسعة من العراق. ولذلك يحقّ للعراق طلب تنظيف هذه المناطق ومعالجة المصابين بأعراض السرطان. ومن الضروري صياغة ملف حول الأضرار العراقية الحقيقية وربطها بمطالب التعويض من الولايات المتحدة. والشعب العراقي واعٍ للويل الذي جلبته الحروب الأميركية على العراق، إضافة إلى المصائب التي تسبّب بها النظام.

لقد شارك الكاتب العراقي عبد الأمير الركابي في مؤتمر أقامته منظمات مجتمع مدني مناهضة للعولمة ومعارض للحرب على العراق للبحث في الوضع العراقي، في جاكرتا في الأسبوع الثالث من أيار/ مايو 2003. وجاء في مشاركته: „الولايات المتحدة وقفت بصراحة مع الابقاء على الحصار والعقوبات التي هي الأقسى في التاريخ. وبين الأعوام 1991 و2003 قاسى العراقيون من تلك الحرب المميتة أكثر مما قاسوا من سابقاتها. فبسبب الجوع ونقص الدواء وسوء التغذية مات خلال العقد المنصرم ما يقرب من مليون ونصف المليون عراقي

نسبة الشيوخ والأطفال بينهم غالبة. أما الحرب الأخيرة، فقد خاضتها الولايات المتحدة الأميركية بإصرار معروف وبخرق فاضح للقانون الدولي، ولإجماع أمم العالم... من الظاهر بقوة سعي الولايات المتحدة إلى كبح المشروع العراقي، من حيث تدمير المجتمع، وقتل آلياته الوطنية سواء باستعمال حجة صدام حسين، أو باعتماد أي وسيلة أخرى كما هو حاصل الآن، حيث وضعوا العراقيين تحت استباحة، يستعمل فيها المحتلون أسلحة دمار شامل من نوع فقدان الأمن، والنهب واشعال الحرائق وتدمير الذاكرة الحضارية والفنية من قطع الكهرباء والاتصالات والماء الصالح للشرب وتدمير المستشفيات والحرمان من الكهرباء وكل ما يمت الى الحياة العصرية بصلة».

وقام المحامي اللبناني إدمون نعيم بمراجعة قانونية للقرار 1483 لمجلس الأمن الدولي جاء فيها: «إذا تبيّن أنّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد خلقتا زوراً ظاهرة امتلاك العراق اسلحة تدمير شامل، عندما تقوم من جديد أجهزة حكومية تمثّل العراق في العلاقات الدولية، يمكن هذه الأجهزة أن تقاضي أمام المحاكم الأميركية والبريطانية الداخلية هاتين الدولتين، على أساس المسؤولية التقصيرية الجسيمة، من أجل الحصول على تعويض مناسب عن كل الأضرار التي أُلحقت بالعراق من جرّاء اقتحامه عسكرياً وتدميره على الشكل الذي تمّ».

وكان متحدثون أميركيون يتكلمون بوقاحة عن أهدافهم الخبيثة نحو العراق. فقد أعلن ريتشارد بيرل مستشار رمسفلد بعد ثلاثة أشهر من سقوط بغداد «أنّ صدام لم يكن يشكل خطراً مباشراً على الولايات المتحدة وأنّ أسلحة الدمار الشامل لم تكن السبب الرئيسي لشنّ حرب على العراق وأنّ القوات الأميركية ستبقى هناك لفترة غير محدّدة». وبعد افتضاح مسألة فبركة المخابرات الأميركية والبريطانية لقصة صفقة يورانيوم بين العراق والنيجر (ولقد نفى السفير الأميركي لدى النيجر في ذلك الوقت صحة هذه القصة التي ظهرت في صحيفة بريطانية)، واعتذر كولن باول من الأميركيين خلال 2004 عن الأكاذيب التي صيغت لغزو العراق، في حين تعرضت ادارة الرئيس بوش وحكومة طوني بلير لاستجوابات في الإعلام

وفي البرلمانات، ولكنّها توقفت ولم تؤثر في مستقبلهما السياسي ولم تغيّر استراتيجية بلادهما الطويلة الأمد بالنسبة للعراق والشرق الأوسط.

في السنوات الثلاث التي تلت الغزو، عيّنت الإدارة الأميركية ثلاثة حكام أميركيين على العراق هم جاي غاردنر (نيسان/ أبريل - أيار/ مايو 2003) وبول بريمر (أيار/ مايو 2003 إلى 19 نيسان/ أبريل 2004) ونيغروبونتي (نيسان/ أبريل 2004 حتى صيف 2005). وقام بريمر بحلّ حزب البعث بقرار اتخذه في 16 أيار/ مايو 2003. ومع أنّ أعضاء البعث وأنصاره قُدّروا بالملايين إبّان فترة نهضة البعث في العراق، إلا أنّ الاستخبارات الأميركية حدّدت عدد الأعضاء الفعليين من كودار ومسؤولين في الحزب بـ200 ألف شخص وأعلنت حرمان هؤلاء من الحقوق المدنية. ولكن ارتباط ثلث الشعب العراقي بروابط عشائرية سبقت الانتماء الحزبي عوّض حرمان البعثيين من حقوقهم المدنية لأنّ العشائر وخصوصاً في المثلث السني تعاطفت معهم. وإضافة إلى حظر الحزب، عمدت سلطة الاحتلال إلى تجريد 23 ألف بعثي من الوظيفة العامة، كما أعلنت حل الجيش العراقي والأجهزة الأمنية ما حرم مئات ألوف العراقيين من فرص العمل.

وفي شهر نيسان/ أبريل 2003 انقسم العراقيون إلى رأيين حول معنى سقوط نظام البعث والموقف من الاحتلال الأميركي:

1. قسم استفاد مباشرة أو مداورة من النظام السابق ومعظمه شريف عمل في القطاع العام وأخلص لبلاده. فكان تضرره مباشراً من الغزو ورأى ضرورة في مقاومة فورية لتحرير العراق من الاحتلال. بعد الغزو وبعد سنوات من الحصار والحروب فرغ العراق من معظم رأسماله البشري وأصبح يعاني من نقص في الخبرة وفي اليد العاملة، بسبب هجرة ملايين العراقيين بينهم مئات الألوف من أصحاب الشهادات والخبرة ومن أطباء ومهندسين وأصحاب أعمال. أما من بقي في البلاد فقد كانت الادارة العامة والحزب أفضل مأوى لتحصيل العيش. ولذلك عندما شرع الأميركيون في تفكيك الدولة العراقية من دون اكتراث

لمصير الناس وخطر قطع الأرزاق، وجد كثيرون البديل في حمل السلاح باكراً ضدّ قوات الاحتلال لأنّ مصالحهم الشخصية تضررت خلال فترة قصيرة بعد سقوط بغداد[1].

2. وقسم عارض النظام السابق كالشيعة والأكراد والأقليات والطبقة الوسطى السنيّة العربية والاقطاعية السنيّة العربية (والتي حالفت النظام الملكي قبل 1958) والحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى القومية العربية. وهذه الفئات مجتمعة لم تتضرر مباشرة من الغزو الأميركي وإن دفعت ثمن الحروب والحصار وقمع النظام خلال عقود طويلة، ولذلك رأت ضرورة فسح المجال لقيام حكومة وطنية وأنّ الأميركيين سيغادرون طواعية خلال زمن قصير. وأيّدت هذه الفئات مساعي المجلس الانتقالي الذي انتمى أعضاؤه إلى مجموعات ضمن هذا القسم (الحزبان الكرديان وحزب الدعوة وشخصيات مستقلة ومجموعة أحمد الجلبي، إلخ). ولكن خلال فترة زمنية بسيطة سيتبيّن أنّ الأغلبية الساحقة للشعب العراقي رفضت بقاء الاحتلال.

لكن على الرغم من النصائح من جهات أميركية وغربية لواشنطن بتقصير فترة الاحتلال ونقل السلطة إلى حكومة عراقية ضمن ستة شهور، إلا أنّ الأميركيين رغبوا في إطالة فترة احتلالهم ولم يحرزوا أي تقدّم نحو بناء حكومة عراقية، كما فشلوا فشلاً ذريعاً في إعادة الإعمار وإنعاش المجتمع كما سنشرح في الفصل التالي. هذا الوضع دفع فئات عديدة في العراق إلى مقاومة الاحتلال الغربي بشتى الوسائل، بعضها سلمي عن طريق التظاهر وبعضها عسكري[2].

وكتب الباحث باتريك سيل في حينه أنّه ما لم تخرج أميركا طواعية وخلال فترة معقولة، فإنّ مقاومة عراقية مشروعة بموجب المادة 51 من شرعة الأمم المتحدة التي تعترف بحق الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجي ستبدأ. كما أكدت الفقرة الرابعة من المادة الأولى في

(1) Zaki Chehab, *Inside the Resistance: Reporting from Iraq's Danger Zone*, New York, Nation Books, p. 129.

(2) Zaki Chehab, *Inside the Resistance*, p. 69.

البروتوكول الاضـافي لاتفاقية جنيف الرابعة بـ«حق مقاومة أي هيمنة أو احتلال أجنبي في إطار حق تقرير المصير».

لقد أصابت النشوة الولايات المتحدة بعدما سيطر جيشها على بغداد وضواحيها، فازدهرت أحلام السيطرة على البترول العراقي والاشراف على خصخصته بما يضمن الأرباح لشركاتها والاستفادة من أموال اعادة الإعمار لكي تستلمها شركات أميركية. ثم عمدت إلى إرهاب الدول المجاورة للعراق وخصوصاً سورية لردعها عن تطوير أي قوة عسكرية تشكل تهديداً لاسرائيل. ولكن ذلك قلّل من فرص نجاح الولايات المتحدة في تحقيق مآربها لأنّ الشعب العراقي وطني حريص على إعادة بناء بلاده وإعادة مكانتها كدولة عربية كبرى بعد كل ما عانته من حروب وعقوبات[1]. فكانت تباشير المقاومة الردّ الأول على الاحتلال.

انطلاقة المقاومة

لم تدم نشوة الانتصار الأميركي، إذ منذ الأسبوع الأول من نيسان/ أبريل 2003 شرع الشعب العراقي في مقاومة الاحتلال وبات مقتل وجرح الجنود الأميركيين والبريطانيين وتدمير آليّاتهم العسكرية في بغداد وجوارها وفي البصرة حدثاً عادياً. ومنذ بداية حزيران/ يونيو 2003 شهد فصل الصيف تصاعد أعمال المقاومة حتى أصبحت شأناً يومياً طيلة تسع سنوات. وسرعان ما ظهر الجزع والتردّد لدى الأميركيين الذين صُدموا بالمقاومة وبرفض الشعب لوجودهم، وكان خوف الاحتلال بادياً إلى درجة أنّ بعض العراقيين ظنّ في نهاية 2003 أنّ الاحتلال سينسحب ويعود نظام البعث بقيادة صدّام المختفي داخل العراق. ولكن قلّل من هذا الاحتمال مقتل ابني صدام حسين، قصي وعدي، في الموصل على أيدي القوات الأميركية في 22 تموز/ يوليو 2003، ووقوع صدّام نفسه في قبضة الجنود الأميركيين في نهاية العام. فبدت طريق المقاومة طويلة وكان نفس الأميركيين طويلاً استدعى استحضار قوى إضافية ومرتزقة تعمل في «شركات أمنية».

(1) الحياة 30 أيار/ مايو 2003.

وإضافة إلى عمليّات المقاومة ضد الاحتلال، وقعت سلسلة انفجارات دمويّة في بغداد والنجف، كان أولها في السابع من آب/ أغسطس مستهدفاً السفارة الأردنية فأسفر عن سقوط 11 قتيلاً وعشرات الجرحى. ثم انفجار في مركز الأمم المتحدة في بغداد في 19 آب/ أغسطس أسفر عن مقتل 23 شخصاً بينهم سيرجيو فييرا دي ميلو، مسؤول الأمم المتحدة في العراق. فانفجار ضخم أمام مقام الامام علي في النجف يوم 29 آب/ أغسطس 2003 أسفر عن مقتل 130 شخصاً بينهم السيد محمد باقر الحكيم، زعيم المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق. وكان قد سبق هذا الانفجار انفجار آخر في 25 آب/ أغسطس 2003 استهدف السيد محمد سعيد الحكيم، عمّ محمد باقر الحكيم، الذي نجا منه.

قسّم الاحتلال العراق إلى أربع مناطق احتلال كما فعل الحلفاء بألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية: منطقة شمالية الموصل ـ كركوك ومنطقة وسطى بغداد ـ تكريت ومنطقة جنوبية وسطى كربلاء ومنطقة جنوبية البصرة. وتوّلى الأميركيون السيطرة على المنطقتين الشمالية والوسطى في حين تولت بولندا وبريطانيا قيادة المناطق الجنوبية.

ولتخريب محاولات الاحتلال إعادة عجلة الانتاج النفطية للاستفادة من عائدات النفط فقد قام رجال المقاومة بتفجير محطات التكرير وخطوط الأنابيب. فقد سعت الولايات المتحدة إلى زيادة الانتاج إلى 5 ملايين برميل في اليوم ولكن عملياً لم يتجاوز الانتاج عام 2004 سقف 2.2 مليون برميل يومياً ثم انخفض عام 2005 إلى 2.1 برميل يومياً.

وبعد أن فرض الاحتلال حلّ الجيش العراقي عمد عدد كبير من الضباط والعناصر إلى الانتظام في إطار المقاومة العراقية والمساهمة في عمليات تراوحت بين عمليات قنص ضد الاحتلال إلى عمليات انتحارية على نقاط التفتيش وكمائن وقصف، حتى وصل عدد قتلى القوات الأميركية أكثر من 120 في الشهر وعدد الجرحى المئات. وفرضت المقاومة على الأميركيين احترام الشعب العراقي وعدم أذيته المجانية كما أجبرت المقاومة في لبنان الاحتلال الاسرائيلي. ففي البدء تعامل الاحتلال بعنجهية واستبداد مع السكان حيث كان الجنود الأميركيون والمرتزقة يطلقون رصاص رشاشاتهم على المواطنين حتى لو كانوا في

تظاهرات سلمية ضد الاحتلال[1]. ولكن مع مرور الزمن بات الاحتلال أكثر حذراً في القتل المجاني. وفي حادثة دالة فتح الجنود البريطانيون في جنوب العراق النار على تظاهرة فقتلوا أربعة أشخاص. ورداً على هذه الجريمة قتل رجال المقاومة ستة جنود انكليز. وفي الوقت ذاته أعلن السيد محمد باقر الحكيم الذي عاد إلى العراق بعد عقود في المنفى: «نحن لا نهاب الجنود البريطانيين ولا الانكليز. هذا البلد يريد أن يحافظ على سيادته وعلى قوى التحالف أن تغادره».

في 17 حزيران/ يونيو 2003 أعلن الجنرال الأميركي جون أبي زيد (وهو لبناني الأصل) أنّ ما يحصل في العراق هو حرب ولو كانت حملة أغوار كلاسيكية ضد قواتنا». واعترف بول ولفوفتز نائب وزير الدفاع أمام لجنة الكونغرس في 18 حزيران بهذا الواقع أنّ ثمة «حرب أغوار ضدّنا في العراق ولكننا ننوي الفوز بها». ولذلك بدأت سلسلة عمليات أميركية كبرى في مناطق انتشار المقاومة بدءاً بعملية الفلوجة التي بدأت في 5 نيسان/ أبريل 2004 واستمرت حتى 22 منه. ولكنّ القوات الأميركية تدعمها قوى مرتزقة من الشركات الأمنية الخاصة لم تفلح في السيطرة عليها على الرغم من استعمال الدبابات والطائرات ضد رجال المقاومة المسلحين تسليحاً خفيفاً. وبعد عدّة محاولات للوصول إلى وقف إطلاق النار مع المقاومين اضطر الجيش الأميركي للانسحاب. وبرّر ضابط في المارينز الانسحاب الأميركي المذل من معركة الفلّوجة أنّه كان باستطاعتهم احتلال المدينة ولكن هذا كان يعني تحويلها إلى درسدن (المدينة الألمانية التي تعرضت إلى غارات أميركية وبريطانية قاتلة أثناء الحرب العالمية الثانية حولتها إلى ملعب فوتبول).

ولحفظ ماء الوجه سلّم الأميركيون مواقعهم لجنرال عراقي سابق هو محمد لطيف، خدم في نظام البعث السابق، مع علمهم أنّ العناصر التي تتبعه قد تكون إلى جانب المقاومة. وكما كان يحصل في لبنان إبّان الاعتداءات الاسرائيلية، فقد قصف الأميركيون مراكز عبادة ومدارس ومستشفيات ومؤسسات عامة ومنازل في الفلوجة أثناء الحملة بحجة ضرب

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 97-101.

المقاومة. والحقيقة أنّ المقاومة العراقية لقّنت الاحتلال درساً قاسياً لأنّه عجز عن تثبيت أقدامه فانسحب منها. ولذلك انتشرت اليافطات في شوارع الفلّوجة تعلنها أوّل مدينة محررة انتصرت على الولايات المتحدة. وانطلقت الهتافات من مآذن المساجد تحيّي المقاومة البطلة. في حين صرّح الجنرال السابق: «أنا لا أريد أن يعود الجندي الأميركي إلى مخيّمه هنا في العراق. أريد أن يعود إلى الولايات المتحدة».

ولكن بعد انتهاء العملية أخذت القوات الأميركية تطوّق الفلوجة بإقامة سواتر ترابية عالية لسدّ الطرقات الرئيسة ولم تستثنِ الأحياء السكنية من قصفها حيث أدّت غارة جوية على المدينة إلى مقتل 22 مواطناً معظمهم من النساء والأطفال يوم 19 حزيران/ يونيو 2004. وكان موقف إيّاد علاوي، الذي عاون الاحتلال في مراحل عدّة قبل الغزو وأصبح رئيس مجلس الحكم، مخزياً حيث ندّد بالمقاومين ودعا المدينة إلى تسليمهم وإلا ستواجه القصف الجوي الأميركي، ما ذكّر بحرب غزّة في منتصف عام 2008 وموقف بعض السلطة الفلسطينية.

ولم يكن حال الاحتلال أفضل في جنوب البلاد. ففي 4 نيسان/ أبريل 2004 أغلقت قوات الاحتلال صحيفة الحوزة الناطقة باسم مقتدى الصدر تحت ادّعاء أنّها تحرّض على العنف حسب مقال نشرته يوم 26 شباط/ فبراير حول تفجير وقع في بلدة اسكندرية قتل 53 شخصاً وجاء في المقال إنّ الانفجار حصل جراء صاروخ قصفه الأميركيون ولم يكن سيارة مفخخة. وردّاً على إغلاق الصحيفة، قامت جماعة الصدر بتظاهرات وأعمال احتجاج ونصبت كميناً للاحتلال في مدينة الصدر في بغداد أسفر عن مصرع ثمانية جنود أميركيين[1].

ولم يقف جنود الاحتلال مكتوفي الأيدي أمام الاحتجاجات بل فتحوا النار على المتظاهرين وقتلوا العشرات من أتباع الصدر واعتقلوا أحد كبار معاونيه، فأعلن الانتفاض ضد الاحتلال الغربي في أنحاء العراق. وفي الأيام التالية اندلعت اشتباكات بين السكان

---

(1) Anthony Shadid, *Night Draws Near: Iraq's People in the Shadow of America's War*, new York, Henry Holt and Company, 2006, pp. 350-390.

وقوات الاحتلال في مدن جنوب العراق وخصوصاً في كربلاء والكوت والناصرية والبصرة. عندها أعلنت سلطات الاحتلال أنها ستعتقل مقتدى الصدر بتهمة قتل الشيخ عبدالمجيد الخوئي المتعاون مع الاحتلال، ما أسهم في تصاعد التظاهرات والمواجهات ضد الأميركيين والانكليز. ونفى وزير العدل العراقي في مجلس الحكم أي علم باصدار مذكرة توقيف ضد الصدر. وفي الوقت عينه عمّم الصدر على أتباعه في ميليشيا «جيش المهدي» أن لا ينسّقوا نشاطاتهم بعد اليوم مع جيش الاحتلال وأن يهاجموا القوات الغربية. فاستطاعت الميليشيا السيطرة على عدد من مدن الجنوب يعاضدها السكان والشرطة وقوى الأمن العراقية[1].

في الأيام الأولى للانتفاضة بقي الصدر في الكوفة ثم انتقل إلى النجف حيث أقام في مبنى قرب ضريح الإمام علي أهم مقامات الشيعة. واستطاع «جيش المهدي» بعد معارك مع الاحتلال أن يسيطر على معظم مدن الجنوب. وعلى سبيل المثال، فقد فرّت الكتيبة الأوكرانية من الكوت بعد تعرضها لقذائف مدفعية كثيفة، في حين انسحبت الكتيبة الايطالية ولجأ عناصرها إلى قاعدتهم في الناصرية، كما احتل جيش المهدي مقر المحافظ في البصرة، وتمّ حصار الكتيبتين البولندية والبلغارية في كربلاء. واضطرت القوات الأميركية إلى إرسال مجموعات دعم في عدد من مدن الجنوب باستثناء النجف والكوفة.

ثم حاصر الأميركيون النجف بـ2500 جندي بهدف جلب الصدر «حيّاً أو ميّتاً». وأصرّوا على السايستاني أن يصدر تصريحاً يدعو فيه الصدر لتسليم نفسه، ولكنه أصدر بياناً دعا فيه الجانبين إلى وقف إطلاق النار، ثم خصّص باقي التصريح للتنديد بما قامت به قوات الاحتلال ضد الشعب العراقي في الفلّوجة. وبعد عدّة أسابيع، وإزاء جمود الوضع، حزم الأميركيون أمرهم وقرروا اقتحام النجف في أواسط أيار 2004.

بدأت معركة النجف بغارات أميركية على المساجد والمقامات التاريخية، مستعملين

---

(1) Zaki Chehab, *Inside the Resistance: Reporting from Iraq's Danger Zone*, New York, Nation Books, p. 149-179.

المدافع والدّبابات وأسلحة ثقيلة في معارك دارت في أحياء شعبية، ما سبّب خراباً كبيراً وقتل وجرح الكثير من الناس. وكان عناصر جيش المهدي يتصدّون للاقتحام قدر الإمكان فحصلت بعض المواجهات. كما اشتعلت معارك خارج الكوفة، واستطاعت ميليشيا جيش المهدي من السيطرة على قاعدة الكتيبة الايطالية في الناصرية. وعلى الرغم من أنّ الاحتلال ادّعى أنّ مقتدر الصدر لا يتمتع بشعبية ودعم كبيرين، إلا أنّ خروج مئات الألوف لنصرته واشتداد وطيس المعارك بين تنظيمه وجيوش الاحتلال وحرص كبار رجال الدين الشيعة على عدم لومه في شيء، دحض الدعاوى الأميركية. حتى أنّ رجال الدين كانوا يعاجلون إلى فرض المزيد من سلطاتهم ومن المحاكم الشرعية في الأماكن التي كان يسيطر عليها جيش المهدي. في حين كانت فترات الأذان من مسجد الإمام علي تُختم بالدعاء لله «ليحمي مقتدر الصدر وأتباعه وينصرهم على أعدائهم ويسدّد خطاهم». وأظهر استفتاء شعبي في أواسط أيار أنّ ثلثي الشعب العراقي من كل الفئات الدينية كان يؤيّد انتفاضة مقتدر الصدر.

وإذ هدأ الوضع نسبياً، دعا الصدر في آب/أغسطس 2004 إلى انتفاضة ثانية ضد الاحتلال. فانطلقت ميليشيا المهدي في مدينة الصدر في بغداد وفي النجف، فتحرك الأميركيون سريعاً لقمع المهديين في النجف وفق خطة موضوعة سابقاً استعملوا فيها طائرات الهليكوبتر وأسلوب الاقتحام السريع، فأدّت أساليب القمع المتّبعة إلى مقتل وجرح المئات من جيش المهدي الذي تراجع أمام الزحف الأميركي في النجف إلى أن وصل الأميركيون إلى محيط مقام الإمام علي الذي اتخذه مقتدى الصدر مركزاً لقيادته. عندئذٍ قرر المهديون المواجهة فدارت معركة دامية في المدافن المجاورة للمقام ولم يعد أمام الأميركيين لحسم المعركة سوى اقتحام المقام نفسه الذي أصبح حصناً للمهديين. فطلبوا مجدّداً تدخل السايستاني الذي بحث مع الصدر عن حل سياسي يجنّب المقام الدمار ويضمن سلامته وسلامة جيش المهدي. وجرى اتفاق على أساس تحييد المقام وخروج الصدريين، فتمّت السيطرة للأميركيين على النجف وانسحب الصدر وأتباعه. ثم اشتعلت معركة جانبية بين أتباع الصدر وجماعة عبدالعزيز الحكيم، فوجّه الصدر نداءً سلمياً إلى أتباعه يدعوهم فيه إلى تجنّب سفك دماء المسلمين وأن يعودوا إلى بيوتهم.

وفي أيلول/ سبتمبر 2004 تراجعت حدّة العنف في حي «مدينة الصدر» في بغداد حيث سلّم المهديون اسلحتهم للسلطات لقاء مبلغ من المال. وفي تلك الفترة عُثر على مدفن كبير في الرمادي وداخله 350 جثة من أبناء المدينة واتُّهم الأميركيون بهذه المجزرة.

منذ العام الأول للاحتلال، انتشرت عمليات الخطف على شكل واسع في أنحاء العراق وخصوصاً ضد الأجانب. وأعلنت منظمتا التوحيد والجهاد الإسلامي المسؤولية عن الكثير من هذه العمليات. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2004 أعلنت هذه الجماعة تغيير اسمها إلى «تنظيم القاعدة في العراق» بقيادة فلسطيني أردني يدعى أبو مصعب الزرقاوي فمارست قطع رؤوس المخطوفين وإعدامهم بطلقات في الرأس. كما أنّ عدداً من المخطوفين تم إطلاق سراحه لقاء فدية. وطالت عمليات الخطف عراقيين في مناصب رفيعة أو يملكون المال.

صُدم الاحتلال الأميركي بانتفاضتي الفلوجة وبمواجهات جيش المهدي في بغداد والجنوب، فطلب الجنرال جون أبي زيد في نيسان/ أبريل 2004 إرسال عشرة آلاف جندي أميركي على وجه السرعة، خصوصاً أنّ عدداً كبيراً من قوى الأمن العراقي قد ترك مواقعه أو التحق بالمقاومين. فأعلن وزير الدفاع دونالد رمسفلد عن تلبية طلب أبي زيد وعن تمديد خدمة عشرين ألف جندي أميركي كانوا على وشك مغادرة العراق.

في السنوات السبع الأولى من الاحتلال، اقتصرت المقاومة العراقية على حرب العصابات ولم تكن حرب تحرير شعبية على طريقة فيتنام لأنّه كلما وقعت مدن ومحافظات بأيدي المقاومين، كان الجيش الأميركي يشنّ حملات شاملة تستمر أسابيع لمنع ظهور مناطق محررة تقوم بحرب تحرير شعبية. ولكن حتى حرب العصابات كانت كافية لمنع الاحتلال من إحراز تقدّم سريع للهيمنة على مراحل الاعمار وعلى عملية بناء دولة عراقية جديدة. ولم تكن المقاومة تتمتع بشعبية واسعة في السنوات الأولى للاحتلال لأنّ عملياتها وردود الفعل الأميركية العنيفة من حصار وقصف وتعذيب وتنكيل خلقت حالة من اللااستقرار دفعت العراقيين إلى قبول الوجود الأميركي إلى حين تأمين الهدوء وبعدها يجب أن يخرجوا.

في حين كانت المقاومة تريد انسحاباً أميركياً فورياً وتسعى من عملياتها إلى تحقيق هذا الهدف[1].

عطل دور المقاومة تصاعد الاقتتال الداخلي ووقوف بعض الجهات إلى جانب الاحتلال والاستفادة منه، ما أراح الاحتلال الأميركي وسهّل له تنفيذ عملياته الوحشية في الكوفة والرمادي وبغداد على سبيل المثال. فمن شروط خوض حرب تحريرية وحدة الموقف الداخلي وتأمين التعاطف الخارجي كما كان حال حرب فيتنام. إلا أن الدول العربية الهامة كالسعودية ومصر، ومعها دول الخليج والمغرب، كانت إلى جانب الأميركيين، في حين منعت الدول العربية التظاهرات لنصرة الشعب العراقي. ولم يقف إلى جانب المقاومة العراقية من الدول العربية سوى سورية مع أنّ وضعها كان صعباً، بينما معظم الدول الأخرى إنّما أسهمت في الغزو بطريقة أو بأخرى كما فعلت في حرب الكويت عام 1991.

لقد عمدت فئات مسلحة إلى حرق وتفجير منشآت نفطية في شمال العراق وخصوصاً في نواحي كركوك والموصل حتى لا يستتب الأمر لنهب الثروة النفطية ولبعثرة جهود الاحتلال في فرض الأمن. فردّ الأميركيون بحملات قمع واسعة شملت بلدات وقرى عديدة أدّت إلى مقتل آلاف العراقيين وأسر وجرح عشرات الآلاف. وعرقلت المقاومة مسألة إعادة الاعمار التي خططت لها الدوائر الأميركية، فأصبح القضاء على المقاومة الشغل الشاغل لقوات الاحتلال. إذ أصرت الولايات المتحدة، على إنهاء المقاومة بالقوة العسكرية واستخدمت استمرار المقاومة ذريعة لإبطاء الحل السياسي وإعادة السلطة الوطنية إلى البلاد.

في سنواتها الأولى اقتصرت عضوية المقاومة على مناهضي الاحتلال وأعضاء حزب البعث ومتطوعين عرب وآخرين. وتركزت عمليات المقاومة ضد جيوش الاحتلال والعراقيين المتعاونين معهم. وإذ كانت أعنف العمليات وأكثفها في «المثلث السني» شمال غربي بغداد، استغل الأميركيون الوضع الديمغرافي المذهبي والعرقي لإثارة النعرات

---

(1) Anthony Arnove, *Iraq: The Logic of Withdrawal*, New York, The New Press/Norton, 2006, pp. 55-64.

وتأليب العراقيين ضد بعضهم بعضاً. كما أنّ أعمال المقاومة العراقية اعتراها عمليات لحركات أصولية مسلحة، واختلط هدف تحرير العراق بهدف منع قيام أي سلطة عراقية متعاونة مع الأميركان يكون فيها للشيعة والأكراد نفوذ كبير. ما جعل زعزعة السلم الأهلي هدفاً في نشاط بعض هذه الجماعات لأنّها كانت تمنع الاستقرار وقيام دولة جديدة على أيدي الأميركيين.

السيناريو الأميركي المتفائل الذي ردّده بوش ورمسفلد ورايس وباول خلال صيف 2003 افترض فترة زمنية تبرد معها المقاومة ويتوصل الأميركيون إلى صيغة لخطة عمل مع الفعاليات العراقية تضع جدولاً زمنياً لتسليم السلطة إلى عراقيين متعاونين معهم في مجالات الاقتصاد والجيش والسياسة الخارجية. أما السيناريو المتشائم فافترض استمرار انعدام القانون وسيطرة الفوضى والنهب والغوغاء إلى جانب أعمال المقاومة لسنوات طويلة. ويبدو أنّ سنوات الاحتلال التسع كانت بين السيناريوهين أي فوضى أمنية ومقاومة جنباً إلى جنب مع مراحل تثبيت النظام السياسي الجديد. لقد فرضت المقاومة على الاحتلال صيغة حرق المراحل. فبعدما عيّنت أميركا سلطة احتلال عام 2003 وظنت أنّ هذا الأمر سيستمر لسنوات، أُجبرت سريعاً على نقل بعض السلطات إلى حكومة عراقية انتقالية في حزيران/ يونيو 2004 ثم إلى حكومة عراقية منتخبة في تشرين الأول/ أكتوبر 2005.

ولم تكن المقاومة منظمة. فقد كان عدوّها قوات الاحتلال وأي أجنبي أو عربي أو عراقي يتعاون معها من قريب أو بعيد. ولكن استهداف عراقيين بشكل عشوائي أحياناً بتعميم تهم العمالة على جماعات بأسرها أسبغ بعداً طائفياً على العمليات. كما دخلت على الخط عصابات متطرفة كانت تقتل الكثير من الخلق من منطلق طائفي. فحلّت الفوضى وانتشرت العصابات الإرهابية المسلحة تنشر الموت والخراب في كل مكان وتؤجّج النزاع الطائفي بين السنّة والشيعة وتهاجم وتدمر المقار الدينية ولا تستثني الجماعات الأقلوية وخصوصاً المسيحية فتفجّر كنائسها وتقتل أفرادها ورموزها. وحتى الأقليات الدينية كاليزدية والمندائية تعرضت للأعمال الإجرامية. وطيلة سنوات الاحتلال غرق العراق في بحر من الجرائم من

قتل وتخريب وخطف ونهب وتفجيرات وسيارات مفخخة وقصف صاروخي ومعارك بالأسلحة الرشاشة.

لقد اكتشفت الولايات المتحدة بعد شهور من سقوط بغداد أنّها لن تستطيع ضبط الوضع ومواجهة كل أعمال العنف التي كانت تقع جنباً إلى جنب مع نشاطات المقاومة العراقية. وبعد تردّد طويل بدأت بزيادة حجم قواتها على الأرض، ففشلت فشلاً ذريعاً لأنّ الوضع الأمني لم يتحسن إلا نسبياً. ثم شنّ الاحتلال عمليات عسكرية كبرى هي أقرب إلى غزو ضد مناطق سقطت بأيدي المقاومة. ولكن هذه العمليات على طريقة فيتنام بين جيش أميركي وقوى «فيتكونغ» لم تُثمر كثيراً في العراق إلى حدّ أنه في معركتي الكوفة والبصرة لم يحسم الأمر إلا بحلّ سياسي فرض على الأميركيين الانسحاب. وفي الواقع فإنّ أي تقدّم نحو الاستقرار لم يحصل إلا بعد نقل الكثير من السلطات إلى حكومة عراقية، تحت ضربات المقاومة التي لم تتوقّف، حتى أعلن الجنرال بترايوس لأوّل مرة بعد أربع سنوات من الاحتلال أمام الكونغرس في أيلول/ سبتمبر 2007 أنّ الوضع الأمني في العراق بدأ يسير نحو التحسّن. خلال تلك السنوات الأربع كانت المقاومة قد نجحت في إقناع الولايات المتحدة أنّها عاجزة عن السيطرة على الأرض وعن إطالة الاحتلال المباشر أكثر من ذلك. وبعد ذلك بدأ الوضع الأمني في التحسّن حتى أعلن بيان من وزارة الداخلية العراقية أنّ شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 شهد أقل عدد من القتلى المدنيين منذ بدء إحصائهم عام 2003.

مراحل المقاومة العراقية

في 4 أيار/ مايو 2003 أعلن الرئيس بوش نهاية العمليات العسكرية الرئيسة في العراق في كلمة متلفزة ألقاها من على متن سفينة «ابراهام لنكولون» وخلفه يافطة كُتب عليها Mission Accomplished (المهمة تمّت). وكالعادة عملت وسائل الإعلام الأميركية على تزوير الحقائق ونشر الأكاذيب، فصوّرت الوضع في العراق على أنّه مؤيّد للاحتلال وأنّ الشعب العراقي فرح جداً بالجيش الأميركي. وكانت أطراف المعارضة الخارجية قد صوّرت للإدارة الأميركية أنّ العراقيين سيستقبلون الاحتلال بالورود والقبل لكنّ أيّاً من هذا

لم يحصل بتاتاً، بل كانت أعمال القتل والنهب والعنف تحصل في كل مكان في الأسابيع الأولى للاحتلال وبشكل لم يعرفه العراق من قبل. ونُهبت مؤسسات الدولة ومكاتب الوزارات ومحتويات المتحف الوطني العراقي الذي فُقدت منه 170 ألف تحفة لا تقدّر بثمن. وعاشت مدن رئيسة كبغداد في الظلام بعد انقطاع التيّار الكهربائي كما انقطعت المياه والهاتف. وفي محاولة لفرض السيطرة، قامت قوات الاحتلال بحملات واسعة لضرب رموز نظام البعث، وبعمليات للبحث عن قياداته السياسية والحزبية والعسكرية فاعتقلت أو قتلت أكثر من 200 شخص منهم ابنا صدّام عدي وقصي في 22 تموز/ يوليو 2003. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2003، أمسك الأميركيون بصدام حسين نفسه[1].

وبدأ قادة البعث وبعض أجهزة الدولة السابقة من الجيش والأمن ينتظمون في جبهة مقاومة واسعة ضد الاحتلال وخصوصاً في الفلوجة وكركوك والموصل. ومع حلول خريف 2003 اتسع نطاق جماعات المقاومة ليشمل قوى أطلقت على نفسها تسمية «الجهاديين» وقوى شيعية في المدن الكبرى من بغداد إلى البصرة. واستعملت المقاومة العراقية في مرحلتها الأولى أسلوب الكمائن المسلحة والهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة ضد قوى الاحتلال ونقاط التفتيش والحواجز ومدرعات الهمفي. وفي 19 آب/ أغسطس 2003 جرى تفجير مركز الأمم المتحدة في بغداد أسفر عن مصرع سرجيو فيرا دي ملّو مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة و22 شخصاً آخرين. وسرعان ما تطوّر عمل المقاومة في تشرين

---

(1) عثر الأميركيون على صدّام حسين في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2005 وفي العام 2006 أصدرت محكمة عراقية حكم الإعدام بحقه فأعدم شنقاً في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2006. ثم صدرت أحكام مماثلة بحق مجموعة من قادة النظام السابق، منهم برزان حسن رئيس جهاز أمني سابق وأخ صدام غير الشقيق، وعوّاد حامد البندر رئيس المحكمة الثورية السابق وطه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية. فأعدموا جميعاً في الأشهر الأولى من عام 2007 بتهمة جرائم ضد الإنسانية. ثم جرت محاكمة «مجزرة الأنفال» التي وقعت عام 1988 أثناء الحرب العراقية الإيرانية وتخللها استعمال الأسلحة الكيماوية ضد المواطنين الأكراد. فصدرت أحكام ضد سلطان هاشم أحمد الطي وزير الدفاع السابق وحسين رشيد محمد نائب الرئيس ونُفّذ الحكم في 24 حزيران/ يونيو 2007. وحوكم علي حسن المجيد (ابن عم صدام) ليس لدوره في عملية الأنفال فقط بل في قمع ثورة الشيعة في جنوب العراق عام 1991 وفي اغتيال السيد محمد الصدر عام 1999. وأُعدم في 25 كانون الثاني/ يناير 2010.

الثاني/ نوفمبر 2003 فباتت تستعمل الصواريخ ومنها المحمولة على الكتف ونجحت في إسقاط طائرات الهليكوبتر الأميركية وأخرى ميدانية لضرب قواعد الاحتلال ومراكز المتعاونين معه من العراقيين. وإثر هذه الأحداث طالب السايستاني بانتخابات مبكرة إلا أنّ سلطة الاحتلال فضّلت تسليم الحكم لحكومة عراقية انتقالية.

وفي ربيع 2004، بعد عام من الاحتلال، استنتج الأميركيون أنّ المقاومة لا تتراجع أو تستكين والأمن لم يستتب. فقرر الجيش الأميركي شنّ حملة على المقاومة وخصوصاً في الفلّوجة ضد «جيش محمد ـ الأنصار» وحملة أخرى على النجف ضد ميليشيا «جيش المهدي» التي يقودها مقتدى الصدر. وتزامنت حملة الفلّوجة مع فضيحة أنّ الولايات المتحدة تتكل على مرتزقة من جنسيات مختلفة تحت غطاء شركات أمنية ومنها شركة USA Blackwater. فقد قتل المقاومون عناصر من هذه الشركة في الفلوجة، ما اعتبرته قوات الاحتلال فتيلاً لشنّ هجوم واسع على الفلوجة بغية القضاء على بؤر المقاومة. ولكنّهم فوجئوا بأنّ مقاومة الفلوجة كانت خصماً شرساً استطاعت قتل 40 جندياً أميركياً وجرح 300 من المهاجمين. وغضب الأميركيون أنّ تمشيطهم الأرضي لم ينفع فانتقموا من المدينة وقاموا بإعدامات ميدانية وقتلوا الناس في بيوتهم وفي الشوارع، حتى فاق عدد القتلى من المواطنين العراقيين المئات والجرحى بالآلاف. في وقت كان النقد الإعلامي لما يرتكبه الأميركون في الفلّوجة يتصاعد أخذت الحكومة العراقية الانتقالية تطالب بوقف الحملة. إلا أنّ الانتقام الأميركي استمر سعياً إلى تحقيق إنجاز ميداني يحفظ ماء الوجه للجيش الأميركي. ولكن أي إنجاز لم يحصل وأقصى ما توصل إليه الجيش الأميركي في الفلّوجة هو هدنة باتفاق هزيل توافق فيه المقاومة على وقف اطلاق النار ما يسمح للأميركيين بالانسحاب، وتعيين ضابط بعثي سابق مسؤولاً عن أمن المدينة. وأثبتت المقاومة في هذه الهدنة أنّها انتصرت وأميركا انسحبت تجرجر أذيال الخيبة بعد تنفيذ حملة رافقها الكثير من الإعلام الرنّان الذي تحدث عن بطولات وهمية للمارينز. وبعد ذلك، تصاعدت عمليات المقاومة العراقية في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2004 بشكل لم يعتده الأميركيون، حتى أنّ القوى العراقية التي أُولجت بأمن الفلوجة تفرق عناصرها وعادت المدينة إلى سيطرة المقاومة.

أما في المناطق الشيعية في جنوب البلاد، حيث توجّهت أيضاً حملات أميركية كبيرة لتأديب المقاومين وفرض السيطرة، فقد كانت المقاومة تحقّق انتصارات ميدانية سريعة ضد وحدات تابعة لإسبانيا والسلفادور وبولندا، خصوصاً في النجف والكوت، ما تطلّب نقل قوات أميركية لدعم تلك الوحدات. إلّا أن طابوراً أميركياً يضم شاحنات ومدرعات تقودها عناصر مسلحة تعمل لدى الشركات الأمنية الأميركية تعرض لكمين حيث دمر المقاومون عدداً كبيراً من الآليات وقتلوا العناصر الأجنبية. وعجزت القوى البريطانية عن إثبات وجودها في البصرة، فقد خافت من المقاومة وخففت الدوريات وتجنّبت الظهور أمام العراقيين. وأجبرت المقاومة العراقية الأميركيين بعد عام من الاحتلال على الموافقة على نقل السلطة إلى العراقيين وصدر قرار مجلس الأمن رقم 1546 في حزيران/ يونيو 2004 بنقل السيادة جزئياً لحكومة تصريف أعمال عراقية.

وحتى في بغداد فقد تمكنت ميليشيا «جيش المهدي» من السيطرة على بضعة أحياء من العاصمة، وعجز الاحتلال عن منعها فقام الأميركيون بإغلاق الصحيفة الناطقة باسم مقتدى الصدر كما سبقت الإشارة. وردّ أنصار الصدر بتسيير تظاهرات شعبية ضخمة تندّد بالاحتلال وتطالب بخروج الأميركيين. ثم أمرت سلطة الاحتلال باعتقال الصدر فحصّن نفسه مع جماعته في مدينة النجف جنوب البلاد. ولم تردع قدسية المدينة الأميركيين الذين قاموا بمحاصرتها في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس واشتبكوا مع المقاومين لينتهي الأمر بحصار مقام الإمام علي ما هدّد بردّ فعل ديني لا تحمد عقباه. وكما في الفلوجة لم يحسم الأميركيون الوضع في النجف بل توصلوا إلى هدنة عبر مكتب السايستاني في آب/ أغسطس مهدت لاتفاق بين الصدر والأميركيين أعلن بموجبه الصدر عن وقف لإطلاق النار وعن بدئه مفاوضات مع سلطة الاحتلال والحكومة الانتقالية. وكانت النتيجة أنّ جيش المهدي أصبح رديفاً لقوى الأمن العراقية وأصبح الصدر نفسه شخصية يحسب لها حساب. انتفاضة مقتدى الصدر كانت السبب في إفشال خطة الأميركيين بتنصيب أحمد الجلبي رئيساً للحكومة الانتقالية في وقت كان الجلبي يواجه اتهامات بارتكاب اختلاسات هنا وهناك، فاستبدل بإياد علاوي.

ثم حاولت حكومة علاوي تثبيت سلطتها على الأرض بموجب صلاحيات محدودة من قوى الاحتلال، فحاولت بسط الأمن على المدن الرئيسة ومحطات النفط، مصدر الدخل الرئيسي للدولة. ولكن ضعف الجيش العراقي وتضعضع أجهزة الأمن واستمرار أعمال المقاومة وشح المال في الخزينة أفشل طموح حكومة علاوي في تحقيق إنجازات.

ومع قدوم خريف 2004، تبيّن أنّ الوضع قد تمّ تقسيمه جغرافياً إلى أربع مناطق نفوذ هي:

1. إقليم حكم ذاتي للأكراد في الشمال الشرقي.

2. حكومة عراقية انتقالية في بغداد بإشراف أميركي.

3. جيش احتلال أميركي منتشر في عدّة مناطق وخصوصاً في المدن الرئيسة وفي قواعد، إضافة إلى وحدات رمزية من دول أجنبية أخرى.

4. مناطق عدّة تسيطر عليها حركات المقاومة المتعدّدة وتفرض عليها أمنها الذاتي.

وحتى في المدن الكبرى كان للمقاومة بؤر نفوذ جنباً إلى جنب مع قوى الاحتلال وقوى الحكومة الانتقالية. لكن على الرغم من تهديد علاوي بأنّه سيسحق المقاومة وينهيها بمساعدة الأميركيين إلا أنّ الوضع على الأرض فرض على الحكومة التفاوض مع المقاومة في كل حين. وأدّى هذا الوضع إلى أمر واقع لم تحتمله الإدارة الأميركية لأنّه فضح فشلها الفظيع في احتلال العراق وإدارته. ولذلك عزم الجيش الأميركي أمره مجدّداً وشنّ هجوماً كبيراً على الفلّوجة في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، بمعونة وحدات تابعة للحكومة الانتقالية. وكانت هذه العملية الأكبر بين المقاومة والجيش الأميركي حتى مقارنة بالغزو نفسه قبل عام ونصف عندما اقتصر الأمر على بعض المعارك بين الجيش العراقي وجيوش الغزو. والجدير بالذكر أنّ خسائر جيوش الغزو البشرية في ربيع 2003 لم تزد عن 132 قتيلاً، في حين استطاعت المقاومة العراقية قتل 5000 جندي أميركي ومتعدّد الجنسية.

في معركة الفلّوجة هذه اعترف الأميركيون بمصرع 92 جندياً أميركياً وجرح خمسمائة. ولكي يحفظوا معنويات جيشهم ذكر الأميركيون أنّ قواتهم قتلت ألفي مقاوم عراقي

ولكن مصادر إعلامية قالت إنّ معظم قوى المقاومة كانت قد غادرت المدينة قبل دخول الأميركيين وأنّ معظم من قتلهم الأميركيون كانوا من المدنيين. وبثّت وسائل الإعلام مشاهد جنود أميركيين يقتلون مدنيين عراقيين عزّل بدم بارد، أو يدخلون منازل فيها نساء وأطفال ويفتحون نيران أسلحتهم دون التأكد من بداخلها، ما أغضب الرأي العام العالمي. ولردّ النقمة الشعبية قام الأميركيون باعتقال رجال مارينز شوهدوا في الفيديو يمارسون القتل إلا أنّ هؤلاء الجنود أعفوا من مسؤولية قتل العراقيين فيما بعد وبعيداً عن الإعلام، ما يعني أنّ أوامر القتل كانت صريحة من الضباط.

وفي هجوم أميركي مواز على مدينة الموصل في الشهر نفسه، وقعت معركة كبيرة بين المقاومة العراقية والجيش الأميركي مدعوماً هذه المرة من ميليشيا البشمرغا الكردية. فاستطاعت المقاومة قتل عدد كبير من الجنود الأميركيين هناك أيضاً والصمود إلى درجة أنه بعد اسبوعين من بدء معركة الموصل، فجّر مقاوم عراقي نفسه وسط مخيّم أميركي في الموصل ما أدّى إلى مقتل 14 جندياً أميركياً وجرح 115 آخرين. وهو المخيّم ذاته الذي أمضى فيه الرئيس بوش الابن عيد الشكر مع جنوده قبل عام بالضبط.

ولم يمض العام 2004 حتى غيّر الأميركيون استراتيجيتهم العسكرية وقرروا تحاشي مواجهة المقاومة في عمليات ميدانية واسعة بل عمدوا إلى التركيز على تدريب الجيش العراقي ليقوم هو بمهمة لجم المقاومة فيقتل عراقيون عراقيين، فيما تخفف قوى الاحتلال من ظهورها العلني وتتجمع في قواعد ومعسكرات. وأمر القائد الأميركي الجنرال جورج كيسي قوى التحالف الغربي في العراق أن تضع ثقلها في تأهيل قوى عراقية نظامية تقوم هي بمكافحة المقاومة. وأمل الأميركيون أنّ إجراء انتخابات برلمانية سيخفف من شعور الشعب العراقي بأنّه واقع تحت الاحتلال فيبعده عن دعم المقاومة.

وجرت انتخابات وطنية في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 لحقها قيام حكومة من مهامها الرئيسة وضع دستور جديد. ثم تراجع مستوى العنف في الأشهر الأولى من 2005 حيث انخفضت عمليات المقاومة من 70 في اليوم إلى 30 عملية. ولكن المقاومة لم تصبر طويلاً

لأنّ الأميركيين اكتفوا بالانتخابات وبالهدوء النسبي ولم يعلنوا عن أي خطة للانسحاب، فعادت وتيرة المقاومة إلى التصاعد وكان شهر أيار/ مايو 2005 الأكثر عنفاً منذ الغزو. ثم اغتنمت سلطة الاحتلال تحسّن الطقس فشنّت حملة الربيع اسمتها «عملية Matador» (أي مصارع الثيران) في المناطق ذات الكثافة العربية السنيّة غرب وشمال غرب بغداد بعدما ازداد دخول المتطوعين العرب والأسلحة والمساعدات عبر الحدود السورية. وقد أدّت مشاركة متطوعين عرب وقدوم أسلحة إلى اشتداد عود المقاومة العراقية في تلك المنطقة إذ كثرت العمليات من تفجير وقصف صاروخي ومعارك في المدن استعمل أثناءها المقاومون معاطف واقية للرصاص وأظهروا قدرات قتالية محترفة. وكانت النتيجة مصرع 79 جندياً أميركياً وجرح مئات المارينز مقابل مقتل 125 من المقاومين.

ولم يقتصر الأمر على معارك وعمليات ضد الاحتلال، فقد سقط أيضاً في شهر أيار/ مايو أكثر من 700 مدني عراقي وجرح الآلاف بسبب العنف الطائفي الذي تفاقم، حيث تعرضت مناطق ذات كثافة شيعية لعمليات انتحارية وسيارات مفخخة وقصف صاروخي. ومع أنّ الجيش الأميركي احتل تلك المنطقة إلا أنّه فشل في قتل كل المقاومين لأنّ العدد الأكبر فضّل الاختباء أمام الدبابات والطائرات.

لكن على الرغم من اعتبار القادة العسكريين الأميركيين أن عملية الربيع كانت ناجحة إلى حدّ ما إلا أنّ الإدارة الأميركية أصيبت بشعور بالفشل، وصرّح مسؤول رفيع بأنّ «الولايات المتحدة لم تعد تتوقّع أن يكون في العراق ديمقراطية نموذجية أو صناعة نفطية مزدهرة أو مجتمع حيث يتمتع معظم الناس بالحرية والأمن والبحبوحة الاقتصادية... كل ما كنا نريد عمله أصبح غير واقعي الآن لأنّ الأجندة التي أمامنا أصبحت ضيقة جداً بسبب ما يتفاقم على الأرض كل يوم»[1].

استغرق تأليف حكومة عراقية جديدة معظم العام 2006 ورافق ذلك استمرار عمليات المقاومة وهجمات إرهابية على أهداف مدنية على أساس مذهبي بين سنة وشيعة. وكان

(1) *The Washington Post*, 14 August 2005.

العنف الطائفي يتعاظم ما أضفى صبغة الحرب الأهلية على أحداث العراق. ففي 22 شباط/ فبراير 2006 جرى تفجير مسجد الامام العسكري فأحدث تخريباً كبيراً في المقام. وكانت فرق إعدام تجوب أحياء المدن الرئيسة، فتقتحم البيوت وتقتل المدنيين على أساس مذهبي، فاغتالت 7000 شخص خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2006، منهم 1313 في شهر آذار/ مارس، في حين قتلت العمليات الانتحارية ما مجموعه 500 مدني منهم 173 في آذار/ مارس. وأكثر من نصف القتلى المدنيين في هذه الأشهر الثلاثة كانوا في بغداد نفسها، في حين بلغ عدد القتلى المدنيين في بغداد خلال شهر نيسان/ أبريل 2006 يناهز 1100 شخص.

أعمال العنف شبه اليومية كانت تثير الانتقادات ضد الإدارة الأميركية حتى في الإعلام الأميركي وفي أوساط كبار الضباط بأنّ العراق قد تحول إلى مستنقع عنف من دون أفق. وإذا كان الأميركيون قد غرقوا في مستنقع العراق فإنّ البريطانيين فضّلوا الخروج السريع متى كان ذلك ممكناً. ففي 12 تموز/ يوليو 2006 سلّموا محافظة المثنّى إلى السلطات العراقية وهي المرة الأولى التي ينسحب فيها الاحتلال من أرض عراقية منذ 2003 كما كانت اسرائيل تنسحب تحت ضغط المقاومة في جنوب لبنان من مناطق مختلفة تدريجاً. ورافق الانسحاب البريطاني إعلان السفير الأميركي في بغداد زلماي خليل زاده ومعه الجنرال كيسي أنّ انسحابات مشابهة ستتم من محافظات أخرى كلما سمحت الظروف الميدانية بذلك، واحتفلت الحكومة العراقية بهذا الانجاز الأول على طريق التحرير. وبعد أسبوع، أي في 20 تموز/ يوليو 2006، سلّمت قوى الاحتلال قاعدة Airborne 101st Division Main Command Post التي كانت قصراً سابقاً لصدّام في محافظة نينوى للحكومة العراقية. وتلى ذلك انسحاب 1200 جندي بريطاني من قاعدة قرب العمارة في محافظة ميسان في الجنوب وذلك في 24 آب/ أغسطس 2006. وكانت القاعدة البريطانية هدفاً دائماً لعمليات المقاومة التي أجبرت البريطانيين على الانسحاب من المحافظة وتسليمها إلى الحكومة العراقية. وإذ وصف مقتدى الصدر عملية الانسحاب من ميسان بأنّها لم تكن بمشيئة الاحتلال «بل كانت عملية طرد للمحتل.. ويجب أن نحتفل بهذه المناسبة»،

تجاوب معه سكان العمارة وهاجم 5000 شخص، بينهم مقاومون مسلحون، القاعدة البريطانية، فحطموها كرمز للاحتلال الذي أفقرهم وأذلّهم إلى أن سيطر على الموقع 450 جندياً عراقياً.

ومع زعم القيادة الأميركية أنّ الوضع يتجه نحو الهدوء، فإنّ المعارك والتفجيرات في أنحاء العراق تواصلت طيلة صيف وخريف 2006 واجهها الاحتلال بعمليات تمشيط واسعة وخصوصاً ضد المناطق العربية السنيّة وضد الميليشيات الشيعية. وفي تلك الأثناء تعرضت بغداد لموجة سيارات مفخخة قتلت مئات المدنيين في تشرين الثاني/ نوفمبر، في اليوم ذاته الذي أعلن فيه ناطق أميركي أنّ الأمن بدأ يستتب. وعلى سبيل المثال في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر انفجرت سيارة مفخخة في حي الكرادة في بغداد قتلت 6 وجرحت 28 شخصاً فيما قتلت مفخخة أخرى سبعة أشخاص وجرحت 27 في حي القاهرة في بغداد. وفجّر انتحاري نفسه في سيارته في حي في جنوب بغداد فقتل سبعة وجرح 27 أيضاً. كما انفجرت سيارة قرب معهد الفنون الجميلة قتلت ثلاثة وجرحت ستة. إضافة إلى عشرات التفجيرات المماثلة وسقوط صواريخ وقذائف على الأحياء والعثور على عشرات الجثث في الطرق، ما جعل عدد عمليات العنف داخل بغداد يصل إلى المئات خلال شهر واحد. كما حدثت أعمال مقاومة وحوادث عنف طائفي في معظم مناطق العراق خلال تشرين الثاني/ نوفمبر في الصويرة والعمارة والمقدادية وتل عفار والموصل وبعقوبة ولطيفية جنوب بغداد ومناطق أخرى.

ومن نماذج التفجيرات كان الهجوم على مقام الإمام العسكري في سامراء في 23 شباط/ فبراير 2006 وهو من أهم مراكز الشيعة ورموزهم الدينية وذلك لإثارة غضب الشيعة ودفع البلاد نحو التناحر الطائفي. واتُّهم بهذا العمل تنظيم القاعدة وجماعة سنيّة هي «مجاهدي مجلس الشورى» الذين يرأسهم عبدالله رشيد البغدادي[1]. وبالمقابل ظهرت تنظيمات

(1) في تشرين الأول/ أكتوبر 2006 صدر بيان عن هذه الجماعة بتغيير اسمها إلى «الدولة الإسلامية في العراق».

مسلحة شيعية متعاونة مع الأميركيين وتتمتع بعلاقات ونفوذ داخل الحكومة العراقية وقامت بهجمات على مراكز السنّة والجماعات السنيّة المعادية لها. وهكذا انحدر العراق في أتون عنف طائفي تقوم فيه فئات مقاومة أو جماعات دينية بهجمات على قوى احتلال أو على السلطة العراقية من قوى أمن وشرطة ومكاتب وعلى رموز الشيعة ومساجدهم ومدارسهم ومؤسساتهم، فتردّ عليها قوى السلطة أو جنود الاحتلال أو الفئات المسلحة الشيعية بهجمات مضادة وانتقامية. وأحياناً كانت فرق اغتيال شيعية تجوب الشوارع باحثة عن أشخاص سنّة لقتلهم. وهكذا خلال العام 2006 كان العراق يعيش عملياً حرباً أهلية مفتوحة استعملت فيها الصواريخ والقصف المدفعي في أحياء مختلطة داخل بغداد وسواها[1].

في أيلول/ سبتمبر 2006 رفضت الحكومة العراقية توقيع معاهدة مع الأميركيين نصّها لا يحترم سيادة العراق وتسمح للأميركيين بالاستمرار في السيطرة على الوضعين الأمني والعسكري في البلاد. وجاء تأجيل التوقيع في 3 أيلول/ سبتمبر في يوم شهد اجتياح القوات الأميركية لمدينة الديوانية ذات الأغلبية العربية الشيعية في الجنوب بعد فشل القوات الحكومية في لجم الميليشيات الشيعية هناك والتي قتلت 20 جندياً حكومياً عراقياً. واستمرت سلطات الاحتلال في تسليم المراكز والمسؤوليات إلى الجانب العراقي. ففي 2 أيلول/ سبتمبر سلّم الأميركيون سجن أبوغريب السيء السمعة والذي شهد أعمال تعذيب بشعة وقتلاً مجانياً للأسرى العراقيين ومن جنسيات مختلفة على أيدي الأميركيين. وفي 7 أيلول/ سبتمبر تسلّم العراق لواء قيادة القوات البحرية والجوية التي كانت رمزية على أي حال وقيادة اللواء الثامن في الجيش العراقي في جنوب البلاد. ومن نتائج هذا التسليم أنّ صلاحية الاحتلال في إصدار الأوامر مباشرة إلى القوات الحكومية العراقية أصبحت بيد نور المالكي رئيس الوزراء، إضافة إلى وزير الدفاع والقيادة العسكرية العراقية. أما الألوية التسعة الأخرى فقد بقيت تحت أمرة الأميركيين، حتى جرى تسليمها تدريجاً.

في 11 أيلول/ سبتمبر 2006 كشف تقرير سري أعدّه مسؤول المخابرات في المارينز،

---

(1) Anthony Arnove, *Iraq: The Logic of Withdrawal*, New York, The New Press/Norton, 2006, pp. 85-100.

الكولونيل بيتر دفلن، أنّ محافظة الأنبار قد سقطت تماماً بأيدي المقاومة وأنّ قوات الاحتلال فقدت السيطرة عليها. ويضيف التقرير الذي اعتبر سرّياً ولكن نشرت أجزاء منه صحيفة واشنطن بوست: «ليس هناك أي تواجد لأي مؤسسة حكومية عراقية في الأنبار ما خلق فراغاً ملأته جماعة القاعدة التي تمثّل القوة السياسية الرئيسة في الأنبار» (١). ومهما يكن من دقّة مضمون هذا التقرير فقد درجت تقارير الاحتلال والإعلام الغربي على نعت مجموعات المقاومة بأنّها إما إرهابية أو أنّها من تنظيم القاعدة تماماً كما تصف اسرائيل أي حركة مقاومة في فلسطين ولبنان. وحتى لا يؤثر مقال الواشنطن بوست في معنويات الرأي العام أو جنود الاحتلال ردّ عليه القائد العام للمارينز الميجور جنرال ريتشارد زلمر، «إننا نربح الحرب في العراق ولم أسمع قبل هذا اليوم أي نقاش أننا نخسر الحرب».

وكان الأميركيون يدربون الجيش العراقي والقوى الأمنية لكي تكافح المقاومين والجماعات المسلحة، إلى جانب تمويل وتدريب وتسليح جماعات مسلحة موالية لها تحت تسميات مختلفة وخصوصاً جماعات «الصحوة». ولذلك استغل الأميركيون تعميم فكرة أنّ الأنبار تعمّها الفوضى وتسيطر عليها القاعدة وأخذوا يدعمون قبائل عراقية في الرمادي بقيادة الشيخ عبدالستّار أبو ريشا تحت اسم «تنظيم الصحوة في الأنبار». وحارب هذا التنظيم إلى جانب الأميركيين في خريف 2006 ومكنهم من إعادة السيطرة على أجزاء من الأنبار. ولكن هذا التكتيك لم يحسّن من الوضع الكلي للاحتلال بدليل أنّه أُجبر على تسليم محافظتين إضافيتين إلى الحكومة العراقية. ففي 21 أيلول/ سبتمبر انسحبت القوات الإيطالية من محافظة ذي قار وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر انسحبت القوات الأميركية من محافظة النجف. فتسلّم الجيش العراقي هاتين المحافظتين.

ومقارنة بالنظام البعثي الذي حافظ على بعض أوجه الحداثة فيما يتعلق بالثقافة وحقوق المرأة، فقد فرضت التنظيمات المسلحة من الجانبين أجواء رعب وحالة قمعية على المرأة العراقية منذ بدء الاحتلال الأميركي، حيث قامت عصابات مسلحة بقتل النساء

---

(١) *The Washington Post*, September 2006.

واغتصابهن وتفجير أماكن تجمعهن ونواديهن. وحتى داخل العائلات، أخذ الرجال في التشدّد نحو المرأة، وانقلب الزوج أو الأخ أو الابن أو الأب ضد المرأة سواء أكانت أماً أو أختاً أو زوجة أو ابنة. فارتفع معدّل العنف الأسري إلى درجات غير مألوفة في المجتمع العراقي وترحّم الكثيرون على «أيام صدّام». واخترق تطبيق الشريعة الإسلامية أوجه تنظيم الحياة في البلاد فيما أصبح ركناً في الدستور الجديد عبر المادة 41 التي فاقمت من تدهور وضع المرأة وجعلتها عرضة للأذية. هذه التعقيدات كانت أكبر من أن يستوعبها الاحتلال الأميركي بعنجهيته السطحية ففشل فشلاً ذريعاً في نقل العراق إلى الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان كما ادّعت الإدارة الأميركية لعدّة سنوات قبل الغزو.

وصدرت آراء غربية في تلك الفترة تضع اللوم في تدهور الوضع الأمني والاجتماعي على العراقيين بمنطق «كيفما تكونوا يولّى عليكم». ويقول أصحاب هذه الآراء: ماذا كان الأميركيون سيفعلون إذا لم يرغب العراق في أن يتحول نحو القيم الغربية؟ ألم يتبع نظاماً غير ديمقراطي الواحد تلو الآخر منذ 1920؟ وقيل أيضاً إنّ نظاماً شبيهاً بالذي طبّقه البعث وخصوصاً في عهد صدّام هو ما يحتاجه العراق وهو ما ردّده مراراً توماس فريدمان في مقالاته في نيويورك تايمز. ولكن هذا كان افتراء على شعب العراق الذي دمره الأميركيون خلال عشرين عاماً من الحصار والحروب. فقد ظهرت ثمّة قوى عديدة في المجتمع العراقي تحت الاحتلال تدفع باتجاه الدولة المدنية وحقوق المرأة كما ظهرت جمعيات مدنية تدافع عن حقوق الإنسان وافتتحت مراكز لحماية المرأة ومأوى للمرأة التي تتعرض للعنف الأسري منها منظمة حرية المرأة في العراق. لقد اعتبر عدد من المراقبين أنّ سوء فهم الإدارة الأميركية للواقع العراقي من مزيجه الاثني والديني إلى تطوّره التاريخي وتراثه الثقافي وواقعه الاجتماعي وتاريخ الأقليات في مناطقه المتعدّدة السبب الرئيسي في فشل الاحتلال وإعادة خلق دولة بديلة عن النظام السابق وتحول ادعاءات الإدارة الأميركية عن قدرتها في نشر الديمقراطية إلى وهم أو سراب[1].

(1) Roland Benedikter, *Sustainable Democratization of Iraq*.

في الأشهر الأولى من 2007 كبرت جماعات الصحوة التي تدعم الاحتلال الأميركي الذي عاود احتلال الرمادي وهيت والحديثة والرطبة والقائم وكلها مدن قريبة من الحدود السورية. وفي الصيف تركز النشاط الأميركي على إعادة السيطرة على محافظة الأنبار واحتلال الفلوجة والكرمة مرة أخرى. وعندما اكتملت سيطرة الاحتلال على الأنبار جاء الرئيس بوش بنفسه إلى المدينة في آب/ أغسطس 2007 للمشاركة «بالانتصار» في احتفال شاركت فيه الصحوة وهنأ بوش الشيخ ستّار ومشايخ القبائل شخصياً.

وكانت الإدارة الأميركية كعادتها في بلدان أخرى تسعى إلى جعل العراق سوقاً لمصانع الأسلحة الأميركية، فتحت ستار تأهيل الجيش العراقي والقوى الأمنية، كانت مبيعات الأسلحة الأميركية للعراق تزدهر حتى أصبح من أفضل زبائن شركات الأسلحة الأميركية، واستبدلت الكثير من القطع الاشتراكية الصنع، حتى السلاح الفردي الكلاشنيكوف والذي استعمله العراق لأكثر من خمسين عاماً استبدل بأسلحة فردية أميركية. ومن ضمن المشتريات عام 2008 طائرات هليكوبتر بقيمة 2.4 مليار دولار ودبابات ومدرعات وطائرات شحن ومعدّات أخرى بقيمة 10 مليار دولار، إضافة إلى صفقة لـ36 طائرة فانتوم. وفي صيف 2008 عقدت الحكومة العراقية عقداً لشراء 400 آلية مدرعة ومعدات أخرى بقيمة 3 مليارات دولار وست طائرات نقل [C-130] بقيمة 1.5 مليار، حتى أصبح العراق الزبون الأول للأسلحة الأميركية حيث بلغت مشترياته من الأسلحة الأميركية 12.5 مليار دولار عام 2008 باستثناء صفقة الطائرات المقاتلة، أي 37 بالمئة من مجموع سائر مبيعات الأسلحة الأميركية أي 34 ملياراً في ذلك العام.

اكتمال التحرير

لكن على الرغم من تزايد قوة الجيش الأميركي ومضاعفة وجوده العسكري منذ مطلع 2007 وظهور جماعات الصحوة، فإنّ عمليات المقاومة تواصلت عامي 2008 و2009، بل

تصاعدت، حتى أنّها شنّت هجوماً بالصواريخ على وسط بغداد في أيلول/ سبتمبر 2009 في اليوم الذي كان فيه جون بايدن نائب الرئيس الأميركي يزور العراق ويلتقي رئيس الوزراء نوري المالكي. وعلى الرغم من إدّعاء بايدن أنّه جاء في «مهمة استماع» إلا أنّه جلب معه ملفات في غاية الأهمية يريد الرئيس الجديد باراك أوباما الاطمئنان عليها بعدما وعد بالانسحاب الكامل من العراق في حملته الانتخابية. وشملت هذه الملفات مصالح الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العراقي وخصوصاً في قطاع النفط والملف الأمني والمصالحة السياسية داخل العراق. ثم وسّع بايدن اجتماعاته حول الملف النفطي مع شخصيات عراقية في بغداد وطار إلى كردستان لاجتماعات مماثلة. ثم عاد إلى بغداد وكرر التزام واشنطن سحب كامل وحداتها القتالية بحلول شهر آب/ أغسطس 2010 ثم الانسحاب الكامل بنهاية 2011.

في 18 آب/ أغسطس 2010 انسحبت الوحدات القتالية الأميركية من العراق فيما بقيت قوى عسكرية أميركية أخرى إضافة إلى عناصر المرتزقة تحت غطاء الشركات الأمنية الأميركية. وسمح هذا الانسحاب لأوباما أن يعلن في 31 آب/ أغسطس 2010 نهاية «عملية حرية العراق» و«قلب الصفحة». وأطلق تسمية «فجر جديد» على ما تبقى من العمليات الأميركية في العراق. وكانت الوحدات التابعة للدول التي شاركت في الاحتلال قد انسحبت في فترات متفاوتة حتى لم يبق في العام 2011 سوى قوات أميركية. ففي أيلول/ سبتمبر 2006 كان العدد الرسمي للقوات الأميركية في العراق هو 146 ألفاً يدعمهم 20 ألفاً من الشركات الأمنية الخاصة التي وظفت مرتزقة من أنحاء العالم، لم يبق منها عام 2010 سوى بضعة آلاف.

نخصّص بقية هذا الفصل لاستعراض أرقام ضحايا الاحتلال ولملحق بأهم محطات المقاومة حتى 2010، على أن نعود إلى أعوام المقاومة والتحرير على صعيد السياسة الداخلية وأحداث 2011 في الفصل الرابع عشر.

ضحايا الاحتلال الأميركي

حصيلة فترة الاحتلال من حيث عدد القتلى

المصدر	الضحايا	الفترة الزمنية
لوائح استفتاء الصحة العائلية العراقية على عشرة آلاف عائلة عراقية	151 ألفاً	آذار/ مارس 2003 إلى حزيران/ يونيو 2006
استقصاء Lancet survey	601 ألفاً	آذار/ مارس 2003 إلى حزيران/ يونيو 2006
Opinion Research Business survey	مليون و33 ألفاً	من آذار/ مارس 2003 إلى آب/ أغسطس 2007
حصيلة تقارير وكالة الأسوشيتد برس	111 ألفاً	من آذار/ مارس 2003 إلى نيسان/ أبريل 2009
المشروع العراقي لاحصاء عدد الضحايا Iraq Body Count project	113 ألفاً في مواجهات عسكرية و151 ألفاً ضحايا مدنيين ومقاومين.	من آذار/ مارس 2003 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2011
وثائق ديبلوماسية أميركية سربها ويكي ليكس	109 آلاف قتيل عراقي منهم 66 ألف مدني.	من كانون الثاني/ يناير 2004 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2009

أما في حال القتلى والجرحى من العسكريين العراقيين فلم يكن ثمّة مجال للتدقيق في الأرقام بسبب غياب حكومة مركزية ذات سيادة وكذلك انتشار جو الفوضى والعنف وغياب الأمن في البلاد. فكانت أرقام القتلى والجرحى في صفوف الجيش العراقي وقوى الأمن تُجمع بواسطة تقارير ميدانية وفي ملفات الشرطة وقوى الأمن عن ضحايا التفجيرات وبواسطة ملخصات من منظمات مدنية ودولية وإعلامية عن الانفجارات والعمليات العسكرية وعبر بيانات تنشرها قوات الاحتلال. وفي حال القتلى العراقيين من المدنيين والمقاومين فقد كانت معظم التقارير العسكرية والإعلامية والطبية تذكر عدد القتلى فقط وتهمل عدد الجرحى الذي كان دوماً بالمئات.

في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 أعلن وزير الصحة العراقي علي الشماري عن مقتل

130 ألف عراقي تقريباً منذ بدء الاحتلال عام 2003. وعن الفترة الممتدة من كانون الأول / ديسمبر2005 وحتى 28 شباط/ فبراير 2009، أصدرت وزارة الصحة العراقية 87 ألف شهادة وفاة تثبت موتاً عنيفاً بسبب رصاص أو انفجار لأشخاص أحضروا إلى مستشفيات وبرادات للجثث تتعامل مع الوزارة. ولا يشمل هذا الرقم السنتين 2003 و2004. وقدّر تقرير وزارة الصحة أنّ ثمّة 15 ألف جثة مفقودة إما تحت الأنقاض أو في مناطق فلاء خارج المدن. وكانت وكالة أسوشيتد برس قد صممت صفحة على الويب تقوّمها باستمرار، أظهرت عدد قتلى تفجيرات الشوارع بـ24 ألفاً في الفترة من نيسان/ أبريل 2003 وحتى تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.

لقد قدّرت دراسة ميدانية أميركية عدد القتلى في حرب العراق[1] بمليون و33 ألفاً منهم 48 بالمئة ماتوا قتلاً بالرصاص و20 بالمئة في التفجيرات وخصوصاً بالسيارات المفخخة و9 بالمئة بسبب الغارات الجوية و6 بالمئة إصابات جانبية في المعارك و6 بالمئة جرّاء ألغام وعبوات في الطرق خارج المدن. وقدّرت دراسة أخرى (Lancet) عدد القتلى بـ655 ألفاً في الفترة من آذار/ مارس 2003 إلى حزيران/ يونيو 2006 وفق إحصاء مباشر قامت به لدى العائلات العراقية. وأنّ 31 بالمئة من القتلى سقطوا برصاص وقذائف وغارات قوات الاحتلال، و24 بالمئة في تفجيرات استهدفت تجمعات المدنيين في المدن و46 بالمئة في حوادث مختلفة. أما سبب الموت فقد حدّدته الدراسة كالتالي: 56 بالمئة صرعى بالرصاص و13 بالمئة بالسيارات المفخخة و14 بالمئة ضحايا انفجارات وقذائف، و13 بالمئة ضحايا غارات أميركية بالطائرات و2 بالمئة جراء حوادث متنوعة و2 بالمئة لسبب غير معلوم. ولقد أبرزت العائلات المشاركة في الدراسة شهادة وفاة في 92 بالمئة من الحلات التي ذكرتها لفريق العملية الاحصائية المذكورة.

ووفق معهد بروكنغز الأميركي، بلغ عدد قتلى الشرطة العراقية من حزيران/ يونيو 2003

---

(1) Opinion Research Business (ORB) poll conducted August 12-19, 2007.

وحتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2010، 17 ألف شرطي تقريباً[1]. في حين قُدّر عدد قتلى عناصر المقاومة العراقية بـ26 ألف شهيد من حزيران/ يونيو 2003 وحتى 30 أيلول/ سبتمبر 2011. ووفق تقارير متعددة رسمية وإعلامية ودولية فقد بلغ عدد قتلى الجنود الأميركيين في العراق من 2003 إلى 28 أيار/ مايو 2010، 4404 عسكريين، وعدد قتلى جنود قوى التحالف من جنسيات غير أميركية حوالى 400 عسكري نصفهم بريطانيون يليهم بولنديون وإيطاليون ثم أرقام أقل من عشرين دولة أخرى[2]. أما القتلى من المرتزقة الذين أدخلهم الأميركيون باسم شركات أمن خاصة أميركية فقد بلغ عددهم 1500 شخص، منهم 250 يحملون الجنسية الأميركية والباقون من 40 جنسية مختلفة، والجرحى حوالى 11 ألفاً وذلك في الفترة من آذار/ مارس 2003 وحتى حزيران/ يونيو 2011. وحدّد تقرير نشرته صحيفة Los Angeles Times عام 2007 عدد عناصر هذه الشركات الخاصة العاملة في العراق لخدمة القوات الأميركية بـ182 ألفاً، منهم 118 ألف عراقي و21 ألف أميركي و43 ألفاً من جنسيات مختلفة. وعدّدت الصحيفة مهام هؤلاء في خدمة القوات الأميركية بأنها تتراوح بين إعداد وجبات الطعام وتنظيف الملابس وإصلاح المعدات وترجمة الوثائق وتحليل التقارير الاستخباراتية وحراسة السجون والمعتقلات وحماية الطوابير العسكرية وحراسة الأبنية، ولكنها اعتبرت أنّ هذه المهام على بساطة بعضها كانت في غاية الخطورة[3].

وفي 29 شباط/ فبراير 2012، أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ أنّ عدد الضحايا الذين سقطوا منذ الخامس من نيسان/ أبريل 2004 لغاية 31 من كانون الأول/ ديسمبر 2011 قد بلغ 70 ألفاً تقريباً والجرحى 239 ألفاً بناء على تقارير وزارة الصحة ومجلس الأمن الوطني. وكان أكبر عدد للقتلى عام 2006 حيث بلغ 21 ألفاً و539 قتيلاً في

---

(1) The Iraq Index of the Brookings Institution, December 31, 2010.

(2) Australia, Azerbaijan, Bulgaria, Czech Republic, Denmark, El Salvador, Estonia, Fiji, Georgia, Hungary, Italy, Kazakhstan, Latvia, Netherlands, Poland, Portugal, Romania, Slovakia, South Korea, Spain, Thailand, Ukraine, United Kingdom.

(3) *Los Angeles Times*, July 4, 2007.

حين بلغ عدد الجرحى 39 الفاً و329 جريحاً بينما كان الأقل عدداً عام 2011 حيث بلغ ألفين و777 قتيلاً. وسجلت بغداد أعلى عدد من القتلى بلغ 24 ألفاً، وأتت محافظة ديالى في الطليعة بالنسبة إلى عدد القتلى مقارنة بعدد السكان تليها الأنبار ثم نينوى وأخيراً بغداد»[1].

---

(1) وكالة النشرة، 29 شباط/ فبراير 2012.

ملحق الفصل الثاني عشر

المقاومة العراقية من 2003 إلى 2010

2003

20 آذار/ مارس الولايات المتحدة تهاجم بغداد بالصواريخ والقنابل وقوات أميركية-بريطانية تغزو العراق ليبدأ احتلال عسكري استمر حتى نهاية 2011.

1 أيار: الرئيس الأميركي جورج بوش الابن يعلن نهاية العمليات العسكرية.

15 أيار: القوات الأميركية تشنّ عملية مداهمة واسعة وتعتقل مئات الشخصيات.

23 أيار: الحاكم الأميركي بول بريمر يصدر أمراً بحل وتفكيك الجيش العراقي والمؤسسات الرئيسية في الدولة وفي حزب البعث وخطوات أخرى أدّت مجتمعة إلى تفكيك الدولة العراقية ونشر حال من الفوضى والضياع في البلاد.

15 حزيران/ يونيو: القوات الأميركية تشنّ عملية واسعة في أنحاء العراق بحثاً عن أسلحة ثقيلة وتطارد العراقيين المناهضين للاحتلال.

24 حزيران/ يونيو: المقاومة تقتل ستة عسكريين بريطانيين جنوب العراق.

2 تموز/ يوليو: بوش يتحدّى المقاومة العراقية التي تهاجم الجنود الأميركيين لتخرج إلى العلن.

13 تموز/ يوليو: تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في العراق تحت سلطة الاحتلال.

22 تموز/ يوليو: مقتل عديّ وقصي ابني صدام في الموصل.

7 آب/ أغسطس: تفجير السفارة الأردنية بسيارة مفخخة، أول حدث من نوعه في بغداد منذ سقوطها بأيدي الأميركيين.

19 آب/ أغسطس: شاحنة مفخخة تقتحم مركز قيادة الأمم المتحدة في بغداد تدمر المبنى وتسفر عن مصرع مبعوث الأمين العام و21 آخرين وجرح المئات.

29 آب/ أغسطس: مقتل آية الله محمد باقر الحكيم جراء انفجار سيارة مفخخة قتلت أيضاً 84 آخرين بعد صلاة الجمعة.

3 أيلول/ سبتمبر: إعلان حكومة عراقية انتقالية.

2 تشرين الأول/ أكتوبر: تقرير رسمي أميركي يُثبت عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق David Kay›s Iraq Survey Group. وحتى نهاية 2003 بلغت تكلفة البعثة الأميركية للبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق 300 مليون دولار، في حين ذكرت مصادر أخرى أن الكلفة الحقيقية كانت 600 مليون دولار.

16 تشرين الأول/ أكتوبر: قرار مجلس الأمن 1511 يشرّع لقوى متعددة الجنسيات احتلال العراق ويمنح الولايات المتحدة اليد المطلقة في السيطرة على العراق.

27 تشرين الأول/ أكتوبر: المقاومة تقصف بغداد وبدء العملية الأميركية في الرمادي ضد المقاومة.

2 تشرين الثاني/ نوفمبر: المقاومة تسقط طائرتين عسكريتين أميركتين طراز هليكوبتر شينوك قرب الفلوجة ومصرع 16 جندياً أميركياً وجرح 20 آخرين.

12 تشرين الثاني/ نوفمبر: شاحنة مفخخة تفجّر مركز قيادة الكتيبة الايطالية في الناصرية ومصرع 19 جندياً إيطالياً و14 جندياً عراقياً.

15 تشرين الثاني/ نوفمبر: مجلس الحكم الانتقالي يعلن عن جدول سريع لنقل السلطات إلى الجانب العراقي.

27 تشرين الثاني/ نوفمبر: الرئيس بوش يحضر سراً إلى بغداد ليشارك الجنود في عيد الشكر لرفع المعنويات، ترافقه كونداليزا رايس.

30 تشرين الثاني/ نوفمبر: الجيش الأميركي يعلن عن قتل 46 مقاوماً وجرح 18 آخرين في اشتباكات في وسط مدينة السامراء. تقارير صحافية تثبت زيف الادعاء الأميركي وتبيّن أنّ معظم العراقيين الذين قتلهم الأميركيون كانوا مدنيين خرجوا للتظاهر.

13 كانون الأول/ ديسمبر: الجيش الأميركي يعتقل صدام حسين.

2004

26 كانون الثاني/ يناير: بدء مشاركة مجموعات دعم عسكرية يابانية للاحتلال الأميركي.

أول شباط/ فبراير: عمليات انتحارية بسيارات مفخخة تقتحم مراكز حزبية كردية في أربيل ومصرع 117 شخصاً وجرح 133 في هذا الهجوم.

2 آذار/ مارس: تفجيرات متعدّدة في أنحاء العراق رافقت ذكرى عاشوراء تقتل 200 عراقي. وهو الرقم الأكبر من نوعه في مثل هذه التفجيرات الطائفية التي ستستمر طويلاً حتى بعد نهاية الاحتلال عام 2011.

8 آذار/ مارس: الإعلان عن دستور عراقي مؤقّت.

31 آذار/ مارس: المقاومة تنصب كميناً لمرتزقة من شركة «بلاك ووتر» في الفلوجة وتقتل أربعة منهم. جيش الاحتلال يعلن عن حملة تأديبية ضد الفلوجة.

4 نيسان/ أبريل: بدء انتفاضة مقتدى الصدر ضد الاحتلال والتي ستستمر حتى نهاية آب/ أغسطس.

8 نيسان/ أبريل: بدأت دوامة خطف الأجانب والعراقيين باختطاف سبعة يابانيين.

18 نيسان/ أبريل: رئيس وزراء إسبانيا خوسيه ثاباتيرو يعلن عن سحب الكتيبة الاسبانية من العراق.

26 نيسان/ أبريل: مجلس الحكم الانتقالي يعلن عن علم وطني جديد يشابه علم اسرائيل ثم يضطر إلى سحبه بعد احتجاجات واسعة داخل العراق.

18 نيسان/ أبريل: الكشف عن عمليات تعذيب السجناء يقوم بها الأميركيون في سجن أبو غريب ونشر صور فاضحة لجنود أميركيين بينهم مجندّات يقومون بتعذيب عراقيين عراة في أرض الزنزانة في أوضاع مخزية وتسليط كلاب ضارية ضد الأسرى.

17 أيار: مقتل عز الدين سليم رئيس مجلس الحكم الانتقالي في هجوم انتحاري.

19 أيار: القوات الأميركية تشنّ غارة ضد عرس عراقي في مكراديب وتقتل 42 مواطناً.

1 حزيران/ يونيو: بدء فترة الحكومة الانتقالية في العراق برئاسة إياد علاوي، وتسمية غازي الياور رئيساً مرحلياً للدولة.

8 حزيران/ يونيو: قرار مجلس الأمن الدولي 1546 يرحب بانتقال بعض المظاهر السيادية من سلطة الاحتلال إلى الحكومة الانتقالية.

28 حزيران/ يونيو: انسحاب الاحتلال من بعض المحافظات وتسليمها إلى الحكومة الانتقالية وبول بريمر يغادر العراق.

30 حزيران/ يونيو: تسليم صدام حسين ومعه قياديين عراقيين سابقين إلى السلطات الانتقالية.

1 تموز/ يوليو: بدء محاكمة صدام حسين وقياداته.

20 تموز/ يوليو: الفيليبين تعلن عن سحب كتيبتها من العراق.

5 إلى 27 آب/ أغسطس: الحصار الأميركي للنجف ومعركة لعدّة أسابيع بين جيش الاحتلال وجيش المهدي في مدن الجنوب تنتهي بتدخل آية الله علي السايستاني.

14 أيلول/ سبتمبر: تفجّر هليكوبتر في شارع حيفا في بغداد ومصرع 13 عراقياً.

30 أيلول/ سبتمبر: هجوم انتحاري على دورية همفي أميركية في بغداد ومصرع 35 طفلاً عراقياً.

1 تشرين الأول/ أكتوبر: هجوم أميركي على سامراء واشتباكات مع المقاومة.

أواخر تشرين الأول/ أكتوبر: تنظيم القاعدة يعلن عن وجوده في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي.

7 تشرين الثاني/ نوفمبر: الجيش الأميركي يبدأ حملة ضد الفلوجة.

8 تشرين الثاني/ نوفمبر: المقاومة العراقية تشنّ معركة ضد الاحتلال في الموصل.

21 كانون الأول/ ديسمبر: المقاومة تقصف معسكر مارينز أميركياً وتقتل 22 شخصاً منهم 18 من المارينز.

2005

26 كانون الثاني/ يناير: المقاومة تسقط طائرة هليكوبتر أميركية وتقتل 31 جندياً أميركياً، أكبر عدد من القتلى الأميركيين في يوم واحد.

30 كانون الثاني/ يناير: انتخابات برلمانية عراقية. التحالف العراقي (شيعة) الأول من حيث عدد الأصوات، يليه التحالف الكردي. العرب السنّة يقاطعون الانتخابات.

28 شباط/ فبراير: تفجير سيارة مفخخة في مدينة الحلّة تعتبر أكبر عبوة ناسفة منذ بدء الاحتلال، أدّت إلى مصرع 117 عراقياً. عُرفت هويّة الانتحاري بأنّه أردني.

4 آذار/ مارس: حكومة برلسكوني تعلن انسحاباً جزئياً للقوات الايطالية في العراق

بعد خطف الصحافية الايطالية جوليانا سغرينا وإطلاقها، ومصرع العميل السري الايطالي نيكولا كاليباري برصاص الجنود الأميركيين.

16 آذار/ مارس: افتتاح الجلسة الأولى للبرلمان العراقي المؤقت.

2 نيسان/ أبريل: معركة أبو غريب بين المقاومة وجيش الاحتلال.

6 نيسان/ أبريل: البرلمان المؤقّت ينتخب الزعيم الكردي جلال الطالباني رئيساً للعراق.

7 نيسان/ أبريل: البرلمان المؤقت ينتخب ابراهيم الجعفري رئيساً للحكومة.

28 نيسان/ أبريل: الجعفري يؤلف الحكومة بعد مفاوضات والبرلمان يمنحها الثقة.

8 أيار: معركة القائم بين جيش الاحتلال والمقاومة.

15 أيار: تشكيل لجنة برلمانية لوضع مسوّدة الدستور الجديد.

19 تموز/ يوليو: تفجيرات في المُسيّب تسفر عن مصرع 100 عراقي شيعي.

1 آب/ أغسطس إلى 4 آب/ أغسطس: معركة مدينة حديثة بين جيش الاحتلال والمقاومة.

28 آب/ أغسطس: لجنة صياغة الدستور تعرضه على البرلمان.

31 آب/ أغسطس: إشاعات عن عمليات انتحارية تدفع المواطنين للهرب بالآلاف عبر جسر الأئمة في بغداد ومقتل ألف مواطن بسبب التدافع والدهس.

1 أيلول/ سبتمبر: القوات الأميركية تشنّ حملة على تل عفّار وتشتبك مع المقاومة.

14 أيلول/ سبتمبر: أكبر عمليات تفجير في بغداد حتى هذا التاريخ تسفر عن مصرع 160 شخصاً وجرح أكثر من 500 آخرين.

19 أيلول/ سبتمبر: القوات البريطانية تقتحم سجن البصرة لتحرير جنديين بريطانيين محتجزين فيه وتشتبك مع عراقيين.

29 أيلول/ سبتمبر: تفجيرات في بغداد تقتل 95 شخصاً على الأقل.

15 تشرين الأول/ أكتوبر: استفتاء عام على الدستور العراقي والموافقة عليه.

19 تشرين الأول/ أكتوبر: بدء محاكمة صدام حسين.

24 تشرين الأول/ أكتوبر: شاحنات مفخخة تقتحم فندق فلسطين وأوتيل شيراتون - عشتار في بغداد وتدمرهما.

5 تشرين الثاني/ نوفمبر: القوات الأميركية تشنّ عملية «الستارة الحديدية» ضد المقاومة والمتطوعين العرب غرب بغداد.

15 تشرين الثاني/ نوفمبر: العثور على 173 شخصاً في مستودع تحت الأرض في بغداد تستخدمه السلطة يعانون من الموت جوعاً ومن الضرب والتعذيب.

18 تشرين الثاني/ نوفمبر: تفجيرات في مدينة خانقين تسفر عن مصرع 74 شخصاً.

19 تشرين الثاني/ نوفمبر: الجيش الأميركي يشنّ هجوماً على حديثة ويقتل 24 شخصاً معظمهم من المدنيين بعد تعرض دورية لهجوم مقاومين.

14 كانون الأول/ ديسمبر: بوش يعلن أنّ قرار غزو العراق كان نتيجة معلومات استخباراتية خاطئة وأنّه يتحمل شخصياً مسؤولية هذا القرار ولكنه يصر أنّ قرار الغزو كان صائباً.

15 كانون الأول/ ديسمبر: انتخابات برلمانية عراقية جديدة بموجب الدستور الجديد.

2006

22 شباط/ فبراير: تفجير مقام الإمام العسكري وبدء دوامة جديدة من العنف الطائفي بين السنّة والشيعة.

12 آذار/ مارس: تفجيرات في المحمودية.

24 نيسان/ أبريل: الماريتز يقتلون مدنياً عراقياً في الحمدانية ويثرون حول جثته رصاصاً ورشاش كلاشنيكوف لتضليل الاعلام.

20 أيار: الحكومة العراقية الجديدة تبدأ نشاطها.

7 حزيران/ يونيو: الإعلان عن مقتل أبو مصعب الزرقاوي.

14 حزيران/ يونيو: الجيش الأميركي يبدأ عملية جديدة ضد المقاومة والجماعات المسلحة باسم «معاً إلى الأمام».

17 حزيران/ يونيو: بدء معركة الرمادي بين الجيش الأميركي والمقاومة.

9 تموز/ يوليو: مجزرة حي الجهاد في بغداد: مسلحون شيعة يقتلون 40 عربياً سنيّاً.

25 تموز/ يوليو: الجيش الأميركي يبدأ عملية «صقر النهر».

19 تشرين الأول/ أكتوبر: معركة العمارة بين جيش المهدي وتنظيم بدر.

7 تشرين الثان/ نوفمبري: الحزب الجمهوري يفقد سيطرته على مجلس الشيوخ ومجلس الممثلين في الانتخابات الأميركية واحتلال العراق يُعتبر السبب الرئيسي في انقلاب الناخب الأميركي ضد إدارة بوش.

23 تشرين الثاني/ نوفمبر: تفجيرات في مدينة الصدر في بغداد تسفر عن مقتل 200 من الشيعة.

25 كانون الأول/ ديسمبر: قوات الاحتلال تبدأ عملية عسكرية في ديالا.

30 كانون الأول/ ديسمبر: إعدام صدّام حسين.

2007

10 كانون الثاني/ يناير: واشنطن تعلن عن زيادة حجم قواتها في العراق لمواجهة تصاعد المقاومة.

11 كانون الثاني/ يناير: غارة أميركية على القنصلية الايرانية في أربيل.

20 كانون الثاني/ يناير: هجوم مقاوم على مركز محافظة كربلاء يسفر عن خطف خمسة جنود أميركيين وقتلهم فيما بعد.

28 كانون الثاني/ يناير: جماعة «جنود الجنة» تبدأ معركة في النجف تسفر عن 300 قتيل.

3 شباط/ فبراير: انفجار في سوق في بغداد يسفر عن مصرع 135 شخصاً.

27 شباط/ فبراير: المقاومة تحاصر المعسكرات البريطانية في البصرة.

6 آذار/ مارس: تفجيرات في الحلّة تقتل 120 شيعياً.

27 آذار/ مارس: تفجير في تل عفر يسفر عن مصرع 152 شيعياً وردّة فعل شيعية تقتل 70 سنيّاً.

29 آذار/ مارس: عمليات انتحارية في بغداد تسفر عن مقتل 82 شيعياً.

6 نيسان/ أبريل: اشتباكات بين قوات الاحتلال وجيش المهدي.

18 نيسان/ أبريل: تفجيرات في بغداد تسفر عن مقتل 200 شخص.

23 نيسان/ أبريل: مجزرة بحق الأزديين في الموصل.

13 حزيران/ يونيو: تفجير مقام الإمام العسكري يلحق به الدمار وسقوط مأذنتين.

16 حزيران/ يونيو: الاحتلال يبدأ عملية «شبح الرعد».

16 تموز/ يوليو: تفجيرات في كركوك تسفر عن مقتل 86 شخصاً.

17 تموز/ يوليو: تفجير شاحنة مفخخة في أميرلي ومقتل 156 شخصاً.

26 تموز/ يوليو: تفجير في سوق في بغداد ومصرع 92 شخصاً، والاحتلال يبدأ عملية «فانتوم سترايك».

14 آب/ أغسطس: تفجيرات ضد الأزديين في عدّة مناطق في شمال العراق وخصوصاً في القحطانية والجزيرة تسفر عن مصرع 796 وجرح 1500 شخص من الأزديين. وفي بغداد جماعات مرتزقة لشركة «بلاك ووتر» تفتح النار ضد عراقيين مدنيين وتقتل 17 مواطناً.

2008

8 كانون الثاني/ يناير: القوات الأميركية تبدأ عملية «فانتوم فونيكس».

18 كانون الثاني/ يناير: اشتباكات طائفية في يوم عاشوراء.

23 كانون الثاني/ يناير: الجيش الأميركي يبدأ عملية عسكرية في نينوى وتفجير في بغداد يقتل 98 مواطناً.

21 شباط/ فبراير: الجيش التركي يجتاح شمال العراق في هجوم ضد مواقع حزب العمال الكردستاني.

23 آذار/ مارس: الجيش الأميركي يعلن عن بدء حملة الربيع ضد المقاومة.

25 آذار/ مارس: معركة البصرة.

29 تموز/ يوليو: الاحتلال يعلن عن عملية عسكرية Prosperity of Augurs.

26 تشرين الأول/ أكتوبر: الجيش الأميركي يقوم بغارة على مدينة البوكمال السورية على الحدود، وتفجيرات تستهدف مسيحيي الموصل. الولايات المتحدة توقّع اتفاقاً مع حكومة العراق يحدّد تاريخ انسحاب الجيش الأميركي تماماً من العراق قبل نهاية 2011.

2009

31 كانون الثاني/ يناير: انتخابات على مستوى المحافظات، ومقتل 191 عراقياً خلال كانون الثاني/ يناير و16 جندياً أميركياً.

11 أيار: هجوم للمقاومة على معسكر ليبرتي.

27 أيار: انسحاب كامل القوات البريطانية في العراق وانتخابات محلية في اقليم كردستان العراق.

19 آب/ أغسطس: تفجيرات في بغداد تسفر عن مقتل 101 مواطناً.

25 تشرين الأول/ أكتوبر: تفجيرات في بغداد تقتل 155 مواطناً.

8 كانون الأول/ ديسمبر: تفجيرات في بغداد تقتل 127 مواطناً.

31 كانون الأول/ ديسمبر: الاحتلال يعلن مقتل أربعة من جنوده فقط وهو أدنى رقم شهري منذ الغزو عام 2003.

2010

7 آذار/ مارس انتخابات برلمانية عامة في العراق.

18 آب/ أغسطس: المقاومة تحقق النصر الكامل: الولايات المتحدة تعلن انتهاء عملياتها واكتمال انسحاب المجموعات الأميركية المقاتلة من العراق.

الفصل الثالث عشر

عودة الاقتصاد العراقي

مشاريع الإعمار والنهب الأميركي للمالية العامة

في السنين التي تلت الغزو لم يستطع العراق أن يعالج أموره بنفسه في ظل ناتج محلي قائم ضئيل وديون بلغت 150 مليار دولار، وتعويضات عليه سدادها لدول أخرى بقيمة 300 مليار دولار وفاتورة إعمار تراوحت بين 150 و300 مليار دولار.

لقد جرت خطوات ايجابية حول الديون وأمكن إعادة جدولتها وشطب بعضها، وخلقت أموال الإعمار فرص عمل لآلاف الوظائف للعراقيين، وأخذ الناتج المحلي يتضاعف خلال سنوات في ظل معدلات نمو مرتفعة. واعتبر جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي أنّ مستقبل الاقتصاد العراقي سيكون جيداً وأنّ معدلات النمو ستصل إلى 7 و10 بالمئة سنوياً خلال خمس سنوات، ورهن توقعه المتفائل باستطاعة العراق تنويع القاعدة الاقتصادية وعدم اتكاله كالسابق على النفط[1]، وقدّر كلفة إعادة إعمار البنية التحتية بنحو 3 مليارات دولار سنوياً. وهذه الأموال احتاجت إلى توفير سيولة عبر خطة دوليّة لتأجيل وإعادة هيكلة وجدولة ديون العراق. وذكر وولفنسون أنّ سرعة الاعمار تتوقّف على تأمين

---

(1) الحياة 29 نيسان/ ابريل 2003.

هذه الأموال وعلى حجم عائدات النفط العراقي. وفي 23 أيار 2003 صوّت مجلس الأمن الدولي بالإجماع على رفع العقوبات عن العراق ما سمح بإطلاق مرحلة إعمار. ولكن البلاد غرقت في شبه حرب أهلية وبعمليات مقاومة ضد الاحتلال استمرت بضع سنوات ولم تنتهِ مع انتهائه.

في الأشهر التي تلت الغزو عام 2003 ظهرت خمسة سيناريوهات حول كلفة الاحتلال وإعادة الاعمار، تتراوح بين سيناريو متفائل كلفته 150 مليار دولار بمعدّل 20 إلى 30 مليار دولار سنوياً على خمس سنوات لأفضل سيناريو، والأكثر تشاؤماً بـ400 مليار دولار. وتناسبت هذه الارقام مع تقديرات المعهد الملكي البريطاني الذي خمّن كلفة الاعمار بـ150 مليار دولار على أن تسهم عائدات النفط العراقي بنصفها تقريباً . هذه التقديرات المتواضعة نسبيّاً استندت جزئياً إلى معلومات أنّ الغزو وما تلاه من عمليّات عسكرية عام 2003 لم يُحدث دماراً كبيراً مقارنة بما حصل عام 1991 عندما دمرت الولايات المتحدة الكثير من البنية التحتية العراقية بحجة تحرير الكويت. كما أنّ الغزو عام 2003 لم يلحق الضرر بما تبقى من منشآت النفط في العراق. وقدّر مكتب الموازنة في الكونغرس الأميركي تكاليف إدارة الاحتلال وفرض الأمن في العراق بين 22.8 مليار دولار (نفقات مائة ألف جندي وإداري)، أو ضعف ذلك إذا اقتضى الأمر (45.6 مليار دولار لمائتي ألف جندي) سنوياً على أن تنخفض هذه التكاليف كلما سار العراق نحو الاستقرار وخمدت أعمال المقاومة.

لقد أكدّ وولفنسون على أهميّة جمع الأموال لبناء العراق حتى يستطيع البلد النهوض وإعادة تأهيل بنيته الصحية والتربوية التي تدمرت بشكل كامل تقريباً خلال ربع قرن من الحروب. ولم يحدّد عدد السنوات التي يحتاجها العراق لانهاء مرحلة الاعمار بالكامل كما لم يحصل اتفاق دولي دقيق حول تكاليفه. أما أبحاث جامعة يال الأميركية فلقد ذكرت سيناريوهات إعمار تتراوح كلفتها بين 25 مليار دولار و100 مليار دولار فقط. فيما قدّرت أبحاث جامعية أوسترالية الكلفة بنحو 500 مليار دولار لترميم البنية التحتيّة وإعادة بناء قطاعات التعليم والصحة والادارة العامة والجيش وقوى الأمن وغيرها؛ فقطاع النفط العراقي بمفرده احتاج إلى استثمارات بحجم 50 مليار دولار ليتمّ تطويره بالكامل ليصل إلى

إنتاجية مرتفعة عام 2010. أما التفاوت في التقديرات فيعود إلى سيناريوهات تتوقف على عدّة عوامل أهمها:

- الفترة التي سيحتاجها العراق لاستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار وعلاقة ذلك بالحاجيات المالية لتكاليف حفظ السلام. فإذا استتب الوضع خلال ثلاث سنوات، يمكن انطلاق مرحلة النقاهة والنمو. أما إذا احتاج العراق إلى قوى أجنبية لمدّة عشر سنوات فالتكاليف ستصبح أعلى. وما حصل أنّ قوى الاحتلال بقيت في العراق لمدّة تسع سنوات وغادرته في آخر 2011.
- مسألة توصّل المجتمع الدولي إلى اتفاق على جدولة ديون العراق الخارجية والتزامات بتمويل إعادة الاعمار. ومع أنّ عدّة دول التزمت بمنح العراق مبالغ ومساعدات إلا أنّها كانت دون المستوى حيث بلغت قيمتها 2.2 مليار دولار. ووجدت الولايات المتحدة بعد كل حملاتها للقضاء على منظمة الأمم المتحدة أنّها تحتاج إليها فسعت إلى مؤتمر دولي للمانحين باشراف برنامج التنمية في الأمم المتحدة والبنك الدولي لتوسيع المساهمة الدولية.

قرارات مشاريع إعادة الاعمار وتأهيل البنية التحتية تمّت بالتوافق بين الإدارة الأميركية والشركات الأميركية وحكومة العراق وإدارة الاحتلال التي سبقتها في بغداد[1]. وقُدّرت تكاليف السنة الأولى لفترة ما بعد الغزو بـ7 مليارات دولار، اقتصرت على تسديد تكاليف إدارة الاحتلال وبدء مشاريع أهمها إعادة تشغيل قطاع النفط. وطالما أنّ الولايات المتحدة أصبحت الدولة التي تدير العراق كقابلة قانونية للاقتصاد الجديد، فقد تولت الانفاق من مصدرين: أموال الدولة العراقية التي عثر منها على 4 مليارات دولار في ربيع 2003 وعائدات النفط الدورية. لقد صرّح وزير المال الأميركي جون سنو في نيسان/ ابريل 2003 أنّ أموالاً هي ملك الشعب العراقي «سرقها صدام وأودعها باسمه وأسماء أفراد عائلته والمقرّبين

---

(1) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 101-107.

منه». ولكن تراكم الثروة الكبيرة يعود، على الرغم من الحصار وفقر العراق، إلى ازدهار تجارة تهريب النفط العراقي عبر الدول المجاورة وخصوصاً عبر تركيا وسورية والأردن خارج برنامج النفط مقابل الغذاء. فقدّرت مداخيل الكميات المهربة بـ20 مليار دولار منها 7 مليارات للفترة الممتدة من 1997 إلى 2001.

سعت الادارة الأميركية منذ أيلول/ سبتمبر 2001 إلى الضغط على المصارف في الدول كافة للتعاون معها في «مكافحة الارهاب» بهدف الوصول إلى أموال العراق. ولكن مسألة التنقيب عن ثروة صدام كانت أكثر تعقيداً ولا علاقة لها بالتعاون ضد الارهاب. فرغم استجابة سويسرا لنداء الولايات المتحدة وتجميد البنوك السويسرية أرصدة عراقية مجموعها 300 مليون دولار إلا أنّ وزارة المال العراقية واجهت صعوبات مع المصارف وخصوصاً في الدول العربيّة التي شككت أميركا في أنّ فروعها في بغداد قد ساعدت في تهريب الأموال. وقال مصرفيون عراقيون وعرب إنّ حكومة العراق في النظام السابق أخفت مليارات الدولارات من صفقات النفط لدى مصارف لبنانية وأردنية في حين أعلنت السلطات المالية في البلدين أنّ المبالغ ستُسلم إلى حكومة عراقية شرعيّة. وقال مصرفي عراقي إنّ عدّة حسابات في لبنان والأردن كانت باسم وزارات عراقية وأنّ الودائع في لبنان كانت أقل من مليار دولار في حين فاقت ذلك بكثير في المصارف الأردنية. وذكر مصرفيون عراقيون أنّ العراق كثف عمليات سحب الودائع من لبنان والأردن عندما ضغطت الولايات المتحدة على البلدين لكبح غسل الأموال. وذكروا أنّ قصي لم يسرق مالاً من البنك المركزي في العراق مثلما أشيع في بداية العام 2003 بل إنّ وزارة المال ومسؤولين في حزب البعث نقلوا نحو مليار دولار وكميات من الذهب من البنك المركزي مباشرة قبل الغزو في 20 آذار/ مارس، وأنّ هذه الثروة تمت تخبئتها في أنحاء بغداد وفي فرعي مصرفين حكوميين تعرضا للنهب بعد سقوط بغداد.

في 26 نيسان/ ابريل 2003، عثرت القوات الأميركية على كميات من النقد بلغت قيمتها 100 مليون دولار أميركي و90 مليون أورو في أحد أحياء بغداد، في 31 حاوية تمّ نقلها إلى مطار بغداد الواقع تحت السيطرة الأميركية. كما عُثر في الأسبوع الثاني من نيسان/ ابريل

على مبلغ 650 مليون دولار في غربي المدينة ونُقلت إلى مكان آمن. وكذلك عثر الأميركيون على 600 مليون دولار خلف جدار وهمي داخل أحد منازل بغداد يوم 22 نيسان/ ابريل.

وكانت إدارة الاحتلال دفعت رواتب طارئة لـ 1.5 مليون موظف ومتقاعد من القطاع العام العراقي من الأموال العراقية المجمدة في الولايات المتحدة. فنقل الجيش الأميركي مبلغ 600 مليون دولار نقداً بالطائرة إلى بغداد. ولكن هذه المخصّصات الضخمة للموظفين كانت ستعني أنّ الاحتياط العراقي المجمد سينفق خلال شهور ولن يبقى تمويل كافٍ للاستثمارات التي تستفيد منها الشركات الأميركية. وكان موضوع تخفيف الضغط على هذا النوع من النفقات جزءاً من خطة الأميركيين تدمير الدولة العراقية، إذ أعلن بول بريمر الحاكم الأميركي في الأسبوع الثالث من أيار/ مايو 2003، حل عدّة مؤسسات ووزارات عراقية وتسريح أفراد الجيش العراقي وموظفي وزارة الاعلام ووزارة الداخلية والدفاع وإغلاق مراكز مختلف أجهزة الأمن وحل الأجهزة العسكرية وكل الأدوات الهجومية ودوائر حكومية أخرى ومحاكم أمن الدولة، ما قطع مباشرة أرزاق أكثر من نصف مليون عراقي بينهم 63 ألف موظف في هيئة التصنيع الحربي، يعيلون بضعة ملايين مواطن، وقدّمت إدارة العراق راتب آخر شهر بدل تعويض لنهاية الخدمة. أما المتقاعدون والأرامل والآخرون الذين كانوا يحصلون على معاشات قبل الحرب فاستمروا في الحصول عليها. وحول القرار الأميركي ممتلكات هذه المؤسسات التي حلها إلى السلطة الأميركية بوضع اليد، وعلّق التجنيد لغاية إنشاء فيلق عراقي جديد.

وبقيت مبالغ في حسابات بأسماء أفراد يصعب تقصّيها. كذلك ذكرت وكالات الأنباء في أواخر أيار/ مايو 2003 أنّ كميات كبرى من النقد بالعملة الصعبة التي حصل عليها العراق من تهريب النفط وجدت طريقها إلى بغداد، وأنّ قسماً كبيراً تعرض للنهب في الأيام التي تلت الدخول الأميركي لبغداد. ويؤكد الخبراء أنّ أموالاً بالعملات الصعبة تمّ العثور عليها وصلت إلى العراق من العمليات التجارية خارج إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. ذلك أنّ العراق سبق وأن طلب من الشركات المتعاقدة تسليمه بضائع ونقوداً ولكنها رفضت بموجب دفتر شروط البرنامج، خصوصاً وأنّ لجنة العقوبات هي التي تسلمت عوائد النفط

وعمليات الدفع للشركات المتعاقدة مباشرة فلم يحصل العراق على فلس من هذه الأموال. ومن المحتمل أن تكون شركات أجنبية قد دفعت عمولة نقدية بقيمة عشرة بالمئة من قيمة العقد إلى حسابات عراقية في مصارف أردنية ولبنانية. وأعطى مصرفي عراقي مثالاً على ذلك أنّ عقداً مع شركة أجنبية بقيمة 100 مليون دولار سلمت منه الشركة مواد غذائية للعراق بقيمة 75 مليوناً وأودعت 10 ملايين في مصرف لبناني واحتفظت بالباقي كربح وعمولات، وأنّ شركات أميركية وبريطانية وفرنسية شاركت في مثل هذه العقود.

بعد احتلالها للعراق تولت الإدارة الأميركية وضع لائحة مشاريع بنية تحتية تصل كلفتها 5.2 مليار دولار، وفي أعمال موازية للتأهيل كانت ثمّة مسؤوليات استتباب الأمن وعمليات الاغاثة التي تطلبت جهوداً ضخمة، إذ إنّ المطلوب كان أربعمائة ألف جندي، فيما لم يتجاوز حجم القوات الأميركية 150 ألفاً، ما دفع إلى استعمال الشركات الأمنية والمرتزقة إلى حين تأهيل قوى عراقية محلية. ولذلك فإنّ الأمن كان هشّاً في أحسن الأحوال ما أضعف موضوع الإغاثة بحيث أدّى تدهور الوضع الأمني إلى إعاقة الاعمار وعرقلة عمليات الاغاثة التي تعرضت للكمائن والسطو، في حين تعرضت أنابيب النفط للتخريب ما قلّص فرص الاستفادة من نقل النفط إلى الأسواق الخارجيّة لتأمين مصادر المال الضروري لإعادة الإعمار وتمويل الإغاثة. ولم تكن أميركا ومؤسسات التمويل العالمية جمعيات خيرية في حين كان العراق غارقاً بالديون ويفتقر إلى السيولة.

تراوحت ديون العراق الخارجية بين 100 و150 مليار دولار واحتاج إلى هيئات دولية مؤهلة للنظر في أمر الديون وإعادة هيكلتها أو جدولتها ومنها «نادي باريس» الذي ضم الدول الصناعية الرئيسة في العالم حيث المقرات الكبرى للمصارف. ولكنّ اللجوء إلى مساعدة نادي باريس افترض وجود حكومة عراقية مسؤول توقّع اتفاقاً وتتفاوض مع الدول. كما أنّ نادي باريس اشترط تلمّس الأجواء الملائمة لأنّ الاقتصاد العراقي أصبح في طور النقاهة، وأنّ إنتاجه يعد بفوائض تسمح بسداد الديون مستقبلاً. وترتبت ديون العراق لعدة دول أهمها دول الخليج العربية (55 مليار دولار) وفرنسا وروسيا (12 مليار دولار)، ودول نادي باريس (21 مليار دولار) ومصارف وشركات خاصة (4.8 مليار دولار) وصندوق النقد

الدولي والبنك الدولي (1.1 مليار دولار). ولصندوق النقد العربي ديون أيضاً قيمتها مليار دولار تقريباً بدون فوائد أقرضها للعراق عام 1988.

وأثناء التفاوض على اتفاق دولي حول إعادة جدولة ديون العراق (وليست «إعادة هيكلة» التي لا تتضمن تسامحاً أو شطباً)، خرجت خمسة سيناريوهات:

أولاً، شطب قسم من ديون العراق تقوم به دول سيادية وليس شركات. وفي هذه الحالة تطلعت الولايات المتحدّة إلى الدول العربية وفرنسا وروسيا ودول أخرى «للتبرع» بقسم من ديونها.

ثانياً، إعادة جدولة ديون العراق ما يؤجل استحقاقها إلى ما بعد العام 2010، مع شروط فوائد سهلة، ويمنح العراق فرصة نقاهة يكون قد استعاد خلالها نشاطه الاقتصادي وقدرته على الدفع.

ثالثاً، تحويل جزء من الديون إلى أسهم في استثمارات عراقية (وهذا ما طلبته الكويت مثلاً).

رابعاً، الشطب الكامل للديون على أساس أنّ دولة العراق قد زالت وظهر مكانها كيان جديد. وكان بول ولفوفتز قد طلب من روسيا وفرنسا وألمانيا، وهي دول كانت مناهضة للحرب الأميركية على العراق، شطب ديونها المستحقة على العراق.

في 23-24 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 عُقد مؤتمر دولي لإعمار العراق حضره ممثلو 25 دولة وجرت التزامات بإنجاز مشاريع إعمار كبرى تحت إشراف الأمم المتحدة وخصوصاً بعثتها في بغداد والبنك الدولي.

وفي 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 وافقت الدول الدائنة المنضوية في نادي باريس على شطب 80 بالمئة من الديون العراقية أي 33 مليار دولار من أصل 42 ملياراً. ولكن ديون العراق عشية الغزو الأميركي كانت بلغت 120 مليار دولار وزادت 5 مليارات دولار بعد عام ونصف. واستطاع العراق إعادة هيكلة 20 مليار دولار من الديون في عامي 2005 و2006 عبر إصدار سندات خزينة تستحق عام 2028 واستطاع سداد قسم من الديون بمبالغ نقدية.

وإضافة إلى الديون العراقية الخارجية ظهرت مسألة التعويضات المستحقّة للكويت وإيران ودول أخرى والتي تقدّر بـ200 مليار دولار وربما 300 مليار دولار. لقد كانت مسألة التعويضات من مهام الأمم المتحدة وليس نادي باريس، وكانت الولايات المتحدة قبل الغزو تقوم باستخدام صندوق النفط مقابل الغذاء لسداد مبالغ تعويض للكويت. وفي حزيران/ يونيو 2003، أعلنت الأمم المتحدة أنّها ستستمر في إدارة دفع التعويضات بمال من العراق وأقرت مبلغ 2.3 مليار دولار لدفعه للدول التي تقبض تعويضاً من العراق. وقالت الكويت إنّها لاتزال تستحق مبلغ 20 مليار دولار من العراق تعويضاً عن خسائر القطاع النفطي الكويتي جراء الاحتلال العراقي من آب/ أغسطس 1990 إلى آذار/ مارس 1991، وطالبت أن يُعتبر هذا المبلغ جزءاً من الاستثمارات التي سيتم إنفاقها من عائدات العراق في قطاع النفط بحيث تُصبح الكويت شريكة في عائدات الاستثمار.

وما ساعد في تخفيف كاهل المالية العامة هو بند في قرار 1483 لمجلس الأمن الدولي حول رفع العقوبات يقضي بأن لا تزيد نسبة ما يتم اقتطاعه من العائدات النفطية عن 5 بالمئة كتعويضات مستحقّة على العراق من حرب الخليج عام 1991، وذلك بدلاً من نسبة 25 بالمئة التي كانت تستقطع سابقاً تحت برنامج النفط مقابل الغذاء. كما منح القرار الحصانة لإيرادات العراق النفطية ضد دعاوى قانونية قد تُقام ضدّها وضد أي قرار بحجز هذه العائدات. وأسّس القرار 1483 لمجلس استشاري يتألف من ممثلين عن الأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي. كما أعلن نادي باريس عن إعادة جدولة الديون العراقية لأعضائه والبالغة 21 مليار دولار استجابة للقرار 1483. وهكذا توقّع عزّام عن طريق شطب نسبة كبيرة من الدين وإجراءات القرار 1483 أن تنخفض التزامات الفوائد على الدين العراقي من 2.5 مليار دولار سنة 2004 إلى مليار واحد عام 2010. وأن يبدأ العراق في خفض عجز الخزينة ابتداء من العام 2007.

ووضعت روسيا شروطاً لتساهلها في مسألة الديون العراقية المستحقة لها والبالغة 8 مليارات دولار، وهو أن تحترم واشنطن مصالحها في العراق وخصوصاً عقودها النفطيّة

الموقّعة قبل الحرب والسماح لشركات روسية بالمشاركة في مشاريع إعادة إعمار العراق وعودة شركات النفط الروسية إلى الاستثمار في الحقول العراقية. وحفظت روسيا لنفسها دوراً في لقاء نادي باريس للتداول في شؤون الديون العراقية مع جميع الأطراف على الرغم من أنّ هذا النادي اقتصر على الدول الغربية الغنيّة، ذلك أنّها عرضت التفاوض على جدولة الديون مع أي حكومة عراقية.

وفي ظل عجز الخزينة، استمر نمو الدين العام الذي قدّره الاقتصادي الاردني هنري عزام بـ116 مليار دولار ووزعها كالتالي: 71 ديون بشكل أقساط مستحقّة (كوبونات)، و45 مليار دولار فوائد متراكمة. ولكن عزّام توقّع أيضاً أن يسعى العراق إلى شطب حوالى 80 بالمئة من ديونه، ليتراجع إجمالي الدين إلى 23.2 مليار دولار، يستطيع أن سدادها خلال عشر سنوات بمعدّل 2.3 مليار دولار سنويّاً. وفي ظل أزمة المالية العامة التي ستستمر لسنوات، لا يرى عزّام أن الشعب العراقي سيشعر بتحسّن كبير في مستوى المعيشة قبل 2010، عندما يكون القطاع الخاص قد نما وأصبح مسؤولاً عن 50 بالمئة من القطاعات الاقتصادية في العراق.

ولخّص هنري عزّام مستقبل المالية العامة العراقية المرتبطة من خلال أدائه الاقتصادي في السنوات العشر المقبلة[1]، فرأى أنّ ميزانية الحكومة ستعاني من العجز لفترة طويلة وأنّ العجز سيكون في أحسن الأحوال وفي ظل استقرار أسعار النفط ما بين 3 مليارات دولار و9 مليارات سنويّاً. ذلك أنّه في غياب قيام قطاعات صناعية هامة خارج قطاع النفط وفي غياب المبادرات الخاصة، ستبقى الدولة، كما كانت خلال الأربعين سنة الماضية، المموّل الرئيسي للمشاريع الاستثمارية لسنوات عديدة، وستضطر إلى إنفاق مبالغ كبيرة مصدرها عوائد النفط. أما النفقات الحكومية في عراق ما بعد الغزو فقد اشتملت على الخدمات والاستثمارات في البنية التحتية التي كان من المتوقّع أن تبلغ 22.5 مليار دولار عام 2004 ثم ترتفع تدريجاً لتصل إلى 32.7 مليار دولار عام 2010، في حين بلغت قيمة الانفاق العام

(1) الحياة 30 أيار/ مايو 2003.

على السلع والخدمات 8.2 مليار دولار عام 2004 على أن ترتفع إلى 10.2 مليار عام 2010. وبالنسبة إلى النفقات الاستثمارية فقد توقّع عزّام أن تشكل 30 بالمئة من إجمالي الموازنة العامة، فترتفع من 6.7 مليار دولار عام 2004 إلى 9.8 مليار عام 2010 لتغطية كلفة إعادة إعمار البنية التحتية. أما من ناحية واردات الدولة، فرأى عزّام أنّ التطوّر المضطرد في إنتاج النفط حتى عام 2010، سيرفع من قيمة عائدات النفط من 14 مليار دولار عام 2004 إلى 35 ملياراً عام 2010، منها 3 مليارات تكاليف تشغيل المنشآت النفطية ومقطوعات الشركات الأجنبية، التي ستبلغ عام 2010 مبلغ 8 مليارات دولار. وتوقّع عزّام أيضاً أن تحقّق الضرائب الجمركية على حركة الاستيراد مليارات الدولارات للخزينة العراقية، فترتفع إيرادات الحكومة من 14 ملياراً عام 2004 إلى 36 ملياراً عام 2010. وكان عزّام أكثر تفاؤلاً من البنك الدولي إذ قدّر معدّل النمو الاقتصادي السنوي للعراق بـ22.5 بالمئة في الفترة الممتدة من 2004 حتى 2010.

لقد قدّمت الشركة الأميركية ماكينزي ورقة إلى مؤتمر التجارة مع العراق في عمّان في الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو 2003 جاء فيها أنّ على العراق أن يحقّق نسبة نمو سنويّة في اقتصاده تبلغ 10 إلى 13 بالمئة سنوياً لفترة عشر سنوات كي يخرج من أزمته الاقتصادية والمالية. ولتحقيق هذه النسبة سيحتاج إلى استثمارات تبلغ قيمتها مئات المليارات من الدولارات، أو على الأقل 250 مليار دولار في البنية التحتية وفي القطاعات الاقتصادية المختلفة وتطوير علاقاته الاقتصادية مع العالم. وأنّ قطاع النفط بمفرده يحتاج إلى 35 مليار دولار. وقدرت الدراسة أنّ نسبة الدين العراقي إلى الناتج المحلي تراوحت بين 250 بالمئة و450 بالمئة. وتساءلت الدراسة عن قدرة العراق على جذب الاستثمارات والقروض في ظل نسبة المخاطر الكبرى فيه على المستثمرين.

وضع العراق تحت إدارة أميركية مباشرة لم يلزم واشنطن بأن تقوم بكل شيء لإعادة بنائه وتحقيق ازدهار شعبه ورفاهيته. فقد تولت كادرات محليّة تنفيذ الأعمال العمرانية في حين تعاقدت سلطات الاحتلال مع مئات الشركات العراقية والعربية والأجنبية للقيام بالأعمال التي وظفت عراقيين محليين للقيام بمهامها بدل نفقات استيراد الاجانب.

وامتدّت هذه المرحلة عدة سنوات فكانت أكبر عملية إنفاق في الشرق الأوسط أسهمت بطريقة غير مباشرة في ولادة طبقة وسطى عراقية جديدة تختلف عن تلك التي واكبت العهد المَلَكي والعهد البعثي أوصلت عراقيين إلى مواقع قوى اجتماعية جديدة وإلى فرص عمل في مشاريع بصرف النظر عن الانتماءات العرقية والدينية. كما أنّ الإدارة الأميركية للعراق لم تعمل على خطة تشمل جزئيات إعادة الاعمار وأسئلة الاقتصاد العراقي الكبرى بل كان هدفها ربطه باقتصادها وبالرأسمال الدولي وإبعاده عن التوجّه الاشتراكي. فأهملت استمرار اعتماده على النفط وبقي اقتصاده ريعياً دون الاهتمام بتنمية قطاعي الزراعة والصناعات البديلة عن النفط في بلد لطالما تحدّث المراقبون عن طاقاته البشرية والطبيعية التي تؤهله لتنويع مصادر دخله[1].

رأى مستشار الأمم المتحدة في شؤون التخطيط الاقتصادي صبري زاير السعدي[2] أنّ على العراق تأمين شرطين رئيسين لزيادة النمو الاقتصادي ومحو البطالة وهما: زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة موارد الخزينة من ضرائب على النشاط الاقتصادي من خارج القطاع النفطي. ويضيف: «يظهر تحليلنا التاريخي للتجربة العراقية أن النفط والتنمية والديمقراطية هي العناصر الرئيسة الضرورية للاقتصاد. وتكشف التجربة أن العمل بالسياسات الاقتصادية المتجانسة أو الفاعلة بقي غائباً منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921». ويشير السعدي إلى صعود دور الدولة العراقية في أواسط الخمسينيات من القرن العشرين مع تزايد عوائد النفط وأنّ هذا لم يكن كافياً لبناء الاقتصاد العصري المتنوع. كما أنّ الفترة الممتدّة من العام 1953 وحتى 2003 فقد شهدت اقتصاداً متكلاً على الانفاق العام من عوائد النفط فلم تتغيّر هذه القاعدة. وأصبحت الدولة هي الاقتصاد، والاقتصاد هو الدولة باعتبارها رب العمل الرئيسي والمموّل لأوجه النشاط الاقتصادي والعائل الوحيد. وأشار السعدي إلى الدور الاقتصادي لحكومات البعث منذ أوائل السبعينيات في التصرف بإيرادات النفط مع ممارسة واسعة للقمع السياسي. فانتشرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

---

(1) روجر أوين في الحياة 20 نيسان/ ابريل 2003.

(2) الحياة 11 نيسان/ ابريل 2003.

وتضاءل دور القطاع الخاص وانكمشت الطبقة الوسطى. كما تعرض الاقتصاد العراقي للتعرية الكاملة منذ آب/أغسطس 1990 عندما فرض مجلس الأمن الحظر الاقتصادي وحرم العراق من عوائد النفط، المصدر الرئيسي للدخل القومي الذي تلعب فيه الدولة دور الموزع وتوقّفت حركة التجارة الخارجية التي كانت تؤمّن للعراق جميع احتياجاته تقريباً من أغذية وسلع استهلاكية ومواد صناعية، فانفجرت الأزمة الاقتصادية التي أوصلت البلاد إلى الحضيض قبل الغزو الأميركي.

واقترح السعدي منح الحريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطن وإجراءات لمعالجة المشاكل الملحة والطارئة كتوفير السلع والخدمات الضرورية واعتماد سياسات عامة تحدّ من البطالة والتضخم والفقر، حيث تلعب الحكومة دور المستثمر في البنية التحتية وفي الخدمات والمرافق الحيوية من كهرباء ومياه وصرف صحي وبناء مدارس ومستشفيات ومستوصفات ومؤسسات تعليمية عالية وإقامة نظام ضرائبي يحقق العدالة الاجتماعية ويوفر مداخيل منوّعة للخزينة العامة. ونادى السعدي بتحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال وتطبيق سريع لبرامج الخصخصة لبيع مؤسسات عامة ستكون أكثر إنتاجية في يد القطاع الخاص. وكذلك نقل ما تبقّى من مؤسسات التصنيع الحربي إلى التصنيع المدني. ودعا إلى إصلاح الادارة العامة وقيام نظام مصرفي وسوق مالية وتنفيذ برامج خصخصة وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية، واعتبر أنّ بناء العراق الجديد يقتضي اتّباع لامركزية اقتصادية إنمائية في البلاد على مستوى المحافظات تسمح بالانماء المتوازن والممارسات الديمقراطية على مثال الحكم الذاتي لإقليم كردستان العراق. ولكن على النظام الفدرالي أن يسمح للدولة المركزية أن تحافظ على الموارد الطبيعية من نفط وغاز وأراضٍ ومياه وحقوق الانتفاع من الفضاء والمياه الاقليمية وبقية المصادر وصيانة الحدود الدولية والتجارة الخارجية. وهكذا تقوم الدولة المركزية بصياغة السياسة الاقتصادية الكليّة لكل المواطنين.

لقد وضعت مؤسسات استشارات مالية أميركية خططاً ودراسات للحكومة الأميركية وللشركات والمصارف حول الاقتصاد العراقي تضمّنت كلفة وأوجه إعادة الاعمار وكيفية الدفع وإلغاء الديون العراقية والجانب القانوني للعقود مع العراق وموضوع خصخصة

القطاع النفطي في العراق. وفي إحدى هذه الدراسات دعا آريل كوهين من معهد هيرتيج اليميني في واشنطن إلى نظام اقتصادي حر في العراق يلغي التأميم وينهي سياسة التوجيه الاشتراكي وينفذ إصلاحاً هيكلياً جذرياً عبر خصخصة مؤسسات وقطاعات الاقتصاد المختلفة، من خلال عدّة خطوات:

- إنشاء قانون عصري يُقرّ حقوق الملكية ويسهّل عمليّة الخصخصة (حق الأفراد والمؤسسات الخاصة في امتلاك شركات وعقارات إلخ). وتهيئة موجودات الدولة من مرافق عامة خدماتية ونقل وأنابيب وطاقة لبرنامج خصخصة.
- رفع القيود عن الأسعار (سياسات دعم السلع مثلاً) وتحديداً في قطاعات الخدمات والطاقة، وتحقيق موازنة عامة ترافق ضرائب وتعرفات متدنيّة وتلجم التضخم المالي.
- تحرير التجارة الخارجية وتوسيعها مع دول أخرى والسعي للالتحاق بشكل فعّال بالمنظمات الاقتصادية الدولية لا سيما منظمة التجارة العالمية.
- توظيف مغتربين عراقيين يتكلمون العربية ويحملون مهارات وشهادات من دول غربية وأصحاب خبرة في الشؤون المالية والقانونية والتجارية وذلك لاشغال مناصب اقتصادية رئيسة في البلاد.

رفض هنري عزّام مثل هذه الأفكار ورأى أنّ للقطاع العام العراقي الدور الرئيسي في نهوض الاقتصاد العراقي ونموّه لفترة طويلة، مع منح دور للشركات العربية والأجنبية للاستثمار في القطاعات الاقتصادية وخصوصاً في قطاع النفط. فالعراق يحتاج إلى ترميم وإعمار المنشآت النفطية من مصافٍ وأنابيب ومحطات الطاقة والصرف الصحي والمياه وقطاعات الاتصال والادارات العامة والخدمات الاجتماعية والمدارس والمعاهد والجامعات والمستشفيات والمرافىء والمطارات والطرق. وكذلك إلى بناء جيش وطني وقوى أمن بعدما قامت أميركا بتحطيم الدولة العراقية وتفكيك القوى العسكرية والأجهزة الأمنية بحجة اسقاط نظام صدام حسين. ولا يعتقد عزام أنّ الترميم وإعادة الاعمار يكفيان إذا كان الهدف بناء اقتصاد عراقي حديث، بل هناك حاجة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير

القطاعات غير النفطية حيث يكون للدولة الدور الرئيسي فيها، مثل أسواق المال والخدمات والتأمين والتصنيع والتعليم الخاص والسياحة والخدمات والتكنولوجيا، ما يؤكد دور الدولة الأساسي في خلق البنية التحتيّة المناسبة من خدمات عامة وطرق ومواصلات واتصالات وقوانين وتشريعات لخلق بيئة استثمارية تمنح حقوقاً حديثة لأصحاب الأعمال وتضمن الملكية والحقوق التجارية. فالقطاع العام يمنح الاستقرار المالي والنقدي والسياسي والاقتصادي للبلاد، والأجواء التنموية تحتاج إلى وجود حكومة عراقية مستقرة ومُعترف بها في العراق وخارجه وليس إدارة احتلال من مدنيين وعسكريين أميركيين.

عودة قطاع النفط

كانت آثار الغزو الأميركي عام2003 خاتمة مرحلة كانت فيها البنية التحتية العراقية ومنها البنية النفطية تتعرض لتدمير طويل منذ 1991، في حين لم يواصل العراق تطوّره الاقتصادي الذي بدأه في السبعينيات وتوقّف عام 1980. أضرار القطاع النفطي من جراء الغزو كانت ضئيلة، إذ تضررت تسعة حقول من أصل 500 حقل في جنوب العراق، تمّ إخمادها بسرعة. وعاد الانتاج في صيف 2003 إلى نصف ما كان عليه أي إلى 1.8 مليون برميل يومياً في ظل توقّعات أن تُسهم الاستثمارات في رفع الانتاج إلى 3.5 مليون برميل خلال العام 2004 و8 مليارات عام 2010 وعشرة مليارات عام 2013. ولكن كما توقّع الخبراء قبل الغزو، فإنّ قوات الاحتلال لم تتمكن من تأمين قطاع النفط طوال فترة الاحتلال ما حال دون القفز السريع في الانتاج ، ذلك أنّ السيطرة على منشآت النفط لم تؤدّ إلى تحصين كل الامدادات من حقول وأنابيب ومحطات ضخ وصهاريج ومحطات التصدير. وحتى العام 2008 كان قطاع النفط في حالة فوضوية، جسّدها مسؤول في وزارة النفط كالتالي: «نحن لا نعلم كمية النفط التي نصدّرها ولا نعلم بأي سعر نبيع هذا النفط ولا نعلم أين تذهب أموال النفط».

لقد تعرضت منشآت النفط في كركوك للتدمير والسلب والتخريب حيث بلغت قيمة الأضرار بضعة مليارات. ولدى تفحّص المنشآت أكد موظفوها أنّ التخريب والسلب كان منظماً ولا يمكن تشغيل المنشآت من دون قطع غيار ومعدات ضرورية، فلم يعد حقل

كركوك إلى إنتاجيته قبل أواسط 2004، وهو يضم نحو 450 بئراً، وأدارته شركة نفط الشمال العراقية التي تقوم بتكرير نفط كركوك وتنقيته وتصديره وكذلك أشرفت الشركة على جميع حقول النفط الشمالية التي يصدّر معظمها عبر تركيا. وكانت منشآت كركوك تضخّ يومياً مليون برميل قبل الغزو منها كميات سريّة بيعت في السوق السوداء خارج برنامج النفط مقابل الغذاء.

سارعت القوات الأميركية في السيطرة على آبار النفط ومنشآته منذ الأيام الأولى للغزو فقامت متعمدة بإبعاد الخطر عن منشآت النفط وإنقاذها من التخريب عبر جعلها الهدف الأول للهجوم البري. كما قامت القوات البريطانية بالسيطرة على الآبار المجاورة للبصرة والتي تديرها «شركة نفط الجنوب» التابعة للقطاع العام العراقي. واستمرت الشركتان في دفع أجور العمال تحت الاحتلال فحافظت على الولاءات وعلى صعوبة قيام الاحتلال بتشغيل قطاع النفط من دون موافقة عراقية. ومن علائم تركيز أميركا على النفط هو مسارعة شركة كويتية إلى إطفاء حرائق حقل الرميلة المحاذي لحدود الكويت، وإطفاء حرائق في آبار أخرى مع شركة أميركية هي «بوتس أند لوتس»، في حين تعرضت منشآت حكومية وثقافية للنهب والحرق والتدمير فلم تتحرك القوات الأميركية.

وشكلت عودة قطاع النفط وتأهيله وتطويره هاجساً للولايات المتحدة بعد احتلالها للعراق، فباشرت سلطتها على هذا القطاع الهام حتى قبل أن يكتمل الاحتلال في نيسان/ ابريل 2003 بوقف شحنه إلى سورية[1]. وفعلاً عاد النفط العراقي بسرعة إلى السوق في أواخر حزيران/ يونيو 2003 بعد غياب ثلاثة شهور بمعدّل نصف مليون برميل يومياً بمساعدة أربع شركات أجنبية هي: توتال الفرنسية وسيبسا وريبسول الاسبانيتان وآني الايطالية وتوبراس التركية وشيفرون تكساكو الأميركية. كما عاد الانتاج إلى وتيرته السابقة (2.4 مليون برميل يومياً) في آخر عام 2003.

---

(1) في تلك الاثناء كانت الأسعار قد بلغت 28.50 دولاراً للبرميل وكان الضخ عبر الأراضي السورية يؤمّن للاقتصاد السوري عائدات هامة بالعملة الصعبة بلغت 3.5 مليار دولار سنوياً. وهذا مبلغ ضخم لاقتصاد سورية.

ومنذ سيطرتها على العراق واجهت واشنطن تحدّيات مباشرة حول شحن النفط والتعامل مع السوق الذي تلعب فيه أوبك دوراً رئيساً. ففي الشهرين اللذين تليا الاحتلال، كثُر الكلام عن سعي الولايات المتحدة لإغراق الأسواق بكميات ضخمة من النفط العراقي للتأثير بالأسعار وضرب الأوبك ولكن الواقع كان عكس ذلك. إذ إنّ الدول المصدّرة للنفط رأت ضرورة المحافظة على أوبك وضبط الانتاج وتخوفت من تدفق هائل للنفط العراقي إلى الأسواق بما يؤدي إلى تدهور الأسعار وأذيّة الدول النفطية ومنها الولايات المتحدة، كما أنّه يؤدي إلى انحسار عائدات النفط العراقي الضرورية للإعمار وتمويله، وهو ما تريده الشركات الأميركية والغربية. هذه المراجعات دفعت المشرفين على قطاع النفط العراقي إلى التروّي في قرارات الانتاج ودراسة تحمّل السوق. ففرضت المعادلة الدولية نفسها وكانت أقوى من رغبات السياسة الأميركية في أن تصبح سيّدة العالم. أما أضلاع هذه المعادلة فهم: أوبك والعراق والدول الصناعية الكبرى والصين وروسيا وشركات النفط لتصبح واشنطن ملحقاً بهذه المعادلة وليس سيّدها.

إنّ تولّي الولايات المتحدة إدارة وإعادة بناء العراق وتأهيله جلب خيرات لا حدود لها للشركات الأميركية التي فازت بالصفقات، بحيث جعلت نفقات إعادة إعمار العراق دخلاً قومياً للولايات المتحدة التي اعتمدت على عائدات النفط العراقي كمصدر رئيسي لتمويل إعمار العراق وحاجياته الأمنية. وتم احتساب الدخل النفطي كما يلي: 2.5 مليون برميل يومياً يعني 900 مليون برميل تقريباً في السنة، وبسعر 25 دولاراً للبرميل الواحد، أي 23 مليار دولار تقريباً، يحصل منها العراق على نسبة مهمة. فإذا كانت مصلحة الولايات المتحدة وشركاتها هي في تحقيق أكبر عائد ممكن من النفط العراقي، فذلك كان ممكناً فقط عبر المحافظة على استقرار أسعار النفط، لأنّ هبوط سعر البرميل إلى 22 دولاراً أو 18 دولاراً كما طرحت بعض السيناريوهات يؤدي إلى تقلّص العائدات العراقية ويلحق الضرر بالاقتصاد الأميركي والشركات الأميركية التي كانت تستعد للصفقات العراقية. كما أنّ انخفاض السعر يؤثر على الولايات المتحدة وهي مركز شركات النفط الكبرى ومنتج رئيسي للبترول وخصوصاً في تكساس وأوكلاهوما وكاليفورنيا. فلم يكن منطقياً أن تتبع واشنطن سياسة تضر بالشركات

والولايات النفطية أو أن تقبل بضرب الأسعار التي تعمل منظمة أوبك على استقرارها. وبما أنّ أوبك كانت الماكينة الرئيسية التي تلعب دور الاستقرار فستكون أميركا العاقلة مسانداً وليس مخرباً لأوبك، ما قلب الموقف من تخريب أوبك إلى إنعاشها وتجديد دور عراقي رئيسي في المنظمة تقف وراءه أميركا. قد يقول الخطاب الأميركي الموجّه إلى العالم إنّ أميركا الاقتصادية تشجع اقتصاد السوق والتجار الحرة وضد الكارتل، وبالتحديد كارتل أوبك، ولكن المنطق فرض على أميركا أن تساند أوبك عبر العراق، وحتى قبل الغزو وأثناء عقد من العقوبات كانت أميركا هي الزبون الرئيسي لنفط العراق.

كان المضحك المبكي في قطاع النفط عام 2003 أنّه عاد إلى النقطة التي انطلق منها عام 1989 مع ظروف مماثلة لتلك التي أدّت إلى غزو الكويت. ففي الفترة الممتدّة من العام 1972 (التأميم) وحتى نهاية الحرب العراقية الايرانية عام 1988، ترك موضوع الانتاج والتسعير أثره على سياسات العراق. وحتى في لقائه المشؤوم مع ابريل غالاسبي أكد صدام أنّ موضوع إعادة سعر برميل النفط إلى 25 دولاراً هو أمر في غاية الأهمية للعراق: «هذا ليس سعراً مرتفعاً»، قال صدام لتأكيد أنّ ما يطلبه ليس مستحيلاً. وفي أواسط 2003، أصبح رقم 25 دولاراً للبرميل هو أيضاً طلباً أميركياً للوصول إلى عوائد معقولة. فكان من مصلحة الولايات المتحدة عودة العراق بقوة إلى أوبك للحصول على حصة كبيرة ومربحة لا تقل عن 3 ملايين برميل يومياً والمحافظة على سقف الانتاج الجماعي لأوبك حتى تبقى الأسعار في مستويات جيّدة لا تقل عن معدّل 25 دولاراً للبرميل. لقد وتوقّع هنري عزام أنّ قطاع النفط العراقي سيحتاج إلى سنوات عديدة ليصل إلى مستويات إنتاجية تتعدّى 3 ملايين برميل في اليوم[1]. وسيحتاج إلى شركات نفط أجنبية لمساعدته في الوصول إلى هذا المستوى. وبفضل الجهود المشتركة سيرتفع الانتاج العراقي من 1.6 مليون برميل يومياً عام 2003 إلى 2.6 مليون عام 2004 و6 مليون عام 2010. فاذا كان الاستهلاك المحلي يستوعب نصف مليون برميل يومياً فإن الكميّة المصدّرة منه عام 2004 ستكون في حدود مليوني برميل يومياً.

---

(1) الحياة 30 أيار/ مايو 2003.

وتوقّع عزّام أن يرتفع الاستهلاك المحلي إلى 800 ألف برميل عام 2010، فتكون الكميّة المصدرة 5.2 مليون برميل يومياً.

وبرزت في العراق اتجاهات لتخفيف قيود التأميم حول الدور الأجنبي في النفط، فدعت جهات عراقية إلى توسيع أعمال الشركات النفطية الأجنبية في البلاد ومشاركتها في الانتاج وهذا المنحى لم يعد معمولاً به منذ السبعينيات حتى في الدول التي تسير في الفلك الأميركي. ومن ناحية أخرى دعا رجال مال عراقيون إلى عدم الالتزام بسقف إنتاج الأوبك وهو ما يضعف المنظمة. كما أنّ دائرة «مستقبل العراق» في وزارة الخارجية الأميركية اقترحت خصخصة قطاع النفط العراقي بدءاً بمحطات بيع المحروقات بالمفرق كوسيلة سريعة لكسب المال وصولاً إلى خصخصة شركات التنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع والتسويق. وحتى لو سيطر رجال أعمال عراقيون على حصص مهمة بعد خصخصة القطاع فلا شيء كان يمنعهم من تحويل أرباحهم إلى حسابات خاصة خارج البلاد كما كان الحال في روسيا بعد خصخصة نفطها في التسعينيات.

دعوات خصخصة النفط العراقي كانت تصبّ في باب النهب الاستعماري لثروة الشعب العراقي الذي كان سائداً في زمن الاستعمار البريطاني. ذلك لأنّ خصخصة أي صناعة في بلد ما تشترط وجود اقتصاد قائم وفاعل في بيئة عادية وسوق للأوراق المالية وقطاعات زراعية وصناعية وخدماتية فاعلة ينشط من خلالها القطاع الخاص وقوانين تجارية وحماية للملكية الخاصة المادية والفكرية. وفي حال العراق يحتاج الأمر إلى سنوات حتى تنمو هذه المؤسسات والقطاعات فيستطيع العراقيون أنفسهم التنافس لشراء منشآتهم النفطية. ولذلك فدعوات الخصخصة هي كمن يستغل وفاة مليونير فيأتي إلى ابنته الوحيدة القاصرة التي لا تفقه بالتجارة والمال ويفرض عليها بيع كل ما ورثته بتراب الفلوس، خصوصاً وأنّ هناك آلاف الأشخاص داخل العراق وخارجه ممن أتقنوا السمسرة والنهب والهدر وعاشوا على المصالح الشخصية.

أوكلت الولايات المتحدة في آذار/ مارس 2003 وحتى قبل سقوط بغداد إلى 100

مهندس من شركة بكتل و250 مهندساً من شركة «كيلوغ براون أند روت» دراسة امكانيات القطاع النفطي العراقي بغية الاستثمار فيه. فخرج هؤلاء بتقرير في حزيران/ يونيو 2003 صدم المسؤولين المتفائلين حيث تبيّن أنّ العراق سيعجز عن استعادة مستوياته السابقة للانتاج (وهي 3.2 مليون برميل عام 1990) قبل العام 2008 وباستثمارات سنوية قد تبلغ 5 مليارات دولار لمدّة عامين وبذلك يصبح هذا القطاع حكراً على كونسرتيوم شركات أميركية تحل محل الشركات العراقية الثلاث: شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب وشركة نفط الوسط). والشركات الأميركية هي «بكتل» و«بارسونز» و«فوستر ويلر» و«كيلوغ» و«فلور». وتمّ توزيع الاستثمار بمعدّل مليارين لكل من الشمال والجنوب حيث الحقول العراقية العملاقة الواعدة بانتاج وفير ومليار دولار للقطاع الأوسط. وتولت بكتل تأهيل مرافق المياه والكهرباء والاتصالات والطرق في حين أشرفت «كيلوغ» على تأهيل قطاع النفط وعُهد إلى مئات الشركات بتنفيذ عقود سنوية يتم تأهيلها بنسبة 90 بالمئة من اليد العاملة العراقية. واعترف مستثمرون عرب وأجانب بصعوبة الحصول على عقود عراقية بسبب الهيمنة الأميركية «لأنّ الكعكة المتوافرة هي 6 مليارات دولار تديرها وكالة التنمية الأميركية وتوزّع على عقود سنوياً، وبعد ذلك تبدأ العقود التي سينفذها العراق بنفسه ومن أمواله»[1].

غرقت الادارة الأميركية بتوقعات طموحة بأنّ العراق سيستأنف انتاجه في حزيران/ يونيو 2003 ويبلغ مستوى 2.5 مليون برميل في مطلع 2004. ولكن فريق الهندسة كشف سطحية التوقعات حيث تبيّن من المعاينة الميدانية أنّ الحقول العراقية تعاني من مشاكل جيولوجية جراء عمليات السحب غير المتوازنة ما أدى إلى اختلاط المياه الجوفية بالنفط. ولذلك فإنّ الانتاج لا يمكن أن يتم في الآبار الموجودة بل يحتاج إلى حفر نقاط جديدة ونصب منشآت آبار جديدة. كما كان هناك حاجة إلى تركيب مضخات عملاقة لاخراج المياه من الحقول ما احتاج إلى أموال كبيرة. لقد صُدمت فرق الهندسة الأميركية من تدهور المنشآت النفطية العراقية ليس بفعل الحرب فقط بل أيضاً لقدمها وسوء تجهيزها. فقد كان المهندسون العراقيون المشرفون على المنشآت يضطرون لدى مواجهتم عطلاً في

(1) الحياة 4 حزيران/ يونيو 2003.

التجهيزات أو نقصاً في قطع الغيار إلى انتزاع تجهيزات من آبار أخرى لاستعمالها. وإضافة إلى هذا الوضع الشاذ كانت المنشآت العراقية القديمة تساهم في تلوث كبير في البيئة والى درجات لم تعد مقبولة في أي بلد في العالم. ولذلك اقتنع فريق الهندسة الأميركية أنّ ما يحتاجه العراق ليس ترميم واعادة بناء، بل تهديم معظم ما هو موجود وتغيير كل البنية التحتية النفطية التي لم تنل أي صيانة أو تطوّر منذ ثلاثة عقود.

لقد زاد في عرقلة إعادة تشغيل قطاع النفط العراقي العقود التي وقّعتها الحكومات العراقية في النظام السابق مع دول غير الولايات المتحدة وهي عقود مُلزمة وفقاً للقانون الدولي لأي حكومة عراقية على أساس أنّ على أي بلد أن يحفظ التزاماته الدولية بعد تغيير حكومته. وحاول الأميركيون تجاوز هذه المشكلة بمنح عقود ثانوية لشركات من جنسيات مختلفة ما أضفى شعوراً أنّ العراق ملتزم بعقوده. ولكن ذلك لم يكن حلاً لأنّ العراقيل التقنيّة والقانونية والإدارية استمرت لسنوات قبل أن تضع الشركات الأميركية يدها على القطاع وتستثمر المليارات وتصل إلى مستوى إنتاج 3.2 مليون برميل يوميّاً عام 2008.

وحتى قبل احتلال العراق سعت أطراف معارضة عراقية عدّة، بعض منها عمل في شركات النفط الأميركية، إلى إقناع واشنطن بدعم وصولها إلى السلطة في العراق معلنة استعدادها لإلغاء عقود روسيا والصين وفرنسا ودول أخرى ومنح هذه العقود لشركات أميركية بعد زوال نظام البعث. وكان أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني العراقي قد وعد أنّه سيكافىء الولايات المتحدة لقضائها على «نظام صدام حسين» بعقود نفطية، وأنّه سيسعى إلى سياسة نفطية جديدة تقضي بزيادة الانتاج وإعادة النظر في العقود النفطية وإعطاء الدور الأكبر للشركات الأميركية، وهي سياسة اقترحها آريل كوهين من مؤسسة هريتيج فاونديشن المتطرفة[1]، تضمّنت خطوات منها تخصيص النفط العراقي وإلغاء العقود مع الشركات الفرنسية والصينية والروسية وتقسيم نفط العراق إلى ثلاث شركات كما كان في العهد المَلَكي (أي شركة البصرة وشركة الموصل وشركة النفط العراقي).

---

(1) آريل كوهين، مستقبل عراق ما بعد صدام: خطة التدخل الأميركي، واشنطن دي سي 2002.

كما أنّ شركات النفط الأميركية أجرت لقاءات في واشنطن في تشرين الأول/ اكتوبر 2002 مع معارضين عراقيين لبحث مستقبل قطاع النفط العراقي. وعقدت وزارة الخارجية الأميركية سلسلة لقاءات أحدها مؤتمر هام في مبنى وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن في كانون الثاني/ يناير 2003 بحضور 15 معارضاً عراقيّاً وخبراء في النفط العراقي ومستشاري ومدراء شركات بترولية لبحث مستقبل الاقتصاد والنفط في العراق. وفي مؤتمر لرجال الأعمال في سان فرنسيسكو في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1998، صرّح كنيث درّ رئيس شيفرون تكساكو قائلاً: «العراق يمتلك احتياطات هائلة وأحبُّ أن تصل إليها شيفرون».

فرض مجلس الأمن حظراً على تصدير النفط العراقي مباشرة بعد غزو العراق للكويت عام 1990. واستمر الحظر حتى العام 1996 عندما قبلت حكومة العراق ببرنامج النفط مقابل الغذاء فبدأ التصدير الرسمي للنفط بموجب البرنامج الذي خضع للتجديد مرتين في السنة. وشمل الحظر منع الشركات الأجنبية من الاستثمار في قطاع النفط العراقي، ولكن الشركات الأجنبية التفّت على الحظر ووقّعت عقوداً مسبقة تفترض بدء العمل بموجبها فقط عند زوال الحظر الدولي. وبلغ عدد الشركات التي وقّعت عقوداً نفطية مع العراق ثلاثين شركة.

ومن أهم هذه العقود كانت تلك الموقّعة مع شركات روسية وصينية وفرنسية وهي دول ناهضت السياسة الأميركية تجاه العراق (الشركات هي: Luk Oil, China National Petroleum Corporation, and Total Fina Elf). إذ كان العراق يسعى إلى تطوير حقول جديدة لرفع طاقته الانتاجية بعد حربه مع إيران، فدعا شركتي «إلف اكيتان» و«توتال» الفرنسيتين إلى تطوير حقلي مجنون وبن عمر اللذين قُدّرت طاقتهما الانتاجية بمليون برميل يوميّاً (العقد كان بقيمة سبعة مليارات دولار). كما وقّع العراق عقود تطوير وانتاج مع كونسرتيوم روسي تقوده شركة «Luk Oil» لتوسيع حقل القرنة الغربية أكبر حقول العراق عام 1997 بقيمة 3.7 مليار دولار وشركة «تتنفت» الروسية وشركة «سي أن بي سي» الصينية لتطوير حقل الأحدب وشمال حقل الرميلة أيضاً عام 1997، وشركة «آني» الايطالية و«ريبسول» الاسبانية . ولم تذهب الشركات في أعمالها بعيداً بسبب الحصار الأميركي بل

اكتفت في المرحلة الأولى بجمع المعلومات وتصميم المشاريع التنفيذية. وقُدّرت قيمة العقود كافة بـ83 مليار دولار.

شملت العقود ست شركات مع روسيا لتطوير حقول ضخمة في العراق وشركتين هنديتين واثنتين بريطانيتين واثنتين كنديتين وشركة فرنسية وشركات من الصين واسبانيا وإيطاليا وكوريا الجنوبية وأوستراليا واليابان والجزائر وسورية وتونس وتركيا وفيتنام وباكستان وماليزيا وأندونيسيا. لكن ومع أنّ العقود مع فرنسا كانت مع شركة واحدة هي «توتال فينا إلف» إلا أن قيمة هذه العقود بلغت مليارات الدولارات، في حين كانت الحصة الكبرى من العقود لروسيا. ولذلك شعر البلدان بارتباط مصالحهما مباشرة بما سيسفر عنه الغزو الأميركي للعراق، وقامت الاتفاقات على أساس المشاركة في الانتاج لفترة عشرين سنة لتطوير بعض الحقول الكبرى التي اكتُشفت في السبعينيات وبقيت من دون تطوير بسبب الأزمات والحروب التي انفجرت منذ 1980. واختلفت هذه الاتفاقات عن شركة النفط العراقي للعام 1927، أنّها لم تمنح حصصاً للشركات الأجنبية، بل كميات نفط بأسعار مخفضة لتغطي قيمة استثماراتها، إضافة إلى نسبة من الأرباح.

دفعت سياسة روسيا المرتهنة لسياسة واشنطن آنذاك العراق في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2002 إلى إلغاء عقد لوك أويل. فقد عمدت موسكو إلى تمويل معارضين عراقيين بطلب من واشنطن وكانت تساير سياسة بوش العدائية تجاه العراق وذلك منذ حرب الكويت عام 1991. فقد كانت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في سنوات ضعف وتراجع فعلمت في 2002 أنّ أميركا قد أكملت الاستعدادات لغزو العراق وأملت أن تحترم واشنطن عقودها هناك. وكان ملف العراق ضمن محادثات أميركية ـ روسية مكثفة عام 2002 حول مستقبل النفط العراقي وحصة روسيا وتقارب وجهات النظر بين فلاديمير بوتين وجورج بوش. ويبدا أنّ روسيا جنت حصاد انقلابها على العراق ووقوفها إلى جانب واشنطن، إذ في 4 حزيران/ يونيو 2003، أعلن رئيس شركة لوك أويل أنّه لا يوجد عراقيل أمام البدء بتنفيذ مشروع حقل «القرنة الغربية»، واعتبر أنّ العقود موقّعة حسب الأصول الدولية وأنّ القرار 1403 فتح الباب للبدء بتنفيذ العقد. ولم يتوّقف الخوف الروسي على إلغاء العقود فقط بل من احتمال زيادة

الانتاج التي تؤثر في أسعار السوق وانخفاض الدخل الروسي من مبيعات نفط روسيا. لقد أخذت روسيا مسألة سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي بمنتهى الجديّة إذ إنّ تراجع الأسعار إلى 20 دولاراً للبرميل قد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد الروسي إلى النصف في فترة احتاجت فيها روسيا للعملات الصعبة لبناء اقتصادها.

لكن على الرغم من أنّ القانون الدولي منع إلغاء العقود إلا أنّ الولايات المتحدة ومعها بريطانيا بحثا عن ثغرات في القانون الدولي والقانون العراقي وقرارات الأمم المتحدة حول العراق منذ غزو الكويت لخلق موجبات إلغاء العقود. ولكن قانون التجارة الدولي دعا أيضاً إلى التعويض الكامل للشركات إذا رغب الفريق الأول إلغاء العقود[1]. والأقرب إلى الواقع كان أن الولايات المتحدة لم تتسرع في تنفيذ تهديداتها ضد مصالح الدول الأخرى فنظرت بروّية إلى العقود الروسية والفرنسية وسهّلت بعضها بمقدار ما تفهم روسيا والصين وفرنسا سياسة واشنطن وتقبل وجودها العسكري في العراق.

حتى الغزو كان موقف فرنسا أفضل نسبياً من الموقف الروسي. فقد نبع الموقف الفرنسي ليس من مقاومة الصعود الأميركي لسيادة العالم فقط بل للمحافظة على مصالح شركاتها في العراق وخصوصاً عقود شركة توتال إلف. ولكن بعد سقوط بغداد عادت المياه إلى مجاريها بسرعة بين فرنسا وأميركا في أواسط عام 2003 وتغلبت العلاقات التجارية والعملانية بين الشركات العالمية على الخلافات السياسية بين العاصمتين. فشركات النفط الأميركية والفرنسية والبريطانية تعاونت دوماً ومنذ مطلع القرن العشرين، إلى حدّ أنّ الباحث البريطاني أنتوني سمسون أطلق اسم «الشقيقات السبع» في كتابه عن تاريخ شركات النفط الغربية. واستمر التعاون وتقاسم الحصص ونشاطات الاستكشاف والانتاج كنقاط تلاق بين هذه الشركات حتى في أسوأ أيام الخلافات السياسية بين الدول. وبعكس المواقف تجاه الاستثمارات الروسية والصينية، فلم يكن وارداً لدى الأميركيين إبعاد شركة توتال عن العراق بعد احتلاله. وعلى الرغم من فترة الحظر، حافظت توتال على وجودها في العراق

(1) الحياة 20 نيسان/ ابريل 2003.

ووسّعت عقودها لتشمل استغلال حقول جديدة ومنها «حقل مجنون» الذي قدّرت مخزونه بأنّه كاف لتلبية ما تحتاجه فرنسا لمدة ثلاثين سنة.

التبدّل الجوهري في المواقف الروسية والفرنسية من الغزو الأميركي للعراق كان سببه اتفاقات وراء الكواليس حول حصص الدول الكبرى من العقود في العراق خصوصاً وأنّ معارضة روسيا وفرنسا وألمانيا والصين كانت شديدة للغاية ووضعت العالم على شفير انقسام رهيب. وبعد سقوط بغداد وطلب بوش رفع العقوبات الدولية، تردّدت روسيا في البداية بحجة أنّ على لجنة التفتيش أن تصدر تقريراً يؤكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل قبل رفع العقوبات. وفي أيار/ مايو وافق مجلس الأمن على قرار رفع العقوبات وأضفى شرعية دوليّة على الاحتلال الأميركي للعراق، مباركاً الاحتلال الأميركي وهو ما حاول العالم شهوراً لمنعه. هذا التغيير كان له ثمن، والثمن كان اتفاقات جيّدة لكل الأطراف تقريباً حول مصالحها الاقتصادية. أما بالنسبة لفرنسا وألمانيا فقد نالتا حصة في عقود إعادة الاعمار إضافة إلى عقود في الثروة النفطية.

العراق الجريح احتاج إلى كل دولار لإعادة بنائه فلم يكن لمصلحته هدر أمواله على المستمرين الأجانب من دون حساب. كما أنّ شركات أجنبية عديدة ومنها أميركية عملت بروح المنافسة لنيل عقود عراقية. ومن نتائج منع تحقيق رغبة إدارة بوش منح كل المشاريع في العراق لشركات أميركية، أنّ هذه المشاريع خضعت لمناقصات ولم تُمنح عشوائيّاً لأصدقاء البيت الأبيض. ولكن الحقيقة أنّ معظم الأموال والعقود ذهبت إلى شركات أميركية، وأكبر العقود ذهبت إلى شركات قريبة من بوش وأعوانه ومريديه.

في بدء مرحلة الاحتلال وأمام عدم توافر السيولة قررت الادارة الاميركية منح قرض للعراق الذي تحتله لاعادة إعمار المنشآت النفطية قيمته خمس مليارات دولار، بمعدّل مليارين لشمال العراق وملیارین لجنوبه ومليار للوسط، على أن تستفيد سبع شركات أميركية من هذه القروض لتوظيف 100 ألف مهندس أميركي في حين ضم سلاح المهندسين الأميركي في العراق 35 ألف مهندس مدني عملوا في مشاريع مدنية، على الرغم من أنّ

الكادرات العراقية والشركات الوطنية العراقية كانت تستطيع بنصف المبالغ الوصول إلى النتيجة ذاتها، ما يعني نهباً صرفاً لمصلحة أميركا كانت قيمته 2.5 مليار دولار من مجموع القرض عام 2003. ومن ناحية أخرى، فقد كانت الحكومات التي حكمت العراق تحت الاحتلال تقوم بممارسات أكثر فساداً من نظام البعث فمنحت عقوداً عشوائية من دون ميزان، وقبلت بعمالة أجنبية خبيرة بلا حدود في ظل البطالة في صفوف آلاف العلماء والمهندسين والخبراء العراقيين.

كما أنّ الشركات النفطية في الدول العربية أثبتت جدارتها وتفوّقها منذ الخمسينيات من القرن العشرين ولم تستعمل كفاية كالشركات الغربية التي هيمنت على صفقات القطاع النفطي العراقي[1]. والمشكلة في العراق لم تكن أبداً نقصاً في الكادرات العلمية وفرق التشغيل بل في نظام العقوبات. وبقيت مشاريع تطوير حقول جديدة من دون تنفيذ بانتظار حكومة وطنيّة ووضع مستقر في البلاد. فحتى العام 2003، لا يوجد سوى 15 حقلاً مستثمراً في العراق من أصل 37 حقلاً جرى اكتشافها ولا تشكل أكثر من 20 بالمئة من الامكانات المحتملة. أما المواقع غير المستثمرة فتبلغ 11 حقلاً في الجنوب قدرتها المحتملة 3 ملايين برميل في اليوم و11 حقلاً في الشمال قدرتها نصف مليون برميل في اليوم وثلاثة حقول في الوسط قدرتها 300 ألف برميل في اليوم. كما أنّ هناك حقولاً أخرى تم تطويرها جزئياً قدرتها مليون برميل في اليوم. وهذه الحقول الجديدة يمكن أن تضيف 5 ملايين برميل يومياً ليصل الانتاج خلال عشر سنوات إلى 8 ملايين برميل في اليوم. ولكن هذه النسبة تحتاج إلى استثمارات ضخمة وإلى مرافىء إضافية تسمح بإخراج هذه الكميّات الضخمة في وقت قصير في حين كان العراق يصدّر نفطه عبر مرفأ البكر على الخليج العربي وميناء جيهان التركي عبر كركوك وعبر السعودية وسوريا. ولذلك فسيكون المستوى الأكثر واقعية هو رفع الانتاج إلى 5 ملايين بحلول العام 2010. ولذلك أيضاً، فإنّ منظمة أوبك التي تعلم عن عوائق الانتاج العراقي لم تأبه بالتهويل حول انتاجه الضخم.

(1) الحياة 18 كانون الأول/ ديسمبر 2002.

القطاع الزراعي والأمن الغذائي

سبّبت العقوبات من 1990 إلى 2003 تدهوراً في الأراضي الزراعية في العراق الذي حُرم من الأسمدة والمعدّات ومحطات التكرير وقطع الغيار، فأدّى هذا الوضع إلى كارثة زراعية وبيئية باعتراف المنظمات الدوليّة وإلى خسارة دائمة لبعض الأراضي التي إما فُسدت تماماً أو ابتلعتها الصحراء.

خلال الأشهر التي تلت احتلال العرق التزم عدد من الدول بمساعدات إنسانية فورية (اليابان 100 مليون دولار، كندا 65 مليون دولار، إلخ). كما وجّهت منظمة الأغذية الدولية نداءً في نيسان/ ابريل 2003 لتقديم مساعدات فوريّة بقيمة 100 مليون دولار لدعم موسم الزراعة العراقي من الكساد وحماية الحصاد وزيادة الانتاج الغذائي ومنع تفشّي الأمراض الحيوانية. ذلك أنّ الغزو والحصار عطلا الحصاد وعمليّات الزراعة في الأرياف ما هدّد بخلق أجواء سلبية طويلة الأمد على قدرة البلد في إنتاج الغذاء إذا لم يتدارك الأمر منذ البداية[1]. وقدّرت منظمة الأغذية أنّ ثلثي الشعب العراقي البالغ عدده 24.5 مليون نسمة آنذاك اعتمد بشكل أساسي في غذائه ودوائه على برنامج الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء» والذي توّقف العمل به في حزيران 2003. ولقد عمدت منظمة الأغذية والزراعة الدولية إلى نشر التقارير عن مستوى الغذاء في 150 دولة تقريباً، فظهر أنّ الوضع الغذائي تدهور في العراق أكثر من أي دولة في العالم، حيث انخفض عدد السعرات الحرارية اليومية بنسبة الثلث وانخفض استهلاك البروتين الضروري لنمو جسم الأطفال من 68 غراماً في اليوم عام 1988 إلى 43 غراماً عام 1995.

تبلغ مساحة العراق 43.5 مليون هكتار، و28 بالمئة من تلك المساحة صالحة للزراعة (12 مليون هكتار)، منها 9 بالمئة في المحافظات الثلاث التي سيطرت عليها الأحزاب الكردية في الشمال والباقي (72 بالمئة) يعتبر في معظمه بوادي وصحارى. أما الأرض الصالحة للزراعة فثلثها أراضي بعلية (ترويها الأمطار) والباقي تتم سقايته بأنظمة ري وضخّ

(1) الحياة 24 نيسان/ ابريل 2003.

المياه ونقلها. وتتضح حقيقة القطاع الزراعي العراقي أكثر لدى معرفة أنّ النسبة المزروعة فعلياً هي 8.5 مليون هكتار، منها 2.75 مليون هكتار في المحافظات الثلاث في الشمال و5.75 مليون هكتار في باقي العراق. وهذا يعني أنّ محافظات الشمال الثلاث والتي لا تزيد مساحتها عن 8.8٪ من مساحة العراق، تتمتع بـ31.5 ٪ من الأراضي المزروعة فعلاً. في حين أنّ باقي العراق (15 محافظة) الذي يمثّل 91.2 بالمئة من المساحة ، لا يتمتع بأكثر من 67.8 بالمئة من الأراضي المزروعة في البلاد، في حين لم يكن عدد سكان المحافظات الثلاث في الشمال يزيد عن 3.5 مليون نسمة أي 15 بالمئة من السكان.

سوء التوزيع الجغرافي والديمغرافي لم يتوقّف هنا. ذلك أنّ منظمة الزراعة والأغذية الدولية قدّرت أنّ 74 بالمئة من الأراضي المزروعة في وسط وجنوب العراق شكت من الملوحة، إذ منذ العام 1980، أخذ العراق يخسر سنوياً آلاف الهكتارات من الأراضي المزروعة بلغت نسبة الأملاح فيها درجة عالية ومنعت أي نشاط زراعي. ومع أنّ العراق هو من الدول المعروفة بأراضيها الخصبة عبر التاريخ وتسميتها «أرض السواد» نسبة لخصوبتها، وعلى الرغم من وعي الحكومات الاستقلالية لهذه الناحية وسعيها لبناء قطاع زراعي قوي يمنح البلاد الأمن الغذائي ويخفف من اتكالها على الاستيراد، إلا أنّ هذا القطاع كان يتراجع منذ اكتشاف البترول بكميّات تجارية في أوائل القرن العشرين، ومنذ فشل الحكومات الثورية في إصلاحاتها الزراعية وسياساتها التنموية السطحية. فالعراق ليس أنه فشل في تحقيق نتاج زراعي يسمح له بالاكتفاء الذاتي فقط، بل إنّ اتكاله على المواد الغذائية المستوردة كان يزداد كل عام حتى بلغ مستويات مرتفعة منذ السبعينيات عندما توافرت قدرات مالية هائلة للاستيراد، فتدهور إنتاج الحبوب المحلي وأنَفَ الناس عن استعمال الطحين المستخرج من القمح المحلي بحجة تدنّي نوعيته. وزاد الوضع سوءاً في أعوام الحصار في التسعينيات حيث فقد القطاع المعدات الزراعية. وما كان متوافراً احتاج إلى إصلاح وقطع غيار. وفُقد البذار والكيماويات المستعملة في الزراعة والسماد والمبيدات والمخصبات. وبغياب كل هذه المواد والآليات انحدر الانتاج الزراعي إلى حدّ كبير. وكان من أعباء القطاع الزراعي وفق منظمة الأغذية الدولية النقص الفادح في البذار والأسمدة والمبيدات والمعدات التقنية

والوقود وقطع الغيار وأدوات أخرى ضرورية في الزراعة وجني المحاصيل وضمانها ونقلها وتسويقها. وكذلك ضمان إمدادات مياه الري والشرب إلى المناطق الريفية وتأمين الأنابيب والمضخات والحفارات والخبرات الفنية لإرساء إمدادات المياه الطارئة وإصلاح شبكات الري المتضررة وتنسيق جهود الاغاثة مع المؤسسات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية.

وبسبب الأعمال العسكرية في نيسان/ ابريل 2003، هبط محصولا القمح والشعير إلى مليون و500 ألف طن. ولم يتحسّن الانتاج خصوصاً في المحافظات الشمالية التي تعتبر سلة غذائية للعراق ولكنها كانت بحالة مزرية حتى قبل الغزو. كما أنّ استمرار حالة عدم الاستقرار وأعمال العنف في البلاد هدّدت أيضاً مواسم الخضار الربيعية وهي مشهورة في بلدان الهلال الخصيب ويعوّل الناس عليها كثيراً لأنّ موسم الربيع يؤدي إلى هبوط في الأسعار وإغراق الأسواق المحليّة بكميّات تسمح بالتموين الشتوي عبر التجفيف والعصير. وبتهديد هذا الموسم خسر المزارعون العراقيون مصادر دخل هامة تساعدهم في تمويل مواسم زراعات أخرى. كما أدّت إلى فقدان مصدر مهم للفيتامينات والبروتينات من الحبوب والخضار التي لا تدخل في سلة الاستيراد وتعوّض عن اللحوم. وأمكن تدارك الوضع عبر الاستيراد من سورية ولبنان والأردن، ولكن ذلك واجه صعوبة في التمويل.

وضمن القطاع الزراعي هناك أيضاً مسألة الثروة الحيوانية من مواشٍ ودواجن وأسماك، منها 1.5 مليون رأس من الأبقار و18 مليون رأس من الأغنام والماعز التي تحتاج إلى العلف والعلاج البيطري والأدوية والأمصال وترميم الحظائر ومزارع التربية. ولقد أعلنت منظمة الأغذية الدولية مشروعاً بقيمة 10 مليون دولار في السنة الأولى لدعم 4000 حقل دواجن تشكل مصدراً هاماً للبروتين المُنتج محلياً. إذ إنّ العراق على الرغم من الحصار والانهيار استمر في إنتاج مليار بيضة و150 ألف طن من لحوم الدواجن سنوياً.

تدنّى إنتاج الأطعمة كثيراً عن مستويات ما قبل الحصار بسبب فقدان المواد الأولية والماكينات وانتعاش السوق السوداء المعتمدة على التهريب والاستيراد. ومثلما حدث في

لبنان في سنوات حربه الأهلية، فقد عمد تجار عراقيون إلى استيراد بضائع تالفة ومعلبات غذائية انتهت صلاحيتها وأغذية من أنواع رديئة لا تصلح للاستهلاك البشري. وحتى المعلبات المصنّعة محلياً كانت ذات نوعية رديئة لأنّ لجنة الحظر منعت الفولاذ وبعض الكيماويات الحافظة في غياب التبريد. فأصيبت المعلبات بالعطب السريع في علب من معدن رديء غير محصّن بغلاف من الطلاء الحافظ والمواد التي تُطيل أمد حياته على الرفوف.

وأدّى غياب الخدمات البيطرية والنقص في الأمصال والعقاقير وإجراءات الحجر الصحي إلى انتشار الأمراض الحيوانية مثل أمراض الفم والقوادم وجنون البقر وانتشرت الفيروسات. وهذه الأمراض تنتقل بسهولة بالعدوى ناهيك عن تأثيرها الصحي والاقتصادي على البشر وتهديدها للثروة الحيوانية في الدول المجاورة، وقد أدّت إلى عوارض منها الوفاة المبكرة للجنين قبل الولادة في الحيوان المريض. وكانت الحكومة العراقية في نظام البعث السابق قد بنت مصنعاً لتركيب الأدوية والعلاجات البيطرية وخصوصاً حُقن الفم والقدم، ولكن لجنة التفتيش الدوليّة أنسكوم المجرمة وصلت إليه وأمرت بتفكيك أجزاء منه وتدمير أجزاء أخرى، حيث اعتبر المفتشون أنّ المواد المستعملة في تصنيع اللقاحات والأدوية يمكن استعمالها لتصنيع الأسلحة البيولوجية، وكأنّه يمكن الفصل تماماً في المواد الكيماوية والعضوية في استعمالاتها المختلفة. وهكذا بقرار دولي فقد العراق قدرته على تصنيع أدوية لمواجهة الأمراض التي أصابت الثروة الحيوانية. كما دعت منظمة الأغذية والزراعة الدول المجاورة للعراق إلى فرض رقابة صحيّة حدودية على حركة تصدير واستيراد المواشي والدواجن مع العراق وتنظيم حملات تلقيح للحيلولة دون اندلاع أوبئة الحيوانية، مثل مرض جنون البقر ووباء المجترات الصغيرة.

حاولت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) مساعدة القطاع الزراعي في العراق خلال السنوات التي سبقت الغزو الأميركي، ولكن فقدان المعدات وقلّة المخصّصات المالية لم يسمحا بتحقيق تحسّن ملموس. وعلى سبيل المثال حاولت فرق فاو القيام بمهامها لمساعدة قطعان الماشية وتأمين قطع الغيار للمعدّات الزراعية والمبيدات والأسمدة والأدوية البيطرية واللقاحات على أنواعها، ولكن الكميّات كانت دوماً أقل من المطلوب بسبب الحظر

الاقتصادي المفروض منذ 1990. فالعراق دولة بحجم فرنسا احتاج إلى معدّات ومواد هائلة لمساعدة القطاع الزراعي، ومع ذلك عندما حاولت بعثة فاو رشّ المبيدات في جنوب البلاد لم تكن تمتلك أكثر من ثلاث طائرات هليكوبتر قديمة وهالكة تقريباً. فانتعشت الحشرات إلى حدّ خطير ومن هذه الحشرات ذباب يعيش على الدم ينهش في لحم الماشية والبشر واسمه العلمي «screw worm» (ذباب الديدان الخارق) حيث تقوم كل ذبابة بوضع 500 بويضة على الأقل على جسم بقرة أو ماعز وسرعان ما تفقص البويضات وتتحول إلى ديدان تنهش في جسم البقرة، فإذا لم تعالج هذه الحالة بسرعة، تجهز الديدان على جسم البقرة التي تموت موتاً رهيباً. ولقد اكتشفت فرق «فاو» 50 ألف حالة «سكرو ورم» في المناطق التي زارتها في العراق.

وعلى الرغم من صعوبة الوضع، لم تتعاطَ الهيئات الدوليّة ومجلس الأمن بجديّة وعمق مع الشأن الزراعي في العراق وكأن معالجة الاقتصاد العراقي اقتصرت على لائحة السلع المسموح باستيرادها من الخارج بصرف النظر عن التفاصيل المعقّدة للقضايا الحياتية والاقتصادية داخل البلاد. فقبل سلسلة الحروب عام 1980 كانت الحكومة العراقية قد خلقت بنية تحتيّة متطوّرة لدعم القطاع الزراعي ومن ضمنها شبكة مستشفيات بيطرية ، وفي كل مستشفى كان ثمّة غرف مبردة لحفظ الأدوية والمقويات وغيرها من المواد. ولكن بنية دعم القطاع الزراعي تدهورت وأجهزة التبريد والتكييف لم تعد تعمل لغياب قطع الغيار ومحركات توليد الكهرباء بسبب الحروب وسنوات الحصار. فلم يعد ممكناً مثلاً معالجة ذباب «سكرو ورم» بفعالية وظهرت عوارض تشوّه في ولادات الأبقار والخراف من جراء تعرضها لليورانيوم المستنفد. وعادت بعض أوجه الطب والبيطرة ألف عام إلى الوراء حيث اضطر الأطباء البيطريون إلى المجيء من المحافظات إلى بغداد للحصول على الأدوية والمواد في صناديق محاطة بقوالب الثلج والعودة إلى المناطق الزراعية لاستعمالها، مع ما يعني هذا من تكاليف باهظة وهدر للوقت.

كما أنّ معاناة العراقيين زادت كثيراً في سنوات الاحتلال، ففي حين وعد بتوفير المساعدات الانسانية من غذاء ودواء وخدمات سريعاً، كان الأمر الواقع أنّ أيّاً من هذا

لم يحصل باستثناء شبكة توزيع المعونات الغذائية التي كانت غير كافية لمواجهة الكارثة الانسانية. فتوجّهت العائلات العراقية إلى العون الذاتي والتعاضد الأسري في تأمين حاجياتها من طعام ومياه وكهرباء وسكن وملابس وتربية وتعليم وصحة. فلم تكن إعادة تأهيل وعون الشعب العراقي جزءاً من صندوق إعادة الإعمار الذي سيطرت عليه ونهبته الإدارة الأميركية وشركات أميركية، لا بل إنّ تجربة الصندوق وفساد الأخلاق الأميركية كان مخزياً ووصمة عار.

في أيار 2006، أصدر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة تقريراً عن العراق جاء فيه أنّ عدد ضحايا المجاعة في العراق في 2004، بعد عام من الغزو، كان 2.6 مليون عراقي يتلقون أقل من حاجتهم من الغذاء ولا يتوافر لديهم إمكانيات البقاء بالمستوى المطلوب لعافية الانسان. وأنّ هذا العدد زاد إلى 4 ملايين نسمة عام 2006 أي بنسبة 40 بالمئة[1]. وكان برنامج الغذاء العالمي يسهم في عملية التموين حيث قدّم مساعدات غذائية سنوية لمليون عراقي وساعد الحكومة العراقية في تأسيس وحدة الأمن الغذائي في وزارة التخطيط والتعاون التنموي العراقية التي عملت على توزيع حصص التموين على العائلات. وأوضح تقرير برنامج الغذاء العالمي أنّه في العام 2004 بلغ عدد العراقيين الذين لا بديل لهم عن صندوق التموين الشهري الذي يتسلمونه شهرياً من الحكومة 3.4 مليون شخص وأنّ هذا الرقم قفز إلى 8,3 مليون مواطن يحتاج إلى العون الغذائي الحكومي ليعيش عام 2006. وهذا يعني أنّ عدد العراقيين الذين إما يشكون من الجوع أو أنّ لا بديل لهم عن التموين الحكومي قد بلغ ستة ملايين نسمة بعد عام من الاحتلال قفز إلى 12.3 مليون نسمة بعد ثلاثة أعوام من الاحتلال. وكشف تقرير آخر للهيئة الدولية ذاتها في تموز/ يوليو 2005 أنّ تسعة بالمئة من أطفال العراق شكوا من الأنيميا (فقر دم بسبب سوء التغذية) وأنّ هذه الحالة أصابت 13 بالمئة من الأطفال الرضّع[2].

---

(1) May 2006. the United Nations World Food Program (WFP).

(2) July 2005, the United Nations World Food Program (WFP).

قطاع النقل الجوي

كانت شركة الخطوط الجوّية العراقية من الشركات الناجحة في الشرق الأوسط تعد بمستقبل زاهر قبل سلسلة الحروب التي شهدها العراق منذ عام 1980. لقد أسّست الحكومة العراقية هذه الشركة عام 1945 في العهد المَلَكي واعتمدت في ذلك الوقت في أسطولها على طائرات بريطانية الصنع، ولكن بعد سقوط الملكية والتحول نحو النظام الجمهوري أقتنت طائرات مدنية سوفياتية الصنع. ومع تحسّن عائدات النفط بدرجة كبيرة بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام 1973، جدّدت الشركة أسطولها فاشترت طائرات بوينغ أميركية كانت عماد الأسطول الجوي. وأصبحت الخطوط الجوّية العراقية من أولى الشركات العربية تنافس «طيران الشرق الأوسط» اللبنانية وشركة «طيران الخليج». ثم أوقفت الحرب مع إيران نمو هذه الشركة وأدّت إلى تدهور نشاطها الاقليمي والعالمي. ولم تستتب الأمور إلا بعد نهاية الحرب عام 1988، فسنحت الفرصة لتقويم الأسطول الذي تدهورت فعاليته وأصبح قديماً. ولذلك وقّعت الشركة عقوداً مع شركة Airbus الفرنسية عام 1989 لشراء 10 طائرات قياس 300 و310. ولكن العراق غزا الكويت عام 1990 ولم تتم الصفقة.

خلال سنوات الحظر الأميركي، عادت الصفقة إيرباص إلى طاولة المفاوضات، فطلب العراق إلغاء صفقة موديلات 300 و310 واستبدالها بموديلات متطوّرة هي 320 و330 و340. فتجدّدت العقود بوثيقة حسن نيّات عام 1998 واتفق على لائحة مشتريات قيمتها 3 مليارات دولار يتم تنفيذها بعد انتهاء الحظر على العراق. ولكن حتى قبل زوال العقوبات عام 2003، اعترض الشريك الأميركي لشركة «ايرباص» الذي يزوّد طائراتها بـ10 بالمئة من قطع الغيار على الصفقة مع العراق بهدف تعطيلها. وكانت حجة الشريك الأميركي أنّ عقوداً مثل تلك الموقّعة مع العراق لا تحترم قوانين التجارة الأميركية وتخرق الحظر على العراق. ولم يبق من الأسطول الجوي العراقي عام 2003 الذي لم يتجدّد منذ أواسط السبعينيات سوى 8 طائرات متوقّفة في مطار بغداد و15 أخرى لجأت منذ سنين طويلة إلى مطارات تونس وعمّان وطهران وبقيت هناك. أما الطائرات في مطار بغداد فهي قديمة جداً يعود تاريخ صناعتها إلى

1974 و1982 وهي من طراز بوينغ 707 و727 و737 و747. ووجدت الشركة العراقية حلاً قصير الأمد في استئجار طائرات جديدة نسبياً للعودة إلى استئناف عملها وترميم مكاتبها في مطار بغداد وداخل العراق. ووقفت الشركة العراقية على مفترق طرق في سنوات الاحتلال؛ فالإدارة الأميركية المدنيّة في العراق حصلت على سلطات واسعة بموجب قرار مجلس الأمن الصادر في 22 أيار/ مايو 2003 وذلك يتضمن تعديل أو تعليق اتفاقيات النقل الجوي الموقّعة سابقاً بين العراق ودول العالم، وسن تشريعات جديدة تنظم سوق النقل الجوي. وبما أنّ الاتجاه العام في العالم كان نحو الأجواء المفتوحة وتحرير التجارة، سادت لفترة فكرة خصخصة قطاع النقل الجوي في العراق أو المشاركة الاستراتيجية بين الشركة العراقية وشركات أخرى شرق أوسطية أو عالمية (وكما هو مزدهر في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين).

وبما أنّ أسطول الناقلة العراقية القديم كان من شركة بوينغ، كان الاحتمال الأكيد أنّ تكون بوينغ الأميركية المرشّحة الأولى لبيع العراق احتياجاته من الطائرات الحديثة، ما جعل آمال ايرباص الفرنسية في الحصول على صفقات عراقية تتضاءل. ولقد أعدّت شركة بوينغ دراسة جدوى عن قطاع النقل الجوي العراقي تضمنت خططاً جاهزة للتنفيذ وصفقات بقيمة 5 مليارات دولار. وهذه العقود التي خططت لها شركة بوينغ تتضمن عقوداً لشراء 40 طائرة بوينغ عملاقة من موديلات 737 و767 و777، يتم تسليمها على سنوات، وعقود تدريب وتأهيل طاقم الشركة العراقية وموظفيها وآلاف الفنيين والمهندسين والطيارين. وتضمنت بعض طائرات بوينغ محركات رولز رويس بريطانية لتستفيد الأخيرة، بدورها، من ذلك.

القطاع السياحي

كانت السياحة أحد القطاعات الواعدة للعراق خارج قطاع النفط نظراً لما تتمتع به البلاد من إمكانات سياحية وخدماتية. فالعراق هو مركز أقدم حضارة في العالم ومناطقه، مثل مصر، تعجّ بمئات المواقع السياحية والأثرية التي يمكن استثمارها لجلب ملايين السيّاح. ويمكن للعراق جذب عشرة ملايين سائح وأكثر في ظروف أكثر ملاءمة. ولكن

منذ الخمسينيات لم تستغل الحكومات العراقية المتعاقبة ثروة العراق السياحية بل اكتفت باقتصاد ريعي يستند إلى عوائد النفط، واتجهت إلى إصلاحات سطحية فيما أخذ الحيّز السياسي المحلي والاقليمي قسماً كبيراً من مجهودها. ويمكن للعراق أن يستعيد دوره كمركز إقليمي لمنظمات إقليمية ودولية فتنتعش حركة الفنادق والمؤتمرات. وكذلك يمكن إنعاش السياحة الدينية حيث مراكز المذهب الشيعي في النجف وكربلاء والبصرة والكوفة ومراكز تاريخية لمذاهب أخرى في بغداد والموصل. أما مناطق الشمال فهي تنعم بمناخ أوروبي وجبال تكللها الثلوج ويمكن تطويرها لاستقطاب السياحة الخليجية وسياحة التزلج للأوروبيين والآسيويين.

والمتابع لتدهور إمكانات السياحة في العراق عبر القرن العشرين، سيلاحظ أنّ الدولة سيطرت على أراضي ممتازة على ضفاف الأنهر لتصبح مساحات شاسعة من العراق حكراً لمصالح النظام، كبناء القصور التي بلغت مساحة كل قصر منها مع حديقته والأرض المحيطة به باتساع يكفي لبناء مدينة في مواقع جميلة وعقارات استراتيجية. ولقد أشرنا إلى مصادرة صدام بعض الأراضي في مناطق الأكراد والأشوريين في شمال العراق لهذه الغايات الخاصة، والسيطرة على عقارات في قلب بغداد على ضفاف دجلة لبناء قصور ومنازل لعائلته وأقاربه. أضف إلى ذلك مساحات أخرى لبناء منازل مسؤولين في النظام ومراكز كبيرة للجيش وأجهزة المخابرات المختلفة والحرس الجمهوري ومراكز الوزارات والتصنيع الحربي ومقار حزب البعث. وكلها تحولت إلى مربعات أمنية وأصبحت مناطق محظورة وسريّة تُغلق شوارعها أمام الزائر والمواطن. كما انتصبت في النقاط الرئيسية من المدن وفي الساحات العامة تماثيل ونُصب لصدام حسين شوّهت قيمة المدينة وخلقت الرعب في قلوب الزوار والمقيمين. والمفارقة أنه حتى هذه البقايا من النظام البائد ومنها القصور تصلح كمعالم أثرية في العراق الجديد بعد تأهيلها لهذه الغاية، تماماً كالتراث الاشتراكي في روسيا وأوروبا الشرقية. فالعراقي الذي كان يتجرأ النظر إلى قصور صدام من الخارج كان يتعرض للضرب والسجن. وعلى سبيل المثال كانت قوى الأمن المولجة حراسة قصر صدام على نهر دجلة في بغداد، تمنع المواطنين من المشي أو التنزه على الكورنيش

المواجه للقصر على ضفتي النهر، وتمنع السباحة أو أي استعمال للنهر في تلك المنطقة. وهذا القصر وتوابعه يمتدّ على مسافة 5 كلم على ضفاف النهر وذلك في بغداد المدينة العالية الكثافة السكانية، تحيط به تماثيل ضخمة لصدام على طريقة فرسان الساموراي اليابانيين. ولقد اتخذ الحاكم الأميركي للعراق هذا القصر مقراً له. وبلغ عدد قصور صدام 70 قصراً تحيطها مساحات شاسعة من الحدائق والبساتين والبحيرات الصغيرة، بُنيت بمبالغ ضخمة ودخل فيها التزويق والفخامة من تصاميم بديعة ورخام نادر وتحف وديكور مميّز كان صدام يشارك في اختياره.

ويؤكد العاملون في قطاع السياحة أنّ الكثير من قصور صدام وعائلته ستتحول إلى فنادق ومنتجعات سياحية فخمة وراقية. وهذه المنشآت التي أصبحت ملك الشعب العراقي يمكن اعتبارها بنية تحتية سياحية جاهزة للخدمة ويمكن أن تُعطي دفعة كبيرة للسياحة في البلاد. وساعدت أجهزة الاعلام العربية والعالمية بطريقة غير مباشرة في الترويج لهذه القصور ولأسلوب عيش صدام وأسرته وأعوانه ما يساعد في الترويج السياحي لفنادق تُقام في قصور الجمهورية. ولقد تعرضت المتاحف والمراكز الأثرية وقصور الرئاسة المليئة بالقطع النادرة والثمينة للنهب المنظم أثناء الغزو والاحتلال حتى استطاعت قوات الاحتلال وقوى الأمن العراقية ضبط الوضع في حين أبقى مجلس الأمن الحظر على تصدير أي أثريّات عراقية وكذلك منع المتاجرة وشراء وبيع أي تحف قد تكون مسروقة في العراق في الدول الأخرى.

الموارد البشرية

باستثناء منظمة التصنيع الحربي العربي التي أنشأها الرئيس المصري أنور السادات ومحاولات يتيمة أفشلتها قلة المال قام بها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في إقامة صناعة عسكرية حقيقية. بدأ ذلك في السبعينيات عبر خلق كادرات علمية واستقطاب طاقات بشرية من كل الدول العربية حتى

وصل عدد العلماء في العراق في المعارف الاستراتيجية ثلاثة آلاف. وهذه نواة قلما تمتع بها أي بلد في العالم الثالث.

وحتى قبل العام 1980، كان العراق على وشك التوصل إلى بناء صناعة أسلحة ذرية، لولا ملاحقة إسرائيل لعلمائه (كاغتيال عالم ذرة مصري يعمل للعراق في باريس وتفجير باخرة تحمل موادّ ذرية للعراق، ونسف الطائرات الاسرائيلية المفاعلات الذرية العراقية عام 1981). هؤلاء العلماء كانوا على لوائح أميركية طالما سعت إلى إخراجهم من العراق بحجة استجوابهم بواسطة خبراء التفتيش. هذه الطاقة البشرية المعرفية والتقنية المتطورة لا تزال في العراق حتى في غياب المواد والمنتجات الحربية. ولكن كيف ستتجه هذه الطاقات البشرية وهل ستكون في نواة بناء العراق الجديد؟ ثم ماذا عن عشرات الآلاف من الخريجين العراقيين وأصحاب الكفاءات والاختصاصيين في شتى الحقول الذين غادروا العراق في الفترة 1972 إلى 2003 وكم عاد منهم حتى اليوم؟

في العام 2003 كان ثمّة مليونا عراقي خارج العراق بينهم عشرات الآلاف من الكادرات العلمية والثقافية، وخيرة أبناء البلد من اليد العاملة الخبيرة، من أطباء ومهندسين وخبراء نفط وعلماء. ولقد عاد كثيرون إلى بلادهم للمساعدة في إعادة الاعمار؛ فبناء العراق الجديد لن يحتاج فعلاً إلى أي اتكال على الخارج أو على الشركات الأميركية كما أوحت قرارات الاحتلال الأميركي البريطاني. وعلى سبيل المثال، أقام ألفا طبيب عراقي في بريطانيا وآلاف غيرهم في أوروبا والمغتربات. ويمكن اعتبار أكبر ثروة سلِمَت من الحروب هي الرأسمال البشري العراقي من كوادر متحمّسة ومتعلمة وخبيرة لخدمة بلادها واتخاذ القرارات الصحيحة لإدارة المشاريع العمرانية والتنموية. ولقد تكلمت الصحافة الغربية مراراً عن مستوى المتعلمين العراقيين وذكائهم ما شكل حالة نادرة في مدح الاعلام الأجنبي لذكاء العرب.

ومن المتوقّع أن يعود العراق دولة غنيّة بنفطها وكوادرها العلميّة بسرعة. فالعامل البشري في اقتصاد التراكم المعرفي هو أثمن رأسمال يمكن أن يملكه أي بلد في القرن الحادي

والعشرين. ولقد وظف العراق تحت نظام البعث الكثير في التربية والتعليم، حتى أصبح شباب العراق من بين أفضل الشعوب المؤهلة. ولكن القطاع التربوي والمهني والتعليمي تدهور إلى حدّ بعيد أثناء الحصار الدولي 1990-2003. وحتى أثناء الحرب العراقية الايرانية (1980-1988)، حافظت الحكومة على مستويات تعليم عالية مُعترف بها دولياً إلى درجة أنّ العراق حصل على جائزة الأونيسكو في الابداع في منهجية التعليم والقضاء على الأميّة، وأنّ جامعات الولايات المتحدة وكندا وأوروبا كانت تقبل خريجي المراحل الثانوية من العراق بسبب مستوى استعدادهم للتحصيل العالي في مؤسسات الغرب. ودأبت حكومات العراق على بناء المدارس والمعاهد والجامعات ومؤسسات التدريب المهني. كما دربت الحكومة المعلمين ومنحت الكتب المدرسية مجاناً للتلاميذ إضافة إلى الدفاتر والأقلام وعدّة الدرس وكتب جديدة للمواد الدراسية كل سنة. كما وزعت إدارات المدارس الابتدائية والروضة الحليب والفيتامين وزيت السمك على الأطفال. واستمر هذا المستوى طوال عقد الثمانينيات ولكنه بدأ بالانحدار منذ بدء الحصار عام 1990.

ومثلما قاوم الشعب الفلسطيني الاحتلال الاسرائيلي والقمع والحصار بتمسكه بتعليم أولاده، وكما حصل في الحرب الأهلية في لبنان حيث كانت رغبة التحصيل العلمي أقوى من أي ظرف قاهر، فقد حافظت العائلات العراقية على عزيمة التعلم مهما كان الثمن. فكانت ظروف القطاع التربوي المزرية تدمر البنية التحتيّة للثروة البشرية في العراق، ومع ذلك واصلت الهيئات التعليمية الجهد لتعليم الأجيال. وفيما كان معلم المدرسة في العراق في ظل نظام البعث إنساناً هاماً ومحترماً يقدّره مجتمعه وتكافئه الحكومة براتب جيّد بلغ ما يعادل 450 دولاراً أميركياً في الشهر زائد العلاوات والمنافع والجائزة السنوية التي سمحت له بشراء عقار ليبني بيتاً، تدهور وضعه منذ التسعينيات وبات دخله من التعليم لا يزيد عن ما يعادل بضعة دولارات في الشهر بالعملة العراقية، وفقد كل الحوافز وبات يعمل في أشغال وضيعة ليعزّز مدخوله. وبسبب ازدياد السكان وتدهور البنية التحتيّة لقطاع التعليم، بات ما تبقّى من مدارس يحاول قدر الامكان مواصلة مهامه، فتستقبل المدارس التلامذة على مرحلتين في اليوم الأولى حتى الظهر والثانية من الظهر حتى المساء.

لقد زار جورج باباجيو مدرسة البكر من ضمن بعثة دولية في مدينة الناصرية جنوب العراق، للقاء مديرها شاكر طاهر وهو مُجاز من جامعة الموصل في مادتي التاريخ والتربية. وعلم باباجيو أنّ المدير يعمل في فترة الصباح في بيع السجائر خارج المدرسة لتعزيز معاشه. ولاحظت البعثة مدى تدهور مدرسة البكر وهي حال كل مدارس العراق تقريباً حيث خلت غرف التدريس من المقاعد فافترش الطلاب الأرض أو جلسوا على علب تنك، وفي أيام الشتاء جلسوا على بطانيات جلبوها من بيوتهم. أما في حال وجود مقاعد مما تبقى من أيام العز، فكانت في حال يرثى لها من كثرة الاستعمال، وقد تآكل الخشب وتضعضع. وكانت جدران الصفوف فارغة: فلا خرائط ولا صور ولا دهان. اللوح الأخضر للكتابة كان كل الأثاث الموجود في الصفوف. كما أنّ معظم النوافذ كانت محطمة ومخلعة. وفي أيام العزّ أيضاً نعَمَت كل غرفة بجهاز تدفئة وبمروحة في السقف. أما في سنوات الحصار، فلم يعد هناك لا تدفئة ولا تهوئة. بل عانى الجميع من قيظ صيف جائر لا يرحم في جنوب العراق حيث ترتفع الحرارة إلى أكثر من 50 درجة مئوية، ومن برد قارس من دون تدفئة حيث يجلس الأولاد على حُصرٍ من قشّ وتقوم الإدارة بسدّ النوافذ بألواح كرتون وخشب معاكس حتى الربيع، فتحجب بذلك الصقيع ولكنها تحجب أيضاً الهواء للتنفس والشمس لإزالة الرطوبة. كما أنّ المراحض والمغاسل المتوافرة للاستعمال كانت في حال يرثى لها. فبقي مرحاض واحد فقط صالح للعمل في المدرسة، في حين كان مرحاض التبوّل معطلاً. وكان ثمّة حنفيّة واحدة فقط للمياه تقع خارج المبنى تتجمع مياهها في علبة تنك صفراء القعر هي مصدر مياه الشرب للتلاميذ.

وكحال معظم مدارس العراق لم تملك إدارة مدرسة البكر وسائل الاسعاف الأوّلي، كالمطهرات والمعقّمات والشاش والباند ـ أيد أو الأسبيرين أو أي إمدادات صيدلية، ولم يكن يوجد ممرضات، وهو أمر متوافر ومؤمّن في مدارس الغرب، ولم تعد المدارس في سنوات الحصار توزع الأغذية كالحليب أو الفيتامينات كما كان الوضع قبل العام 1990 في وقت كان الكثير من الأطفال يحضرون إلى المدرسة من دون تناول وجبة الافطار بسبب فقر أهلهم. وفي كل مدرسة زارتها البعثات الدولية لتقييم وضعها الصحي، لاحظ أعضاء البعثة

أنّ الطلاب تنقصهم التغذية، حيث هزل عودهم وبدوا معوّقين توقّفوا عن النمو وقد غارت عيونهم في جماجم رؤوسهم، فبدوا أكبر من سنّهم. ومعظم هؤلاء وجدتهم البعثات في مراكز المهجرين الذين انتقلوا من منطقة إلى أخرى بسبب الحروب. فعاشوا على معونات الحكومة الشهرية من أرزّ وطحين وخضار وسكر وشاي وحليب وزيت الطهي. وذكرت سهام سعيد سعدون مديرة مدرسة عشتار أنّ سبعة أو ثمانية طلاب يُصابون بالدوّار ويغيبون عن الوعي من الجوع كل يوم، وأعداد أخرى يُصابون بحالات إسهال وديدان الامعاء وأمراض الجلد، وكلها عوارض لا يمكن للمدرسة أن تعالجها لأنّها لا تملك الوسائل من مال وأدوية ومعدّات. ولأنّه لا يوجد مراحيض قيد الاستعمال في مدرسة عشتار، طلبت الادارة من الأولاد الذين يشكون من الاسهال وأمراض الامعاء الذهاب إلى منازلهم، ومع أنّ المدرسة تقع ألى جانب مستوصف بلدي إلا أنّ هذا الأخير لم يكن يملك الأدوية الضرورية للأطفال.

لقد أكد أفراد الهيئات التعليمية في المحافظات التي زارتها البعثات الدولية في جنوب العراق (البصرة والعمارة والناصرية) على أنّ موظفي وزارة التربية والتعليم والمعلمين ومديري المدارس يبذلون كل جهد لكي يتلقّى التلامذة مستوى جيداً من التعليم على الرغم من العقوبات والحصار وذلك عبر تعليم المناهج ذاتها في المراحل الابتدائية والثانوية. وهذا ما شدّ من عزيمة الجميع، هيئات تعليمية وأهالي وطلاب، على الصبر وتحمّل المشقّات والحرمان من أساسيات القطاع التربوي في أفقر دول الأرض، لأنّ نتيجة الصمود كانت المحافظة على تحصيل علمي جيّد.

لكن على الرغم من شجاعة الشعب العراقي في تحصيل العلم في ظروف المرض والجوع والحصار والاحتلال، إلا أنّ هذا لم يكف لإنقاذ النشء الجديد من تدنّي المستويات وهبوط محتوى المواد الدراسية في ظل منافسة عالمية في القطاع التربوي. وما شاهده العالم بعد سقوط بغداد من حال القطاع التربوي في العراق هو وضع مأساة إنسان يحاول الحفاظ على الحدّ الأدنى في معركة صراع البقاء. ولكن الأمور كانت في الواقع منهارة تماماً، وبرأي أنوباما راوسنغ ممثل اليونيسيف في بغداد فإنّ النظام التعليمي العراقي لم يخضع لتقييم

دولي منذ العام 1989. ويقدّر هانز سبونيك الرئيس السابق للعمليات الانسانية للأمم المتحدة في العراق أنّ برنامج النفط مقابل الغذاء لم يخصّص سوى واحد بالمئة من عائدات النفط للقطاع التربوي. وأمام شحّ الأموال وغياب الاستثمار في المدارس والمؤسسات التعليمية، وندرة المواد التعليمية من كتب ودفاتر وأدوات، إضافة إلى تدهور المنشآت والأبنية التي بناها النظام السابق، فإنّ جيلاً كاملاً من أطفال العراق حُرم من تلقّي التلقين الأكاديمي الذي يتمتع به أي طفل في العالم، وهذا مخالف للشرعة الدولية لحقوق الطفل ، لذلك فإنّ ما كان يجري يجعل مطبّقي نظام العقوبات مجرمين من المنظار القانوني.

الوضع التربوي الصعب الذي خرج منه العراق بعد سنوات الحصار والحروب والاحتلال، سيحتاج إلى إنفاق هائل وإلى سنوات عديدة ليعود إلى ما كان عليه قبل العام 1990. فهناك مسائل بناء وترميم البنية التحتية التربوية من معاهد ومدارس وجامعات ومستوصفات وشركات إمداد، وكتب وقرطاسيات وهيئات تعليمية وإدارية ومناهج تعليم ومختبرات ولوازم لا حصر لها. وبقيت نسبة البطالة تراوح بين 18 بالمئة و30 بالمئة حسب القطاع الاقتصادي لأنّ الشركات الأجنبية احتكرت الوظائف لعمالها وخبرائها الذين حضروا من خارج العراق.

وإضافة إلى الصعوبات أعلاه فقد كان ثمّة كارثة انسانية حاضرة، أمر معالجتها ضروري وفوري وهي العناية بأكثر من 2.4 مليون مهجّر عراقي داخل البلاد اضطرتهم ظروف الحرب والاحتلال والاقتتال الداخلي إلى مغادرة ديارهم. وهؤلاء احتاجوا إلى المسكن والغذاء والماء والكهرباء والملابس والحاجيات للأسر ومدارس للأولاد وعمل للبالغين وإلى ما هنالك من تفاصيل الحياة اليومية. وفي ظل أزمة إيواء المهجرين أقام 58 بالمئة منهم في شقق مؤجرة و18 بالمئة ضيوفاً عند ذويهم أو أصدقائهم و24 بالمئة في أبنية عامة كالمدارس في حين اضطر 1 بالمئة للإقامة في خيم. وأضيف إلى هؤلاء، مأساة مليوني عراقي معظمهم لجأوا إلى الدول المجاورة وخصوصاً في سورية وبعضهم في لبنان والأردن والمغتربات؛ وإن ذلك لا يعني أنّ بقيّة سكان العراق

أصبحوا على ما يرام في السنوات التي تلت الغزو، فقد دلت تقارير صحيّة عراقية ودولية أنّ حوالى أربعة ملايين عراقي يشكون من سوء التغذية، و25 بالمئة من أطفال العراق عانوا من الجوع بشكل مزمن، وثلثي الأطفال حُرموا من توافر دائم لمياه الشفة. ولم تصل مشاريع وأموال إعادة الإعمار إلى كل مناطق العراق بالتساوي في حين تأخر وصولها الموعود عن بعض المناطق ما اضطر العراقيين إلى تدبّر أمورهم والاتكال على مصادر محلية لتوفير بعض حاجيات الماء والكهرباء وترميم المنازل والمدارس قدر المستطاع.

حتى بداية التسعينيات كانت الخدمات الصحية بين الأفضل مقارنة بالدول العربية الأخرى بتجهيزاتها وكادراتها الطبية وإدارتها وحداثة المعدات والأبنية، الخ. ولكنّها أخذت تتدهور منذ حرب الكويت في عام 1991 وطوال سنوات الحصار الصعبة، حتى لامست الحضيض بعد الغزو الأميركي، وانتشرت الأمراض المعدية وارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال وانقطعت الأدوية وتجهيزات المستشفيات. ولكن وضع كردستان العراق كان أفضل حالاً طوال سنوات الحصار لأنّ تلك المنطقة كانت تحت سيطرة الأحزاب الكردية وتمتعت بدعم أميركي واستفادت من فترة الحظر ومن برنامج النفط مقابل الغذاء حتى أصبحت الخدمات الصحية هناك أفضل بكثير من باقي المناطق، كما أنّ الكادرات الطبية واليد العاملة في القطاع الصحي هاجرت بكثافة من العراق في العقدين الممتدين منذ 1990 وخصوصاً إلى سورية والأردن في حين لم تحصل هذه الهجرة من كردستان العراق، حيث افتتحت مدارس ومعاهد تدريب صحي وعناية طبية. ومنذ 2008، قررت وزارة الصحة العراقية تولّي مهام إعادة إعمار وتأهيل القطاع، الصحي بنفسها خارج إرادة الاحتلال والمنظمات الأجنبية ومن منطلق أولوية الدولة العراقية.

ومع أنّ الطبابة والاستشفاء كانا حقّاً دستورياً في العراق، وأنّ نظام البعث حاول، على الرغم من الحروب والحصار، الحفاظ على المستوى إلا أنّ نسبة الاستشفاء خارج الضمان، وعلى نفقة المواطن ارتفعت من 30 بالمئة قبل الغزو والاحتلال الأميركي عام 2003 إلى أكثر

من 70 بالمئة أثناء الاحتلال. وبدأت هذه النسبة تتراجع في السنوات الأخيرة مع عودة تأهيل القطاع الصحي العام حتى لو استمرت مستشفيات وعيادات خاصة في العمل[1].

مرافق الكهرباء والماء

عمليات الاغاثة كانت في غاية الأهميّة لأنّ الغزو شلّ مؤسسات الدولة العراقية التي أقامت شبكات الغذاء والدواء في أنحاء العراق وحافظت على حدّ أدنى من مرافق العناية والخدمات وإن وصلت إلى مستويات بدائية في كثير من الأحيان. ويأتي ضمن هذا الاطار تأمين الكهرباء والماء وشبكات الصيانة وقطع الغيار وفتح الباب على مصراعيه لاستيراد السلع الأساسية. ولذلك فإنّ عائدات النفط في عامي 2003 و2004 سدّدت ثمن حاجيات المواطنين من غذاء ودواء ووقود وشبكات الكهرباء والهاتف والمياه. وهذه الحاجيات وعمليات الإغاثة قدّرتها الادارة الأميركية بـ2.5 مليار دولار في العام وكانت ضرورية وطارئة لأكثر من خمس سنوات من الاحتلال.

لقد أعيدت الكهرباء إلى العاصمة العراقية في حزيران/ يونيو 2003 بشكل جزئي ولكن شبكة الكهرباء في طول البلاد وعرضها التي نشرها نظام البعث خلال عامين فقط في أوائل السبعينيات، كانت في حالة سيئة جدّاً في بداية العام 2003 جراء ربع قرن من الحروب. ولقد قدّرت الأمم المتحدّة كلفة إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية وتطويرها لتواكب مستجدّات هذه المرافق بـ17 مليار دولار. وهذا يعني أنّ العراق احتاج إما إلى ضخّ أموال كبيرة في شبكة الكهرباء أو إلى معاناة لسنوات طويلة للوصول إلى شبكة متكاملة حديثة يموّلها بقدراته الذاتية.

وتعرّضت شبكات توزيع المياه إلى أضرار جسيمة من عمليات القصف المتواصل الذي قامت به القوات الأميركية في العراق، ليس أثناء الغزو عام 2003 فقط بل طوال سنوات

(1) Anthony Shadid, *Night Draws Near: Iraq's People in the Sahdow of America's War*, new York, Henry Holt and Company, 2006, pp. 197-244

الحصار منذ 1991. ووصلت درجة تسرب المياه التي توفرها مصلحة مياه بغداد إلى أكثر من 50 بالمئة بسبب تخريب الأنابيب والأعطال التي تعرضت لها الشبكة، ما أدّى إلى خسارة كميات ضخمة من مياه الشرب تسربت إلى باطن الأرض. واحتاجت بغداد إلى 2.25 مليون متر مكعب يوميّاً من مياه الشفة شتاءً، و3.25 مليون متر مكعب صيفاً. وفي منطقة بغداد التي يقطنها 6 ملايين نسمة كان ثمّة 8 محطات ضخ رئيسية هي الكرخ و«7 نيسان/ أبريل» والكرامة والوثبة والوحدة والرشيد والدورة والقادسية، وعدّة محطات إسناد فرعية بلغ عددها 50 محطة. ويمر نهر دجلة في وسط بغداد فيقسمها إلى قسمين هما الكرخ شمالاً والرصافة جنوباً. ولقد تعرضت منشآت المياه للقصف الأميركي مراراً فتخربت كما أنّ بعضها تعرض لصواريخ لم تنفجر فامتنع العمال عن الاقتراب منها لعدّة أسابيع عام 2003. ومن مشاكل شبكة المياه في العام الأول من الاحتلال كان شح الوقود لتشغيل المحطات وخصوصاً الديزل ومولدات الكهرباء الصغيرة، ذلك أنّ شبكة الكهرباء التي اعتمدت عليها شبكة المياه تضررت أيضاً من القصف الأميركي. ويبدو أنّ شركة المياه كانت قد استعدّت لأسوأ الاحتمالات إذ إنّها امتلكت احتياطاً استراتيجياً من الديزل يتيح تشغيل محطات التوزيع لمدة ثلاثة أشهر بقوة ضخ بلغت 50 بالمئة.

تأسّست في بغداد بعد سقوطها هيئة إدارية انتقالية لشؤون المدينة باسم أمانة العاصمة بطاقم من 400 موظف مهمتهم تشغيل شبكات المياه والصرف الصحي وترميم الشوارع المتضررة من الحرب وتنظيفها وصيانة عقارات الدولة. وهي مهام طارئة كان تنفيذها حيويّاً للفترة التي تلت انتهاء الأعمال الحربية ولتلافي الأوبئة والتدهور الانساني. ذلك أنّ الحرب أدّت إلى انهيار البنية الخدماتية للدولة العراقية في أنحاء البلاد، ولم تساعد تصرفات جيش الاحتلال الأمور كثيراً، إذ احتل الأميركيون مثلاً أبنية هامة بحجة إدارة شؤون العاصمة، كديوانية بغداد (البلدية)، وسيطروا على بعض احتياطات الطاقة الضرورية لتشغيل المرافق الصحيّة، ومنعوا إدارة العاصمة من استعمال أجهزة الاتصال لتدبير أمورها، خصوصاً مع انقطاع شبكة الهاتف[1]. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاحتلال عادت بشكل جزئي

(1) الحياة 22 نيسان/ ابريل 2003.

خدمات الماء والكهرباء والبريد وأعيد تشكيل وزارة الصحة وافتتاح المدارس وانتاج بعض النفط وطرأ بعض التحسّن في القطاع الزراعي. واستغرقت عودة الطاقة الكهربائية إلى ما كانت عليه قبل الغزو عامين، حتى أعلن وزير الكهرباء العراقي في 28 تموز/ يوليو 2005 تأهيلها.

الشركات الأميركية

منحت سلطات الاحتلال عقوداً كثيرة لإعادة الإعمار لشركات أميركية وشركات دول شاركت في الغزو بشكل أو بآخر ومنعت العقود عن شركات في دول عارضت الغزو. إلا أنّ تلك الدول كروسيا والصين وفرنسا احتجّت لدى واشنطن ومارست ضغوطاً مختلفة حتى حصلت على بعض العقود أيضاً. وكان للبنتاغون، وزارة الدفاع الأميركية، القرار الحاسم في منح العقود الكبرى فكان يفضّل منحها لشركات قريبة من البيت الأبيض والإدارة الأميركية وأجواء اليمين الأميركي المحافظ. ومنها شركة هاليبرتون التي كان يعمل فيها ديك تشيني نائب بوش، ورافق الفساد تنفيذ شركات كهذه لعقودها في العراق. وعلى سبيل المثال، كسبت شركة هاليبرتون عقوداً بقيمة مليارات الدولارات، ومع ذلك فإنّها كانت تتلاعب بالفواتير كما كشفت تقارير محاسبة، وطلبت مبالغ أكبر من المتعارف عليه لقاء خدماتها وبضائعها. ففي مبيعاتها لمشتقات النفط للجيش الأميركي في العراق ظهر في المستندات أنّها رفعت السعر عن المتعارف عليه بقيمة 61 مليون دولار، وهكذا دواليك. كما احتكرت الشركات الأميركية والأجنبية مشاريع كان بإمكان العراقيين أن يقوموا بها أو أنها جلبت عمالاً وموظفين في حين قبعت خيرة اليد العاملة العراقية من دون عمل ما أجّج حقد العراقيين ضد الاحتلال الذي امتصّ خيرات بلادهم.

كما كشفت تقارير عن اختفاء مبلغ 9 مليارات دولار من صندوق إعادة إعمار العراق الذي كان بعهدة الاحتلال الأميركي. وحتى تقرير مدقّق حكومي أميركي هو ستيورت بوين للعام 2005 كشف «غشاً وتزويراً وتلاعباً وضياعاً» في الطريقة التي كان الاحتلال الأميركي

يدير بها مليارات الدولارات من أموال الحكومة العراقية[1]. وذكر في تقريره أنّ من أصل 136 مشروع تتعلق بالمياه والنظافة العامة في العراق تبيّن أنّ 49 منها فقط كان في طور التنفيذ مع أنّ الأموال للمشاريع الـ87 الباقية قد خصّصت ووزعت. وفي تقرير للمدقق الأميركي عن 2006 صدر في العام 2007، كشف «أنّ من أصل ثمانية مشاريع مرافق ماء وكهرباء وصحة عامة أعلنت الإدارة الأميركية أنّها أُنجزت بنجاح، تبيّن أنّ سبعة منها قد توقفت عن العمل تماماً بسبب مشاكل في توصيلات أنابيب المياه وأشرطة الكهرباء وغياب الصيانة مع ما رافق ذلك من سرقة التجهيزات أو عدم استعمال أجهزة وصلت إلى العراق وتُركت جانباً من دون استعمال. ويضيف التقرير إنّ الإدارة الأميركية للعراق اعترفت أحياناً أنّ بعض مشاريع إعادة الإعمار قد أُهملت أو توقف العمل بها أو تأخر إنجازها أو تم إنجازها بشكل غير محترف ما أدّى إلى توقفها فيما بعد. ولكن الاعتراف جاء بعد زيارات قام بها المفتشون الأميركيون للمشاريع الفاشلة[2].

وكانت الدلائل حول فشل الأميركيين في تأهيل سريع للاقتصاد العراقي تتراكم ما اضطر الإدارة الأميركية إلى خفض التوقعات المتفائلة. ففي آب/ أغسطس 2005 أعلن مسؤول في الخارجية الأميركية «أنّ أكبر التوقعات المثيرة للخيبة هي القدرة على بناء اقتصاد عراقي مستقر. فنحن لسنا قريبين من هذا الهدف أبداً: القطاع الصناعي الذي كانت تديره الدولة العراقية ومرافق الكهرباء والمياه كلها تعمل دون المستويات التي كانت فيها عندما دخلنا هناك»[3].

بدأت خطوات عدّة لاصلاح البنية التحتية في العراق بما فيها مرافق المياه والكهرباء وخطوط الهاتف والطرق ومنشآت النفط وكذلك إعادة تأهيل وترميم وإعمار المؤسسات من مستشفيات ومدارس وأبنية حكومية ومرافق صحية ومستوصفات ومشاريع إسكان ومواصلات. وإلى جانب الإعمار الاقتصادي والاجتماعي جرت محاولات لإعادة عجلة

(1) New York Times 25 January 2006.

(2) *New York Times*, April 2007.

(3) *Washington Post*, 14 August 2005.

الدولة إلى العمل وتفعيل الجسم القضائي وقوى الأمن والوزارات الخدماتية. وواجهت هذه المحاولات مصاعب عدّة منها عدم توفير الدعم المالي اللازم للمشاريع وغياب الأمن في بيئة تصاعد فيها العنف المسلح والتفجيرات والمعارك التي تراوحت بين مواجهات شبه يومية بين قوى الاحتلال والمقاومة وبين حرب أهلية حادة. ولم تغب الممارسات الفاسدة عن عملية إعادة البناء من هدر ونهب الأموال العامة إلى غياب التنسيق بين أجهزة الدولة والشركات والمؤسسات الدولية لتنفيذ المشاريع. وحتى مغادرة الاحتلال عام 2011 كان العراق لا يزال يعاني، وخصوصاً في فصل الصيف من نقص في الطاقة الكهربائية وشح في المياه.

لقد وظف العراق في ظل نظام البعث استثمارات جبارة في البنية التحتية وخصوصاً في الماء والكهرباء والاتصالات والطرق العامة والسدود، وذلك بفضل عائد النفط. ثم انخفضت موجة هذه الاستثمارات الحكومية في الثمانينيات بسبب الحرب مع إيران (1980 – 1988) التي قضت على الفائض المالي وقدرة الدولة على تمويل مشاريع كبرى. ولكنّ ما تمّ بناؤه في المرحلة السابقة بقي بعد الحرب وكان هاماً جداً لمستوى معيشة الشعب العراقي خصوصاً وأنّ مرافق الماء والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي والطرق كانت كلها حديثة وفي حالة ممتازة. ولكن في العام 1991 وقعت حرب الكويت وقامت الولايات المتحدة ضمن خطة منظمة بتدمير الجزء الأكبر من بنية العراق التحتية المدنية فقصفت بالطائرات والصواريخ شبكة الكهرباء ومحطات انتاج الطقاة الكهربائية ومنشآت وخزانات مياه الشفة ومعامل الصرف الصحي. وزاد الوضع سوءاً نظام الحظر الاقتصادي الذي فرضه مجلس الأمن الدولي بإيعاز من الأمم المتحدة منذ 1990 ومنع استيراد القطع اللازمة للقيام بإصلاح البنية التحتية المدنية ومواد التعقيم الكيماوية وتحديداً الكلورين ومواد التطهير، ما أوقع العراق في مشكلة مزمنة في عدم توفير المياه إلى المنازل والمؤسسات لأكثر من 15 عاماً. وكان الوضع كارثياً عام 1999 حيث انحدرت نسبة توفير المياه في المدن الرئيسة إلى 8 بالمئة عن مستواها عام 1990 وإلى 46 بالمئة في الأرياف. وعلى الرغم من اعتماد وسائل

نقل بديلة لمياه الشفة والاستعمال البشري فقد انخفضت الكمية المتوافرة للشخص الواحد إلى النصف في بغداد وإلى الثلث في المناطق الأخرى.

وكأنّ الدمار الذي أحدثه الأميركيون عام 1991 و12 سنة من الحصار لم يكونا كافيين فقد تدهور الوضع الصحي والغذائي وانحدرت نسبة توافر المياه والكهرباء بعد الغزو الأميركي عام 2003، فقد قيّم الخبراء حال شركات تعقيم المياه وضخها وشركات توليد الطاقة الكهربائية وشبكة نقلها بأنّها كانت مزرية في ربيع 2003، وأنّ الكثير من هذه المنشآت تعرض أيضاً للنهب في الأشهر التي تلت الاحتلال بما فيها نهب أسلاك الكهرباء ومعدات أخرى كهربائية ومائية. ولم يكن العنصر البشري العراقي من فنيين ومهندسين وأصحاب خبرة في الماء والكهرباء متوافراً بعدما شردت الحرب معظمهم، ومنهم من غادر العراق ومنهم كان في حال يرثى لها من الفقر والعوز والتشرد. وكل هذا يعني أنّ مشروع إعادة الإعمار في ربيع 2003 كان يتعاطى مع بلاد انحدر فيها مستوى البنية التحتية إلى حدّ مذهل من التخلف والزوال.

لقد أسهمت الولايات المتحدة في خلق صندوق لإعادة العراق في نيسان/ أبريل 2003 ولكن لمصالحها الخصوصاً لأنّها أخضعته لسيطرتها المباشرة وأدارت أمواله بواسطة شركاتها. وكان من أولى مهام الصندوق تخصيص مبلغ 2.5 مليار دولار لتمويل مشتريات أغذية وأدوية ومعدات لشبكة المياه. وفي 23-24 تشرين الأول/ أكتوبر نظّمت واشنطن مؤتمراً في مدريد حضره ممثلو 25 دولة ووعدت دول مانحة بسلسلة قروض ومنح بلغ مجموعها 33 مليار دولار، نصفها من الولايات المتحدة و5 مليارات من اليابان و812 مليون دولار من دول الاتحاد الأوروبي و500 مليون من الكويت وبرنامج قروض ومنح من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتراوح قيمته بين 5.5 مليارات و9.25 مليارات. كما عرضت بعض الدول تخفيض الدين العراقي لديها أو منح مساعدة عينية كشحنات أغذية ومحروقات. وقامت الولايات المتحدة بتسليم مبلغ 18.4 مليار دولار للصندوق العراقي الذي تديره مباشرة بعد أسبوعين من المؤتمر.

وكان فريق عمل يضم أجهزة الأمم المتحدة (اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، الخ) والبنك الدولي قد أعدّ ملفاً ضم احتياجات تمويل إعادة إعمار العراق وخطة للأعوام 2004 – 2007 تشمل استثمارات في 14 قطاعاً اقتصادياً وحيوياً حيث قدّر الملف الاحتياجات لهذه الأعوام الأربعة بـ36 مليار دولار وفق الجدول المبيّن أدناه.

القطاع	الحاجيات
ترميم الأبنية العامة	390 مليون دولار
التربية والتعليم	4.81 مليار دولار
الصحة	1.60 مليار دولار
مراكز تأهيل وخلق فرص عمل	790 مليون دولار
مواصلات وقطاع اتصالات	3.41 مليار دولار
مياه ونظافة عامة وصرف صحي	6.84 مليار دولار
كهرباء	12.12 مليار دولار
تنظيم مدني	410 ملايين دولار
إسكان وإدارة الأراضي	1.42 مليار دولار
زراعة وموارد مائية	3.03 مليار دولار
شركات القطاع العام	360 مليون دولار
القطاع المالي	81 مليون دولار
تحفيز مناخ الاستثمار	340 مليون دولار
المناجم	23 مليون دولار
المجموع	35.82 مليار دولار

ولم يستطع فريق الأمم المتحدة جمع أكثر من 1.4 مليار دولار من 26 دولة خلال ثلاث سنوات ما أفشل الخطة الأساسية في انفاق الأموال ضمن مدّة زمنية محدّدة. أما الولايات المتحدة التي كانت تتولى إدارة الصندوق العراقي مباشرة فقد كانت تغذيه دوماً من أموال العراق وخصوصاً من عائدات النفط وتمنّعت عن منح المال لفريق الأمم المتحدة لأنّه لم

يتبع مباشرة لإدارة الاحتلال. وبحلول العام 2009 كان مجموع ما أنفقه الصندوق العراقي 50 ملياراً الجزء الأهم منها 5 مليارات لتأهيل القوى المسلحة والأمنية و8 مليارات للبنية التحتية لقطاع النفط ومبالغ أخرى للعملية السياسية من انتخاب و«نشر الديمقراطية» حسب تسمية الخطط الأميركية في العراق. ولكن الحكومة العراقية التي كانت قد قطعت أشواطاً في استعادة سلطاتها عام 2007 أنشأت جهازاً جديداً مع الأمم المتحدة هدفه التخطيط والرؤية الطويلة الأمد لحاجيات التنمية والخدمات الأساسية الإنسانية للشعب العراقي وهو تحديد كان مبهماً في الصندوق الرئيسي الذي سيطرت عليه الولايات المتحدة، حيث لم تكن أوجه الانفاق دوماً لمصلحة العراق وشعبه بل ما يرضي الإدارة الأميركية والشركات الأميركية.

تولّت تنفيذ خطط الانفاق وإعادة الإعمار الوزارات العراقية صاحبة الاختصاص ومؤسسات حكومية أجنبية وعدد من المنظمات غير الحكومية والدولية. فكانت هذه الأجهزة تستلم المال من الصندوق أو من فريق الأمم المتحدة ثم تشرف على شراء المواد والمعدات والأشغال وعلى التعاقد مع متعهدين وشركات عراقية وأجنبية لتنفيذ المشاريع. ولم يستطع فريق الأمم المتحدة البدء في العمل قبل حزيران/ يونيو 2004. أما البنك الدولي فقد كان يتعاطى مباشرة مع الوزارات العراقية والمؤسسات العامة داخل العراق كبلدية بغداد ولكنّه تأخر أيضاً عن البدء بالعمل قبل كانون الأول/ ديسمبر 2004. أما الصندوق العراقي فقد بدأ عمله في أيار/ مايو 2003 وتولّت مهامه أجهزة الحكومة الأميركية وخصوصاً وزارة الدفاع الأميركية والقوى الأميركية المختلفة من قوى جوية وبحرية وجيوش. وإضافة إلى وزارة الدفاع الأميركية نُقلت بعض مسؤوليات إدارة الصندوق إلى وزارة الخارجية الأميركية في 28 حزيران/ يونيو 2004، وتولّت بعثة الخارجية الأميركية في بغداد تنسيق العمليات التي تقوم بها الأجهزة الأميركية في إطار الصندوق العراقي.

وكما كان متوقعاً فقد حصلت شركات أميركية على حصة الأسد من الصندوق العراقي حتى من دون مناقصات، كشركة بكتل التي حصلت على مبلغ 2.4 مليار دولار لتنفيذ مشاريع

بنية تحتية. وحصلت شركات AMEC Flour، LLC على مبلغ مليار دولار لمشاريع تأهيل شبكة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. وحصلت شركة Parsons Corporation of Pasadena على مبلغ 1.3 مليار دولار لمشاريع بناء، وشركة Washington Group International of Boise على مبلغ 580 مليون دولار لمشاريع تطوير المصادر المائية، وشركة Kellogg, Brown and Root (KBR), a subsidiary of Halliburton of Houston على مبلغ 580 مليون دولار لمشاريع مختلفة، وشركة Symbion Power على 250 مليون دولار لمشاريع كهرباء. ولم يحصل المتعهدون العراقيون والشركات العراقية من «الجمل سوى على أذنه» ـ أي أقل من 1.2 مليار دولار.

وإضافة إلى نهب الأموال العراقية عن طريق هذا الصندوق فقد رافق عمليات إعادة الاعمار سوء الإدارة والهدر وسرقة المال والمعدات والتلاعب بالفواتير وعدم شفافية الشركات الأميركية والأجنبية مع الحكومة العراقية، إضافة إلى عمليات المقاومة والجماعات المسلحة التي كانت تشنّ هجمات على ورش عمل الشركات الأجنبية ومواقع مشاريعها. كما أنّ وقع الإنفاق كان بطيئاً للغاية من دون سبب سوى سوء إدارة الصندوق. فكانت الوزارات العراقية ومؤسسات الدولة العراقية تنتظر أسابيع وشهوراً موافقة إدارة الصندوق الأميركية على صرف الأموال وإطلاقها ليستخدمها العراقيون. كما عمد الأميركيون مراراً إلى تعديل مخطط الإعمار بتوجيه مبالغ مخصّصة لمشاريع ماء وكهرباء لتنفق على أسلحة ومعدات من مصانع أميركية للجيش العراقي وقوى الأمن كما هو مبيّن في الجدول أدناه. فانخفض الانفاق على الماء والكهرباء خلال العامين 2004 و2005 من 10 مليارات دولار إلى 6 مليارات وزاد الانفاق على الأمن والشرطة والعدالة من 4 مليارات إلى 7 مليارات، وكذلك تمّ تخصيص مبلغ 300 مليون دولار لإدارة الصندوق مع أنّ الجدول أدناه يبيّن أنّ إدارة الصندوق كلفت 210 ملايين دولار كان بإمكان الوزارات العراقية ومصرف العراق المركزي تعهد الانفاق والإعمار من دون هذه الكلفة الإدارية الباهظة.

وهذا الجدول يقارن بين مخصصات الإنفاق للعامين 2004 و2005 وما أنفق فعلاً.

القطاع	تقديرات قبل 30 أيلول/ سبتمبر 2004	إنفاق فعلي حتى نهاية 2005
كهرباء	5.46	4.22
ماء وصرف صحي	4.25	2.13
أمن وشرطة	3.24	5.04
عدالة ومجتمع مدني	1.48	2.35
تنمية القطاع الخاص	0.18	0.45
ديون دولة	0.00	0.35
بنية النفط	1.70	1.74
صحة	0.79	0.74
مواصلات واتصالات	0.50	0.47
تربية وتعليم ومهجرون	0.26	0.41
طرق وجسور وترميم أبنية	0.37	0.33
إدارة	0.21	0.21
المجموع	18.44	18.44

إنّ تفاصيل نقاط الضعف هذه في مشاريع إعادة الإعمار أوردتها تقارير المفتش العام الأميركي لعملية إعادة إعمار العراق (SIGIR Reconstruction Iraq for General Inspector Special) والتي قدّمت دورياً للجان الكونغرس الأميركي. وكشفت تقرير المفتش في شباط/ فبراير 2006 أنّ من مجموع مشاريع شبكة المياه والكهرباء المنوي تنفيذها مع نهاية 2005 فقط 36 بالمئة من مشاريع المياه و70 بالمئة من مشاريع الكهرباء قد اكتملت. وكان السبب الرئيسي في عدم تنفيذ هذه المشاريع الحيوية في وقتها هو تحويل الأميركيين أموال الصندوق من أغراض التنمية البشرية إلى شؤون الأمن والسلاح كما هو مبيّن في الجدول السابق، وكذلك التلاعب بالفواتير وغياب الرقابة الإدارية الصارمة على التنفيذ. وحذر تقرير المفتش من أنّ إنجاز مشاريع الماء والكهرباء لا يكفي لأنّ هذه المنشآت تحتاج إلى مواد ومحروقات لتشغيلها بشكل مستمر وإلا تدهورت وتلفت وأصبح من الضروري

إعادة إصلاحها وتشغيلها بكلفة باهظة. وإلا فما النفع من اكتمال تنفيذ مشاريع إذا كانت ستُهمل ولا توضع قيد التشغيل فوراً؟ حتى أنّ ضرورات التأكد من نوعية التنفيذ كانت مخيّبة للأمل. وعلى سبيل المثال، تسلمت وزارة الصحة العراقية مبنى مستشفى تولّت إعادة إعماره شركة أميركية. لكن على الرغم من تأكيدات الشركة على نوعية المعدّات والأجهزة المستخدمة، إلا أن كابلات المصعد تقطعت وسقط فيه 9 عراقيين لاقوا حتفهم. والمصيبة كانت أنه حتى الشركات الأميركية الكبرى كشركتي بكتل وهاليبرتون والتي حصلت على مليارات الدولارات كان تنفيذها للمشاريع دون المستوى المطلوب وذا نوعية سيئة وخصوصاً هاليبرتون التي غنمت مشاريع إعادة إعمار البنية التحتية النفطية. وحتى عندما صدر تقرير سنوي عن البنتاغون ذكر أنّ شركة هاليبرتون قدّمت فواتير مبالغة بقيمة 263 مليون دولار فإنّ الإدارة الأميركية لم تكترث لهذه الفضيحة ودفعت الأموال كاملة للشركة.

وطبعاً كان الوضع الأمني المتدهور في العراق سبباً رئيساً في عرقلة تنفيذ المشاريع، حيث تعرضت المنشآت والورش والمكاتب لهجمات واعتداءات وتفجيرات، ما أدّى إلى مصرع 1400 موظف وعامل في مشاريع إعادة الإعمار خلال ست سنوات، إضافة إلى آلاف الجرحى ما زاد في تكلفة تنفيذ المشاريع بالنسبة للشركات المتعاقدة وعجزها عن توفير فرق العمل على الأرض فاضطرت إلى اللجوء إلى شركات أمن خاصة لحماية موظفيها ومكاتبها وورشها ما أضاف 25 بالمئة إلى نفقاتها. ودفعت عمليات المقاومة الشركات المقربة من الإدارة الأميركية إلى الخروج من العراق كشركة بكتل التي كانت أول متعاقد أجنبي غادر العراق عام 2006.

وأظهرت تقارير المفتش العام وتقارير أخرى أنّ حجم التلاعب في الصندوق العراقي قد وصل إلى مبلغ 9 مليارات دولار اعتبر مفقوداً في الحسابات، وأنّ شركات أميركية حصلت على عقود كشركة Bloom Philip واستلمت أموالاً ولكنّها لم تنفذ هذه المشاريع، وأنّ نافذين في إدارة الاحتلال الأميركي قد قبضوا رشوات من رجال أعمال أميركيين لمنحهم العقود. حتى أنّ موظفي الصندوق الأميركيين وعسكريين أميركيين في العراق كانوا يسرقون مبالغ طائلة نقداً ويخبئونها في خزائنهم الحديدية الخاصة أو في مكاتبهم المقفلة، ولقد ضُبط عسكري أميركي يقامر بمبالغ كبيرة في منتجع سياحي في الفيلبين اعترف أنّه سرقها من صندوق العراق، وأكد أنّ الكل يفعل ذلك.

وفي حين أنّ الحكومة الأميركية كانت قادرة على ملاحقة الشركات والأفراد الذين نهبوا مالاً عاماً أميركياً فإنّ حكومة العراق كانت عاجزة عن ملاحقة الشركات والأفراد الذين نهبوا الصندوق العراقي وذلك لأنّ إدارة الاحتلال أصدرت قانوناً منعت بموجبه أي سلطة أو محكمة عراقية أو جهة عراقية مقاضاة ومحاسبة شركات وأفراد أميركيين، مدنيين أو عسكرين، عاملين في العراق، ما منح الأميركيين حصانة فوق العادة مهما كانت جرائمهم وفضائحهم فاقت حصانة القناصل الأجانب في ديار السلطنة العثمانية.

والأكيد أنّ عملية إعادة الإعمار كانت ستكون سريعة وبمستوى لائق لو نفذتها شركات عراقية ومؤسسات الحكومة العراقية كما كانت تفعل دوماً في ظل نظام البعث، وكذلك كانت الكلفة ستكون أقل بكثير. وكانت حجة الاحتلال في حرمان الشركات العراقية من تنفيذ المشاريع أنّها ملك للدولة العراقية ولا تقدر أن تدخل في مناقصات لأنّ الدولة العراقية هي الجهة التي تمنح العقود.

لكن على الرغم من ادّعاء الأميركيين أنّ الكهرباء عادت عام 2008 إلى مستويات ما قبل الغزو، فإنّ هذه الادعاء كان كاذباً. إذ على الرغم من الحصار الأميركي وأجواء الحرب المستمرة منذ 1980، فإنّ مستوى الكهرباء في ظل نظام البعث السابق وحتى آذار/ مارس 2003، كان يتروح بين 16 إلى 24 ساعة في بغداد و8 إلى 16 ساعة خارجها. وحتى معهد بروكنغز اليميني الأميركي أكد كذب الاحتلال عندما كشف في تقرير أنّ مستوى الكهرباء في العراق لم يزد عن 8 ساعات يومياً عام 2007، أي بعد أربع سنوات من الاحتلال وبعد إنفاق مليارات الدولارات.

الفصل الرابع عشر

الدولة الجديدة والدستور

شهد العراق مرحلة صعود قياسية رفعته من دولة ريفية متخلفة خرجت من الحرب العالمية الأولى إلى دولة جبارة يحسب لها حساب منذ 1975. ولقد خضع العراق لانتداب بريطاني وجيز دام حتى 1932، ولكن الهيمنة البريطانية استمرت لأنّ النظام الملكي الذي زرعته في العراق سهّل لها ذلك. وبعد ثورة تموز/ يوليو 1958 جاء حكم ثوري أنهى النظام الملكي وأخرج أربابه الإنكليز وأعلن الجمهورية. ولكنّه لكثرة التحديات غرق في عشر سنوات من الفوضى حتى استطاع تحقيق الاستقرار النسبي ابتداءً من 1968 فأنجز النظام الثوري في وجهه البعثي وثبات جبارة في بناء الجمهورية العراقية التي استمرت حتى 2003. هذه الجمهورية الأولى (1958–2003) عانت من نقص في التطوّر الديمقراطي وفي بناء المؤسسات، ومن عشوائية التخطيط الاقتصادي. ولكن على الرغم من هذه النواقص إلا أنّ الفترة الممتدة من تموز/ يوليو 1968 وحتى أيلول/ سبتمبر 1980، على علّاتها، كانت عصر العراق الذهبي بامتياز، إذ ارتفعت معدلات الدخل ونسبة المتعلمين وتحسنت إلى درجة كبيرة البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وبرز العراق كدولة عربية مهمة ومحورية. ثم بدأت فترة الحروب عام 1980 ومن ضمنها الغزو الأميركي الذي تلاه احتلال مقيت حتى نهاية 2011.

نخصّص هذا الفصل الأخير لمرحلة بناء الدولة الجديدة التي نسميها الجمهورية الثانية والتي وُلدت من رحم الغزو والاحتلال ولا تزال تفاصيلها تتكوّن بعد زوال الاحتلال عام 2011 وحتى كتابة هذه السطور عام 2012.

سيطرة أجنحة المعارضة

منذ الأشهر الأولى للاحتلال، عملت الفعاليات العراقية على استنهاض المجتمع المدني وإعادة تكوين السلطة لبناء جمهورية عراقية جديدة. وكانت أهميّة هذه الفعاليات في أن مشاركتها في السلطة كانت ضعيفة أو شبه معدومة على مدى 45 عاماً، ومنها قوى يسارية ومحافظة وجماعات إثنية ومذهبية ـ شيعية وكردية وشخصيات مستقلة وتنظيمات شيوعية. الكثير من الفئات المكتومة في ظل البعث عاد منذ 2003 ليلعب دوراً حاسماً في مستقبل العراق[1].

وعلى الرغم من قرار الاحتلال الأميركي إلغاء حزب البعث وتفكيك دولته إلّا أنّه عجز عن القضاء على القاعدة الحزبية وعلى أنصار البعث والعشائر التي دعمته وجماعات المقاومة التي عملت مع هذا الحزب في سنوات الاحتلال. ولقد أثبتت الأحداث كما أظهرنا في الفصل الثاني عشر عن المقاومة، أنّ الوضع العراقي كان كثير التعقيد إلى درجة أنّ أميركا لم تنجح في تثبيت سلطة عراقية تسير بمشيئتها تماماً بل أصيبت بالصدمة منذ الشهر الأول للاحتلال.

كثُرت الحركات والأحزاب التي ظهرت في العراق منذ 2003 ونستعرضها في ملحق هذا الفصل. بعضها تأسّس داخل العراق وبعضها الآخر وُلد في المنافي برعاية أميركية أو خارجية. وهذه الناحية بالغة الأهمية خصوصاً بعدما سعت الولايات المتحدة بعد احتلالها العراق إلى تعيين رموز المعارضات التي حضر معظمها من المنفى. لقد آمن معظم المعارضين من الخارج أنّ دورهم كان جوهرياً في التخلص من نظام البعث وأنّ الفضل في سقوط النظام لا يعود للغزو الأميركي وحده بل إنّ جهودهم عجّلت في سقوطه بسبب

---

(1) علي الشمراني، صراع الأضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، دار الحكمة لندن، 2002.

ضغطهم المتواصل من أجل محاصرة النظام والعمل من أجل تدخل عسكري خارجي ونقل المعلومات الاستخبارية وعملياتهم التجسسية والتخريبية داخل العراق. وعوّل معارضو الخارج الذين أصبحوا داخل العراق بفضل الغزو على عودة ثلاثة ملايين عراقي ممن لا ينتسبون إلى أحزاب وحركات داخل العراق والذين عاشوا في الخارج وتعرفوا على حركات المعارضة في المنفى وعمل بعضهم في صفوفها وبالتالي سوف يكونون سنداً لها في الداخل.

ولكن الإدارة الأميركية في العراق لم تأخذ بمصالح هؤلاء المعارضين إلا بمقدار ما يقدّمون لها من خدمات، بل كان هدفها استعمارياً صافياً وهو القضاء على الدولة العراقية التي بناها البعث والتي كانت من الدول الإقليمية الهامة التي يحسب لها حساب، والتي لم تترك اقتصادها ونفطها تعبث بهما الشركات الغربية، ولا تساوم حول الصراع العربي الاسرائيلي. ولذلك كان مهماً للأميركيين القضاء على دولة البعث حتى لا يعود للعراق قائمة مرة أخرى. ففي أيار/مايو عمد الأميركيون إلى إغلاق عدّة وزارات ومؤسسات حكومية وصرفوا القوات المسلحة، ففقد مئات الألوف وظائفهم ومواقعهم وخسروا مصدر رزقهم لأنّ الدولة العراقية كانت مصدر عيش 40 بالمئة من الشعب العراقي. كما حظر الاحتلال الأميركي حزب البعث واعتبره غير شرعي، الأمر الذي حرم آلافاً آخرين من الإطار المؤسساتي لحياتهم. ولم يهنأ للمعارضين العائدين العيش ولو لهنيهة ليجنوا حصاد عملهم لعدّة سنوات ضد النظام من خارج البلاد، ذلك أنّهم أصبحوا في جبهة واحدة مع الاحتلال أمام شعب عراقي غاضب جدّاً ضد الاحتلال الغربي الذي اذاقه الموت طيلة 13 سنة من الحصار والغارات.

كانت الفعاليات التي عادت إلى الساحة تروّج أنّ الغزو الأميركي حقّق الأهداف الوطنية للعراق وأنّ سقوط البعث مناسبة لا بد من تخليدها[1]. وقالوا إنّ ما حدث في العراق

(1) عبّر أحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني وكنعان مكيّة أكاديمي عراقي مقيم في الولايات المتحدة ومؤلف كتاب «جمهورية الخوف» عن رضاهما الكامل عن نتائج الحرب الأميركية فيما عبّر الجلبي عن شكره للمساعدة الأميركية في «تحرير العراق».

هو أمر جيّد مهما كانت الوسيلة مرفوضة، أي إسقاط الحكم الدكتاتوري وإنهاء العقوبات الدولية، وإلا استمر الأسوأ وهو «نظام صدام حسين» والعقوبات الدولية القاتلة. وفي هذا الإطار طلبت تلك الفعاليات من الرأي العام العراقي أن ينظر إلى الغزو على أنّه حرر الشعب العراقي من النظام ومن العقوبات معاً وأنّ «الوجود» الأميركي هو مؤقت وعلى الشعب العراقي الآن بقيادة المعارضات العائدة أن يقيم حكومة ديمقراطية.

وانتقد بعض المعارضين العائدين وقوف بعض العرب ضد الغزو، يدعمهم في ذلك حتى الإعلام العربي حيث ذكرت صحيفة الحياة أنّ «بعض العراقيين ينتقد بشدّة العرب الذين قالوا قبل الحرب إنّهم مع الشعب العراقي ولذلك فأنّهم ضد الحرب. ففي رأي الكثير من العراقيين هذا هراء؛ إذ ليس ممكناً أن يكون أي فرد مع شعب العراق إذا أراد له الاستمرار في العيش تحت سوط ذلك النظام. ولم يكن ممكناً خلاص الشعب العراقي من قبضة النظام إلا باطاحته، ولم يكن ممكناً إطاحته إلا بقوة خارجية كان لا بد أن تكون الولايات المتحدة لأنّ أحداً في المنطقة لم يكن يجرؤ على ذلك. باختصار، إنّ الحرب في العراق واحتلاله المؤقت في مرحلة انتقالية لغاية تسلّم شعبه تقرير مصيره وحكومته، حدث إيجابي للعراق»[1]. وكتب غسان شربل: «لم يعاقب صدام الولايات المتحدة. عاقب العراقيين أولاً، وكان عقابه لهم طويلاً ومريراً. قتل العراقيين وقتل العراق. لا حاجة إلى الأدلة. المقابر الجماعية تكفي»[2].

فدرالية إثنية مذهبية

حاول معارضو نظام البعث ترطيب صورة الأميركي داخل البلاد، فدار نقاش واسع، حيث قال بعضهم إنّ أميركا حقّقت للشعب العراقي ما لم يستطع تحقيقه من دون دعم خارجي، وستساعد في بناء البلاد وتحقيق الديمقراطية. ورأى بعضهم الآخر أنّ الولايات المتحدة حاصرت العراق منذ 1991 وجوّعت شعبه وأذلّته ثم غزته واحتلته وهي تطمع بثروة

(1) الحياة 30 أيار/ مايو 2003.

(2) الحياة 16 أيار/ مايو 2003.

العراق وقد اتخذت من النظام مطية الوصول، وأنّ احتلالها للعراق هو نموذج للامبريالية الجديدة المتعاونة مع الصهيونية والتي لا بدّ من مقاومتها بقوة السلاح والانتفاضة الشعبية.

وثبتت صحة الرأي الثاني سريعاً ففي أيار/ مايو 2003 حصلت الولايات المتحدة على دعم مجلس الأمن الدولي عبر القرار 1483 الذي شرعن الاحتلال، تماماً كما شرعنت عصبة الأمم مؤامرة سايكس بيكو وباركت الاحتلال البريطاني الفرنسي لدول المشرق العربي بعد الحرب العالمية الأولى. ثم بدأت واشنطن مرحلة تطبيق مخططها السابق وهو إقامة فدرالية أساسها الأعراق والديانات. فنشطت المعارضات المتعدّدة وخصوصاً تلك التي عادت من الخارج في الإكثار من الكلام عن صيغة الدولة العراقية الجديدة التي ستولد بعد فكفكة دولة البعث. وكان السيناريو الأسوأ هو مشروع تقسيم العراق إلى دويلات على النمط الذي اتبعته أميركا في يوغسلافيا عام 1995، وقيام فدرالية تلعب فيها واشنطن الدور الأهم تؤدّي في حالة العراق إلى الشرذمة وتؤكد تفوّق النموذج الإسرائيلي في خلق كيانات أساسها الدين والعرق ليتحقّق حلم اسرائيل في فكفكة دولة العراق العظيمة ويلغي تفوق العراق السكاني (25 مليون نسمة) ليصبح مجموعة دويلات من بضعة ملايين ويكتم نهضة العراق الاقتصادية والعلمية ويضع حدّاً لموقعه الجغرافي عندما يصبح كيانات متصارعة. وفي هذا السيناريو يتعمّم الوضع من الخليج العربي إلى ساحل البحر المتوسط بدول بعدد سكان قليل وقدرات عسكرية معدومة لا تشكل خطراً داهماً على إسرائيل. فلا يعود العراق يحلم بدور بروسيا العرب حتى في المستقبل البعيد، ويتمّ تقسيم ما تقسّم في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

لقد قدّمت مراكز اليمين الأميركي الجديد في واشنطن النصح حول تجزئة العراق بعد فكفكة دولته، ومنها مركز «Heritage Foundation» في دراسة لأريل كوهين التي سبقت الإشارة إليها والتي قدّمت نموذجاً لتقسيم العراق تبعاً لتوزيع الخارطة النفطيّة تحت عنوان «مستقبل عراق ما بعد صدام: خطة لمشاركة أميركية». ووفق هذه الدراسة، تقوم أميركا بتقسيم قطاع النفط العراقي إلى ثلاث شركات خاصة إحداها في الجنوب العربي الشيعي وأخرى في المنطقة العربية السنيّة حول بغداد وغربها والثالثة حول كركوك في شمال العراق. أما

النظام السياسي بحسب كوهين فهو لامركزية فدرالية تلحظ الواقع الديمغرافي لكل إقليم. ولكن إحدى المشاكل التي واجهت التقسيم هو عدم صفاء الأقاليم عرقياً ودينياً: فشمال العراق ضم منطقة كردية ولكنّه أيضاً تضمّن أعداداً لا يمكن إغفالها من العرب والتركمان والأقليات الأخرى. والمنطقة الوسطى وخصوصاً بغداد ضمّت ملايين من العرب الشيعة.

وكان الحزبان الكرديان قد قدّما عام 2002 صيغة فدرالية للعراق توسع الحكم الذاتي لمناطق الأكراد على الرغم من رفض مؤتمر المعارضة العراقية في لندن في كانون الأول/ ديسمبر 2002 مبدأ الدولة الفدرالية التي طالب بها الأكراد، مستعيضاً بصيغة حكم إدارية فيها أقل من الحكم الذاتي الذي منحه لهم نظام البعث منذ السبعينيات.

وكان زلماي خليل زاده، مستشار الرئيس بوش الابن لشؤون الشرق الأوسط قد أعلن في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 مشروعاً لإقامة إدارة عسكرية أميركية في العراق تشبه تلك التي أقيمت في اليابان وألمانيا بعد أن احتلتهما القوات الأميركية والحليفة في الحرب العالمية الثانية يتضمن بقاء القوات الأميركية في العراق لعدّة سنوات. ولكن المقاومة أجبرت الأميركيين على التخلي عن مشروع خليل زاده، إذ إنّ الأميركيين أخذوا يؤكدون وأحياناً بشكل أسبوعي منذ صيف 2003 أنّ هدفهم لن يكون احتلالاً مديداً وأنّهم سينقلون السلطة إلى حكومة عراقية منتخبة بشكل ديمقراطي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أعلن الحاكم الأميركي بول بريمر عن مشروع نقل السيادة جزئياً لحكومة عراقية انتقالية في حزيران/ يونيو 2004. وفعلاً في 28 حزيران/ يونيو 2004، وبعد 15 شهراً من الاحتلال، وقّع بريمر وثيقة نقلت بعض السيادة إلى مجلس حكم انتقالي. ثم أعلن الأميركيون عن مشروع معاهدة أمنية مع الحكومة العراقية الجديدة على أن تبقى السلطة العسكرية بأيديهم ريثما يتمّ بناء الجيش العراقي من جديد، ولاحقاً رفضت الحكومات المتعاقبة أي معاهدة أمنية مع أميركا.

في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 تنازلت الحكومة العراقية المؤقتة عن عقار كبير بلغت مساحته 104 هكتارات على نهر دجلة في بغداد لسلطة الاحتلال الأميركي لبناء سفارة أميركية لتكون أكبر مقر سفارة في العالم بمثابة مساحة مدينة صغيرة، تضمّ جيشها الخاص

ومرافقها العامة من ماء وكهرباء وأبنية ومعدات وتجهيزات وشبكة من الإداريين والخبراء والموظفين. وخصّصت الإدارة الأميركية مبلغاً ناهز 600 مليون دولار لبناء هذه السفارة. كما حصل الأميركيون على تسهيلات وعقارات مماثلة لبناء أربع قواعد عسكرية كبرى super bases، تقع اثنتان منها قرب المنشآت النفطية (واحدة في الشمال وأخرى في الجنوب) والرابعة غرباً قرب الحدود السورية. كما عزم الأميركيون على بناء 14 معسكراً في أنحاء العراق أحدها داخل «المنطقة الخضراء» في وسط بغداد وآخر في القاعدة الجوية في «بلد» باسم معسكر «آناكوندا»، ثم معسكر تاجي ومخيم «صقر الشرق» في بغداد وموقع «الحريّة» في الموصل ومعسكر «النصر» في مطار قرب بغداد ومعسكر «مارز» في مطار قرب الموصل ومعسكر «Renegade» في كركوك ومعسكر «سبايخر» في تكريت، إضافة إلى معسكر في الفلّوجة.

في مطلع 2012 أعلنت الولايات المتحدة إلغاء مشروع السفارة الضخمة وعن تقليص عدد الموظفين إلى أقل من النصف وإنهاء مهام آلاف الموظفين والأجراء والمتعاقدين في العراق، ما يعكس أنّ فترة ما بعد الانسحاب كانت مرحلة انهزام وتراجع كلي تقريباً عن أحلام الهيمنة.

وكانت واشنطن تعلن ظاهرياً أنّها مع المحافظة على وحدة العراق استجابة للدول العربية و«دول الجوار» (أي إيران وتركيا)، في وقت كان مشروعها الفدرالي واقعاً على الأرض في الدستور الجديد وعلى أساس تقسيم طائفي - عرقي، بدءاً بإقليم كردستان العراق. لكن على الرغم من بعض المواقف البنّاءة للقيادات الكردية من الفعاليات العراقية الأخرى فإنّ الوضع على الأرض لم يكن ليؤشر إلى بروز وحدة وطنية موعودة تحل مكان نظام البعث. فالوضع الأمني في كردستان العراق لم يكن مستقراً بعدما شرعت المنظمات الكردية مباشرة بعد الاحتلال عام 2003 في طرد مواطنين عراقيين من أصول عربية، وفلت الأمن في بعض مناطق الشمال حيث استغلت جماعات كردية الغزو وسطت على الأملاك الخاصة والعامة ونقلتها إلى المناطق الكردية، فطالب جلال الطالباني بمنع تحويل مدينة السليمانية التي يسيطر عليها حزبه إلى مجمع ضخم للسيارات والآليات المسروقة من أنحاء

العراق. وبسبب الغزو الأميركي، وبعد تعثر برنامج الأمم المتحدة، توقّف تدفق المال إلى مناطق الشمال، فعانت المؤسسات العامة التي أقامها الأكراد من أزمة سيولة مالية منعتهم من صرف مرتبات الموظفين كما تدهور الوضع الاقتصادي.

في بداية حزيران/ يونيو 2003 أعلن جورج بوش «رؤيته» لمستقبل العراق أثناء زيارته للقيادة الأميركية في الخليج في قاعدة السيلية في قطر، فأكد أنّ أميركا لن تخرج من العراق قبل بناء «نظام ديمقراطي يحميه الاستقرار والأمن والسلام». وكان كلام بوش مؤشّراً لاحتلال أميركي طويل للعراق لأنّ بناء مؤسسات وبنية تحتيّة، اقتصادية مسألة احتاجت إلى وقت. لقد سعت الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر عام في بغداد يجمع القوى الفاعلة كافة على الساحة العراقية ويؤسس لدستور عراقي جديد. ولكن الضغوطات المتواصلة للفعاليات الشيعية وخصوصاً آية الله علي السيستاني من أجل انتخابات مبكرة، والضغط العالمي على واشنطن لرفع يدها عن الحراك السياسي العراقي واستمالته لينتج سلطة تابعة لها والسماح بانتخابات مبكرة، دفع واشنطن إلى التراجع وإسناد الدور السياسي الداخلي لحكومة انتقالية. وعلى الرغم من هذا التراجع عمل الاحتلال على الأرض لخلق بيئة مؤاتية لحكم عراقي تابع لأميركا بدءاً بتعيين موظفين في بغداد والمحافظات بميول سياسية معيّنة ومنهم محافظون ورؤساء مجالس بلدية وأعضاء مجالس محلية وذلك لعرقلة انتخاب أشخاص وجماعات مناهضة للاحتلال وتحجيم نفوذ رجال دين وزعماء معادين لأميركا. ولكن الأشخاص الذين عيّنهم الاحتلال لم يكونوا مثاليين فكان بينهم فاسدون وسارقون وعديمو الوجدان.

أراد الأميركيون عراقاً ذا نظام فدرالي يشبه تجربة الولايات المتحدة نفسها، فيحافظ على التقسيم الاداري في 18 محافظة ومع الوقت تتحول كل مجموعة أقاليم فدرالية تتمتع بمجالس محليّة مُنتخبة، وتصبح بغداد ولاية مركزية دورها كدور مدينة واشنطن، أي توزيع ثروة البلاد على الأقاليم المختلفة وإدارة الحكومة المركزية والدفاع والسياسة الخارجية، إلخ. وتتمثل في الحكومة المركزيّة الطوائف والأعراق على الطريقة اللبنانية.

الحكومة الانتقالية

لم تكن الديمقراطية هدفاً للولايات المتحدة، لأنّ ذلك قد يوصل حكومة عراقية لا تريد أن تتعامل مع واشنطن، ولا تريد أن تعطي الأولوية للشركات الأميركية في العقود الاقتصادية. ولذلك عملت إدارة الاحتلال على بناء شبكة علاقات واسعة مع الأطراف العراقية ودعمت فئات لتصل إلى السلطة وتبقى وفيّة لأميركا. وأشارت وسائل الاعلام إلى أنّ هذا النوع من الترتيبات سيخلق آلية تفاهم داخل الوزارات العراقية لحماية مصالح الولايات المتحدة.

في 16 أيار/ مايو 2003 تراجع الأميركيون عن نيّتهم تسليم السلطة لمجلس حكم انتقالي عراقي واستعاضوا عن ذلك بتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يمنح الولايات المتحدة وبريطانيا سلطات واسعة في حكم العراق ويرفع الحصار الاقتصادي عنه ما يسمح لسلطات الاحتلال باستعمال عائدات النفط. وظهرت إلى العلن مشاعر الخيبة لدى فئات عراقية أيّدت الغزو الأميركي كعلماء الشيعة وجلال الطالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني. فقد عيّنت واشنطن إدارة مدنية للعراق برئاسة أميركي، وأعلنت تأجيل تشكيل حكومة عراقية حتى العام 2005 على الأقل. ولقد أشرنا إلى هذا الأمر في الفصل الثاني عشر عندما عدّلت ادارة الاحتلال خططها تحت ضغط عمليات المقاومة والفعاليات السياسية ما أدّى إلى تشكيل مجلس انتقالي في تموز/ يوليو 2003.

ووافق مجلس الأمن على هذا المشروع بأغلبية 14 صوتاً فصدر القرار 1483 الذي أفسح المجال لحكم أميركي للعراق أنهى 13 سنة من حصار بشع أوصل شعب العراق إلى الحضيض. ونصّ القرار على إقامة صندوق التنمية العراقي الذي يجمع المال من مبيعات النفط وتديره إدارة الاحتلال لإعادة الإعمار وتراقب عملياته لجنة استشارية من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ولكن الأميركيين لم يكونوا في وارد إطاعة شروط صندوق التنمية العراقي وأصول استعمال المال، فقد كشف تقرير صحافي أنّ السلطات الأميركية قد انفقت 2.5 مليار دولار من عائدات النفط العراقي على الرغم من قيود تمنع

استعمالها خارج صندوق التنمية وضرورة الحصول على موافقة مسبقة من حكومة عراقية لا يديرها الاحتلال[1]. وفي 13 تموز/ يوليو 2003 تعيّن مجلس حكم انتقالي عراقي برعاية الاحتلال ورئاسة الأميركي بول بريمر. فصدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1500 في 14 آب/ أغسطس 2003 يرحّب بقيام مجلس الحكم الانتقالي ولكنّه لم يسبغ اعترافاً على هذا المجلس بل وصفه أنّه خطوة هامة نحو إقامة حكومة عراقية تتمتع بالسيادة[2].

أفشلت هجمات المقاومة العراقية طموح أميركا بإطالة أمد احتلالها حتى ترتب البيت العراقي على ذوقها، إذ في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، أعلن بريمر أنّ حكومة انتقالية عراقية ستسلم الحكم في حزيران/ يونيو 2004 وتشرف على وضع دستور مؤقت وتمهد لانتخابات وأوكل إلى اللجنة برئاسة جلال الطالباني مهمة تأليف حكومة انتقالية. وفي آذار/ مارس 2004 وُضع دستور مرحلي حدّد مهام قيام مجلس وطني مُنتخب في مدّة أقصاها كانون الثاني/ يناير 2005. كما صدر قرار 1546 عن مجلس الأمن الدولي بالإجماع يدعو إلى «إنهاء الاحتلال ووضع المسؤولية والسلطة الكاملة لإدارة شؤون العراق بيد حكومة انتقالية عراقية سيّدة ومستقلة بحلول 30 حزيران/ يونيو 2004». وفي 28 حزيران/ يونيو من العام ذاته تمّ تحويل بعض السلطات إلى حكومة انتقالية برئاسة إياد علاوي (راجع الملحق لمعلومات عن علاوي)، واستغل بوش الابن ضعف ذاكرة الرأي العام فأعلن في اليوم نفسه أنّ الهدف من الوجود الأميركي في العراق كان فقط التحول من الفوضى التي تلت الغزو إلى سيادة عراقية تامة (وليس إسقاط النظام أو البحث عن أسلحة دمار شامل كما أعلن سابقاً ومراراً).

قرارات مجلس الحكم برئاسة علاوي وقدرتها على سنّ القوانين كانت مرتهنة لموافقة سلطة الاحتلال. ومثّل المجلس القوى الثماني الرئيسة في البلاد مع شخصيات مستقلة، وكان أوّل سلطة تنفيذية عراقية منذ سقوط نظام البعث. أما الأحزاب الرئيسة التي تمثلت في مجلس الحكم فكانت: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب

---

(1) *The New York Times*, June 2004.

(2) Thabit Abdullah, *Dictatorship, Imperialism, and Chaos: Iraq Since 1989*, Zed Books, London, 2006, pp. 107-118.

الدعوة الإسلامية، والحزب الديموقراطي الكردستاني، والحزب الوطني الكردستاني، والحزب الإسلامي العراقي، وتجمع الديموقراطيين المستقلين، وحركة الوفاق الوطني، والمؤتمر الوطني العراقي. ضم المجلس 25 عضواً منهم 15 مثّلوا القوى السياسية و10 مثّلوا مستقلين وشخصيات. وذهبت حصة الأسد، 14 عضواً، للشيعة، وكان من أعضاء المجلس الزعيمان الكرديان مسعود البرزاني وجلال طالباني، ومن السنة العرب نصير الجادرجي وعدنان الباجه جه، ومن الشيعة العرب أحمد الجلبي وعبد العزيز الحكيم وإياد علاوي وإبراهيم جعفري؛ التقى أعضاء المجلس في 13 تموز/ يوليو 2003 بحضور بريمر وممثل بريطانيا جون ساورز والممثل الخاص للأمم المتحدة لشؤون العراق سيرجيو فييرا دي ميلو.

كانت صلاحيات المجلس محدودة جداً لا تزيد عن التصويت على الميزانية وتشكيل لجنة دستورية مؤلفة من 10 أعضاء لإعداد الدستور، في حين بقيت كل الصلاحيات، ومنها تعيين الوزراء وقوى الأمن والمخصّصات المالية والشؤون السيادية بأيدي الاحتلال. وبعد شهر من تنصيبه، وبعدما تأكد أطرافه أنّ لا سلطة لهم أخذ المجلس يطالب الأميركيين بتولّي مهام أمنية في البلاد، فدخل بريمر في صراع مع القوى الثماني حول صلاحيات تشريعية وتنفيذية، مصراً على أن المجلس هو لغاية استشارية. ولم تكن القوى الممثلة في المجلس على وفاق حول كل المواقف بسبب تعدّد الانتماءات ومراوحة البيئة السياسية بين إسلاميين متشددين من السنة والشيعة وشيوعيين وليبراليين وقوميين أكراد وتركمان ومسيحيين، الأمر الذي جعل العام 2003 مرحلة شد وجذب بين الأطراف العراقية. فالتنظيمان الكرديان الرئيسان عملا بشدّة وطالبا بالفيدرالية أساساً للدستور العراقي الذي وجب إنجازه في ربيع 2004. فيما دعا بعضهم إلى إقامة دولة إسلامية على النمط الإيراني، وفضّلت أطراف أخرى إقامة نظام حكم تكنوقراطي يعتمد الكفايات العلمية والأكاديمية مع تأكيد ضرورة الفصل بين السلطات. ودعا الحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الإسلامي الكردستاني إلى إقامة نظام حكم إسلامي يعتمد الشورى مع تطبيقات عصرية.

ومع أنّ المجلس اختار ابراهيم الجعفري العضو البارز في حزب الدعوة رئيساً، إلا أنّ

معتدلين من تجمّع الديموقراطيين المستقلين ومن حركة الوفاق الوطني وسياسيين أكراداً لم يؤيدوا هذا الاختيار. كما كان ثمة اعتراضات على احمد الجلبي لأنّه بالغ في تأييده العلني للغزو الأميركي واحتلال العراق وتطرفه بالدعوة إلى عدم إقامة علاقات بين العراق وأقطار عربية معيّنة في حين كان موقف الأطراف الأخرى بالانفتاح على كل الدول العربية.

وأخيراً خضعت سلطة الاحتلال لضغوطات القوى الممثلة في المجلس ولضربات المقاومة، فأعلنت عن حكومة عراقية من 25 وزيراً ضمّت 13 وزيراً من العرب الشيعة وخمسة من العرب السنة وخمسة من الأكراد إضافة الى تركماني واحد ومسيحي واحد. وتولى المؤتمر الوطني العراقي بزعامة الجلبي وزارة المالية، وأعطيت وزارة الخارجية للحزب الديموقراطي الكردستاني ووزارة الثقافة إلى الحزب الشيوعي، بينما ذهبت وزارة الداخلية إلى حركة الوفاق الوطني بزعامة إيّاد علاوي[1]. ولم تنشأ وزارات للدفاع والإعلام والأوقاف التي استبدلت بثلاث لجان تهتم بأوقاف الشيعة والسنة والأديان الأخرى كخطوة للاعتراف بالمذاهب كما هو معمول به في لبنان. وجاءت الحكومة الانتقالية بعد شهر آب/ أغسطس الذي عصف بالأحداث الجسيمة التي هزّت العراق مجدّداً على الرغم من مضي أربعة أشهور على إعلان بوش الابن عن نهاية الأعمال العسكرية. وفيما اعتبر بعضهم أحداث شهر آب/ أغسطس 2003، بأنّها مؤشر لما سيأتي فيما بعد من أعمال عنف ودفع للبلاد نحو الفدرالية والحرب الأهلية، رأى بعضهم الآخر بأنّه مؤشر على الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في فرض هيمنتها على العراق، واستمرت هذه الحكومة حتى جرت الانتخابات.

---

(1) كان إياد علاوي عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث، إلا أنه غادر إلى بيروت عام 1971 ثم إلى لندن لإكمال دراسته. وفي عام 1973 انتخب مسؤولاً لحزب البعث في أوروبا الغربية وبعض بلدان الخليج العربي، إلى أن استقال عام 1975. أسّس تنظيماً سرياً ضم تحسين معله وهاني الفكيكي واللواء الركن حسن النقيب والعقيد سليم شاكر والمقدم الطبيب صلاح شبيب، وأعلن عن التنظيم في بيروت عام 1990 باسم حركة الوفاق الوطني العراقي التي أصبح أميناً عاماً لها. اختير عام 2003 عضوًا في مجلس الحكم ومن حزيران/ يونيو 2004 إلى نيسان/ ابريل 2005 ترأس حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكم. وترأس كتلة القائمة العراقية في مجلس النواب وهي تحالف مجموعة من الأحزاب منها حركة الوفاق الوطني والحزب الشيوعي ومجموعة من الشخصيات السياسية.

الدستور

في كانون الثاني/ يناير 2005 جرت انتخابات بموجب الدستور المؤقّت لـ275 عضواً كانت مهمتهم الأولى وضع دستور دائم والقيام بمهام تشريع وسنّ القوانين، واستمر عمل البرلمان المؤقّت إلى حين بدء العمل بالدستور الدائم وانتخاب برلمان جديد. أسفرت هذه الانتخابات عن ظهور عدد كبير من الأحزاب بانتماءات متعدّدة بعضها وطني عراقي وبعضها قومي عربي وعقائدي علماني أو ليبرالي وبعضها الآخر ديني اسلامي أو مذهبي (سني وشيعي) أو إثني (كردي وتركماني وأشوري). كما حصلت تحالفات في الانتخابات وفق لوائح وكتل برلمانية. فظهرت مجموعات مثل التحالف الوطني العراقي والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية (عمّار الحكيم) والتيار الصدري (مقتدى الصدر) وحزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق (قاسم محمد تقي الصالحاني) وحزب الدعوة الإسلامية (نوري المالكي) وتكتل عشائر العراق (حميد الهيص) وتجمّع الفيلي الإسلامي في العراق (مقداد البغدادي) والتحالف الديمقراطي الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) والاتحاد الإسلامي الكردستاني وحركة التغيير (نوشروان مصطفى) وحزب الكادحين الكردستاني والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الوطني الأشوري والقائمة العراقية والميثاق الوطني العراقي (إياد علاوي) و«العراقيون» (غازي الياور) والجبهة التركمانية العراقية، والنخب والكادرات الوطنية المستقلة واتحاد الشعب والحزب الشيوعي العراقي (حميد مجيد موسى) والجمعية الاسلامية الكردية (علي عبدالعزيز) وحركة العمل الإسلامي في العراق وحزب الديمقراطية الوطنية (سمير الصميدي) ولائحة الرافدين الوطنية والحركة الديمقراطية الأشورية (يونادام كنّا) وكتلة الوفاق والتحرير، والرساليون ولائحة مثال الألوسي والحركة اليزدية للاصلاح والترقي، وحزب العمل الشيوعي في العراق، وحزب العمل الشيوعي اليساري في العراق، والتحالف الديمقراطي المستقل (عدنان باجه جي) والحزب الوطني الديمقراطي (نصير الجادرجي) وحزب الخضر في العراق، والاتحاد الديمقراطي العراقي والميثاق الوطني العراقي والحركة الملكية الدستورية (الشريف علي بن الحسين) وحزب التحرير الأشوري

والحزب المحافظ في كردستان وحزب الشعب التركماني والحزب الاسلامي العراقي (محسن عبدالحميد) وحزب النشور. واعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق محظوراً.

حقّق التحالف العراقي الموحد الذي يدعمه آية الله علي السيستاني نجاحاً باهراً ففاز بنسبة 48 بالمئة من الأصوات في حين فاز التحالف الوطني الديمقراطي الكردستاني بالمرتبة الثانية بنسبة 26 بالمئة من الأصوات وفازت القائمة العراقية بقيادة إيّاد علاوي بنسبة 14 بالمئة من الأصوات. وعلى أساس النسبية فاز 12 حزباً ولائحة بمقاعد في البرلمان الانتقالي. ولكن هذه الانتخابات التي جرت في ظل الاحتلال الأميركي واجهت مقاطعة حادة من السنّة العرب ما أفقد نتائجها الشرعية الشعبية، حيث كانت نسبة المشاركة 2 بالمئة من الناخبين في محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنيّة العربية. كما شنّت العصابات المسلحة وجماعات المقاومة أكثر من مائة هجوم على مراكز الانتخاب في بغداد وأنحاء العراق منها تسع عمليات انتحارية وسيارات مفخخة وقذائف صاروخية.

قُسّمت المقاعد على اساس الثقل الديمغرافي للمحافظات الثماني عشرة فحصلت بغداد على 59 مقعداً. ومنحت مقاعد كوتا للنساء بنسبة 25 بالمئة من عدد المقاعد الإجمالي. وفيما بعد جرى تعديل في توزيع الحصص حسب المذاهب والأعراق فأعطي العرب السنّة عدداً من المقاعد أكبر من حجمهم الديمغرافي لتلطيف مقاطعتهم الشاملة للانتخابات. واستمرت حكومة علاوي إلى نيسان/ أبريل 2005 بانتظار ولادة حكومة جديدة. فقد انتخب البرلمان ابراهيم الجعفري رئيساً للوزراء وجلال الطالباني رئيساً للجمهورية. وكان الجعفري مرشحاً باسم التحالف العراقي الموحّد (الذي ضم حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق). ولكن المفاوضات كانت طويلة وشائكة بين القوى السياسية حتى ولدت حكومة عراقية في 6 نيسان/ أبريل 2005.

موضوع الفدرالية كان في صلب المفاوضات بين الأطراف العراقية حول الدستور الجديد عام 2005 فقد اتفق الجميع على الابتعاد عن التقسيم ولكن مشروع الفدرالية وجد طريقه إلى التنفيذ وأصبح شأناً دستورياً. واستسلم الأطراف في صياغة الدستور لمزاج

الأكراد وتحول منطقتهم إلى إقليم شبه دولة داخل عراق فدرالي. ولذلك خرج الدستور ضعيفاً ذا مضمون طائفي عرقي يعتبر العراق فدرالية ولا يذكر الهوية العربية. وهو بالفعل ما خططت وعملت له الإدارة الأميركية ومراكز اليمين الجديد في واشنطن كما سبقت الإشارة. وتم الاعتراف بإقليم كردستان العراق الذي ضم محافظات أربيل ودهوك والسليمانية التي تتمتع بحكومة محلية لها ميليشيا شبه نظامية. وأقر الدستور انتخابات منفصلة للأقاليم في حال ولادتها عن الانتخابات الوطنية العراقية، كما جرت انتخابات محلية على مستوى المحافظات في كانون الثاني/ يناير 2009.

عرّف الدستور الجديد العراق بأنّه دولة اسلامية، ديمقراطية، فدرالية برلمانية، وأنّ هيكلية الدولة تتضمن سلطات تنفيذية (مجلس الوزراء ورئيس جمهورية ومعه مجلس رئاسة) وتشريعية (برلمان أو مجلس ممثلي الشعب ومجلس اتحادي) وقضائية (مجلس القضاء الأعلى، المحكمة العليا، محكمة التميز، دائرة المدعي العام، ومفوضية الرقابة القضائية ومحاكم فدرالية تخضع لقوانين ومحكمة مركزية للنظر في الجرائم الكبرى) إضافة إلى لجان ومفوضيات عديدة بعضها خاضع للمساءلة البرلمانية (المفوضية العليا لحقوق الإنسان، المفوضية المستقلة العليا للانتخابات، ومفوضية لرقابة القطاع العام). وإلى هذه الهيئات، هناك المصرف المركزي العراقي والمجلس الأعلى للرقابة المالية، ومجلس الإعلام والاتصالات ومجلس الإغاثة ومؤسسة الشهداء (مرتبطة بمجلس الوزراء) ومجلس الإدارة العامة الفدرالية المعني بشؤون موظفي القطاع العام من تعيينات وترقيات وتشريعات.

في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005 جرى استفتاء شعبي على الدستور الجديد وبلغت نسبة المشاركة 63 بالمئة. ووافق 82 بالمئة من المشاركين في الاستفتاء ولكن هذا الرقم أخفى فارقاً كبيراً في المشاركة بين محافظة وأخرى. فبينما كانت الموافقة طاغية في صفوف الشيعة والأكراد، كان الرفض طاغياً في صفوف العرب السنّة، حيث وصلت نسبة الرفض 82 بالمئة في محافظة صلاح الدين و55 بالمئة في نينوى و97 بالمئة في الأنبار، وهي محافظات بأغلبية عربية سنيّة. ثم جرت انتخابات جديدة بموجب الدستور الجديد في 15 كانون

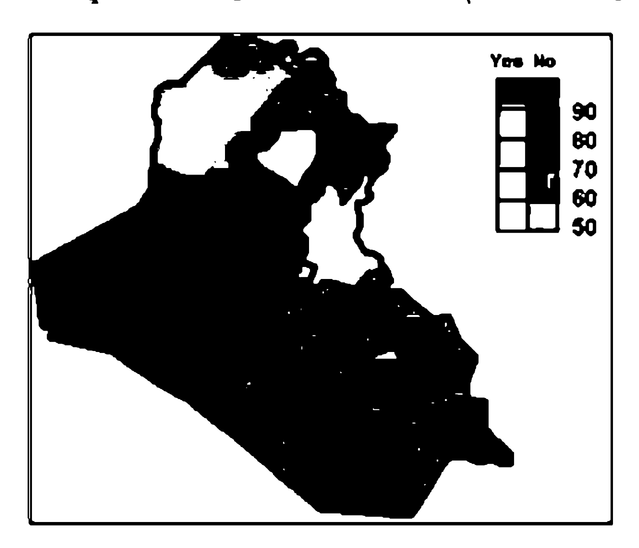
الأول/ ديسمبر 2005، بالاستناد إلى قانون النسبية وإلى كوتا نسائية بلغت 25 بالمئة من مجمل المقاعد. وانتخب البرلمان جلال الطالباني رئيساً للجمهورية ونوري المالكي رئيساً للحكومة الذي شكل حكومة ائتلافية[1].

---

(1) نوري المالكي هو قيادي في حزب الدعوة الاسلامية الذي انضم إليه عام 1970. غادر العراق عام 1979 بعد صدور حكم بإعدامه ولجأ إلى سورية التي بقي فيها حتى عام 1982، ثم انتقل إلى إيران، إلا إنه عاد إلى سورية بعد انقسام حزب الدعوة إلى جناحين أحدهما مؤيد لإيران والآخر رفض الانضمام إلى الجيش الإيراني ومقاتلة الجيش العراقي خلال الحرب العراقية-الإيرانية. وبقي في سوريا حتى الغزو الأمريكي للعراق. وطيلة فترة تواجده في المنفى أصبح عضوًا في قيادة الحزب ومسؤولاً عن تنظيمات الداخل، وتولى الإشراف على «صحيفة الموقف» المعارضة التي كانت تصدر من دمشق ورئاسة مكتب الجهاد الذي كان مسؤولاً عن تنسيق الأنشطة داخل العراق. ترأس الهيئة المشرفة على مؤتمر المعارضة العراقية في بيروت عام 1990، وكان عضوًا فاعلًا في جميع مؤتمرات المعارضة العراقية التي عقدت في شمال العراق وخارجه. وعاد إلى العراق في 9 نيسان/ أبريل عام 2003 واختير كعضو مناوب في مجلس الحكم العراقي التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر، وشغل منصب نائب رئيس المجلس الوطني المؤقت وأسهم في تأسيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد وأصبح الناطق الرسمي باسمها وتسلم رئاسة لجنة الأمن والدفاع في الجمعية الوطنية. وشارك في لجنة صياغة الدستور العراقي التي كان عضواً فيها. شكل أوّل حكومة عراقية دائمة منتخبة في أيار/ مايو 2006 وذلك بعد أن تخلى رئيس حزب الدعوة الإسلامية رئيس الحكومة إبراهيم الجعفري عن ترشيحه للمنصب بعد معارضة شديدة من الكتل السنية والكردية له. ساء الوضع الأمني في بداية ولايته، حيث تصاعدت عمليات الخطف والتهجير والقتل الطائفي، فأطلق في عام 2007 خطة لفرض القانون ضد ميليشيا جيش المهدي في البصرة والناصرية وبغداد وبعض المحافظات التي كانت شبه خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، وفي الموصل ضد تنظيم القاعدة، إضافة إلى عدة عمليات عسكرية في المناطق الساخنة. وقّع على إعدام الرئيس الأسبق صدام حسين الذي صدر من محكمة عراقية، وقام بتنفيذ الحكم بسرعة. نال خلال زياراته لدول العالم دعمًا ومؤازرة لمبادرة المصالحة الوطنية، ولرغبة العراق الجديد في طي صفحة الماضي وتأسيس علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعدم تدخل الخارج بالشؤون الداخلية. كما وقّع في نهاية عام 2008 اتفاقية مع الولايات المتحدة لانسحاب القوات الأمريكية منه، ورفض طلب أوباما الإبقاء على بعض التواجد الأميركي المخابراتي والعسكري. ترأس في كانون الأول/ ديسمبر 2011 مراسم الاحتفال بتحرير العراق.

بعد ثمانية أشهر من إجراء الانتخابات عام 2010 فاز بمنصب رئيس الوزراء لفترة رئاسية جديدة وذلك بعد حل المشاكل العالقة ومنها تأسيس المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية على أن توكل رئاسته لرئيس القائمة العراقية إياد علاوي. وكلف رسميًا بتشكيل الحكومة في 25 نوفمبر 2010 وذلك قبل يوم من انتهاء المهلة الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية جلال طالباني لتكليف من يتولى رئاسة الوزراء.

في 10 أيار/ مايو 2007 طلب البرلمان العراقي من الولايات المتحدة أن تتقدّم بجدول لسحب قواتها من العراق، ذلك أنّ قرار مجلس الأمن في أيار 2003 حدّد أنّ الانتداب الأميركي ـ البريطاني على العراق سينتهي بتاريخ 31 آب/ أغسطس 2008 ولن يكون بعد ذلك أي عذر لأي قوى أجنبية أن تبقى فيه. فتبخّر حلم السيطرة الاقتصادية الأميركية على خيرات البلاد مع معاهدة عسكرية تجعل من العراق محمية. ثم كشفت صحيفة بريطانية أنّ الإدارة الأميركية كانت تمارس ضغوطاً متواصلة على الحكومة العراقية قبل أشهر من انتهاء الانتداب لكي توقّع «تحالفاً استراتيجيا» بين بلدين سيّدين (وليس معاهدة لأنّ المعاهدة تتطلب موافقة الكونغرس الأميركي) ما كان سيمنح القوات الأميركية حريات واسعة داخل العراق لشن هجمات والقيام بعمليات عسكرية، فرفض الجانب العراقي[1].



أحاطت قانون الانتخاب مشاكل كثيرة أدّت بمجلس القضاء الأعلى إلى إعادة النظر فيه والإعلان أنّه غير دستوري، فاستبدل بقانون جديد في 15 كانون الثاني/ يناير 2009. ولكن

(1) *The Independent*. 6 June 2008.

قبل إجراء انتخابات جديدة قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بحظر 499 مرشّحاً بتهمة علاقتهم بحزب البعث. وفي آذار/ مارس 2010 جرت انتخابات برلمانية جديدة لـ325 مقعداً أسفرت عن فوز جزئي للقائمة التي يقودها إياد علاوي بـ91 نائباً، تلاها تحالف دولة القانون بقيادة نوري المالكي بـ89 نائباً. وكما يحصل في لبنان، فقد أدّى الوضع التقسيمي للمجتمع والاصطفاف السياسي إلى تأخير العملية الديمقراطية فلم يفتح البرلمان الجديد إلا في 14 حزيران/ يونيو 2010 ولم يتمّ الاتفاق على حكومة حتى 11 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. فأسفرت المفاوضات عن بقاء رئيس الجمهورية جلال الطالباني في منصبه وأصبح نور المالكي رئيساً للوزراء وتمّت تسمية إيّاد علاوي رئيساً لمجلس أمن جديد.

بدأت واشنطن نقل المسؤوليات الأمنية إلى القوات العراقية والشرطة بموجب اتفاق أمني (Agreement Forces of Status) مع الحكومة العراقية التي ألزمت أميركا ببدء الانسحاب من المدن العراقية خلال فترة زمنية تكتمل في حزيران/ يونيو 2009 على أن تنسحب انسحاباً كاملاً مع حلول شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011. وفي حزيران/ يونيو 2009 انسحب الجيش الأميركي من شوارع بغداد فأُعلن 29 حزيران/ يونيو يوم السيادة الوطنية. وتواصل الانسحاب حتى أعلنت القيادة الأميركية إنهاء عملياتها العسكرية في العراق في 31 آب/ أغسطس 2010 كما أعلنت النهاية الرسمية لحرب العراق في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011 فغادر آخر جندي أميركي أرض العراق يوم 18 كانون الأول/ ديسمبر (حدّد الاتفاق أن يتمّ الانسحاب قبل عيد الميلاد في 25 كانون الأول/ ديسمبر 2011). واحتفل العراق بنهاية الاحتلال الأميركي في عيد رأس سنة 2011 في استعراض عسكري.

ملحق 1 من الفصل الرابع عشر

الوضع الديمغرافي

عدد السكان

1878: 2.0 مليون. 1910: 5 مليون. 1971: 9.7 مليون. 1980: 13.2 مليوناً

1990: 18.1 مليوناً.2000: 22.7 مليوناً. 2009: 28.9 مليوناً.2011: 31 مليوناً

Souce: World Bank, OECD

جنوب بأغلبية شيعية ووسط بأغلبية سنية وشمال كردي وعربي سني ومتعدّد الديانات والأعراق.



المجموعات المذهبية والعرقية في العراق: شيعة عرب (النصف الجنوبي)، سنّة عرب (النصف الشمالي)، أكراد (سنّة وشيعة ومسحيون) شمال شرق العراق، أشوريون ويزديون وتركمان في شمال العراق. نسبة 75 إلى 80 بالمئة من سكان العراق المقمين هم عرب ونسبة 15 إلى 20 بالمئة هم أكراد. ويشكل الأشوريون والتركمان وأقليات أخرى حوالى 5 بالمئة من السكان المقيمين. وثمّة 30 ألف عراقي من الشركس و20 ألفاً من الأرمن و3 آلاف من الشيشان، وبضعة آلاف في جنوب البلاد من أصول أفريقية. في العراق الجديد تعتبر العربية والكردية لغتين رسميتين، في حين تنتشر لغات أخرى غير رسمية منها الآرامية والأذرية والأرمنية والفارسية. ينتمي 97 بالمئة من شعب العراق إلى الإسلام بمذاهبه المتعددة وخصوصاً إلى الشيعة (65 بالمئة) والسنّة (30 إلى 35 بالمئة) في حين ينتمي 3 بالمئة إلى ديانات أخرى وبخاصة المسيحية. وثمّة جماعات دينية صغرى كالمندائيين واليزديين واليهود. وكان عدد اليهود في العراق 150 ألفاً عام 1941، غادر معظمهم مباشرة بعد قيام دولة اسرائيل ولم يبق منهم مع نهاية القرن العشرين سوى أقلية معدومة.

وفيما ينطق مسيحيو العراق باللغة العربية ثمّة أقلية في محافظة نينوى يتكلم أفرادها الآرامية أيضاً، وهي اللغة التي نطق بها المسيح. ويعود انتشار الديانة المسيحية في العراق إلى ألفي سنة، ويعتبر الأشوريون الجماعة المسيحية الأكبر وهم يُعرفون أيضاً بالسريان أو الكلدان وينتمي مسيحيو العراق إلى كنائس السريان والكلدان والأرمن بطوائف أرثوذكسية وكاثوليكية. وحتى 1950، شكل المسيحيون نسبة عشرة بالمئة من سكان العراق وهبطت السنبة إلى 5٪ في مطلع 2003 ثم إلى 3 بالمئة في سنوات الاحتلال الأميركي. وفيما كان عدد المسيحيين في العراق مليوناً ومائتي ألف نسمة، أضطر نصفهم تقريباً إلى الهرب من الأوضاع التي حلت في البلاد بسبب الاحتلال الأميركي، فمنهم من توجه إلى سورية ولبنان وآخرون غادروا إلى المغتربات البعيدة وقلّة انتقلت للعيش في كردستان العراق حيث الموطن الأساسي للأشوريين في بلاد الرافدين.

يشكل الشيعة الأغلبية في العراق الذي يضم معظم مراكزهم ومقاماتهم الدينية في النجف وكربلاء؛ ولقد قدّر تقرير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان عدد اللاجئين

العراقيين الذين غادروا البلاد بمليوني نسمة عام 2006، إضافة إلى مليونين ممن اضطرتهم أحداث العنف الداخلية وعوامل الاحتلال الأميركي إلى أن يصبحوا مهجّرين بعيداً عن قراهم ومناطقهم داخل العراق. وفي حين كانت دول كسورية ولبنان والأردن تستقبل 100 ألف لاجىء عراقي كل شهر، لم يزد عدد اللاجئين الذين استقبلتهم أميركا في أراضيها عن 59 ألفاً وفق آخر تقرير نُشر في 25 أيار/ مايو 2011، ما يعكس إفلاس ادّعاء أميركا أنّها غزت العراق واحتلته من أجل حقوق الانسان العراقي ولنشر الديمقراطية[1]، فتبيّنت الحقيقة أنّ من وقف إلى جانب العراقيين هم أخوانهم العرب في الدول المجاورة. ولكن في حين تمكن بعض المهاجرين والمهجّرين من تأمين معيشتهم عاش معظم الباقين في فقر وظروف صعبة وخصوصاً عندما لم تمنح قوانين البلد المضيف حقوق العمل والإقامة والسكن. ومنذ 2007 عندما بدأ الأمن يعود بشكل نسبي وتدريجاً إلى العراق، أخذ المهاجرون والمهجّرون يعودون بمعدّل خمسين ألفاً كل شهر، إلّا أنّ معظم من غادر من المسيحيين لم يعد.

---

(1) فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة، الديمقراطية الممكنة نموذج العراق، المدى للثقافة والنشر والتوزيع، 1998.

ملحق 2 من الفصل الرابع عشر

القوى السياسية في الجمهورية الثانية

فيما يلي عرض موجز للقوى العراقية التي برزت في الساحة منذ 2003 [1]:

المؤتمر الوطني العراقي: تعود خلفيات هذا التنظيم الذي ارتبط باسم أحمد الجلبي إلى الفترة التي تلت فشل الانتفاضات الشعبية ضد النظام عام 1991، إذ تداعت 160 شخصية عراقية إلى مؤتمر في فيينا في حزيران/ يونيو 1992 فحضرت القوى الكردية والاسلامية الرئيسة إلى جانب قادة عسكريين ومسؤولي أمن سابقين وحركات ديمقراطية وأخرى معتدلة أقل شأناً. ولكن حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق و«القيادة القطرية لحزب البعث في العراق» (بعثيون عراقيون موالون للجناح السوري) تخلّفوا عن المشاركة، واتهموا المؤتمر بأنّه مدعوم من الأجهزة الغربية والمخابرات الأميركية[2].

وفي تشرين الأول/ اكتوبر 1992 انعقد المؤتمر مجدداً في مدينة صلاح الدين في شمال العراق بحضور 234 شخصية مثّلت 90 بالمئة من قوى المعارضة العراقية بما فيها حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية وقوى اسلامية وقومية عربية، فيما استمر حزب البعث الجناح السوري بمقاطعة المؤتمر الذي أسفر عن انتخاب مجلس رئاسي للمعارضة يمثّل السنّة والشيعة والأكراد، قوامه السيد محمد بحر العلوم رجل الدين الشيعي من

---

(1) عبد الوهاب رشيد، مستقبل العراق الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، المدى للثقافة والنشر، 1997.
هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، رياض الريس للكتب، 2001.

(2) Charles Tripp, *A History of Iraq*, Cambridge, Cambrdige University Press, 2002, pp. 275-278.

النجف، ومسعود البرزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ومصطفى حسن النقيب، ضابط سنّي متقاعد، ولجنة تنفيذية من 26 عضواً برئاسة أحمد الجلبي (وهو شيعي). وقرر المؤتمر مواصلة اجتماعاته واقامة مركزه الرئيسي المؤقت في مدينة اربيل «كعاصمة انتقالية للعراق». ولكنّه لم يتفق على مشروع برنامج عمل سياسي. وأخذ هذا التنظيم اسمه عن مؤتمر صلاح الدين لقوى المعارضة العراقية

ولكن بعد فترة ظهر فشل اللجنة التنفيذية للمؤتمر في أن تكون مظلة جامعة لقوى المعارضة، كما أنّ مركزها في أربيل، عاصمة الانفصال الكردي منذ عقود، لم يساعدها لأنّ خطابها العراقي الشامل اختلط بمسائل الأكراد وتنظيماتهم السياسية. ففي التسعينيات تصارع الحزبان الرئيسان الكرديان على شتى الأمور مثل مسألة تقاسم العائدات الجمركية من مرور البضائع على الحدود التركية ـ العراقية والتي سيطر عليها الأكراد، ومسألة الحكم المحلي في شمال العراق. وتفاقمت الأمور فانفكّ عقد المؤتمر عندما بدأت الأحزاب الأخرى تؤيد هذا الفريق الكردي ضد الآخر. وعندما بدأت المواجهة العسكرية بين تنظيمي البرزاني والطالباني فشلت اللجنة التنفيذية في التوسط بينهما. وفي أجواء فشل اللجنة التي يقودها الجلبي، انسحب حزب الدعوة من المؤتمر في أيلول/ سبتمبر 1993 ثم انسحب السيد محمد بحر العلوم من القيادة الثلاثية للمؤتمر في أيار/ مايو 1995، فأدّت هذه الانسحابات إلى إضعاف التمثيل الشيعي إلى حدّ بعيد. ولم يمض وقت حتى انسحب أيضاً مصطفى النقيب ممثل السنّة، متهماً الجلبي «بادارة اللجنة التنفيذية للمؤتمر كشركة خصوصاً وأنّ اللجنة لم تعد تمثّل القوى الوطنية العراقية». وتلا الانسحابات هجوم كلامي من قوى معارضة عراقية كثيرة داخل العراق وفي سورية وأوروبا تضم بعثيين وقوميين عرب وشيوعيين تنتقد المؤتمر وتنفي تمثيله لإرادة الشعب العراقي وتشكك في أسلوب اختياره لأعضاء اللجنة والرئاسة وتندّد في اعتماده المفرط على الدعم الأميركي.

لكن على الرغم من أنّ المؤتمر انطلق من مرحلة العمل السياسي إلى العمل العسكري ضد النظام في أواسط التسعينيات انطلاقاً من شمال العراق إلّا أنّ العراك الداخلي الكردي طغى على أي تحرك فعّال ضد النظام. ففي آب/ أغسطس 1996 دعا البرزاني القوى الحكومية

للعودة إلى المناطق الكردية لمساعدته ضد جماعة الطالباني المدعومة من إيران. وهاجمت ميليشيا البرزاني مكاتب المؤتمر في أربيل وصلاح الدين وأماكن أخرى وخربتها، ففرّ عناصر المؤتمر ومسؤولوه واستسلم بعضهم للجيش العراقي أو غادر البلاد. كما لجأ الجلبي الذي استمر رئيساً للجنة المؤتمر إلى لندن التي اتخذها مركزاً حيث بدأ نشاطاً للحصول على مزيد من الدعم من الادارة الأميركية ونجح في ذلك. ولكنّ قوى المعارضة نظرت إلى نجاحه في كسب ود واشنطن باعتباره عملاً سلبياً، كما انزعجت القوى الكردية الرئيسة من الدعم الأميركي للجلبي على أنّه انحياز يبغي إضعافها. ومنذ ذلك الحين أصبحت اللجنة التي يرأسها الجلبي تحمل اسم المؤتمر الوطني وتعرف أيضاً باسمه.

ومع أنّ هذه الجماعة بقيت قوة هامشية في المعارضة العراقية، إلا أنّها كانت مؤثرة في اقناع الكونغرس الأميركي للتصويت على قانون تحرير العراق في ظل إدارة بيل كلنتون في تشرين الأول/ اكتوبر 1998 الذي شرّع «التغيير النظام في بغداد»، كلمة السر للإعداد لغزو العراق، وأقرّ صرف مبلغ 97 مليون دولار لتمويل قوى المعارضة وتسليحها، وحدّد القانون القوى التي تستحق الدعم كالتالي: المؤتمر الوطني العراقي، إضافة إلى الحزبين الكرديين الرئيسين، والوفاق الوطني العراقي، والحركة الاسلامية في كردستان العراق، والحركة الملكية الدستورية، والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق. إلا أنّ هذا الأخير رفض المال والدعم الأميركي[1].

ساعد هذا التطوّر، قانون الكونغرس وتوافر المال، في صعود أسهم المؤتمر مجدّداً بعد سنوات من الجمود. فعقد اجتماعاً في بريطانيا في آذار/ مارس 1999 وأسّس مجلس قيادة جديداً من سبعة أشخاص يمثلون الحزبين الكرديين والمجلس الثوري والوفاق الوطني وثلاثة مستقلين. ولكن سرعان ما عادت الخلافات حيث رفض الأكراد المشاركة في المجلس الجديد وأعلن الشيوعيون والمجلس الثوري والوفاق وآخرون انسحابهم من عضوية المؤتمر. ووصف الشيوعيون الجلبي بأنّه «ثوري في أوتيل» في حين قال المجلس الثوري إنّ الجلبي هو موظف لدى الإدارة الأميركية. واتُهم الجلبي والمؤتمر الذي يقوده

---

(1) Sarag Graham Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq*, London, 1999.

بإساءة استعمال الدعم المالي الأميركي، ولذلك توقف الدعم مؤقتاً في كانون الأول/ ديسمبر 2001. ولكن الخارجية الأميركية تدخلت لنصرته، وأعلنت أنّه أنفق الأموال في أمور مناسبة. ولكن المؤتمر عاد إلى الهامشية وعانى من صبغة صنيعة الأميركيين ومن عدم التمثيل عل الأرض داخل العراق. واستمر الجلبي يحمل لقب رئيس للمؤتمر (الذي أصبح اسماً بدون مضمون بعد انسحاب المجموعات الرئيسة). وبعد احتلال الأميركيين لبغداد عاد الجلبي إلى العراق على رأس ميليشيا من 700 عنصر مسلح، وحلمه أن يشارك في جني ثمار الغزو. ورأى بعضهم أنّ الجلبي نقصته المصداقية السياسية والاخلاقية بسبب عمله الوثيق جدّاً مع المخابرات الأميركية وضلوعه في فضائح مالية في الأردن عندما ترأس بنك البتراء في عمان وحول ملايين الدولارات إلى الخارج لاستعماله الخاص. وحوكم الجلبي غيابياً في الأردن بتهمة الاختلاس. وثبت أنّ دوره كان هامشياً ولم يبرز على الساحة السياسية.

الحزبان الكرديان الرئيسان: أولهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني وأسّسه الملا مصطفى البرزاني (والد مسعود) عام 1946. وكان مركزه قبل الاحتلال عام 2003 في شمالي غربي العراق وشكل قوة قتالية بلغت 15 ألف مقاتل، فيما ذكرت قيادة الحزب أنّ الميليشيا بلغ حجمها 20 ألف مقاتل يمكن أن تزيد إلى 30 ألفاً. والحزب الآخر هو الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة مؤسسه جلال الطالباني الذي كان ممثلاً للبرزاني في دمشق. وسيطر هذا الحزب على المنطقة الجنوبية الشرقية من شمال العراق وبلغ حجم قواه العسكرية 10 آلاف مسلح. تمتع الحزبان بجذور عميقة في الأوساط الكردية بعد نصف قرن من العمل السياسي والعسكري ضد الحكومة العراقية المركزية. والحزبان كانا الوحيدين من بين صفوف المعارضة العراقية القادرين على التحرك على الأرض داخل العراق في ظل نظام البعث واللذين يملكان قوة عسكرية معقولة. وعلى هامش هذين الحزبين وجدت في المناطق الكردية أحزاب وتجمعات أقل شأناً أبرزها الحزب الاسلامي الكردستاني والحركة الآشورية.

وعلى الرغم من العصبية الكردية التي سعت إلى تحقيق آمال قومية، إلا أنّ ذلك لم

يعنِ غياب التنوع في أوساط الأكراد، حيث تعايش الحزبان الرئيسان مع ولاءات قبلية وعائلية ومناطقية ودينية، كما أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني يدين بوجوده وقوّته إلى الولاء لعائلة البرزاني والمناطق الكردية الناطقة بلهجة الكرمنجي الشمالية الغربية المجاورة لسورية وتركيا، وتضم محافظتي دهوك وأربيل الغنيتين والكثيفتي السكان مقارنة بالمناطق الكردية الأخرى. واستطاع الحزب الديمقراطي إقامة منطقة حكم ذاتي وادارة مدنية متكاملة من 125 ألف موظف واستفاد من مصادر تمويل عدّة أهمها برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة والعائدات الجمركية من تبادل البضائع عبر الحدود مع تركيا. وحتى قبل الاحتلال الأميركي عام 2003 كان حزب البرزاني لا يزال يحصّل الرسوم الجمركية عند الحدود العراقية التركية فجنى عشرات الملايين من الدولارات، إضافة إلى دخل مليوني دولار من تهريب النفط وعمليات تجارية أخرى. وبخلاف تنظيم الطالباني فإنّ الحزب الديمقراطي استند إلى العصبية الكردية والولاء القبلي والعائلي وسعى إلى قيادة العائلات الكبرى كالبرزاني وزيباري وغيرها.

أما الاتحاد الوطني الكردستاني فقد أسّسه الطالباني في دمشق في حزيران/ يونيو 1975 في أوج النزاع السوري العراقي معلناً انفصاله عن حزب البرزاني الذي كان يقود انتفاضة ضد النظام. وجاء هذا الانقسام بعد اتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه ايران التي سمحت للحكومة المركزية بالقضاء على الانتفاضة. ولام الطالباني البرزاني في فشل الانتفاضة في تحقيق الاماني الوطنية للأكراد وهزيمتهم مجدّداً نظراً لاعتماد البرزاني المفرط على شاه إيران والمخابرات الأميركية. كما رأى الطالباني أنّ الزمن قد تغيّر ويجب الابتعاد عن الجذور القبلية والعائلية والانطلاق نحو حركة تقدمية سياسية ذات برنامج سياسي. وهكذا أسّس الطالباني تنظيماً جديداً اشتقّ اسمه من توحيد حزبين يساريين كرديين هما منظمة «كومالا» الماركسية و«الحركة الاشتراكية في كردستان». كما تميّز تنظيم الطالباني بأنّ الكثير من أعضائه كانوا من سكان المدن والمثقفين الأكراد. ولكن القاعدة الشعبية للطالباني كانت أيضاً عرقية وقبلية مثل جماعة البرزاني. إذ تركز نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني في المناطق الكردية الناطقة باللهجة السورانية والتي تقع بين نهر الزاب الكبير (أحد روافد

دجلة) والحدود الايرانية، وهي مناطق أفقر من المناطق التي خضعت لتنظيم البرزاني. وضمّت مناطق الطالباني محافظة السليمانية وأجزاء من محافظتي كركوك واربيل. وكذلك نجح الطالباني في بناء إدارة مدنية جيّدة ضمّت 100 ألف موظف.

هذا التنوّع داخل الجماعة الكردية العراقية والذي تجسّد جغرافياً أدّى إلى ولادة منطقتي نفوذ وأمر واقع في كردستان العراق في التسعينيات. وتعود جذور هذه التجزئة إلى العام 1991 بعد التدخل الغربي لمصلحة الأكراد ضد الحكومة المركزية. فقد أدّى قيام منطقة الحظر الجوي الغربي في الشمال إلى مزيد من الانفصال لمناطق الأكراد وإجراء انتخابات برلمانية محلية عام 1992 فاز فيها حزب البرزاني بنسبة 51 بالمئة من الأصوات والطالباني بنسبة 49 بالمئة. فتقاسم الحزبان المقاعد الوزارية في الحكومة الكردية. ولكن المصيبة أنّ كلا الحزبين اعتبرا الوزارات التي سيطر عليها كل منهم كمشاع خاص بجماعته، ما أدّى مع الوقت إلى ولادة إدارتين مدنيتين متجاورتين في منطقة الحكم الذاتي تتبع كل منهما لحزبها. وتطوّر الخلاف السياسي والإداري إلى خلاف على الأموال وعلى توزيعها وعلى عمليات تهريب البضائع عبر الحدود من وإلى تركيا وإيران وسورية وحصة الوزارات. وتدهور الأمر فوقعت مواجهات عسكرية دامية بين الطرفين في النصف الأول من التسعينيات أسفرت عن مقتل 3000 شخص. ووصلت الأمور إلى حدّ أنّ البرزاني، وهو الطرف الأقوى، طلب مساعدة الحكومة المركزية في آب/ أغسطس 1996 ضد الطالباني. وفعلاً استطاعت القوات النظامية القضاء مؤقتاً على معاقل هذا الأخير وتسليم أمور الإقليم إلى البرزاني. وبعد فترة عاد الطالباني إلى مراكز نفوذه باستثناء أربيل، فتدخلت عدة دول حتى استطاعت الولايات المتحدة مصالحة الطرفين وضخ المال لهما.

وعلى الرغم من أنّ اتفاق واشنطن بين مجموعات المؤتمر الوطني عام 1998 لم يترجم عملياً إلى تقارب على الأرض، إلا أنّ توقيع الحزبين الكرديين عليه ألزمهما بالمحافظة على وحدة الأراضي العراقية وعدم تجزئتها مقابل أن يسعى الجميع ومعهم الولايات المتحدة إلى نظام ديمقراطي فدرالي متعدد يحقق بعض طموحات الأكراد. والحقيقة أنّ اتفاق واشنطن

هو الذي أدّى إلى تفاهم بين الحزبين على الدستور العراقي الذي وضع في ظل الاحتلال الأميركي واعتبر العراق دولة فدرالية.

وزاد من تعقيد المسألة الكردية في العراق ارتباطها الشديد بالدول المجاورة وتواجد أقليات كردية مهمة في إيران وتركيا وسورية. وكذلك الامتداد الاقليمي والدولي لقضية الأكراد. فكان الحزبان الرئيسان يسعيان دوماً إلى جلب الدعم لأهدافهما من الدول المجاورة والبعيدة، ويتلقيّان في معظم الأحيان الأذيّة القاتلة على سبيل المثال من إيران والولايات المتحدة.

وإلى جانب الحزبين الرئيسين، ازدهرت حركات إسلامية عديدة في أوساط أكراد العراق، مثل حزب الله ـ كردستان وحركة حماس الكردية وجيش الاسلام وحركة التوحيد الاسلامي الكردستاني السنيّة التي كانت أكبر التنظيمات الاسلامية الكردية. تأسّست هذه الحركة عام 1986 بقيادة الشيخ علي عبد العزيز وتمركزت في مثلث حلبجا شمال العراق، وكانت طاقاتها العسكرية محدودة مقارنة بالحزبين الرئيسين. أما جذورها فتعود إلى حركة الإخوان المسلمين التي تأسّست في مصر عام 1928 وازدهرت في كردستان العراق منذ الخمسينيات. ولقد تميّز نضال هذه الحركة في العراق عن النضال القومي الكردي العام، كما أنّها كانت ضد غزو العراق لإيران الاسلامية الذي كان في بعض أوجهه حرباً بين سنّة وشيعة، وأعلنت الجهاد المقدّس «ضد نظام صدام حسين الكافر» أثناء الحرب العراقية الايرانية، في حين اقتصر نشاطها لاحقاً على العمل الخيري والاجتماعي. وعلى الرغم من أنّ الحركة صمتت على التدخل الأميركي في شؤون الأكراد ووافقت على مساهمة واشنطن في إسقاط نظام البعث إلا أنّها لم تشق بنيّات الحزبين الرئيسين اللذين خاضت ضدهما معارك عسكرية ومواجهات كرّ وفرّ. وأثبتت الانتخابات المحلية عام 1992 أنّ الحركة تمتعت بقاعدة شعبية واسعة، وحصلت على عدد لافت من الأصوات إلا أنّها لم تفز بمقاعد. إنّ معارضتها لغزو إيران لم تترجم إلى تقارب مع التنظيمات الشيعية، فهي كانت تقاوم وصول شيعة العراق إلى الحكم في بغداد وتنتقد اعتماد البعث على قيادات شيعية في الحزب والجيش؛ كما أعلنت

مراراً أنّ على رئيس العراق أن يكون سنّياً، وأن يأتي من خلفية عسكرية ويتمتع بصلاحية قيادة القوات المسلحة.

شهد العام 2001 ظهور منافس في العمل الاسلامي لحركة التوحيد، عندما أُعلن عن ولادة تنظيم «أنصار الاسلام» بقيادة الملّا نجم الدين فرج أحمد (الملقب بالملّا كريكار) في بضع قرى كردية بجوار حلبجا على الحدود الايرانية وضم مئات المسلحين على أساس ولاءات قبلية وعائلية. كما أنّ الملا كريكار حمل الجنسية النروجية[1]. وخوفاً من إثارة غضب القوى الاقليمية والدولية (إيران والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة) من انتشار القوى الاسلامية في كردستان، قام الحزبان الكرديان الرئيسان بشنّ حملات ضد أنصار الاسلام خلال العامين 2001 و2002، ما قلّص نفوذ الانصار إلا أنّ وجودهم استمر وتحديداً في قرى حلبجا. ولذلك قامت القوات الأميركية عام 2003 بقصف مواقعهم وقتلت عدداً كبيراً منهم بعد بدء غزو العراق، لأنّهم كانوا على صلة بالتنظيمات الاسلامية المناهضة للاحتلال. ومن المرجّح أنّ الأنصار كانوا على علاقة مع مراكز قوى في النظام الايراني حصلوا منها على دعم لوجستي وأسلحة وحرية الحركة داخل إيران حيث استطاعوا السفر عبر طهران إلى بلدان أخرى.

الآشوريون والمسيحيون والتركمان: شكل المسيحيون 4 بالمئة من سكان العراق ومعظمهم من الكلدان والآشوريين والأرثوذكس. وعلى مرّ العقود فضّلت هذه الجماعات نظاماً علمانياً وطنيّاً يحترم حقوقهم كأقليات عرقية ودينية صغيرة بدلاً من نظام على أساس طائفي أو قومي عربي أو قومي كردي. وهذه المخاوف تجدّدت بعد ثورة الخميني في إيران من قيام نظام اسلامي تابع لإيران في العراق، وبعد الحصار عام 1991 والاحتلال الأميركي منذ 2003 من نظام فدرالي يمنح الأكراد صلاحيات أوسع في شمال العراق، الذي هو أيضاً موطن الكلدان والآشوريين التاريخي مع ما يؤدي هذا الأمر إلى تناحر على الأراضي والعقارات بين الأكراد والآشوريين. ولذلك كانت علمانية نظام البعث على الرغم من علاقته

---

(1) Micah Sifry and Christopher Cerf. *The Iraq War Reader: History. Documents. Opinions*. New York: Touchstone. 2003., p. 659.

الكثيرة، تعطيهم مشاعر الأمان حول ممارسة دياناتهم وشؤونهم الحياتية والاجتماعية. ولكن القيادات الكردية تسامحت مع هذه الأقليات في منطقة الحكم الذاتي فسمحت لها بالعمل السياسي وتمثّلت بـ5 أعضاء في البرلمان الكردي عام 1992.

زاد الأمور تعقيداً في شمال العراق، أنّ تلك المنطقة لم تقتصر على القومية الكردية ونضالها ضد الحكومة المركزية، بل على قوميات عدّة تعيش في شمال العراق ووسط الأكراد منها التركمان الذين بلغ عددهم ما يفوق 400 ألف شخص وتحديداً في مدينة كركوك التي يعتبرونها عاصمتهم التاريخية، ومدينة الموصل. ولقد استطاع التركمان تنظيم وجودهم الاجتماعي والسياسي عبر أحزاب وجمعيات متعددة كـ«الجبهة التركمانية» التي تضم تنظيمات وأحزاباً عدة وتتلقى دعماً مالياً وسياسياً مباشراً من تركيا. ولكن الشعور الوطني العراقي كان أقوى في صفوف السكان التركمان الذين اعتبروا الجبهة التركمانية امتداداً للنفوذ التركي في العراق وليس حركة وطنية عراقية. كما أنّ الأكراد عارضوا هذه الجبهة التي نافستهم على النفوذ في مدينة كركوك.

حزب الدعوة الاسلامية: تأسّس حزب الدعوة عام 1957 في النجف في أوساط شيعة جنوب العراق على يدي السيد محمد باقر الصدر الذي وضع للحزب أسّسه العقائدية (في كتابي «عقيدتنا» و«اقتصادنا»). وكان هدف الحزب تقوية المعتقد الاسلامي الشيعي ضد الغزو المادي الأجنبي وخصوصاً الشيوعية. ولبلوغ ذلك الهدف رأى الصدر ضرورة تطوير وإصلاح المؤسسات الدينية الشيعية وتجديد الفكر الاسلامي ودور العلماء والحوزات الدينية في الحياة السياسية. واستقطب الحزب شيعة مثقّفين من الطبقات المتوسطة ورجال الأعمال الملتزمين والطلاب وأصحاب المهن الرفيعة؛ وهو يعتبر أقوى تنظيم اسلامي في العراق حافظ على استمراريته على الأرض منذ نصف قرن. كما أنّه منذ البداية وضع برنامجاً للعمل السياسي يسعى إلى تفسير اسلامي لتاريخ العراق ومجتمعه وإقامة حكومة تستمد دستورها وقوانينها من الشريعة الاسلامية وتعادي «العقائد العلمانية الملحدة» كالشيوعية والبعثية. كما تميّز حزب الدعوة عن غيره من الحركات الاسلامية بوطنيته العراقية، وهو شأن نادر في الأوساط الاسلامية، فلا يعطي شأناً لمسألة «وحدة الأمة الاسلامية» أو عودة

الخلافة التي تشغل الإخوان والمسلمين والحركات المنبثقة عنهم، وأنّه يعمل لمصلحة العراق أولاً من وجهة نظر قيادته.

خاض هذا الحزب حرباً متواصلة ضد النظام في عهود مختلفة، حتى أصبح محظوراً ومُلاحقاً. وعلى مستوى القمع، كان النظام يواجه تظاهرات حزب الدعوة بالرصاص فقتل على الأقل 500 ناشط في هذا النوع من الحراك السلمي في أواسط السبعينيات. فكانت نتيجة القمع أنّ الحزب اتجه إلى هيكلية سريّة في العمل وإلى تجميع أعضائه في حلقات ضمن هرمية صارمة. وخلافاً لقوة الأكراد العسكرية، لم يكن حزب الدعوة يملك أي وجود عسكري داخل العراق على أساس أنّ العمل التنظيمي والسياسي كفيلان بوصوله إلى أهدافه، ولغياب تضاريس جبلية وعرة كما هي الحال في مناطق الأكراد. ولكن ظهور «منظمة العمل الاسلامي» المسلحة في أوساط الشيعة عام 1979 ومنافستها لشعبية «الدعوة» دفعا الحزب إلى ممارسة العنف المسلح ابتداء من ذلك العام والذي اقتصر على المدن الكبرى لسهولة الاختباء في الأبنية والحواري الضيقة.

زاد من تصميم الحزب في تصعيد العمل المسلح ضد نظام البعث، نجاح الثورة الاسلامية في إيران ما أعطى قيادة الدعوة مثالاً يحتذى. فقام بتكوين ميليشيا سرية قامت بعمليات تفجير واغتيال ضد النظام واشخاصه. ودفع هذا الانقلاب في أسلوب الدعوة النظام إلى اصدار قانون في آذار/ مارس 1980 يحظر الحزب ويعاقب العضوية بالاعدام. والأهم من ذلك أنّ القانون احتوى مادة ذات مفعول رجعي على العضوية والنشاط تعاقب من كان عضواً ناشطاً حتى قبل سنوات من صدور القانون. ولم يضيّع النظام الوقت فبادر في نيسان/ ابريل 1980 إلى مهاجمة معاقل الدعوة واعتقل وقتل أعداداً كبيرة بمن فيهم زعيمه الصدر وأخته، ونفي عشرات الآلاف من الشيعة العراقيين باتجاه ايران. هذه الحملة أضعفت «الدعوة» إلى حدّ بعيد وأخرجته من العراق فكانت قيادته طيلة سنوات الحظر منتشرة في إيران (التي دعمته) ودمشق وأوروبا (وخصوصاً في لندن). واستمر الحزب في العمل السري وتحديداً في مدن الجنوب وفي حي «مدينة صدام» في ضواحي بغداد.

وكان العمل في المنفى الإيراني صعباً لأنّ السلطات الايرانية ضغطت على قيادة حزب

الدعوة وكوادره لتنفيذ مآربها والتي لم تكن دوماً لصالح شيعة العراق خصوصاً في سنوات الحرب العراقية الإيرانية، فعانى من انقسامات داخلية وأصبح الحزب بجناحين أحدهما شديد الولاء لإيران الاسلامية. وسمحت نهاية الحرب العراقية الايرانية المجال للجناح المتميّز بوطنيته العراقية والعربية بالظهور كممثل أفضل للحزب، وابتعدت قيادته عن طهران التي باتت تنظر إلى نيّاتها للهيمنة بحذر. ودلالة على تشدّد حزب الدعوة في وطنيته العراقية أنّ أحد زعمائه في لندن أعلن أنّه على الرغم من تعاطف الحزب مع شيعة إيران إلا أنّه حزب عراقي عربي، وأنّ هذه الهوية الوطنية هي ما تقود مباده وعمله السياسي، وأنّ سنوات العمل في إيران لم تمنعه أن يحافظ على خطه المستقل ومصادره المالية المستقلة ما جعله مميزاً عن التنظيم الشيعي الآخر: المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق. ولعل في حياة المنفى الإيراني والأوروبي بعض الفائدة لقيادة الحزب، إذ ابتعد عن برامجه الأساسية والتقى بجماعات عراقية معارضة من طوائف أخرى وبات أكثر قبولاً للتعددية السياسية في العراق وإلى انتخابات برلمانية تسفر عن حكومة عراقية منتخبة وديمقراطية وإلى برامج عمل براغماتية. والأهم أنّ حزب الدعوة تخلّى عن الدعوة إلى نظام اسلامي واكتفى بالعمل في صفوف الشعب للوصول إلى هذا الهدف عبر الانتخاب والمؤسسات الديمقراطية وليس فرضها عن طريق الثورة المسلحة كما حاول بعد الثورة الإيرانية.

وفي سنوات الاحتلال حافظ حزب الدعوة على استقلاليته عن الجماعات الموالية للأميركيين وانتقد الغزو الأميركي وأصر أن يقرر الشعب العراقي مصيره بنفسه وبسيادة كاملة بعيدة عن الهيمنة الأجنبية.

المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق

في العام 1980 التقى منفيون عراقيون كثيرون في ايران (سجناء حرب وآخرون طردهم العراق ومنهم من أصل إيراني) وتنادوا إلى عمل مشترك ضد نظام البعث. لكن على الرغم من أنّ حزب الدعوة لجأ أيضاً إلى إيران إلا أنّ العلاقات بقيت محدودة بين الجانبين فيما سعت طهران إلى دعم جماعات اسلامية عراقية أخرى تواليها مباشرة بعكس الطابع

المستقل لحزب الدعوة. وتأسّس «المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق» عام 1982 في إيران وبدعوة من الجمهورية الاسلامية الايرانية التي اعتبرته الغطاء الشرعي لكل قوى المعارضة الاسلامية في العراق، من ضمنها حزب الدعوة. وتصرف قادة المجلس على هذا الأساس فاحتكروا القرارات والمواقف باسم الأطراف المنضوية في المجلس، ما أدّى عملياً إلى أضعاف حزب الدعوة ليس داخل العراق فحسب بل خارجه أيضاً. وعندما حاول هذا الأخير الخروج من المجلس والعودة إلى استقلاليته، رفض بعض قادته فانشق الحزب إلى جناحين وبقي الجناح الموالي لإيران داخل المجلس وبقي الثاني مستقلاً. كما انضمت منظمة العمل الاسلامي المسلحة ومنظمات وحركات شيعية أخرى إلى المجلس.

قاد المجلس الأعلى آية الله محمد باقر الحكيم (وهو الابن الثاني لآية الله محسن الحكيم، المرجع العلمائي الشيعي المعروف عالمياً)، فمنحه شرعية شعبية، إلا أنّ المجلس بقي تابعاً لايران متأثراً بقيادتها الروحية إلى درجة أنّه لم يعد في بيئة المعارضات العراقية بل تبنّى العقيدة الدينية الايرانية حول «ولاية الفقيه»[1]. وأعلن عام 1983 تأسيس حكومة عراقية في المنفى وولادة جيش عراقي في إيران أولى بوادره «لواء بدر» الذي تراوح عدد أعضائه بين خمسة وعشرة آلاف مقاتل شاركوا في مهام قتالية كثيرة إلى جانب القوات الايرانية ضد العراق، وعملوا في جنوب العراق ضد النظام.

وكان من أعضاء المجلس الأعلى من هم أشد قرباً من النظام الايراني، منهم آية الله علي التشكري وآية الله محمود الهاشمي شهرودي اللذان كانا من خاصة علي خامنئي القائد الروحي لايران، ما أعطاهما نفوذاً هاماً داخل النظام الايراني. كما أصبحا عضوين في مكتب القيادة العليا الايرانية الذي ضم أربعة أعضاء فقط وله سلطة تعيين 2000 ممثل لخامنئي في

(1) «ولاية الفقيه» هي فلسفة دينية ابتكرها آية الله الخميني أثناء عمله في العراق قبل وصوله إلى السلطة في إيران. وتدعو إلى قيام حكم اسلامي بقيادة مباشرة لمقلد شرعي يتولى شؤون الحكم. وهذا المبدأ هو مصدر السلطة السياسية في الجمهورية الاسلامية في إيران منذ العام 1979، وتقبل به الأحزاب والتجمعات السياسية والاجتماعية التي تأخذ إلهامها من النظام الايراني. وبعد وفاة الخميني عام 1989، تمت مأسسة هذا المنصب الذي أصبح «مرشد الثورة الاسلامية» ويتميّز عن منصب رئيس الجمهورية.

أنحاء إيران يفرضون سلطة المرشد وينفذون تأمين الولاء له داخل البلاد وخارجها. وفي العام 1999، قام خامنئي بتعيين الهاشمي شهرودي رئيس مجلس القضاء في الجمهورية الاسلامية فأصبح الشخص الثالث في إيران بعد رئيس الجمهورية والمرشد الروحي وهو عربي عراقي.

أولى مهام المجلس الأعلى عام 1991 كانت الانتفاض ضد نظام البعث مستغلاً فرصة هزيمة العراق في حرب الكويت. ولكن فشل الانتفاضة وتبخّر الدعم الأميركي عرّض المجلس الأعلى لضربة قاسية من القوى النظامية العراقية التي ردّت بعنف وسرعة وقتلت وأسرت وشردت الكثيرين من لواء بدر وعناصر المجلس ودمرت المساجد. وكان الدرس القاسي أنّ دخول المجلس انتفاضة 1991 بشعارات إيرانية نفّر أطرافاً عديدة داخل العراق وفي أوساط الشيعة كانت أشدّ حماسة للتخلص من نظام البعث. لقد اشمئز كثيرون من النداء المباشر والسريع الذي وجّهه المجلس لقيام جمهورية اسلامية في العراق بعد ساعات من انطلاق الانتفاضة. كما استغل النظام العراقي هذا الجانب من خطاب المجلس الأعلى واعتبره بيدقاً بيد إيران ضد الوطن العراقي. ولم يجد لواء بدر التابع للمجلس عوناً من المواطنين لأنّ تسليحه وتدريبه كانا من إيران وقيادته كانت ايرانية من «الحرس الثوري الايراني». وبعد ذلك اقتصر المجلس الأعلى على عضوية أتباع السيد محمد باقر الحكيم فيما تفرقت التنظيمات الأخرى.

وعلى الرغم من كل الخلفية الإيرانية، فإنّ قيادة المجلس الأعلى لم تكن خالية من بعد النظر، إذ تعلمت الدروس بسرعة وطرحت نفسها بعد الانتفاضة الفاشلة كقوة وطنية داخل العراق ونفضت الصبغة الايرانية الغالبة، إلى درجة أنّ السيد الحكيم طرح نفسه منذ أواسط التسعينيات كقائد ليس لشيعة العراق فقط بل كزعيم وطني لكل أبناء العراق بصرف النظر عن عرقهم أو ديانتهم. وأعلن أنّ المجلس يقبل قيام حكومة عراقية متعددة وديمقراطية بعد سقوط نظام البعث ويقبل، كحدّ أدنى، بقيام حكومة انتقالية بأغلبية سنية من ضباط الجيش العراقي على أن يعمل هؤلاء باتجاه الديمقراطية. وعلى الرغم من التحولات في مواقفه إلا أنّ إيران بقيت المصدر الرئيسي للمال والسلاح والدعم الذي يحتاجه.

وكانت واشنطن طيلة التسعينيات تتقرب من المجلس الأعلى في مسعاها لقيام أوسع جبهة ضد العراق، فأضافت المجلس إلى لائحة التجمعات العراقية التي تلقّت المساعدة المالية الأميركية تحت قانون تحرير العراق للعام 1998. كما دعت قادة المجلس إلى اجتماع قيادات المعارضة العراقية في واشنطن في آب/ أغسطس 2002، فحضر الاجتماع عبد العزيز الحكيم شقيق قائد المجلس. هذا في وقت كانت العلاقات الايرانية ـ الأميركية قد تدهورت إلى عداء دائم. ولكن هذا لم يكن تمايزاً في موقف المجلس عن طهران بقدر ما هو تكتيك إيراني هدفه تحسين وضع المجلس داخل العراق طالما أنّ الغزو الأميركي قادم ليتمكن من المشاركة في حكومة العراق ما بعد البعث. فتواصلت لقاءات المعارضين مع الادارة الأميركية وأدّت إلى تشكيل مجموعة الأربعة («المجلس» إضافة إلى الحزبين الكرديين و«حركة الوفاق») وثم «مجموعة الستة» (إضافة أحمد الجلبي ـ المؤتمر الوطني العراقي والحركة الملكية الدستورية). تبدّل موقف المجلس من الولايات المتحدة كثيراً في السنوات التالية، فقد أيّدت قيادته الغزو العسكري الأميركي للاطاحة بنظام البعث على أن يتبع ذلك عمل شعبي عراقي، ثم رفضت الاحتلال. ولكنّ على المستوى العملي كان المجلس يساير الارادة الأميركية قبل الغزو وأثناء الحرب وبعدها.

منظمة العمل الاسلامي في العراق

هي من التنظيمات القديمة في العراق، أسّسها آية الله محمد الشيرازي في كربلاء عام 1965 وفي السبعينيات تحولت إلى النشاط المسلح وأرسلت عناصرها إلى لبنان أثناء حربه الأهلية للتدرب على استعمال السلاح والعمل العسكري، ما ساعدها على جذب عنصر الشباب المتحمس في جنوب العراق وتهديد شعبية حزب الدعوة. وانتشرت المنظمة في دول الخليج خصوصاً في البحرين حيث الكثافة الشيعية الملحوظة. وتلقّت المنظمة دعم إيران بعد الثورة الاسلامية فشنّت حرب عصابات ضد النظام العراقي وحاولت اغتيال نائب رئيس الوزراء طارق عزيز عام 1980، ولكن التهمة وُجّهت لحزب الدعوة. وأثناء الحرب مع إيران خرجت قيادتها من العراق، وفي المنفى التحقت بالمجلس الأعلى للثورة الاسلامية

في العراق عام 1982، ثم عادت إلى العمل في العراق بعد حرب الكويت للمشاركة في الانتفاضة عام 1991. ولكن بعد فشل الانتفاضة، انقسمت إلى جناحين أحدهما استمر في إيران بقيادة الشيخ قاسم الحسيني والآخر في دمشق بقيادة محمد هادي المدرّسي وهو ابن أخت آية الله الشيرازي. وكانت النتيجة أنّ قوة المنظمة تشتتت بين المجلس وحزب الدعوة وخسرت قاعدتها الشعبية الأساسية (على أساس أن المجلس كان مع إيران و«الدعوة» حزب عربي عراقي، فالتحق أبناء المنظمة إلى الطرف الذي يريحهما واختفى خطاب منظمة العمل الاسلامي).

مؤسسة الإمام الخوئي

نمت هذه المؤسسة تدريجاً في أواسط الثمانينيات بخطاب العمل الخيري اللاسياسي من لندن مع عدة فروع حول العالم، واستمدّت مبادئها من آية الله السيد أبو القاسم الخوئي المولود في العراق عام 1899 والمتوفي عام 1992. واستندت إلى فكر جذريّ سبق العمل السياسي الاسلامي الذي انتشر في العراق والدول العربية وأصبح موضة في السبعينيات والثمانينيات. إذ اقتصر مبدأ المؤسسة على أسلوب التقليد المحافظ في المذهب الجعفري وهو يقصر دور رجل الدين على الشؤون الروحية والرعاية الاجتماعية ولا يصل إلى مستوى فلسفة ولاية الفقيه. فرفضت المؤسسة تسمية «حزب» وامتنعت عن تأييد أي تنظيم سياسي عراقي، كما وقفت موقفاً مبدئيّاً ضد فلسفة ولاية الفقيه التي وضعها الخميني وكانت في خصام دائم مع الجمهورية الاسلامية في إيران، في حين شكل الخوئي بديلاً عربيّاً لزعامة المرشد الروحي الايراني لشيعة العالم.

محدودية طموحاتها لا تعني أنّ المؤسسة لم تملك رؤية سياسية ولكنها لم تعلنها ولم تسع إلى تحقيقها ورفضت العنف وفضّلت العمل لترويج الاسلام الشيعي الجعفري عن طريق التبليغ. فوجّهت قدراتها المالية والتنظيمية الهائلة إلى الأعمال الثقافية والتربوية، وأصبحت موقع إعجاب الشيعة ليس في العراق فحسب بل في لبنان والباكستان ودول الخليج وشرق أفريقيا وإيران. ومنذ 1992 أنشأت برامج مساعدة صحية واجتماعية وعملت

على العمل الانساني وعلى إغاثة المناطق الاسلامية المنكوبة حول العالم من مركزها الرئيسي في لندن، وافتتحت مدارس في نيويورك وباريس وبريطانيا وكراتشي ومونتريال وبانكوك، وقدّمت تبرعات لأجهزة الأمم المتحدة الإنسانية. أما مصدر تمويلها فكان الخُمس في الزكاة عند الشيعة الجعفرية (أي تقديم 20 بالمئة من الربح أو الدخل الصافي إلى الهيئة الدينية الصالحة لإنفاقه في شؤون المؤمنين).

بالرغم من طابعها المسالم وابتعادها عن السياسة والسلاح، تعرضت المؤسسة لانتقام نظام البعث بعد فشل الانتفاضة عام 1991 وهاجمت القوات الحكومية مراكز الخوئي في النجف وكربلاء وفرضت على الخوئي الاقامة الجبرية حتى وفاته عام 1992، كما قتل النظام عدداً من أتباعه وأعضاء إدارة المؤسسة. وخلف الخوئي في قيادة المؤسسة تلميذه ومريده آية الله علي السيستاني في النجف، الذي وُضع أيضاً تحت الاقامة الجبرية منذ 1994، فتعرض وأتباعه لعدّة محاولات اغتيال في التسعينيات. ولكن الأمين العام للمؤسسة محمد تقي الخوئي، وهو ابن ابي القاسم الخوئي، قُتل في حادث سير في النجف فاتهمت المؤسسة النظام العراقي بتدبير الأمر. واستلم مكانه أخوه الأصغر ماجد الخوئي وعمل في لندن. ومنذ العام 1994، تخلّت المؤسسة عن حيادها وطابعها اللاسياسي وبدأت تنشر ثلاث مطبوعات باللغة العربية في لندن وتطالب باسقاط نظام البعث وبقيام حكومة ديمقراطية في العراق.

حركة الوفاق الوطني العراقي

تأسّست حركة الوفاق الوطني العراقي بدعم سعودي عام 1990 وقادها أياد علاوي وصلاح عمر العلي. وكان علاوي شيعياً وقيادياً في البعث ومسؤولاً سابقاً في المخابرات العراقية فرّ من العراق عام 1971، وصلاح عمر العلي مسؤول سابق في حزب البعث ووزير اعلام سابق ترك العراق عام 1990. وكان مركز هذه الحركة حتى العام 1995 في دمشق ثم انتقلت إلى عمّان وضمّت عسكريين ورجال أمن عراقيين فارين من ضمنهم بعثيون خارجون على الحزب. أما ما جمع كل هؤلاء فكان السعي إلى استقطاب القدرة على عمل لقلب نظام البعث في العراق من دون خلفية مذهبية. ولذلك كانت قاعدة حركة الوفاق الشعبية هي

نفسها التي استند إليها صدام حسين: حزب البعث والسنّة في القطاع الأوسط. وجذبت هذه الحركة اهتمام الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين كانتا تبحثان عن مجموعة عراقية عربية سنيّة، غير الشيعة وغير الأكراد، قادرة على التأثير في كوادر النظام العسكرية والأمنية التي كانت في تلك الفترة تتجه نحو التمذهب.

وبالفعل كان لحركة الوفاق اتصالات واسعة داخل كادرات الجيش العراقي والإدارة العامة وبعض جيوب الحزب الحاكم. وعزّز سمعة حركة الوفاق فرار حسين كامل وأخيه وابنتي صدام وأطفالهما إلى عمّان عام 1995 حيث مركز حركة الوفاق. فشعرت واشنطن أنّ «الوفاق» بدأ ينجح في إحداث عمليات انشقاق كوادر هامة عن النظام العراقي. وتأكد التفاؤل الأميركي من نجاح الحركة أنّ قيادتها أخذت في أواخر التسعينيات تنقل معلومات إلى الادارة الأميركية عن الأجهزة الأمنية العراقية كشفت أنّ هذه الأجهزة لم تعد كيانات محصّنة لا يمكن اختراقها بل إنّها ضعفت وتآكلت. ونفذت الحركة عمليات سيارات مفخخة واغتيال عسكريين وأشخاص داخل العراق كما نقلت معلومات إلى الأميركيين تفيد أنّ الجيش العراقي يعاني من هبوط في المعنويات، وبات سهلاً التعامل مع قادة الجيش وإقناعهم بالعمل على إسقاط النظام، وهو ما حصل فعلاً في السنوات التي سبقت الغزو وخصوصاً في عهد بوش الابن.

وكانت معلومات حركة الوفاق من الداخل دقيقةً، إذ فرّ في آذار/ مارس 1996 العقيد نزار الخزرجي قائد الأركان السابق في الجيش العراقي والتحق بـ«الوفاق»، ما دعم معنويات الحركة ودفعها إلى عمل مستعجل في العام ذاته، هو التعاون مع مجموعة في الداخل للقضاء على صدام حسين. ولكنّ الحركة في حماسها وغفلتها في تحركاتها الداخلية لم تكن تعلم أنّ المخابرات العراقية كشفتها وكانت تراقب عناصرها والمتعاونين معها داخل البلاد وأنها أحدثت خرقاً هاماً في صفوفها وعلمت مسبقاً بالعمل الانقلابي. فما أن بدأت المحاولة في تموز/ يوليو 1996 حتى اعتقلت السلطة مائة ضابط ومسؤول عن التحرك ومن ثبت علاقته بالتنظيم وأعدمتهم جميعاً ما أضعف الحركة إلى درجة كبيرة. ونجا علاوي وعاش ليصبح أول رئيس وزراء عراقي عيّنه الاحتلال الأميركي عام 2004.

انتكاسة حركة الوفاق كانت مؤقتة، إذ إنّ الحصار الأميركي أدّى إلى إفقار وإلى تدهور الوضع الاقتصادي مع نهاية التسعينيات وأصاب النفوس بالضعف ودفع أعداداً كبيرة من العسكريين والكادرات للفرار والالتحاق بحركة الوفاق. ولم يكن للعسكريين ورجال الأمن الفارين ملجأ خارج «الوفاق» لأنّ هؤلاء اعتبروا معظم تجمعات المعارضة خارج العراق معادية لمصالح السنّة وعميلة لدول أخرى، كما أنّ الجماعات المعارضة لم تكن لتنظر بعين الثقة إلى سنّة كانوا حتى أمس أدوات النظام من عسكر وأمن، أو كانوا في حزب البعث، وبعضهم أفصح أنّه لم يترك الحزب بل إنّ النظام هو الذي لا يطبّق المبادىء.

قدّم قادة حركة الوفاق من عسكريين ورجال أمن سابقين النصح للإدارة الأميركية التي كانت تعدّ العدّة للغزو، حول تفاصيل نظام البعث تؤكد أنّه سيفقد توازنه عند أول ضربة عسكرية أميركية، وأنّ قيادات الجيش العراقي والحرس الجمهوري سيسحبان دعمهما للنظام فور وصول الجيش الأميركي إلى ضواحي بغداد. وكان قادة حركة الوفاق ينقلون للأميركيين معلومات استخباراتية عن عمليات الجيش العراقي والسلطة وتنقلات قطع الجيش العراقي وفرق الحرس الجمهوري. وكان النظام قد علم بوصول معلومات عبر حركة الوفاق عندما استعد للهجوم الأميركي فنقل الحرس الجمهوري إلى خارج العاصمة توجّساً من خيانة قيادتهم ولم يبق لحماية النظام من هجمات الأميركيين وحلفائهم من المعارضة العراقية سوى الحرس الجمهوري الخاص والحرس الرئاسي.

لقد اعتبر عسكريون فروا من العراق أو استمروا داخل صفوفه أنّ العقيد الخزرجي العربي السني الذي انتقل للسكن في الدانمارك هو بطل بسبب أعماله في الحرب العراقية الايرانية وعن استعدادهم السير وراءه إذا قاد حركة انقلابية ضد صدام، خصوصاً وأنه لم يتدخل في المعارضات العراقية في الخارج ولم يبدِ آراء سياسية. ومع ذلك ظهرت دلائل عدّة عن دور له في استعمال الأسلحة البيولوجية ضد الأكراد في الثمانينيات. ولكن واشنطن استعملت كل أوراقها في الغزو وأمّنت خروج الخزرجي من الدانمارك وساعدته دخول بغداد أثناء الغزو للاتصال بالضباط العراقيين للانشقاق عن صدام، ما أثار أزمة ديبلوماسية مع حكومة الدانمارك.

حركة الضباط الأحرار

في عام 1996 أسّس العقيد العراقي المنشق نجيب الصالحي رئيس الأركان السابق للحرس الجمهوري «حركة الضباط الأحرار» من زملاء وعسكريين سابقين. وكان الصالحي قد فرّ من العراق إلى الأردن عام 1995 حيث أقام لفترة ثم جعل واشنطن مركزاً لعمله واعتبر بعضهم الصالحي رئيساً محتملاً للعراق بعد سقوط صدام.

استعمل الصالحي خبراته ومعلوماته العميقة عن حال القوات المسلحة العراقية لمصلحة الأميركيين. فقد وضع لهم خطة عسكرية لغزو العراق قضت بهجوم رباعي يبدأ بقصف جوي كثيف لمواقع القوات العراقية يتبعه هجوم بري مشترك من القوات الأميركية وقوى المعارضة العراقية والاتصال بوحدات عسكرية عراقية لتنشق وتلتحق بالهجوم لاسقاط النظام. ونصح الولايات المتحدة أن تعلن قراراً صادقاً وصريحاً عن رغبتها في إسقاط نظام البعث لكي تقنع القيادة العسكرية داخل العراق بعزل النظام ومحاربته وألا يكون أي عمل تقوم به واشنطن تكراراً لانتفاضة 1991 الفاشلة لأن ذلك سيدفع الكثير من العراقيين للتردّد في دعمهم لعمل خارجي.

وإلى جانب الصالحي ظهر معارضون عسكريون آخرون كالعقيد السابق فوزي الشمري (شيعي) ووفيق السامرائي، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية، تمتعوا بدعم قوي داخل القوات المسلحة العراقية وأجهزة الأمن.

معظم العسكريين والأمنيين الذين انشقوا عن النظام كان لديهم اتصالات واسعة بالقطعات العسكرية وأجهزة الأمن في محافظات ديالا والأنبار وصلاح الدين وبغداد، وهي تقع في قلب مناطق النفوذ القوي لنظام صدام حسين والوحيدة التي بقيت على الولاء لنظام البعث بعد فرط عقد المحافظات الأربع عشرة الأخرى وسقوطها بأيدي الانتفاضة سريعاً عام 1991.

لقد توسع نشاط العسكريين العراقيين في المنفى، فالتقى عدد منهم في لندن في

اجتماع ضم نجيب الصالحي وتوفيق الياسري وسعد العبيدي وأسّسوا مجلساً عسكرياً يهيّء لحكومة انتقالية بعد سقوط النظام، وأعلنوا قبولهم أيضاً بنظام ديمقراطي تعددي.

الحزب الشيوعي العراقي

تأسّس الحزب الشيوعي العراقي عام 1934، ولذلك هو أقدم حزب سياسي في العراق. شارك في الحياة السياسية في معظم العقود في القرن العشرين ولكنّه فقد قوّته في الثمانينيات والتسعينيات في ظل نظام البعث الذي بدأ تقويض وجوده على الأرض منذ أواخر السبعينيات. ومع زوال المنظومة الاشتراكية في أوروبا وانهيار الاتحاد السوفياتي عام 1990 انحصر نطاق عمل الحزب في شمال العراق وفي سورية وعلى العمل السري في باقي مناطق العراق. وكانت انطلاقة الحزب الكبرى في أوساط فقراء الشيعة وشبابهم المثقفين في جنوب العراق والضواحي الشعبية في بغداد والطلاب والاشخاص ذوي التوجه العلماني غير الطائفي في المجتمع العراقي والطبقات الفقيرة التي جذبها نداؤه للمساواة الاجتماعية والاقتصادية. وحتى اليوم، يذكر تاريخ العراق أنّ هذا الحزب كان التنظيم السياسي الوحيد الذي استقطب أعداداً كبيرة في أوساط الشيعة والأكراد والسنة والآشوريين وينتشر في الشمال والجنوب وبغداد، وسقط ضحية الأنظمة الثورية التي حكمت العراق منذ 1958.

ذكرنا في الفصول السابقة أنّ الحزب الشيوعي تعرض لقمع النظام الملكي وحكوماته المتعاقبة مثل حكومة نوري السعيد التي ورّطت العراق في التحالفات الغربية. ولكنّه لعب دوراً أساسياً في العراق الجمهوري بعد ثورة عبد الكريم قاسم عام 1958 وفي معظم الستينيات وبعض السبعينيات. وكان لوصول حزب البعث مجدّداً إلى الحكم عام 1968 وتوقيعه لاتفاقية صداقة مع الاتحاد السوفياتي عام 1972، دور في انخراط الحزب الشيوعي العراقي في الجبهة الوطنية التقدمية مع حزب البعث عام 1973. ولكن استلام صدام حسين مقاليد السلطة كاملة عام 1979 أدّى إلى زوال هذه الجبهة وإلى اضطهاد الشيوعيين. ونتيجة لذلك نقل الحزب الشيوعي مركز قيادته إلى كردستان العراق وأقام تحالفات مع الحزبين الكرديين الرئيسين. وبعد حملات النظام ضد المناطق الكردية أثناء الحرب العراقية الايرانية

اضطر الحزب الشيوعي إلى مغادرة العراق والاستقرار في دمشق. ويعد سقوط الاتحاد السوفياتي حافظ الحزب على وجوده وانخرط في فترة درس ومراجعة أوصلته إلى التخلّي عن الكثير من المفاهيم الماركسية اللينينية واعتناق بعض المبادىء الليبرالية أسوة بأحزاب العراق الأخرى: النظام الديمقراطي التعددي.

عاد الحزب الشيوعي إلى العمل في الساحة العراقية بعد سقوط بغداد بأيدي الأميركيين واحتفل بعيد العمال في أول أيار/ مايو 2003 ثم أعاد إصدار مطبوعاته وأعاد الاعتبار لعبد الكريم قاسم بإقامته احتفالاً شعبياً بذكرى الثورة في 14 تموز/ يوليو 2003. وعلى الرغم من ضعفه وصغر قاعدته فقد تمتع هذا الحزب بعدّة مواهب أهلته للانخراط في العمل العام، منها جذوره الشعبية القديمة والدعم الذي ناله من مختلف قطاعات الشعب العراقي وهويّته العريقة كحزب وطني عراقي غير ملوّث بالطائفية والاستعمار الجديد.

الأحزاب الاشتراكية والقومية العربية

من الأحزاب الاشتراكية والقومية العربية في العراق ظهر على الأرض بعد الغزو «حزب البعث الاشتراكي العربي ـ قيادة العراق» وهو جناح بعثي لا يعترف بالقيادة القومية التي اتخذها صدام حسين ورفاقه في بغداد. أقام مسؤولو هذا الجناح في دمشق وترأسه فوزي الراوي. وعلى الرغم من اعتناق أعضائه لمبادىء البعث حول القومية العربية ووحدة العرب وخصوصاً سورية والعراق، ابتعدوا عن نهج الاشتراكية العربية ودولة الحزب الواحد، وتبعوا خطاً معتدلاً أيضاً يقبل بالتعددية والديمقراطية. ولكنّهم عارضوا الغزو الأميركي، بوحي من راعيهم السوري، ورأوا أنّ التغيير في العراق بالنسبة لهم لا يجب أن يتم عن طريق الغزو الأجنبي بل عن طريق تحالف قوى عراقية من الجيش والأمن وبعثيين مثلهم لقلب النظام. وعارض هذا الحزب أي توجه نحو قيام دولة فدرالية في العراق لأنّ ذلك سيكون أول خطوة عملية نحو تجزئة العراق وبقية الوطن العربي. وإلى جانب هذا الحزب، ظهر على الأرض تكتلات قومية واشتراكية صغيرة منها «الحزب الاشتراكي العراقي» و«المجموعة

المستقلة» و«الحركة الاشتراكية العربية» و«التجمع الوحدوي الناصري» و«التجمع العربي الديمقراطي» و«مجلس العراق الحر».

الحركة الملكية الدستورية

من الجماعات الصغيرة المعارضة ظهر على الساحة الاتحاد الديمقراطي العراقي بقيادة فاروق رضا وحركة المركز الديمقراطي بقيادة عدنان باجه جي والحركة الدستورية الملكية بقيادة الشريف علي بن الحسين والحزب الديمقراطي العراقي. في العام 1992 شارك الشريف بن الحسين وهو ابن عم الملك فيصل الثاني الذي خلعته ثورة 1958 في مؤتمر صلاح الدين وأصبح ناطقاً رسمياً باسم المؤتمر الوطني العراقي الذي انبثق عن هذا اللقاء. وفي العام التالي، أسّس الحركة الملكية الدستورية في لندن وأعلن أنّ مبادئها تعتبر أنّ كل الأنظمة التي حكمت العراق منذ 1958 هي غير شرعية لأنّها قامت بحركة انقلابية عسكرية غير دستورية لتغيير نظام الحكم الملكي في العراق، وأنه بعد 40 عاماً من الفوضى والظلم في العراق، وبعدما ثبت فشل العسكريين في الحكم، يجب العودة إلى مرحلة الاستقرار والازدهار في ظل ملكية دستورية تحترم المؤسسات وتستند إلى الديمقراطية. ولقد دعت الولايات المتحدة هذه الحركة للمشاركة في اجتماع المعارضة العراقية في واشنطن في آب/ أغسطس 2002.

خاتمة

في نهاية هذا الكتاب ثمّة علامات استفهام كبرى حول مستقبل العراق، وثمّة أيضاً آمال عظيمة يمكن أن يُؤسس عليها.

ويُمكن اختصار التساؤلات الكبرى بثلاثة محاور: منحى الفدرلة والطائفية في النظام السياسي الجديد، العلاقة مع الجوار ودور العراق العربي، النفط والمستقبل الاقتصادي. وبالطبع لا يمكن نكران أنّ هذه التساؤلات متداخلة عضوياً بحيث يؤثر كل منها في الآخر. فلا يمكن طرح التساؤلات عن الطوائف والعرقيات دون علاقة تلك بدول الجوار، ولا يمكن طرح موضوع النفط دون ارتباط ذلك بتوزيع المناطق والأعراق والطوائف، الخ.

فماذا عن العلاقات بين العرب السنّة والعرب الشيعة، بين العرب والأكراد، ومصير الأقليات المسيحية وغير الإسلامية؟

وماذا عن دور إيران في العراق، والاعتداءات التركية شمالاً، ومساعدة دول الخليج لجماعات مسلحة داخل العراق؟

وماذا عن حقيقة تواصل النفوذ الأميركي عبر الاقتصاد والديبلوماسية والمنحى الطائفي البغيض الذي أخذته السياسة الداخلية؟

في السؤال الأول حول الوضع الداخلي، شابَ سنوات تحرير العراق انعدام استقرار واندلاع شبه حرب أهلية قاتلة صبغها الانتماء الطائفي وخصوصاً بين الشيعة والسنة. وبقي الخلاف مستعراً حتى داخل الحكومة الوطنية بعد خروج الجيش الأميركي

في نهاية 2011 ولغاية كتابة هذه السطور في ربيع 2012. لكن على الرغم من خطوات عديدة اكتملت نحو بناء نظام ديقراطي عصري بعد سقوط دولة البعث، فإنّ تقارير منظمة الشفافية الدولية وصفت دولة العراق الجديدة بأنّها الأكثر فساداً في الشرق الأوسط ، وأنّ نظامها تشوبه العيوب ويراوح بين ديمقراطية غير سليمة ونظام سلطوي يشبه النظام السابق[1]. كما أقرّت مراكز بحثية أنّ الاحتلال الأميركي للعراق لم يسهم في بناء الديمقراطية ولم يوقف الفساد[2]، وأنّ عراق ما بعد البعث لم يكن نموذجاً للديمقراطية في «شرق أوسط جديد»، بل رافقت العمليات السياسية أجواء عنف وصدام طائفي أبطالها جماعات متطرفة بعضها يريد إقامة دولة إسلامية وبعضها الآخر «استعادة السلطة» ليس للبعث فحسب بل للعرب السنّة بدعم سعودي، في حين استمرت حال عدم الاستقرار والفساد حتى بعد الانسحاب الأميركي. ونظراً لكل ذلك اعتبر تقرير «الدول الفاشلة» العراق الدولة السابعة الأكثر اهتزازاً والأقل استقراراً في العالم[3].

لقد توقّع باتريك سيل منذ 2003 أنّ أميركا ستفتت العراق إلى دولة فدرالية لامركزية فتكون كياناً ضعيفاً منزوع السلاح، لا ينهض ولا يتحدى أمن اسرائيل ومصالح أميركا في المنطقة بعد اليوم. ولقد حقّقت واشنطن جزئياً الهدف الأول وهو فكفكة الدولة العراقية وتحويل الشعب العراقي إلى مذاهب وأعراق متنافسة وإقامة دستور فدرالي يقسّم العراق إلى أقاليم، فأصبح كيان كردستان أول إقليم فدرالي. ولكن المراقب يعوّل على كيفية تصرّف العراقيين فيما بينهم بعد خروج الأميركي، وعلى وقف الاتجاه نحو الفدرلة والتقسيم، وعلى وعي القيادات أنّ العراق هو قوة أساسية في الشرق الأوسط متى اتحدت عناصره، فلا يبقى لقمة سائغة بأيدي الأتراك والايرانيين ودول الخليج، ويعود عمقاً قومياً لدول المشرق الصغيرة وخصوصاً الجبهة السورية في وجه اسرائيل. ولكن منذ الانسحاب الأميركي في

(1) *Transparency International*.

(2) The 2011 report «Costs of War» from Brown University's Watson Institute for International Studies.

(3) 2010, according to the Failed States Index.

نهاية 2011، يبدو أنّ حكومة المالكي أخذت اتجاهاً واضحاً نحو وضع العراق على الخريطة من جديد. فهي أوقفت منحى الفدرلة والتقسيم الذي حبّذه الأميركيون بحيث يصبح العراق كيانات مشرذمة طائفية وعرقية؛ ففي شباط/ فبراير 2012، أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أنّ الحكومة الاتحادية لن تسمح باقامة الفدراليات. وأوضح خلال احتفال «حزب الدعوة» بمناسبة ذكرى تأسيسه الى أنّه «لن نسمح باقامة الفدراليات في الوقت الحالي لأنها ستتسبب في تمزيق العراق، وأنّ استعجال الفدرالية في هذه الظروف مفسدة لها، وادخال الناس والبلد في مشاكل نحن في غنى عنها». ولفت إلى أنّ «جميع المحافظات المطالبة بالفدراليات لديها مشاكل حدودية مثل «نينوى وصلاح الدين والأنبار والمثنى»، وأنّ «الواقع الحالي لا يساعد على إقامة الفدراليات »، وقد تكون الفدرالية بوابة للاقتتال الداخلي، وبالتالي تعطيل كل ما هو موجود من الخدمات»[1].

على المستوى الاقتصادي، من المفترض أنّ بلداً كالعراق يتمتع بقدرات بشرية وطبيعية لا يملكها أي بلد عربي آخر أن يكون اليوم في مصاف الدول الصناعية الراقية، ولكنه يتخبّط في الخراب والموت بعد ثلاثين عاماً من الحروب. ولطالما قيل إنّ الأميركيين سيعيدون العراق الى العصر الحجري ولكن الواقع أنهم ربما أعادوه على الأقل الى العام 1964 عندما كانت ثروة العراق النفطية كاملة بأيدي البريطانيين وبضع شركات غربية. إلّا أنّ الأمور بدأت تسير نحو الأفضل بعدما بدأت تكتمل مسيرة إعادة الإعمار وعادت خدمات الدولة تظهر في سائر المناطق.

بالنسبة للجوار الإقليمي، فإنّ من مفارقات الغزو والاحتلال الأميركي، أنّ معظم العوائق التي منعت إيران من فرض نفوذها قد إزيلت وأصبح موقعها هاماً جدّاً على الصعيد الرسمي والشعبي داخل العراق بعدما ثبّت الدستور الجديد والعمليات الانتخابية حجم

(1) «المالكي: الحكومة الاتحادية لن تسمح باقامة الفدراليات في العراق حالياً»، السبت 11 شباط/ فبراير 2012، موقع النشرة.

الشيعة ودورهم في الجمهورية الثانية. ومن ناحية أخرى واصلت السعودية والخليج دعم جماعات من العرب السنّة وبعضها لا يزال مسلحاً مما يشكل ضغطاً متواصلاً على الحكومة العراقية عند كل منعطف بتفجيرات قاتلة كما في السابق أو بأعمال عنف وقتل وخطف. وفي الشمال أيضاً حيث إقليم كردستان العراق الذي يتمتع اليوم باعتراف دستوري لم يحصل عليه سابقاً، فإنّ تركيا تشنّ غارات وتقوم بتجاوزات واقتحامات داخل العراق دون رادع سيادي. وتبقى سورية على الجانب الشرقي والتي دعمت الحركات المقاومة على مدى تسع سنوات. فبعدما كانت تتمتع بنفوذ هام في الداخل العراقي، تدهورت الأمور في عام 2011 و2012 بسبب الأحداث داخل سورية نفسها واستغلال مجموعات مسلحة أتت من العراق وخصوصاً من تنظيم القاعدة للتخريب في سورية. وهكذا يتجه العراق نحو وضع مشابه لما كانته سورية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، أي تهديد متواصل من الدول السنيّة العربية من الانغماس في علاقة مع طهران تمكن هذه الأخيرة من فرض نفوذ يمتدّ إلى لبنان ويشمل العراق وسورية.

وسجّل العام 2011 تراجعاً كبيراً للنفوذ الأميركي داخل العراق على الصعيد الجيوسياسي. فقد ذكرت صحيفة «New York Times» بعد اقل من شهرين على مغادرة القوات الاميركية العراق، قرار وزارة الخارجية الاميركية خفض وجودها الدبلوماسي الذي كانت قد خططت له، مما يدل على تراجع النفوذ الاميركي في هذا البلد. وأنّ الوزارة تعيد النظر في حجم عمل السفارة الاميركية في العراق ونطاقه، خصوصاً أنّ عدد الموظفين قارب الـ 16000 شخص، معظمهم من المقاولين. ولقد ذكرنا سابقاً أنّ الولايات المتحدة باشرت بعد الغزو عملية دبلوماسية توسعية مكلفة، وإقامة مبنى سفارة بكلفة 750 مليون دولار، الأكبر من نوعه في العالم من أجل تعزيز وجودها في العراق وخلق نظام يسير مع أميركا. وتقول الصحيفة: «لكن موقف العراقيين أحبطهم وأصبحوا متقوقعين داخل السفارة لأسباب أمنية وغير قادرين على التفاعل مع الشعب العراقي ، لذلك ينتفي تبرير تكاليف السفارة السنوية والتي تصل الى 6 مليار دولار». يُذكر أنّ تخفيض حجم العاملين في السفارة

كان قد بدأ منذ مطلع 2011، أولاً بخفض عدد المتعاقدين الذين يدعمون عمليات السفارة ومن ثم خفض عدد الدبلوماسيين الذي بلغ في شباط/ فبراير 2012 نحو 2000 [1].

ويبدو من الأشهر الأولى للعام 2012 أنّ العراق أخذ يعمل على استعادة دوره العربي والاقليمي واستيعاب الدور الإيراني وتلبية طموحات الأكراد ورأب الصدع الشيعي ـ السني ومعالجة كيفية التعاطي مع رموز النظام السابق وحزب البعث والقوى القديمة الجديدة في الساحة العراقية. فقد أعلنت حكومته أنّها لن تسمح بولادة أي أقاليم فدرالية بعد إقليم كردستان العراق وعادت تبث وهجاً في الساحة العربية أنّها لم تعد ذلك الكيان الضعيف تحت الاحتلال، وساعد في ذلك رئاسة العراق لدورة الجامعة العربية في آذار/ مارس 2012 واستضافته لمؤتمر القمة وتمايز موقفه عن الآخرين بالنسبة للأزمة السورية.

وثمّة دروس طرحناها في هذا الكتاب يمكن للدولة العراقية أن تستوعبها حول كيفية تمكن دولة غنية بالثروات الطبيعية من نفط وماء وأرض خصبة وثروة بشرية، من يد عاملة وكوادر متعلمة وعدد سكان كبير، أن تنهض بعد كبوة استمرت ثلاثين عاماً لتصبح من جديد في مصاف الدول الراقية الذي يستحقه الشعب العراقي.

لقد كان شعب العراق ممزقاً فدخلت القوى الاقليمية والدولية في ثناياه. وهذه الأرض كانت خصبة بالتناحر والانقسامات التي سمحت للأجنبي بالتسلل واستغلال خلافات العراقيين لمصلحته. والحل في نظر هذا الكاتب هو في قيام دولة مدنية علمانية ديمقراطية مع توجهات سياسة اجتماعية توزّع الضمانات الصحية والاجتماعية والتربوية على المواطنين، أي بكلمة أخرى دولة رعاية مدنية ومؤسساتية The new welfare state. في العراق الجديد المبني على أساس مدني حديث ومواطنية فوق الانتماءات الجزئية لن يعود العراقي مجرد رقم مسلم أو مسيحيّ أو شيعيّ أو سنيّ أو عربيّ أو كرديّ أو أشوريّ أو أي من الأقليات العرقية والدينية الأخرى، بل سيكون مواطناً يتساوى في الحقوق والواجبات أمام دولة قانون

---

(1) «نيويورك تايمز: أميركا تخطط لتخفيض عدد موظفي سفارتها في العراق الى النصف»، 7 شباط/ فبراير 2012.

ومؤسسات، وتوزّع للسلطات الدستورية من تنفيذية وتشريعية وقضائية. وليس المقصود هنا ذوبان الجماعات أو اندماجها في جسم أكبر، بل أن تكون الدولة للجميع، ولديها القدرة على تأمين الأجواء المناسبة ليمارس كل مواطن ما يشاء من شعائر وثقافة وينتمي إلى أي حزب سياسي وطني يريد. وعندما يشتدّ عود هذه الدولة سيجد كل عراقي هويّته وانتماءه إلى الوطن العراقي، بلاد ما بين النهرين وليس إلى القبيلة أو الطائفة أو العرق[1].

(1) Braude, Joseph, *The New Iraq: Rebuilding the Country for Its People*. New York: Basic Books, 2003.
Clawson, Patrick. *How to Build a New Iraq After Saddam*. Washington, DC: The Washington Institute for Near East Policy, 2002.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

نصرة عبدالله البستكي، أمن الخليج من غزو الكويت الى غزو العراق، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عدنان الباجه جي، صوت العراق في الأمم المتحدة 1959-1969، 2002، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حنا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، 1999، مؤسسة الأبحاث العربية.

حنا بطاطو، العراق، الكتاب الاول، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، 1995، مؤسسة الأبحاث العربية

غسان تويني، الإرهاب والعراق قبل الحرب وبعدها، 2003، دار النهار.

عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جعفر الحسيني، على حافة الهاوية - العراق 1968 - 2002، 2003، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع

نبيل عبد الرحمن حياوي، سقوط بغداد، الوقائع الكاملة ليوميات حرب الخليج الثالثة، 2003، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

نبيل عبد الرحمن حياوي، بغداد تتألم- يوميات أسرة عراقية من الصمود الى السقوط، 2003، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع.

جعفر الخياط، العراق في رسائل المس بيل، 2003، الدار العربية للموسوعات.

رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، 2003، منشورات الجمل.

لويد دولوبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، 2002، الدار العربية للموسوعات.

ميلان راي، المترجم حسن الحسن، خطة غزو العراق - عشرة أسباب لمناهضة الحرب على العراق، 2003، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

حبيب الرحمن، حرب تحرير الكويت جذورها ومقوماتها، 2000، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد الوهاب رشيد، العراق المعاصر، 2002، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.

عبد الوهاب رشيد، مستقبل العراق - الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، 1997، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.

عبد الأمير الرفيعي، العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية، 2002، الفرات للنشر والتوزيع.

محمد الرميحي، الخليج ليس نفطاً - دراسة في إشكاليات التنمية والوحدة، 1995، دار الجديد.

عبد عون الروضان، موسوعة عشائر العراق تاريخ، أنساب، رجالات، مآثر، 2003، الأهلية للنشر والتوزيع.

أمين الريحاني، قلب العراق وفيصل الأول، 1988، دار الجيل.

بيار سالنجر، أريك لوران، حرب الخليج الملف السري، 1992، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

جوزيف إ. ستيغليتز، المترجم ميشال كرم، خيبات العولمة، 2003، دار الفارابي.

علي كريم سعيد، عراق 8 شباط / فبراير 1963 من حوار المفاهيم الى حوار الدم، 1999، دار الكنوز الأدبية.

ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المترجم مالك النبراسي، من الثورة إلى الديكتاتورية العراق منذ 1958، 2003، منشورات الجمل.

أحمد سوسة، ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق، 2001 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

جيف سيمونز، استهداف العراق ـ العقوبات ـ والغارات في السياسة الأمريكية، 2003، مركز دراسات الوحدة العربية.

جيف سيمونز، التنكيل بالعراق - العقوبات والقانون والعدالة، 1998، مركز دراسات الوحدة العربية.

محمود شبيب، صفحات مطوية من تاريخ العراق الحديث، لا تاريخ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

علي الشمراني، صراع الأضداد - المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، 2002، دار الحكمة - لندن.

سمير صارم، إنه النفط يا ... الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، 2003، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.

حازم صاغية، بعث العراق سلطة صدام قياماً وحطاماً، 2003، دار الساقي للطباعة والنشر.

فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة الديمقراطية الممكنة نموذج العراق، 1998، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.

محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، 2001، مركز دراسات الوحدة العربية.

حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، 2000، مركز دراسات الوحدة العربية.

سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، 2003، منشورات الجمل.

سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي قراءة نفسية في التدمير المنظم، 2003، دار الكنوز الأدبية.

شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، 2000، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

هادي حسن عليوي، فيصل بن الحسين مؤسس الحكم العربي في سوريا والعراق 1883-1933، 2003، رياض الريس للكتب والنشر.

هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق - السرية والعلنية، 2001، رياض الريس للكتب والنشر.

ج. أ. غرين، ميشيل راتنر، المترجم إبراهيم يحيى الشهابي، تحرير غريغ روجيرو، ضد الحرب في العراق، 2003، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع.

مدحت القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

علاء اللامي، يوميات المجزرة الديمقراطية في العراق، دار التيار للدراسات والنشر.

أريك لوران، المترجم سلمان حرفوش، حرب آل بوش، أسرار النزاع التي لايمكن الاعتراف بها، 2003، دار الخيال.

مجموعة من الباحثين، العرب والعالم بعد 11 أيلول | سبتمبر، 2002، مركز دراسات الوحدة العربية.

كمال مجيد، النفط والاكراد دراسة في العلاقات العراقية - الكويتية - الايرانية، 1997، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

سليم مطر، جدل الهويات، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط، 2003، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

انطوان مقدسي، حرب الخليج اختراق الجسد العربي، 1992، رياض الريس للكتب والنشر.

عبد الرحمن منيف، العراق هوامش من التاريخ والمقاومة، 2003، المركز الثقافي العربي.

منذر موصلي، القضية الكردية في العراق، البعث والأكراد، 2000، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام.

منذر الموصلي، الأسرة الدولة، دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي، 1999، رياض الريس للكتب والنشر.

ألان ميشال، فابيان فوابيه، العراق، الخطأ، 2001، دار الفارابي.

عباس النصراوي، المترجم محمد عبد العزيز، الاقتصاد العراقي، 1995، دار الكنوز الأدبية.

وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، 1986، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطوّر العراق، 1986، دار النهار.

اسحق نقاش، المترجم عبد الإله النعيمي، شيعة العراق، 1996، المدى للثقافة والنشر والتوزيع.

جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام، ذكريات في السياسة العراقية 1967 – 2000، 2003، دار الساقي للطباعة والنشر.

شيرين هنتر، المترجم زينب شوربا، مستقبل الإسلام والغرب، صدام حضارات أم تعايش سلمي ؟، 2002، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.

محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، قصة إيران والثورة، 2002، دار الشروق.

محمد حسنين هيكل، الزمن الأمير كي من نيويورك إلى كابول، 2002، دار الشروق.

محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام النصر، بيروت، 1996، شركة المطبوعات.

جنان يموت، إعداد شادي فقيه، الصحاف... الشبح الأسطورة، 2003، دار العلم.

مطبوعات

النهار، السفير، الحياة، موقع الاسكوا، مركز الاهرام.

Bibliographie

Abdulghani, Jasim M. *Iraq and Iran: The Years of Crisis*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1984.

Aburish, Said K, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*, London, Bloomsbury Pr, 2001.

Abu Jaber, Kemal. *The Arab Baath Socialist Party*, Syracuse, Syracuse University Press, 1966.

Adams, Doris Goodrich. *Iraq's People and Resources*, University of California Publications in Economics, XVIII, Berkeley: University of California Press, 1958.

Adams, Robert McCormick, *Irrigation's Impact on Society*, Tucson, University of Arizona Press, 1974.

Alnasrawi, Abbas, *Financing Economic Development in Iraq: The Role of Oil in a Middle Eastern Economy*, New York, Praeger Press, 1967.

Amin, Samir, *Irak et Syrie - 1960-1980 du projet national à la transnationalisation*, Paris, Éditions Minuit, 1982.

Arfa, Hassan. *The Kurds: An Historical and Political Study*, London, Oxford University Press, 1966.

Arnove, Anthony, *Iraq Under Siege*, Cambridge MA, South End Press, 2002.

Axelgard, Frederick W. (ed.), *Iraq In Transition: A Political, Economic, and Strategic Perspective*, Boulder, Colorado, Westview Press, 1986

Balta, Paul, *Iran-Irak - une guerre de 5 000 ans*, Paris, Éditions Anthropos (n.d.).

Benjamin, J.M., *Irak apocalypse*, Paris, Éditions Favre, 1999.

Benjamin, J.M., *Irak - Ce que Bush ne dit pas*, Paris, Éditions CLD, 2003.

Bonnet, A., *Irak, le veto français - Justifications, enjeux et conséquences*, Paris, Éditions Tequi, 2003.

Bsereni, A., *Irak le complot du silence*, Paris, Éditions L'harmattan, 1997.

Baali, Fuad, *Relation of the People to the Land in Southern Iraq* (University of

Florida Monographs, Social Sciences, No. 31), Gainesville: University of Florida Press, 1966.

Barth, Fredrik, *Principles of Social Organization in Southern Kurdistan* (University Ethnographic Museum Bulletin, No. 7), Oslo: Brodrene Jordensen, 1953.

Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes, and of Its Communists, Bathists, and Free Officers*, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1978.

Berberoglu, Berch, *Power and Stability in the Middle East*, London, Zed Books, 1989.

Braude, Joseph, *The New Iraq: Rebuilding the Country for Its People, the Middle East and the World*, NYC, Basic Books, 2003.

Butler, Richard and James C. Roy, *The Greatest Threat: Iraq, Weapons of Mass Destruction, and the Crisis of Global Security*, New York, Public Affairs, 2001.

Chesnot, Christian, et Georges Malbrunot, *Irak, Saddam Hussein, portrait total*, Paris, Édition n°1, 2003.

Cigerli, S., *Réfugiés kurdes d'Irak en Turquie - Gaz, exodes, camps*, Paris, Éditions L'harmattan, 1998.

Collectif, *L'Irak assiégé*, Paris, Éditions Parangon, 2003.

Collectif, *Mort sans spectacle en irak - T38*, Paris, Éditions De l'Orient, 1995.

Collectif, *Etats-unis Iran Irak:endiguement ou dialogue - T17*, , éditions Institut français Relations Internationales, 1999.

Collectif, *Génocide en Irak - La campagne d'Anfal contre les Kurdes*, Paris, Éditions Karthala, 2003.

Collectif, *Histoire de l'Irak. De Sumer à Saddam Hussein, 8000 ans*, Paris, Éditions Ellipses, 1999.

Collectif, *Irak et Serbie Sanctions économiques au cœur du débat - T20*, Paris, Éditions Institut français Relations Internationales, 2000.

Collectif, *Irak 10 ans de chaos - T5*, Paris, Éditions Atelier De Géopolitique, 1999.

Corm. Georges, *Orient-Occident - La fracture imaginaire*, Paris, Éditions La Découverte, 2002.

Corm, Georges, *Le Proche-Orient éclaté*, Paris, Éditions Gallimard Poche, 2003.

Clark, Ramsay, *War Crimes, A Report on U.S. War Crimes Against Iraq*, Washington D.C., 1992.

Clawson, Patrick (Editor), *How to Build a New Iraq After Saddam*, Washington, DC, The Washington Institute for Near East Policy, 2002.

Cockburn, Andrew and Patrick Cockburn, *Out of the Ashes: The Resurrection of Saddam Hussein*, New York, Harper Books, 2000.

Cole, Juan R.I and Nikki R. Keddie (eds.), *Shi'ism and Social Protest*, New Haven, Yale University Press, 1986.

Committee Against Repression and for Democratic Rights in Iraq (CARDRI), (ed.), *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?*, London, Zed Books, 1986.

Cordesman, Anthony H., *The Iran-Iraq War: 1984-1986*, Rosslyn, Virginia, Eaton Analytical Assessments Center, 1986.

Cordesman, Anthony and Abraham Wagner, *The Lessons of Modern War: Vol. I The Iran-Iraq War*, Denver, Westview Press, 1990.

Cordesman, Anthony and Abraham Wagner, *The Lessons of Modern War: Vol. IV The Gulf War*, Denver, Westview Press, 1999.

Cordesman, Anthony H., Hashim, Ahmed, *Iraq : Sanctions and Beyond* (Csis Middle East Dynamic Net Assessment), Denver, Westview Press, 1997.

Cordesman, Anthony, *After the Storm*, Denver, Westview Press, 1993.

Dauphin, Jean-Pierre, *Incertain Irak*, Paris, Éditions P. Geuthner, 1991.

D'argonne, M. Boureau, *Irak, guerre ou assassinat programmé*, Paris, Éditions L'oeil F.x. De Guibert, 2002.

Denaud, Patrick, *Irak, la guerre permanente - Entretiens avec Tarek Aziz*, Paris, Éditions Du Felin, 2003.

Dulait, André, et François Thual, Abrege geopolitique de l'irak, Paris, éditions Ellipses, 1999.

Dann, Uriel. *Iraq Under Qassem 1958-63*, New York, Praeger Books, 1969.

Davidson, Roderic H., Turkey, Englewood Cliffs. New Jersey, Prentice Hall, 1968.

Darwish, Adel and Gregory Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*, London, Diane Books, 1991.

Devlin, John, *The Baath Party: A History from Its Origins to 1966*, Stanford, Hoover Institution Press, 1976.

El-Azhary, M.S., *The Iran-Iraq War: An Historical, Economic, and Political Analysis*. New York. St. Martin's Press, 1984.

Fromkin, David. *A Peace To End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middl East*, New York. Avon Books, 1989.

Gabbay, Rony. *Communism and Agrarian Reform in Iraq*, London, Croom Helm, 1978.

Gallman, Waldemar, *Iraq Under General Nuri*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1964.

Ghareeb, Edmund, *The Kurdish Question in Iraq*, Syracuse, Syracuse University Press, 1981.

Gordon, Michael and Bernard Trainor, *The Generals' War*, New York, Little, Brown and Co.

Grummond, Stephen, *The Iran-Iraq War: Islam Embattled*, New York, Praeger Books, 1982.

Gounet, T. et H. Brar, *Irak - Les enjeux de la seconde guerre du golfe*, Paris, Éditions Epo, 2003

Helms, Christine Moss, *Iraq, Eastern Flank of the Arab World*, Washington, Brookings Institution, 1984.

Hiro, Dilip, *From Desert Shield to Desert* Storm, London, 1992.

Hiro, Dilip, *The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict*, New York, Routledge, 1991

Hiro, Dilip, *War Without End*, New York, Routledge Books, 2002.

Hitti, Philip K. *Makers of Arab History*, New York, Harper and Row, 1968.

Hudson, Michael, *Arab Politics: Search for Legitimacy*, Yale, Yale University Press, 1977.

Ireland, Philip, *Iraq: A Study in Political Development*, New York, Macmillan, 1938.

Issawi, Charles (ed.), *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, Chicago, University of Chicago Press, 1966.

Ishow, H., *Structures sociales et politiques de l'Irak contemporain*, Paris, Éditions L'harmattan, 2003.

Ishow, H., *Irak paysannerie politiques agraires et industrielles*, Paris, Éditions Publisud, 1996.

Jalal, Ferhang, *The Role of Government in the Industrialization of Iraq, 1950-65*, London, Frank Cass, 1972.

Jawad, Saad, *Iraq and the Kurdish Question, 1958-1970*, London, Ithaca Press, 1981.

Kaplan, Robert, *The Arabists*, New York, 1993.

Karsh, Efraim and Inari Rautsi, *Saddam Hussein: A Political Biography*, New York, Grove, 2003.

Kelidar, Abbas, *The Integration of Modern Iraq*, New York, St. Martin's Press, 1979.

Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War*, London, Oxford University Press, 1971.

Kedouri, Elie, *The Politics of the Middle East*, London, Oxford University Press, 1992.

Khadduri, Majid, *Independent Iraq, 1932-1958*, London, Oxford University Press, 1970.

Khadduri, Majid, *Republican Iraq*, London, Oxford University Press, 1969.

Khadduri, Majid, *Socialist Iraq: A Study in Iraqi Politics since 1968*, Washington, Middle East Institute, 1978.

Khadduri, Majid and Edmund Ghareeb, *War in the Gulf 1990-1991*, New York, Oxford University Press, 1997.

Klieman, Aaron S, *Foundations of British Policy in the World: The Cairo Conference of 1921*, Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1970.

Kristol, William and Lawrence F. Kaplan, *The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission*, New York, Encounter Books, 2003.

Lamb, David, *The Arabs*, New York, Vintage Books, 2002.

Langley, Kathleen M., *The Industrialization of Iraq*, Harvard Middle Eastern Monograph Series, V, Cambridge, Harvard University Press, 1967.

Longrigg, Stephen Hemsley, *Four Centuries of Modern Iraq*. London, Oxford University Press, 1925.

Longrigg, Stephen, *Iraq, 1900 to 1950*, London, Oxford University Press, 1953.

Longrigg, Stephen Hemsley, and Frank Stoakes, *Iraq*, Nations of the Modern World series, London, Ernest Benn, 1958.

Landron, Bénédicte, *Chrétiens et musulmans en Irak - Attitudes nestoriennes vis-a-vis de l'islam*, éditions Cariscript, 1995.

Latour, P., et M. Cury, *Irak guerre embargo mensonges et video*, Paris, Éditions Le Temps Des Cerises, 1999.

Luizard, Pierre-Jean, *La formation de l'Irak contemporain*, Paris, C.n.r.s. Editions, 2002.

Maïla, Joseph, *Irak - Les enjeux du conflit*, Paris, Éditions Desclee De Brouwer, 2003.

Majid, M-A., *L'emergence d'un etat a l'ombre d'un empire irakien*, Paris, Publications De La Sorbonne, 1996.

Merigoux, J.M., *Va à Ninive, un dialogue avec l'Irak*, Paris, Éditions Cerf, 2000.

Michel, Alain, et Fabien Voyer, Alain Gresh, *Irak, la faute - Entretiens*, Paris, Éditions Cerf, 1999.

Mackey, Sandra, *The Reckoning: Iraq and the Legacy of Saddam Hussein*, New York, W.W. Norton and Co, 2002.

Makiya, Kanan, *Republic of Fear: The Politics of Modern Iraq*, Berkeley, University of California Press, 1998.

Marr, Phebe, *The Modern History of Iraq*, Boulder, Colorado, Westview Press, 1985.

Matar, Fouad, *Saddam Hussein, the Man, the Cause and the Future*, London, Third World Center for Research and Publishing, 1981.

McDowall, David, *The Kurds*, London, Minority Rights Report, 1991.

Miller, Judith and Laurie Mylroie, *Saddam Hussein and the Crisis in the Gulf*, New York, Times Books, 1990.

Momen, Moojan, *An Introduction to Shii Islam*, New Haven, Yale University Press, 1985.

Niblock, Tim, *Iraq: The Contemporary State*, New York, St. Martin's Press, 1982.

Nonneman, Gerd, *Iraq, the Gulf States, and the War: A Changing Relationship, 1980-1986 and Beyond*, London, Ithaca Press, 1986.

O'Ballance, Edgar, *The Kurdish Revolt, 1961-1970*, Hamden, Connecticut, Archon Books, 1973.

Pelletiere, Stephen C. *The Kurds: An Unstable Element in the Gulf*. Boulder, Colorado, Westview Press, 1984.

Penrose, Edith and E.F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development*, Boulder, Colorado, Westview Press, 1978.

Pilger, John. *Hidden Agenda*. London, 1998.

Pitt, William Rivers and Scot Ritter, *War on Iraq: What Team Bush Doesn't Want You to Know*, New York, Context Books, 2003.

Pollack, Kenneth M. *The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq*, New York, Random House, 2002.

Pinta, Pierre, *L'Irak*, Paris, Édition Karthala, 2002.

Ploquin, J.C., *Irak - Le moyent-orient sous le choc*, Paris, Éditions L'harmattan, 2003.

Randal, Jonathan C., *After Such Knowledge, What Forgiveness? : My Encounters With Kurdistan*, Denver, Westview Press, 1999.

Ritter, Scott, *Endgame: Solving the Iraq Crisis*, New York, Simon and Schuster, 2002.

Ritter, Scott, et William Rivers Pitt. *Guerre à l'Irak - Ce que bush ne dit pas*, Paris, Éditions Serpent A Plumes, 2002.

Roux, George, *Ancient Iraq*, London: Penguin Books, 1979.

Sayigh, Yusuf, *The Determinants of Arab Economic Development*, New York, St. Martin's Press, 1978.

Sayigh, Yusuf, *The Economics of the Arab World: Development since 1945*, New York, St. Martin's Press, 1978.

Seale, Patrick, *The Struggle for Syria*, New York, Oxford University Press, 1965.

Shwadran, Benjamin, *The Power Struggle in Iraq*, New York, Council for Middle Eastern Affairs Press, 1960.

Silverfarb, Daniel, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929-1941*, London, Oxford University Press, 1997.

Simon, Reeva, *Iraq Between the Two World Wars*, New York, Columbia University Press, 1986.

Sluglett, Peter, *Britain in Iraq, 1914-1932*, London, Ithaca Press, 1976.

Solomon, Norman et. al., *Target Iraq: What the News Media Didn't Tell You*, New York, Context Books, 2003.

Stafford, R.S., *The Tragedy of the Assyrians*, London, Allen and Unwin, 1935.

Tarbush, Mohammad A., *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941*, London, Kegan Paul International, 1982.

Tahir-Kheli, Shirin and Shaheen Ayubi (eds.), *The Iran-Iraq War: New Weapons, Old Conflicts*, New York, Praeger, 1983.

Tahéri, Amir, et Patrick Wajsman, *Irak, le dessous des cartes*, Paris, Éditions Complexe, 2002.

Tripp, Charles, *History of Iraq. London*, Cambridge University Press, 2002.

Warriner, Doreen, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria, and Iraq*, London, Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs, 1962.

Waters Sharif, Barnes et M. Almiera, *Guerre contre l'irak:premieres salves de la 3e guerre mondia - T4*, Pathfinder Bookshop, 1997.

Woodward, Bob, *The Commanders*. New York, Simon and Schuster, 1991.

Woodward, Bob, *Bush at War*. New York, Simon and Schuster, 2002.

Yacoub, Joseph, *Menaces sur les Chrétiens d'Irak*, Paris, Éditions CLD, 2003.

Young, Gavin, *Return to the Marshes: Life With the Marsh Arabs of Iraq*. London, Collins, 1977.

More recent references:

Joseph Sassoon, *The Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East*, 2011.

Reidar Visser, *A Responsible End? the United States and the Iraqi Transition, 2005-2010*, 2010..

Marc Weller, *Iraq and the Use of Force in International Law* , 2010..

Christopher Durante and M. Stefan Strozier, Julian Vanbellinghen, *330 Days: The Uncensored War in Iraq*, 2010.

Scott A. Bonn and Michael Welch, Mass *Deception: Moral Panic and the U.S. War on Iraq*, 2010.

Steve Fainaru, *Big Boy Rules: America's Mercenaries Fighting in Iraq*, 2010.

Dick Couch and John McCain, *The Sheriff of Ramadi: Navy SEALS and the Winning of Al-Anbar*, 2010.

Audra K. Grant and Martin C. Libicki, *Assessing Living Conditions in Iraq's Anbar Province in 2009*, 2010.

Tom Engelhardt, *The American Way of War: How Bush's Wars Became Obama's*, 2010.

Agustin Sanchez, *Iraqi Refugees: A Humanitarian Crisis?*, 2010.

Anthony H. Cordesman, Adam Mausner and Elena Der, *Iraq and the United States: Creating a Strategic Partnership*, 2010.

Nicolas J. S. Davies and Ben Ferencz, *Blood on Our Hands: The American Invasion and Destruction of Iraq*, 2010.

Matthew J. Flynn, *Contesting History: The Bush Counterinsurgency Legacy in Iraq*, 2010.

Christopher Graveline and Michael Clemens, *The Secrets of Abu Ghraib Revealed: American Soldiers on Trial*, 2010.

Sarah K. Cotton, Ulrich Petersohn, Molly Dunigan and Q Burkhart, *Hired Guns: Views About Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom*, 2010.

Richard S. Lowry, *New Dawn: The Battles for Fallujah*, 2010.

Joy Gordon, *Invisible War: The United States and the Iraq Sanctions*, 2010.

Noam Chomsky, *Iraq: The Forever War*, 2010.

Michael Otterman, Richard Hil and Paul Wilson, *Erasing Iraq: The Human Costs of Carnage*, 2010.

Pratap Chatterjee, *Halliburton's Army: How a Well-Connected Texas Oil Company Revolutionized the Way America Makes War*, 2010.

Iraq Study Group, *The Iraq Study Group Report*, 2010.

Anthony DiMaggio, *When Media Goes to War: Hegemonic Discourse, Public Opinion, and the Limits of Dissent*, 2010.

Raymond W. Baker, Shereen T. Ismael and Tareq Y. Ismael, *Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums Were Looted, Libraries Burned and Academics Murdered*, 2010.

Steven Hurst, *The United States and Iraq Since 1979: Hegemony, Oil and War*, 2010.

Mohammed M. A. Ahmed, *America Unravels Iraq: Kurds, Shiites, and Sunni Arabs Compete for Supremacy*, 2009.

Publications:

The Daily Star

The Guardian

The Independent

The Globe and Mail
CNN web site
MEES
The Economist
New York Times
Washington Post
Reuters News Agency
Associated Press
Newsweek
Time

المؤلّف

الدكتور كمال ديب خبير اقتصادي واستاذ جامعي ومفكر اجتماعي كندي من أصل لبناني، مهتم بشؤون كندا ولبنان والشرق الأوسط وألمانيا، يكتب أبحاثاً ومقالات في عدد من الصحف منذ العام 1999 في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وله أكثر من500 بحث ومقال في صحف ومطبوعات دورية متخصصة بالعربية والانكليزية والفرنسية والألمانية. تصدر مقالاته في لبنان في النهار والسفير والحياة والأخبار والدايلي ستار وGeneral Manager. وفي كندا في مجلات ودوريات علمية متخصّصة بالانكليزية والفرنسية.

- عضو جمعية الخبراء الاقتصاديين في كيبك وجمعية الخبراء الاقتصاديين الكنديين.
- عضو لجنة مشروع «متروبوليس» الدولي لشؤون الهجرة والتعدّدية .
- دكتور في البرنامج الاقتصادي لجامعتي أوتاوا وكارلتون .
- حائز ماجستر في الاقتصاد النظري من جامعة أوتاوا .
- حائز دبلوم دراسات عليا في التنمية الاقتصادية من معهد التعاون الدولي في جامعة أوتاوا .
- حائز على ليسانس في الاقتصاد التطبيقي من جامعة أوتاوا .
- حائز على بكالوريوس في اللغة الألمانية وآدابها، جامعة أوتاوا.
- حائز على ماجستر في التنمية الدولية من معهد نورمان باترسون للدراسات العليا.

- درّس مواد في علم الاقتصاد في جامعة أوتاوا وكلية ألغونغوين .
- يعمل حالياً في إدارة أبحاث اقتصادية واجتماعية .
- يجيد 4 لغات كتابة وقراءة وتكلّماً: الانكليزية والفرنسية والعربية والألمانية.

من مؤلفاته:

- ثمن الدم والدمار: التعويضات المستحقة للبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية (شركة المطبوعات، بيروت، 2001).
- على بوابة الشرق: مشاهدات لبنانية (بحث سوسيولوجي)، (دار الفارابي، بيروت، 2003).
- زلزال في أرض الشقاق: العراق 1915 – 2015 (دار الفارابي، بيروت، 2004).
- Warlords and Merchants: The Lebanese Political and Economic Establishment, Ithaca Press, London, 2004.
- ليلى بنت الكروم (رواية) (دار الفارابي، بيروت، 2005).
- أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان (دار النهار، بيروت، 2006).
- هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي؟ (دار النهار، بيروت، 2008).
- بيروت والحداثة. الثقافة والهوية من جبران الى فيروز (دار النهار، بيروت، 2009).
- تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011 (دار النهار بيروت، 2011).
- موجز تاريخ العراق: من ثورة العشرين إلى الحروب الأميركية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية (دار الفارابي، بيروت، 2012).

المحتويات

